اختيارات ابن فلاح

النَّحويَّة والتَّصريفيَّة

جمعاً ودراسةً وتقويماً

رسالة دكتوراه

تأليف

د. صلاح بن عبد الله بن عبد العزيز بو جليع

أستاذ النحو والصرف المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ورئيس قسم اللغة العربية بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء

الجزء الأول

دار إيلاف الدولية

للنشر والتوزيع

اختيارات ابن فلاح النَّحويَّة والتَّصريفيَّة

جمعًا ودراسة وتقويمًا

(رسالة دكتوراه)

تأليف

د. صلاح بن عبد الله بن عبدالعزيز بوجليع
أستاذ النَّحو والصَّرف المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة
ورئيس قسم اللغة العربية بكلية الشريعة والدّراسات الإسلاميّة بالأحساء

الجزء الأول

ح صلاح بن عبدالله بوجليع ، ١٤٤٧هـ

فهرس مكتبة الملك فهد الوطنية

العنوان: اختيارات ابن فلاح النحوية والتصريفية جمعاً ودراسة وتقويماً

تأليف جمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب

تأليف: د. صلاح بن عبدالله بن عبدالعزيز بو جليع

الطبعة: الأولى 1439 هـ - 2018م

رقم الإيداع: 9253 / 1438

ردمك: 4 - 4896 - 02 - 603 - 978

الطبعة الأولى

١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

أصل هذا الكتاب رسالة علمية
نال بها المؤلف درجة الدكتوراه
بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى

من كلية اللغة العربية قسم النحو والصرف وفقه اللغة
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

إشراف
سعادة الأستاذ الدكتور/ عبدالرحمن بن عبدالله الخضيري

مناقشة
سعادة الأستاذ الدكتور/ أحمد بن عبدالله السالم
سعادة الأستاذ الدكتور/ أحمد بن مطر العطية

المقدمـة

إنَّ الحمدَ لله، نحمدُه ونستعينه ونستغفره، ونعوذُ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهدُ أنَّ محمداً عبدُه ورسولُه، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد:

فحرصاً على أداء نصوص الذكر الحكيم أداءً فصيحاً مُعْرَباً، سليماً من كل لحن، كان ما بذله علماؤنا الأجلاء في سبيل هذه الغاية النبيلة، فقد عنوا بهذه اللغة، بمفرداتها، وتراكيبها، وأفنوا أعمارهم في خدمتها، وتعلّمها وتعليمها، والتأليف فيها.

ومن هؤلاء العلماء ابنُ فلاحٍ اليمنيّ من علماء القرن السابع الهجري، صاحبُ كتاب المغني في النّحو والتّصريف، وكتاب شرح كافية ابن الحاجب.

ولما كان الكتابان يتميزان بكثرة المسائل الخلافية، وذكر الأدلة، والتَّرجيح بينها، وهذا يدلُّ على وجود فكرٍ نحويّ مميزٍ ينطلق منه هذا العَلَمُ، رأيت أن أُبرز هذا الفكرَ من خلال دراسةٍ علمية، أتقدّمُ بها إلى قسم النّحو والصّرف وفقه اللغة في كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية؛ لنيل درجة الدكتوراه، بعنوان: «**اختيارات ابن فلاح النَّحويّة والتّصريفيّة جمعاً ودراسةً وتقويماً**».

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تتلخص أهمية الموضوع فيما يأتي:

- أنَّ هذه الدّراسة تختصُّ باختيارات عالمٍ من علماء النّحو الذين كان لهم الأثرُ الكبير فيمن بعدهم، وكانت له اختياراته واجتهاداته النَّحويّة والتّصريفية التي تدلُّ على تمكنه في النّحو والتصريف، وفهمه للأصول، واطلاعه الواسع على كلام العرب، وهذا يجعله يصدرُ أحكامه، ويدلي بتوجيهاته، بثقةٍ تامة، واطمئنانٍ كامل.

- أنَّ اختيارات ابن فلاح تشتملُ على آراء وأفكار تمثل مختلفَ الاتجاهات والمدارس النَّحوية التي كانت سائدة في عصره، وأنَّها تعتمدُ دائما على الدليل والتعليل.

- أنَّ مصدري اختيارات ابن فلاح -المغني في النحو والصرف، وشرح الكافية-: يعدان من المصادر الهامة للدّراسة النّحوية؛ لما يمتازان به من نسبة الرأي إلى صاحبه والحرص على إثبات مواقف أعلام النحاة من المسألة الواحدة، والاستدلال والترجيح في كل مسألة، كما أنهما يمثلان مختلف التيارات الفكرية التي تأثر بها النّحو في تلك الفترة، كالفقه وأصوله، والمنطق، وكان لثقافة ابن فلاح أثرٌ كبير في ذلك.

وتتلخص الأسباب التي دعتني إلى اختيار هذا الموضوع ليكون موضوعاً لرسالتي للدكتوراه فيما يأتي:

- تعميق دراسة القضايا النّحوية المتخصصة، من خلال دراسة أفكار الشخصيات التي غمرها الزمنُ، وقد كان لها اثرٌ كبير في إثراء الحركة العلمية، وذلك

بتدوين آرائهم وتوجيهاتهم، وتقويمها ومقارنتها، وبيان الجديد منها، وما يمكن أن يؤخذ منها وما يرد، وإمكانية الإفادة منها في وضع المناهج العلمية الحديثة.

– أنَّ ابنَ فلاح شخصيةٌ تملك فكراً نحوياً خصباً يدل عليه كتاباه: المغني، وشرح الكافية؛ فهو يستحق الدّراسة والبحث.

– أنَّه يتميز باختيارات كثيرة جداً لا تخلو أبداً من ذكر دليلٍ أو تعليلٍ يدلُّنا على أنَّ هناك فكراً نحوياً يسيرُ عليه، ويحتاجُ إلى دراسةٍ وبحثٍ؛ لإبرازه والاستفادة منه.

– أنَّ كتابه المغني في النّحو والصرف – والذي هو المصدر الأول من المصادر التي أخذت منها اختياراته – يُعد من الكتب النّحوية الكبيرة والمهمة، وهو بحقٍّ خلاصةُ الفكر النّحويّ حتى عصر المؤلف، ويمثل رؤيةً أكثرَ نضجاً للنحو العربي.

أهداف الموضوع:

تتلخص أهداف الموضوع فيما يأتي:

– تقديم صورة وافية عن حياة ابن فلاح تكشف شخصيته، وتُعدّد آثاره، وتزن جهوده في النّحو، وتحدد ميوله واتجاهاته.

– إبرازُ الفكر النّحويّ عند ابن فلاح من خلال دراسة اختياراته النّحوية والتصريفية.

– التّعرفُ على ما يمكن أن يؤخذ من اختيارات ابن فلاح وما يرد، وبيان الجديد منها ومدى الإفادة منها في وضع المناهج العلمية الحديثة.

الدراسات السابقة:

لم أقـف علـى دراسـة تُعـنى عنايـة خاصـة باختيـارات ابـن فـلاح النّحويـة والتصريفية، إلا أنَّ المحققينَ لكتابي ابن فلاح:- المغني، وشرح الكافية- قام كلُّ واحد منهم بدراسة الجزء الذي حققه، فمنهم من لم يتطرق قطّ لاختيارات ابن فلاح، ومنهم من أشار إلى بعض اختيارات ابن فلاح من غير دراسةٍ، ومن خلال الجزء الذي حققه لا غيرُ، فكانت الدّراسة حول اختياراته غيرَ وافيةٍ، ولا تعطي صورةً كاملةً عن اختياراته وفكره النّحويّ. وأقرب دراسة تتعلق بموضوع البحث هي ما قام بها الدكتور عبدالرزاق السعدي في رسالته العلمية الموسومة بـ: **ابن فلاح النحوي: حياته، وآراؤه، ومذهبه، مع تحقيق الجزء الأول من المغني لابن فلاح**، ومع تقديري للجهد الطيب الذي بذله المحقق على الرغم من الصعوبات التي اعترضت بحثه، فقد كانت هذه الدراسة غير وافية بالنسبة لموضوع البحث؛ وذلك للأمور الآتية:

أولاً: قلةُ المادة العلمية التي اعتمد عليها إذ لم تشمل سوى القسم الأول من المغني، ولم تتناول إلا عدداً قليلاً من الآراء لا يتجاوز ثمانية ومائة رأي محصورة في الأبواب المذكورة في القسم المحقق، وحتى مبحث الأبنية أخذه من الأبواب النّحوية المذكورة في القسم المحقق، ولم يأخذ شيئاً من أبواب التصريف المذكورة في القسم الثالث من المغني.

فأما الدراسة التي أريد القيام بها فتشمل اختيارات ابن فلاح النّحوية والتَّصريفية في كتابيه: المغني بأكمله، وشرح الكافية، وعددها يقارب أربعمائة

اختيار، وقد اخترت منها مائتي اختيار تمثل بوضوح الفكر النّحوي لدى ابن فلاح.

ثانياً: أنَّ المحققَ لم يقم بدراسة الآراء دراسة تفصيلية، من حيثُ مناقشةُ آراء النّحويين وأدلتهم، ونسبة الأقوال إلى أصحابها، وبيان الراجح منها؛ فقد اكتفى في المبحث الذي ذكر فيه آراءَ ابن فلاح بسرد الآراء كما هي في المغني من غير تعليق، وذكر في بداية المبحث أنَّه سيدرسُ الآراء في مواضعها من النّص المحقق، وبعد الاطلاع على النّص المحقق وجدت أنَّ المحقق يحيل في الاختيارات إلى مصادر أخرى، ولم يناقش الأدلة، والاعتراضات، وأجوبتها المتضمنة في اختيارات ابن فلاح.

ثالثاً: لم يقم المحقق بدراسةٍ منهجيةٍ تفصيليةٍ للاختيارات؛ فلم يذكر أسباب اختياراته، ولم يتحدث عن منهج ابن فلاح في اختياراته، ولا عن الأسس التي اعتمد عليها في اختياراته، فأما مبحث السماع والقياس، ومبحث العلة، فهذان مبحثان يخدمان في حقيقة الأمر النّص المحقق، وليسا متعلقين باختياراته. وأما مبحثُ العامل فقد سرد فيه الآراء المتعلقة بالعمل سرداً من غير تعليقٍ أو دراسة.

رابعاً: أنَّ المحقّق نفسه أشار إلى أنَّ آراء ابن فلاح تحتاجُ إلى دراسةٍ وإلى بحث مستقل، فقال في مقدمة المغني المطبوع (١/٣٠): «في ختام هذا التلخيص الموجز عن ابن فلاح وكتابه المغني، أدعو الباحثين والمعنيين برسم المناهج العلمية إلى الاتجاه في تعميق دراسة القضايا النحوية المتخصصة، من خلال دراسة أفكار الشخصيات التي غمرها الزمن.... فالحاجة قائمة إلى تقويم الآراء بمقارنتها، وبيان

الجديد فيها، وما يمكن أن يؤخذ منها وما يرد.... هذه وصية أنطلق بها من خلال ما واجهته وأنا أدرس ابن فلاح وكتابه المغني، وما اطلعت عليه من جديد في مجال التخصص، مما يدعو الباحثين إلى الاتجاه في بحوثهم إلى إحياء ابن فلاح ومغنيه....».

وقال أيضا في مقدمة المغني المطبوع (٢٩/١): «وهذا مما انفرد به ابن فلاح، وهناك مسائل أخرى انفرد بها أيضا ذكرتها في أصل هذا الملخص، وتصلح أن تكون بحثا مستقلا عن ابن فلاح».

خطة البحث:

ينقسم البحث في هذه الرسالة قسمين مسبوقين بتمهيد، ومتلوين بخاتمة، وذلك على النّحو الآتي:

التمهيد:

أدرس فيه أهم الجوانب المتعلقة بحياته وآثاره، وذلك من خلال المباحث الآتية:

١- اسمه ونسبه ومولده.

٢- شيوخه.

٣- تلاميذه.

٤- وفاته.

٥- آثاره.

القسم الأول: الاختيارات النّحوية والتّصريفية:

وفيه أدرس الاختيارات النحوية والتصريفية لابن فلاح، وجعلتها في فصلين:

الفصل الأول: الاختيارات النحوية.

الفصل الثاني: الاختيارات التصريفية.

القسم الثاني: الدراسة:

ويشتمل هذا القسم على الفصول الآتية:

الفصل الأول: أسباب اختياراته:

وفيه ما يأتي من المباحث:

المبحث الأول: وجود الدليل المؤيد لاختياره.

المبحث الثاني: ضعف الرأي المخالف.

المبحث الثالث: ضعف دليل المخالف.

المبحث الرابع: مجرد المتابعة.

الفصل الثاني: أسس اختياراته.

وفيه ما يأتي من المباحث:

المبحث الأول: السماع.

المبحث الثاني: القياس.

المبحث الثالث: الإجماع.

المبحث الرابع: الاستصحاب.

الفصل الثالث: منهج ابن فلاح في اختياراته.

ويشتمل على:

المبحث الأول: التصريح بما يدل على الاختيار.

المبحث الثاني: الاستدلال للرأي المختار.

المبحث الثالث: الاعتراض على الرأي المخالف.

المبحث الرابع: الاعتراض على دليل المخالف.

المبحث الخامس: التعليل.

المبحث السادس: نقده للأدلة النقلية.

المبحث السابع: نقده للأدلة العقلية.

الفصل الرابع: موقفه من النحويين، واتجاهه النحوي.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: موقفه من النحويين.

المبحث الثاني: اتجاهه النّحوي.

الفصل الخامس: التقويم:

وفيه المباحث الآتية:

المبحث الأول: تأثره بمن قبله.

المبحث الثاني: تأثيره في من بعده.

المبحث الثالث: الدقة وعدمها.

المبحث الرابع: التحيز والإنصاف.

الخاتمة:

وأذكر فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

الفهارس:

- ثبت المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

منهج البحث:

يتلخص منهج البحث في الأمور الآتية:

- اعتمادُ المنهج المقارن في الدّراسة، وذلك بذكر آراء النحويين في المسألة، وأدلتهم، ومقارنتها برأي ابن فلاح.

- توثيقُ أقوال النحويين وآرائهم من مصادرها الأصلية، وترتيب الآراء في القول الواحد ترتيبا تاريخيا بحسب وفيات النحويين.

- عزو الآيات القرآنية إلى سورها، مع الإشارة إلى رقم الآية، وتخريج القراءات القرآنية من كتب القراءات.

- تخريج الأحاديث النبوية من كتب السنة المعتمدة لدى المحدّثين.

- رد الأبيات الشعرية إلى بحورها العروضية، وضبطها بالشكل، ونسبتها إلى قائليها، وتخريجها من مصادرها.

- الترجمة للأعلام غير المشهورين الوارد ذكرهم في البحث، معتمدًا على كتب التراجم المعتمدة في كل علم.

- عزو كل معلومة أستفيدها إلى أصحابها، وذلك بذكر صاحبها في صلب البحث، أو بالإحالة إلى مصدرها في الحاشية، سواء كانت الاستفادة بالنص أم بالمعنى.

- **في القسم الأول وهو مناقشة المسائل النحوية والتصريفية** رتبت الاختيارات النحوية والتصريفية على حسب ترتيب ألفية ابن مالك، وما خرج عن ذلك أفردته بمبحث خاص.

- اتبعت في دراسة الاختيارات الخطوات الآتية:

١- ذكر موضع المسألة في كتابي ابن فلاح: شرح الكافية، والمغني.

٢- ثم ذكر آراء النحويين في المسألة، المتقدمين منهم والمتأخرين، وبعض الباحثين المحدَثين.

٣- ثم ذكر أدلة النحويين.

٤- ثم ذكر اختيار ابن فلاح.

٥- ثم ترجيح الباحث.

- أما بالنسبة إلى التوثيق في الحاشية في هذا القسم فإنَّه على النّحو الآتي:

١- ذكر موضع المسألة في كتابي ابن فلاح: شرح الكافية، والمغني يكون في حاشية واحدة.

٢- أما ذكر آراء النحويين فإن كل قول - مهما كثر القائلون به - يوثق في الغالب في حاشية واحدة، مرتبة على حسب ذكر القائلين في المتن.

٣- توثق أدلة النحويين في الغالب في حاشية واحدة توضع على عنوان الفقرة، ومثله يصنع في فقرة: اختيار ابن فلاح.

- فأما في القسم الثاني - وهو في الدراسة المنهجية - فإني أتبع الخطوات الآتية:

١- أبين في البداية الغرض من دراسة كل فصل.

٢- أبين رأي الدارسين القدامى، وكذلك رأي المحدَثين - إن أمكن - في موضوع الفصل.

٣- أبين موقف ابن فلاح من موضوع الفصل، مع ذكر العديد من الأمثلة التي مرت في دراسة اختياراته.

- وأما بالنسبة إلى التوثيق في الحاشية في هذا القسم فإنَّ كل معلومة فيه توثق في حاشية واحدة، والآيات والأبيات والأحاديث المخرجة في قسم المسائل لا أعيد ذكر تخريجها في قسم الدراسة.

وفي ختام هذه المقدمة أحمد الله تعالى أن وفقني لإنجاز هذا العمل، فما كان فيه من صواب وتسديد، فهو من فضل الله عليّ ومنَّه، وإن كانت الأخرى فمن نفسي والشيطان، وأستغفر الله العظيم من ذلك.

وإنني لأتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور: عبد الرحمن بن عبدالله الخضيري - وفقه الله لما يحبه ويرضاه - على ما أولاني من رعاية، ومودة سابغة، وقد أفدت كثيرًا من توجيهاته الكريمة، وملاحظاته النافعة، واستدراكاته القيّمة، مما كان له أكبر الأثر على هذا العمل، فجزاه عني خير ما يجزي مَن أدّى الأمانة على وجهها.

ومن تمام نعمة الله عليَّ أن أهيأ لهذا البحث عالِمَين جليلين، وأستاذين كريمين لفحصه وتقويمه، **فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد بن عبد الله السالم، وفضيلة الأستاذ الدكتور أحمد بن مطر العطية**، واضعًا نصب عيني الاستفادة من ملحوظاتهما، ومراجعة مواطن الزلل في عملي.

كما أشكر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ممثلة في كلية اللغة العربية، وقسم النحو والصرف وفقه اللغة، على ما تقدمه من خدمة ورعاية للعلم

وأهله، وعلى إتاحتها الفرصة لي لمواصلة طريق العلم والمعرفة، فجزى الله القائمين عليها خير الجزاء.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر لكل من ساعدني في هذا العمل، بإشارة، أو عبارة، أو تصويب، أو إعارة كتاب، أو دعوة خالصة، فجزاهم الله عني خير الجزاء، وأجزل لهم في الدارين العطاء، سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

❖ ❖ ❖ ❖

التمهيـد

ابن فلاح حياته وآثاره

توطئة:

المتأمّلُ في كتب التَّاريخ والتَّراجم يجدُ أنَّ ابنَ فلاحٍ لم يأخذ حظّاً وافراً من الشهرة التَّاريخية؛ فقد ضنَّت كتبُ التَّاريخ والتَّراجم بذكرِ سيرته، وهذا ما جعله مغموراً في حياته الخاصة والعامة، فلم نعلم شيئاً عن ولادته ونشأته، ولا عن دراسته وتعلّمه، ولا عن أساتذته وطلابه، ولا عن مكان إقامته وموته، ولا عن دوره في الحياة العامة.

ويُعَدّ السّيوطيّ أقدمُ من أوصل إلينا ترجمةَ ابن فلاحٍ، وكلُّ مَن تَرجم له من المتأخرين استقى معلوماته من السّيوطيّ في كتابه: (بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة).

إلا أنّ إغفالَ التّاريخ ابنَ فلاح لا يضير مكانته العلمية شيئاً، ولا يُنقص من قدره بين العلماء؛ فقدت اعتُمدت آراؤه ومصنفاتُه، وكانت محطَّ نظرٍ واعتبارٍ، وليس غريباً أن تكون معالمُ حياة ابن فلاح مطموسةً؛ فهناك كثيرٌ من العظماء قد نسيهم التاريخ في حياتهم الخاصة؛ اكتفاء بما قدموه من إرثٍ علميّ وحضاريّ للأمة.

وأذكر هنا لمحة يسيرة عما توفر من معلومات عن حياته الشخصية وآثاره العلمية(١).

---

(١) مصادر ترجمة ابن فلاح: السلوك في طبقات العلماء والملوك للجندي (٢/١٤٧)، وبغية الوعاة (٢/٣٠٢)، والأعلام للزركلي (٧/٣٠٣)، ومعجم المؤلفين (٣/٩١٨)، وكشف الظنون (٢/١٧٥١)، وهدية العارفين (٦/٤٧٤)، وإيضاح المكنون (٤/٢٥٨)، والدراسات النحوية في اليمن من أول القرن السادس إلى نهاية القرن الثامن للحازمي (٦٢-٦٣).

- اسمه ونسبه ومولده:

ابن فلاح: هو منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان بن معمر اليمني، الملقب بتقي الدين، والمكنى بابن فلاح، ويكنى أيضاً بأبي الخير.

أما مولده: فلم تشر مصادر ترجمته إلى تاريخ ولادته، فجهل زمانها ومكانها بالتحديد، وإن كانت الدلائل تدل على أنه ولد في اليمن؛ لأنه قدم البصرة من اليمن، واشتهر بنسبته (اليمني).

- شيوخه:

لم تشر المصادرُ التي ترجمت لابن فلاحٍ إلى أحدٍ من شيوخه، ولم يشر ابنُ فلاح في كتابيه: المغني وشرح الكافية إلى أحدٍ منهم، وما نقله لنا من آراء النّحاة المعاصرين له هو نقلٌ لا يوحي بالتلمذة أو الجلوس إليهم.

ومن النّحاة المعاصرين الذين نقل عنهم ابن فلاح: أبو البقاء العكبري (ت: ٦١٦هـ)، وابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ)، وابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ)، ومع أنَّه من الجائز أن يكون ابنُ فلاح قد تتلمذ على بعض هؤلاء الأعلام إلا أنّ نقله عنهم لا يمكّن من الحكم بشيء من هذا.

- تلاميذه:

أشار الجنديُّ في كتابه: (السلوك في طبقات العلماء والملوك) إلى تلميذٍ لابن فلاح، وهو الفقيه الشافعيُّ عبد الحميد بن عبد الرحمن الجيلوني (ت: ٧٢٣هـ)[1]،

(١) ترجمة الجيلوني في: طبقات الشافعية للسبكي (٤٥/١٠)، وطبقات الشافعية للأسنوي (١٣٩/١).

حيث قال عنه: «سألته عمن تفقه؟ فقال: على رجل من أهل اليمن كان يسكن البصرة، اسمه منصور بن فلاح، ولم أدخل اليمن إلا لمحبته»(١).

- وفاته:

توفي ابن فلاح سنة (٦٨٠هـ).

- آثاره:

كان ابن فلاح نحوياً، فقيهاً، عالماً بالقراءات، أصولياً.

أمَّا كونه نحوياً فيشهدُ له بذلك كتاباه: شرحُ كافيةِ ابن الحاجب، والمغني، وقد وصفه السّيوطيّ بالإمام(٢).

وأمَّا كونه فقيهاً فيشهدُ له بذلك تلميذه الفقيه عبد الحميد الجيلوني حيث ذكر أنَّه قرأ على ابن فلاح الفقه، وقد وُصف الفقيه عبد الحميد بأنه كان عارفاً بكتاب (الحاوي) للقزويني في فقه الشافعي، وأنّه لم يقدم اليمن أعرف به منه.

وأمَّا كونُه أصولياً فيشهدُ له بذلك السّيوطيّ حيث قال في ترجمة ابن فلاح: «له مؤلفات في العربية منها: الكافي في جزء في غاية الحسن، يدل على معرفته بأصول الفقه»(٣).

---

(١) السلوك في طبقات العلماء والملوك (٢/١٤٧).

(٢) الأشباه والنظائر (١/٢٢٣).

(٣) بغية الوعاة (٢/٣٠٢).

ولم تذكر المصادرُ من آثاره العلمية إلا ثلاثة كتب كلّها في النحو:

أحدها: شرح كافية ابن الحاجب:

وقد حُقّق هذا الكتابُ مرتين، ولم يطبع شيءٌ من التَّحقيقين.

الأولى: تحقيق الدكتور محمد الطيب الإبراهيم، حيث حقق منه قسماً من أول الكتاب إلى نهاية باب التمييز، وذلك لنيل درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر سنة (١٤٠٩هـ).

والثانية: تحقيق الدكتور نصار بن محمد حميد الدين، حقق الكتاب من أوله إلى باب المبني من الأسماء؛ لنيل درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى، وهو القدر الموجود من هذا الكتاب، والباقي منه مفقود.

والثاني: المغني:

وقد حُقّق هذا الكتابُ كاملاً على يد ثلاثةٍ من الباحثين:

أحدهم: الدكتور عبد الرزاق السعدي، حقق الكتاب من أوله إلى نهاية باب التعجب ونال به درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى سنة (١٤٠٤هـ).

وقد طبع ما حققه في ثلاثة أجزاء، ما عدا ثلاثة أبواب، وهي أبواب نعم وبئس، وحبذا ولا حبذا، والتعجب، فلم تطبع إلى الآن.

والثاني: الدكتور محمد النهاري، حقق الكتاب من أول المنصوبات إلى نهابة التوابع؛ لنيل درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ولم يطبع منه شيئاً.

والثالث: الدكتور حسن ضائحي، حقق الكتاب من أول المبنيات إلى نهاية الكتاب؛ لنيل درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ولم يطبع منه شيئاً.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن كتابي ابن فلاح: شرح الكافية، والمغني هما مصدرا هذا البحث؛ فمنهما أخذت اختياراته النحوية والتصريفية.

والثالث: الكافي:

وهو كتاب معدودٌ اليوم في التراث المفقود، وممن نقل عنه: الزَّركشيّ في البرهان(١)، والسّيوطي في الأشباه والنظائر(٢).

قال السّيوطي: «له مؤلفات في العربية، منها الكافي في جزء في غاية الحسن، يدل على معرفته بأصول الفقه».

وقد أوهمت عبارةُ السّيوطيّ هذه في تحديد الفنّ الذي يحويه الكتاب، فصدرُها يُفهَمُ منه أنَّه كتابٌ في العربية، وعجزها يفهم منه أنَّه كتابٌ في أصول الفقه، فجعله بعضهم في أصول الفقه، والأقربُ عندي أنَّه في النّحو لأمرين:

أحدهما: قول السّيوطيّ: «له مؤلفات في العربية، منها الكافي» صريح في أنه من المصنفات في علم العربية، وليس في علم أصول الفقه.

ويحمل قول السّيوطيّ: «يدل على معرفته بأصول الفقه» على ما رأى فيه من تعليلات أصولية، مما يشترك فيه علما النحو وأصول الفقه؛ نظراً لما هو معروف من اشتراك هذين العلمين في بعض القواعد والعلل.

والثاني: ما ذكره الدكتور حسن ضائحي من أنَّ الذين نقلوا عن هذا الكتاب نحويون، ونقلوا عنه مسائل نحوية(٣).

---

(١) البرهان في علوم القرآن (١١١/٤).

(٢) الأشباه والنظائر (١٦٢/٨).

(٣) تحقيق المغني له: قسم الدراسة (١٠).

القسم الأول

الاختيارات النّحوية والتّصريفية

وفيه فصلان:

الفصل الأول: الاختيارات النحوية.

الفصل الثاني: الاختيارات التصريفية.

الفصـــل الأول
الاختيــارات النحويـــة

١ - زمنُ المضارعِ حقيقةٌ في الحال مجازٌ في الاستقبال

ذكرَ ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «واختُلِفَ في المضارع على ثلاثةِ أقوال: فمنهم من قال: إنَّه مُشترَكٌ بينَ الحالِ والاستقبالِ، ومنهم من قال: إنَّه حقيقةٌ في الحال مجازٌ في الاستقبال، ومنهم من قال: إنَّه حقيقةٌ في الاستقبال مجازٌ في الحال»(١).

آراءُ النحويين:

والمسألةُ فيها خمسةُ أقوال للنحويين:

أحدها: أنَّه مشتركٌ بين الحال والمستقبل، وهو قولُ المبرد(٢)، ونُسِبَ إلى الجمهور(٣)، وهو الظاهرُ من كلامِ سيبويهِ؛ فقد ذكرَ أنَّه يأتي للمستقبل وللحال، وهذا دليلُ الاشتراك فقال: «وأمَّا بناءُ ما لم يَقعْ فإنَّه قولُك آمراً: اذهب...، ومخبراً: يقتل ويذهب... وكذلك بناءُ ما لم ينقطع وهو كائنٌ إذا أخبرت»(٤).

---

(١) المغني: ت السعدي (١/١٣٥).

(٢) المقتضب (٢/٢).

(٣) التذييل والتكميل (١/٨٤). همع الهوامع (١/١٧).

(٤) الكتاب (١/١٢).

الثاني: أنَّه حقيقةٌ في الحال مجازٌ في الاستقبال، وهو قولُ الفارسيّ[1].

الثالث: أنَّه حقيقةٌ في الاستقبال مجازٌ في الحال، وهو قولُ ابن طاهر[2].

الرابع: أنَّه لا يكون إلا للحال، وهو قولُ ابن الطَّراوة[3].

الخامس: أنَّه لا يكون إلا للمستقبل، وهو قولُ الزَّجَّاج[4].

الأدلة[5]:

حجةُ القول بالاشتراك: أنَّه يقع على الحال تارةً، وعلى المستقبل تارةً، ولم يقم دليلٌ على أنَّه أظهرُ في أحدهما، فكان مشتركاً.

وحجةُ القول بأنَّه حقيقةٌ في الحال، مجازٌ في الاستقبال أنَّ اللفظَ إذا صَلَح للقريب والبعيد كان القريبُ أحقَّ به؛ بدليل أنَّك تقول: (أنا وزيدٌ قمنا)، و (أنت وزيدٌ قمتما) فتُغلِّب المتكلمَ والمخاطبَ لقربهما، وزمنُ الحال أقربُ من

---

(١) المسائل العسكريات (٩٩).

(٢) التذييل والتكميل (٨٦/١). وهمع الهوامع (١٨/١). وابن طاهر هو: محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي أبو بكر، نحوي مشهور، توفي سنة (٥٨٠). بغية الوعاة (٢٨/١).

(٣) نتائج الفكر (١٢٠)، التذييل والتكميل (٨٢/١). وابن الطراوة هو: أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله بن الحسين المالقي النحوي توفي سنة ٥٢٨هـ. إشارة التعيين (ص:١٣٥)، والبلغة (ص:١٠٨).

(٤) التذييل والتكميل (٨١/١)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (١٨٣/١).

(٥) نتائج الفكر (١٢٠)، وشرح الكتاب للصفار (٢٣٠/١)، وشرح الجمل لابن عصفور (١٢٨/١)، والمغني لابن فلاح ت: السعدي (١٣٦/١)، والتذييل والتكميل (٨٢/١-٨٥)، وتمهيد القواعد (١٨٨/١) وهمع الهوامع (١٨/١) .

المستقبل فهو أحقّ.

وحجةُ القول بأنَّه حقيقةٌ في الاستقبال، مجازٌ في الحال: أنَّ المستقبلَ أسبقُ الفعلين، فهو أحقُّ بالمثال، وبَنَت العربُ الحالَ على لفظه لقربه به، وأنَّه لم يَنْقَضِ.

وحجةُ القول بأنَّه لا يكون إلا للحال: أنَّه لا يُخْبرُ بالمستقبل، نحو: (سيفعل) عن المبتدأ إلا أن يكونَ عامَّاً أو مؤكَّداً بـ (إنّ)، فإن عَرِيَ منها لم يجز؛ فيمتنع (زيدٌ سيفعل)، وإذا قلنا (زيدٌ يفعلُ) كان جائزاً؛ فدلَّ على أنَّ (يفعل) حالٌ؛ لأنَّ المستقبلَ لا يُتصوَّرُ الإخبارُ عنه؛ لأنَّه غيرُ متحقق الوجود.

وحجةُ القول بأنَّه لا يكون إلا للمستقبل أمران:

الأول: أنَّ زمنَ الحال لِقِصَرِه يتعذرُ الإخبارُ عنه، فكذلك يتعذرُ وجودُ فِعلِ الحال فيه لأنَّه بقدر ما يُلفظ به عاد الزمانُ ماضيًا.

الثاني: أنَّ فِعلَ الحال لو كان موجودا لكانت له بنيةٌ تخصُّه، كما أنَّ الماضيَ والمستقبلَ كذلك.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاح القولَ بأنَّ زمنَ المضارعِ: حقيقةٌ في الحال، مجازٌ في الاستقبال؛ فقد صرَّحَ بترجيحِ هذا القولِ؛ فقال: «حجةُ من قال: بأنَّه حقيقةٌ في الحال – وهو أرجح –....».

(١) المغني: ت السعدي (١/١٣٦-١٣٧).

وأيَّدَ ابنُ فلاح ترجيحَه بثلاثة أوجه:

«**أحدها**: أنَّ أصلَ الفعل أن يكون خبراً، والأصلُ في الخبر الصدقُ، وفِعلُ الحال هو الذي يمكنُ الإشارةُ إليه فيتحققُ وجودُه فيصدقُ الخبرُ عنه، وأما إطلاقُ الخبر على المستقبل فمجازٌ؛ لأنَّه يصيرُ حاضراً.

الثاني: أنَّ المستقبلَ وُضِع له حروفٌ ثبوتيَّة تَصرفُه إلى الاستقبال، وأما الحالُ فلم يُوضع له حرفٌ ثبوتي يصرفه إلى الحال، فدلَّ ذلك على وَضْع اللفظ له؛ لعدم احتياجه إلى حرف يعيّنه.

الثالث: أنَّ الحالَ أقربُ، والعربُ تُغلِّبُ الأقربَ على الأبعد، بدليل تَغليبِ المتكلم على المخاطب، وهما على الغائب في الإضمار، نحو: (أنا وأنتَ قمنا)، و (أنتَ وزيدٌ قمتما)».

ويتبيَّنُ من خلال هذا النص أنَّ ابنَ فلاح ينطلق في رأيه هذا من ضابطين لتمييز الحقيقة من المجاز، ونفي الاشتراك:

الضابط الأول: أنَّ المعنى الحقيقي للَّفظ لا يحتاجُ إلى علاماتٍ وقرائنَ تُحدِّدُه، بخلاف المجازي، وهذا يتحققُ في معنى الحاليَّة، لا معنى الاستقبال، ولا يَردُ عليه قولُ بعض النحويين: إنَّ المضارعَ يتخلَّصُ باللام للحال في مثل (ليفعل زيدٌ)؛ لأنَّ هذه اللامَ - فيما يظهر لي - مؤكِّدةٌ للحالية الثابتة للفعل بالوضع، لا مُخلِّصةٌ له للحالية.

الضابط الثاني: أنّ المعنى الغالبَ على اللفظ هو الحقيقيّ؛ لأنَّ مبنى الحقيقة والمجاز على الغالب، بمعنى: أنَّ اللفظَ إذا دلَّ على أكثر مِن معنىً فإن كانت

الدلالةُ تَغلبُ على معنىً فالغالبُ هو الحقيقةُ، والباقي مجازٌ، كدلالة الأسد على: الحيوان المفترس، والرجل الشجاع، فالأولُ هو الذي يغلب على إطلاق اللفظ فهو المعنى الحقيقي للفظ، وهذا المفهومُ متحققٌ في معنى الحال، لا الاستقبال.

وفي هذا الضابط ردٌ ضمنيٌ من ابن فلاح على القول بالاشتراك؛ لأنَّ الاشتراكَ مبنيٌ على التساوي في دلالة اللفظ على المعاني، كدلالة العين على: العينِ التي يُبصَرُ بها، وعينِ الماء، بخلاف القول بالحقيقة والمجاز فمبنيٌ على الغالبية، كدلالة الأسد على: الحيوان المفترس، والرجل الشجاع، فالأولُ هو الذي يَغلبُ على إطلاق اللفظ فهو المعنى الحقيقي للفظ، وبما أنَّ الغالبيةَ ثبتت هنا دلَّ ذلك على نفي الاشتراك؛ لانتفاء حقيقته.

ثم أكَّدَ ابنُ فلاح ترجيحَ رأيه بالجوابِ عن أدلة المخالفين:

فأجاب عن حجة القول بالاشتراك بأنَّه إذا تعارض الاشتراكُ والمجازُ فالمجازُ أولى على المختار.

وأما القولُ بأنَّ زمنَ المضارع حقيقةٌ في الاستقبال، مجازٌ في الحال، فقد ذكر ابنُ فلاح حجةً أخرى لهذا القول، وهي أنّ الحالَ خفيّ، ولذلك وَقَع الخلافُ فيه، فوَضْعُ اللفظ على الجليّ أولى من الخفيّ.

وأجاب عنها بأنّ الحالَ مشاهدٌ متحققُ الوجود، إنما الخفيُّ ما لم يتحقق وجودُه.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو: القولُ إنَّ زمنَ المضارِع حقيقةٌ في الحال، مجازٌ في الاستقبال؛ لأنَّ المضارعَ إذا خلا من القرائن لم يُحمل إلا على الحال، ولا يُصرف إلى الاستقبال إلا لقرينة[1]، وهذا هو شأنُ الحقيقة، ويفيدُ هذا أمرين:

الأول: نفيُ القول بالاشتراك؛ لأنَّ شأنَ المشتَرك أن يدلَّ على معنيين أو أكثر ليس أحدُها أظهرَ من غيره، كدلالة العين على: العين التي يُبصَرُ بها، وعينِ الماء.

الثاني: نفيُ القول بأنَّه حقيقةٌ في الاستقبال؛ لأنَّ الحقيقةَ لا تحتاج إلى قرينة[2].

وأما القولُ بنفي المستقبل فمردودٌ[3] بورود نحو: (زيدٌ سيفعل)، ولا توكيدَ ولا عموم ومنه قولُ النَّمرِ بنِ تَولَبٍ:

فَلمَّا رَأَته أُمُّنا هانَ وجدُها ... وقالتْ أبُونا هكذا سَوفَ يَفعَلُ[4]

ويَرِدُ عليه أيضاً قولُ سيبويه: «وأما بناءُ ما لم يقع فقولك آمراً: اذهب واقتل واضرب، ومخبرا: يقتل ويذهب... وكذلك بناءُ ما لم ينقطع وهو كائنٌ إذا

---

(١) شرح الكافية للرضي: القسم الثاني (٢/٨٠٨).

(٢) شرح الكافية للرضي: القسم الثاني (٢/٨٠٨).

(٣) البسيط لابن أبي الربيع (١/٢٤٣)، و (التذييل والتكميل (١/٨٣)، و تمهيد القواعد (١/١٨٦).

(٤) البيت من الطويل، ديوانه (١٠٢)، والبيت: يرد مذهب ابن الطراوة، وفيه يجوز الإخبار بالفعل المقترن بالسين أو سوف، وإن لم يكن المبتدأ مؤكداً أو عاما.

أخبرت»[١]، فهذا نصٌ منه على أن (يَفعل) يأتي للاستقبال ويأتي للحال.

وأما القولُ بنفي الحال فحجتُه داحضةٌ بما يأتي:

فأما الأولى فالجوابُ عنها: أنَّه لم يُرَد بزمن الحال عند النحويين الزمنُ الحقيقيُّ الفاصلُ بين الماضي والمستقبل، وإنما المرادُ به عندهم الزمنُ الماضي غيرُ المنقطع، وذلك يتسع للإخبار عن الفعل فيه[٢].

وأما الثانية فالجوابُ عنها: أنَّه غيرُ لازم؛ لأنَّا قد نجدُ من الموجودات ما ليس له بنيةٌ تخصُّه كالرائحة لأنَّها تَقعُ على كل رائحة، ولا تخصُّ رائحةً دون أخرى[٣].

ويَرِدُ على هذا القول أيضاً قولُ سيبويه:

«وأما بناءُ ما لم يقع فقولك آمراً: اذهب واقتل واضرب، ومخبرا: يقتل ويذهب... وكذلك بناءُ ما لم ينقطع وهو كائنٌ إذا أخبرت»[٤]، فهذا نصٌ منه على أن (يَفعل) يأتي للاستقبال ويأتي للحال، والله أعلم بالصواب.

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) الكتاب (١/١٢).

(٢) شرح الجمل لابن عصفور (١/١٢٨)، وشرح الكتاب للصفار (١/٢٣٠)، والهمع (١/١٧).

(٣) شرح الجمل لابن عصفور (١/١٢٨)، وشرح الكتاب للصفار (١/٢٣٠).

(٤) الكتاب (١/١٢).

٢ - الأمرُ بصيغة (افْعَل) مبنيٌّ

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «واختلف البصريون والكوفيون في صيغة الأمر للحاضر: فذهبَ البصريون إلى أنَّه مبنيٌّ، وذهبَ الكوفيون إلى أنَّه معربٌ بلامٍ مقدرةٍ»[١].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولان للنَّحويين كما ذكر ابنُ فلاح:

أحدهما: أنَّه مبنيٌّ، وهو قولُ البصريين[٢]، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ[٣]، وبه قال بعضُ الباحثين المحدَثِين[٤].

الثاني: أنَّه معربٌ مجزومٌ بلامٍ مقدرةٍ، وهو قولُ الكوفيين[٥]، ومنهم: الفراءُ، وأبو بكر الأنباريّ، واختاره المالقيّ[٦].

---

(١) المغني: ت ضائحي (٢/١٣٤٥).

(٢) الإنصاف (٢/٥٢٤)، وائتلاف النصرة (١٢٦).

(٣) الكتاب (١/١٧)، والمقتضب (٢/٣ - ٤).

(٤) د/علي أبو المكارم في كتابه (إعراب الأفعال ص ٩٠)، و د/ياسين جاسم في كتابه (الأمر والنهي عند علماء العربية والأصوليين ص ٤٦)، ود/سعود أبو تاكي في كتابه (صور الأمر في العربية بين التنظير والاستعمال ص ٧٤)، ود/كمال إبراهيم في كتابه (الزمن في النحو العربي ٢١٠).

(٥) الإنصاف (٢/٥٢٤)، والتبيين (١٧٦).

(٦) معاني القرآن (١/٤٦٩)، وشرح القصائد السبع الطوال (١٨)، ورصف المباني (٣٠٣).

الأدلة[1]:

حجةُ من قال بالبناء أمران:

أحدهما: أنَّ الأصلَ في الأفعال أن تكونَ مبنيةً، وإنما أُعرِبَ ما أُعربَ من الأفعال لمشابهةٍ مّا بالأسماء، ولا مشابهة بوجهٍ ما بين فعلِ الأمرِ والأسماءِ؛ فكان باقياً على أصله في البناء.

الثاني: أنَّ الإجماعَ حاصلٌ على أنَّ ما كان على وزن (فَعَالِ) من أسماءِ الأفعالِ كـ (نَزالِ) مبنيٌّ؛ لأنَّه ناب عن فعل الأمر، والمشبَّهُ كالمشبَّهِ به فثبت أنَّه مبنيّ.

وحجةُ من قال بالإعراب خمسةُ أوجه:

أحدها: أنَّ الأصلَ في الأمر للمُواجَهِ في نحو (افْعَل) أن يكونَ باللام نحو (لِتَفْعَل) كالأمر للغائب، إلا أنَّه لما كَثُرَ استعمالُ الأمر للمُوَاجَهِ في كلامهم استثقلوا مجيءَ اللام فيه مع كثرة الاستعمال؛ فحذفوها مع حرف المضارعة للتخفيف، وذلك لا يكون مُزيلاً لها عن أصلها، ولا مبطلاً لعملها، ومما جاء على الأصل قولُ الشاعر:

لِتَقُمْ أنتَ يا بنَ خَيرِ قُرَيشٍ ... فَلْتُقَضِّي حَوَائجَ المسلِمينا[2]

---

(١) الإنصاف (٢/٥٢٤-٥٣٤)، وائتلاف النصرة (١٢٦)، والمغني لابن فلاح: ت ضائحي (١٣٤٦/٢).

(٢) البيت من الخفيف، ولم أقف على قائله، وهو في: الخزانة (١٤/٩)، وشرح أبيات المغني للبغدادي (٣٤٤/٤).

الثاني: مجيءُ المضارع مجزوماً بلامٍ محذوفةٍ في قول الشاعر:

محمــدُ تَفْــدِ نفسَــك كــلُّ نفــسٍ إذا مــا خِفْــتَ مــن شــيءٍ تَبــالا[(١)]

كما جاء محذوفاً مع الغائب في قول الشاعر:

على مِثلِ أصحابِ البَعُوضَةِ فاخْمشي لَكِ الويلُ حُرَّ الوجْهِ أو يَبْكِ مَنْ بَكى[(٢)]

والتقديرُ: (لِتَفْدِ)، و(لِيبْكِ).

الثالث: أنَّه حُذِفَ اللامُ وحرفُ المضارعة لكثرة الاستعمال، واستغناءً بالمواجهة عن الخطاب، لأنَّ صيغةَ (افْعَل) أكثرُ اختصاراً من صيغة (لِتَفْعَل)، وهو وإن حُذِفَ لفظاً فهو في حكمِ المنطوق به، ولذلك بقي تأثيرُه.

الرابع: أنَّه تُحذَفُ منه النونُ من الأمثلة الخمسة، وحروفُ العلة، وهذه لا يَحذفُها إلا الجازمُ؛ لأنَّ البناءَ ليس له قوةُ حذفِ الحرف.

الخامس: أنَّه كما جاز حذفُ (أن) بعد (الفاء) و(الواو) و (أو) في الجوابات وإبقاءُ عملها، لا يُستبعَدُ أيضا حذفُ لام الأمر، وبقاءُ عملها؛ لأنهما من عوامل الأفعال.

اختيار ابن فلاح[(٣)]:

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ فعلَ الأمر مبنيّ، فقد ذكر القولين بأدلَّتهما،

(١) البيت من الوافر، ولم أقف على قائله، وهو في: الكتاب (٨/٣)، والخزانة (١١/٩).

(٢) البيت من الطويل، وقائله: متمم بن نويرة، وهو في: الكتاب (٨/٣)، وشرح أبيات المغني (٣٣٩/٤).

(٣) المغني لابن فلاح: ت ضائحي (١٣٤٥/٢-١٣٤٩).

ثم أجاب عن أدلة القول بإعراب فعلِ الأمرِ بما يُضْعِفُه ويُرجِّحُ عنده القولَ ببناء الأمر.

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بثلاثة أمور:

أحدها: أنَّ أصلَ الأفعالِ البناءُ، وإنما أُعربَ المضارعُ لوجودِ حرفِ المضارعةِ في أوله فصار به على زِنة الاسم، وإذا عُدم حرفُ المضارعة منه عاد إلى أصله من البناء.

الثاني: أنَّ بعضَ أسماء الأفعال بُنيتْ لوقوعها موقعَ فعلِ الأمر، فلو لم يكن مبنياً لما اكتسب ما وقع موقعَه البناءَ.

الثالث: أنَّ المضارعَ أُعربَ لمشابهته للاسم من الأوجه التي ذكرها النحاة، ولا مشابهةَ بين فعل الأمر والاسم بوجهٍ من الوجوه، فلذلك كان باقياً على أصله في البناء؛ لعدم المشابهة المقتضية للإعراب.

ويظهرُ لي فيما تقدَّمَ من الحجج نظرٌ:

فأما الأولى: فلا تُلْزِمُ الكوفيين؛ لأنَّ بعضهم يرى أنَّ الإعرابَ أصلٌ في المضارع، وليس محمولاً على الاسم.

وأما الثانية: فلا تُلزمُ أيضاً؛ لأنَّ العلةَ المذكورةَ في بناء أسماء الأفعال ليست محلَّ اتفاقٍ، فذهب بعضُ النحاة إلى أنَّ عِلَّةَ بناءِ اسمِ الفعلِ هي شبهُه بالحرف في نيابته عن الفعل بلا تأثر.

وأما الثالثة: فجوابُها جوابُ الأولى، ولأنَّ الإعرابَ - عند الكوفيين - أصلٌ في الأفعال كما هو أصلٌ في الأسماء، فلا تَلزمهم هذه الحجةُ.

ثم أجاب ابنُ فلاحٍ عن أدلة القول بإعراب الأمر بما يُرجِّحُ عنده القولَ ببناء الأمر بما يلي:

فأما الأول فأجاب عنه بأنَّ البيتَ محمولٌ على ضرورة الشعر، فلا تُعقَدُ عليه الأبواب.

وعن الثاني: أنَّه في البيت الأولِ خبرٌ يُرادُ به الدعاء، وحَذَف الياءَ لضرورة الشعر اجتزاء بدلالة الكسرة عليها، وفي البيت الثاني خبرٌ أيضا، وحَذَف الياءَ للضرورة، ولو سلَّمنا حذفَ اللام فلا تقومُ به حجةٌ؛لأنَّ ما حُذفَ لضرورة الشعر لا يُجعَلُ أصلاً يقاس عليه.

وعن الثالث: أنَّه لو كان علة الحذفِ كثرة الاستعمال لاختصَّ الحذفُ بما كَثُرَ استعمالُه، دون ما لم يَكثر نحو (اقْعَنْسَسَ)، و (احْرَنْجَمَ).

وعن الرابع: أنَّ الجازمَ إنما حَذفَ هذه الحروفَ لأنها بمنزلة الحركات، وقد تقرر أنَّ صورةَ البناء كصورة الجزم، وإن اختلفا في المعنى، من حيث إنَّ أحدهما بعاملٍ، والآخرَ بغير عامل، واتفاقُ الصورة لا يدلُّ على الإعراب.

وعن الخامس: أنَّ (الفاء)، و(الواو)، و(أو) دالة على أنْ المحذوفة، وأما لامُ الأمر فلا دليلَ يدلُّ على حذفها، فلذلك لم يَجز أن تُحذفَ وتَعمل، وإذا كانت حروفُ الجر – وهي من عوامل الأسماء – لا تُحذفُ وتَعمل في الاختيار، فعواملُ الأفعال أجدرُ بذلك؛ لكونها أضعفَ منها.

ويرى ابن فلاح أن قياس فعلَ الأمر على فعل النهي في الإعراب؛ حملاً للشيء على ضده قياسٌ فاسدٌ؛ لأنَّ فعلَ النهي إنما أُعرب؛ لوجود حرفِ المضارعة

في أوله، وفعلُ الأمر ليس فيه حرفُ مضارعة، فافترقا.

التَّرجيح:

والراجحُ عندي هو أنَّ الأمرَ بصيغة (افْعَل) فعلٌ قائمٌ بذاته، وليس مقتطعاً من المضارع؛لأنَّ هذه الصيغةَ مطردةٌ في الاستعمال، والأصلُ في الكلمات الاستقلالُ، ولا يُدَّعى خلافَ ذلك إلا بدليل، ولا دليلَ هنا على الاقتطاع؛لأنَّ المقتطعَ منه المدَّعى - لِتَفْعَل - قليلٌ في واقع اللغة لا تُوضَعُ عليه الأبوابُ، ولأنَّ في صيغة (لِتَفْعَل) على قِلَّتها دلالةً ليست في صيغة (افْعَل)، وهي التوكيدُ بسبب اللام، وادِّعاءُ حذفِها ينافي الغرضَ من ذكرها، فدلَّ ذلك على أنَّ هذه الصيغةَ مخلِّصة للاستقبال بنفسها، فهي أصلٌ قائمٌ بنفسه.

فإذا تقرَّرَ ذلك فالحكمُ عليه بالبناء هو الأظهرُ؛ لأنَّ الأصلَ في الأفعال البناءُ، والمعربُ منها إنما أعرب لمشابهته الاسم، لا لأنَّه الأصلُ في الإعراب كما ادَّعى بعضُ الكوفيين؛ لأنَّ الأصلَ في الإعراب «أن يُؤتى به ليدلَّ على معنًى عارضٍ يكون تارةً، ويُفقَدُ تارةً والمعنى الذي يدل عليه الإعرابُ: كونُ الاسم فاعلاً، أو مفعولاً، أو مضافاً إليه، لأنَّه يُفرِّقُ بين هذه المعاني، وهذه المعاني تَصحُّ في الأسماء، ولا تصح في الأفعال، فعُلِمَ أنها ليست أصلاً، بل هي فرعٌ محمولٌ على الأسماء في ذلك»(١)، والأمرُ بصيغة (افْعَل) لا يُوجَدُ بينه وبين الاسم شبهٌ كما كان في المضارع، فتعيَّنَ بناؤه.

وأما تغيرُ آخرِ الأمر من سكونٍ وغيره فلا ينافي البناءَ؛ لأنَّ هذا التغيرَ ليس

---

(١) التبيين للعكبري (١٥٤).

لعاملٍ حتى يُحكَمَ بإعرابه، فمَثَلُه كمَثَل الفعل الماضي عندما يتغيرُ آخره بسبب اتصاله بالواو أو بضمير رفعٍ متحركٍ، وهو مبنيٌ لا أعلمُ في بنائه خلافاً.

فإن قيل: إنَّ العاملَ الذي أَحدَثَ التغييرَ هو لامُ الأمر محذوفةً مع حرف المضارعة «فالجوابُ أنَّه لا يُحذفُ حرفان: أحدهما يُوجبُ علةً تكون أصلاً في شيء ويبقى حكمُها كحرف المضارعة، واللامُ حرفٌ واحدٌ شديدُ الاتصال بما بعده صار معه كبعض حروفه فلا يجوز حذفُه إلا في الضرورة، وأما حذفُهما معاً في كلِّ موضعِ مخاطبةٍ للفاعل فلا، وكلُّ ما جاء من ذلك - على كثرته في كلامهم - هو بغير لامٍ، ولا حرفِ مضارعةٍ، إلا ما ذُكر نادراً فلا يقاس عليه»[1]، والله أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) رصف المباني (٣٠٣).

٣ - بناء الفعلِ المضارع إذا لحقته نونُ التوكيد مطلقاً

أشارَ ابنُ فلاح إلى هذه المسألة في المغني، قال فيه: «المضارعُ إذا اتَّصلَ به نونُ جمع المؤنث، أو نونا التوكيد بُني»[(١)].

آراء النحويين:

والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويين:

أحدها: أنَّ النونَ تُؤثِّرُ فيه المنعَ من الإعراب فيصيرُ إلى أصله من البناء مطلقاً، وهو قولُ الأخفش، والزجاج، والزجاجي، والفارسي، وابن جني، وابن الحاجب، وابن عصفور[(٢)].

الثاني: أنَّه باقٍ على حاله من الإعراب مطلقاً، ولا تأثيرَ للنون التوكيديّة فيه، لكن يصيرُ الإعرابُ فيه مقدَّراً، ونظيرُه في الأسماء المضافُ إلى ياء المتكلم، وهذا القولُ ذكره بعضُ النحويين[(٣)]، ولم يُنسَب لأحد، وهو يتمشَّى مع الأصل الذي يسيرُ عليه السُّهيلي في إعراب المضارع، وهو: أنَّه متى وُجدت الزوائدُ الأربع وُجدت المضارعةُ، وإذا وجدت المضارعةُ وُجد الإعرابُ[(٤)].

---

(١) المغني: ت السعدي (١/١٦٥).

(٢) الارتشاف (٢/٦٦٢)، والمساعد لابن عقيل (٢/٦٧٢)، وفيهما رأي الأخفش والزجاج، والجمل (٣٥٦)، والإيضاح (٣١٧، ٣٣٥)، واللمع (٢٥٩)، وشرح المقدمة الكافية (٣/٨٦٣)، والمقرب (٣١٦).

(٣) الارتشاف (٢/٦٦٢)، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي (١/١٠٦).

(٤) نتائج الفكر (ص:١١١).

الثالث: التفرقةُ بين ما لحقه ألفُ اثنين، أو واوُ جماعة، أو ياءُ مخاطبة وبين غيرها، فالأولُ باقٍ على الإعراب، والثاني منتقلٌ عنه إلى البناء.

قال أبو إسحاق الشاطبي(١): «وهو الأظهر من قول سيبويه... ألا تراه يقول:» وإذا كان فعلُ الاثنين مرفوعاً فأَدخلتَ النونَ الثقيلة حذفتَ نونَ الاثنين لاجتماع النونات «(٢)... ولو كان الحذفُ للبناء لعَلَّلَ به، فهو كان الأحقَّ في الموضع، فدلَّ على أنَّ مذهبَه فيه عدمُ البناء، بخلاف ما لم تلحقه ألفٌ، ولا واوٌ، ولا ياءٌ، فإنَّه قد نصَّ في باب المجاري على أنَّه مبنيّ»(٣).

وممن قال بالتفرقة أيضاً: الخِدَبّ، وابنُ مالك، وابنُ الناظم(٤).

الأدلة(٥):

حجةُ القول الأول: ضعفُ شبه الفعل بالاسم بسبب نونِ التوكيد التي هي من خصائص الأفعال، فرجع إلى أصله وهو البناء.

وحجةُ القول الثاني: أنَّ الفعلَ المضارعَ استحقَّ الإعرابَ، فلا يُعدمُ إلا لعدم موجبه، وبقاءُ موجبه دليلٌ على بقائه.

---

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (١/١٠٧-١٠٨).

(٢) الكتاب (٣/٥١٩).

(٣) الكتاب (١/٢٠).

(٤) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، والتسهيل (٢١٦)، وشرح الألفية (٣٣). والخدب هو: أبوبكر محمد بن أحمد الأنصاري الإشبيلي، المتوفى سنة (٥٨٠). الوافي بالوفيات (٢/١١٣) والبغية (١/٢٨).

(٥) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٨/٣٩٣٧)، والمقاصد الشافية (١/١٠٦)، والهمع (١/٥٥).

وحجةُ القول الثالث: أنَّ سببَ البناء هو التركيبُ، فإذا فُصلت النونُ من الفعل بألف اثنين، أو واوِ جمع، أو ياءِ مخاطبة - ولو تقديراً - عُدم التركيبُ بوجود الحاجز إذ لا تُركَّب ثلاثةُ أشياء فتُجعل شيئاً واحداً، ويدلُّ على إعرابه حينئذٍ رجوعُ علامة الرفع عند الوقف على المؤكد بالنون بالخفيفة نحو: (هل تَفْعَلُنْ) فإنه عند الوقف تُحذف، وتُردُّ الواوُ والنّونُ، فيقال: (هَلْ تَفْعُلون)، ولو كان مبنيّاً لم يختلف حالُ وصله ووقفه.

اختيارُ ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاح القولَ بأنَّ المضارعَ إذا اتصل بنون التوكيد يكون مبنياً مطلقاً؛ فقال: «المضارعُ إذا اتَّصلَ به نونُ جمع المؤنث، أو نونا التوكيد بُني».

وقال أيضاً مُبَيّناً رأيَه في الفعل المضارع المؤكد بالنّون وقد أسند إلى واو الجمع، أو ياء المخاطبة، أو ألف الاثنين: «وذلك أنَّ المعربَ من هذه الأفعال يكونُ بالنّون فحذفت النونُ التي هي علامةُ الرفع؛ لأجل البناء بدخول نونِ التوكيد، ثم حُذفت الواوُ التي هي ضميرُ الفاعل؛ لالتقاء الساكنين، وبقيت الضمةُ تدلُّ عليها».

وألحظُ من هذا النصّ أنَّ ابنَ فلاح عَلَّلَ حذفَ نون الإعراب بأنَّه من أجل البناء، وهذا تعليلُ مَنْ رأى بناءَ المضارع المسندِ لواحدٍ من الضمائر الثلاثة، أما من رأى إعرابَه فيعلِّلُ حذفَ النّون بكراهية توالي الأمثال.

---

(١) المغني: ت السعدي (١/١٦٥، ١٦٧).

وأيَّدَ ابنُ فلاح رأيه بثلاثة أوجه:

أحدها: تَعذُّرُ إعراب لامه؛ لأنَّه مع الواحد مفتوحٌ، ومع جمع المذكرين مضمومٌ، ومع المؤنث مكسورٌ... فصارت حركةُ لامه مستحقةً للتبعية، كالحركات قبل حروف العلة، فتَعذَّرَ إعرابُه لذلك، ولا يمكن إعرابُه على النون؛ لأنها بمنزلة التنوين في الاسم.

والثاني: أنهما نقلاه إلى المستقبل، وأكدتا له الفعلية، فضَعُفَت مشابهتُه للاسم، فعاد إلى البناء.

والثالث: أنَّه لما رُكِّب مع الحرف بُني قياساً على (لا رجلَ في الدار).

التَّرجيح:

والراجح عندي هو القولُ إنَّ الفعلَ المضارع إذا لحقته نونُ التوكيد مبنيٌ؛ لتركُّبِه معها فصارا كالكلمة الواحدة، إلا إذا أُسْنِدَ إلى ألفِ الاثنين، أو واوِ الجمع، أو ياءِ المخاطبة فإنَّه معربٌ؛ لاختلال نظام التركيب؛ فنظامُ التركيب في اللغة لا يسمح بتركيب ثلاث كلمات، وهي هنا الفعلُ، والضميرُ، والنون المؤكدة، وإن كان الضميرُ يحذف أحياناً لعارض التقاء الساكنين، نحو: (هل تضربُنَّ يا زيدون؟) إلا أنَّه مُعتدٌّ به ومراعىً في الإعراب؛ لأنَّ البنيةَ الفعلية تطلبه، وما الحركةُ على آخر الفعل إلا دليلٌ عليه وتنبيهٌ على وجوده؛ لأنَّ المقدَّرَ في حكم الموجود.

وأما القولُ بالإعراب مطلقاً لبقاء موجب الإعراب: فلا أُسلِّمُ به؛ لأنَّ موجبَ الشيء قد يُوجَدُ ولا يُؤخذُ به لأمرٍ عارض له: فالممنوعُ من الصرف يُجَرُّ بالكسرة بدخول الألف واللام عليه، وبإضافته، مع أنَّ موجبَ المنع موجودٌ، والمبنيُّ من أسماء الإشارة، وأسماء الموصول يُعرَبُ إذا ثُنِّيَ – على الأصح كما سيأتي – مع

أنَّ موجبَ البناء موجودٌ.

وأما القولُ بالبناء مطلقاً فقد ذكرتُ أنَّه اختيار ابن فلاح، وبَيَّنتُ أنَّ ابنَ فلاح ينطلق في اختياره من ثلاثة معايير:

أحدها: تعذرُ ظهور الإعراب على حرف الإعراب.

والثاني: ضعفُ مشابهة الفعل للاسم بسبب النون المختصة بالأفعال.

والثالث: دعوى التركيب.

فأما الأول: فلا أسلِّمُ له به؛ لأنَّ تعذُّرَ ظهورِ حركة الإعراب على المحل لوجود الحركة المناسبة لا يقتضي البناء، وإنما يقتضي تقديرَ الإعراب كالمضاف إلى ياء المتكلم، أو الإعرابَ بنائبٍ عن الحركة كالأمثلة الخمسة، والغريبُ أنَّ ابنَ فلاح قال بإعراب المضاف إلى ياء المتكلم بحركات مقدرة كما سأبيِّنُ، وبإعراب الأمثلة الخمسة بالنون كما بيَّنتُ ولم يقل ببنائهما لتعذر ظهور الحركة فيهما.

وأما الثاني: فلا يَسلَمُ له أيضاً؛ لأنَّه لو كان اتصالُ الفعل بشيء من خصائصه يؤدي إلى البناء لَبُنِيَ المضارعُ المجزوم، والمقرونُ بحرف التنفيس، والمسندُ إلى ياء المخاطبة؛ لأنها من خصائص الفعل[1].

وأما الثالث: فيستقيمُ له مع المضارعِ المجردِ من الضمائر الثلاثة، أما المقرونُ بها فلا يستقيمُ له دعوى التركيب؛ لأنَّ الضمائرَ تكون بارزةً، وثلاثةُ أشياء لا تُركَّب، فثبَتَ بذلك ضَعفُ ما ذهب إليه ابنُ فلاح، والله أعلم بالصواب.

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٣٩٣٧/٨). والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (١٠٦/١).

٤ - بناءُ الفعل المضارع إذا لحقته نونُ الإناث

أشار ابن فلاح إلى هذه المسألة في المغني، قال: «إنَّ المضارعَ إذا اتصل به نونُ جمع المؤنث،أو نونا التأكيد بُني»[(١)].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولان للنحويين:

الأول: أنَّه مبنيٌّ، وهو قولُ سيبويه، وابنِ بابشاذ، والدَّينَورِي، وابنِ الأثير[(٢)].

الثاني: أنَّه معربٌ، وهو قولُ الأخفش الأوسط، وابنِ درستويه، والسُّهَيليّ[(٣)].

---

(١) المغني: ت السعدي (١/١٦٥).

(٢) الكتاب (١/٢٠)، وشرح المقدمة المحسبة (١/٢٠٠)، وثمار الصناعة (١٩٣)، والبديع في علم العربية (١/٣٦).

وأبو عبد الله الدينوري هو: الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري، المعروف بالجليس النحوي، له ثمار الصناعة في علم العربية. إشارة التعيين (ص:١٠٤)، والبلغة (ص:٩١)، والبغية (١/٥٤١).

وابن الأثير هو: المبارك بن محمد بن عبد الكريم أبو السعادات مجد الدين ابن الأثير، توفي سنة (٦٠٦هـ)، له البديع في علم العربية وغيره. إنباه الرواة (٣/٢٥٧)، ومعجم الأدباء (٥/٤٩)، والبغية (٢/٢٧٣).

(٣) رصف المباني (٣٩٨)، والتذييل والتكميل (١/١٢٩)، نتائج الفكر (١١١).

الأدلة[1]:

حجةُ القول الأول: أنَّ المضارعَ لما لحقته نونُ الإناث سَكَن آخرُه، فأشبه الماضيَ إذا لحقته نونُ الإناث، فكما حُكِم على الماضي ببنائه مع التسكين في نحو (ضَرَبْنَ)، كذلك يُحكَمُ على المضارع ببنائه مع التَّسكين؛ لأنَّ الشبهَ وَقعَ بينهما بالتسكين؛ فحُمِل الفرعُ على الأصل فبُني.

وحجةُ القول الثاني: أنَّ المضارعةَ التي أوجبت له الإعرابَ موجودةٌ فيه؛ فلا يُعدَمُ الإعرابَ إلا بعدم مُوجبه، وبقاءُ موجبه دليلٌ على أنَّه معربٌ، كما كان قبل دخول النون، إلا أنَّه كان قبل دخول النون ظاهراً، وهو معها مقدرٌ في الحرف الذي كان فيه ظاهراً.

اختيار ابن فلاح[2]:

اختار ابنُ فلاح القولَ ببناء الفعل المضارع إذا اتصلت به نونُ الإناث؛ فقال رحمه الله: «إنَّ المضارعَ إذا اتصل به نونُ جمع المؤنث،أو نونا التأكيد بُني».

وعلَّلَ ابنُ فلاح اختيارَه بثلاثة أوجه:

أحدها: حملاً له على (ضَرَبْنَ)، فإنَّ الماضيَ بُني معها على السكون؛ لئلا يجتمع أربعُ حركات لوازم، ثم حُمِل المضارعُ عليه، وإن كانت العلةُ منتفيةً؛ لاشتراكهما في الفعلية.

---

(١) الكتاب (١/٢٠)، ونتائج الفكر (١١١)، ورصف المباني (٣٩٨)، والتذييل والتكميل (١/١٢٩).

(٢) المغني: ت السعدي (١/١٦٥).

والوجه الثاني: أنَّه بني مع الضمير على السكون مَنْبهةً على أنَّ أصلَ الأفعال البناءُ على السكون؛ لأنَّ الضميرَ يَردُّ الشيءَ إلى أصله.

والوجه الثالث: أنَّه تَعذَّر إعرابُه بالحركات والحروف، أما الحركاتُ فلأنَّ اللامَ قد استحق السكونَ لأجل النون، كما استحق ما قبل الألف والواو والياء الحركةَ، فامتنع إعرابُه بالحركة، وأما الحرفُ فإنَّه يؤدي إلى اجتماع نونين، وقياسُ أخواته من الضمائر أن تقع نونُ الإعراب بعدها؛ لأنَّ الفاعلَ كالجزء من الفعل، فيقع إعرابُ الفعل بعده، ولو وقعت بعده لأُدغمت فيها نونُ الضمير، فيؤدي إلى ذهاب حركتها، وهي لا تكون إلا متحركةً؛ لأنَّها اسمٌ على حرفٍ واحد.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي بناءُ الفعل المضارع إذا لحقته نونُ الإناث؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: ما ذكره ابنُ فلاح من الأدلة وقد تقدم ذكرها.

ثانياً: أنَّ القولَ بأنَّ موجبَ الإعراب موجودٌ مع وجود نون الإناث مردودٌ بأنَّ موجبَ الشيء قد يُوجَدُ ولا يُؤخذُ به لأمرٍ عارضٍ له: فالممنوعُ من الصرف يُجرّ بالكسرة بدخول الألف واللام عليه وبإضافته، مع أنَّ موجبَ جره بالفتحة موجودٌ، والمبنيُّ من أسماءِ الإشارة وأسماءِ الموصول يُعرَبُ إذا ثُني، مع أنَّ موجبَ البناء موجودٌ.

ثالثاً: أنَّ الفعلَ المضارع لو كان معرباً لجاز أن يُحذف حرفُ العلة في الجزم في نحو قولك: (النِّساءُ لم يَغْزونَ) و (النِّساءُ لم يَعْفونَ)(١)، ولم يكن ذلك، فصَحَّ القولُ بالبناء، وبَطَل القولُ بالإعراب، والله أعلم بالصواب.

---

(١) رصف المباني (٣٩٩).

٥ - دَلالةُ الإعراب على المعاني النَّحويّة

أشارَ ابنُ فلاح إلى هذه المسالة في شرح الكافية، قال فيها: «فإنَّ الحركةَ إذا اختلفتْ دلَّت على معنىً، فإذا زال ذلك المعنى لطريان معنىً آخر زالت تلك الحركة، وخَلَفَتها الحركةُ الدَّالةُ على المعنى الطارئ»(١).

آراء النحويين:

وهذه المسالة فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ الإعرابَ يدلُّ على المعاني النحوية في الكلام، وهو قولُ الزجاجيّ، وابنِ جني، والسُّهيليّ، وابنِ الحاجب، وابنِ مالك(٢)، وهذا القولُ يكاد يُجمعُ عليه النحويون.

ثم إنَّ أصحابَ هذا القول اختلفوا في المعنى الذي يَحدثُ بالعامل، وتدلُّ عليه الحركة:

فذهب بعضُهم إلى أن المعنى هو كونُ الاسم فاعلاً، أو مفعولاً، أو مضافاً إليه، فكلُّ مرفوعٍ من الأسماء فاعلٌ أو مشبهٌ بالفاعل في كونه عمدةً لا يُستغنى عنه، وكلُّ منصوب من الأسماء مفعولٌ أو مشبهٌ به في كونه فضلةً مستغنىً عنه، وكلُّ مخفوض من الأسماء مضافٌ إليه بواسطة أو بغير واسطة، وممن قال به الزَّجاجيُّ، وابنُ الحاجب.

---

(١) شرح الكافية (٥٣).

(٢) الإيضاح (٦٩)، والخصائص (١/٣٥)، ونتائج الفكر (٨٢)، والكافية في النحو (٦١)، والتسهيل (٤٢).

وذهب بعضُهم إلى أنَّ المعنى هو كونُ الاسم عمدةً، أو فضلةً، أو بينهما، فكلُّ مرفوع عمدةٌ، وكلُّ منصوب فضلةٌ، وكلُّ مجرور مضافٌ إليه، وهو ما بين العمدة والفضلة، وممن قال به ابنُ مالك.

قال أبو علي الشلوبين: «والقولُ الأولُ أولى؛ من جهة الاحتياج إلى ما يتفاهم به، والثاني أطردُ منه وأولى؛ من جهة عدم الاحتياج إلى الاعتذار، والقولان على هذا متقاربان»[1].

الثاني: أنَّ الإعرابَ إنما دَخَل الكلامَ تخفيفاً على الِّلسان من الثقل الحاصلِ من الإسكان في أثناء وصل الكلام، ولا علاقة له بالمعنى، وهو قولُ قطرب[2].

الأدلة[3]:

حجةُ القول الأول: أنَّ الكلامَ لو لم يُعربْ لالتبست المعاني؛ لأنَّك إذا قلت: (ضرب زيد عمرو)، و (كلَّم أخوك أبوك) لم يُعلم الفاعل من المفعول، وكذلك لو قلت: (ما أحسن زيد)؛ لأنَّ الصيغةَ تحتمل التعجبَ، والاستفهامَ، والنفيَ، والفارقُ بينهما هو الحركاتُ.

وحجةُ القول الثاني ثلاثة أمور:

أحدها: أنَّ الفعلَ المضارعَ معربٌ، ولا يحصل بإعرابه فرقٌ فكذلك الأسماء.

الثاني: أنَّ الفاعليةَ والمفعوليةَ تُدرك بالمعنى، بدليل أنَّ الأسماءَ المقصورة لا

---

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير (٢٥٣/١).

(٢) ينظر رأيه في الإيضاح للزجاجي (٧٠)، والتبيين للعكبري (١٥٦).

(٣) التبيين للعكبري (١٥٦-١٥٧)، والإيضاح للزجاجي (٦٩-٧٠) .

يظهر فيها إعرابٌ، ومعانيها مدركةٌ، وإنما أَعربت العربُ الكلامَ لما يلزمُ المتكلِّمَ من ثِقل السكون.

الثالث: أنَّ الإعرابَ أحياناً يتفقُ مع اختلاف المعنى، ويختلفُ مع اتفاق المعنى، فقولُك: (هل زيدٌ قائمٌ) مثل قولك: (زيدٌ قائمٌ) في اللفظ مع اختلاف المعنى، وقولُك: (زيدٌ قائمٌ) مثل قولك: (إنَّ زيداً قائمٌ) في المعنى؛ إذ كلاهما إثباتٌ، والإعرابُ مختلفٌ.

اختيار ابن فلاح:

اختار ابنُ فلاح القولَ بأنَّ الإعرابَ يدلُّ على المعاني النحوية فقال رحمه الله: «فإنَّ الحركةَ إذا اختلفتْ دلَّت على معنى، فإذا زال ذلك المعنى لطريان معنىً آخر زالت تلك الحركة، وخَلَفَتها الحركةُ الدالة على المعنى الطارئ»[(١)].

ويرى ابنُ فلاح أنَّ المعانيَ التي تدلُّ عليها الحركاتُ ثلاثةٌ: الفاعلُ وما أشبهه، فأعطوه الرفعَ، والمفعولُ وما أشبهه، فأعطوه النصبَ، والمضافُ إليه وما أشبهه، فأعطوه الجرَ[(٢)].

وتجدر الإشارةُ هنا – قبل أن أدلي باختياري في هذه المسألة – إلى أنَّ الدرسَ النحويَّ الحديث عُني بدراسة هذه الظاهرة[(٣)]، وهذه أهمُّ الآراء الحديثة

---

(١) شرح الكافية (٥٣).

(٢) المغني: ت السعدي (١/٢٢٧).

(٣) من الدراسات الحديثة على سبيل المثال: (العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث) د/محمد حماسة عبد اللطيف، و (الإعراب سمة العربية الفصحى) د/محمد إبراهيم البنا، و(دلالة الإعراب لدى =

التي قيلت في وظيفة الإعراب:

رأي إبراهيم مصطفى:

يرى: أنّ الضمةَ علمُ الإسناد، ودليلٌ أنَّ الكلمة المرفوعة يُرادُ أن يُسند إليها، ويُتحدَّث عنها، وأما الكسرةُ فإنَّها علمُ الإضافة، وأما الفتحةُ فليست علامةَ إعراب، ولا دالةً على شيء، بل هي الحركةُ الخفيفةُ المستحبةُ عند العرب، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أَمكنَ ذلك، فهي بمثابة السكونِ في لغة العامة[١].

رأي إبراهيم أنيس:

يرى: أنَّ النحاة فرضوا ظاهرة الإعراب بعد أن اخترعوها، وأنَّه ليس للحركة الإعرابية مدلولٌ، بل هي حركاتٌ يُحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض.

ورأيه هذا شبيهٌ برأي قطرب، إلا أنَّه لم يقف عند هذا الحدّ، بل حاولَ جاهداً أن يجدَ نظاماً لتغير أواخر الكلمات، وأنَّ ذلك لم يكن اعتباطاً ولا عشوائياً، وإنما يخضعُ لأصول عنده، ذكرها في كتابه من أسرار اللغة[٢].

= النحاة القدماء) د/بتول قاسم، و (نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة) د/محمد صلاح بكر، و (علامات الإعراب بين النظر والتطبيق) د/أحمد علم الدين الجندي، و(كتاب الإعراب) لأحمد حاطوم، و(المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل) د/عبد العزيز عبده، و(دراسات في الإعراب) د/عبد الهادي الفضلي.

(١) إحياء النحو (٥٠).

(٢) من أسرار اللغة (١٩٨).

رأي تمام حسان:

يرى: أنَّ العلامةَ الإعرابية بمفردها لا تُعين على تحديد المعنى، فلا قيمةَ لها بدون تضافر قرائنَ أخرى تُحدِّدُ المعنى، كقرينة: الإسناد، والتعدية، والرتبة، والبنية، وأنَّ العاملَ النحويَّ وكلَّ ما أثير حوله لم يكن أكثرَ من مبالغة أدَّى إليها النظرُ السطحي، والخضوعُ لتقليد السلف، والأخذُ بأقوالهم على علاتها[1].

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو: أنَّ الحركاتِ الإعرابيةَ تدلُّ على المعاني النحوية التي يَجلبها العاملُ، بمعنى: أنَّ العاملَ يقتضي المعنى، والحركةُ تدلُّ عليه، فالفعلُ (ضَرَبَ) في (ضَرَبَ زيدٌ خالداً) يقتضي فاعلاً ومفعولاً، والضمةُ في آخر (زيد) دلَّت على أنَّه هو الفاعلُ، والفتحةُ في (خالداً) دلَّت على أنَّه هو المفعولُ، فالعاملُ، والحركةُ الإعرابية لهما دورٌ مشتركٌ في الكشف عن المعاني النحوية، فالحركةُ وحدَها لا تدلُّ على المعنى النحوي، بل لا بدَّ من النظر إلى العامل، كما أنَّ العاملَ وحدَه لا يُحدِّدُ المعنى النحويَّ إلا بالحركة، فإن فُقِدت فبقرينة العقل أو الرتبة.

ثم إنَّ الكلامَ لو لم يُعربْ لالتبست المعاني؛ لأنَّك إذا قلت: (ضرب زيد عمرو)، و (كلَّم أخوك أبوك) لم يُعلم الفاعل من المفعول، وكذلك لو قلت: (ما أحسن زيد)؛ لأنَّ الصيغةَ تحتمل التعجبَ، والاستفهامَ، والنفيَ، والفارقُ بينهما هو الحركات.

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها (٢٣١).

واعْتُرِضَ على هذه الحجة بأمرين[1]:

أحدهما: أنَّ الفرقَ يحصل بلزوم الرتبة، وهو تقديمُ الفاعل على المفعول.

الثاني: أنَّ كثيراً من المواضع لا تلتبس فيها المعاني النحوية، ومع هذا ألزم الإعراب، كقولك: (قام زيدٌ).

والجواب عن الأول بثلاثة أمور[2]:

أحدها: أنَّ في التزام الرتبة تضييقاً على المتكلم، وإخلالاً بمقصود النظم والسجع، مع مسيس الحاجة إليه بخلاف أمر الحركة.

الثاني: أنَّ التزامَ الرتبة لا يصحُّ في كثيرٍ من المواضع، نحو: (ضَربَ غلامُه زيداً) فلا يصح تقديمُ الفاعل هنا؛ لئلا يلزم منه الإضمارُ قبل الذكر، فتدعو الحاجةُ هنا إلى تقديم المفعول.

الثالث: أنَّه قد يحصل الفرقُ بين المعاني النحوية بطريقٍ آخر غير الإعراب، كالتزام الرتبة في بعض المواضع، ولكن هذا لا يمنع أن يحصل الفرقُ بالإعراب، وتَعيّنُ الطرق لا سبيل إليه، بل إذا وُجدَ عن العرب طريقٌ مُعلَّلٌ وَجَبَ إثباتُه، وإن صَحَّ أن يحصلَ المعنى بغيره.

والجواب عن الثاني[3]: بأنَّ ما لا يلتبس بالنسبة إلى ما يلتبس قليلٌ جداً، فحمل على الأصل المعلَّل ليطَّرد الباب.

---

(١) التبيين للعكبري (١٥٧).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

فأما القولُ بأنَّ الإعرابَ لا يدلُّ على المعاني فغيرُ مقبول؛ لأنَّه لا يُفسرُ واقعَ اللغة ولا يصفها، ويلغي قرينةً نحويةً موجودة بالفعل في اللغة الفصحى، ولو كانت العلامةُ فارغةَ الدلالة إلا من وَصلِ الكلمات بعضُها ببعض لما تَرتَّب على تغيير وظيفة الكلمة في الجملة مع تغيير العلامة الدالة عليها تغييرٌ في المعنى(١).

وأما حجج هذا القول فمردودةٌ بما يأتي:

فأما الأولى: فالجواب عنها أنَّ إعرابَ الفعل المضارع استحسانٌ لشبهه بالأسماء، فالنظر ينبغي أن يكون في الأسماء؛ لأنَّ الإعرابَ أصلٌ فيها لا في الأفعال(٢).

وأما الثانية: فالجواب عنها بأنَّ السكونَ أخفُّ من الحركة، هذا مما لا ريبَ فيه، ولذلك كان المبنيُّ والمجزومُ ساكنين، ثمَّ لو كان ذلك من أجل الثقل لفُوِّضَ الأمرُ إلى المتكلم، فيُسكِّنُ إذا شاء ويحركُ إذا شاء، فلما اتفقوا على أن تسكينَ المتحركِ وتحريك الساكن بأي حركة شاء المتكلمُ لحنٌ، دلَّ على فساد ما ذهبوا إليه(٣).

وأما الثالثة: فالجوب عنها بأنَّ اختلافَ الإعراب مع اتفاق المعنى وعكس ذلك لا يلزم؛ لأنَّ هذه الأشياءَ فروعٌ عارضةٌ على الأصول المعلَّلة لضربٍ من الشبه، وذلك لا يمنع من ثبوت الإعراب لمعنى(٤).

---

(١) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث د/محمد حماسة عبد اللطيف (٢٨٢).

(٢) التبيين للعكبري (١٥٧)، والإيضاح للزجاجي (٧٠).

(٣) التبيين (١٦٠).

(٤) المصدر السابق.

ثم إنَّ هذا القولَ قد جرَّأَ بعضَ الدارسين على المطالبة بإلغاء الإعراب من الكلام، ويرى بعضُ أصحاب هذا الاتجاه أنَّ «الإعراب لا يتلاءم والحضارة، وأنَّه زخرفٌ لا قيمة له في الفهم والإفهام»[1]، ومعنى هذا أنَّ أصحابَ هذه الدعوة يجردون العلاماتِ الإعرابيةَ من كل دلالاتها كما رأى قطرب، وإبراهيم أنيس، وقد تقدَّمَ تضعيفُ هذا القول.

وأما قولُ إبراهيمَ مصطفى بأنَّ الفتحةَ لا تدل على معنىً ففيه تحكمٌ لا يُقرُّه الواقعُ والتفكيرُ؛ فالضمةُ والكسرة كلٌ منهما يشير إلى معنى، ويرمي إلى هدف، فما المانعُ من دلالة الفتحة على معنىً كأختيها.

وأما قولُ تمام حسان بأنَّ الحركةَ الإعرابية لا تدلُّ على المعنى النحوي إلا بتضافرها مع قرائن أخرى معنوية ولفظية، كالتعليق، والإسناد، والتخصيص، والرتبة، والصيغة، والأداة، فلا أرى فرقاً بينه وبين ما قاله النحاةُ القدامى؛ لأنَّ النحاة ربطوا دلالةَ الحركة على المعنى بالعامل، وربط تمامُ حسان دلالةَ الحركة على المعنى بالقرائن التي ذكرها، وهذه القرائن التي ذكرها لا تختلفُ جوهرياً عن فكرة العامل، بما تقوم عليه في الدرس النحويّ من مبادئ وضوابط: كالعقد والتركيب، والاقتضاء، والاختصاص، والرتبة.

فالقولُ بالعامل - من خلال هذه الشروط والضوابط - يتضمنُ الأخذَ بمبدأ القرائن المذكورة.

والإشكالُ أنَّ النحاةَ إذا قالوا بالعامل «فُهِم عنهم حصرُه في الرفع والنصب

(١) نحو عربية ميسرة د/أنيس فريحة (١٢٣، ١٢٤، ١٨٤).

والجر، وهو فَهمٌ عقيم، أما إذا فُهم العاملُ حقَّ الفهم أي: كونه رصداً للعلاقات المعنوية واللفظية في التركيب، وما ينجم عن هذه العلاقات من ظواهر صوتية على أواخر الكلمات المعربة، فإننا بهذا نكون أمام نظرية لها مقوماتها.

فما قاله تمام حسان لا يعدو في حقيقته إلا تفصيلاً لما أجمله النحاةُ في نظرية العامل، بل إنَّ نظريةَ العامل في الفكر النحوي بما تقومُ عليه من أصولٍ وضوابط أكثرُ دقة وشمولاً من نظرية (القرائن) التي يقول بها تمام حسان، فلا وجه لعدولٍ عن مصطلحٍ ثابتٍ مستقرٍ إلى آخرَ ليس أكثرَ قدرةً، بل عاجزٌ عن الإيفاء بالغرض»[1]، والله أعلم بالصواب.

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) ضوابط الفكر النحوي (١٩٤/٢) بتصرف.

٦ - الإعرابُ لفظٌ لا معنى

ذكرَ ابنُ فلاح هذه المسألةَ في شرح الكافية، وفي المغني، قال فيه: «وذهبَ قومٌ إلى أنَّ الإعرابَ عبارةٌ عن الحركاتِ، وهو الحقُّ»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولان للنَّحويينَ:

الأول: أنَّه لفظيٌ؛ لأنَّه عبارةٌ عن الحركات، والحركاتُ في الأصل مدركةٌ باللفظ، فالضمةُ، والفتحةُ، والكسرةُ، والسكونُ هي نفسُها الإعرابُ، وحَدُّه: أثرٌ ظاهرٌ أو مقدرٌ يجلبه العاملُ في آخر الكلمة، وهو قولُ ابنِ دَرَستَويه، وابنِ الحاجب، وأبي علي الشلوبين، وابنِ مالك(٢)، ونُسِب إلى الجمهور(٣).

الثاني: أنَّه معنويٌ؛ لأنَّه عبارةٌ عن الاختلاف، وليس الاختلافُ بلفظٍ، وإنما هو معنىً، كما أنَّ الاسودادَ ليس بعينٍ، وإنما هو معنىً يُعرفُ بالقلب، فالمختلِفُ هو اللَّفظُ، كما أنَّ المسودَّ هو العينُ التي تتعلق برؤية البصر. فالضمةُ، والفتحةُ، والكسرةُ، والسكونُ دلائلُ وعلاماتٌ على الإعراب، وليست هي الإعراب، وحَدُّه: اختلافُ أواخر الكلم لعاملٍ لفظاً أو تقديراً.

وهو الظَّاهرُ لي من قولِ سيبويه: «هذا باب مجاري أواخر الكلم من

---

(١) شرح الكافية (٥٣)، والمغني: ت السعدي (٢١٩/١).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٧٢/١)، والإيضاح في شرح المفصل (١١٢/١)، والتوطئة (١٦)، وشرح التسهيل (٣٣/١).

(٣) همع الهوامع (٤٠/١).

العربية»[(١)]؛ لأنَّ المرادَ بالمجاري: الحركات، ووصفت بالمجاري لأنها تنتقل وتختلف من حركة إلى أخرى[(٢)]، وهذا هو مفهومُ الإعرابِ المعنويّ. وممن قال بأنَّ الإعرابَ معنىً: الجرجانيّ، وأبو البركات الأنباريّ، والعُكبريّ، وابنُ عصفور، وأبو حيان[(٣)].

الأدلة[(٤)]:

حجةُ القول الأول ما يأتي:

أولاً: أنَّه لو جُعل الاختلافُ إعراباً لكانت الكلمةُ في أوَّلِ أحوالها مبنيِّةً؛ لعدم الاختلاف.

ثانياً: أنَّه يقالُ: أنواعُ الإعراب: رفعٌ، ونصبٌ، وجرٌ، وجزمٌ، ونوعُ الجنس يستلزم الجنس.

ثالثاً: أنَّ اختلافَ الآخر بغير الحركات غيرُ معقول، فمَنْ ادَّعى في الكلمة اختلافاً غيرها فعليه البيان.

رابعاً: أنَّ الإعرابَ لا يتبين إلا من خلال هذه الحركات والحروف؛ فدلَّ على أنَّها هي الإعرابُ.

خامساً: أنَّ الإعرابَ قد يكون لازماً للزوم مدلوله، مثلُ رفع (لعمرُك)،

---

(١) الكتاب (١/١٣).

(٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم (١/١٠٤).

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح (١/٩٨)، وأسرار العربية (٤٢)، واللباب في علل البناء والإعراب (١/٥٤)، وشرح الجمل (١/١٠٤)، والنكت الحسان (٣٤).

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح (١/٩٨)، وأسرار العربية (٤٣)، واللباب للعكبري (١/٥٤)، والمغني: ت السعدي (١/٢١٩)، والتذييل والتكميل (١/١١٦)، والهمع (١/٤١ - ٤٢) .

ونصب (سُبحانَ الله)، فلا يصحُّ قولُ من جَعَل الإعرابَ: تغييراً.

وحجة القول الثاني ما يأتي:

أولاً: أنَّه يقال حركاتُ الإعراب؛ فلو كانت الحركةُ هي الإعرابَ لامتنعت الإضافة؛إذ الشيء لا يُضاف إلى نفسه.

ثانياً: أنَّ الحرفَ والحركة يكونان في المبنيِّ، ولو كانت الحركةُ والحرف نفسَ الإعرابِ لم يكونا فيه.

ثالثاً: أنَّ الحركةَ قد تَزولُ في الوقف مع الحكم بالإعراب، ولو كانت الحركةُ هي الإعرابَ لزال الإعرابُ بزوالها.

الرابع: تفسيرُ الإعراب بالتغيير والاختلاف يدلُّ على أنَّه معنى.

اختيار ابن فلاح(1):

اختار ابنُ فلاح القولَ بأنَّ الإعرابَ لفظيٌّ؛ فقال - رحمه الله - في شرح الكافية: «والمذهب الأول أقل تكلفاً» يعني به اللفظيّ. وقال في المغني: «وذهب قومٌ إلى أنَّ الإعراب عبارةٌ عن الحركات، وهو الحق»، وحدُّه عنده: «ما اختلفَ آخرُ الكلم به حساً أو حكماً؛ لاختلاف العامل لفظاً أو تقديراً».

ويُعللُ ابنُ فلاح اختيارَه لفظيَّةَ الإعراب بثلاثة أمور:

أحدها: أنَّ الاختلافَ أمرٌ لا يُعقلُ إلا بعد التعدد، فلو جُعِل الاختلافُ إعراباً لكانت الكلمة في أَوَّل أحوالها مبنيَّةً؛ لعدم الاختلاف.

---

(1) شرح الكافية (٥٣)، والمغني: ت السعدي (١/٢٠٩، ٢١٨-٢١٩).

الثاني: أنَّه يُقال: أنواعُ الإعراب: رفعٌ، ونصبٌ، وجرٌ، وجزمٌ، ونوعُ الجنس يستلزم الجنس.

الثالث: أنَّ القولَ بلفظية الإعراب أقلُّ تَكلفاً من القول بأنَّه معنى.

ويظهرُ لي في هذه العلل نظرٌ:

فأما العلةُ الأولى فلا تَسْلمُ له؛ لأنَّ هذا التضعيفَ يلزمُ من فَسَّرَ الاختلافَ: بتغير الآخر من الضمة إلى الكسرة أو إلى الفتحة كالجرجانيّ[1]؛ لأنَّه في حالة الرفع لم يعتره التغيير فيلزم بناؤه، أما من فسَّرَ الاختلافَ بكون الكلمة تتصفُ بصفة لم تكن عليها من قبل التركيب، فلا يلزمهم ذلك؛ لأنَّ الكلمةَ قبل التركيب لم تستحق شيئاً من الحركات، فلما ضَمَمتَ الدالَ من (زيد) بعد التركيب في حالة الرفع فقد اختلفت، أي انتقلت من حالة السكون إلى هذه الحركة المعينة، فحَصَل بالحركة الواحدة اختلافٌ في الآخر، وهذا التفسيرُ للاختلاف هو الأصحُّ عند ابن عصفور[2]، والرضي[3].

وأما الثانيةُ وهي أنَّ النحويين قالوا: أنواعُ الإعراب: رفعٌ، ونصبٌ، وجرٌ، وجزمٌ، ونوعُ الجنس يستلزمُ الجنسَ، فمرادُه بالجنس: الإعرابُ، وبأنواع الجنس: الرفعُ، والنصبُ، والجرُ، والجزمُ، وهذه الأنواعُ لفظيةٌ لأنَّها أسماءُ للحركات، والحركاتُ لفظيةٌ، فلما كانت أنواعُ الجنس لفظيةً لَزِمَ من ذلك لفظيةُ الجنس وهو

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح (٩٨/١).

(٢) شرح الجمل (١٠٣/١).

(٣) شرح الكافية: القسم الأول (٤٦/١).

الإعرابُ؛ لتتحقق النوعية. وهذه العلةُ لا تَسلمُ أيضاً لأنَّ من قال بأنَّ الإعرابَ معنويٌّ لا يفسِّرُ الرفعَ، والنَّصبَ، والجرَّ، بأنها أسماء للحركات، وإنما يفسِّرها بالاختلاف والتغيير، فلا تلزمهم هذه العلة.

وأما الثالثة فلا أُسلِّمُ له بها؛ لأنَّ التكلُّفَ قد حَصلَ من مفهوم ابنِ فلاح للاختلاف، فقد فسَّره بأنَّه في الحقيقة يَرجعُ إلى اختلاف المعاني، وإنما نُسبَ إلى الحركات لما كانت دليلاً عليها، فقال رحمه الله في شرح الكافية: «فإنَّ الحركةَ إذا اختلفت دلَّت على معنىً، فإذا زال ذلك المعنى لطريان[1] معنىً آخر زالت تلك الحركة، وخَلَفَتْها الحركةُ الدالةُ على المعنى الطارئ، فالاختلافُ في الحقيقة يَرجعُ إلى اختلاف المعاني، وإنما نُسبَ إلى آخر الكلمة لما كان لا يُعلمُ إلا إذا وُجِدت الحركاتُ الدالةُ على المعاني في آخر الكلمة، وتَكَلُّفُ هذا التحقيقِ لا أعلمُ أحداً سبقني إليه، والمذهبُ الأولُ أقلُّ تكلُّفاً».

وما ذهب إليه ابنُ فلاح في تفسيره للاختلاف باختلاف المعاني يَظهرُ لي فيه نظرٌ؛ لأنَّ هذا التفسير يقتضي أن يكونَ الإعرابُ هو اختلافَ المعاني، والحركةُ دالةٌ عليها، وهذا غيرُ مقبول؛ لأنَّ اختلافَ المعاني يكونُ في الأسماء المبنيَّة كما يكون في المعربة، والاختلافُ المذكورُ في حَدِّ الإعراب إنما هو صفةٌ في المعرب لا في المبنيّ، فدلالةُ اختلاف الحركة على اختلاف المعنى لستُ أُنكرُه، ولا يُنكره أحدٌ من الفريقين، أما دلالةُ اختلاف المعنى على الإعراب الذي هو صفةُ المعرب

---

(١) هكذا في النص المنقول، والصواب أن المصدر من طرأ (طُرُوءا) و(طُرْآناً)، لسان العرب (مادة: طرأ، ٤/١٦٣).

فضعيفٌ ومتكلَّفٌ، على أنَّ أحداً ممن قال بأنَّ الإعرابَ معنىً لم يُفسّرْ الاختلافَ باختلاف المعاني، وإنما فسّروا الاختلافَ باختلاف الحركات، بمعنى: أنَّها لا تكونُ إعراباً إلا إذا اختَلَفَت، فإذا اختلفت دلت على المعاني.

وذكر ابنُ فلاحٍ حجتين للقائلين بأنَّ الإعرابَ معنىً، وأجاب عنهما بما يُقوِّي اختيارَه أنَّ الإعرابَ لفظيٌّ:

الحجةُ الأولى: أنَّه يقال حركاتُ الإعراب؛ فلو كانت الحركةُ هي الإعرابَ لامتنعت الإضافة؛ إذ الشيء لا يُضاف إلى نفسه.

وأجاب عنها بأنَّ الإضافةَ هنا من باب إضافة الأعمِّ إلى الأخصِّ للبيان، كقولنا: (كُلُّ الدَّراهم).

الثانية: أنَّ الحرفَ والحركة يكونان في المبنيِّ، ولو كانت الحركةُ والحرف نفسَ الإعرابِ لم يكونا فيه.

وأجاب عنها بأنَّه لا يدلُّ وجودُ الحركات في المبنيِّ على أنَّها حركاتُ إعراب؛ لأنَّ الحركةَ إن حَدَثَت بعاملٍ فهي للإعراب، وإلا فهي للبناء.

التَّرجيح:

والذي يظهرُ لي أنَّ مفهومَ الإعراب يَرجعُ في حقيقته إلى اختلاف الآخر؛ إذ هو الفيصل بين الإعراب والبناء.

وأعتقدُ أنَّ هذا المفهومَ هو مفهومُ الإعراب عند الفريقين؛ لأنَّ معرفةَ كون الحركة مجلوبةً أو حادثةً بسبب العامل - عند من قال بأنَّه لفظيّ - لا يُعلمُ إلا من خلال انتقال الكلمة من حركةٍ ما قبلَ التركيب إلى حركةٍ أخرى بعد

التركيب، وهذا هو الاختلاف.

فالخلافُ بين الفريقين يَرجعُ في حقيقته إلى وضع الحدِّ المناسب لهذا المفهوم، فإذا تقرَّرَ ذلك فالاختيارُ عندي أنَّ الإعرابَ هو: اختلافُ آخرِ الكلمة لاختلافِ العواملِ الداخلةِ عليها لفظاً أو تقديراً؛ لأنَّه الأقربُ، والأبينُ لمفهوم الإعراب وحقيقته.

وينبغي التنبيهُ هنا على أنَّ المرادَ باختلاف الحركة هو انتقالُ آخر الكلمة من حركةٍ ما قبل التركيب إلى حركةٍ أخرى بعد التركيب، فالكلمةُ في أوَّلِ حالاتها الإعرابية معربةٌ لحصول الاختلاف بالانتقال، وكذلك (سُبْحانَك) مع أنَّها ملازمةٌ للنصب إلا أنَّها معربةٌ؛ لحصول الاختلاف بانتقالها من حالةِ سكونٍ ما قبل التركيب إلى حركةٍ بعد التركيب.

وتجدرُ الإشارةُ هنا إلى أنَّ أحدَ الباحثين المعاصرين ذهب إلى أنَّ الحقَّ في هذه المسألة: أنَّ الإعرابَ ليس لفظياً صرفاً، ولا معنوياً خالصاً، لأنَّه في الواقع اللغويّ التعبيريّ محصلةٌ لمجموع المفهومين: اللفظيِّ والمعنويِّ، فهو صورةٌ صوتيةٌ مُعَينةٌ لمعانٍ سياقيةٍ ومواقعَ تركيبيةٍ مخصوصة، تتحققُ في الأداء الكلامي أو الكتابي(١).

(١) هو: أ.د: فخر الدين قباوة في بحثه (مصطلح الإعراب في معانيه المختلفة) بمجلة علوم اللغة، العدد (٣٣) (ص:١٤١).

ولا أرى فرقاً بين ما ذكره الباحثُ وبينَ من قال إنَّ الإعرابَ لفظيٌّ؛ لأنَّه عَرَّف الإعرابَ بأنَّه صورةٌ صوتية، ويعني بذلك: الحركة، وهذا هو الإعرابُ اللفظيُّ، وقولُه لمعانٍ سياقية يعني: أنَّ الصوتَ يأتي لبيان المعنى، وهذا المفهوم يقول به من قال بأنَّ الإعرابَ لفظيٌّ، بل يكاد يجمع عليه النحاةُ كما سأبين في مسألة دلالة الحركة على المعنى، والله أعلم بالصواب.

❖ ❖ ❖ ❖

٧ - الأصلُ في الإعراب الحركاتُ

أشارَ ابنُ فلاح إلى هذه المسالة في المغني، قال فيه: «الأصلُ في علامات الإعراب الحركاتُ دون الحروف....»[١].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولان للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ الأصلَ في الإعراب أن يكون بالحركات، وهو قولُ البصريين[٢]، ومنهم: الزَّجَّاجيُّ، واختاره العكبريُّ، وابنُ يعيش، وابنُ مالك، والرَّضيُّ[٣].

الثاني: أنَّ الأصلَ في الإعرابِ أن يكونَ بالحركاتِ والحروف، فإذا كان حرفاً قام بنفسه، وإذا كان حركةً لم يُوجَد إلا في حرف، وهو قولُ الكوفيين[٤].

الأدلة[٥]:

حجةُ القول الأول ثلاثةُ أمور:

أحدها: أنّ الإعرابَ دالٌ على معنىً عارضٍ في الكلمة، فكانت علامتُه حركةً عارضةً في الكلمة؛ لما بينهما من التناسب.

---

(١) المغني: ت السعدي (٢٣٢/١).

(٢) الإيضاح في علل النحو (٧٢).

(٣) الإيضاح في علل النحو (٧٢)، واللباب (٥٤/١)، وشرح المفصل (١٠١/١)، وشرح التسهيل (٤٠/١) وشرح الكافية: القسم الأول (٧٥/١).

(٤) الإيضاح في علل النحو (٧٢).

(٥) اللباب (٥٤/١)، شرح المفصل لابن يعيش (١٠١/١).

الثاني: أنَّ الحركةَ أيسرُ من الحرف، وهي كافيةٌ في الدلالة على الإعراب، وإذا حصل الغرضُ بالأيسر لم يُصَر إلى غيره.

الثالث: أنَّ الحرفَ من جملة الصيغةِ الدالةِ على معنى الكلمةِ اللازمِ لها، فلو جُعِلَ الحرفُ دليلاً على الإعراب لأدَّى ذلك إلى أن يدلَّ الشيءُ الواحدُ على معنيين، وفي ذلك اشتراكٌ، والأصلُ أن يُخَصَّ كلُّ معنىً بدليل.

ولم أقف على أدلةٍ للكوفيين في هذه المسألة.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاح القولَ بأنَّ الأصلَ في الإعراب أن يكون بالحركات، والحروفُ نائبةٌ عنها في بعض الأبواب، فقال رحمه الله: «الأصلُ في علامات الإعراب الحركاتُ دون الحروف».

وعَلَّلَ ابنُ فلاحٍ اختيارَه بأمرين:

أحدهما: أنَّ المقصودَ الفصلُ بين المعاني، وإذا حصل ببعض الحرف فلا حاجة إلى جملته.

الثاني: أنَّ الحركاتِ تَثبت وصلاً عند الحاجة إليها، وتحذف وقفاً للاستراحة عند عدم الحاجة إليها، وأما الحرفُ فليس هذا شأنه، وإن كان زائداً على بنية الكلمة، وأما إن كان من جملة صيغة الكلمة فلا يصلح للدلالة على المعنى العارض فيها؛ لأنَّ وضعه للمسمى فلا يُفهم منه الدلالة على المعنى العارض.

(١) المغني: ت السعدي (١/٢٣٢).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ الأصلَ في الإعراب أن يكونَ بالحركة؛ «لأنَّ الإعرابَ طارئٌ على الكلمة، وزائدٌ عليها للمعنى المراد به، والحروفُ التي أُعرب بها إما أصولٌ في الكلمة، وإما منزلةٌ منزلةَ الأصول؛ لكونها دالةً على معانٍ أخر غير المعاني التي يدل عليها الإعراب والحركاتُ زوائد على الكلم، وطوارئ عليها، فشرطُ الإعراب موجودٌ فيها، فهي إذاً الأصول فيه»(١).

«ولأنَّها أخفُّ من الحرفِ وأبينُ، أما رجحانُها بالخفة فظاهرٌ، وأما كونُها أبينَ؛ فلأنَّها لا تخفى زيادتُها على بنية الكلمة؛ لسقوطها، وإدراكِ مفهوم الكلمة من دونها، بخلاف الحرف فإنَّ سقوطَه في الغالب مُخِلٌ بمفهوم الكلمة»(٢)، والله أعلم بالصواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) المرتجل لابن الخشاب (٥٤).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٤٠).

٨ - محلُّ الحركة بعدَ الحرف

ذكرَ ابنُ فلاح هذه المسألةَ في شرح الكافية، وفي المغني، قال فيه: «البحثُ الخامس: في محلِّ الحركةِ من الحرف، وفيه ثلاثةُ أقوال: أحدُها: منقولٌ عن سيبويه: أنَّها بعدَ الحرف، الثاني: أنَّها معه، الثالث: أنَّها قبله»[(١)].

آراء النَّحويينَ:

والمسألة فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ كما قال ابن فلاح:

أحدها: أنَّها بعدَ الحرف، وهو قولُ الخليلِ بن أحمد، وابنِ جني، والرضيّ[(٢)].

الثاني: أنَّها مع الحرف، وهو قولُ الفارسيّ، والعكبريّ، وأبي حيان[(٣)].

الثالث: أنَّها قبلَ الحرف، ذكره ابنُ جني، ولم ينسبه لأحد، ولم أقفْ على مَن قال به.

الأدلة[(٤)]:

حجةُ من قال: إنها بعد الحرف أمران:

أحدها: أنَّه إذا أُشبعت الحركاتُ نَشَأَ منها حروفٌ بعد الحروف.

---

(١) شرح الكافية (٥٧)، والمغني: ت السعدي (١/٢٢٠).

(٢) الكتاب (٤/٢٤١)، والخصائص (٢/٣٢١)، وشرح الكافية: القسم الأول (١/٦٠).

(٣) سر صناعة الإعراب (١/٣٢)، واللباب في علل البناء والإعراب (١/٦١)، والتذييل والتكميل (١/١٢٠).

(٤) سر صناعة الإعراب (١/٣٢)، والخصائص (٢/٣٢٢-٣٢٥)، واللباب في علل البناء والإعراب (١/٦١) والمغني لابن فلاح: ت السعدي (١/٢٢٢).

الثاني: أنَّك لما لم تُدغم الحرفَ المتحركَ فيما بعده نحو: (طَلَل) دلَّ على أنَّ بينهما حاجزاً، وليس إلا الحركة.

وحجةُ من قال: إنَّها مع الحرف أمران:

أحدهما: أنَّ الحرفَ يُوصَفُ بالتحرك، فكانت الحركةُ معه، كما يُوصَفُ بالمدِّ والجهر والشدَّة، وصفةُ الشيء كالعَرَض له، والصفةُ العَرَضية لا تتقدم ولا تتأخر عنه؛ إذ يؤدِّي ذلك إلى قيامها بنفسها.

الثاني: أنَّ النُّونَ الساكنةَ مخرجُها مع حروف الفم من الأنف، والمتحركةُ مخرجُها من الفم، فلو كانت حركةُ الحرف تَحدثُ من بعده لوجب أن تكونَ النُّونُ المتحركةُ أيضاً من الأنف، وذلك أنَّ الحركةَ إنما تَحدثُ بعدها، فكان ينبغي ألا تُغني عنها شيئاً؛ لسبقها هي لحركتها.

وحجةُ من قال: إنَّها قبل الحرف: إجماعُ البصريين على أنَّ الواو من (يَعِد) حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة، فلو كانت الحركةُ بعدَ الحرفِ كانت (الواوُ) في (يَوعِد) بينَ فتحةٍ وعينٍ، فقولهم: بينَ ياءٍ وكسرةٍ يدلُّ على أن (الواوَ) في نحو (يَوعِد) عندهم بينَ الياءِ التي هي أدنى إليها من فتحتها، وكسرةِ العينِ التي هي أدنى إليها من العين بعدها.

اختيار ابن فلاح(١):

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ الحركةَ بعد الحرف؛ فقال رحمه الله: «وحجةُ من

(١) شرح الكافية (٥٩)، و المغني: ت السعدي (١/٢٢٠-٢٢٧).

قال: إنَّها قبل الحرف: إجماعُ البصريين على أنَّ الواو من (يَعِد) حُذفت لوقوعها بين ياءٍ وكسرة، وجوابُه: أنَّ الحركةَ بعده».

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بثلاثة أمور:

أحدها: أنَّه إذا أُشبعت الحركاتُ نَشَأَ منها حروفٌ بعد الحروف.

الثاني: أنَّ قلبَ الواوِ ياءً في: (اطوِ يجل)؛ لانكسار ما قبلها، ولو كانت الحركةُ مع الحرف، أو قبلَه لكانت (واوُ) (اطوِ) أحقَّ بالقلب من (واو) (اوجل).

أقول: وبيان هذه الحجة: أنَّ (اطوِ) أمرٌ من (الطيّ)، و (اوجل) أمرٌ من (الوَجَل)، فلو أمرنا بهما معاً بدون واوٍ عاطفةٍ بينهما لقلنا: (اطوِ يجل)؛ ذلك لأنَّ همزةَ (اوجل) تسقطُ في الدَّرج؛ لأنَّها همزةُ وصلٍ، ثم تُقْلَبُ الواوُ من (اوجل) ياءً؛ لسكونها وانكسار واو (اطو) قبلها فدلَّ على أنَّ الكسرةَ في (اطوِ) بعد الواو، ولو كانت قبلها أو معها لكانت أحقَّ بالقلبِ من واو (اوجل).

الثالث: أنَّ الحركةَ بعضُ الحرف، فكما أنَّ حرفاً لا يُجامعُ حرفاً في النطق، كذلك الحركةُ، ولأنَّ حركةَ (الملَلِ) و (الضَّفَفِ) مانعةٌ من الإدغام، ولو كانت قبله لم تَمنع، ولا يُقالُ المانعُ حركةُ الثاني؛ لأنَّه يَبطلُ بـ (مَدَّ) و (شَدَّ).

وذكر ابن جني أنَّ في هذه الحجة الثالثة رداً على من قال إنَّ الحركةَ قبل الحرف؛ لأنَّه لا يُتصوَّرُ أنَّ حرفاً من الحروف حَدَثَ بعضُه مُضَامَّاً لحرفٍ وبقيتُه من بعده في غير ذلك الحرف، لا في زمانٍ واحد ولا في زمانين، وأنَّ فيها أيضاً رداً على من قال بأنَّ الحركةَ مع الحرف؛ لأنَه إذا كان الحرفُ لا يُجامعُ حرفاً آخرَ فينشآن معاً في وقتٍ واحد، فكذلك بعضُ الحرف لا يجوزُ أن ينشأ مع حرفٍ

آخرَ في وقتٍ واحد؛ لأنَّ حكمَ البعض في هذا جارٍ مجرى حكم الكل[(١)].

وصَرَّحَ ابنُ فلاح بالجواب عن القول بأنَّ الحركةَ قبل الحرف، فقال: «وجوابُه: أنَّ الحركةَ بعده، لكنْ لما كان الـمُتلَفِّظُ بالواو بعد الياء يتلفَّظُ بحرفٍ متحركٍ بحركة تغايرُ الواوَ، وتناسبُ الياءَ، حَصَل من ذلك ثقلٌ هو سببُ الحذف. فعبَّروا عن وقوع المغايرين المتناسبين الذي هو سببُ الثقل بوقوعها بين ياء، وكسرة، نظراً إلى أنَّ المناسبَ للياء إنما هو الكسرةُ، فهي المقصودةُ بالذكر دون العين، فهي وإن كانت بعدها، فكأنَّها قبلها لأجل مناسبةِ الياء، وهذا الجوابُ لم أعلم أحداً سبقني إليه»[(٢)].

وقوله: «**لم أعلم أحداً سبقني إليه**» إن كان يريدُ بسطَ الجواب فنعم، أما الإشارة إلى هذا الجواب فقد أشار إليه ابنُ جني عندما قال في جوابه عن هذه الحجة: «وإنما هو أنَّ قبلها ياءً وبعدها كسرةً، وهما مستثقلتان، فأما أن تُماسّا الواوَ وتباشراها على ما فرضتَه وادعيتَه فلا»[(٣)].

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو القولُ إنَّ الحركةَ بعد الحرف؛ لما يأتي:

أولاً: أنَّه إذا أُشبعت الحركاتُ نَشَأَ منها حروفٌ بعد الحروف.

ثانياً: أنَّ قلبَ الواوِ ياءً في (ميزان) وفي: (اطوِ يجل)؛ لانكسار ما قبلها،

---

(١) الخصائص (٢/٣٢٧).

(٢) شرح الكافية (٥٩).

(٣) الخصائص (٢/٣٢٦).

ولو كانت الحركةُ مع الحرف، أو قبلَه لكانت (واوُ) (اطوِ) أحقَّ بالقلب من (واو) (اوجل).

وأما وصفُ الحرف بأنَّه متحركٌ، وإخراجُ النون المتحركة من الفم؛ فذلك لفرطِ اتصالِ الحركة بالحرف فكأنَّها معه لا بعده، فرُوعي ذلك، فوُصِفَ الحرفُ بأنَّه متحركٌ وأُخرجت النونُ المتحركة من الفم، ولم تُخرَجْ من مخرج النون الساكنة وهو الأنف.

وأما القولُ بأنَّ الحركةَ قبل الحرف فقد تَقدَّمَ جوابُ ابن فلاح عنه بما يُضْعفُه، ثم إنَّ الدِّراساتِ الصوتيةَ الحديثةَ بَرهنتْ على أنَّ المقطعَ الصوتيَّ في اللغة العربية يَبدأُ دائماً بحرف من الحروف، ففي مقطع مثل: (كَ، كِ، كُ) نراه مكوناً من حرفٍ تليه حركةٌ، ولذلك نقولُ دائماً إنَّ الحركاتِ هي التي تلي الحروفَ في النُّطق، لا العكس[1]، والله أعلم بالصواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) من أسرار اللغة لإبراهيم أنيس (٢٥٥).

٩ - الحركات أبعاض لحروف المد واللين

ذكرَ ابنُ فلاح هذه المسألةَ في شرح الكافية، وفي المغني، قال فيه: «ثم منهم من قال: إنَّ الحركةَ بعضُ الحرف، وكلُّ حرفٍ من حروفِ اللِّين مركبٌ من حركتين.... ومنهم من منع ذلك...»[(١)].

آراء النَّحويين:

والمسألةُ فيها قولان للنَّحويين كما ذكرَ ابنُ فلاح:

أحدهما: أنَّ الحركةَ بعضُ الحرف، وكلُّ حرف من حروف اللين مركبٌ من حركتين، وهو قولُ ابن جني، والرَّضي، وبه قال بعضُ دارسي علم الأصوات[(٢)].

الثاني: أنَّ الحركةَ ليست بعضَ الحرف، وهو قولُ العُكبَري، وأبي حيان، وبه قال بعضُ دارسي علمِ الأصوات[(٣)].

---

(١) شرح الكافية (٦٢)، والمغني لابن فلاح: ت السعدي (١/٢٣٣).

(٢) الخصائص (٢/٢٥)، و شرح الكافية: القسم الأول (١/٦٠)، ومن دارسي علم الأصوات: د/إبراهيم أنيس في كتابه (الأصوات اللغوية) (ص:٣٨)، و د/كمال بشر في كتابه (علم اللغة العام الأصوات) (ص:١٤٧)، ود/حسام البهنساوي في كتابه (علم الأصوات) (ص:١٢٢)، ود/حازم علي كمال الدين في كتابه (دراسة في قواعد النحو العربي في ضوء علم اللغة الحديث) (ص:٥٦).

(٣) اللباب (١/٦٣)، والتذييل والتكميل (١/١٤٤)، ومن دارسي علم الأصوات: د/زيد القرالة في كتابه (الحركات في اللغة العربية دراسة في التشكيل الصوتي) (ص:٣٢).

الأدلة[1]:

حجةُ القول الأول أمران:

أحدها: أنَّه إذا أُشبعت الحركةُ نشأ منها الحرفُ المناسب لها.

الثاني: أنَّ العربَ أَجرتْ الحرفَ مجرى الحركةِ في الإعراب، وكذلك أجروا الحركةَ مجرى الحرف، فأجازوا صرفَ (هِنْد) اسمَ امرأةٍ معرفةً، فإذا تحرك الأوسطُ منعوه الصرفَ معرفةً البتة، وذلك نحو (قَدَم)، فصارت الحركةُ في منع الصرف بمنزلة الياء في: (زينب)، والألف في (عناق).

حجةُ القول الثاني أمران:

أحدهما: أنَّ الحرفَ أصلُه السكونُ، ومحالٌ اجتماعُ ساكنٍ من حركتين.

الثاني: أنَّه إذا حُذفَ الحرفُ الناشئ بَقيت الحركةُ بحالها، فلو كان الحرفُ تماماً للحركة لم تبقَ الحركةُ؛ ولأنَّه إذا نشأ منها الحرفُ بقيت بحالها، فلو كانت بعضاً له صارت جزءاً منه ولم تبقَ.

اختيار ابن فلاح[2]:

اختار ابنُ فلاح القولَ بأنَّ الحركةَ بعضُ الحرف، واحتجَّ له، وذكر حجتي القولِ بأنَّ الحركةَ ليست بعضَ الحرف، وأجاب عنهما بما يضعفهما ويُرجِّحُ القولَ الأول عنده.

---

(١) الخصائص (٢/٣١٥)، واللباب للعكبري (١/٦٣)، والمغني لابن فلاح: ت السعدي (١/٢٣٥) والأشباه والنظائر للسيوطي (٢/٢٨).

(٢) شرح الكافية (٦٢-٦٣)، والمغني لابن فلاح: ت السعدي (١/٢٣٣-٢٣٥).

احتجَّ ابنُ فلاح على أنَّ الحركةَ بعضُ الحرف بثلاثة أمور:

أحدها: أنَّها تنوبُ منابها في الدَّلالة على ما تدلُّ عليه عند زيادة مدلول ما تدخلُ فيه على مدلولِ الحركات، كما في التثنية والجمع.

الثاني: أنَّ الحركةَ تابعةٌ لحرفها في مخرجه، فدلَّ ذلك على البعضيِّة.

الثالث: أنَّه إذا أُشبعت الحركةُ نشأ منها الحرفُ المناسب لها.

وقد أجاب ابن فلاح عن حجتي القائلين بأنَّ الحركةَ ليست بعضاً من الحرف بما يلي:

فأمَّا قولهم: «**إنَّ الحرفَ أصلُه السكونُ، ومحالٌ اجتماعُ ساكنٍ من حركتين**» فأجاب عنه بأنَّا إنَّما حكمنا على اجتماع ساكن من حركتين؛ لأنَّا لما رأينا حروفَ اللين تفيدُ ما تفيدُ الحركاتُ من الإعراب – مع أنَّها أضعفُ منها؛ لعدم قيامها بنفسها، والحرفُ أقوى منها لقيامه بنفسه – حكمنا لذلك على تركيب الحرف من حركتين.

وأما قولهم: «**إنَّه إذا حُذفَ الحرفُ الناشئ بَقيت الحركةُ بحالها، فلو كان الحرفُ تماماً للحركة لم تبقَ الحركةُ؛ ولأنَّه إذا نشأ منها الحرفُ بقيت بحالها، فلو كانت بعضاً له صارت جزءاً منه ولم تبقَ**» فأجاب عنه بأنَّه إذا نشأ منها الحرفُ المناسب لها لم يتغير حكمُها؛ لأنها لو زالت لم يُعلم أنَّه نشأ منها؛ ولأنَّ الألفَ لا بدَّ قبله من الحركة فلا يمكن زوالها.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنّ الحركةَ أصلٌ بذاتها، وكذلك حرفُ المد واللين، لأنَّ كلَّ نوع منهما يؤدي وظيفةً مختلفةً عن الآخر، وكميتُه الزمنية مغايرةٌ للنوع الآخر[1].

وأما حدوثُ الحرف بإشباع الحركة فلا دلالة فيه على أنَّ الحركةَ بعضُ الحرف؛ «لأنَّ حدوثَ الحرف عن الحركة؛ كان لأنها تجانسُ الحرفَ الحادث، فهي شرطٌ لحدوثه وليست بعضاً له؛ ولهذا إذا حُذف الحرفُ بَقيت الحركةُ بحالها، ولو كان الحادثُ تماماً للحركة لم تبق»[2].

وأما ما احتجَّ به ابن فلاح لاختياره فيظهرُ لي فيها نظرٌ:

فأما الحجةُ الأولى فلا أرى فيها دلالةً على البعضيِّة؛ لأنَّ كونَ الشيء ينوبُ عن غيره، أو يعطى حكمه لا يقتضي أن يكون بالضرورة بعضاً منه؛ بدليل نونِ الإعراب في الأمثلة الخمسة، فهي تنوبُ عن الحركة، وليست الحركةُ بعضاً منها.

وأما الثانيةُ فلا تَسلمُ له أيضاً؛ لأنَّ القولَ بأنَّ الحركةَ تابعةٌ للحرف في مخرجه يقتضي أن يكون مخرجُ الحركة هو مخرجُ الحرف، وليس الأمرُ كذلك؛ لأنَّ الحرفَ له مخرجٌ مختصٌ، وليس للحركة مخرجٌ مختص.

---

(١) الحركات في اللغة العربية دراسة في التشكيل الصوتي (ص:٣٢).

(٢) اللباب للعكبري (١/٦٣).

وكذلك الحجةُ الثالثة لا تَسلمُ له؛ لأنَّه إذا أُشبعت الحركةُ نشأ منها حرفٌ تامٌ، وتبقى الحركةُ قبله بكمالها، فلو كان الحرفُ حركتين لم تبقَ الحركةُ قبل الحرف[1].

وأما جوابُ ابنِ فلاح عن حجتي القائلين بأنَّ الحركةَ ليست بعضاً من حرف اللين فيظهرُ لي فيه أيضاً نظرٌ:

فأما الأول: فقد تقدمَ ردُّه بأنَّ النيابةَ في الإعراب لا تقتضي البعضيِّة.

وأما الثاني: فرده بأنَّ حروف المد: الواو، والياء، والألف بطبيعتها تدلُّ على أنَّ الحركةَ قبلها من جنسها - بل إنَّ بعضَ دارسي علم الأصوات ذهب إلى عدم وجود حركاتٍ قبل هذه الحروف، وإنما هي أصوات هذه الحروف[2] - فكان بالإمكان الاستغناءُ عن الحركات؛ لحصول العلم بأصوات هذه الحروف، فلما لم تُحذف هذه الحركاتُ مع وجود ما يدلُّ عليها دلَّ على بطلان الجواب، والله أعلم بالصواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) اللباب للعكبري (١/٦٤).

(٢) إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية (٣٩).

١٠ - الأسماءُ السِّتةُ معربةٌ بحركاتٍ مقدرة

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في شرح الكافية، والمغني، قال فيه: «فيها ثمانيةُ أقوال: أحدها لسيبويه: أنَّها حروفُ إعرابٍ، والإعرابُ عليها مقدَّرٌ»[(١)].

آراء النَّحويين:

والمسألةُ فيها أقوالٌ كثيرةٌ، من أشهرها ثمانيةُ أقوالٍ ذكرها ابنُ فلاح:

أحدها: أنَّ (الواوَ)، و(الألفَ)، و(الياءَ)، حروفُ إعراب، والإعرابُ عليها مقدرٌ، وهو قولُ جمهور البصريين[(٢)]، ونُسِبَ إلى سيبويه[(٣)]، ولم أقف على نصٍّ صريحٍ لسيبويه في هذه المسألة.

الثاني: أنها معربةٌ بالحركات على ما قبلَ حروفِ العلة، وبحروفِ العلة، وهو قولُ الكوفيين[(٤)]، ومنهم: الكسائي، والفراء[(٥)].

الثالث: أنَّ (الواوَ)، و(الألفَ)، و(الياءَ) زِيدَتْ دليلاً على الإعراب، بمعنى أنَّها معربةٌ بحركاتٍ مقدرةٍ في الحروفِ التي قبلَ حروف العلة، ومَنَعَ من ظهورها كونُ حروفِ العلةِ تَطلبُ حركاتٍ من جنسها، وهو قولُ الأخفش[(٦)].

---

(١) المغني: ت السعدي (١/٣٠٢). وينظر: شرح الكافية (٧٠).

(٢) الإنصاف (١/١٧)، والتذييل والتكميل (١/١٧٦).

(٣) التبيين (١٩٣)، والمغني لابن فلاح: ت السعدي (١/٣٠٢)، والتذييل والتكميل (١/١٧٥).

(٤) الإنصاف (١/١٧).

(٥) رأي الكسائي والفراء في: التذييل والتكميل (١/١٧٧)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (١/٢٥٤).

(٦) التبيين (١٩٣)، والتذييل والتكميل (١/١٧٨).

الرابع: أنَّها معربةٌ بحركاتٍ منقولةٍ من حرف العلة إلى ما قبلَه، ففي الرفع نُقلت الضمةُ إلى ما قبل (الواو)، وفي الجر نُقلت الكسرةُ، وانقلبت (الواوُ) (ياءً)؛ لانكسار ما قبلها، وفي النصب نُقلت الفتحةُ ثم قُلبت (الواوُ) (ألفاً)، وهو قولُ الرَّبَعي[(١)].

الخامس: أنَّها معربةٌ بالحركات، والحروفُ نَشأت منها، وهو قولُ المازني[(٢)].

السادس: أنَّ انقلابها هو الإعرابُ، وهو قولُ الجرمي[(٣)].

السابع: أنَّ حروفَ المدِّ فيها حروفُ إعراب، وتدلُّ على الإعراب، وهذا القولُ نقله ابنُ جني عن الفارسي[(٤)]، والمنصوصُ عليه فيما وقفت عليه من كتب الفارسي موافقتُه لما نُسب إلى سيبويه[(٥)].

الثامن: أنَّ حروفَ المدِّ هي الإعرابُ، وهو قولُ قطرب[(٦)]، واختاره ابنُ الحاجب، إلا أنَّه ذكر أنَّها معربةٌ بالحروف الأصلية، أو الحروفُ بدلٌ عنها[(٧)]، ولم

---

(١) التذييل والتكميل (١/١٧٧)، و تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (١/٢٥٥).
والربعي هو: علي بن عيسى بن الفرج بن صالح أبو الحسن الزهري، أحد أئمة النحويين، توفي سنة (٤٢٠هـ). إشارة التعيين (٢٢٣) والبلغة (١٥٤)، والبغية (٢/١٨١).

(٢) التبيين (١٩٤)، والتذييل والتكميل (١/١٧٧).

(٣) المصدران السابقان.

(٤) سر صناعة الإعراب (٢/٧١٣).

(٥) التعليقة (١/٢٨ -٣١)، والبصريات (٢/٨٩٦)، والبغداديات (٥٣٩).

(٦) التبيين (١٩٤).

(٧) الإيضاح في شرح المفصل (١/٧٧).

أقف على أحدٍ ممن قال بأنَّ هذه الأسماءَ معربةٌ بالحروف قال ببدليَّة الحروف.

وقد تَبنَّى ابنُ فلاح هذا المفهومَ من ابن الحاجب، وفسره وصاغ هذا القولَ بناءً عليه، فقال: «القول الثامن: أنَّها معربةٌ بحروفٍ بدل من الحروف الأصلية، وإن توافقا في الصورة، وإنَّما حَكَمَ بالبدل؛ لأنَّ دليلَ الإعراب لا يكون من سِنْخِ الكلمة؛ بدليل (عصا)، فإذا جُعلت بدلاً شابهت حروفَ التثنية والجمع في الزيادة، فجاز لذلك دلالتُها على الإعراب»[(١)].

فظاهرُ عبارة ابن فلاح أنَّ من قال بأنَّ الإعرابَ بالحروف يرى أنَّ الحروفَ بدلٌ من الحروف الأصلية، وليس الأمرُ كذلك؛ بدليل أنَّ ابنَ مالك يرى الإعرابَ بالحروف وقد حكم بأصالتها؛ فقد قال: «ومنهم من جعل إعرابها بحروف المد... وهذا أسهل... ولا يمنع من ذلك أصالةُ الحروف»[(٢)].

اختيار ابن فلاح[(٣)]:

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ (الواوَ)، و(الألفَ)، و(الياءَ)، حروفُ إعراب، والإعرابُ عليها مقدرٌ، فقد ذكره في كتابيه، ونسبه إلى سيبويه، واحتجَّ له، وأجاب عن بقيةِ الأقوالِ بما يُرجِّحُ اختيارَه.

واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بثلاثة أمور:

أحدها: أنَّ دليلَ الإعراب لا يكونُ من نفس الكلمة، وهذه الحروفُ إما لامُ

---

(١) شرح الكافية (٧٤)، والمغني: ت السعدي (٣٠٧/١).

(٢) شرح التسهيل (٤٣/١).

(٣) شرح الكافية (٧١-٧٤)، والمغني: ت السعدي (٣٠٢/١-٣٠٧).

الكلمة، أو عينُها، وبعضُ الكلمة لا يدلُّ على المعنى العارض فيها، وأما التثنيةُ والجمع فحروفُها ليست من نَفْس الكلمة.

الثاني: أنَّها كانت معربةً في الإفراد بالحركات، فكذا في الإضافة؛ قياساً على الإفراد.

الثالث: أنَّ الكلمةَ تَخْتلُّ بحذفها، ولو كانت إعراباً لما اختلَّت الكلمةُ بحذفها.

وقد أجاب ابنُ فلاح عن بقية الأقوال بما يأتي:

فأما القولُ بأنَّها معربةٌ من مكانين: بالحركات على ما قبل حروف العلة، وبحروف العلة فباطلٌ من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنَّ المقصودَ من الإعراب الفصلُ بين المعاني، وذلك يحصلُ بإعرابٍ واحدٍ.

والثاني: أنَّه يَلزمُ منه اجتماعُ إعرابين على مدلولٍ واحدٍ،وذلك يُفضي إلى تعريف المعرَّف، ولذلك حُذفت تاءُ المفرد في (مسلمات)؛ لئلا يَجمعوا دليلين على مدلولٍ واحدٍ.

والثالث: أنَّه يؤدي إلى جعلِ حركةِ (الفاء) في (فيك)، و (ذي مال) إعراباً، وذلك ممتنعٌ؛ لأنَّ حركةَ الإعراب اختياريةٌ يسوغُ حذفُها، وهذه ضروريةٌ لا يسوغُ حذفُها.

وأما القولُ بأنَّها زيدت دليلاً على الإعراب فباطلٌ؛ لوجهين:

أحدهما: أنَّ تصريفَ الكلمة يدلُّ على أصالتها.

والثاني: أنَّه يلزمُ منه أن يكونَ لنا اسمٌ معربٌ على حرفٍ واحد، وهو (فوك) و (ذو مال).

وأما القولُ بأنَّها معربةٌ بحركاتٍ منقولةٍ من حرفِ العلة إلى ما قبله فضعيفٌ لوجهين:

أحدهما: جعلُ الإعراب على غير آخر الكلمة في غير الوقف.

والثاني: أنَّ النقلَ إنما يكونُ إلى حرفٍ ساكن لا إلى متحرك.

وأما القولُ بأنَّها معربةٌ بالحركات، والحروفُ نشأت منها فباطلٌ لثلاثة أوجه:

أحدها: أنَّ الإشباعَ من أحكامِ ضرورةِ الشعرِ لا من اختيارِ الكلام.

والثاني: أنَّ ما حَدَثَ من الإشباع يسوغُ حذفُه، وهذه لا يسوغُ حذفُها.

والثالث: أنَّه يلزمُ منه أن يكون اسمٌ معربٌ على حرفٍ واحد.

وأما القولُ بأنَّ انقلابها هو الإعرابُ فباطلٌ لوجهين:

أحدهما: أنَّ الانقلابَ موجودٌ في المقصور، وليس بإعراب.

والثاني: أنَّ الرفعَ أولُ أحوال الكلمة لا انقلابَ فيه مع أنَّه معربٌ.

وأما القولُ بأنَّها حروفُ إعراب، وتدلُّ على الإعراب فضعيفٌ؛ لأنَّ حرفَ إعرابِ الكلمة إذا لم يكن زائداً عليها لا يدلُّ على المعنى العارضِ فيها، وأما حروفُ التثنية والجمع فإنَّما دلَّت لكونها زائدةً على الكلمة.

وأما القولُ بأنَّ حروف المد فيها هي الإعراب فلم يُجبْ ابنُ فلاح عنه، إلا أنَّه ذكر في بداية كلامه عن هذه المسألةِ ما يفيدُ عدمَ اعتقادِه بأنَّها معربةٌ

بالحروف، فقال: «إنَّها أُعربت بالحروف على قولِ مَن اعتقد ذلك لوجهين»، فدلَّ على أنَّه لا يَعتقدُ إعرابَها بالحروف.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ الأسماءَ الستة معربةٌ بالحروف، فرفعُها بالواو، ونصبُها بالألف، وجرُّها بالياء؛ لأنَّه «أسهلُ المذاهب، وأبعدُها عن التكلُّف؛ لأنَّ الإعرابَ إنما جيء به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدةَ في جَعْل مقدرٍ مُتَنازَعٍ فيه دليلاً، وإلغاءِ ظاهرٍ وافٍ بالدلالة المطلوبة، ولا يَمنعُ من ذلك أصالةُ الحروف؛ لأنَّ الحرفَ المختلِفَ البيان صالحٌ للدلالة، أصلاً أو زائداً»[1]، وعلى هذا القولِ أكثرُ الباحثين المحدَثين[2]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (١/٤٣).

(٢) منهم د/عباس حسن في كتابه (النحو الوافي ١/١٠٤)، ود/محمد عيد في كتابه (النحو المصفى ص ٣١)، ود/تمام حسان في كتابه (الخلاصة ص ٣٥)، ود/مهدي المخزومي في كتابه (في النحو العربي قواعد وتطبيق ص ٧٤).

١١ - حروفُ التثنية والجمع على حدِّه حروفُ إعرابٍ وتدلُّ على الإعراب

ذكر ابنُ فلاح مسألةَ كونِ المثنى معرباً في المغني، قال: «والتثنيةُ معربةٌ خلافاً للزجاج»[١]، وذكر مسألةَ إعراب المثنى والجمع على حدِّه بالحروف في موضعٍ آخر في المغني، قال: «واختلف النحاةُ في حروف التثنية والجمع على أربعة أقوال»[٢]، وذكرها أيضاً في شرح الكافية[٣]، وسأجمعهما هنا في مسألةٍ واحدةٍ، فأقول:

آراء النَّحويينَ:

اختلَف النحويون في إعراب المثنى والجمع على حدِّه على خمسةِ أقوال:

أحدها: أنّ حروفهما حروفُ إعرابِ الكلمة، والإعرابُ مقدرٌ عليها، فهي بمنزلة الألف من (عصا)، وهو المشهورُ عن سيبويه[٤]، واختاره أبو حيان[٥].

وذكر بعضُ النحويين أنَّ مذهبَ سيبويه في حروف التثنية والجمع أنَّها حروفُ إعرابٍ، ويدلان على الإعراب[٦]، ومنهم ابنُ فلاح؛ فقد قال: «وإذا

---

(١) المغني: ت السعدي (٧/٢)

(٢) المغني: ت السعدي (٤٧/٢)

(٣) شرح الكافية (ص:٩٤).

(٤) الكتاب (١٧/١-١٨).

(٥) الارتشاف (٥٦٩/٢).

(٦) شرح الكتاب للسيرافي (١٣٢/١-١٣٥).

قلت: جاءني الزيدان، ورأيت الزيدين، ومررت بالزيدين، فالألفُ عند سيبويه حرفُ الإعراب، وعلامةُ الرفع، وعلامةُ التثنية، والياءُ كذلك، إلا أنَّها تدلُّ على النصب والجر»[1].

الثاني: أنّ حروفهما دلائلُ إعراب، وليست إعراباً، ولا حروف إعراب، والإعرابُ مقدرٌ قبل حروف التثنية والجمع، وهو قولُ الأخفش، والمبرد، والمازنيّ[2].

الثالث: أنَّ حروفهما هي الإعرابُ، وهو قولُ الفراء، وقطرب[3]، ونُسِبَ إلى الكوفيين[4]، واختاره ابنُ مالك[5].

الرابع: أنَّ حروفهما حروفُ إعراب، وانقلابُها علامةُ الإعراب، وهو قولُ الجرميّ[6]، واختاره ابنُ عصفور[7].

الخامس: أنَّ المثنى والجمع على حده مبنيان، وهو قولُ الزَّجَّاج[8].

---

(١) المغني: ت السعدي (٥٢/١).

(٢) المقتضب (١٥٢/١) وفيه رأي الأخفش والمبرد، والإيضاح في علل النحو (١٣٠) وفيه رأي المازني.

(٣) التبيين (٢٠٤)، والإنصاف (٣٣/١).

(٤) الإيضاح في علل النحو (١٣٠).

(٥) شرح التسهيل (٧٥/١).

(٦) ينظر رأيه في المقتضب (١٥١/١).

(٧) شرح الجمل لابن عصفور (١٢٤/١).

(٨) رأيه في الإنصاف (٣٣/١)، والارتشاف (٥٦٨/٢).

الأدلة[1]:

حجةُ سيبويه على أنَّ حروفَ التثنية والجمع على حدِّه حروفُ إعرابٍ ثلاثةُ أوجه:

أحدها: أنَّها زيدت على الكلمة لمعنى، فانتقلت حرفيةُ الإعراب إليها؛ قياساً على تاء التأنيث، وياء النسب.

الثاني: أنَّك لو سمَّيت بزيدان لحُذِفت الألفُ والنون في الترخيم؛ لأنَّ الترخيمَ يكون بحذف حرف الإعراب، والنونُ ليس إياه، فثبتَ أنَّه الألف.

الثالث: أنَّهم قالوا: (مِذْرَوان)[2]، و(عَقَلْته بِثِنايين)[3]، ولم يقلبوا (الواوَ) (ياء) مع أنَّها رابعةٌ، ومتطرفةٌ، ولا (الياءَ) (همزةً) أو (واواً) كما في كساء؛ وما ذاك إلا لتحصنهما بحرفي الإعراب عن القلب، كما تحصنا في (عَرْقُوة)[4] و(صَلاية)[5] بحرف الإعراب عن القلب، فلم تُقلَب (الواوُ) (ياءً) ولا (الياءُ) (همزةً)؛ لأنَّهما لم يقعا طرفاً؛ لأنَّ تاءَ التأنيث هي الطرفُ فتحصنتا بها.

وحجةُ الأخفش ومن تابعه: أنَّها تنتقلُ وتتغيرُ، وحرفُ الإعراب لا يتغير.

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي (١/١٣٢-١٣٥)، وعلل النحو (١٦٢)، والإنصاف (١/٣٦)، والتبيين (٢٠٤- ٢٠٦)، والمغني: ت السعدي (١/٤٨-٥١).

(٢) **المذروان:** أطراف الأليتين لم يستعمل لها واحد على الأصح. لسان العرب (٢/٤٦١).

(٣) **الثنايان:** طرفا الحبل المثني، ولم يستعمل مفرده وهو الثِناء. لسان العرب (١/٣٥٣).

(٤) **العرقوة:** خشبة في فم الدلو يمسك منها . لسان العرب (٤/٣١٥).

(٥) **الصلاية:** الجبهة، أو مدق الطيب. لسان العرب (٤/٦٨).

وحجةُ الكوفيين: أنَّه يُفهَمُ منها ما يُفهَمُ من الحركات في المفردات.

وحجةُ القول ببناء المثنى والجمع على حده: أنَّها تضمَّنت حرفَ العطف، فبُنيت قياساً على خمسة عشر.

اختيار ابن فلاح:

اختار ابنُ فلاح القولَ بأنَّ المثنى والجمع على حدِّه معربٌ، وأنَّ حروفَهما حروفُ إعراب، ويدلان على الإعراب؛ فقد قال: «والتثنيةُ معربةٌ خلافاً للزجاج» وقال أيضاً: «هذه الحروفُ حروفُ إعرابٍ، وتدلُّ على الإعراب»[1] وقد تقدَّم أنَّ ابنَ فلاح يرى أنَّ هذا هو مذهب سيبويه.

واحتجَّ ابنُ فلاح على أنَّ المثنى والجمع على حدِّه معربان: باختلافهما لاختلاف العوامل الداخلة عليهما[2].

وعلَّلَ ابنُ فلاح إعرابَ المثنى والجمع على حده بالحروف بثلاثة أمور[3]:

أحدها: أنَّ المثنى والجمع فرعان على الواحد، والإعرابُ بالحروف فرعٌ على الإعراب بالحركات، فأُعطي الفرعُ للفرع.

الثاني: أنَّ التثنيةَ والجمعَ يُحذَفُ منهما الأسماءُ المؤلفةُ من الحروف طلباً للاختصار فلا يقومُ مقامَ المحذوف، إلا ما يُناسبُ تركيبَه وهي الحروف.

---

(١) شرح الكافية (٩٦).

(٢) المغني: ت السعدي (٢/٨).

(٣) المغني: ت السعدي (٢ /٤٣).

ومرادُ ابنِ فلاح أنَّ الأصلَ في الزيدَين: (زيد وزيد)، وفي الزيدِين: (زيد وزيد وزيد)، فحذفت هذه الأسماءُ طلباً للاختصار، ولما كان المحذوفُ مؤلفاً من حروفٍ ناسبَ ألا يقومَ مقامَه إلا ما يناسبُ تركيبَه، وهي الحروف.

الثالث: أنَّ التثنيةَ والجمع أكثرُ من المفرد، فناسبَ ذلك أن يكونَ إعرابُهما أكثرُ من إعراب المفرد، وإنَّما يَتحقَّقُ ذلك بالحروف.

وعلَّلَ ابنُ فلاح كونَ حروفِ التثنية والجمع حروفَ إعرابٍ بثلاثة أمورٍ تقدَّمَ ذكرُها في حجة سيبويه.

وقد أجاب ابنُ فلاح عن بقية الأقوال بما يضعفها ويرجحُ اختيارَه، فقال:

«وقولُ الأخفش كقولِ الكوفي في المعنى؛ لأنَّ دلائلَ الإعراب هي الإعرابُ على قول من جعله الحركات، وهو الصحيحُ، **والاعتراض عليهما من وجهين:**

أحدهما: أنَّه يؤدي إلى أن تكونَ معربةً وليس لها حرفُ إعراب، وذلك غيرُ موجودٍ في الأسماء.

الثاني: أنَّ الكلمةَ لا تختلُّ بحذفِ حركةِ الإعراب، وحذفُ هذه الحروفِ تختلُّ به الكلمةُ، وجوابُ هذا أنَّه إنما اختلت الكلمةُ بحذفها؛ لأنَّها تدلُّ على معانٍ متعددةٍ، فالاختلافُ يحصلُ بالنسبة إلى دلالتها على التثنية، لا بالنسبة إلى الإعراب.

والردُّ على الجرمي... من وجهين:

أحدهما: أنَّه لا انقلابَ في الرفع؛ لأنَّه أولُ أحوالِ الكلمة، فيؤدي إلى أن

يكون مبنياً.

الثاني: أنَّه يؤدي إلى حرفِ إعراب من غيرِ إعرابٍ في حالة الرفع، وإلى إعرابٍ بغير حرفِ إعرابٍ في حالة الجر والنصب»[١].

وأما القولُ ببناء المثنى والجمع فقد أجاب عنه بقوله: «وأما خمسةَ عشر: فالاسمُ المتضمِّنُ لحرف العطف موجودٌ وهو الثاني، وأما التثنيةُ فالاسمُ الثاني ليس بموجودٍ، بل على طريق التقدير، فمَحْملُ البناءِ معدومٌ فافترقا»[٢].

وألحظُ مما تقدَّمَ ثلاثةَ أمور:

أحدها: أنَّ ابنَ فلاح ذَكَرَ أنَّ مذهبَ الأخفش كقول الكوفي في المعنى؛ وعلل ذلك بأنَّ المرادَ بالدلائل: الإعرابُ، والقولُ بأنَّ حروفَ التثنية والجمع هي الإعرابُ هو قولُ الكوفيين.

وليس الأمرُ كذلك عندي؛ لأنَّ معنى كونِ حروف التثنية والجمع دلائل الإعراب عند الأخفش: أنها ليست إعراباً، ولا حروف إعراب، بل هي دلائلُ على كونِ الكلمةِ مرفوعةً، أو منصوبةً، أو مجرورةً، وقد صرَّح بذلك المبردُ - وهو ممن قال بقول الأخفش - فقال: «والقولُ الذي نختاره ونزعمُ أنَّه لا يجوز غيرُه قولُ أبي الحسن الأخفش.... ولكنها دليلٌ على الإعراب؛ لأنَّه لا يكون حرفُ إعرابٍ ولا إعرابَ فيه، ولا يكون إعرابٌ إلا في حرف»[٣]، وقال أيضاً: «وقولُنا دليلُ إعرابٍ

---

(١) المغني: ت السعدي (٥٢/٢).

(٢) المغني: ت السعدي (٨/٢).

(٣) المقتضب (١٥٢/٢).

إنَّما هو أنَّك تعلمُ أنَّ الموضعَ موضعُ رفعٍ إذا رأيت (الألفَ)، وموضعُ خفضٍ ونصبٍ إذا رأيت (الياء)، وكذلك الجمع بالواو والنون»[1]، وقد صرَّحَ ابنُ مالك بأنَّ الإعرابَ عند الأخفش ومن تبعه مقدرٌ قبل حروف التثنية والجمع[2].

الثاني: أنَّ ابنَ فلاح مَنَعَ تقديرَ الإعراب في المثنى والجمع، وقال به في الأسماء الستة، والسرُّ في ذلك أنَّه يرى أنَّ دليلَ الإعراب لا يكونُ من أصلِ الكلمة، والحروفُ في الأسماء الستة أصليةٌ، فقدَّر الإعرابَ فيها، بخلاف المثنى والجمع فإنَّ حروفَهما زوائدُ، فصح عنده جعلُها علاماتٍ، بل منع تقدير الإعراب فيها؛ لأنَّه يرى أنَّه إذا أمكن إزالةُ اللبسِ بين المرفوع وغيره بتغييرِ حرف الإعرابِ كان أولى من تقديرِ الحركةِ مع وجودِ اللبس، ولهذا كانت لغةُ بلحارث ضعيفةً عنده؛ لاحتياجهم إلى تقدير الرُّتَب مع إمكانِ إزالةِ اللبس بالتغيير، **ويرى ابنُ فلاح** أنَّه لا يمكن إزالةُ اللَّبس من المثنى بقرينةٍ من صفةٍ أو بدلٍ أو تأكيدٍ؛ لأنَّ توابعَ المثنى على وفقه، بخلاف المقصور فإنَّ ذلك ممكنٌ فيه[3].

الثالث: أن هناك شبهاً بين مختار ابنِ فلاح وبين قولِ الجرميّ، فهما يشتركان في جعلِ حروفِ التثنية والجمع حروفَ إعرابٍ، وفي منع التقدير، ولا أرى فرقاً بينهما إلا من حيثُ حقيقةُ الإعراب: ألفظٌ هو أم معنى؟ فعلى مختار ابن فلاح تكونُ الحروفُ نفسُها هي الدالةَ على الإعراب، فالإعرابُ بها لفظيٌّ، وعلى رأي الجرميّ الإعرابُ معنًى؛ لأنَّه عبارةٌ عن الانقلاب، وهو معنى.

---

(١) المقتضب (١٥٣/٢).

(٢) شرح التسهيل (٧٥/١).

(٣) المغني: ت السعدي (٥٠/٢).

كما أنَّ هناك شبهاً بين مختارِ ابنِ فلاحٍ وبينَ قول الكوفيين، من جهة أنَّ الإعرابَ على القولين يكونُ بالحروف، والفرقُ بينهما أنَّ الكوفيين يجعلون الحروفَ هي الإعرابَ، وليست نائبةً عنه، وفي مختارِ ابنِ فلاحٍ: هذه الحروفُ حروفُ إعرابٍ، دالةٌ عليه، ونائبةٌ عنه، ومغنيةٌ عن تقديره.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ المثنى والجمع على حدِّه معربان؛ لاختلافهما باختلاف العوامل الداخلة عليهما، وإعرابُهما بالحروف نيابةً عن الحركات؛ لأنَّ الإعرابَ إنَّما جيء به للدلالة على ما يَحدثُ بالعامل، وهذه الدلالةُ حاصلةٌ بهذه الحروفِ كما تحصلُ بالحركات، فلا حاجةَ إلى تقدير الإعراب في حروف التثنية والجمع، أو قبلها، ولا حاجةَ إلى جَعْلِ حروفِ التثنية والجمع حروفَ إعرابٍ؛ لأنَّ الدالَ في نحو (الزيدان) هي حرفُ الإعراب، وحروفُ التثنية والجمع تقومُ مقامَ الحركات، وإنَّما لم تكن على حرف الإعراب كما هو الأصلُ في الإعراب؛ لأنَّها حروفٌ يمكنُ أن تستقلَّ بنفسها بخلاف الحركات.

وهذا الذي أذهبُ إليه موافقٌ لقول الكوفيين، إلا أنني أجعلُ حروفَ التثنية والجمع نائبةً عن الإعراب بالحركات، وهم يجعلونها أصلاً في الإعراب.

والتحقيقُ عندي في إعرابِ المثنى، والمجموع على حدِّه، والأسماء الستة، والأمثلة الخمسة: هو عدمُ التحقيق فيها، بل ينبغي أن نُمِرَّها كما جاءت معربةً بالحروف، من غير نظرٍ إلى أصلٍ أو تشبيهٍ، لما في ذلك من التيسير والتسهيل، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

١٢ -إذا جُعِلت النُّونُ حرفَ الإعراب في الجمع السالم لزمت قبلَها الياءُ

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال: «إذا جُعلت النّونُ حرفَ الإعراب في الجمع السالم لزمت قبلها الياءُ عند الجمهور..... وقد أجاز بعضُهم وقوعَ الواو قبلها»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ النّونَ في الجمع السالم إذا جُعلت حرفَ الإعراب لزمت قبلها الياءُ، وبه قال الزمخشريُّ، وابنُ يعيش، وابنُ مالك، وابنُ جمعة، وأبو حيان، ونسبه ابنُ فلاح إلى الجمهور(٢).

والثاني: أنَّ النّونَ في الجمع السالم إذا جُعلت حرفَ الإعراب يجوزُ أن يكونَ قبلها الواوُ وهذا القولُ نسبه ابنُ يعيش وابنُ مالك إلى المبرد(٣).

الأدلة(٤):

حجةُ لزوم الياء أنَّه بذلك يصيرُ نظيرَ غِسْلين ونحوه من الأسماء المفردة،

(١) المغني: ت السعدي (٢/٩٩).

(٢) المفصل (١٧٥)، وشرح المفصل (٢/٣٧٧)، وشرح التسهيل (١/٨٦)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (١/٢٩٠)، والتذييل والتكميل (١/٣٣١)، والمغني: ت السعدي (٢/٩٩).

(٣) شرح المفصل (٢/٣٧٧)، وشرح التسهيل (١/٨٦).

(٤) شرح المفصل لابن يعيش (٢/٣٧٧)، وشرح التسهيل لابن مالك (١/٨٦)، والمغني لابن فلاح: ت السعدي (٢/٩٩)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (١/٢٩٠)، والتذييل والتكميل (١/٣٣١).

ولأنَّه يجتمعُ إعرابان في حرفٍ واحد؛ لأنَّها كانت قبلَ الإعراب بالحركات تعربُ في الرفع، وفيها الواوُ، فلم يكونوا ليجمعوا بين ما تُرفعُ به وهو الواوُ، وبين ما تُرفعُ به الآن وهو الضّمة.

وحجةُ جواز لزوم الواو القياسُ على ألف التثنية؛ فإنَّ الإعرابَ قد يُجعَلُ في نونها مع الألف، والقياسُ أيضاً على واو زيتون.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ النَّون في الجمع السَّالم إذا جُعلت حرفَ الإعراب لزمت قبلها الياءُ؛ فقد ذكر القولينِ في المسألة بأدلّتهما، ثم أجاب عن حجة القائلين بلزوم الواو بما يُضْعِفُها، ويُرَجّحُ عنده القولَ بلزوم الياء.

احتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بوجهين:

أحدهما: قوةُ دلالة الياء؛ إذ تدلُّ على شيئين، والواوُ يدلُّ على شيءٍ واحدٍ، فالمحافظةُ على ما يدلُّ على شيئين أولى.

أقولُ: **لعلَّ مرادَ ابن فلاح من دَلالة الياء على شيئين** أنَّها تكونُ علامةً في التَّثنية والجمع بخلاف الواو فإنَّها لا تكونُ إلا في الجمع، أو أن الياء تكون علامة لشيئين هما النصب والجر بخلاف الواو فإنها علامة للرفع لا غير.

والثاني: أنَّ الواوَ تدلُّ على الإعراب من غير اشتراك، فيحصلُ في الكلمة دليلا إعراب مع ثقل الواو، وأمَّا الياءُ فضعيفةٌ؛ لخفتها واشتراك دلالتها، فلم يُعْتدَّ بها، فأشبهت ياءَ غِسْلين.

(١) المغني: ت السعدي (٢/٩٩).

أقولُ: لعلَّ مرادَ ابن فلاح من هذا الوجه أنَّ الواوَ تدلُّ على الرَّفع دونَ غيره، وهذا معنى قوله: «من غير اشتراك»، فلو لزمت عند الإعراب بالحركات لكان الرفعُ بالضَّمة معها كرفعين، وليست الياءُ كذلك؛ لأنَّها تدلُّ على النَّصب والجر.

وقد أجاب ابنُ فلاح عن قياس المخالفين بما يأتي:

فأمَّا القياسُ على ألف التثنية فأجاب عنه بأنَّ الألفَ دخيلٌ في الرَّفع، فلم يعتدَّ به، وأمَّا الواوُ فأصلٌ فيه، فلذلك لم يلزم قبل النون.

وأمَّا القياسُ على واو زيتون فأجاب عنه بأنَّ واوَ زيتون لا دلالةَ لها على الإعراب، فهي كواو منجنون.

التَّرجيحُ:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ النّونَ في الجمع السالم إذا جُعلت حرفَ الإعراب لزمت قبلها الياءُ؛ لأنَّه بذلك يصيرُ نظيرَ غِسْلين ونحوه من الأسماء المفردة، وهو أوسعُ مجالاً من باب عَربون، ولأنَّ لزومَ الواو يُؤدّي إلى اجتماع إعرابين في حرفٍ واحد؛ لأنَّها كانت قبل الإعراب بالحركات تعربُ في الرفع، وفيها الواوُ، فلم يكونوا ليجمعوا بين ما ترفع به وهو الواو، وبين ما ترفع به الآنَ، وهو الضّمة(١)، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٨٦/١)، والتذييل والتكميل (٣٣١/١)، والتمهيد لناظر الجيش (٣٧٠/١).

١٣ -(الألفُ) و(التاءُ) في جمع التصحيح المؤنث يدلان على الجمع والتأنيث

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «إذا جُمِعَ الاسمُ المؤنثُ زِيدَ في آخره (ألفٌ) و (تاءٌ)، واختُلِفَ فيهما: والأصحُّ أنَّهما علامةُ الجمع والتأنيث معاً»[١].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوال:

أحدهما: أنَّهما علامةُ الجمع والتأنيث معاً، وهو قولُ الثمانينيّ، والجرجانيّ، وابن الخشاب، والعكبريّ، وابن يعيش[٢]، ونَقَلَ الثَّمانينيُّ إجماعَ المتأخرين على هذا القول[٣].

الثاني: أنَّ (التاءَ) للجمع والتأنيث، و (الألفُ) فارقةٌ بين الواحد والجمع، وهو قولُ الصَّيمريّ[٤].

الثالث: أنَّ (الألفَ) للجمع، و (التاءَ) للتأنيث، ذكر هذا القولَ الثمانينيُّ، وابنُ يعيش، وابنُ فلاح، ولم ينسبوه إلى أحد[٥]، ولم أقف على من قال به.

---

(١) المغني: ت السعدي (٢/١٠٥).

(٢) الفوائد والقواعد (١٤٧)، والمقتصد في شرح الإيضاح (١/٢٠٤)، والمرتجل (٧١)، واللباب (١/١١٩) وشرح المفصل (٢/٣٦٦).

(٣) الفوائد والقواعد (١٤٧).

(٤) التبصرة والتذكرة (١/٨٧).

(٥) الفوائد والقواعد (ص:١٤٧). شرح المفصل (٢/٣٦٦). المغني: ت السعدي (٢/١٠٦)

الأدلة[1]:

حجةُ القول بأنَّهما علامةُ الجمع والتأنيث معاً أمران:

أحدهما: إسقاطُ (التاء) الأولى التي كانت في الواحد في قولك: (مسلمات)، فلولا دلالةُ الثانية على التأنيث كدلالتها على الجمع لم تسقط التاء الأولى؛ لئلا يُجمَعَ في كلمةٍ واحدةٍ بين علامتي تأنيث.

الثاني: أنَّك لو أسقطتَ أحدُهما لم يُفهَم من الحرف الثاني ما يفهم من مجموعهما من الجمع والتأنيث.

وحجةُ القول إنَّ (التاءَ) للجمع والتأنيث، و (الألفَ) فارقةٌ بين الواحد والجمع القياسُ على جمع المذكر، فإنَّه ليس له سوى حرفٍ واحدٍ، وأما (النونُ) فإنَّها تسقطُ في الإضافة، وإنما احْتيجَ إلى الفرق؛ لأنَّها إذا دخلت على كلمةٍ فيها تاءُ التأنيث حذفْتها، فتبقى تاءٌ واحدةٌ لا يُعلَمُ أنَّها لمفردٍ أو لجمعٍ في الوصل، وكذا في الوقف على لغة من يقف على تاء المفرد بالتاء.

وحجةُ القول إنَّ (الألفَ) للجمع و (التاءَ) للتأنيث أنَّ أولى ما زِيدَ حروفُ المد واللين، لكنَّ جمعَ المذكر قد استبدَّ بالواو والياء، فلم يبقَ سوى (الألف)، فجُعِلت علامةَ الجمع المؤنث، وحسَّن ذلك أنَّه يقابل خِفَّتَها ثِقلُ هذا الجمع، ثم لما كان يلتبسُ بالمقصور، والمثنى المرفوع المضاف، احتاج إلى حرفٍ آخر، ولم يَزِيدوا معها إحدى أختيها؛ لأنَّها كانت تقعُ طرفاً بعد ألفٍ زائدة، فيقتضي التصريفُ قلبَها همزةً فيلتبسُ بالمهموز، فزادوا التاءَ لدلالتها على التأنيث.

---

(١) الفوائد والقواعد (١٤٧). وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٣٦٦)، والمغني: ت السعدي (٢/١٠٦).

اختيار ابن فلاح[1]:

واختار ابنُ فلاح القولَ بأنَّ الألفَ والتاءَ علامةُ الجمع والتأنيث معاً؛ فقال: «إذا جُمِعَ الاسمُ المؤنثُ زِيدَ في آخره (ألفٌ) و(تاءٌ)، واختُلِفَ فيهما: والأصحُّ أنَّهما علامةُ الجمع والتأنيث معاً».

واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بقوله: «لأنَّهما زيدا معاً للدلالة عليهما، فاشتركا فيهما من غير تفصيل، والدليلُ على ذلك: أنَّ حذفَ أحدِهما يُخِلُّ بالمعنى من غير تفصيل، فلو كان كلُّ واحدٍ منهما مخصوصاً بمعنىً لاختلَّ بحذفه المعنى الذي وُضِعَ له دونَ المعنى الآخر».

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ (الألفَ) و(التاءَ) الزائدتين علامةُ الجمع والتأنيث معاً؛ لأنَّ معنى الجمع والتأنيث المفهومَ من هذا النوع من الجموع يُفهَمُ منهما معاً، بمعنى: أنَّه لو حُذِفَ أحدُهما لاختلَّ المعنى بأكملِه من غيرِ تفصيل، ولو كان كلُّ واحدٍ منهما مخصوصاً بمعنىً لاختلَّ بحذفه المعنى الذي وُضِعَ له دونَ المعنى الآخر، وهذا لا يُعهَدُ في الكلام: لا يُعْهَدُ جمعُ تأنيثٍ زال عنه الجمعُ بزوالِ حرفِه وبقي التأنيثُ ببقاء حرفه، ولا العكس.

وأما القولُ بأنَّ (الألفَ) فارقةٌ بين المفرد والجمع فيظهرُ لي ضَعفُه؛ من جهة أنَّ (الألفَ) لو كانت فارقةً لحُذِفَت في نحو: (هندات)؛ لعدم الحاجة إليها؛ إذ المفردُ هنا لا يلتبسُ بالجمع؛ لعدم وجود التاء في المفرد، فدلَّ ذلك كلُّه على أنَّ (الألفَ) و(التاءَ) علامةٌ للجمع والتأنيث معاً، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) المغني: ت السعدي (١٠٥/٢).

١٤ - المذكرُ الذي فيه تاءُ التأنيث يُجْمَعُ بـ (الألف) و (التاء)

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال: «وإذا سُمِّي بما فيه تاءُ التأنيث نحو: (طلحة) و (حمزة) لم يجز جمعُه بـ (الواو) و (النون)، خلافاً للكوفيين، وابنِ كيسان»[١].

آراء النحويين:

والمسألةُ فيها قولان:

أحدهما: أنَّه يُجمَعُ بـ (الألف) و(التاء)، لا بـ (الواو) و (النون)، وهو قولُ البصريين[٢].

الثاني: أنَّه يُجمَعُ بـ (الواو) و (النون)، فيقال: (طَلْحون)، وهو قولُ الكوفيين[٣]، ووافقهم ابنُ كيسان[٤] إلا أنَّه يقولُ بفتح العين، فيقال: (طَلَحون).

الأدلة[٥]:

حجةُ القول بأنَّه يُجمَعُ بـ (الألف) و (التاء)، لا بـ (الواو) و (النون) ثلاثةُ أوجه:

أحدها: أنَّه لم يُسمع من العرب جمعُه بـ (الواو) و (النون)، ولو كان جائزاً

---

(١) المغني: ت السعدي (٢/٧٩).

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/٤٠)، وائتلاف النصرة للزبيدي (٣٠).

(٣) المصدران السابقان.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/٤٠)، و اللباب للعكبري (١/١٢١).

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/٤٠)، والتبيين للعكبري (٢٢٠-٢٢١).

لسُمِعَ ولو على الشذوذ والندرة.

الثاني: أنَّ في الواحد علامةَ التأنيث، و(الواو) و(النون) علامةُ التذكير، فلو قلنا بالجواز لأدَّى إلى أن يُجمَعَ في اسمٍ واحدٍ علامتان متضادتان، وذلك لا يجوز.

الثالث: أنَّه ورد في السماع مجموعاً بـ (الألف) و (التاء) كقول الشاعر:

نضَّــــرَ اللهُ أَعْظُمَـــاً دفنوهـــا ... بِسَجِسْـتانَ طَلْحَـة الطَّلَحـات[1]

وحجةُ القول بأنَّه يُجمَعُ بـ (الواو) و (النون): بأنَّه لفظٌ فيه علامةُ تأنيثٍ سُمِّي به مذكرٌ يَعقِلُ فجُمِعَ بـ (الواو) و (النون)، كالذي آخرُه ألفُ التأنيث نحو: (موسى) و(عيسى)، فكانت العلةُ في ذلك أنَّ العبرةَ فيه بالمعنى، والمعنى على التذكير، فوجب أن يذكَّرَ بعلامة التذكير، وهو (الواو) و(النون) كما في الألف.

اختيار ابن فلاح[2]:

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ المذكرَ الذي فيه تاءُ التأنيث يُجمَعُ بـ (الألف) و (التاء)، لا بـ (الواو) و (النون)؛ فقال: «وإذا سُمِّي بما فيه تاءُ التأنيث نحو: (طلحة) و (حمزة)، لم يجز جمعُه بـ (الواو) و (النون) خلافاً للكوفيين، وابن كيسان».

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بالسَّماع، والقياس فقال:

«**أما السماع**: فقول الشَّاعر:

رَحِـــمَ اللهُ أَعْظُمَـــاً دفنوهـــا ... بِسَجِسْـتانَ طَلْحَـة الطَّلَحـات

(١) البيت من الخفيف، وقائله: عبدالله بن قيس الرقيات، ديوانه: (٨٧).

(٢) المغني: ت السعدي (٢/٧٩-٨٠).

فإنَّه جَمَعَه بـ (الألف) و (التاء)؛ اعتباراً لِلَّفظِ دونَ المسمى.

وأما القياس: فلا يخلو إما أن يُجْمعَ بـ(الواو) و (النون) مع بقاء (التاء) أو مع حذفها، لا جائزٌ أن يُجمَعَ مع بقائها؛ لأنَّ (الواو) تدلُّ على التذكير، و (التاء) تدلُّ على التأنيث، فلا يُجمَعُ بينهما، فإن قيل: فقد جُمِعَ ما فيه همزةُ التأنيث ولم تُحذف، قلنا: قد غُيِّرت عن وضعها إلى (الواو) فخَرَجت بذلك عن دلالة التأنيث، ولا جائزٌ أن يُجمَعَ بـ (الواو) و(النون) مع حذف تاء التأنيث لوجهين:

أحدهما: أنَّه لا مُوجبَ لحذفها، بخلاف (الألف) فإنَّها حُذفت لالتقاء الساكنين.

الثاني: أنَّها لو حُذفت لم تدل الفتحةُ عليها - على من فتح -؛ لأنَّها ليست من جنسها، بخلاف (الألف)، مع أنَّ الفرقَ بين (التاء) و (الألف) و (الهمزة): أنَّ (الألف) و(الهمزة) يُنَزَّلان منزلةَ الجزء من الكلمة للزومهما، فإذا سُمِّي بالكلمة مذكرٌ سرت التسميةُ إليهما؛ لكونهما كالجزء، فانخلعت علامةُ التأنيث منهما، فلذلك صار الاعتبارُ بالمسمَّى وهو مذكرٌ، وأما (التاءُ) فإنَّها منفصلةٌ، وليست كالجزء، فلا تَسْري التسميةُ إليها، فلذلك صار الاعتبارُ باللفظ وهو مؤنثٌ، دونَ المسمَّى المذكر، فثبَتَ أنَّه يُجمَعُ بـ(الألف) و (التاء)، دون (الواو) و (النون)».

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ المذكرَ الذي فيه تاءُ التأنيث، نحو: (طلحة) و (حمزة) يُجمَعُ بـ(الألف) و (التاء)، لا بـ(الواو) و (النون).

وإن كان القياسُ فيما يظهر لي لا يَمنعُ من جمعه بـ(الواو) و (النون) مراعاةً للمسمَّى؛ إذ يُوجَدُ في واقع اللغة ألفاظٌ يُراعى فيها لفظُها تارةً، ومعناها تارةً أخرى، كالأسماء الموصولة المشتركة، إلا أنَّ السماعَ هنا لا يُؤيِّدُ مراعاةَ المعنى في جمع المفرد المذكر الذي فيه تاءُ التأنيث، فلم يُسمع جمعُه بـ(الواو) و (النون)، بل سُمِع جمعُه بـ(الألف) و (التاء)، فثَبَتَ أنَّ هذا النوعَ من الأسماء المذكرة يُجمَعُ بـ(الألف) و (التاء)؛ لأنَّه مؤيَّدٌ بالسَّماع، واللهُ وأعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

١٥ - التنوينُ في جمع التأنيث تنوينُ مقابلة

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأما التنوينُ ففيه ثلاثةُ أقوال: أصحُّها أنَّه تنوينُ مقابلة»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنحويين كما قال ابنُ فلاح:

أحدها: أنَّه في مقابلةِ النون في جمع المذكر السالم، من جهة دلالته على تمام الاسم، وهو قولُ سيبويه، والمبرد، وابن السراج، وابن الخشاب، والعكبري، والشلوبين(٢).

الثاني: أنَّه للصرف ويُسمَّى التمكين، وهو قولُ الرَّبَعيّ، والزمخشريّ، والرضيّ، وبه قال بعضُ الدارسين المحدَثِين(٣).

وذكر السيوطيُّ(٤) أنَّ الرضيَّ يقولُ بأنَّ التنوينَ في جمع التأنيث: لهما، أي: للصرف والمقابلة، **وليس الأمرُ عندي** كما ذكر؛ لأنَّ الرضيَّ نصَّ على أنَّه للصرف والتمكين؛ فقال: «والأولى عندي أن يقال: إن التنوينَ للصرف

---

(١) المغني: ت السعدي (٢/١٠٩).

(٢) الكتاب (١/٨١)، (٣/٢٣٣)، والمقتضب (٣/٣٣١)، والأصول في النحو (١/٤٧)، والمرتجل (٧١) واللباب (١/١١٨)، وشرح المقدمة الجزولية (١/٢٧٤).

(٣) اللباب للعكبري (١/١١٨)، والكشاف (١/٣٤٨)، وشرح الكافية: (القسم الأول: ١/٣٣)، ومن الدارسين المحدَثِين د/عوض جهاوى في كتابه (ظاهرة التنوين في اللغة العربية ص ٩٦).

(٤) همع الهوامع (٤/٤٠٦).

والتمكن»[1] وهما بمعنىً واحد.

الثالث: أنَّه عِوضٌ عن الفتحة في حالة النصب، وهذا القولُ نُسِبَ إلى الأخفش[2]، والذي نصَّ الأخفشُ عليه في معاني القرآن أنَّه بمنزلة النون[3].

الأدلة[4]:

حجةُ من قال بأنَّه للمقابلة عدمُ صحةِ كونِه للصرف؛ «لأنَّ العلتين: التعريفُ والتأنيثُ لا تؤثران فيه؛ بدليل أنَّك لو سَمَّيت به لم يَسقط تنوينُه، فلو كان تنوينَ التمكن لسَقَطَ إذا سُمِّي به، وذلك لا يكون، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ﴾[5]».

وحجةُ من قال بأنَّه للصرف أمران:

أحدهما: أنَّ هذا الجمعَ ليس من الجموع التي يَمتنعُ صرفُها.

الثاني: أنَّ الجرَّ دَخَلَ في عرفاتٍ تبعاً للتنوين، ولو كانت لا تَنصرفُ لما دَخَلها الجرُّ؛ لأنَّ ما لا يَنصرفُ لا يدخلُه الجرُّ من غير لامٍ ولا إضافةٍ.

وحجةُ القول بأنَّه عِوضٌ عن الفتحة في حالة النصب أنَّ هذا الاسمَ كان

---

(١) شرح الكافية: (القسم الأول: ١/٣٣).

(٢) الموضح المبين لأقسام التنوين لابن أبي اللطف (٥٥).

(٣) معاني القرآن (١/١٧٧)

(٤) التبيين للعكبري (٢١٨)، واللباب له (١/١١٨)، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين (١/٢٧٤)، والمغني: ت السعدي (٢/١١١).

(٥) سورة البقرة، من الآية (١٩٨).

يستحقُّ الحركةَ بالفتح في النصب، فلمَّا تعذرَ ذلك عُوِّضَ من الحركة التنوين، والتنوينُ يجوزُ أن يكونَ عوضاً من الحركة، كما في التثنية والجمع، ومن ههنا حُذِفَ بالألف واللام، والوقف؛ لأنَّ تعويضَه من حركةٍ واحدةٍ خفيفةٍ لا يقتضي له ثبوتُه بكلِّ حال.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاح القولَ بأنَّ التنوينَ في جمع التأنيث تنوينُ مقابلة؛ فقد قال: «وأما التنوينُ ففيه ثلاثةُ أقوال: أصحُّها أنَّه تنوينُ مقابلة، وتنوينُ مسلماتٍ مقابلٌ لنونِ مسلمين إلحاقاً للفرع بالأصل».

ومرادُ ابن فلاح بالفرع الملحَق: التأنيثُ، وبالأصل الملحَق به: التذكيرُ، فكما أنَّ النونَ في جمع التذكير تدلُّ على تمام الاسم، فكذلك التنوينُ إلحاقاً للفرع بالأصل.

وجواباً لسؤالٍ مقدرٍ مفادُه أنَّ التنوينَ إذا كان في مقابلة النون، فلماذا يُحذَفُ مع (أل) مع أنَّ النونَ لا تُحذَفُ معها؟ قال ابنُ فلاح: «إلا أنَّهم حَطُّوه عن رتبةِ الأصل؛ لسقوطه مع (اللام) في الوقف بخلاف النون؛ لأنَّها قَويت بتحصُّنها بالحركة، فصار لها بذلك مزيةٌ، وأما حذفُه في الإضافة فيشتركان فيه».

واحتج ابنُ فلاح لاختياره بعدم صلاحية هذا التنوينِ لأن يكونَ تنوينَ صرفٍ، وقال: «ودليلُ عدمِ كونِه للصرف: ثبوتُه فيما لا ينصرفُ، كقوله تعالى:

(١) المغني: ت السعدي (٢/١٠٩-١١١).

﴿فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ﴾ ففيها التعريف، والتأنيث».

ومرادُ ابن فلاح أنَّ عرفاتٍ منونةٌ مع أنها ممنوعة من الصرف لوجود علتين مانعتين للصرف، وهما التعريفُ والتأنيثُ، فلو كان تنوينَ صرفٍ لزال بوجود العلتين المانعتين له.

ثم بيَّنَ ابنُ فلاح وجهَ التعريف والتأنيث في (عرفات) فقال: «ودليلُ تعريفها وجهان: **أحدهما**: امتناعُ دخول لام التعريف عليها؛ لأنَّ تعريفَها بالعلميَّة، فإن قيل: فما المانعُ أن تكونَ عرفاتٌ جمعَ عرفة؟ قلنا: امتناعُ تعداد أمكنةِ كلِّ واحدٍ عرفةٌ، بل هما مترادفان على مسمىً واحدٍ.

والوجه الثاني: نصبُ الحال عنها، قالوا: هذا عرفاتٌ مباركاً فيها، فإن قيل: فقد جاءت الحالُ من النكرة: قلنا: نعم، ولكنَّها قليلةٌ ضعيفةٌ، ونصبُ الحال عن (عرفات) لغةُ فصحاء العرب.

وأما التأنيثُ – وإن لم يكن تأنيثَ مفرد – فإنها كلمةٌ زائدةٌ على ثلاثة أحرفٍ موضوعةٍ على مؤنث، فاعتُبرَ فيها التأنيثُ، قياساً على دمشق وما شاكلها، ولأنَّ المقصودَ التأنيثُ، والتاءُ تدلُّ عليه، ولا يقدحُ في ذلك كونُها في الأصل للجمع؛ لأنَّ المقصودَ حصولُ التأنيث، وهو حاصلٌ بها».

وقد أجاب ابنُ فلاح عن حجتي القول إنَّه للصرف، فقال:

«**والجوابُ عن الأول**: أنَّه صيغةُ جمعٍ مسمىً به، مؤنث، فلذلك لم ينصرف، لا أنَّه لم ينصرف لأنَّه جمعٌ.

وعن الثاني: أنَّه دخلها الجرُّ تبعاً لتنوين المقابلة؛ لأنَّه إنَّما ينحذفُ تبعاً لتنوين الصرف، فإذا أُمن تنوينُ الصرف دخله الجرُّ؛ لأنَّه ليس من الصرف على الصحيح».

وألحظُ من حجتي القائلين بأنَّه للصرف وجوابي ابنِ فلاحٍ عنهما أنَّهما يدوران حولَ المسمَّى بجمع التأنيث، لا الجمع؛ وذلك لأنَّه هو موضعُ النزاع، أما التنوينُ في الجمع فقابلٌ لأن يكونَ للصرف، إلا أنَّ المانعين نظروا للمسمَّى بالجمع: فرأوا أنَّه منونٌ مع أنَّه ممنوعٌ من الصرف، فدلَّهم ذلك على أنَّه ليس للصرف؛ إذ لوكان له لحُذِفَ لوجود المانع، ورأى المثبتون أنَّ المسمَّى بالجمع مصروفٌ، فدارت الحججُ والإجاباتُ على إثبات كونِ المسمَّى بالجمع مصروفاً أو لا.

ويظهرُ لي في جوابي ابن فلاح نظرٌ:

فأما الأول: فيلزمُ من قال بأنَّ المسمَّى بالجمع مصروفٌ؛ لأنَّه ليس من الجموع التي يمتنعُ صرفُها، أما من قال بأنَّه في أصله ممنوعٌ من الصرف، إلا أنَّه صُرِف لعلةٍ اختلفوا في تحديدها كالزمخشريّ(١)، والرضيّ(٢)، فلا يلزمهم الجواب.

وأما الثاني: فجوابٌ مخالفٌ لواقع اللغة؛ إذ واقعُ اللغة يقتضي أنَّ الممنوعَ من الصرف لا يُجَرُّ بالكسرة إلا إذا أُضيف، أو اقترن بـ (أل)، وعرفاتٌ مجرورةٌ بالكسرةِ، وهي مجردةٌ من (أل) والإضافة، فدلَّ على أنها في هذه الحالة مصروفةٌ لعلةٍ سيأتي بيانُها.

وأجاب ابن فلاح عن القول بأنَّه عوضٌ عن الفتحة في حالة النصب بأنَّه لو عُوِّضَ عنها لما حصل انحطاطُ الفرع عن رتبة الأصل، ومراده بالأصل هنا المفرد.

---

(١) علة صرف (عرفات) عنده ضعف التأنيث، الكشاف (١/٣٤٨).

(٢) علة صرف (عرفات) عنده أنه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط، وتبع النصب، وهو خلاف ما عليه الجمع السالم إذ الكسر فيه متبوع لا تابع، فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة، لم يحذفا لمانع. شرح الكافية: (القسم الأول: ١/٣٣).

التَّرجيح:

والراجحُ عندي أنَّ التنوينَ فيما جُمِعَ بـ (الألف) و(التاء) تنوينُ صرفٍ؛ لأنَّه الأصلُ في دلالة التنوين، بالإضافة إلى دلالته على تمام الاسم، والدليلُ على أصالته كثرتُه بكثرة ما يدخلُ عليه، فلا يُصرَفُ التنوينُ عن دلالته الأصلية إلا بدليل، ولا دليلَ هنا يُعتمَدُ عليه لصرف دلالة التنوين عن الصرف.

وأما وجودُ التنوين فيما سمي به كـ (عرفات) مع أنَّه ممنوعٌ من الصرف، **فالجوابُ عنه فيما يظهر لي** أنَّ هذا التنوينَ تنوينُ صرفٍ جاء مراعاةً لأصل الصيغة؛ إذ هي في الأصل للجمع، والتسميةُ عارضةٌ، فعدمُ حذفِ التنوين هنا إنما هو لمراعاةِ صيغةِ الجمع. علماً بأنَّ عرفاتٍ ونحوها جاء فيها - بالإضافة إلى إعرابها إعرابَ المصروف - إعرابان آخران[1]:

أحدهما: إعرابُها إعرابَ الممنوع من الصرف؛ مراعاةً للتسمية.

والثاني: إعرابُها إعرابَ المصروف؛ مراعاةً للجمع، ومن غير تنوينٍ؛ مراعاةً للتسمية.

وهذان الإعرابان يؤيِّدان كونَ التنوينِ للصرفِ؛ إذ لو كان لغيره لم يحذف، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) المغني لابن فلاح: ت السعدي (١٢٣/٢).

١٦ - ما لا ينصرفُ معربٌ في حالِ الجرِّ

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية، وفي المغني، قال: «الأمرُ الخامسُ في أنَّ ما لا ينصرفُ في حالِ الجرِّ معربٌ عند سيبويه، ومَن تبعه، خلافاً للأخفش، والمبردِ، والزَّجاج، فإنَّهم زعموا أنَّ حركتَه حركةُ بناء»(١).

آراء النَّحويين:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما ذكر ابنُ فلاحٍ:

أحدهما: أنَّ ما لا ينصرفُ في حالِ الجرِّ معربٌ، وهو الظَّاهر من كلام سيبويهِ، والمبردِ، وابنِ السَّراجِ، وبه قال السيرافيُّ، وابنُ الخشَّاب، وابنُ جمعة، وأبو حيان(٢)، ونُسِبَ إلى الجمهور(٣).

والثاني: أنَّ ما لا ينصرفُ في حالِ الجرِّ مبنيٌّ، وهو قولُ الزَّجاجِ(٤)، ونُسِبَ إلى الأخفش، والمبرد(٥).

---

(١) شرح الكافية (٦٨)، والمغني: ت النهاري (٩٧٦/٢).

(٢) الكتاب (٢٣/١)، والمقتضب (٣١٣/٣)، والأصول في النحو (٨٠/٢)، وشرح الكتاب (١٤٧/١) والمرتجل (٧١)، وشرح الكافية (١٠٠/١)، والتذييل والتكميل (١٤٥/١).

(٣) شرح الكافية للرضي: القسم الأول (١٠٣/١)

(٤) ما ينصرف وما لا ينصرف (٤).

(٥) شرح الكتاب للسيرافي (١٤٧/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١١٤/١).

الأدلة(1) **:**

حجةُ القولِ بأنَّ ما لا ينصرفُ في حالِ الجرِّ معربٌ أمران:

أحدهما: انتفاءُ سببِ البناءِ، وهو شبهُ الحرف.

والثاني: أنَّه لما كان في حالةِ الرَّفعِ والنَّصبِ معرباً وجبَ أن يكونَ في حالةِ الجرِّ كذلك؛ عملاً باستصحاب الأصل.

وحجةُ القولِ بأنَّ ما لا ينصرفُ في حالِ الجرِّ مبنيٌّ أنَّ عاملَ الجرِّ لا يُحْدِثُ الفتحَةَ؛ لأنَّها علامةُ المفعول، والمجرورُ ليس بمفعولٍ، ولا يكونُ منصوباً.

اختيار ابن فلاح(2) :

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ ما لا ينصرفُ في حالِ الجرِّ معربٌ؛ فقد ذكر القولين في المسألة بأدلّتهما، ثم ضَعّفَ القولَ بالبناء، وأجاب عن حجته بما يُضْعِفُها، ويُرَجِّحُ عنده القولَ بالإعراب.

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بأمرين:

أحدهما: أنَّ بناءَ الاسمِ يتوقفُ على علّةٍ موجبةٍ للبناء، وهي معدومةٌ ههنا، فلا وجهَ لبنائه.

والثاني: أنَّه معربٌ في حالِ رفعِه ونصبه، ولم يحدث في حالِ الجرِّ ما يُوجبُ

---

(1) شرح الكتاب للسيرافي (١٤٧/١)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢٥٩/١)، وشرح الكافية له (١٠٠/١)، والتذييل والتكميل (١٤٥/١).

(2) شرح الكافية (٦٨-٦٩)، والمغني: ت النهاري (٩٧٦/٢-٩٧٧).

البناءَ، لكن تعذرت الكسرةُ لشبهِ الاسمِ هنا بالفعلِ، فجُعِلَت الفتحةُ بدلاً عنها، وكما أنَّ الكسرةَ إعرابٌ فالبدلُ عنها أيضاً إعرابٌ.

وضعَّفَ ابنُ فلاحٍ القولَ ببناء ما لا ينصرفُ في حال الجرِّ بأنَّ البناءَ لا بدَّ له من علّةٍ، وهي معدومةٌ هنا.

وأمَّا قولُ المخالفين بأنَّ عاملَ الجرّ لا يُحْدِثُ الفتحةَ؛ لأنَّها علامةُ المفعول، والمجرورُ ليس بمفعولٍ، فقد أجاب ابنُ فلاحٍ عنه بأنَّ الفتحةَ حدثتْ بعاملِ الجرّ؛ لنيابتها عن الكسرةِ، ولا يُستنكَرُ أن يؤثّرَ العاملُ غيرَ عمله الأصليّ؛ بدليلِ (رأيتُ مسلماتٍ)، فإنَّ الكسرةَ ليست من تأثيرِ النَّاصب بطريق الأصالة، بل لنيابتها عن الفتحة.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ ما لا ينصرفُ في حال الجرِّ معربٌ؛ لأنَّ الإعرابَ هو تعاقبُ الحركاتِ على أواخرِ الكلم لاختلاف العوامل، وهذه الفتحةُ تدخلُ معاقبةً للضَّمة لعاملٍ يوجبُ ذلك لها، فهي معربةٌ؛ لوجود شرطِ الإعراب فيها.

ولا يصحُّ أن تكونَ مبنيةً؛ لأنَّ البناءَ لا بدَّ له من علّةٍ، وهي معدومةٌ هنا، فوجبَ الرجوعُ إلى الأصل في الأسماء، وهو الإعرابُ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

١٧ - إعرابُ الأمثلة الخمسة بالنُّون

أشارَ ابنُ فلاح إلى هذه المسألة في المغني، قال فيه: «فثبت بالاستقراء أنَّها معربةٌ، ولا حرفَ إعراب لها، وإنما جعلت النون في هذه الأفعالِ إعراباً؛ لأنه لابدَّ لها من إعراب، والحركةُ لا تقوم بنفسها بعد الضمائر، فنابت النونُ عن الحركة فيها؛ لقيامها بنفسها»[١].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها أربعةُ أقوال:

أحدها: أنَّها معربةٌ بثبات النون رفعاً، وبحذفها نصباً وجزماً، وهو قولُ سيبويهَ، والمبردِ، وابنِ السَّراج، وابنِ الدهان، وابنِ إياز[٢]. ونُسِبَ إلى الجمهور[٣].

الثاني: أنَّها معربةٌ بحركاتٍ مقدرةٍ قبل ثلاثة الأحرف، والنونُ دليلُ إعراب، وليس بإعراب، وهو قولُ الأخفش، وابن درستويه، والسُّهيليّ[٤].

الثالث: أنَّ (الألفَ)، و(الواوَ)، و(الياءَ) هي علاماتُ الإعراب، وهذا القولُ ذكره أبو حيان[٥]، ولم ينسبْه إلى أحد، ولم أقفْ على من قال به.

---

(١) المغني: ت السعدي (١/١٥٨).

(٢) الكتاب (١/١٩)، والمقتضب (٤/٨٢)، والأصول في النحو (١/٤٨)، والغرة في شرح اللمع (ل ٤١ ب)، والمحصول في شرح الفصول الخمسون (ل ٤٨).

(٣) الارتشاف لأبي حيان (٢/٨٤٣).

(٤) التذييل والتكميل (١/١٩٠)، و الارتشاف (٢/٨٤٤) وفيهما رأي الأخفش وابن درستويه، ونتائج الفكر (١١٠).

(٥) التذييل والتكميل (١/١٩١)، والارتشاف (٢/٨٤٤).

الرابع: أنَّ هذه الأفعالَ معربةٌ وليس فيها إعرابٌ، وهذا القولُ ذكره أبو حيان في الارتشاف، ونسبه إلى أبي علي الفارسي[1]، وذكر في التذييل والتكميل أنَّ الفارسي يرى أنَّها معربةٌ، ولا حرفَ إعراب فيها، ولم يقل كما قال في الارتشاف: «ولا إعراب فيها».

وأرى أنَّ هناك فرقاً بين نفي وجود الإعراب، ونفي وجود حرف الإعراب:

فالأولُ يعني: عدمَ وجود علامة إعرابية.

والثاني يعني: عدمَ وجودِ حرفِ إعرابٍ تقوم عليه العلامةُ الإعرابية، ولا يقتضي هذا الثاني نفيَ العلامة الإعرابية؛ بدليل أنَّ الجمهورَ نفوا وجودَ حرف الإعراب، وأثبتوا علامةً له وهي النون.

فالأَوَّلُ: لم يقل به أحدٌ فيصح أن يكون قولاً جديداً للفارسيّ في هذه المسألة.

وأما الثاني: فعليه الجمهورُ، فلا معنى لنسبته إلى الفارسيّ، وجَعْلِه قولاً في المسألة.

وقد صرَّح الفارسيّ في كتابيه: الإيضاح[2]، والمسائل العسكرية[3] بأنَّ إعرابَ هذه الأمثلة بثبات النون رفعاً، وبحذفها نصباً، وجزماً، وهو مذهبُ الجمهور.

---

(١) الارتشاف (٢/٨٤٤).

(٢) الإيضاح (٧٠).

(٣) المسائل العسكرية (ص:٢٦٧).

الأدلة[1]:

حجةُ القول بأنَّ (النونَ) هي الإعرابُ: أنَّ هذه الأمثلةَ الخمسة لا بدَّ لها من إعراب؛ لأنَّها معربةٌ، والحركة لا تقوم بنفسها بعد الضمائر، فنابت النونُ عن الحركة فيها لقيامها بنفسها؛ ولأنَّها تَتغيَّرُ بتغير العواملِ الداخلة على الفعل؛ فدلَّ على أنَّها هي الإعراب.

وحجةُ القول بأنَّ هذه الأمثلةَ الخمسة معربةٌ بحركات مقدرة قبل الثلاثة الأحرف: أنَّ هذا المحلَ هو محلُ الإعراب، لكنَّه تعذَّرَ ظهورُه فيه؛ لأجل الضمائر، كما في المضاف إلى ياء المتكلم.

وحجةُ القول بأنَّ (الألفَ)، و(الواوَ)، و(الياءَ) هي علاماتُ الإعراب: الحملُ على إعراب المثنى، والمجموع.

اختيار ابن فلاح[2]:

اختار ابنُ فلاح القولَ بأنَّ هذه الأمثلة معربةٌ، وليس لها حرفُ إعرابٍ، وإعرابُها بالنّون، فقال رحمه الله: «فثبت بالاستقراء أنَّها معربةٌ، ولا حرفَ إعراب لها، وإنما جعلت النون في هذه الأفعالِ إعراباً؛ لأنه لابدَّ لها من إعراب، والحركةُ لا تقوم بنفسها بعد الضمائر، فنابت النونُ عن الحركة فيها؛ لقيامها بنفسها».

وعَلَّلَ ابنُ فلاح كونَ هذه الأمثلة معربةً بأنّ العاملَ يُؤثرُ فيها، باقتطاع

---

(١) المغني لابن فلاح: ت السعدي (١/١٥٨)، وشرح التسهيل لابن مالك (١/٥١)، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة (١/٣٦٢)، والتذييل والتكميل (١/١٩٠)، والارتشاف (٢/٨٤٤).

(٢) المغني: ت السعدي (١/١٥٧-١٥٨).

آخرها مع بعض العوامل، وثبوته مع بعض.

وعَلَّلَ نفيَ حرفِ الإعراب عنها بأنَّه لا يخلو إما أن يكونَ حرفُ إعرابها ما قبل الضمائر، أو الضمائر، أو النون:

فأما الأولُ فلا يصح؛ لأنَّ حركتَه تابعةٌ لما بعده، غيرُ مختلفة لاختلاف العامل، ولو كانت حركةَ إعراب لاختلفت، ولأنَّه لا يمكن حصولُ تأثير الجزم قبل هذه الحروف وخصوصاً الألف، فإنَّه لا يكون قبلها إلا الفتحة.

وأما الثاني فلا يصح؛ لأنَّها أسماءٌ معمولةٌ للفعل، وحرفُ إعراب الكلمة جزءٌ حقيقي منها، والاسمُ لا يكون جزءاً حقيقياً من كلمة أخرى، ولأنَّها لو كانت حروفَ إعراب لتطرَّقَ إليها التغييرُ بالحذف في الجزم، وبظهور النصب في الواو والياء.

وأما الثالث فلا يصح؛ لأنَّ الناصبَ يحذفها، ولم يُعهد ناصبٌ يَحذف حرفَ إعراب، ولأنَّ بينها وبين الفعل حاجزاً وهو الضمائر، ولا يحال بين حرف إعراب الكلمة وبينها، ولأنَّها حرفٌ صحيح قابل لإعراب الفعل من الرفع والنصب والجزم فلو كانت حرف إعراب لظهر أثرُ العوامل فيها ولم يحذف.

وتجدر الإشارةُ هنا إلى أنَّ محققَ القسم الأول من المغني: د/ السعدي: أخذ من قول ابن فلاح: «وهي معربة، وليس لها حرفُ إعراب» أنَّ ابنَ فلاح يرى رأيَ الفارسي[1]، وقابله برأي الجمهور، وليس الأمر كذلك؛ لأنَّ ابنَ فلاح ذكر بعد النَّص المذكور: أنَّ النونَ هي الإعرابُ، فقال: «وإنما جُعلت النونُ في هذه

(١) المغني: ت السعدي (١/١٥٦): حاشية رقم (٢٨٩).

الأفعال إعراباً؛ لأنَّه لا بدَّ لها من إعراب»، فابنُ فلاح يتفق مع الفارسيّ في كون هذه الأفعالِ لا حرفَ إعرابٍ فيها، ويختلفُ معه في وجود الإعراب: فابنُ فلاح يثبته في النون، والفارسيّ -كما نقل أبو حيان- ينفيه مطلقاً.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ الأمثلةَ الخمسة معربةٌ بثبات النون رفعاً، وبحذفها نصباً وجزماً؛ وذلك لما يأتي[(١)]:

أولاً: أنَّ الإعرابَ إما بالحركات، وإما بالحروف المجانسة لها، والأسماءُ قد استغرقت الحركاتِ والحروفِ المجانسة لها إفراداً وتثنية وجمعاً، ولما لم يكن بدٌ لهذه الأفعالِ من إعراب، وقد تَعذَّرَ أن تُعرَبَ بالحركات والحروف المجانسة لها جُعِل إعرابُها بالنون؛ لأنَّها تشبه الحروفَ المجانسة للحركات[(٢)].

ثانياً: أنَّ القولَ بأنَّ الإعرابَ مقدرٌ قولٌ ضعيفٌ؛ لأنَّ الإعرابَ مجتلبٌ للدلالة على ما يَحدث بالعامل، و (النونُ) متصفةٌ بذلك، فادِّعاءُ إعرابٍ غيرَها مدلولٌ عليه بها مردودٌ لعدم الحاجة إليه.

ثالثاً: أنَّ القولَ بأنَّ (الواوَ) و (الألفَ)، و (الياءَ) علاماتُ إعرابٍ ضعيفٌ؛ إذ لو كان كذلك لثبتت النونُ في الأحوال الثلاثة، والله أعلم بالصواب.

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) شرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة (٣٦٢/١). شرح التسهيل لابن مالك (٥١/١)، والهمع (١٧٦/١).

(٢) ينظر في مشابهة النون لحروف اللين: سر صناعة الإعراب (٤٣٨/٢ -٤٤١).

١٨ - (الياءُ) في نحو (تَفْعَلِين) ضميرٌ يدلُّ على التأنيث

ذكرَ ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «واختُلِفَ في (الياء) في (تَفْعَلِينَ) فنُقِلَ عن سيبويه: أنَّها ضميرُ الفاعل، وتدلُّ على التأنيث، ونُقِلَ عن الأخفش: أنَّها حرفُ التأنيث، والفاعلُ مضمرٌ»[(١)].

آراء النَّحويين:

والمسألةُ فيها قولان للنَّحويين كما ذكرَ ابنُ فلاح:

أحدهما: أنَّها ضميرُ الفاعل، وتدلُّ على التأنيث، وهو قولُ سيبويه، والسيرافيّ، وابنِ يعيش، وابنِ مالك، والمراديّ، وابنِ هشام[(٢)]، ونُسِبَ إلى الجمهور[(٣)].

الثاني: أنَّها حرفُ التأنيث، والفاعلُ مضمرٌ قياساً على المذكَّر، وهو قولُ الأخفش[(٤)].

---

(١) المغني لابن فلاح: ت السعدي (١٦٢/١).

(٢) الكتاب (٢٠/١)، وشرح الكتاب (١٤٨/١)، وشرح المفصل (٢٣٠/٣)، وشرح التسهيل (١٢٤/١)، الجنى الداني (١٨٠)، ومغني اللبيب (٣٦١).

(٣) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين (٣٢٦/١)، والتذييل والتكميل (١٤٣/٢).

(٤) ينظر رأيه في: رصف المباني (٥٠٦)، و الجنى الداني (١٨٠)، ومغني اللبيب (٣٦١).

الأدلة[1]:

حجةُ الجمهور أربعةُ أمور:

أحدها: أنَّ الياءَ لم تَثبت علامةَ تأنيثٍ في غير هذا الموضع فيُحمَلُ هذا عليه، وقد ثَبتت ضميراً باتفاقٍ في مثل: (ضَرَبَني).

الثاني: أنَّ علامةَ التأثيث لم تَلْحق المضارعَ في موضعٍ مِن آخره.

الثالث: أنَّها لو كانت حرفاً لاجتمعت مع ألف التثنية للمؤنثتين المخاطبتين فيقال:

(تفعليان) كما قيل: (فَعَلَتا)، وذلك لم يكن.

الرابع: أنَّه لم يُرفَعْ من المضارعةِ بالنون إلا ما اتصل به ضميرٌ.

وحجةُ الأخفش أنَّ ضميرَ الواحد لا يَبرُز في المضارع، فلما بَرزت دلَّ على أنَّها للتأنيث فحُكمُها حكمُ تاء التأنيث.

اختيار ابن فلاح[2]:

اختار ابنُ فلاح القولَ بأنّ الياءَ في (تَفْعَلِين) ضميرُ الفاعل، وتدلُّ على التأنيث؛ فقد ذكر القولين بأدلَّتهما في المسألة، ونَسَب القولَ الأولَ إلى سيبويه، والثاني إلى الأخفش، ثم أجاب عن دليل الأخفش بما يُرجِّحُ عنده أنّ الياءَ في

(١) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين (٣٢٦/١)، ورصف المباني (٥٠٦)، التذييل والتكميل (١٤٢/٢ – ١٤٣).

(٢) المغني لابن فلاح: ت السعدي (١٦٢/١-١٦٣).

(تَفْعَلِين) ضميرُ الفاعل، وتدلُّ على التأنيث.

واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بأنَّ الياءَ في (تَفْعَلِين) لو كانت علامةَ التأنيث لثَبتتْ مع ضميرِ الاثنين قياساً على تاءِ التأنيث، نحو: (ضَرَبَتا)، فلما حُذِفَت عُلِم أنَّها ضميرُ الواحد؛ لما خَلَفَها ضميرُ الاثنين حُذِفت.

ويرى الأخفش أنَّ الياءَ إنما حُذفت مع ضميرِ الاثنين لالتقاء الساكنين، وأنَّ الفرقَ بينها وبين التاء أنَّ الحركةَ تَثقلُ على حرف العلة، بخلاف التاء.

وقد ضَعَّفَ ابنُ فلاح هذا الفرقَ الذي ذكره الأخفش فقال: «وأما الفرقُ بين التاء وبينها فضعيفٌ؛ لأنَّ الفتحةَ خفيفةٌ على حرف العلة».

وأجاب ابنُ فلاح عن حجة الأخفش بأنَّ الياءَ لما تَضمَّنت شيئين - الدلالة على الفاعل، وعلى التأنيث - أَشْبهت التثنيةَ فلذلك بَرزت.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنّ الياءَ في (تَفْعَلِين) ضميرُ الفاعل، وتدلُّ على التأنيث، وليست حرفاً للتأنيث؛ لأنَّ الياءَ لم تَثبُت علامةَ تأنيث في غير هذا الموضع فيُحمَلُ هذا عليه، وقد ثَبتت ضميراً باتفاقٍ في مثل: (ضَرَبَني)[1]، فتعيَّن الحملُ عليه.

ثم إنَّ جَعْلَ الياء حرفاً للتأنيث مخالفٌ لخصائص علامة التأنيث وأعني بها

(١) التذييل والتكميل (١٤٢/٢).

هنا (التاءَ)؛ لأنَّ (الياءَ) شُبِّهَت بها، **ومن هذه الخصائص**[1]:

أولاً: أنَّ علامةَ التأنيث لا تجتمع مع علامة تأنيث أخرى، فلا يقال: (فاطمتات)، والياء في (تَفْعَلِين) تجتمعُ مع تاء التأنيث.

ثانياً: أنَّ علامةَ التأنيث يجوزُ حذفُها مع بعض المؤنث، والياءُ في (تَفْعَلِين) لا تحذفُ.

ثالثاً: أنَّ علامةَ التأنيث تجتمعُ مع ألف الاثنين نحو (فَعَلَتا)، والياءُ في (تَفْعَلِين) لا تجتمعُ مع ألف الاثنين، بل تُحْذَفُ الياءُ من أجلها.

فدلَّ ذلك كلُّه على أنَّ الياءَ في (تَفْعَلِين) ليست بحرف تأنيث، وإنما هي ضميرُ الفاعل يدلُّ على التأثيث، كما أنَّ الألفَ في (تَفْعَلان) ضميرُ الفاعل يدلُّ على التثنية، والواو في (تَفْعَلُون) ضميرُ الفاعل يدلُّ على الجمع، والله أعلم بالصواب.

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) رصف المباني (٥٠٧).

١٩ - تقديرُ الإعرابِ مطلقاً في (الألف) من الاسم المقصور

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في شرح الكافية، والمغني، قال فيه: «ولا يخلو المقصورُ إما أن يكونَ منوناً أو غيرَ منون، فإن لم يكن منوناً[١]... فإنه يُقدَّرُ عليه الإعرابُ مطلقاً مع ثبوت الألف... خلافاً لمن مَنَعَ التقدير»[٢].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولان للنَّحويينَ كما ذكر ابنُ فلاح:

أحدهما: أنَّ الإعرابَ مقدرٌ في الألف، وهو قولُ الثمانينيّ، والجرجانيّ، وابنِ الحاجب، وابنِ عصفور، وابنِ مالك[٣]، ونسبه ابنُ فلاح إلى الجمهور[٤].

الثاني: منعُ التقدير، وهذا القولُ ذكره ابنُ فلاح[٥]، ولم ينسبه إلى أحد، ولم أقف على من قال به.

وتجدرُ الإشارةُ هنا إلى أمرين:

أحدهما: أنَّ النحويين القائلين بالتقدير يُفرِّقون في العبارة بين المقصور الذي

(١) وذلك لواحدٍ من ثلاثة أسباب: كونه مقترناً بأل، أو مضافاً، أو ممنوعاً من الصرف. الفوائد والقواعد (٩٨).

(٢) شرح الكافية (١٠٦)، و المغني: ت السعدي (١/٢٦٢).

(٣) الفوائد والقواعد (٩٨)، والمقتصد في شرح الإيضاح (١/١٠٦)، والكافية (٦١)، وشرح الجمل (١/١٠٣)، والتسهيل (١١).

(٤) شرح الكافية (١٠٦).

(٥) شرح الكافية (١٠٦)، والمغني: ت السعدي (١/٢٦٢).

ألفُه منقلبةٌ عن أصل نحو (عصاً)، وبين المقصور الذي ألفُه غيرُ منقلبة نحو (حبلى) فيقولون في الأول: الإعرابُ مقدرٌ فيه لفظاً؛ لأنَّك تَقدِرُ على أن تقول: إنَّ الألفَ منقلبةٌ عن حرفٍ مرفوعٍ أو منصوبٍ أو مجرورٍ، وفي الثاني: الإعرابُ مقدرٌ فيه حكماً؛ لأنَّك لا تَقدِرُ أن تقول ما قلتَه في (عصا)؛ لأنَّ ألفَه ليست بمنقلبة عن شيء، وإنما هو زيادةٌ محضةٌ غير أنَّه محمولٌ على (عصاً) من حيث يقال: إنَّ الألفَ في تقدير الاختلاف، بمعنى أنَّك لو أوقعت موقعَه ما يتحرك لكان اختلافُ الحركات موجوداً فيه[١].

وذكر بعضُ النحويين[٢]: أنَّ الإعرابَ مقدَّرٌ في نحو (عصاً)، ومنويّ في نحو (حُبلى) وهو - فيما يظهر لي - بمعنى ما سبق، وإن اختلفت الألفاظ؛ بدليل الأمثلة.

وعليه فإنَّ قولَ العكبريّ: «وألفُ التأنيث في نحو (حُبلى) و (بشرى) لا أصلَ لها في الحركة، ولا يمكن تقديرُ الحركة عليها تقديراً يمكن تحقيقُه؛ لأنَّها غيرُ منقلبة عن حرفٍ يتحرك»[٣] ليس بداخلٍ في قول المنع الذي ذكره ابن فلاح؛ لأنَّ العكبريّ لم يمنع مطلقاً، بل منع التقديرَ في نحو (حُبلى)، وقد تَقرَّرَ أنَّ التقديرَ الممنوعَ فيه هو التقديرُ اللفظيّ، لا الحكميّ.

الثاني: قال أبو علي الفارسيّ: «والاختلافُ الكائن في الموضع دون اللفظ مثاله في الأسماء نحو: عصا ورحى»[٤].

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح (١٠٦/١)، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين (٣٤٠/١).

(٢) التذييل والتكميل (١٩٩/١).

(٣) اللباب (٨٥/١).

(٤) الإيضاح (٥٧).

وظاهرُ عبارة الفارسيّ أنَّ الأسماءَ المقصورة مبنيةٌ؛ لأنَّه جعل الإعرابَ للموضع، والموضعُ والمحلُّ عند النحويين للمبنيّ، إلا أنَّني لم أقف على أحدٍ ممن شرح الإيضاح فسَّرَ عبارةَ الفارسيّ بما ظهر لي، ولم أقف على أحدٍ من النحويين القدامى قال ببناء الاسم المقصور، أما المحدثون فقد ذهب أحدُ الباحثين إلى بناء الأسماء المقصورة؛ لأنها جاءت في الأحوال الإعرابيةِ الثلاثةِ على حالٍ واحدة، وذلك لانتهائها بألفٍ لازمة، والألفُ صوتٌ ساكن أبداً[(١)].

الأدلة[(٢)]:

حُجَّةُ الجمهور أمران:

أحدهما: أنَّ العاملَ يقتضي التأثيرَ، فإذا تَعذَّرَ تأثيرُه اللفظيّ رُجِعَ إلى التقديريّ؛ قياساً على ياء المتكلم.

الثاني: أنَّ الألفَ قد تكون منقلبةً عن حرفٍ متحرك، فتُقدَّرُ حركتُه عليه، فإذا زال عاملُها خَلَفَه عاملٌ آخرُ يقتضي التقدير.

وحُجَّةُ مَن مَنَعَ أمران:

أحدهما: أنَّ الجازمَ يَحذفُ لامَ الفعل في نحو: (يخشى)، فلو كانت فيه حركةٌ مقدرةٌ لحَذَفَ شيئين.

الثاني: أنَّ الألفَ لا يَقبلُ الحركةَ، فصار بمنزلة الحركة التي لا تَقبلُ الحركةَ؛

---

(١) د/مهدي المخزومي في كتابه (في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث) (ص:٢٨).

(٢) شرح الكافية لابن فلاح (١٠٦)، والمغني لابن فلاح : ت السعدي (١/٢٦٢ -٢٦٣).

فكما لا تُقدَّرُ الحركةُ على حركةٍ أخرى، فكذا لا تُقدَّرُ على الألف، ولأنَّه صار وجودُها بمنزلة الحرف المتحرك؛ لتَعذّرِ تحريكِها.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاح القولَ بتقدير حركات الإعراب مطلقاً على الألف؛ فقال: «ولا يخلو المقصورُ إما أن يكون منوناً أو غير منون، فإن لم يكن منوناً... فإنه يُقدَّرُ عليه الإعرابُ مطلقاً مع ثبوت الألف... خلافاً لمن مَنَعَ التقدير».

واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بحجتي الجمهور، وقد تَقدَّمَ ذكرُهما.

وقد أجاب ابنُ فلاح عن حجتي القول بالمنع بما يُضْعفهُما ويُرجِّحُ عنده القولَ بتقدير حركات الإعراب على الألف فقال:

«**والجوابُ عن الأول**: أنَّ المقدرَ ليس له حكمُ الملفوظ به، **وعن الثاني**... أنَّ الذي حَكَمَ بالتقدير عدمُ قبولِه للحركة، وأما قياسُه على الحركة فالفارقُ موجودٌ، لأنَّه يقوم بنفسه، والحركةُ لا تقوم بنفسها، ولأنها بعضُه، وبعضُ الشيء مغايرُ لجملته».

وتجدرُ الإشارةُ هنا إلى أنَّ جمهورَ من قال بتقدير الحركات يُقدِّرون الحركاتِ بحسب نوع الاسم، فإن كان مصروفاً قُدِّرت فيه الضمةُ رفعاً، والفتحةُ نصباً، والكسرةُ جراً، وإن كان ممنوعاً من الصرف قُدِّرت فيه الضمةُ رفعاً، والفتحةُ نصباً وجراً، قياساً على حالة ظهور الحركة.

---

(١) المغني: ت السعدي (١/٢٦٢-٢٦٣)، وشرح الكافية لابن فلاح (١٠٦).

ويرى ابنُ فلاح في المغني أنَّ هذا المسلكَ قويّ، إلا أنَّه أجاز تقدير جرّ الممنوع من الصرف بالكسرة، وعَلَّلَ ذلك بأنَّ حملَ الجرّ على النصب إنما يظهر في الملفوظ لئلا يلتبسَ بالمبنيّات، أو بالمضاف إلى ياء المتكلم، وأما المقدرُ فلا حاجةَ إلى الحمل فيه؛ لعدم العلة المقتضية للحمل.

وهذا الذي ذهب إليه ابنُ فلاح لم أقف على أحدٍ من النحويين قال به، وقد ذكره السيوطيّ[1]، ونسبه إلى ابن فلاح.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو القول بتقدير حركات الإعراب مطلقاً على الألف؛ لأنَّ العاملَ يقتضي التأثيرَ في المعمول المعرب، والأصلُ في التأثير أن يكون لفظيَّاً، فإذا تعذَّرَ التأثيرُ اللَّفظيُّ رُجِع إلى التَّقديريّ، والدَّليلُ عندي على وجود المقدر في الحرف ظهور التنوين وحذف الحرف لأجله في نحو (عصاً)؛ لأنَّ الأصل في التنوين أن يكون مع الحركة.

ثم إنَّ منع التقدير يقتضي عندي أحد أمرين:

أحدهما: أن يكون الاسم المعرب بلا إعراب، وهذا لا نظير له في الأسماء التي تظهر عليها الحركات.

الثاني: أن يكون مبنيَّاً، وهذا عندي ضعيف؛ لعدم موجب البناء، وأما عدم ظهور الإعراب فهذا لا يوجب البناء، لأنَّ موجب البناءِ في الأسماء مناسبتها للحرف، وهذه المناسبة لا توجد في الأسماء المقصورة، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) همع الهوامع (١/١٨٢).

٢٠ - إعرابُ المضاف إلى ياء المتكلم بالحركات المقدرةِ مطلقاً

ذكرَ ابنُ فلاح هذه المسألةَ في شرح الكافية، وفي المغني، قال فيه: «وحُكي عن قوم أيضاً - في المضاف إلى ياء المتكلم - أنَّه لا معربٌ ولا مبنيّ... واحتجوا بأنَّه لا يظهرُ فيه الإعرابُ مع انتفاء سبب البناء، وذهب قومٌ إلى أنَّه مبنيّ، والصحيحُ أنَّه معربٌ تقديراً» ثم قال: «والصحيحُ تقديرُ الإعراب عليها مطلقاً»[١].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها أربعةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّه معربٌ في الأحوال الثلاثة، مُقدَّرٌ فيه الحركاتُ الإعرابيةُ؛ لشغل آخره بالحركة التي تقتضيها ياءُ المتكلم، وهو قولُ جمهورِ النحويين[٢].

الثاني: أنَّه مبنيٌّ، وهو قولُ الجرجانيّ، وابن الخشاب[٣].

الثالث: أنَّه لا معربٌ، ولا مبنيٌّ، وهو قولُ ابنِ جني، وأبي علي الشلوبين[٤].

الرابع: أنَّه معربٌ بحركةٍ ظاهرةٍ حالةَ الجرِّ، وبحركةٍ مقدرةٍ فيه حالةَ الرفع والنصب وهو قولُ ابنِ مالك[٥].

---

(١) شرح الكافية (١٠٧)، والمغني: ت السعدي (٢٠٣/١).

(٢) الارتشاف (١٨٤٧/٤)، والهمع (٥٨/١).

(٣) الجمل في النحو (٥٧)، والمرتجل (١٠٧).

(٤) الخصائص (٣٥٦/٢)، وشرح المقدمة الجزولية (٣٤٢/١).

(٥) التسهيل (١٦١).

قال أبو حيَّان معقِّباً على مذهب ابن مالك: «ولا أعرف له سلفاً في هذا»(١)، وما قاله فيه نظرٌ؛ لأنَّ ابنَ الحاجب ذَكَرَ هذا القولَ(٢)، وهو معاصرٌ لابنِ مالكٍ، ومتوفىً قبله.

الأدلة:

حجةُ القول بأنَّه معربٌ انتفاءُ سبب البناء، ولم يَظهرْ فيه الإعرابُ اللفظيُّ؛ لأنَّه لو انضم ما قبل الياء لانقلبت واواً، ولو انفتح ما قبلها - وأصلها الحركة - لانقلبت ألفاً، ولذلك تعيَّن كسر ما قبلها(٣).

وحجةُ القول بأنَّه مبنيٌّ: أنَّه مضافٌ إلى مبنيّ؛ «ذلك أنَّ المضافَ يَتنزَّلُ من المضاف إليه منزلةَ بعض الكلمة من بعض؛ هذا إذا كان المضافُ إليه مما يمكن أن يكونَ مستقلاً بنفسه، فإذا انضمَّ إلى ذلك كونُ المضاف إليه مما لا يقومُ بنفسه، ولا ينفردُ، اشتدَّ اتصالُه بما قبله حتى يجريَ الأولُ من الثاني، والثاني من الأول مجرى بعضِ الكلمةِ من بعضٍ حقيقةً لامتزاجهما، فيغلبُ على الأولى حكمُ الثانية، وهذه الصفةُ موجودةٌ في المضاف إلى ياء المتكلم»(٤).

وحجةُ القول بأنَّه لا معربٌ ولا مبنيٌّ بأنَّه لا يظهر فيه الإعرابُ مع انتفاء سبب البناء(٥).

---

(١) الارتشاف (٣/٥٣٦).

(٢) الإيضاح في شرح المفصل (١/٨٤).

(٣) المغني لابن فلاح: ت السعدي (١/٢٠٤)، والتعليقة لابن النحاس (٢/٧٠١).

(٤) المرتجل لابن الخشاب (ص:١٠٩).

(٥) الخصائص لابن جني (٢/٣٥٦).

وحجةُ القول بأنَّه معربٌ بحركةٍ ظاهرةٍ حالةَ الجر، ومقدرة فيه حالة الرفع والنصب «أنَّ حرفَ الإعراب منه في الحالين قد شُغلَ بالكسرة المجلوبة توطئةً للياء، فتعذَّرَ اللفظُ بغيرها فيُحكَمُ بالتقدير كما فُعلَ بالمقصور، وأما حالُ الجر فالإعرابُ ظاهرٌ للاستغناء عن التقدير، فتقديرُ كسرة أخرى فيه تكلفٌ لا حاجة إليه»[1].

اختيار ابن فلاح[2]:

اختار ابنُ فلاح القولَ بأنَّ المضافَ إلى ياء المتكلم معربٌ بحركاتٍ مقدرةٍ مطلقاً؛ فقال رحمه الله: «وحُكي عن قوم أيضاً -في المضاف إلى ياء المتكلم- أنَّه لا معربٌ ولا مبنيّ... واحتجوا بأنَّه لا يظهرُ فيه الإعرابُ مع انتفاء سبب البناء، وذهب قومٌ إلى أنَّه مبنيّ، والصحيحُ أنَّه معربٌ تقديراً»، ثم قال: «والصحيحُ تقديرُ الإعراب عليها مطلقاً».

وقد بنى ابن فلاح اختياره على أمرين:

الأول: أنَّـه معـربٌ لانتفـاء سـبب البنـاء، ولم يظهـر فيـه الإعـرابُ اللفظـيُّ لتعذّره؛ لأنَّه لو انضم ما قبل الياءِ لانقلبت واواً، ولو انفتح ما قبلها - وأصلُها الحركةُ - لانقلبت ألفاً، فلذلك تعيَّنَ كسرُ ما قبلها، وابنُ فلاح بهذا يردّ على من نفى الإعرابَ عن المضاف إلى ياء المتكلم.

الثاني: أنَّ الحركاتِ تُقدَّرُ فيه مطلقاً؛ لأنَّه قد ثَبتَ أنَّ الكسرةَ في حالة الرفع والنصب لأجل الياء، لا من تأثير عاملٍ فيَطَّردُ الحكم، وهو بهذا يردّ على من

---

(١) تمهيد القواعد لناظر الجيش (٣٢٦٨/٧). ولم أقف على تعليل لابن مالك لرأيه.

(٢) المغني: ت السعدي (٢٠٣/١-٢٠٥).

ادَّعى أنَّ الكسرةَ في حالة الجر من تأثير العامل.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ المضافَ إلى ياء المتكلم معربٌ بحركاتٍ مقدرةٍ مطلقاً؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: ضَعفُ القول بأنَّه ليس معرباً، ولا مبنياً؛ لأنَّ الأصلَ في الأسماء الإعرابُ، ولا تُبنى إلا لسبب، وحيث لا سببَ هنا تعيَّنَ الإعرابُ، ولم يظهرْ على حرفِ الإعراب بسببِ وجودِ الحركةِ المناسبة لياء المتكلِّم، فجُعلَ الإعرابُ فيه مقدراً.

ثانياً: ضعفُ القول بالبناء؛ لانتفاء سببه، وأمَّا كونُه مضافاً لمبني فليس حجةً؛ لأنَّ الإضافةَ إلى المضمر لا تُوجب بناءً؛ بدليل (غلامك)، و (غلامه)[١]، فلا وجه يجعله مبنياً.

ثالثاً: ضعفُ القول بأنَّ الكسرةَ في حالة الجر من تأثيرِ العاملِ؛ لثبوتها في حالة الرفع والنصب، فعُلِم «أنَّ هذه الكسرةَ يُكرَه الحرفُ عليها، فيكونُ في الحالات ملازماً لها، وإنما يُستدلُّ بالمعلوم على المجهول، فكما لا يُشكُّ أنَّ هذه الكسرةَ في الرفع والنصب ليست بإعراب، فكذلك يجبُ أن يُحكَمَ عليها في باب الجر؛ إذ الاسمُ واحدٌ، فالحكمُ عليه إذاً في الحالات واحد»[٢]، والله أعلم بالصواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) شرح كافية ابن الحاجب لابن جمعة (١/١١٠).

(٢) الخصائص لابن جني (٢/٣٥٧).

٢١ - المضمرُ هو أعرفُ المعارف ويليه العلم

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «ثم اختلفَ النحاةُ في أعرف المعارف على ثلاثة أقوال: فنُقِل عن سيبويه، وبه قال جمهورُ النُّحاةِ أنَّ أعرفَها المضمرُ، ثم العلمُ، ثم المبهمُ، ثم ما عُرِّف باللام، ونُقِل عن الكوفيين وأبي سعيدٍ السِّيرافيّ أنَّ أعرفَها العلمُ، ثم المضمرُ، ثم المبهمُ، ثم ما عُرِّف باللام، ونُقِل عن أبي بكر بنِ السَّراج أنَّ أعرفَها المبهمُ، ثم المضمرُ، ثم العلمُ، ثم ما عُرِّف باللام، ونَقَل بعضُهم أيضاً هذا القولَ عن الكوفيين»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها أربعةُ أقوال:

أحدها: أنَّ أعرفَ المعارف: المضمرُ، ثم العلمُ، ثم المبهمُ، ثم ما عُرِّفَ باللام، وهذا القول نُسِبَ إلى سيبويه(٢)، ولم أقف على نصٍّ صريحٍ له في ذلك، وربما استظهر بعضُ النُّحاة ذلك من قول سيبويه: «والمضمرُ لا يُوصَفُ بالمظهر أبداً؛ لأنَّه قد استغنى عن الصِّفة»(٣)؛ لأن هذا التَّعليلَ هو حجةُ مَن قال إنَّ المضمرَ أعرفُ المعارف كما سيأتي.

وممن قال بهذا القولِ المبردُ(٤)، واختاره ابنُ عصفور(٥)، وذهب ابنُ مالك إلى

(١) المغني: ت النهاري (٨٧٩/٢).

(٢) الجمل في النحو للزجاجي (١٧٨)، وأسرار العربية (٣٠٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤٩٥/٢).

(٣) الكتاب (٨٨/٢).

(٤) المقتضب (٢٨١/٤).

(٥) شرح الجمل (١٣٦/٢).

هذا القول، إلا أنَّه ذكر أنَّ العلمَ أعرفُ من الضَّمير الغائب(١).

الثاني: أنَّ أعرفَها: العلمُ، ثم المضمرُ، ثم المبهمُ، ثم ما عُرِّفَ باللام، وهو قول الكوفيين(٢)، واختاره أبو حيان(٣)، ونُسِبَ إلى أبي سعيد السِّيرافيّ(٤)، ولم أقف على نصٍّ صريحٍ له في ذلك.

الثالث: أنَّ أعرفَها: المبهمُ، ثم المضمرُ، ثم العلمُ، ثم ما عُرِّف باللام، وهذا القول نسب إلى ابن السراج(٥)، ولم أقف عليه في كتابه الموجز، والظَّاهرُ من كلامه في الأصول أنَّ المضمرَ هو الأعرفُ؛ فقد ذكر المعارفَ مبتدأً بالمضمر فقال: «والمعرفةُ خمسةُ أشياء: الاسمُ المكنى، والمبهمُ، والعلمُ، وما فيه الألفُ واللامُ، وما أضيف إليهنّ»(٦).

الرابع: أنَّ أعرفَها: المضمرُ، ثم المبهمُ، ثم العلمُ، وهو قولُ الفراء(٧). واختاره أبو البركات الأنباريّ(٨).

---

(١) شرح التسهيل (١/١١٦).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٢/٤٩٥)، واللباب للعكبري (١/٤٩٤)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (١/٦٣٢).

(٣) التذييل والتكميل (٢/١١٣).

(٤) أسرار العربية (٣٠٢)، والإنصاف (٢/٧٠٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٤٩٥).

(٥) الفوائد والقواعد للثمانيني (٣٩٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٤٩٥)، واللباب للعكبري (١/٤٩٤).

(٦) الأصول في النحو (١/١٤٩).

(٧) الجمل في النحو للزجاجي (١٧٨)، وشرحه لابن عصفور (٢/١٣٦).

(٨) الإنصاف (٢/٧٠٩).

الأدلة[1] **:**

حجةُ القول الأول: أنَّ المضمرَ لا اشتراكَ فيه؛ لتعيّنِه بما يعود إليه، ولذلك لا يُوصَفُ ويُوصَفُ به، بخلافِ العَلَم، فإنّه فيه اشتراكٌ، ويُمَيِّزُ بالوصف، والمبهمُ يُوصَفُ ويُوصَفُ به.

وحجةُ القول الثاني من خمسة أوجه:

أحدها: أنَّ وضعَ المضمرِ على الشَّركة، والشَّركةُ في الأعلام عارضةٌ تَقعُ بعد الوضع اتِّفاقاً، لا مقصودة بالوضع، ولا يخفى أنَّ الإبهامَ في الشَّركة المقصودةِ في الوَضْع أقوى من العارضِ بعد الوضع؛ بدليلِ إبهام النكرات؛ لكونِ شركتها مقصودةً للواضع.

الثاني: أنَّ الضميرَ قد يعودُ على نكرة، كقولك: (جاءني رجلٌ فأكرمتُه)، فكيف يكونُ أعرفَ من العَلم ما يوضِّحُه نكرة.

الثالث: أنَّ (رُبَّ) قد دخلتْ على المضمر في: (رُبَّه رجلاً)، ولم تدخل على العَلم.

الرابع: أنَّه يُحكَى عن بعض العرب أنَّه قال في جواب (مررت بهم): منين؟ ومنين إنَّما يكونُ جواباً عن النكرة.

الخامس: أنَّ العَلم لازمٌ لمسمَّاه، والمضمرُ لا يَلْزَمُ مُسمّاه، بل ينتقلُ، فيكونُ المتكلِّم مخاطباً وغائباً، والعكس، ولا يخفى أنَّ اللازمَ لمسمَّاه أقوى من التنقل.

---

(١) الإنصاف (٢/٧٠٧)، و اللباب (١/٤٩٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٤٩٥)، والمغني: ت النهاري (٢/٨٧٩).

وحجةُ القول الثالث من أربعة أوجه:

أحدها: أنَّ اسمَ الإشارة تَعَرَّفَ بشيئين: بالعين والقلب، وغيرُه لا يَتَعَرَّفُ إلا بالقلب، والمعرَّفُ بشيئين أقوى من المعرَّف بشيء واحد.

الثاني: أنَّ اسمَ الإشارة لم يُوجَد فيه نكرةٌ، وأما المضمراتُ والأعلامُ فقد تُوجَدُ فيها النكراتُ.

الثالث: أنَّ اسمَ الإشارة لا يَتَنَكَّرُ في التثنية والجمع، بخلاف العَلم فإنَّه يتنكَّرُ فيهما، فيدلُّ عدمُ تنكيره على قوة تعريفه.

الرابع: أنَّه يُقدَّمُ على العَلم في قولك: (هذا زيدٌ)، وما ذاك إلا لقوّة تعريفه.

وحجةُ القول الرابع أمران:

أحدها: أنَّ اسمَ الإشارة تَعرَّفَ بشيئين: بالعين والقلب، والعَلم لا يتعرَّفُ إلا بالقلب، والمعرَّفُ بشيئين أقوى من المعرَّف بشيء واحد.

الثاني: أنَّ اسم الإشارة لا يتنكَّرُ في التثنية والجمع، بخلاف العَلم فإنَّه يتنكَّرُ فيهما، فيدلُّ عدمُ تنكيره على قوّة تعريفه.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاح القولَ بأنَّ أعرفَ المعارف: المضمرُ، ثم العلمُ، ثم المبهمُ، ثم ما عُرِّفَ باللام؛ فقد ذكر الأقوالَ الثلاثةَ الأولَ بأدلَّتها، ثم أجاب عن القول الثاني، والثالث بما يُضْعِفُهما، ويُرجِّحُ عنده القولَ الأول.

---

(١) المغني: ت النهاري (٢/٨٧٩-٨٨٣).

واحتج ابنُ فلاح لاختياره بستة أمور:

أحدها: أنَّ من جُملتها ضميرُ المتكلِّم كـ(أنا) و(قمت) و(غلامي)، الذي لا يخفى نهايةُ إيضاحه؛ لعدمِ الشَّركة فيه حالَ تَكلّمِه، ولذلك يُغَلَّبُ في الإضمار على العلم كقولك: (أنا وزيدٌ قمنا)، ولا يقال: (قاما).

والثاني: أنَّ ضميرَ المتكلِّم، والمخاطب لا يُبدَلُ منهما بدلُ كلٍّ من كلٍّ؛ لتناهيهما في الإيضاح والبيان، فلا يحتاجان إلى زيادة بيان.

الثالث: أنَّ حُكمَ تثنية الضمائر وجمعِها حكمُ مفردها في التَّعريف، بخلاف الأعلام، فإنها إذا ثُنّيت وجُمعت تَنَكَّرت.

الرابع: أنَّها لا تُضمرُ إلا بَعدَ أنْ عُرِفَ على من تعودُ عليه، فتفسيرُها لا يفارقُها لفظاً أو تقديراً، فلا يبقى فيها ترددٌ ولا احتمالٌ، بخلافِ باقي المعارف، فإنَّه يقعُ فيها الاشتراكُ.

الخامس: أنَّه جيء بالضمائر للإيجاز والاختصار وإزالة اللبس، ولا يُزالُ اللَّبسُ إلا بما هو في نهاية البيان، ألا ترى أنَّك لو قلت: (زيدٌ ضربت زيداً) لتُوهِّمَ أنَّ (زيداً) الثاني غيرُ الأول، فإذا جيء بالضمير زال اللَّبس.

السادس: أنَّها لا تُوصَفُ ولا تُضافُ؛ لتناهيها في الإيضاح والبيان المغني عن الوصف والإضافة، وأما الأعلامُ فإنَّها تُوصَفُ، وقد تُضافُ أيضاً.

وقد أجاب ابنُ فلاح عن الأدلةِ الخمسة للقول الثاني بما يلي:

فأمَّا الدليل الأول فأجاب عنه بأنَّه وإنْ وُضِعَ على الاشتراك إلا أنَّه حالةَ الإخبارِ عنه لا شِرْكَةَ فيه؛ لوجود القرينة الدَّالة على تخصيصه، ولذلك لم يَحتج إلى

الوصف، بخلاف العَلم فإنَّ شَرِكَتَه وإن كانت عارضةً فإنَّها قد تُوجَدُ عند الإخبار، فتحتاجُ إلى الوصف.

وأما الثاني فأجاب عنه بأنَّه لما جرى ذِكرُه تَنزَّلَ منزلةَ المعهود؛ بدليل قولك: (جاءني رجلٌ وكان راكباً)، و(ضربتُ رجلاً وهو قائمٌ)، فالإخبار عنه دليلُ تعريفِه، إذ لو وقعت النكرةُ موقعَه لم يصحّ الإخبارُ عنه.

وأما الثالث فأجاب عنه بأنَّه على مذهب الكوفيين معرفةٌ قد ترجع إلى سابق، وعلى مذهب البصريين نكرةٌ، لكنَّه لا يقدحُ في تعريف الضمائر؛ إذ ليس الكلامُ فيه، إنَّما الكلامُ في الضمائر المعارف مع الأعلام؛ بدليل أنَّ الأعلامَ قد تُنَكَّرُ وتُعَرَّفُ باللام وبالإضافة، ولا يقدحُ ذلك في تعريفها.

وأما الرابع فأجاب عنه بأنَّ الحكايةَ شاذةٌ، وحسَّنها أنَّ المتكلِّم لما قال: (مررت بهم) اعتقدَ أنَّ السامعَ عالمٌ بهم، فَردَّه السامعُ إلى الحقّ في السؤال الذي كان ينبغي أنْ يقولَه المتكلِّمُ وهو أنْ يقولَ: (مررت برجال)، فيقولُ في جوابه: منين.

وأما الخامس فأجاب عنه بأنَّ تنقلَها لا يقدحُ في تعريفها؛ لأنَّها دائرةٌ من معرفةٍ إلى معرفةٍ؛ لأنَّ لكلِّ واحدٍ من المتكلِّم والمخاطب والغائب لفظاً يدلُّ عليه ما دام متصفاً بتلك الصفة، فتنقُّلُها بحسب المعاني كتنقُّلِ الفاعل إلى المفعول، وإلى المضاف إليه، وذلك لا يقدحُ في تعريفه، فكذلك تنقُّلُ الضمائرِ لا يقدحُ في تعريفها.

وأجاب عن الأدلة الأربعة للقول الثالث بما يلي:

فأما الأول فأجاب عنه بأنَّ التعريفَ المعتبرَ إنَّما هو بالنسبة إلى المخاطب لا بالنسبة إلى المتكلِّم، فإنَّ المتكلِّم قد يذكرُ لفظَ النَّكرة كقوله: (في داري رجلٌ)،

وهـو يعرفُهـا دون السـامع، فهـي معرفـةٌ بالنِّسـبة إلى المـتكلم، نكـرةٌ بالنِّسـبة إلى السـامع، وفي صـورة النـزاع تعريـفُ القلـب بالنسـبة إلى المـتكلم؛ لأنَّ المخاطـبَ لا يطِّلعُ على ما في قلب المتكلم، إنما التعريفُ بالنِّسبة إلى السامع من جهة واحدة، وهي جهة الإشارة، فعُلِم بذلك أنَّه كغيره من المعارف في اتحاد الجهة، مع أنَّ جهةَ غيره أقوى من جهته؛ لكونِ جهةِ غيره لا يفارقُه تعريفُها، وجهةُ تعريفِ الإشارة إنَّما يكونُ عند الإشارة، ثم يصير بعدها مبهماً.

وأما الثاني فأجاب عنه بأنَّ وجدانَ النَّكرات فيها لا يقدحُ في تعريفها؛ لأنَّ الكلامَ في مقابلة المعرفة دون النكرة.

وأما الثالث فأجاب عنه بأنَّها لم تُنَكَّر لوجود الإشارة المقتضية للتعريف في الجمع، وأما العَلمُ فإنَّما تنكَّرَ؛ لأنَّه خرج بالتثنية والجمع عن حدِّ العَلم؛ لخروجه عن الدِّلالة على المسمى المفرد المعين، وخروجه بالتثنية والجمع لا يقدح في تعريفه في حال إفراده.

وأما الرابع فأجاب عنه بأنَّ تقديمَه لأجلِ حرف التثنية، أو لتضمنه معنى الإشـارة؛ لأنَّ الأسمـاءَ المتضـمنةَ للمعـاني تقتضـي التصـدّرَ وإن لم تكـن معـارف، كقولك: (من زيد)؟.

وأما القولُ الرابع: فتقدَّمَ أنَّ ابنَ فلاح لم يذكره، إلا أنَّه أجاب عن حجتيه في جوابه عن أدلة القول الثالث.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو ما اختاره ابنُ فلاح: وهو أنَّ أعرفَ المعارف: المضمرُ، ثم العَلَمُ، ثم المبهمُ، ثم ما عُرِّفَ باللام؛ وذلك لما ذكره من الأدلة، ولضَعْفِ أدلة المخالفين، كما بيَّنَ ابنُ فلاح في جوابه عن أدلتهم.

وتجدرُ الإشارةُ هنا إلى أمرين:

أحدهما: أنَّ محلَّ الخلاف في هذه المسألةِ في غيرِ اسمِ اللهِ تعالى؛ فإنَّه أعرفُ المعارف بالإجماع(١).

الثاني: «أنَّ معنى كونِ بعضِ المعارفِ أعرفُ من الآخر: أنْ يكونَ أقلَّ اشتراكاً من الذي هو أعرفُ منه، فيكونُ تطرقُ الاحتمال إلى الأعرف أقلَّ من تطرقِه إلى غير الأعرف. وعلى هذا يندفعُ ما ذُكِرَ عن ابنِ حزمٍ الظاهري - رحمه الله تعالى -: من أنَّ المعارفَ كلَّها مستويةُ الرّتبة، فلا يصحُّ أن يقال: (هذا أعرفُ من هذا)؛ لأنَّ المعرفة لا تتفاضل، ولا يصحُّ أن يقال: (عَرَفتُ هذا أكثر من هذا)؛ لأنَّه يكونُ في حقِّ المرجوح المعرفةُ جهلاً؛ فالذي أشار إليه ابنُ حزمٍ - وإن كان صحيحاً في نفسه - هو غيرُ ما أراده أهل الصناعة النحوية»(٢)، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) الهمع (١/١٩١).

(٢) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (١/٤٣٣).

٢٢ -(الياءُ) و(الكافُ) و(الهاءُ) بعد (إيّا) هي الضمائرُ، و(إيّا) دعامةٌ لها

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأما ضمائرُ المنصوب المنفصل: فللمتكلِّم ضميران: (إيّاي) و (إيّانا).... وللمخاطب خمسةٌ، وللغائب خمسةٌ، واختلفَ العلماءُ فيها على سبعة أقوال»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ كما قال ابنُ فلاح فيها سبعةُ أقوال:

أحدها: أنَّ (إيَّا) ضميرٌ، و(الهاءُ) و(الياءُ) و(الكافُ) حروفٌ لا موضعَ لها من الإعراب، وهو قولُ ابن السراج، وابن جني، والباقولي، وابن إياز، وابن أبي الربيع(٢).

ونَسبَ ابنُ بابشاذ(٣)، **وابنُ فلاح**(٤) هذا القولَ إلى سيبويه، ورَدَّ هذه النسبةَ ابنُ إياز، فقال: «ووَهِم ابنُ بابشاذ، فعزاه إلى سيبويه، وليس له في ذلك نصٌّ»(٥).

---

(١) المغني: ت ضائحي (١/٤٥).

(٢) الأصول في النحو (٢/١١٧)، وسر صناعة الإعراب (١/٣١٧)، وشرح اللمع (٢/٦٠٠)، والمحصول شرح الفصول (ل ١٧١ أ)، والملخص (٥٨٢).

وأبو الحسن الباقولي هو: علي بن الحسين بن علي الضرير النحوي كان حياً سنة (٥٣٥هـ). إشارة التعيين (٢١٦)، والبلغة (١٥١)، والبغية (٢/١٦٠).

(٣) شرح المقدمة المحسبة (١/١٥٤).

(٤) المغني: ت ضائحي (١/٤٥).

(٥) المحصول شرح الفصول (ل ١٧١ أ).

وما قاله ابنُ إياز هو الظاهرُ لي من كلام سيبويه؛لأنَّه صرَّحَ بأنَّ (إيّا) ضميرٌ[1]، أما لواحقُه فلم يَنصَّ على شيء فيها.

الثاني: أنَّ (إيّا) اسمٌ مبهمٌ أُضيفَ للتَّخصيص، وهو قولُ الأخفش، وابن درستويه[2].

أقول: كذا حكى ابنُ فلاح هذا القولَ، وهو يفيدُ أنَّ (إيّا) مضافةٌ لما بعدها.

وليس الأمرُ عندي كذلك؛ لأنَّ أصحابَ هذا القولِ يرون أنَّ (إيَّا) مبهمٌ بمعنى: أنَّه اسمٌ لا ظاهرٌ ولا مضمرٌ، بل هو في الأسماء المضمرة بمنزلة اسمِ الإشارة في الأسماء المظهرة ففيه شبهٌ منها[3]، ويقتضي هذا أن تكون (الكافُ) وأخواتها حروفاً؛ لأنَّها تكون كذلك مع أسماء الإشارة.

الثالث: أنَّ (إيّا) ضميرٌ، ولواحقُه ضمائرُ مجرورةٍ بالإضافة، وهو قولُ ابن مالك[4].

ونَسبَ ابنُ فلاح هذا القولَ إلى الخليل[5].

---

(١) الكتاب (٢/٣٥٥).

(٢) سر صناعة الإعراب (١/٣١٣) وفيه رأي الأخفش، وشرح الجمل لابن بابشاذ (١/ل ٩٨ ب)، وشرح اللمع لابن الدهان (ل ٩ ب)، وشرح التسهيل للمرادي (ل ٣٤ ب) وفيها رأي ابن درستويه.

(٣) سر صناعة الإعراب (١/٣١٣)، وآراء ابن درستويه النحوية والتصريفية للباحث (٦٨).

(٤) شرح التسهيل (١/١٤٤).

(٥) المغني: ت ضائحي (١/٤٥).

ويظهرُ لي في هذه النسبة نظرٌ؛ لأنَّ الخليلَ صرَّحَ بأنَّ ما بعد (إيّا) مجرورٌ بالإضافة؛ قال سيبويه: «قال الخليلُ: لو أنَّ رجلاً قال: إيَّاك نفسِك لم أُعَنِّفه؛ لأنَّ هذه الكاف مجرورة»(١)، ولم يصرّح بنوع (إيا) أضميرٌ هي أم اسمٌ ظاهر؟.

الرابع: أنَّ (إيّا) اسمٌ ظاهرٌ خُصَّ بالإضافة إلى المضمرات، وهو قولُ السيرافيّ، والصيمريّ، وأبي البركات الكوفيّ(٢).

ونسب ابنُ فلاح هذا القولَ إلى الزجاج(٣).

ويظهرُ لي في هذه النسبة نظرٌ؛ لأنَّ الذي نصَّ عليه الزجاجُ في معاني القرآن وإعرابه أنَّ «(إيّا) اسمٌ للمضمر المنصوب، إلا أنَّه يُضافُ إلى سائر المضمرات»(٤) وهذا قريبٌ من القول الثالث.

الخامس: أنَّ الضميرَ هو ما بعد (إيّا)، و(إيّا) دعامةٌ لها تعتمدُ عليها، وهو قولُ الفراء، وابن كيسان، واختاره المالقيّ، وأبو حيان(٥).

---

(١) الكتاب (٢٧٩/١).

(٢) شرح الكتاب (٢ /١٧٧)، والتبصرة والتذكرة (٥٠٤/١)، والبيان في شرح اللمع (٣٣٨).

وأبو البركات هو: عمر بن إبراهيم بن محمد بن محمد العلوي الزيدي الكوفي، توفي سنة (٥٣٩هـ). نزهة الألباء في طبقات الأدباء (٣٤٤)، وإنباه الرواة (٣٢٤/٢).

(٣) المغني: ت ضائحي (٤٦/١).

(٤) معاني القرآن وإعرابه (٤٨/١).

(٥) الارتشاف (٩٣٠/٢)، والإنصاف (٦٩٥/٢)، ورصف المباني (٢١٥)، والتذييل والتكميل (٢٠٩/٢).

السادس: أنَّ الكلمةَ بكمالها اسمٌ مضمرٌ، وهو قولُ الكوفيين[1] غير الفراء.

السابع: أنَّ (إيّا) اسمٌ مظهرٌ نابَ منابَ المضمر، **وهذا القولُ نسبه ابنُ فلاح إلى الخليل**[2]. **ولي في هذه النسبة نظرٌ**؛ لأنَّ الخليل -كما ذكرتُ في القول الثالث- صرّح بأنَّ ما بعد (إيّا) مجرورٌ بالإضافة، ولم يصرِّح بنوع (إيّا) أضميرٌ هي أم اسمٌ ظاهر؟.

الأدلة[3]:

حجةُ القول الأول: أنَّ (إيّا) بمنزلة ضميرِ المنصوبِ المتصلِ في الدَّلالة على المفعولية، في قولك: (ما أكرمني إلا أنتَ) و(ما أكرمتَ إلا إيّاي)، وإذا ثبتت اسميّتُها لم تجز إضافتُها؛ لأنَّ الضمائرَ لا تُضاف، وإذا امتنعت إضافتُها تعيَّنَ حرفيةُ ما بعدها.

وحجةُ القول الثاني: أنَّ (إيّا) مع إبهامه، الغالبُ عليه الإظهارُ، فلا تمتنع إضافتُه.

وحجةُ القول الثالث: أنَّه جازت إضافتُه إلى الظاهر في قول العرب: (إذا

---

(١) الارتشاف: (٢/٩٣٠)، والتذييل والتكميل: (٢/٢٠٥).

(٢) المغني: ت ضائحي (١/٤٥).

(٣) شرح الكتاب للسيرافي (٢ /١٧٧)، والإنصاف (٢/٦٩٥)، والتذييل والتكميل (٢/٢٠٩) والمغني: ت ضائحي (١/٤٦).

بلغَ الرجلُ الستينَ فإيّاه وإيّا الشواب)[1].

وحجةُ القول الرابع:أنَّ (إيّا) اسمٌ ظاهرٌ بدليل تحققِ اشتقاقه، والظاهرُ لا تمتنع إضافته.

وحجةُ القول الخامس: أنَّ (الياءَ) و(الكاف) و(الهاء) في (إياي) و(إياك) و(إياه) هي الضمائرُ المتصلةُ بالفعل في: (أكرمني) و(أكرمك) و(أكرمه)، فوجبَ أن تكونَ هي الضمائرَ؛ لتحقّقِها بالاسمية عند الاتصال بالفعل، إلا أنَّه لما لم يمكن قيامُها بنفسها جُعِلَ قبلها ما تعتمدُ عليه، وتتصلُ به.

وحجةُ القول السادس: أنَّ الحكمَ على بعض الكلمة بالاسمية، وعلى بعضها بالحرفية محضُ التَّحكّم؛ لأنَّه لم تُعهد كلمةٌ واحدةٌ بعضُها اسمٌ، وبعضُها حرفٌ، فوجبَ الحكمُ على جميع الكلمةِ بالاسمية.

وأما القولُ السابع: فهو يناسبُ قولَ من قال بالإظهار، وهو القول الرابع.

اختيار ابن فلاح[2]:

اختار ابنُ فلاح القولَ بأنَّ الضميرَ هو ما بعد (إيا)، و(إيا) **دعامةٌ لها تعتمدُ عليها**؛ فقد ذكر حجةَ هذا القول، ثم قال: «وهذا القولُ ليس ببعيدٍ عن الصواب».

واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بـ«أنَّ (الياءَ) و(الكافَ) و(الهاءَ) في (إياي)

---

(١) ينظر القول في: الكتاب (١/٢٧٩)، والتذييل والتكميل (٢/٢١٢).

(٢) المغني: ت ضائحي (١/٤٩).

و(إياك) و(إياه) هي الضمائرُ المتصلةُ بالفعل في: (أكرمني) و(أكرمك) و(أكرمه) فوجبَ أن تكونَ هي الضمائرَ؛ لتحقّقها بالاسمية عند الاتصال بالفعل، إلا أنَّه لما لم يمكن قيامُها بنفسها جُعِلَ قبلها ما تعتمدُ عليه، وتتصلُ به».

وضَعَّفَ ابنُ فلاح كونَ (إيا) هي الضميرَ دون ما بعدها بـ«أنَّه لم يُعهَد لها حالةٌ يمكن حملُها عليها، وقد عُهِدَ لهذه الضمائر الدَّلالة على الإضمار، فوجبَ الحملُ على ما عُهِد دون ما لم يُعهَد».

ولما كان مختارُ ابنِ فلاح يؤدِّي إلى أن يكونَ ما اتَّصلَ بالضمير أكثرَ منه، أجاب ابنُ فلاح عن هذا المأخذِ بأنَّه «غيرُ مانعٍ؛ بدليل اتصالها بالفعل، وهو أكثرُ منها، ولأنَّ الغرضَ التوصلُ إلى جعلها منفصلةً عن الفعل».

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو ما اختاره ابنُ فلاح وهو أنَّ: (الكاف) و(الياء) و(الهاء) هي الضمائرُ، و(إيّا) حرفُ عمادٍ؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: أنَّ هذه (الكاف) و(الهاء) و(الياء) هي (الكاف) و(الهاء) و(الياء) التي تكونُ في حال الاتِّصال؛ لأنَّه لا فرق بينهما بوجهٍ ما، إلا أنَّها لما كانت على حرفٍ واحدٍ، وانفصلت عن العامل لم تقم بنفسها، فأُتي بـ(إيّا)؛ لتعتمدَ (الكاف) و(الياء) و(الهاء) عليها، فصارت بمنزلة حرفٍ زائدٍ لا يحول بين العامل والمعمول(١).

(١) الإنصاف (٢/٦٩٦)، والتذييل والتكميل (٢/٢٠٩).

ثانياً: أنَّ القولَ بأنَّ (إيّا) ضميرٌ قولٌ ضعيفٌ؛ «لأنَّه لو كان ضميراً لعاد على شيء، ولا يعودُ على شيء؛ فبطَل كونُه ضميراً؛ ولأنَّه لا يَتبدَّلُ في تثنيةٍ ولا جمعٍ ولا تأنيثٍ ولا تذكيرٍ ولا غيبةٍ ولا حضورٍ، ولو كان ضميراً لتبدَّلَ بحسب ذلك، وإنَّما يتبدَّلُ بحسب ذلك ما بعده، وهو العائد على الأسماء، فهو المضمرُ لا غير، و(إيّا) دعامة»[1].

ثالثاً: أنَّ القولَ بأنَّ (إيّا) اسمٌ ظاهرٌ، أو مبهمٌ، قولٌ ضعيفٌ؛ لأنَّ (إيّا) يلزمُ طريقةً واحدةً وهي النصب، ولا يُوجَدُ اسمٌ ظاهرٌ ولا مبهمٌ لَزِمَ طريقةً واحدةً إلا الظرفَ، نحو: (الآن) وغيره، وبعض المصادر، نحو: (سبحان)، و(إيّا) ليس بظرفٍ، ولا مصدر[2].

رابعاً: أنَّ القولَ بأنَّ (إيّاك) بكماله ضميرٌ قولٌ ضعيفٌ؛ «لأنَّه ليس في الأسماء المضمرة ولا الظاهرة ما يختلفُ آخرُه كافاً وهاءً وياءً»[3].

خامساً: أنَّ القولَ بأنَّ (الكافَ) و(الياء) و(الهاء) حروفٌ قولٌ ضعيفٌ؛ لوجهين:

الأول: «أنَّ غيرَ (الكاف) من لواحق (إيا) مُجمَعٌ على اسميّتِها مع غير (إيا)، مُختلَفٌ في اسميّتِها معها، فلا يُتركُ ما أُجمعَ عليه لما اختُلفَ فيه، ثم تُلحَقُ

---

(١) رصف المباني (٢١٧).

(٢) شرح اللمع للباقولي (٢/٦٠٠)، وشرح اللمع لابن الدهان (ل ٩ ب)، والإنصاف (٢/٦٩٧).

(٣) شرح الكافية للرضي: القسم الثاني (١/ ١٣٨).

(الكاف) بأخواتها ليجري الجميعُ على سننٍ واحد»[1].

الثاني: «أنَّ إخراجَ الضمائر من الاسمية إلى الحرفيَّة بمجرد الخطاب والغيبة تَكلُّفٌ بغيرِ دليلٍ قاطعٍ؛ لإخراج أصلٍ إلى فرعٍ وكثيرٍ إلى قليلٍ»[2]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) شرح التسهيل لابن مالك (١/١٤٥).

(٢) رصف المباني (ص:٢١٧).

٢٣ - الاسمُ من (أنا) الهمزةُ والنونُ، والألف لبيان حركة النون

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال فيه: «أما (أنا) ففيها مذهبان: مذهبُ أهل البصرة: أنَّ الاسمَ منها الهمزةُ والنونُ، والألفُ لبيان حركة النون، وذهب أهلُ الكوفة أنَّها بكمالها اسمٌ»[١].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولان كما ذكر ابنُ فلاح:

أحدهما: أنَّ الاسمَ من (أنا) الهمزةُ والنونُ، والألفُ لبيان حركة النون، وهو قولُ البصريين[٢]، ومنهم: سيبويهِ، وابنُ جني، واختاره ابنُ برهان، وأبو حيان، والرَّضي[٣].

الثاني: أنَّ (أنا) بكمالها اسمٌ، وهو قولُ الكوفيين[٤]، واختاره ابنُ مالك[٥].

---

(١) المغني: ت ضائحي (١/٢٥).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٣٣/٢)، والارتشاف (٩٢٧/٢).

(٣) الكتاب (١٦٤/٤)، والمنصف (٩/١)، وشرح اللمع (٢٩٨/١)، و الارتشاف (٩٢٧/٢) وشرح الكافية: القسم الثاني (١٢٨/١-١٢٩).

(٤) شرح المفصل لابن يعيش (٣٣/٢)، والارتشاف (٩٢٧/٢).

(٥) شرح التسهيل (١٤١/١).

الأدلة[1]:

حجةُ القول بأنَّ الاسمَ من (أنا) الهمزةُ والنونُ، والألفُ لبيان حركة النون: أنَّ الألفَ لا تثبتُ في الوصل في الأعرف ولو لم تلقَ ساكناً، ولو كانت جزءاً من الكلمة لما حُذِفَت، كما لا تُحذَفُ في الوقف، ولأنَّ من لغاته (أنَ فعلت) بغير ألفٍ وصلاً، و(أنَه) بهاء السكت.

وحجةُ القول بأنَّ (أنا) بكمالها اسمٌ: ثلاثةُ أمور:

أحدها: أنَّه حكى الفراءُ: (آنَ قلت)، بتقديم الألف قبلَ النون، ولو لم تكن من نَفْس الكلمة لم يَجز تقديمُها؛ لأنَّ ما هو لبيان الحركةِ لا يُغيَّرُ عن موضعه.

الثاني: أنَّه لو لم تكن الألفُ من نَفْس الكلمة لم تحتج إلى حركة النون؛ لأنَّه ليس قبلها ساكنٌ.

الثالث: أنَّه قد جاء في القراءة، وفي لغة العرب إثباتُها في الوصل، والوقف، فأمَّا القراءةُ فعن نافع: ﴿أَنَا۠ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُۖ﴾[2]، وأما لغةُ العرب، فقولُ الشاعر:

أنَـا أبـو الـنَّجْمِ إذا شُـدَّ الحُجَـز ....[3]

---

(١) المنصف (١/٩). وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٣٣)، والمغني: ت ضائحي (١/٢٦). والتذييل والتكميل (٢/١٩٤).

(٢) سورة البقرة، من الآية ٢٥٨، قرأ نافع بإثبات الألف في الوصل إذا أتى بعد (أنا) همزة مفتوحة أو مضمومة، وقرأ بقية العشرة بغير ألف. المبسوط في القراءات العشر (١٣٣).

(٣) البيت من الرجز، وهو لأبي النجم العجلي، ديوانه: (٢٢٦).

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ الاسمَ من (أنا) الهمزةُ والنونُ، والألفُ لبيان حركة النون؛ فقد ذكر القولين في المسألة بأدلتهما في المغني، ثم أجاب عن أدلة القائلين بأنَّ (أنا) بكمالها اسمٌ، بما يضعفُها ويُرجِّحُ عنده القولَ الأول.

واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بأمور:

أحدها: أنَّ الألفَ تَذهبُ في الوصل في اللغة الفصيحة التي عليها جمهورُ القراء، ولو كانت من نَفْس الكلمة لثبتت في الوصل كما ثبتت في الوقف.

الثاني: أنَّ من لغات (أنا) (أنَ فعلت) بغير ألفٍ في الوصل والوقف، و(أنَه) بهاء السكت، قال الشاعر:

إنْ كنــــتُ أدري فعلــــيّ بدنـــــه ... مِـن كَثرةِ التَّخْلـيطِ أنِّي مَـنْ أنَـه[2]

وحُكي عن حاتمٍ الطائيّ: «هكذا فَصْدي أنَه»[3].

ومن العرب من يقفُ على النُّون بالسكون، كالأسماء الظاهرة، فيقولُ: (أنا زيدْ)، و(زيدٌ أنْ).

---

(١) المغني: ت ضائحي (١/٢٥-٢٧).

(٢) البيت من الرجز، ولم أقف على قائله، والبيت في: الخزانة (٥/٢٤١).

(٣) ينظر هذا القول في: النوادر لأبي زيد (٢٧٠).

وقد أجاب ابنُ فلاح عن حُجج القائلين بأنَّ (أنا) بكمالها اسمٌ بما يلي:

فأمَّا **الأولُ فأجاب عنه** بأنَّ الألفَ في (آن) نشأتْ من الفتحة كقوله:

أَعُــوذُ بِــالله مِــنَ العَقْـرَاب   مِـنْ عَقْرِبـات شُـوَّلِ الأذنـاب[1]

وأمَّا الثاني فأجاب عنه بأنَّه ليس ببدع الإتيانُ بالألفِ لبيان حركة النُّون، ولمدِّ الصوت في الوقف، كما في المندوب. ويدلُّ على ذلك معاقبةُ هاءِ السكت لها في بعض لغاته، وحذفُها في بعض لغاته.

وأمَّا الثالث فأجاب عنه بأنَّه من إجراء الوصل مجرى الوقف، وهو بابٌ واسع.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو ما اختاره ابنُ فلاحٍ، وجمهورُ النحويين: من أنَّ الاسمَ من (أنا) الهمزةُ والنونُ، والألفُ لبيان حركة النُّون؛ لأنَّ الألفَ لا تثبتُ في الوصل في الأعرف، ولو كانت جزءاً من الكلمة لما حُذفت، كما لا تُحذفُ في الوقف، ويُقوِّي هذه الحجةَ ما رُويَ في (أنا) من لغات، فقد رُوي فيها (أنَ فعلت) بغير ألفٍ في الوصل والوقف، فدلَّ حذفُها على زيادتها، ورُوي فيها أيضاً (أنَه) بهاء السكت، ودلَّ هذا أيضاً على زيادتها؛ لوقوع هاء السكت موقعَ الألف، والهاءُ زائدةٌ، فكذلك ما وقعت موقعَها وهي الألفُ.

---

(١) البيت من الرجز، ولم أقف على قائله، والبيت في: شرح أبيات المغني للبغدادي (٦/١٦٨).

وتجدرُ الإشارةُ هنا إلى أمرين:

أحدهما: أنَّ هذه المروياتِ السابقة إنَّما هي مؤيِّدةٌ للقول المختار، وليست هي الحجةَ لهذا القول؛ إذ الحجةُ هي عدمُ ثبوت الألف في الوصل، فحُكْمُ ابنِ مالك على هذه المرويات بالشذوذ[1] لا يقدحُ في القول المختار؛ لبقاء الحجة.

الثاني: ذكره ابنُ جني[2]: وهو أنَّ الحكمَ بزيادة الألف في (أنا) ليس من قبيل الاشتقاق؛ فهذا محالٌ في الأسماء المضمرة؛ لأنَّها مبنيةٌ، وإنَّما هو من حيثُ كان الوصلُ يُزيلُها ويذهبها، كما يُذهِبُ الهاءَ التي تُلحَقُ لبيان الحركة في الوقف، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) شرح التسهيل (١/١٤١).

(٢) المنصف (١/٩).

٢٤ - (هو) و(هي) اسمان بكمالهما

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأما (هو) و (هي) فعند البصريين أنَّهما اسمان بكمالهما، ولما كانت الياءُ والكسرةُ قد يدلان على التأنيث، خُصَّت صيغةُ المؤنَّث بهما، وعند الكوفيين الهاءُ هي الاسمُ وحدها، و(الواوُ) و(الياءُ) إشباعٌ للحركة، مقوِّيةٌ للاسم»[١].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولان للنَّحويينَ كما ذكر ابنُ فلاح:

أحدهما: أنَّهما اسمان بكمالهما، وهو قولُ أبي البركات الأنباري، وابن يعيش، وابن جمعة الموصليّ، وأبي حيان، والرضي[٢]، ونُسِبَ إلى البصريين[٣]، **وهو الظاهرُ لي من كلام سيبويه**؛ فقد حَكَم على حذف (الياء) في (هي) بالضرورة فدلَّ على أنَّها أصليةٌ عنده[٤].

الثاني: أنَّ (الهاءَ) هي الاسمُ وحدها، و(الواوَ) و(الياءَ) إشباعٌ للحركة، وهو قولُ الكوفيين[٥]؛

---

(١) المغني: ت ضائحي (٣٦/١).

(٢) الإنصاف (٦٧٧/٢)، وشرح المفصل (٣٦/٢)، وشرح ألفية ابن معط (٦٦٤/١)، والارتشاف (٩٢٨/٢)، وشرح الكافية: القسم الثاني (١٣٠/١).

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف (٦٧٧/٢).

(٤) الكتاب (٢٧/١).

(٥) الإنصاف (٦٧٧/٢).

وابن كيسان[١]، واختاره السيوطيّ[٢]، ونسبه أبو حيان إلى الزجاج[٣]، وكلامُ الزجاج في معاني القرآن وإعرابه يدلُّ على أنَّه يرى أنَّ الضميرَ (هو) و(هي) بجملتهما لا (الهاء) وحدها[٤].

الأدلة[٥]:

حجةُ القول بأنَّهما اسمان بكمالهما: أنَّهما ضميران منفصلان، والضميرُ المنفصل لا يجوز أن يُبنى على حرفٍ واحد؛ لأنَّه لا بدَّ من الابتداء بحرف، والوقفِ على حرف؛ فلو كان الاسمُ هو (الهاءَ) وحده لكان يؤدي إلى أن يكونَ الحرفُ الواحد ساكناً متحركاً، وذلك محالٌ؛ فوجب أن لا تكون (الهاءُ) وحدها هي الاسم.

وحجةُ القول بأنَّ (الهاءَ) هي الاسم وحدها، و(الواو) و(الياء) إشباعٌ للحركة السماعُ، والقياسُ:

أما السماعُ: فقول الشاعر:

فبيناهُ يَشري رَحلَه قال قائلٌ ... لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نجيبُ[٦]

---

(١) ينظر رأيه في: التذييل والتكميل (٢/١٩٩).

(٢) همع الهوامع (١/٢١٠).

(٣) التذييل والتكميل (٢/١٩٩).

(٤) معاني القرآن وإعرابه (١/١٥٧).

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/٦٨١، ٦٧٧)، والمغني لابن فلاح: ت ضائحي (١/٣٦)، وشرح ألفية ابن معط (١/٦٦٤)، والتذييل والتكميل (٢/١٩٨).

(٦) البيت من الطويل، نسب للعجير السلولي، والبيت في: الخصائص (١/٦٩)، والخزانة (٥/٢٥٧).

فخرج الضميرُ في هذا البيت على الأصل.

وأما القياسُ: فإنَّ (الهاءَ) وحدها في المتصل هي الاسم في نحو: (رأيته)، ولفظُه كلفظ المنفصل.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاح القولَ بأنَّ (هو) و (هي) اسمان بكمالهما، فذكر القولين في هذه المسألة، ثم ذكر أدلةَ القول الثاني، وأجاب عنها بما يُضْعِفُها ويُرجِّحُ عنده القولَ الأول.

فأمّا السماع فأجاب عنه بأنَّ حذفَ (الواوَ)؛ لضرورة الشعر، فلا حجةَ فيه، ولو كان كما زعموا لخرج على الأصل في حال الاختيار في بعض الصور.

وأمَّا القياس فأجاب عنه من خمسة أوجه:

أحدها: أنَّ دعوى الإشباع إنَّما يُصارُ إليه في ضرورة الشعر، لا في حال الاختيار.

الثاني: أنَّ المنفصلَ مستقلٌ بنفسه، فلا بدَّ له من حرفين، حرفٌ يُبتدأُ به، وحرفٌ يُوقفُ عليه، وأما المتصلُ فيَستغني باتصاله عن كثرة الحروف؛ لعدم استقلاله؛ بدليل التاء في: (أنا قمت) وأنت في: (أنت قمت).

الثالث: أنَّ الأصلَ أصالةُ الحروف إلا إذا دلَّ دليلٌ على زيادتها، ولا دليلَ على الزيادة.

---

(١) المغني: ت ضائحي (٣٧/١).

الرابع: أنَّ حروفَ الإشباع لا تُحرك، و(الواوُ) و(الياءُ) فيهما يُحركان.

الخامس: أنَّ ضميرَ المتصل في المؤنث (ها)، وفي المنفصل (هي)، وتغايرُهما ظاهرٌ، فلا يمكنُ الحكمُ بأنَّ أصلَهما واحد.

التَّرجيح:

والراجحُ عندي هو ما اختاره ابنُ فلاح، وأكثرُ النحويين وهو: أنَّ (هو) و(هي) اسمان بكمالهما؛ لأنهما ضميران منفصلان مستقلان بنفسيهما يجريان مجرى الظاهر، فلا يكونان على حرفٍ واحدٍ، ولأنَّ المضمرَ إنما أُتي به للإيجاز والاختصار، فلا يليق به الزيادة، ولا سيما (الواو) و(الياء) لثقلهما، ولا دليلَ على زيادتهما بحذف (الواو) في البيت السابق؛ لأنَّه من قبيل الضرورة[1]، وكذلك لا دليلَ على زيادتهما بحذفهما في ضميرِ التثنيةِ والجمعِ كما ادَّعى ابنُ كيسان؛ لأنَّ ضمائرَ التثنية والجمع ألفاظٌ مرتجلةٌ[2]، ثم إنَّ القولَ بأنَّ (الواوَ) و(الياءَ) إشباعٌ للحركة ضعيفٌ؛ لأنَّ حرفَ الإشباع لا يَتحركُ، ولا يَثبتُ إلا ضرورة، وإنما حُرِّكت (الواوُ) و(الياء) لتصيرَ الكلمةُ بالفتحةِ مستقلةً حتى يصحَّ كونُها ضميراً منفصلاً؛ إذ لولا الحركةُ لكانتا كأنهما للإشباع كما ظنَّ الكوفيون[3]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش (٣٦/٢).

(٢) التذييل والتكميل (١٩٩/٢).

(٣) شرح الكافية للرضي: القسم الثاني (١٣٠/١).

٢٥ -لزومُ تقديم الأعرف من الضميرين المنصوبين على غيره إذا كانا متصلين

ذكر بنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «البحثُ الثالث: في اجتماع ضميرين ليس أحدُهما مرفوعاً.... فيلزمُ اتصالُ الأول منهما.... وأما الثاني فيجوزُ أن يُستعمَلَ متصلاً ومنفصلاً.... وإذا استُعمِلَ متصلاً لَزِمَ تقديمُ الأعرف على غير الأعرف عند سيبويه، خلافاً للمبرد، وابن السراج»(١).

آراء النَّحويين:

لا أعلمُ خلافاً بين النحاة في أنَّ أعرفَ الضمائر: ضميرُ المتكلم، ثم المخاطب، ثم الغائب، إلا أنهم **اختلفوا في جواز تقديم بعضها على بعض، إذا اجتمعت متصلةً ليس منها ضميرُ رفعٍ، على أربعة أقوال:**

أحدها: يلزمُ تقديمُ الأعرف على غير الأعرف، وهو قولُ سيبويه(٢).

الثاني: يجوزُ تقديمُ غير الأعرف على الأعرف مطلقاً، وهو قولُ المبرد، وابن السراج(٣).

الثالث: يجوزُ تقديمُ غير الأعرف على الأعرف إذا كان ضميرَ مثنى، أو ضميرَ جماعة الذكور، نحو: (الدرهمان أعطيتهماك)، وهو قولُ الفراء(٤).

---

(١) المغني: ت ضائحي (٦٤/١).

(٢) الكتاب: (٣٦٣/٢).

(٣) شرح الكتاب للسيرافي: (١٢٧/٣)، والأصول في النحو: (١٢٠/٢).

(٤) ينظر رأيه في: التذييل والتكميل: (٢٣١/٢).

الرابع: مذهبُ الكسائيّ[(١)]، وهو كمذهب الفراء، إلا أنَّ الكسائيَّ يجيزُ الاتصالَ إذا كان الأولُ ضميرَ جماعة الإناث، نحو قولك: (الدراهم أعطيتهنَّكنَّ).

الأدلة:

قال سيبويه محتجاً لرأيه: «فإن بدأ بالمخاطب قبلَ نفسه، فقال: (أعطاكني) أو بدأ بالغائب قبلَ نفسه، فقال: (قد أعطاهوني) فهو قبيحٌ لا تكلَّمُ به العربُ، ولكنَّ النحويين قاسوه»[(٢)]، وعلَّلَ القبحَ بقوله: «وإنما قَبُحَ عند العرب؛ كراهيةَ أن يبدأ المتكلمُ في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب»[(٣)].

وحجةُ القول الثاني: القياسُ[(٤)]، قال الرضيُّ: «والذي جَوَّزَ ذلك قياساً لا سماعاً نَظَرَ إلى مجرّد كونِ الأولِ متصلاً»[(٥)]، أي: من غير نظرٍ إلى أعرفية الضمير، وذكر ابنُ مالك أنَّ هذا القياسَ يعضدُه ما رُويَ من قول عثمان رضي الله عنه: «**أراهُمُني الباطلُ شيطاناً**» فقدَّمَ ضميرَ الغائب على ضميرِ المتكلم المتصل[(٦)].

---

(١) ينظر رأيه في: التذييل والتكميل: (٢/٢٣٢).

(٢) الكتاب: (٢/٣٦٣).

(٣) الكتاب: (٢/٣٦٤).

(٤) المصدر السابق.

(٥) شرح الكافية: القسم الثاني (١/١٥١).

(٦) شرح التسهيل: (١/١٥٢).

اختيار ابن فلاح[(١)]:

اختار ابنُ فلاح القولُ بلزوم تقديم الأعرف على غير الأعرف في هذه المسألة؛ فقد ذكر قولين في المسألة: قولَ سيبويه، وقولَ المبرد وابن السراج، ثم احتجَّ لقول سيبويه، ولم يحتجّ لقولِ المبرد وابنِ السراج، وهذا يدلُّ على أنَّ قولَ سيبويه هو اختيارُ ابنِ فلاح.

واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بالسماع، والقياس:

فأما السماعُ: فقولُه تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾[(٢)]، فإنَّه قدَّم المخاطبَ على الغائب.

وأما القياسُ: فإنَّ الأعرفَ أشرفُ من غير الأعرف، لزيادة قوة إيضاحه، فينبغي إذا اجتمعا في الاتصال أن يُقدَّمَ ما يستحقُّ رتبةَ الشَّرف على غيره.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو مذهبُ سيبويه؛ لأنَّه مُؤيَّدٌ بالسماع، وكلامِ العرب كما تقدم، وأما ما روي من قول عثمان رضي الله عنه: «**أراهمني الباطل شيطاناً**»، فنادرٌ لا يقاس عليه[(٣)]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) المغني: ت ضائحي (١/٦٥).

(٢) سورة هود، من الآية (٢٨).

(٣) تعليق الفرائد للدماميني: (٢/٩٥)، والتصريح بمضمون التوضيح للأزهري: (١/٣٤٥).

٢٦ -النُّونُ المحذوفةُ في نحو: (يكرموني) نونُ الوقاية، لا نونُ الإعراب

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «البحثُ الثامن: في نون الوقاية مع ياء المتكلم.... وهذه النونُ تدخلُ في الأفعال، والحروف.... والأسماء.... فأما دخولُها مع الأفعال: فإنَّها تكونُ لازمةً في الماضي.... وفي المضارع العاري عن نونِ الإعراب.... وأما إذا كان في الفعل نونُ الإعراب، كقولك في الأمثلة الخمسة: (تكرمينني)، و (تكرمانني)، و(تكرمونني)، فالأجودُ الإتيانُ بها.... وقد جاء فيها الحذفُ.... والصحيحُ أنَّ المحذوفَ نونُ الوقاية لا نونُ الإعراب»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولان للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ المحذوفَ نونُ الإعراب، لا نونُ الوقاية، وهو قولُ سيبويهِ، وابنِ السَّراج وابنِ مالك، وابنِ جمعة(٢).

الثاني: أنَّ المحذوفَ نونُ الوقاية لا نونُ الإعراب، وهو قولُ الأخفش، والمبرد والفارسيّ، والمالقيّ، وأبي حيان، وابنِ هشام(٣).

---

(١) المغني: ت ضائحي (٩٩/١).

(٢) الكتاب (٥١٩/٣)، والأصول في النحو (٢٠١/٢)، وشرح التسهيل (٥٢/١)، وشرح ألفية ابن معط (٦٧٨/١).

(٣) معاني القرآن (٢٥٤/١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٥٢/١) وفيه رأي المبرد، والحجة للقراء السبعة (٣٣٣/٣)، ورصف المباني (٤٢٤)، والتذييل والتكميل (١٩٤/٢)، ومغني اللبيب (٣٣٤).

الأدلة[1]:

حجةُ القول الأول أمران:

أحدهما: أنَّه قد ثبت ملازمةُ نون الوقاية لياء المتكلم، فهي أحقُّ بالثبوت.

الثاني: أنَّ نون الرفع قد جاءت محذوفةً في قول الشاعر:

كـلٌّ لـه نيـةٌ في بُغـضِ صـاحبِه ... بنعمـــةِ اللهِ نَقْلـيكُم وتَقْلونـــا[2]

والأصلُ: (تقلوننا)، والثانيةُ لا تُحذفُ؛ لأنَّها بعضُ ضميرٍ، وهو لا يُحذف، وكذلك بعضُه، فتعيَّنَ حذفُ نونِ الإعراب.

وحجة القول الثاني: أنَّ نونَ الإعراب تدلُّ على معنىً هو الرفع، ولا يُحذفُ إلا لناصب أو جازم، ولأنَّ الثقلَ ينشأُ من الثانية، فكان حذفُ نون الوقاية أولى، وإذا حُذفت قامت الكسرةُ بنون الإعراب.

اختيار ابن فلاح[3]:

اختار ابنُ فلاح القولَ بأنَّ المحذوفَ نونُ الوقاية، لا نونُ الإعراب، فقال: «والصَّحيحُ أنَّ المحذوفَ نونُ الوقاية لا نونُ الإعراب».

---

(١) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة (١/٦٧٨)، وشرح التسهيل لابن مالك (١/٥٢)، والمغني لابن فلاح: ت ضائحي (١/١٠٠)، والتذييل والتكميل (٢/١٩٤).

(٢) البيت من البسيط، وقائله: الفضل بن العباس، والبيت في: حماسة أبي تمام: (٤٠)، والدر المصون للسمين الحلبي (٥/١٨).

(٣) المغني: ت ضائحي (١/١٠٠ -١٠١).

واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بوجهين:

أحدهما: أنَّ نونَ الإعراب تدلُّ على رفع الفعل، ولا تُحذفُ إلا لناصبٍ أو جازمٍ، وحذفُها يُخِلُّ بالمعنى الذي دخلت لأجله.

والثاني: أنَّ الثقلَ نشأ من الثانية، فهي أحقُّ بالحذف لذلك، وعلى هذا: إذا حُذفت الثانيةُ كُسرت نونُ الإعراب، وإن كانت مفتوحةً، لأجل (الياء).

وأَكَّدَ ابنُ فلاح اختياره بجوابه عن القول الثاني بقوله:

«وهذا ضعيفٌ؛ لأنَّه يُؤدِّي إلى اشتراك المرفوع، والمنصوب، والمجزوم في حالةٍ واحدة، وأما البيتُ فمحمولٌ على ضرورة الشعر، فلا يُحمَلُ عليه ما ورد في التنزيل».

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ المحذوفَ نونُ الإعراب، لا نونُ الوقاية، وذلك لثلاثة أمور:

أحدها: أنَّ نونَ الرفع قد تُحذَفُ دون سبب، مع عدمِ ملاقاتها لنونِ الوقاية، ولا تُحذفُ نونُ الوقاية المتصلةُ بفعلٍ محضٍ غيرِ مرفوعٍ بالنون، وحَذْفُ ما عُهِدَ حذفُه أولى من حذفِ ما لم يُعْهَد حذفُه.

الثاني: أنَّ حذفَ نونِ الرفع يُؤمَنُ معه حذفُ نونِ الوقاية؛ إذ لا يَعرضُ لها سببٌ آخر يدعو إلى حذفها، وحذفُ نونُ الوقاية أولاً لا يُؤمَنُ معه حذفُ نونِ الرفع عند الجزم والنصب، وحذفُ ما يُؤمَنُ بحذفه حذفٌ أولى من حذفِ ما لا يُؤمَنُ بحذفه حذفٌ.

الثالث: أنَّ نونَ الوقاية لو حُذفت لاحتيج إلى كسر نون الرفع بعد (الواو) و(الياء)، وإذا حُذفت نونُ الرفع لم يَحتج إلى تغييرٍ ثانٍ، وتغييرٌ يُؤمَنُ معه تغييرٌ أولى من تغييرٍ لا يُؤمَنُ معه تغييرٌ(١).

وأما ما احتجَّ به ابنُ فلاح فيظهرُ لي فيه نظرٌ:

فأما الوجهُ الأول: فمردودٌ بثبوتِ حذفِها من غير ناصبٍ ولا جازمٍ، إما بسببٍ، ككراهية توالي الأمثال في نحو: (لتضربُنَّ) و(لتضربِنَّ)، أو بغير سببٍ كقول الراجز:

أَبيتُ أَسْرِي وتَبيتي تَدلُكي ... وَجْهَكِ بالعنبرِ والمسكِ الذّكي(٢)

يريدُ: وتبيتين تدلكين.

وهذا الحذفُ - وإن كان مخصوصاً بالشعرِ - يَجعلُ حذفَ نونِ الإعراب معهوداً، بخلافِ نونِ الوقاية المتصلةِ بفعلٍ محضٍ غيرِ مرفوعٍ بالنون، نحو: (يُكْرِمُني)، فحذفُها لم يُعهَد، وحذفُ ما عُهِدَ حذفُه أولى من حذفِ ما لم يُعهَد حذفُه.

وأما الوجهُ الثاني: فمردودٌ بأنَّ الثِّقلَ حاصلٌ من اجتماع المثلين، وهذا يزولُ بحذف أحد المثلين، وحذف الأول - أعني نون الإعراب - أولى؛ لأنَّ حذفَه هو المعهودُ كما بينتُ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) شرح التسهيل: (١/٥٢).

(٢) البيت من الرجز، ولم أقف على قائله، وهو في: التذييل والتكميل: (٢/١٩٥)، والخزانة: (٨/٣٣٩).

٢٧ - (ذان) و(اللَّذَانِ) اسمان مبنيان

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال في (ذَينِ): «والجمهورُ على أنَّها مبنيةٌ لوجود علّة البناء فيها....وذهبَ بعضُهم إلى أنَّها معربةٌ؛ لوجود الاختلاف؛ لاختلاف العوامل، وهذا ضعيفٌ»(١)، وقال في (اللَّذَينِ): «فالجمهورُ على أنَّها مبنيةٌ؛ لوجود علّة البناء كما في المفرد، ومنهم من قال بأنَّها معربةٌ.... وهذا ضعيفٌ»(٢).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولان للنحويين كما ذكر ابنُ فلاح:

أحدهما: أنَّهما مبنيان، وهو قولُ الفارسيّ، وابن جنيّ، والجرجانيّ، وابن الحاجب وابن جمعة، وأبي حيان(٣)، وعلى هذا القولِ تكونُ النّونُ بمنزلةِ الهمزة في هؤلاءِ.

الثاني: أنَّهما معربان، وهو قولُ الزَّجاج(٤)، وهو الظاهرُ لي من قول سيبويه، والمبرد، وابن السراج، فقد صرحوا بأنَّ (ذين) تثنيةٌ لـ(ذا) و(اللَّذَينِ) تثنيةٌ لـ(الَّذي) فدلَّ على أنهما معربان عندهم(٥)؛ لأنَّ مَنْ قال بالبناء قال بأنَّهما صيغتان مرتجلتان.

---

(١) المغني: ت ضائحي (١٠٩/١).

(٢) المغني: ت ضائحي (١٣٢/١).

(٣) البصريات (٨٥٣/٢)، والخصائص (٢٩٧/٢)، والمقتصد (١٩١/١)، وشرح المقدمة الكافية (٧٢٣/٣) وشرح ألفية ابن معطٍ (٦٩٢/١)، والتذييل والتكميل (٢٢٤/١).

(٤) معاني القرآن وإعرابه (٧١/١).

(٥) الكتاب (٤١١/٣). والمقتضب (٢٧٨/٤). والأصول في النحو (١٢٧/٢).

الأدلة[1]:

حجةُ القول بالبناء: وجودُ علَّة البناء فيهما، كما في المفرد، وهي في اسمِ الإشارة الشبهُ المعنويّ للحرف، وفي الاسم الموصولِ الافتقارُ كالحرف.

وحجةُ القول بالإعراب: أنَّها تختلفُ لاختلاف العوامل، واختلافُ الآخر لاختلاف العوامل يدلُّ على الإعراب، ولا يُستنكَرُ بناؤُهما في المفرد، وإعرابُهما في التثنية؛ لأنَّ التثنيةَ تُبعدُهما من شبهِ الحرف.

اختيار ابن فلاح[2]:

اختار ابنُ فلاح القولَ بأنَّ (ذين) و(اللّذَين) اسمان مبنيان؛ فقد ذكر القولين في المسألة، ونصَّ على ضَعفِ القولِ بالإعراب، فقال في (ذين): «والجمهورُ على أنَّها مبنيةٌ؛ لوجود علَّة البناء فيها....وذهبَ بعضُهم إلى أنَّها معربةٌ؛ لوجود الاختلاف؛ لاختلاف العوامل، وهذا ضَعيفٌ» وقال في (اللَّذَينِ): «فالجمهورُ على أنَّها مبنيةٌ؛ لوجود علَّة البناء كما في المفرد، ومنهم من قال بأنَّها معربةٌ.... وهذا ضعيفٌ».

واحتج ابنُ فلاح لاختياره: بوجودِ علَّة البناء فيهما كما في المفرد.

ثم أجاب ابنُ فلاح عن حجة القائلين بالإعراب بما يُضْعِفُها، ويُرجِّحُ عنده القولَ بالبناء.

---

(١) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (٧٢٣/٣)، والمغني لابن فلاح: ت ضائحي (١٣٢،١٠٩)، وشرح ألفية ابن معطٍ (٦٩٢/١)، والتذييل والتكميل (٢٢٤/١) .

(٢) المغني: ت ضائحي (١٠٩/١، ١٢٩، ١٣٢).

فأما القولُ بإعراب (ذين) فأجابَ عنه بأمرين:

أحدهما: أنَّها لو كانت معربةً لقُلِبت ألفُها في التثنية، قياساً على الأسماء التي آخرُها ألفٌ، نحو: (رَحًى)، ولما حُذِفت ولم تُقْلَب دلَّ على مغايرتها للمُعرَب، وأنَّها ليست تثنيةً حقيقيَّة.

والثاني: أن نونَها يجوزُ تشديدُها، وبها قرأ ابنُ كثير[1] في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[2]، ونونُ التَّثنية لا يجوزُ تشديدُها إجماعاً.

قال ابن فلاح: «ولو سلَّمنا أنَّها تثنيةٌ حقيقيَّة لم يَلزم أنْ تكونَ معربةً، لقيام علَّة البناء فيها، وهي ملازمتُها للإشارة، ولذلك لم تَتنكَّر كما تَتنكَّر الأعلامُ عند التَّثنية، وإنما يُحكَمُ بالإعراب عند الاختلافِ إذا انتفى موجبُ البناء».

وأما القولُ بإعراب (اللَّذين) فأجاب عنه بقوله:

«وهذا ضَعيفٌ؛ لأنَّه لا يزول بالتَّثنية احتياجُها إلى الصلة والعائد الذي هو سببُ البناء، وأما اختلافُها فإنَّها صِيغٌ مرتجلةٌ موضوعةٌ للمرفوع، والمنصوب، والمجرور، قياساً على صيغ الضمائر، والدليلُ على ذلك أنَّها لو كانت معربةً لم يَجز حذفُ الياءِ التي في المفرد ولا تشديدُ نونها، كما في المنقوص؛ لكون تثنيته معربةً».

---

(١) قرأ ابن كثير بتخفيف نون (إن) وتشديد نون (هذان)، السبعة في القراءات (٤١٩)، والإقناع في القراءات السبع (٤٢٦).

(٢) سورة طه، من الآية (٦٣).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي: أنَّ (ذين) و(اللَّذَينِ) اسمان معربان؛ لأنَّهما يختلفان لاختلاف العوامل، واختلافُ الآخرِ لاختلافِ العواملِ يدلُّ على الإعراب.

وأما ما احتجَّ به ابنُ فلاح على البناء فيظهرُ لي فيه نظرٌ:

فأما قولُه بوجود علَّة البناء في التثنية، فلستُ أنكرُ وجودَ العلَّة فيهما، ولكنْ هناك عارضٌ أَبعدَ شبهَهُما من الحرف، وهو التثنية؛ إذ هي من خصائص الأسماء، ولأنَّ موجبَ الشيء قد يُوجَدُ ولا يُؤخذُ به لأمرٍ عارضٍ له: فالممنوعُ من الصَّرف إذا دخلته (أل) أو أضيف جر بالكسرة مع أنَّ موجبَ الجر بالفتحة موجودٌ.

وأما قولُه بأنَّ التثنيةَ في الأسماء المبهمة صِيغٌ مرتجلةٌ موضوعةٌ للمرفوعِ، والمنصوب، والمجرور، فهذا خلافُ الظاهر؛ لأنَّ الظاهرَ من الاستعمال أنَّ الاختلافَ الموجودَ في التثنية إنما هو بسببِ العواملِ، فوجبَ الحملُ عليه؛ إذ هو الأصلُ، فلا يُعدَلُ عنه إلا بدليل، ولا دليلَ هنا إلا دعوى بقاءِ علَّة البناء، وقد تقدَّمَ جوابي عنها.

وأما قولُه بأنَّ (ذين) لو كانت معربةً لقُلِبت الألفُ ك(رحى)، وأنَّ اللَّذَينِ لو كانت معربةً لثبتت الياءُ ك(قاضي) فلستُ أُنكرُ أنَّ هذا هو القياسُ إلا أنَّ العربَ لم تفعلْ ذلك فيهما، بل حَذَفت آخرهما على غير قياس، وأَوْلَت العلامةَ ما قبلهما؛ ليخالفوا بينَ المثنَّى الذي مفردُه مبنيّ، والمثنَّى الذي مفردُه معربٌ.

وأما قولُه بأنَّهما لوكانا مُعربين لما شُدِّدت النونُ، فأقولُ: إنَّ تشديدَ النُّون

فيهما ليس بلازمٍ، بل الأصلُ فيها التَّخفيفُ كما في سائر المثنَّيات، إلا أنَّ بعضَ العربِ شَدَّدوا النُّونَ في تثنية المبهمات خاصةً، ليخالفوا بين المثنَّى الذي مفردُه مبنيّ، والمثنَّى الذي مفردُه معربٌ، وقد علَّلَ ابنُ مالك - في خلاصة الكافية - تشديدَ النُّون فيهما بقصدِ التعويض عن المحذوفِ منهما، وليس هذا بمقبولٍ عندي؛ إذ لو كان الأمرُ كذلك لوُجِدَ التشديدُ مطلقاً؛ لأنَّ المعوَّضَ عنه محذوفٌ مطلقاً، فصحَّ أنَّ العلَّة ما ذكرتُ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

٢٨ - (ذا) اسمُ إشارة بكماله، و(الذي) اسمُ موصول بكماله

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال في (ذا): «فأما (ذا) فإنَّه اسمٌ بكماله عند البصريين، خلافاً للكوفيين، فإنَّهم زعموا أنَّ الاسمَ هو (الذالُ) وحدها، والألفُ زائدةٌ، وهذا ضعيفٌ....»[(١)]، وقال في (الذي): «ووزنُ (الذي) عند البصريين (فَعِل) بمنزلة (عَمٍ)، وإنَّما وزنوه لأنَّ له نظراً إلى المعرب؛ بدليل تصغيره وتثنيته.... وعند الكوفيين الاسمُ (الذالُ) وحدها، وما عداها زائدٌ....»[(٢)].

آراء النَّحويين:

والمسألةُ فيها قولان للنَّحويين:

أحدهما: أنَّ (ذا) و(الذي) اسمان بكمالهما، وهو قولُ البصريين[(٣)].

الثاني: أنَّ الاسمَ في (ذا) و(الذي) (الذالُ) وحدها، وهو قولُ الكوفيين[(٤)].

الأدلة[(٥)]:

حجةُ البصريين: أن الاسمَ لا يجوز أنْ يكونَ ساكناً متحركاً، ولأنَّ كلَّ

---

(١) المغني: ت ضائحي (١/١٠٦).

(٢) المغني: ت ضائحي (١/١٢٩).

(٣) الإنصاف (٢/٦٦٩).

(٤) المصدر السابق.

(٥) الإنصاف (٢/٦٧٠)، اللباب للعكبري (٢/١١٤)، والمغني: ت ضائحي (١/١٠٦، ١٢٩)، وائتلاف النصرة (ص:٦٥).

واحدٍ منهما كلمةٌ واحدةٌ منفصلةٌ عن غيرها، فلا يجوزُ أن يُبنيا على حرفٍ واحد.

وحجةُ الكوفيين في (ذا) أمران:

أحدهما: أنَّه يقال في تثنيته: (ذان)، فحذفُ ألفِه دلَّ على زيادتها.

الثاني: أنَّه قد يزادُ في المصغَّر ما ليس منه، كما لو سَمَّيت بـ(هل) وصغَّرته فإنَّك تزيدُ عليه حرفاً آخر غير (ياء) التصغير[1].

وأما (الذي) فحجتُهم فيه أمران:

أحدهما: حذفُ (الياء) في التثنية، ولو كانت أصلاً لثبتت كـ(ياء) المنقوص.

الثاني: أنَّه جاء حذفُها في الشعر، وإسكانُ (الذال)، فدلَّ على زيادتها.

اختيار ابن فلاح[2]:

اختار ابنُ فلاح القولَ بأنَّ (ذا) و(الذي) اسمان بكمالهما، فقد صرّح بضعفِ القول بأنَّ (الذال) في (ذا) و(الذي) هي الاسمُ وحده.

فأما ذا فقال فيها: «فأما (ذا) فإنَّه اسمٌ بكماله عند البصريين، خلافاً للكوفيين، فإنَّهم زعموا أنَّ الاسمَ هو (الذالُ) وحدها، والألفُ زائدةٌ، وهذا ضعيفٌ....».

وأما (الذي) فقد بيَّنَ ابنُ فلاح مذهبَ الكوفيين فيها، ثم حكمَ بفساده، فقال: «وبيانه: أنَّهم كرهوا اسماً على حرفٍ واحدٍ وهو ساكنٌ، قياساً على سائر

---

(١) هذا رد على من احتجَّ على أن ذا بكمالها اسم بتصغيرها على (ذيّا).

(٢) المغني: ت ضائحي (١/١٠٦، ١٢٩).

الأسماء المبهمة نحو: (ما) و(من)، ولما أرادوا إدخالَ الألف واللام عليه للتعريف لم يمكن؛ إذ يؤدي إلى اجتماع ساكنين، فزادوا لاماً أخرى لتُدغَمَ فيها لامُ التعريف، وتحجزُ بين الساكنين، ثم إنَّهم حرّكوا (الذالَ) بخلاف حركةِ اسمِ الإشارة، ووصلوها بـ(ياء)، كما وصلوا اسمَ الإشارة بـ(ألف)، وهذا فيه ضربٌ من عِلم الغيبِ لا يقوم عليه برهانٌ، فلا حاجةَ إلى تعاطي إفساده».

ثم أكَّدَ اختيارَه بجوابه عن أدلة الكوفيين بما يُضْعِفُها، ويُرجِّحُ قولَ البصريين عنده:

فأما ما حتجوا به في (ذا) فأجاب عنه بما يأتي:

فأما الحجةُ الأولى: فأجاب عنها بأنَّ صيغةَ التثنية مرتجلةٌ، موضوعةٌ لمرفوعها ومنصوبها ومجرورها، فليست هي تثنيةً لـ(ذا).

وأما الحجة الثانية: فأجاب عنها بأنَّه إذا سُمِّي بالثنائي كـ(هل) دعت الحاجةُ إلى تكميله ثلاثياً في التصغير، وأما محلُ النزاعِ فلم يقم دليلٌ على زيادة (الألف) فيه قبل التصغير حتى يُحكَمَ عليها بالزيادة بعد التصغير.

وأما ما احتجوا به في (الذي) فأجاب عنه بقوله:

«وهذا ضعيفٌ؛ لأنَّه اسمٌ ظاهرٌ، وليس في الأسماء الظاهرة ما هو على حرفٍ واحد، وأما حذفُ (الياء) ففرقاً بين المتمكِّن وغيرِ المتمكّن، وأما حذفُها في الشِّعر وإسكانُ (الذال) فإنَّ فيه لغاتٍ هذه منها، والشِّعرُ موضعُ ضرورة».

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو ما اختاره ابنُ فلاح: وهو أنَّ (ذا) و(الذي) اسمان بكمالهما؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما كلمةٌ واحدةٌ، منفصلةٌ عن غيرها، فلا يجوزُ أن يُبنيا على حرفٍ واحد.وأما حججُ الكوفيين: فقد تقدّمَ جوابُ ابن فلاح عنها بما يُضْعِفُها، ويُرجِّحُ عندي ما اخترتُه، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

٢٩ - (اللام) في (أل) للتَّعريف، والهمزةُ للوصل

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأما لامُ التعريف... فقد اختَلَفَ فيها سيبويهِ والخليلُ، فذهبَ سيبويهِ إلى أنَّها الموضوعةُ للتَّعريف، والهمزةُ للوصل، وذهبَ الخليلُ إلى أنَّ مجموعَهما للتَّعريف»[(١)].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها أربعةُ أقوال:

أحدها: أنَّ المعَرِّفَ (اللامُ) وحدها، وإنَّما لحقها ألفُ الوصل لسكونها، وهو قولُ ابن درستويه، والدينوريّ، والباقوليّ، والمالقيّ[(٢)]، ونُسِبَ إلى الجمهور[(٣)].

ونسبه ابنُ فلاح إلى سيبويه[(٤)].

والذي يظهرُ لي من كلام سيبويه أنَّ المعَرِّفَ عنده هو (أل)، وهمزتُه همزةُ وصلٍ مُعْتَدٍّ بها في الوَضْع؛ فقد قال في حديثه عن ألف الوصل: «وتكونُ موصولةً في الحرف الذي تُعَرِّفُ به الأسماءَ، والحرفُ الذي تُعَرِّفُ به الأسماءَ هو الحرفُ الذي في قولك: (القوم والرجل، والناس)، وإنَّما هما حرفٌ بمنزلة قولك: (قد وسوف)»[(٥)]، وقال أيضا: «و(أل) تُعَرِّفُ الاسمَ في قولك: (القوم، والرجل)»[(٦)].

---

(١) المغني: ت النهاري (٢/٩٤٥).

(٢) كتاب الكتاب (٥٢)، وثمار الصناعة (١٦٠)، وشرح اللمع (٢/٦١٥)، ورصف المباني (١٥٩).

(٣) رصف المباني (١٥٩)، وجواهر الأدب (٣٠٣).

(٤) المغني: ت النهاري (٢/٩٤٥).

(٥) الكتاب (٤ /١٤٧)

(٦) الكتاب (٤/٢٢٦) .

الثاني: أنَّ المعَرِّفَ (أل)، وهمزتُه همزةُ وصلٍ مُعْتَدٌّ بها في الوَضْع، كالاعتداد بهمزة الوصل في (استمع) ونحوه، بحيثُ لا يُعَدُّ رباعياً، وهو قولُ سيبويه كما بينتُ، وبه قال أبو حيان، والمراديّ[(١)].

الثالث: أنَّ المعَرِّفَ (أل)، وهمزتُه همزةُ قَطْعٍ، وهو قولُ الخليل، وابن مالك[(٢)]، ونُسِب إلى ابن كيسان[(٣)]، والذي نصَّ عليه ابنُ كيسان في الموفقيّ أنَّ «الألفَ التي تَدخلُ للتَّعريف ألفُها ألفُ وصل»[(٤)].

الرابع:أنَّ الهمزةَ في (أل) هي المعَرِّفةُ واللام زائدةٌ؛ للفرق بينها وبين همزة الاستفهام.

وهذا القولُ نقله ابنُ فلاح عن المبرد؛ فقال: «وذكر المبردُ في كتابه (الشافي) أنَّ حرفَ التَّعريف الهمزةُ المفتوحةُ وحدها، وإنَّما ضُمَّ إليها اللامُ؛ لئلا يشتبه التعريفُ بالاستفهام»[(٥)].

ومذهبُ المبرد في المقتضب كمذهب سيبويه؛ فقد قال:«فأما الألفُ التي تَلحَقُ مع اللام للتَّعريف فمفتوحةٌ نحو: (الرجل والغلام)؛ لأنَّها ليست باسمٍ ولا فِعْلٍ، وإنَّما هي بمنزلة (قد)، وإنَّما أُلحقت لامُ التَّعريف لسكون اللام، فخُولِفَ

---

(١) التذييل والتكميل (٣/٢٢٦)، والجنى الداني (١٩٣).

(٢) الكتاب (٣/٣٢٤-٣٢٥)، وشرح التسهيل (١/٢٥٣).

(٣) التذييل والتكميل (٣/٢١٨)، والهمع (١/٢٧١).

(٤) الموفقي (١١٨).

(٥) المغني: ت النهاري (٢/٩٤٨).

بحركتها لذلك»[١].

الأدلة[٢]:

حجةُ القول الأول: نفوذُ الجرّ إلى ما بعدها، وبأنَّها في مقابلة التنوين، فكما أنَّ التنوينَ حرفٌ واحدٌ فكذلك (اللامُ)؛ لأنَّها تقابلُه، وذلك أنَّه يدلُّ على التنكير في نحو: (سيبويهٍ)، كما تدلُّ (اللامُ) على التعريف.

وحجةُ القول الثاني: أنَّ الهمزةَ تسقطُ في الدَّرج؛ فدلَّ على أنَّها همزةُ وصلٍ لا قطع.

وحجةُ القول الثالث أربعة أوجه:

أحدها: أنَّه حرفُ معنىً يُحدِثُ فيما دخل عليه معنىً لم يكن، ويجوزُ قطعُه عمّا دخل عليه، فكان على حرفين قياساً على (قد).

الثاني: أنَّ الهمزةَ مفتوحةٌ، فلو كانت للوصل لكُسِرت؛ قياساً على الهمزةِ المكسورة في الأسماء والأفعال.

الثالث: أنَّها لو كانت للوصل لحُذِفت في قوله تعالى: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾[٣]، كما حذفت في قوله تعالى: ﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾[٤].

---

(١) المقتضب (٢/٨٨).

(٢) شرح اللمع للباقولي (٢/٦١٥)، والمغني: ت النهاري (٢/٩٤٥)، ورصف المباني (١٥٩) والتذييل والتكميل (٣/٢٢٢)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/٤٨٤).

(٣) سورة الأنعام، من الآية (١٤٣).

(٤) سورة المنافقون، من الآية (٦).

الرابع:أنَّ حروفَ المعاني لم يُوضَع منها حرفٌ واحدٌ ساكنٌ،وأما حذفُها في الوصل فلكثرة الاستعمال طلباً للتَّخفيف،كحذفِ النُّون من: (لم يكُ)، والياءُ والهمزةُ من شيء في قولهم: أيشٍ هذا؟، أي: أي شيء هذا.

وحجةُ القول الرابع: أنَّ أداةَ التَّعريف جاءت لمعنىً، وأولى الحروف بذلك حروفُ العلة، وحُرِّكَت لتعذّر الابتداء بالساكن، فصارت همزةً كهمزة المتكلِّم، وهمزة الاستفهام.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاح القولَ بأنَّ المعَرِّفَ (اللامُ) وحدها، وإنَّما لحقها ألفُ الوصل لسكونها؛ فقد ذكر قولين في المسألة: القول الأول، والقول الثالث، وذلك بأدلتهما، ثم أجاب عن حجة القول الثالث بما يُضْعِفُها ويُرجِّحُ عنده القولَ الأولَ: وهو أنَّ المعَرِّفَ (اللامُ) وحدها، وإنَّما لحقها ألفُ الوصل لسكونها.

احتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بأربعة أوجه:

أحدها: أنَّ دليلَ التَّنكير حرفٌ واحدٌ: وهو التنوينُ، فكذلك دليلُ نقيضِه وهو التَّعريف حرفٌ واحدٌ، و قياساً لأحدِ النقيضين على الآخر، ولذلك كانت ساكنةً كالتَّنوين.

الثاني: أنَّ الهمزةَ تسقطُ عند الاستغناء بغيرها، كسائر همزات الوصل المجتلبةِ للتَّوصل إلى النُّطق بالساكن، ولو كانت جزءاً مما وُضِعَ للتَّعريف لم يَجُز حذفُها؛ إذ

(١) المغني: ت النهاري (٢/٩٤٥- ٩٤٨).

يَذهبُ ما يقابلُها من تعيين المسمَّى.

الثالث: أنَّها جُعِلت لاماً ساكنةً؛ طلباً لخفَّتِها، وكثرة إدغامها في أكثر الحروف، فيكونُ ذلك أبلغَ في شدة اتصالها بما تدخل عليه، وكونُها مع الهمزة كلمةً واحدةً ينافي ذلك.

الرابع: أنَّها لامتزاجها بالكلمة حتى تصيرَ كبعض حروفها يتخطَّاها العاملُ إلى ما بعدها ولو كانت مركبةً من حرفين لم يقوَ على تخطِّي حرفين؛ لكونهما في تقدير الانفصال من الكلمة، ولا يَتخطَّى المنفصلَ، نحو: (بأزيدٌ مررتَ أم بعمرو؟) ووجه الاستدلال بالمثال أنَّ الباءَ لم تعمل في (زيد)؛ لأنَّ الهمزةَ في تقدير الانفصال عن (زيد)، فهو يؤَكِّدُ به ما تقرر عنده من أنَّ العاملَ لا يتخطَّى الحرفَ المتصل بالمعمول إذا كان الحرفُ في تقدير الانفصال.

وقد أجاب ابنُ فلاح عن حُجَّة القول الثالث بما يلي:

فأمَّا الحجة الأولى فأجاب عنها بأنَّ القياسَ على التنوين أولى لاشتراكهما في علامة الاسم، وأما (قد) فمن علامات الأفعال، فبَعُدَ القياسُ عليها، وأما فصلُها فلما صحبتها همزةُ الوصل جاز فصلُها في ضرورة الشعر.

وأمَّا الثانية فأجاب عنها بأنَّها فُتِحت مع الحرف لكثرة الاستعمال، وفرقاً بينها وبين الداخلة على الاسم والفعل، فإنَّها مع الاسم مكسورةً، ومع الفعل مكسورةً ومضمومةً، ولأنَّ فتحَها أولى من حذف همزة القطع؛ لأنَّ سيبويهِ صار إلى تبديلِ حركةِ الفتح بحركة الكسر، والخليلَ صار إلى وصل همزة القطع وحذفِها، فما صار إليه سيبويهِ أقلُّ تغييراً.

وأمَّا الثالثة فأجاب عنها بأنَّ ثبوتَها أولى؛ لئلا يلتبسَ الخبرُ بالاستخبار؛ لموافقة حركة الاستفهام لحركتها، وإنما تُحذَفُ عند أمن اللَّبس؛ لاختلاف الحركتين.

وأمَّا الرابعة فأجاب عنها بأنَّه لما ضُمَّ إليها همزةُ الوصل خرجت عن قيدِ الوَحْدَة.

التَّرجيح:

والراجحُ عندي أنَّ (أل) حرفٌ مُعَرِّفٌ ثنائيُّ الوضع، وهمزتُه همزةُ وصل، فأما كونُه ثنائياً؛ فلأنَّه هو الظاهرُ من وَضْعها، والأصلُ إجراءُ الشيء على ظاهره في الوَضع، ولا يُعدَلُ عن الظاهر إلا بدليلٍ قويٍّ يدلُّ على خلاف الظاهر[1].

وأما كونُ الهمزة همزةَ وصلٍ؛ فلأنَّها تسقطُ في الدَّرج؛ فدلَّ على أنَّها همزةُ وصلٍ؛ لأنَّ همزةَ القطع لا تسقطُ في الدَّرج.

وأما ما احتجَّ به ابنُ فلاح على أنَّ اللامَ وحدها هي المعَرِّفةُ، فيظهرُ لي فيه نظرٌ:

فأما قولُه:«أنَّ دليلَ التَّنكير حرفٌ واحدٌ وهو التنوينُ، فكذلك دليلُ نقيضِه، وهو التعريفُ حرفٌ واحدٌ» فمردودٌ عندي بأنَّ التنوينَ عند علماءِ الأصوات «عبارةٌ عن حركةٍ قصيرةٍ بعدها نونٌ»[2] فالتنوينُ الذي هو دليلُ التنكير

---

(١) التذييل والتكميل (٣/٢٢٦)، والجنى الداني (١٩٣).

(٢) ظاهرة التنوين في اللغة العربية (١٠).

- في حقيقته - شيئان: حركةٌ، ونونٌ، وليس النُّونَ وحدها.

وأما قولُه:«إنَّها لامتزاجها بالكلمة حتى تصيرَ كبعض حروفها يتخطَّاها العاملُ إلى ما بعدها، ولو كانت مركبةً من حرفين لم يقوَ على تخطِّي حرفين؛ لكونهما في تقدير الانفصال من الكلمة، ولا يَتخطَّى المنفصلَ، نحو: (بأزيدٌ مررتَ أم بعمرو؟)» فمردودٌ عندي بـ(أل) الموصولة؛ فهي ثنائيةُ الوضع، والإعرابُ يتخطَّاها إلى ما بعدها، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

٣٠ - الخبرُ الجامدُ يَتحمَّلُ ضميرَ المبتدأ

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في شرح الكافية والمغني، قال فيه: «والمفردُ عند البصريين على نوعين:.... والثاني: غيرُ مُتَحَمِّلٍ، وهو كلُّ اسمٍ جامدٍ غيرِ مشتقٍ، خلافاً للكوفيّ والرُّمانيّ والرَّبعيّ»(١).

ومحلُّ النزاع في هذه المسألةِ في الجامدِ المحضِ الذي لا يُؤوَّلُ بمشتقٍ، فأمَّا المشتقُّ، والمؤوَّلُ به فيَتحمَّلان الضَّميرَ، لا أعلمُ فيهما خلافاً.

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولان كما ذكر ابنُ فلاح:

أحدهما: أنَّ الخبرَ الجامدَ لا يَتحمَّلُ الضَّميرَ، وهو قولُ البصريين(٢).

أقولُ: هكذا حكى ابنُ فلاح قولَ البصريين، وظاهرُه أنَّ البصريين لا يرونَ تَحمُّلَ الجامدِ للضَّمير مطلقاً، وليس الأمرُ كذلك؛ فجمهورُ البصريين على التفصيل في الجامد: فإن كان مؤولاً بالمشتقّ تَحمَّلَ، وإلا فلا، وممن نصَّ على التفصيل: ابنُ يعيش، وابنُ عصفور، وابنُ مالك، والرَّضيّ، وابنُ أبي الرَّبيع(٣)، فكان ينبغي أن يُقيِّدَ ابنُ فلاح الجامدَ بالمحضِ، أو بغيرِ المؤول بالمشتق.

---

(١) شرح الكافية (٣١٩)، والمغني: ت السعدي (٢/٢٨١).

(٢) الإنصاف (١/٥٦).

(٣) شرح المفصل (١/١٧٠)، وشرح الجمل (١/٣٥٧)، وشرح التسهيل (١/٣٠٦)، وشرح الكافية: القسم الأول (١/٢٩١)، والبسيط في شرح الجمل (١/٥٥١).

الثاني: أنَّ الخبرَ الجامدَ يَتحمَّلُ الضميرَ، وهو قولُ الكوفيين(١)، ومنهم الكسائي(٢)، وإليه ذهب الرُّمانيّ، والرَّبعيّ من البصريين(٣).

الأدلة(٤):

حجةُ البصريين من وجهين:

أحدهما: أنَّه لو تَحَمَّلَ الضميرَ لعَمِلَ فيه عَمَلَ الفعلِ في الفاعل، وهذا إنَّما يكونُ لما هو مشتقٌ، ولذلك لا يَرفعُ الظَّاهرَ كالمشتق.

الثاني: أنَّ الجامدَ دالٌّ على الذات فقط، والذاتُ فقط لا حصولَ لها في ذات أخرى، فاستحالَ أن يُوجَدَ فيه ما يدلُّ على حصوله في ذاتٍ أخرى، فثبتَ أنَّه خالٍ عن الضَّمير.

وحجةُ الكوفيين: أنَّ الخبرَ غيرُ المبتدأ، فيحتاجُ إلى رابطةٍ بينهما كالجملة.

اختيار ابن فلاح(٥):

اختار ابنُ فلاح القولَ بأنَّ الخبرَ الجامدَ يَتحمَّلُ الضميرَ؛ فقد ذكر القولين في المسألة بأَدِلَّتهما، ثم أجاب عن حُجَّةِ قول البصريين بما يُضْعِفُها ويُرجِّحُ

---

(١) الإنصاف (١/٥٥).

(٢) رأيه في: شرح التسهيل لابن مالك (١/٣٠٧)، وشرح الكافية للرضي: القسم الأول (١/٢٩٢).

(٣) الإنصاف (١/٥٦). والتبيين (٢٣٦)، وفيهما رأي الرماني، وشرح الكافية لابن فلاح (٣١٩)، والمغني: ت السعدي (٢/٢٨١) وفيهما رأي الربعي.

(٤) الإنصاف (١/٥٦)، والتبيين (٢٣٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/١٧٠)، والمغني: ت السعدي (٢/٢٨٣).

(٥) المغني: ت السعدي (٢/٢٨٤-٢٨٥).

عنده قولَ الكوفيين وهو أنَّ الخبرَ الجامدَ يَتحمَّلُ الضَّميرَ.

احتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بأمرين:

أحدهما: أنَّ الخبرَ غيرُ المبتدأ، فيحتاجُ إلى رابطةٍ بينهما كالجملة، قال:

«إذا قلنا: (زيدٌ أخوك) فـ(زيدٌ) اسمٌ للذَّات، و(الأخُ) اسمٌ للوصف النسبي الخاص، ولا يجوزُ أن يدلَّ على ذاتٍ أخرى مباينةٍ للأولى؛ لأنَّ إسنادَ الذَّات إلى الذَّات المباينةِ لها محالٌ بضرورة العقل، وها هنا حكمُ صريحِ العقل، بإسنادِ مفهومِ الأخِ إلى ذاتِ (زيدٍ)، فعَلِمنا أنَّ مفهومَ لفظِ الأخِ صفةٌ قائمةٌ بذات (زيدٍ)، فثبتَ أنَّ فيه ضميراً؛ لأنَّه الدالُّ على النِّسبة».

الثاني: أنَّ الجامدَ ثبت رفعه للضمير، قال: «ويُقوِّي ما ذكرنا قولُ العرب: (مررتُ بقومٍ عربٍ أجمعون)، و (مررتُ بقاعٍ عرفجٍ كُلُّه)، فإنَّ التأكيدَ للضَّمير في (عربٍ) و(عرفجٍ)، وليسا مُشتقَّين، و(عرب) بمعنى: متعربين، و(عرفج) بمعنى: خشن».

وجواباً لسؤالٍ مُقدَّرٍ مفادُه: أنَّ التأكيدَ في قول العرب: (مررتُ بقومٍ عربٍ أجمعون)، و(مررتُ بقاعٍ عرفجٍ كُلُّه) يمكنُ أن يكونَ لغير الضَّمير، قال ابنُ فلاح:

«**ولا يجوزُ أن يكونا تأكيداً لغير الضَّمير لوجهين:**

أحدهما: تعريفُهما، وتنكيرُ ما قبلهما.

الثاني: مغايرةُ الإعراب».

وأما حجةُ البصريين فقد أجاب ابنُ فلاح عنها بقوله:

«والجوابُ عمَّا تمسَّكَ به البصريون: أنَّ عدمَ رفعِه للظَّاهر ليَنحطَّ عن رتبةِ المشتق، وأمَّا عملُه في الضَّمير فلمَّا لم يظهرْ لم يتحقَّقْ له العملُ، وأمَّا دِلالتُه على

الذَّات فقط، قلنا: لا نُسلِّمُ، بل يدلُّ على الذَّات المتَّصفةِ بالحدث؛ بدليلِ عودِ الضَّميرِ منه».

التَّرجيح:

والتَّرجيحُ عندي أنَّ الاسمَ الجامدَ غيرَ المؤولِ بالمشتق لا يَتحمَّلُ الضَّميرَ؛ لأنَّ الذي يتحمَّلُ الضَّميرَ هو الفعلُ أو ما فيه معناه من المشتقَّات أو الجوامدِ المؤولةِ بها، أمَّا غيرُ المؤولةِ بها فليس فيها معنى الفعل؛ بدليل أنَّها لا تعملُ في الظاهر، فلا تعملُ في المضمر، وأمَّا المؤوّلُ بالمشتقّ فقد ثبتَ عملُه في الظَّاهر، ومنه قولُ الشَّاعر:

كأنَّ لنا منه بيوتاً حصينةً ... مُسُوحاً أعاليها وساجاً كُسورُها[1]

فرفَعَ (الأعالي) و(الكسور) بـ(مسوح) و(ساج)؛ لإقامة الأول مقام (سُود)، والثاني مقام (كثيف)، وإذا جاز ارتفاعُ الظَّاهرِ بالجامدِ لتأوّلِه بمشتقّ، جاز ارتفاعُ المضمَرِ به، كما في قول العرب: «مررت بقومٍ عربٍ أجمعون»، وقولهم: «مررت بقاعٍ عرفجٍ كلُّه».

وأما ما احتجَّ به ابنُ فلاح لاختياره ففيه نظرٌ:

فأما الحجةُ الأولى فجوابُها: أنَّ الربطَ قد حصلَ لكونِ الثاني هو الأولَ في المعنى[2].

---

(١) البيت من الطويل، وقائله: مضرس بن ربعي الأسدي، والبيت في: شرح التسهيل لابن مالك (٣٠٦/١)، والتذييل والتكميل (١٣/٤)، والخزانة (١٨/٥-٢٣)، وديوان بني أسد (٢٨٨/٢) .

(٢) الإنصاف (٥٦/١)، والتبيين (٢٣٧).

وأما الحجةُ الثانيةُ فجوابُها: أنَّ الجامدَ تحمَّلَ الضَّميرَ في قول العرب: (مررتُ بقومٍ عربٍ أجمعون)، و(مررتُ بقاعٍ عرفجٍ كُلُّه)؛ لأنَّه مؤولٌ بالمشتقّ، فـ(عرب) بمعنى: مُتَعَرِّبين، و(عرفج) بمعنى: خَشِن، وهذا موضعُ اتِّفاقٍ كما بينتُ، وإنَّما الخلافُ في الجامدِ غيرِ المؤوَلِ بالمشتقّ، والله أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

٣١ -الوصفُ المشتقُّ إذا جرى على غيرِ مَن هو له وَجَبَ إبرازُ الضَّمير فيه

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال: «واسمُ الفاعلِ وما يُشبَّه به إذا جرى على غير مَن هو له، خبراً، أو صفةً، أو حالاً، أو صلةً، وجبَ إبرازُ الضَّمير عند البصريين، خلافاً للكوفيين»(١).

آراء النحويين:

وهذه المسألةُ فيها قولان للنَّحويين كما ذكرَ ابنُ فلاح:

أحدهما: أنَّ الوصفَ المشتقَّ إذا جرى على غير مَن هو له، وجبَ إبرازُ الضَّمير فيه، وهو قولُ البصريين(٢).

الثاني: أنَّ الوصفَ المشتقَّ إذا جرى على غير مَن هو له، لم يجبْ إبرازُ الضَّمير فيه، وهو قولُ الكوفيين(٣).

وصورةُ هذه المسالة قولك: (هندُ زيدٌ ضاربته هي) لا بدَّ مِن (هي) عند البصريين، وعند الكوفيين لا يلزم.

الأدلة(٤):

حُجَّةُ البصريين من وجهين:

أحدهما: أنَّ اسمَ الفاعل، والصفةَ المشبَّهة به فرعان عن الفعل في العمل،

---

(١) المغني: ت السعدي (٣٨٣/٢).

(٢) الإنصاف (٥٧/١)، التبيين (٢٥٩).

(٣) المصدران السابقان.

(٤) الإنصاف (٥٨/١)، والتبيين (٢٦٠)، واللباب (١٣٧/١)، والمغني: ت السعدي (٣٨٥/٢).

وتحمّل الضَّمير، وقد انضمَّ إلى ذلك هنا جريانُه على غير مَن هو له، فقد انضمَّ فرعٌ إلى فرع، والفرعُ يَقصرُ عن الأصل، فيجبُ أن يبرزَ الضَّميرُ ليظهرَ أثرُ القصور، ويمتازُ الفرعُ عن الأصل.

الثاني: أنَّ تركَ إبراز الضَّمير يفضي إلى اللَّبس في بعض المواضع، واللَّبسُ يزولُ بإبراز الضَّمير، فيجبُ أن يبرزَ نفياً للَّبس، ثم يطرد البابُ فيما لا يُلْبِس.

وحُجَّةُ الكوفيين السَّماعُ، والقياسُ:

أما السَّماعُ فمنه قولُ الشَّاعر:

ترى أَرْباقَهُم مُتَقلِّديها إذا صَدِئَ الحديدُ على الكُماةِ[1]

فإنَّ (مُتَقلِّديها) حالٌ من الأرباق، وهو فعلُ أصحابِها، ولم يبرز الضَّمير.

وقول الآخر:

وإنَّ امرأً أسرى إليكِ ودونَه فيافٍ تنوفاتٌ وبيداءُ خَيفَق

لمحقوقةٌ أن تَستَجيبي لصَوتِه وأن تَعْلمي أنَّ المعانَ مُوفَّقُ[2]

وجهُ الاستدلال: أنَّ (امرأً) اسمُ (إنَّ) و(محقوقة) الخبرُ، وهو للمرأة، ولم يَبرز ضميرُها فتقول: أنت.

وقراءةُ مَن قرأ ﴿إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَظِرِينَ إِنَىٰهُ﴾[3] بجرِّ (غير)[4]، فإنَّه صفةٌ لطعام،

---

(١) البيت من الوافر، وقائله الفرزدق، ديوانه: (١٣٠).

(٢) البيت من الطويل، وقائله: الأعشى، ديوانه: (١٢٦).

(٣) سورة الأحزاب: من الآية (٥٣).

(٤) قراءة شاذة لابن أبي عبلة، الكشاف (٣ /٢٧١)، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري (٢/٣١٥).

والفعلُ للمخاطبين، ولم يقل: ناظرين أنتم.

وأما القياسُ: فبالقياس على الفعل - بجامع العمل- فإنَّه لا يُشترَطُ فيه إبرازُ الضَّمير، ولأنَّ بعضَ الصُّور لا لَبْسَ فيها، نحو: (هندُ زيدٌ ضاربته)، فيقاسُ الباقي عليه.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختارَ ابنُ فلاحٍ قولَ البصريين: وهو أنَّ الوصفَ المشتقَّ إذا جرى على غير مَن هو له وجبَ إبرازُ الضَّمير فيه؛ فقد ذكرَ القولين في المسألة بأدلتهما، ثمّ أجاب عن أدلة الكوفيين بما يُضْعفُها ويُرجِّحُ عنده قولَ البصريين.

احتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بأمرين:

أحدهما: أنَّه إنما برزَ في اسمِ الفاعلِ دونَ الفعل لتنحطَّ رتبةُ الفرعِ عن الأصل.

الثاني: أنَّ الفعلَ يُعرَفُ منه الفاعلُ بالقرائن في أوَّله، وهي حروفُ المضارَعَة، وأما اسمُ الفاعل فإنَّه للمتكلِّم، والمخاطب، والغائب بصيغة واحدة.

وأجابَ ابنُ فلاحٍ عن حُجَّة الكوفيين بما يلي:

فأما البيتُ الأوّل فأجاب عنه من وجهين:

أحدهما: أنَّه حالٌ من المضاف المحذوف، أي: أصحاب أرباقهم.

الثاني: أنّه حالٌ من المضاف إليه، كقوله تعالى: ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾[2]،

---

(١) المغني: ت السعدي (٣٨٧/٢).

(٢) سورة البقرة: من الآية (١٣٥).

و ﴿أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقۡطُوعٞ مُّصۡبِحِينَ ٦٦﴾[1].

وأما البيتُ الثاني فأجاب عنه بأنَّ (أن تستجيبي) في موضعِ رفعٍ بمحقوقة، أي: لمحقوقةٌ استجابتُك لصوته، وليس للمرأة.

وأما القراءةُ الشاذة فقال ابن فلاح إجابة عنها: «فلا نُسلِّم أنَّه جرى على غير مَن هو له؛ لأنَ غيرَ صفةُ طعامٍ، وليس (ناظرين) صفةً له؛ لأنَّ المضافَ غيرُ المضاف إليه، فلم يَجر اسمُ الفاعل صفةً على غير مَن هو له».

وأما القياسُ على الفعل فأبطله ابن فلاح بوجود الفارق وهو أنَّ الفعلَ يُعْرَفُ منه الفاعلُ بالقرائن في أوّله، وهي حروفُ المضارعة، وأما اسمُ الفاعل فإنَّه للمتكلِّم، والمخاطَب، والغائب بصيغة واحدة.

وأما عدمُ اللَّبس في بعض الصور فأجاب عنه ابن فلاح بأنَّ ذلك مغمورٌ بالنِّسبة إلى وجودِ اللَّبس في أكثر الصُّور، فالحكمُ للأعمِّ الأغلب.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي قولُ الكوفيين: وهو أنَّ الوصفَ المشتقَّ إذا جرى على غير مَن هو له لم يَجبْ إبرازُ الضَّمير فيه؛ لأنَّه مؤيّدٌ بالسَّماع كما تقدَّم.

وأمَّا ردُّ ابنِ فلاح للسَّماع الواردِ بتأويله، فأرى أنَّه ضعيفٌ؛ من جهة أنَّ الأصلَ حملُ السَّماعِ على ظاهره، والتأويلُ خلافُ الأصل، فلا يُصارُ إليه ما أمكنَ الحملُ على الموجود، والله أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) سورة الحجر: من الآية (٦٦).

٣٢ - جوازُ تقديمِ الوصفِ الواقعِ خبراً على المبتدأ

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في شرح الكافية، والمغني، قال فيه: «وأما القسمُ الثالثُ: - وهو (قائمٌ زيدٌ) - فإنَّه يجوزُ عند البصريين تقديمُ الخبر.... وقال الكوفيون، والأخفشُ: إنَّ الظَّاهرَ يرتفعُ به، وتَبْطلُ الخبريةُ»[١].

آراء النَّحويينَ:

وهذه المسألةُ فيها قولان للنَّحويين كما ذكر ابنُ فلاح:

أحدهما: جوازُ تقديم الخبر على المبتدأ في نحو: (قائمٌ زيدٌ)، وهو قولُ البصريين[٢]، ومنهم: سيبويه، والمبرد، واختاره ابنُ يعيش، وابنُ عصفور، والرضيّ[٣].

الثاني: منعُ تقديم الخبر على المبتدأ في نحو: (قائمٌ زيدٌ)، وهو قولُ الكوفيين[٤]، والوجهُ عندهم أن يكونَ (قائمٌ) مبتدأً، و(زيدٌ) فاعلاً سدَّ مسدَّ الخبر، ووافقهم على هذا التوجيهِ الأخفشُ، وابنُ مالك[٥]، إلا أنَّهما لا يُوجبانه، بل يجوزُ عندهما أن يكونَ (قائمٌ) خبراً مقدَّماً، و(زيدٌ) مبتدأً مؤخراً، ويجوزُ أن

---

(١) شرح الكافية (٣٤٨)، والمغني: ت السعدي (٢/٣٣٤).

(٢) الإنصاف (١/٦٥).

(٣) الكتاب (٢/١٢٧)، والمقتضب (٤/١٢٧)، وشرح المفصل (١/١٧٨)، وشرح الجمل (١/٣٦٠) وشرح الكافية: القسم الأول (١/٢٨١).

(٤) الإنصاف (١/٦٥).

(٥) شرح الكافية: القسم الأول (١/٢٨١) وفيه رأي الأخفش، وشرح التسهيل (١/٢٧٣).

يكونَ (قائمٌ) مبتدأً، و(زيدٌ) فاعلاً سدَّ مسدَّ الخبر؛ لأنهما لا يَمنعان تقدُّمَ الخبر على المبتدأ، إلا أنَّهما لما أجازا عملَ الوصف في الظَّاهر بعده من غيرِ شرطِ الاعتمادِ أجازا في نحو: (قائمٌ زيدٌ) أن يكونَ (قائمٌ) مبتدأً، و(زيدٌ) فاعلاً سدَّ مسدَّ الخبر.

الأدلة[1]:

حجة جواز التقديم: مجيئُه كثيراً في كلام العرب، وأشعارِهم، ومن كلامِهم: (مشنوءٌ من يشنؤك)[2] والتقدير: (من يشنؤك مشنوءٌ)، ومن أشعارهم قولُ الشَّاعر:

بنونا بنو أبنائِنا وبناتُنا بنوهُنَّ أبناءُ الرِّجالِ الأباعدِ[3]

وتقديره: بنو أبنائنا بنونا.

وحجةُ المنع من وجهين:

أحدهما: أنَّ المبتدأَ ذاتٌ، والخبرَ صفةٌ، والذَّاتُ قبلَ الصِّفة بالاستحقاق، فوَجَبَ أن يكونَ قبله في الذِّكر؛ قياساً على التَّوابع، والجامعُ التبعيةُ المعنويّة.

---

(١) الإنصاف (٦٥/١)، والتبيين (٢٤٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٧٨/١)، وشرح الجمل لابن عصفور (٣٦٠/١)، والمغني لابن فلاح: ت السعدي (٣٣٤/٢).

(٢) القول في: الكتاب (١٢٧/٢)، والإنصاف (٦٦/١)، و شرح المفصل لابن يعيش (١٧٩/١).

(٣) البيت من الطويل، لم أقف على قائله، ونسب إلى الفرزدق، ولم أقف عليه في ديوانه، وإنما هو في الملحقات بديوانه (٢٠٠)، والبيت في: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (١٩٨)، والمقاصد النحوية (٣٤١/١)، وخزانة الأدب (٤٤٤/١)، والدرر اللوامع (١٩٣/١).

الثاني: أنَّ الخبرَ لابدَّ أن يتضمَّنَ الضَّميرَ، فلو قُدِّمَ لأدى إلى الإضمار قبلَ الذِّكر، وذلك غيرُ جائز؛ لأنَّ الضَّميرَ هو اللَّفظُ المشارُ به إلى أمرٍ معلومٍ، فقبل صيرورتِه معلوماً كانت الإشارةُ محالاً، فكان الإضمارُ قبلَ الذِّكر محالاً.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاح القولَ بجوازِ تقديمِ الخبرِ على المبتدأ في نحو: (قائمٌ زيدٌ)؛ فقد ذكرَ القولين في المسألة بأدلَّتِهما، ثم أجابَ عن حجة المنع بما يُضْعِفُها، ويُرجِّحُ عنده القولَ بالجواز.

احتج ابنُ فلاح لاختياره بالقرآن، والشِّعر، والاستعمال، والمعنى:

أما الآيةُ فقولُه تعالى: ﴿سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾[2]، والتسويةُ صفةٌ إضافيّةٌ للمحيا والممات، فكان (سواءٌ) هو الخبر.

وأما الشِّعرُ فقول الشاعر:

فـتىً مـا ابـنُ الأغـرِّ إذا شَـتَونَا ... وحُـبَّ الـزادُ في شَـهْري قُمـاحِ[3]

فـ(فتىً) خبرٌ مقدمٌ و(ما) زائدةٌ.

وقولُ الشماخ:

كـلا يَـومَي طُوالَـةَ وَصْـلُ أروى ... ظَنُـونٌ آنَ مُطَّـرَحُ الظُّنُـونِ[4]

---

(١) المغني: ت السعدي (٢/٣٣٥-٣٣٧).

(٢) سورة الجاثية: من الآية (٢١).

(٣) البيت من الوافر، وقائله: مالك بن خالد الهذلي. شرح ديوان الهذليين للسكري (١/٤٥١)، والإنصاف (١/٦٦).

(٤) البيت من الوافر، ديوانه: (١١٢).

فـ(وصل أروى) مبتدأٌ، و(ظنون) خبرُه، و(كلا يومي) معمولُ (ظنون)، والمعمولُ يقعُ حيثُ يقعُ العاملُ؛ بدليلِ منعِهم: (القتالُ زيداً حين تأتي) على أن تنصبَ (زيداً) بـ(تأتي)؛ لأنَّ (حين) مضافٌ إليه، ومعمولُ المضاف إليه لا يتقدمُ على المضاف، كما لا يتقدمُ هو على نفسه.

وأما الاستعمال فقول العرب[1]: (تميميٌّ أنا)، و(مشنوءٌ من يشنؤك).

وأما المعنى: فلأنَّ الرافعَ للفاعل لم يَعتمدْ على شيء مما ذكرنا في الظَّرف، فنقصت رتبتُه عن رتبة الفعل.

وأجاب ابنُ فلاح عن حجة القائلين بالمنع بما يأتي:

فأما قولهم: «إنَّ المبتدأ ذاتٌ، والخبرَ صفةٌ، والذَّاتُ قبلَ الصِّفة بالاستحقاق، فوَجَبَ أن يكونَ قبله في الذِّكر؛ قياساً على التَّوابع، والجامعُ التبعيةُ المعنويّة» فأجاب عنه بأنَّ ذلك يقتضي أن يكونَ تقديمُ المبتدأ أولى، لا واجباً، وأما القياسُ على التَّوابع فأبطله ابن فلاح بوجود الفارق؛ وذلك أنَّ التَّوابع تشاركُ المتبوعَ في الجهة، فكأنَّها هو، والشيءُ لا يتقدمُ على نفسه، وأما الخبرُ فإنَّه لا يشاركُه في الجهة، فجاز أن يتقدمَ عليه.

وأما قولهم: «إنَّ الخبرَ لابدَّ أن يتضمَّنَ الضَّميرَ، فلو قُدِّمَ لأدى إلى الإضمار قبلَ الذِّكر، وذلك غيرُ جائز» فأجاب عنه بأنَّه يُنوى به التأخر، فلا يكون إضماراً قبل الذكر، كقولهم: (في أكفانه لُفَّ الميِّتُ)[2]، و(وفي بيته يُؤتى

(١) الكتاب (١٢٧/٢)، والإنصاف (٦٦/١).

(٢) القول في: الإنصاف (٦٦/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٧٩/١).

الحكمُ)[1].

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي جوازُ تقديم الخبر على المبتدأ في نحو: (قائمٌ زيدٌ)؛ لأنَّه مؤيدٌ بالسَّماع كما تقدم، وبما أنَّ التقديمَ والتأخيرَ ثابتٌ في نظام اللغة فلا يُمنع إلا بدليلٍ، ولا دليلَ هنا مقبولٌ يَمنعُ من تقديم الخبر، وأما حجة المنع التي ذكرها المانعون فقد تقدَّمَ جوابُ ابن فلاح عنها بما يُضْعِفُها ويُرجِّحُ عندي القولَ بالجواز، والله أعلمُ بالصواب.

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) المثل في: جمهرة الأمثال (٢/٨٧)، ومجمع الأمثال (٢/٧٢).

٣٣ - الخبرُ في نحو: (ضربي زيداً قائماً) مقدرٌ بزمانٍ مضافٍ إلى فعله

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية، والمغني، قال فيه: «والثالثُ من المواضع التي يجبُ حذفُ الخبر فيها لوجودِ القرينة، وقيامِ غيره مقامَه: قولُهم: (ضربي زيداً قائماً).... وقد اختُلفَ في هذا القسم على ثلاثةِ أقوالٍ: فذهبَ البصريون إلى أنَّ التقديرَ: (ضربي زيداً إذا كان قائماً أو إذ).... وذهب الكوفيون إلى أنَّ التقديرَ: (ضربي زيداً قائماً حاصلٌ).... وذهبَ ابنُ درستويه وابنُ بابشاذ إلى أنَّه قام[1] باعتبار المعنى كما في (أقائمٌ الزيدان؟)»[2].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها ستةُ أقوالٍ للنَّحويين:

أحدها: أنَّ الخبرَ مقدرٌ بزمانٍ مضافٍ إلى فعله، تقديره: - إن كان الضربُ لم يقع - إذا كان، و- إن كان قد وقع - يقدرُ: إذ كان، وهو قولُ ابن بابشاذ، والعكبريّ، وابن الحاجب، وابن عصفور، وابن أبي الربيع[3]، ونسبه ابنُ فلاح إلى البصريين[4].

الثاني: أنَّ الخبرَ مقدرٌ بعد الحال، تقديره: (ضربي زيداً قائماً ثابتٌ)، والحالُ

---

(١) في شرح الكافية (٣٧١): " تام باعتبار المعنى " وهو الصحيح.

(٢) شرح الكافية (٣٧١)، والمغني: ت السعدي (٣٥٦/٢).

(٣) شرح الجمل (٣٥/١ ب-٣٦ أ)، واللباب (١٤٥/١)، والإيضاح في شرح المفصل (١٩٧/١)، وشرح الجمل (٣٥٩/١)، والملخص (١٧٥).

(٤) المغني: ت السعدي (٣٥٦/٢).

من تتمة المبتدأ، لا من تتمّة الخبر، وهو منسوبٌ إلى الكوفيين[١].

الثالث: أنَّه لا خبرَ له؛ لأنَّه واقعٌ موقعَ (ضَربت) أو (اضرب)، فهو نظيرُ (أقائمٌ الزيدان)، وهو قولُ الأخفش الأصغر، وابن درستويه[٢]، ونسبه ابنُ فلاح إلى ابن بابشاذ، وصريحُ قوله في شرح الجمل أنَّ الخبرَ مقدرٌ بزمانٍ مضافٍ إلى فعله، تقديره: - إن كان الضربُ لم يقع - إذا كان، وإن كان قد وقع يقدرُ: إذ كان.

الرابع: أنَّ الخبرَ مصدرٌ مقدرٌ قبل الحال، تقديره: (ضربي زيداً ضَرْبُه قائماً)، وهو قولُ الأخفش، واختيارُ ابن مالك[٣].

الخامس: أنَّ الحالَ هي نفسُها الخبرُ، وإنما نُصبت مع أنَّها خبرٌ للمخالفة، وهو قولُ الكسائيّ، والفراء، وهشام[٤].

السادس: أنَّ الحالَ مغنيةٌ عن الخبر؛ لشبهها بالظرف، كما أغنى الظَّرفُ عن الخبر فكأنَّه قيل: (ضربي زيداً في حال قيامه)، وهو قولُ الجرميّ، وابن كيسان[٥].

---

(١) المحصول شرح الفصول الخمسون (١٢٣ ب)، والارتشاف (١٠٩٣/٣).

(٢) رأيهما في الارتشاف (١٠٩٢/٣-١٠٩٣).

(٣) التذييل والتكميل (٢٩٣/٣)، وشرح التسهيل (٢٨٠/١).

(٤) ينظر آراء الثلاثة في: الارتشاف (١٠٩٣/٣)، والهمع (٤٥/١).

(٥) الارتشاف (١٠٩٣/٣)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٨١/١).

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريين، وهو أنَّ الخبرَ مقدرٌ بزمانٍ مضافٍ إلى فعلـه، تقـديره: - إن كـان الضرب لم يقـع - إذا كـان، و- إن كـان قـد وقـع - يقـدرُ: إذ كـان؛ فقـد ذكـر في المسـألة ثلاثـةَ أقـوالٍ، ثم قـال: «والصـحيحُ مـذهبُ البصريين».

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بأمرين:

أحدهما: أنَّ الحالَ إذا جُعلت من تتمَّة المبتدأ -كما يقوله الكوفيُّ- لم يبق ما يدلُّ على الخبر، ولا ما يقومُ مقامَه، فلا يكونُ مما التُزِمَ حذفُ الخبر منه؛ لعدم قيام غيره مقامَه.

الثـاني: أن معنى قولهم: (ضربي زيداً قائماً): (مـا ضربت زيداً إلا قائماً)، وهـذا المعنى إنما يستقيمُ إذا جُعل المبتدأُ عامّاً بالنّسبة إلى ما أُضيفَ إليه، وإنّما يتحقّقُ عمومُه إذا لم يكن مقيداً بالحال، ثم أُخبرَ عنه بالحصول مقيداً بالحال، فيفيدُ حينئذٍ حصرَ حصول الضَّرب في حال القيام، و لو كان المبتدأُ مقيداً بالحال -كمـا يقولـه الكـوفيُّ- لصـار خاصّـاً، والإخبـارُ عـن الخـاصّ بالحصـول لا ينفـي الإخبـارَ عـن غـيره، فـإنَّ الإخبـارَ عـن ضَـربٍ في حـال القيـام حاصـلٌ لا يُنـاقضُ حصولَ ضربٍ في غير حال القيام.

وذكر ابن فلاح أنَّ هذا الوجه يُبطلُ مذهبَ ابن درستويه أيضاً؛ لأنَّه لا بدَّ من النَّظر إلى اللَّفظ، وهو مبتدأٌ يفيدُ العمومَ، فلو لم يُقدّرُ الخبرُ كما ذكرنا لبطلَ

---

(١) شرح الكافية (٣٧١)، والمغني: ت السعدي (٢/٣٥٧).

إفادتُه للعموم، والفرقُ بيته وبين (أقائمٌ الزيدان؟) أنَّه لا يستقلُّ بفاعله كلاماً، كما استقلَّ اسمُ الفاعل بفاعله كلاماً.

وعلّلَ ابنُ فلاحٍ تقديرَ المحذوفِ بظرفِ الزَّمان فقال: «وإنما قُدّرَ ظرفُ الزمان؛ لأنَّ الإخبارَ به يختصُّ بالأحداث، وكانت (إذا) و(إذ) أولى بالتقدير من غيرهما؛ لشمولهما للماضي والمستقبل، و(كان) تامةٌ،وهي وما بعدها في محلّ الجرّ بإضافة الظّرف إليها، وحُذِفَ الظّرفُ؛ لدَلالة الحال عليه لشبهه بها،ولأنَّها من متعلقات الخبر».

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي ما اختاره ابنُ فلاحٍ، وهو أنَّ الخبرَ مقدرٌ بزمانٍ مضافٍ إلى فعله، تقديره: - إن كان لم يقع - إذا كان، - وإن وقع - إذ كان؛ وذلك لما يأتي[1]:

أولاً: أنَّ القولَ إنَّ (ضربي) واقعٌ موقعَ الفعل فلا يحتاجُ إلى خبرٍ ضعيفٌ؛ لأنَّه لو وقع موقعَ الفعل لصحَّ الاقتصارُ عليه مع فاعله، كما صحَّ ذلك في (أقائمٌ الزيدان؟).

ثانياً: أنَّ القولَ إنَّ الخبرَ مقدرٌ بعد الحال ضعيفٌ؛ لأنَّه لا دليلَ على تعيين المقدَّر، فكما يجوزُ تقدير: (ثابت) يجوزُ تقديرُ: (معدوم)، وما لا يتعيّنُ تقديرُه لا سبيلَ إلى إضماره.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (١/٢٨٠-٢٨٢)، والارتشاف (٣/١٠٩٣). والهمع (١/٤٤-٤٥).

ثالثاً: أنَّ القولَ إنَّ الخبرَ مصدرٌ مقدرٌ قبل الحال ضعيفٌ؛ لأنَّه يؤدي إلى حذف المصدر مع بقاء معموله، وهو ممتنعٌ، ولأنَّه ليس فيه تقديرُ زيادةٍ على ما أفاده الأول.

رابعاً: أنَّ القولَ إنَّ (قائماً) في قولهم: (ضربي زيداً قائماً) هو الخبرُ، وإنَّما نُصب للمخالفة ضعيفٌ؛ لأمرين:

أحدهما: أنَّ جعله خبراً يقتضي أن يوصف الضرب بأنه قائم، وهذا غير المعنى الذي تفيده الجملة.

والثاني: أنَّ النَّصبَ بالمخالفة ضعيفٌ لوجهين:

أحدهما: أنَّ الشيءَ إذا خالف الشيءَ فقد خالفه الآخرُ، فليس نصبُ المبتدأ أولى من نصب الخبر، ولا نصبُ الخبر أولى من نصب المبتدأ؛ بدليل قولك: (زيدٌ زهيرٌ شعراً) و(عبدُ الله حاتمٌ جوداً)، فقد رفعت الاسمين وليس أحدُهما الآخر.

والثاني: أنَّ الخلافَ لو كان عاملاً لعَمِلَ حيث وُجِدَ، ونحن نرى العربَ تقول: (ليس زيدٌ قائماً لكن قاعدٌ) برفع (قاعد) على الجواز، و (ما زيدٌ قائماً لكن قاعدٌ) فترفعه على الوجوب مع كونه مخالفاً لما قبله.

خامساً: أنَّ القولَ إنَّ الحالَ مغنيةٌ عن الخبر لشبهها بالظّرف كما أغنى الظَّرفُ عن الخبر ضعيفٌ؛ لأنَّه لو جاز لجاز مع الجثة أن يقال: (زيدٌ قائماً)؛ لأنَّه بمعنى: (زيدٌ في حال قيام)، وهو ممتنعٌ إجماعاً، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

٣٤ - الاسمُ الواقعُ بعد شبه الجملة مرفوعٌ بالابتداء

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في شرح الكافية وفي المغني، قال فيه: «إذا تقدَّمَ الظَّرفُ على المبتدأ من غير اعتمادٍ ارتفعَ الظاهرُ به عند الكوفيين، والأخفشِ في أحد قوليه، كما يرتفعُ بالفعل، وقال البصريون: إنَّه خبرٌ يُنوى به التأخير»[١].

ومحلُّ النزاع في هذه المسألة إذا لم يَعتمد شِبْهُ الجملة على شيء، فأمَّا إذا اعتمدَ كأن يكونَ خبراً، أو صفةً، فقد قال ابنُ فلاح: «فإنَّه يعملُ في الظَّاهر اتفاقاً؛ لأنَّها قَويت مشابهتُه للفعل باعتمادِه على سابقٍ، فلما انضمَّ إلى مشابهتِه الفعلَ اعتمادُه على سابقٍ ضاهى ما لا يَنصرفُ، في حصول التأثيرِ عند وجود السَّببين، دونَ السَّبب الواحد»[٢].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ كما ذكر ابنُ فلاح:

أحدهما: أنَّ شِبْهَ الجملة إذا تقدَّمَ على المبتدأ من غيرِ اعتمادٍ كان خبراً مقدَّماً، وما بعده مرفوعٌ بالابتداء، وهو قولُ سيبويه[٣]، ونُسب إلى البصريين[٤].

الثاني: أنَّ شِبْهَ الجملة إذا تقدَّمَ على المبتدأ من غيرِ اعتمادٍ ارتفعَ الظاهرُ

---

(١) شرح الكافية (٣٤٢)، والمغني: ت السعدي (٣٢٧/٢).

(٢) المغني: ت السعدي (٣٢٧/٢).

(٣) الكتاب (٨٨/٢)، والنكت في تفسير كتاب سيبويه (٤٨٧/٢).

(٤) الإنصاف (٥١/١).

به، وهو قولُ الكوفيين[(١)]، وبه قال الأخفشُ[(٢)]، والمبردُ[(٣)] من البصريين.

الأدلة[(٤)]:

حجةُ البصريين من ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدها: أنَّ الظَّرفَ جامدٌ، فلم يعملْ كسائر الجوامد.

الثاني: أن الظَّرفَ لو عَمِلَ في الاسم من حيثُ هو قائمٌ مقامَ الفعلِ لجازَ قولُك: (اليومَ زيدٌ)؛ إذ التقديرُ: استقرَّ زيدٌ، ولما لم يَجُزْ؛ لكونِ الاسمِ جُثةً، والظَّرفُ زمانٌ بان أنَّه لم يَعملْ.

الثالث: أنَّهم اتَّفقوا في قولك: (في الدَّارِ زيدٌ قائمٌ)، أنَّ زيداً مبتدأٌ، وقائمٌ خبرُه، والخبرُ عندنا مرفوعٌ بالابتداء، وعندهم بالمبتدأ، فحينئذٍ قد بَطَل عملُ الظَّرف وتعلَّقَ بقائمٍ الذي هو الخبرُ، ولو جرى مجرى الفعل لم يكن كذلك.

وحجةُ الكوفيين من وجهين:

أحدهما: أن الظَّرفَ لا بدَّ له من عاملٍ وهو الفعلُ، فإذا تقدَّمَ على الاسم وَجَب أن يكونَ عاملُه قبلَه وهو الفعلُ، وإذا كان قبله، وقد أُقيمَ الظَّرفُ مقامَه، وَجَب أن يعملَ كما يعملُ الفعلُ في الاسمِ إذا كان قبله.

والثاني: أنَّ الظَّرفَ إذا اعتمدَ على شيءٍ قبله، كالمبتدأ وغيره، يعمل، ومن المعلوم البيِّنِ أنَّ العملَ غيرُ مضافٍ إلى ما اعتمدَ عليه، فوَجَب أن يكونَ منسوباً إليه.

---

(١) الإنصاف (٥١/١)، والتبيين (٢٣٣).

(٢) الإنصاف (٥١/١)، والتبيين (٢٣٣).

(٣) الإنصاف (٥١/١)، واللباب في علل البناء والإعراب (١٤٣/١).

(٤) الإنصاف (٥١/١)، والتبيين (٢٣٣)، واللباب في علل البناء والإعراب (١٤٣/١).

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاح القولَ بأنَّ شِبْهَ الجملة إذا تقدَّمَ على المبتدأ من غيرِ اعتمادٍ كان خبراً مقدماً، وما بعده مرفوعٌ بالابتداء؛ فقد ذكر القولين في المسألة، ثم احتجَّ لقولِ البصريين دونَ قول الكوفيين، فقال في شرح الكافية وفي المغني:

«**وحجةُ البصريين من ثلاثة أوجه:**

أحدها: جوازُ: (في داره زيدٌ)، ولو لم يكن خبراً لأدَّى إلى الإضمار قبلَ الذِّكر؛ لأنَّه لا يُنوى به التأخيرُ.

الثاني: بُطلانُ عملِ الظَّرف إذا دخلت عليه (إنَّ) نحو: (إنَّ في الدارِ زيداً، ولو كان العملُ للظَّرف لم يتغيَّرْ بدخولها.

فإن قيل: إنَّما اخْتُصَّت بالعمل لقوَّتها بالتَّصدر، بدليل إبطالها لعمل الابتداء.

قلنا: أمَّا الابتداءُ فاللَّفظيُّ أقوى من المعنويّ، وأمَّا محلُّ النزاع فالعاملان لفظيان، ويَترجَّحُ الثاني؛ لأنَّه بمنزلة الفعل، وهو أقوى من الحرف في العمل، ولذلك شُبِّهَ به الحرفُ في العمل.

الوجه الثالث: الاتِّفاقُ على أنَّ الظَّرفَ الناقصَ لا يَرفعُ ظاهراً، نحو: (بك زيدٌ) و(فيك عمرو)، بل صِحَّتُه على الابتداء والخبر، نحو: (بك زيدٌ واثقٌ) و(فيك عمروٌ راغبٌ)، ويكونُ معمولَ الخبر».

وهذا يدلُّ على اختياره لقول البصريين، وهو أنَّ شِبْهَ الجملة إذا تقدَّمَ على المبتدأ من غيرِ اعتمادٍ كان خبراً مقدماً، وما بعده مرفوعٌ بالابتداء.

---

(١) شرح الكافية (٣٤٢)، والمغني: ت السعدي (٢/٣٢٧).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ شِبْهَ الجملة إذا تقدَّمَ على المبتدأ من غيرِ اعتمادٍ كان خبراً مقدماً، وما بعده مرفوعٌ بالابتداء؛ لأنَّه قد تَعرَّى من العوامل اللَّفظيَّة، وهو معنى الابتداء، فلو قُدِّرَ ههنا عاملٌ لم يكن إلا الظَّرفَ، وهو لا يَصْلُحُ ههُنا أن يكونَ عاملاً؛ بدليل إمكان دُخولِ عواملَ أخرَ عليه تُبطلُ عملَه، نحو: (إنَّ) و(كان) و(ظنَّ)، ولو كان يقومُ مقامَ الفعلِ لم تَدخُلْ عليه هذه العواملُ؛ لأنَّ عاملاً لا يَدخلُ على عامل[1].

وأما حجةُ الكوفيين فالجواب عنها بما يلي[2]:

فأما الحجةُ الأولى فجوابُها: أنَّ تَعلَّقَ الظَّرفِ بالفعل لا يُوجِبُ أن يكونَ الفعلُ قبلَه؛ لأنَّ الغرضَ يحصلُ بأن يكونَ الفعلُ بعدَ الاسم، وواقعاً في التَّقدير قبلَ الظَّرف، كما (في الدَّار زيدٌ قائمٌ)، و(بك زيدٌ مأخوذٌ)، فإنَّ ما يَتعلَّقُ به الظَّرفُ بعد الاسم، ولم يُخِلَّ بمعنى الكلام.

وأما الحجةُ الثانية فجوابُها: أنَّ إعمالَ الظَّرفِ المعتَمِدِ جائزٌ؛ لأنَّه باعتماده أَشْبَهُ بالفعل، لأنَّ الفعلَ لا يَستقلُّ بدون الاسم، وإذا اعتمدَ الظَّرفُ صار كغير المستقِّل، ولأنَّ الأشياءَ التي يَعتمدُ الظَّرفُ عليها تَقتضي الفعلَ، فجُعِلَ الظَّرفُ كالفعل؛ لاقتضاء ذلك الشيء الفعلَ، بخلافِ ما إذا لم يَعتمدْ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) الإنصاف (٥٢/١).

(٢) الإنصاف (٥٤/١)، والتبيين (ص:٢٣٥).

٣٥ - الشرطُ والجزاءُ هما الخبرُ بعد اسم الشَّرط الواقعِ مبتدأً

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في شرح الكافية، والمغني، قال فيه: «وأما خبرُ المبتدأ فالتحقيقُ أنَّهما جميعاً الخبرُ.... وقيل: الشَّرطُ هو الخبرُ، وقيل: الجزاءُ هو الخبرُ، وقيل: إنَّه مبتدأٌ لا خبرَ له»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها أربعةُ أقوالٍ كما ذكر ابنُ فلاح في المغني، ونصَّ عليها في شرح الكافية:

أحدها: أنَّ الشَّرطَ والجزاءَ هما الخبرُ، وهو قولُ الفارسيّ، والثمانينيّ، والجرجانيّ، وابن أبي الربيع، والهَرَميّ(٢).

الثاني: أنَّ الشَّرطَ هو الخبرُ، وهو قولُ ابن خروف، وابن الحاجب، وابن هشام، والسيوطيّ(٣).

الثالث: أنَّ الجزاءَ هو الخبرُ، وهذا القولُ ذكره ابنُ الحاجب، وابنُ فلاح،

---

(١) شرح الكافية (٣٢٤)، والمغني: ت السعدي (٢٩١/٢).

(٢) الإيضاح (٩٠)، والفوائد والقواعد (٥٤٠)، والمقتصد في شرح الإيضاح (٢٨٧/١)، والكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح (٤٣٢/٢)، و المحرر في النحو (٤٧٨/١). والهرمي هو: عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي المتوفى سنة (٧٠٢). بغية الوعاة (٢٢٢/٢).

(٣) شرح الجمل (٨٦٧/٢)، و الإيضاح في شرح المفصل (٢ /٢٤٢)، ومغني اللبيب (٤٤٥)، وهمع الهوامع (٤ /٣٤١).

وابنُ هشام، ولم ينسبوه إلى أحد[1]، ولم أقف على من قال به.

الرابع: أنَّ اسمَ الشَّرط إذا وقعَ مبتدأً لا يكونُ له خبرٌ، وهذا القولُ ذكره ابنُ الحاجب، وابنُ فلاح، ولم ينسباه إلى أحد[2]، ولم أقف على من قال به.

الأدلة[3]:

حجةُ القول بأنَّهما جميعاً الخبرُ: أنَّهما كالجملة الواحدة لارتباطهما.

وحجةُ القول بأنَّ الشَّرطَ هو الخبرُ ثلاثةُ أمور:

أحدها: دخولُ الفاءِ على الجزاء، ولو كان خبراً لم تدخل الفاءُ عليه، ولا يقالُ: دخولُها ههنا كدخولها في خبر الموصول، لأنَّه يُفضي إلى الدَّور؛ لأنها دخلت في خبرِ الموصول لشبهه بالشَّرط، فلو دخلت في الجزاءِ لشبهه بالموصول لأفضى إلى الدَّور.

والثاني: أنَّه قد ثبتَ أنَّهم يقولون: «ما أنسَه لا أنس زيداً»، ولو كان الجزاءُ هو الخبرَ لوجبَ فيه الضَّميرُ، فلما وجبَ في الأوَّل دون الثاني دلَّ على أنَّ الشَّرطَ هو الخبرُ.

والثالث: أنَّه اسمٌ باشرَ جملةً لمعنىً ليست صلةً ولا صفةً، فوجبَ أن يكونَ ما بعده الخبرُ قياساً على (مَنْ يكرمُني)؟ فإنَّ الاتفاقَ على أنَّه ثَمَّ مبتدأٌ وما بعده خبرٌ.

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (٢ /٢٤٢)، والمغني لابن فلاح: ت السعدي (٢/٢٩٢)، مغني اللبيب (٤٤٥).

(٢) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (٢ /٢٤٢)، والمغني لابن فلاح: ت السعدي (٢/٢٩٢).

(٣) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (٢ /٢٤٢- ٢٤٣)، والمغني لابن فلاح: ت السعدي (٢/٢٩٢- ٢٩٣)، وهمع الهوامع (٤/٣٤١).

وحجةُ القول بأنَّ الجزاءَ هو الخبرُ: أنَّه محطُّ الفائدة، فكان أحقَّ بالخبريّة من الشَّرط، ولأنَّ المتكلِّمَ بذلك يَقصدُ الإخبارَ بأنَّه يكرمُ مَن يكرمُه، فيكونُ الفعلُ في المعنى خبراً عن المفعول، كما في (ضُربَ زيدٌ).

وحجةُ من قال بأنَّ اسمَ الشَّرط لا خبرَ له: أنَّ الخبرَ ما احتملَ الصدقَ والكذبَ، والشَّرطُ والجزاءُ تعليقُ حُكمٍ على حُكمٍ لا يُقابَلُ بالتَّصديق والتكذيب، فأشبه الأمر والنَّهيَ والاستفهامَ، فإنَّها محكيّةُ الخبرِ على الحقيقة، وليست بأخبار؛ إذ لا يُقابَلُ بالتَّصديق والتكذيب.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاح القولَ بأنَّ الشَّرطَ والجزاءَ هما الخبرُ، فقال في شرح الكافية: «وأما خبرُ المبتدأ ففيه أربعةُ أقوالٍ: أقواها أنَّهما جميعاً الخبرُ».

وقال في المغني: «وأما خبرُ المبتدأ فالتَّحقيقُ أنَّهما جميعاً الخبرُ».

واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بأنَّ الشَّرطَ والجزاءَ كالجملة الواحدة لارتباطهما، ولا يصحُّ جعلُ إحدى الجملتين الخبرَ دونَ الأخرى؛ لأنَّ الأخرى إذا لم تكن لها حِصةٌ في الخبريّة كانت ضائعةً، والمعنى يُفضي بالحُكمِ على المبتدأ بمجموعهما، ولو قُطعَ النَّظرُ عن إحداهما لم يتمَّ الحكمُ على المبتدأ.

وأجاب ابنُ فلاح عن حجج المخالفين بما يأتي:

فأما حجةُ من قال: الشَّرطُ هو الخبرُ فأجاب عنها بأنَّ دخولَ الفاء في

(١) شرح الكافية (٣٢٤)، والمغني لابن فلاح: ت السعدي (٢/٢٩١- ٢٩٣).

الجزاء لربط الجزاء بالشَّرط، ودخولُها في خبر الموصولِ لشبهه بربط الجزاء بالشَّرط، فلا يلزمُ الدَّور.

وأما قولُهم: (ما أنسه لا أنس زيداً) فلا يدلُّ على أنَّ الشَّرطَ وحده هو الخبرُ، بل المجموعُ الخبرُ، وأما عدمُ الضَّمير في الجزاء؛ فلأنَّ الربطَ بين الجملتين قد حصلَ بالجزم، وهما كالكلمة الواحدة، فيكفي ضميرٌ واحدٌ، قياساً على نحو: (زيدٌ إن يأتني أضرب عمراً).

وأما القياسُ على الاستفهام نحو: (من يكرمُني)؟ فالفارقُ موجودٌ؛ لأنَّه يقتضي جملةً واحدةً، والشَّرطُ يقتضي جملتين.

وأما حجةُ من قال بأنَّ الجزاءَ هو الخبرُ فضعَّفها ابنُ فلاح من وجهين:

أحدهما: أنَّ فعلَ الشَّرط مسندٌ إلى ضمير المبتدأ، والجزاءُ مسندٌ إلى ضميرِ المتكلِّم، فكان المسندُ إلى ضمير المبتدأ أحقَّ بالخبرية من الجزاء.

أقول: لو قال ابنُ فلاح: (والجزاءُ مسندٌ **أحيانا** إلى ضميرِ المتكلِّم) لكان أولى؛ لأنَّه ليس دائماً مسنداً إلى ضمير المتكلم؛ بدليل قولنا: (من يذاكر ينجح).

والثاني: أنَّه لا يمكنُ جعلُ إحدى الجملتين خبراً مع قطعِ النَّظرِ عن الأخرى؛ لأنَّه حينئذٍ لا يتحققُ الحكمُ على المبتدأ؛ إذ يتوقفُ الحكمُ على المبتدأ على مجموعهما.

وأما حجةُ من قال بأنَّ اسمَ الشَّرط الواقعِ مبتدأ لا خبرَ له فأجاب عنها بأنَّ المتكلِّمَ يقصدُ الإخبار بأنَّه يكرمُ من يكرمُه، فصحَّ أن يكونَ حُكماً على المبتدأ نظراً إلى المعنى.

التَّرجيح:

والراجحُ عندي هو ما اختاره ابنُ فلاحٍ من أنَّ الشَّرطَ والجزاءَ هما الخبرُ؛ لأنَّ الخبرَ هو الجزءُ الذي تتمُّ به الفائدةُ، والفائدةُ هنا لا تحصلُ من الشَّرط دونَ الجزاء، ولا من العكس، بل تحصلُ من مجموعهما، فدلَّ على أنَّهما الخبرُ، وأما بقيةُ الأقوال فقد تقدمَ جوابُ ابن فلاح عنها بما يضعفُها، ويرجِّحُ عندي القولَ بأنَّ الشَّرطَ والجزاءَ هما الخبرُ، والله أعلمُ بالصواب.

❖ ❖ ❖ ❖

٣٦ - تعدّدُ الخبر جائزٌ

ذكر ابنُ فلاحٍ قولين في هذه المسألة في شرح الكافية، والمغني، قال فيهما:«وقد يجيءُ للمبتدأ خبران فصاعداً،.... وقال بعضُهم لا يجوزُ أن يكونَ للمبتدأ خبران فصاعداً»[(١)].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويين:

الأول: الجوازُ، وهو قولُ سيبويه، والأخفش، والمبرّد، وابن السرّاج، وابن الحاجب، وابن مالك، وابن أبي الربيع، وابن هشام[(٢)]، ونُسِبَ إلى الجمهور[(٣)].

الثاني: الجوازُ بشرطِ أن تَتَّحدَ الأخبارُ في الإفراد والجملة، وهذا القولُ نسبه ابنُ هشام إلى أبي علي الفارسيّ[(٤)]، ولم أقف عليه فيما بينَ يديّ من كُتبِ أبي علي.

الثالث: المنعُ، إلا إذا كان المعنى منهما واحداً نحو: (الرمّانُ حلوٌ حامضٌ)، وهو قولُ ابن الطراوة، وابن عصفور، والإسفرايينيّ[(٥)].

---

(١) شرح الكافية (٣٥٢)، والمغني: ت السعدي (٢ /٣٦٤).

(٢) الكتاب (٨٣/٢)، ومعاني القرآن (٥٨٠/٢)، والمقتضب (٣٠٧/٤)، والأصول في النحو (٦٥/١)، وشرح المقدمة الكافية (٣٦٩/٢)، وشرح التسهيل (٣٢٦/١)، والبسيط في شرح الجمل (٢٩٠/٢) والجامع الصغير (٤٩).

(٣) الهمع (٥٣/٢).

(٤) مغني اللبيب (٥٦٤)، وشرح قصيدة كعب بن زهير (٥٧).

(٥) المقاصد الشافية للشاطبي (١٣٠/٢)، وشرح الجمل (٣٦٦/١)، ولباب الإعراب (٢٥١).

=

وذكر السيوطيُّ[1] **قولاً رابعاً** في المسألة، وهو قصرُ الجواز على ما كان المعنى منهما واحداً، نحو: (الرمانُ حلوٌ حامضٌ)، والذي يظهرُ لي أنَّ هذا القولَ هو بعينه القولُ الثالث.

الأدلة[2]:

حجة الجواز: السماع، والقياس:

فأما السماع فمنه ما يلي:

قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝١٤﴾، ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝١٥﴾، ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ۝١٠٧﴾[3].

وقوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخٌ﴾[4]، في قراءةٍ برفع (شيخ)[5].

وأما القياس: فلأنَّ الخبرَ حكمٌ،وقد يُحكَمُ على الشيء بأحكامٍ متعددةٍ كما في الصفات.

=
والإسفراييني هو: تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني المتوفى سنة (٦٨٤). البغية (٢١٩/١).

(١) الهمع (٥٣/٢).

(٢) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (٣١٩/١)، وشرح التسهيل (٣٢٦/١)، والمغني: ت السعدي (٣٦٤/٢)، والمقاصد الشافية (١٣٢/٢).

(٣) سورة البروج، الآيات (١٤- ١٦).

(٤) سورة هود، من الآية (٧٢).

(٥) قراءة شاذة، قرأ بها ابن مسعود، والأعمش. مختصر في شواذ القرآن لابن خالوية (٦٥)، والمحتسب لابن جني (٣٢٤/١)، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري (٦٦٧/١).

وحجةُ المنع أمران:

أحدهما: أنَّ الخبرَ مُشبّهٌ بالفاعل، لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما جزءٌ ثانٍ من الجملة، والفاعلُ لا يكونُ إلا واحداً، فكذلك الخبرُ، لأنَّه القولُ الدالُّ على النسبة المحتملة للتصديق والتكذيب، فلا يكونُ للجملة الواحدة إلا خبرٌ واحدٌ.

والثاني: أنَّ تعددَ الأخبار يقتضي زيادةَ تعدد المفاعيل في باب ظننت، وليس لنا فعلٌ يتعدَّى إلى أكثر من مفعولين، فينبغي أن يُحمَلَ ما يردُ من تعدّد الأخبار على أنّها صفات للخبر المحذوف؛ لأنَّ تعدّدَ الصفات معهودٌ، ولا محذورَ في تعددها.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بجواز تعدّد الخبر مطلقاً؛ فقد ذكر في المسألة قولين: الجواز، والمنع، ثم ذكرَ حُجَّتي المنع، وأجاب عنهما بما يُضْعفُهما ويُرجِّحُ عنده القولَ بالجواز.

احتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بالسّماع، وهو قولُ الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ١٤﴾، ﴿ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ١٥﴾، ﴿فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ١٠٧﴾.

وأجاب ابنُ فلاحٍ عن حُجّتي المنع بما يأتي:

فأما الأولى: فأجاب عنها بأنّه إذا قُدّرت الأخبار بالمفرد حصل شبهُها بالفاعل.

---

(١) شرح الكافية (٣٥٢-٣٥٤)، والمغني: ت السعدي (٣٦٤-٣٦٧).

أقولُ: معنى هذا الجواب: أنَّ الأخبارَ المتعددة تُقدّرُ بالمفرد، فـ(زيدٌ كاتبٌ شاعرٌ لبيبٌ) أي جامعٌ لهذه الخصال، لأنَّ كلَّ واحدٍ جزءٌ من مجموع الخبر، وإذا كان في كلّ واحدٍ ضميرٌ، ولم يَستقلّ بالخبريّة، بل هو جزءٌ من الخبر صار في التَّحقيق من قبيل: (هذا حلوٌ حامضٌ)، فيُقدَّرُ بجامعٍ لهذه الخصال، وقد نصَّ ابنُ فلاحٍ على هذا المفهوم للتقدير(١)، وإذا كانت الأخبارُ المتعددةُ في تقدير المفرد فقد حصلَ شبهُها بالفاعل.

وأما الثانيةُ: فأجاب عنها بأنَّه يستحيلُ وصفُ الحلو بالحامض، والأبيض بالأسود، وإذا لم يطّرد تقديرُ الوصف في البعض امتنعَ في الكلّ، وحُمِلَ على تعدّد الأخبار.

أقول: وهذا الجوابُ لا يلزمُ المانعينَ؛ لأنَّ ظاهرَ كلامهم أنَّهم يجعلونَ كلا اللَّفظين صفةً لمحذفٍ، وليست الثانيةُ صفةً للأولى، والتَّقديرُ عندهم هذا شيءٌ حلوٌ حامضٌ.

التَّرجيح:

والراجحُ عندي ما اختاره ابنُ فلاح، وهو أنَّ تعددَ الخبر جائزٌ مطلقاً؛ وذلك للأمور الآتية:

أولاً: أنَّه مؤيدٌ بالسّماع كما تقدم.

ثانياً: أنَّ القياسَ يقتضيه؛لأنَّ الخبرَ كالنَّعت، فكما جاز تعدّدُ النّعت، جاز

---

(١) شرح الكافية (٣٥٣)، والمغني: ت السعدي (٢ /٣٦٦).

تعدّدُ الخبر.

ثالثاً: أنَّ ما استدلَّ به المانعُ قويٌ من حيثُ القياس، إلا أنَّ السّماعَ يخالفُه، والسَّماعُ الكثيرُ مقدمٌ على القياس القويّ[1]، والله أعلمُ بالصواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) تنظر القاعدة في: المسائل الحلبيات (٢٢٦)، والاقتراح في أصول النحو (٣٤٥).

٣٧ - (كان) وأخواتها أفعالٌ لا حروفٌ

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «ومذهبُ جمهورِ النُّحاة أنَّها أفعالٌ ناقصةٌ، وذهب بعضُهم إلى أنَّها حروفٌ»[١].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّها أفعالٌ، وهو قولُ جمهورِ النَّحويينَ، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ، وابنُ بابشاذ، وابنُ السِّيد البطليوسيّ، وابنُ خروف، وابنُ عصفور، وابنُ أبي الربيع[٢].

والثاني: أنَّها حروفٌ، وهو قولُ الزَّجَّاجيّ؛ فقد وسمها في كتابه: (الجمل في النحو) بالحروف فقال: «باب الحروف التي تَرفعُ الأسماءَ وتَنصبُ الأخبار»[٣].

قال ابنُ خروف مُعقّباً على كلام الزَّجَّاجيّ: «لا معنى لتسمية هذه الأفعالِ حروفاً؛ إذ هي أفعالٌ حقيقة..... فإن كان أطلق عليها حروفاً كما يُطلقُ سيبويهِ رحمه الله على كلِّ كلمةٍ حرفاً، فذلك جائزٌ لغةً لا اصطلاحاً»[٤].

---

(١) المغني: ت السعدي (٣/٧).

(٢) الكتاب (١/٤٥)، والمقتضب (٤/٨٧)، وشرح الجمل لابن بابشاذ (٤٩ أ)، وإصلاح الخلل (١٣٤) وشرح الجمل لابن خروف (١/٤١٥)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/٣٨٥)، والبسيط في شرح الجمل (٢/٦٦١).

(٣) الجمل في النحو (٤١).

(٤) شرح الجمل (١/٤١٥).

أقول: هذا الاعتذارُ يبدو أنَّ ابنَ عصفور قد أخذ به؛ فقد نفى أن يكونَ هناك خلافٌ في فعليّتها إلا (ليس) فإنَّ فيها خلافاً، وذهب ابنُ بابشاذ، وابنُ السّيد، وابنُ جمعة إلى نسبة هذا القول إلى الزَّجَّاجيّ(١).

والذي يظهرُ لي من كلام الزَّجَّاجيّ أنَّه يرى حرفيّةَ هذه الكلمات؛ فقد وسمها بالحروف، ثم إنِّي تتبعته في الباب المذكور فوجدتُه يصفُها بالحروف دائماً، ولم يتخلَّف عن ذلك، ثم إنَّ الأمرَ إذا دار بينَ القصد وعدمه فالمرجعُ فيه إلى الظَّاهر، ولا يصارُ إلى خلافه إلا بدليلٍ قاطعٍ، ولا دليلَ هنا يمنعُ من أن يكونَ مذهبُ الزَّجَّاجيّ في هذه الكلمات أنَّها حروفٌ.

الأدلة(٢):

احتجَّ الجمهورُ بأمورٍ منها: اتِّصالُ الضَّمائر البارزة المرفوعةِ المحلِّ بها، وتاءِ التَّأنيث السَّاكنةِ، وتصرّفُها إلى الماضي والمستقبل، ودخولُ (قد) و(السين) و(سوف) عليها.

واحتُجَّ للزَّجَّاجيّ أنَّها لا تدلُّ على الحدث كسائر الأفعال.

ثم إنَّ معانيها في غيرها فأشبهت حروفَ المعاني، **وبيانه**: أنَّك إذا قلتَ: (زيدٌ قائمٌ) احتملت هذه الجملةُ معانيَ كثيرةً غيرَ مُحَصَّلةٍ من لفظِ الجملة، فتدخلُ

---

(١) شرح الجمل لابن بابشاذ (٤٩ أ)، وإصلاح الخلل (١٣٤-١٣٦)، وشرح ألفية ابن معط (٨٥٧/٢).

(٢) شرح الجمل لابن بابشاذ (٤٩ أ)، وإصلاح الخلل (١٣٤-١٣٦)، المغني: ت السعدي (٧/٣)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٨٥٧/٢).

عليها هذه العواملُ فتحصلُ تلك المعاني التي كانت غيرَ مُحَصَّلةٍ، فإذا قلتَ: (كان زيدٌ قائماً) أفادت أنَّه كان فيما مضى، وإذا قلت: أصبح أفادت أنَّه وقع في الصَّباح، وهكذا مع بقية الأفعال كما في حروف المعاني التي تفيدُ المعانيَ المختلفةَ في الجملةِ الواحدةِ؛ بدليل أنك تقول: (زيدٌ قائمٌ) فتوجبُ له القيام، ثم تقول:

(أزيدٌ قائمٌ؟) فتفيدُ معنى الاستفهام، ثم تقولُ: (ما زيدٌ قائمٌ)، فتفيدُ معنى النَّفي، ثم تقولُ: (كأنَّ زيداً قائمٌ) فتفيدُ معنى التَّشبيه.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ (كان) وأخواتها أفعالٌ لا حروفٌ؛ فقد ذكر القولينِ في المسألة بأدلّتهما، ثم أجاب عن حجة مَن قال إنَّها حروفٌ بما يُضْعِفُها، ويُرَجِّحُ عنده القولَ إنَّها أفعالٌ.

واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بأمور:

أحدها: اتِّصالُ ضمائرِ المرفوعِ البارزِ بها، نحو: (كنت)، و(كانوا) و(كنا).

والثاني: اتِّصالُ تاءِ التأنيث بها.

والثالث: تصرّفُها نحو: (كان)، (يكون)، (كن)، (لا تكن).

والرابع: دخولُ خواصّ الأفعال عليها، نحو: (قد كان)، و(سيكون).

والخامس: أنَّه بُني مِن (كان): تفتعل، قال الشَّاعر:

بُنيّ اتّعظ إنَّ المواعظَ جمَّةٌ ... ويوشَكُ أن يكتان وَعْراً سبيلُها[2]

---

(١) المغني: ت السعدي (٣/٧-٨).

(٢) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، ولم أقف عليه في المصادر النحوية والشعرية.

واحتجَّ ابنُ فلاح لمن قال بحرفية هذه الكلمات بأنَّها لا دلالةَ لها على الحدث كما هو شأنُ سائر الأفعال، ثم أجاب عن هذه الحجة بأنَّ هذه الأفعالَ إنَّما لم تجُعل للدَّلالة على الحدث؛ لوجهين:

أحدهما: التنبيهُ على أنَّ أصلَ الأفعالِ إنَّما جِيءَ بها للدَّلالة على تَعيين زمنِ الحدث؛ لأنَّ زمنَ الحدث كان يستفادُ من المصدر من غير تعيينِ زمنٍ.

والثاني: أنَّ المقصودَ من وضعها تعيينُ زمنِ الجملة الاسمية، فلا حاجةَ إلى دلالتها على الحدث، وقد عوضوها عن دلالة الحدث بلزوم الخبر.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ (كان) وأخواتها أفعالٌ لا حروفٌ؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: اتِّصالُها بعلامات الفعل.

ثانياً: أنَّ القولَ إنَّ (كان) وأخواتها حروفٌ يُؤدِّي إلى عدم النَّظير؛ لأنَّه لا يُوجَد حرفٌ يتّصلُ بتاء الفاعل، ولا تاءِ التَّأنيث، وما يُؤدِّي إلى عدم النَّظير لا يصحُّ قبولُه.

وأمَّا عدمُ دَلالتها على الحدث فلا يسلبُها الفعليةَ؛ لوجود ما يعوضُه، وهو لزومُ الخبر.

ثم إنَّ دلالةَ الفعلِ على الزَّمن والحدث معاً تُعَدُّ من خصائص الفعل العديدة، والنَّوعُ إذا كانت له خواص عديدة لم يلزم أن تُوجد جميعُها في كلِّ شخصٍ من أشخاص ذلك النّوع، ولكن كلُّ ما وُجدت فيه تلك الخواصُّ أو

بعضُها حُكِمَ له بحكمِ ذلك النَّوع[1]، وهذه الأفعالُ، وإن لم تدلَّ على الحدث في نفسها، تقبلُ بقيةَ الخصائص، كدخول ضمائر الرَّفع البارزة عليها، فصحَّ كونُها أفعالاً، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) إصلاح الخلل (١٣٥).

٣٨ - (ليس) فِعْلٌ لا حرفٌ

ذكَرَ ابنُ فلاحٍ قولين في هذه المسألة في المغني، قال: «وأما (ليس) فجمهورُ النّحاة على أنَّها فعلٌ، وقال أبو علي في المسائل البغداديات[1]: إنَّها حرفٌ»[2].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويين:

أحدها: أنَّها فعلٌ، وهو قولُ جمهور النحويين[3]، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ، وابنُ السَّراج في كتابيه: أصول النَّحو، والموجز، والفارسيُّ في أحد قوليه، وابنُ جنيّ، واختاره ابنُ برهان، وابنُ بابشاذ، وابنُ الحاجب، وأبو علي الشلوبين، وابنُ عصفور، وابنُ أبي الربيع في أحد قوليه[4].

الثاني: أنَّها حرفٌ، وهو قولٌ نسبه أبو حيان لابن السراج، وبه قال ابن

---

(١) رأيه هذا موجود في كتبه التالية: المسائل الحلبيات (٢٢٢-٢٢٣)، والمسائل المنثورة (٢٠٧-٢٠٨)، وكتاب الشعر (٩)، ولم أقف عليه في المسائل البغداديات.

(٢) المغني: ت السعدي (٣/١٠).

(٣) الارتشاف (٣/١١٤٦).

(٤) الكتاب (١/٤٥)، (٢/٣٧)، والمقتضب (٤/٨٧، ١٩٠)، والأصول في النحو (١/٨٢-٨٣)، والموجز (٣٠)، والإيضاح (١٤٥)، واللمع في العربية (٨٥)، وشرح اللمع (١/٥٣)، وشرح المقدمة المحسبة (٢/٣٥٠)، وشرح المقدمة الكافية (٣/٩٠٦)، والتوطئة (٢٢٤)، وشرح الجمل (١/٣٩١)، والملخص (٢١٠).

شقير، والفارسيّ في أحدِ قوليه، وابن أبي الربيع في أحد قوليه[١].

وقد نَسَبَ الزجاجيُّ هذا القولَ إلى الفراء[٢]، وهو مخالفٌ لما نصَّ عليه الفراءُ في معاني القرآن من أنَّها فعلٌ؛ فقال: «لأنَّ (ليس) فعلٌ يقبلُ المضمرَ، كقولك: (لست ولسنا)»[٣].

الثالث: أنَّها حرفٌ إذا وُجدت بغير خاصيّةٍ من خواص الأفعال، كدخولها على الجملة الفعلية، وفعلٌ إذا وُجدت بشيء من خواص الأفعال، وهو قولُ المالقيّ[٤].

أقول: المالقيُّ بهذا القول يحاولُ أن يجمعَ بين القول الأول والثاني، فقد قال:

«اعلم أنَّ (ليس) ليست محضةً في الحرفيّة، ولا محضةً في الفعليّة، ولذلك وَقَعَ الخلافُ فيها بين سيبويه وأبي علي الفارسي، فزعم سيبويه أنَّها فعلٌ، وزعم أبو علي أنَّها حرفٌ، والموجبُ للخلاف بينهما فيها النَّظرُ إلى حدِّها، فتكون حرفاً إذ هي لفظٌ يدلُّ على معنى في غيره لا غير ك (مِن، وإلى، ولا، وما) وشبهها، أو النَّظرُ إلى اتِّصالها بتاء التأنيث، والضمير المرفوع، والاستتار، والرفع والنّصب.. وهذه خواصُّ الأفعال لا الحروف فتكون فعلاً، وكلُّ واحدٍ منهما إذا وقفَ على نظرٍ

---

(١) الارتشاف (١١٤٦/٣)، والتذييل والتكميل (١١٧/٤)، والمسائل الحلبيات (٢٢٢- ٢٢٣)، والبسيط في شرح الجمل (١٦٣/١).

(٢) كتاب اللامات (٣٤).

(٣) معاني القرآن (٤٣/٢).

(٤) رصف المباني (ص:٣٦٩-٣٧٠).

الآخر تحصَّلت الموافقةُ بينهما، وانتفى الخلافُ بينهما؛ إذ لا تصحُّ المنازعةُ فيه، فالخلافُ إذن إنَّما هو من حيثُ الإطلاقُ لاختلاف النَّظرين: هل في الأصل أو هل في المعاملة»[1].

وما قاله يظهرُ لي فيه نظرٌ؛ لأنَّ سيبويه قد ضَعَّفَ أن تكونَ (ليس) كـ (ما) النافية في قول بعض العرب: «ليس خَلَقَ الله أشعر منه»، مع أنَّها أعني (ليس) داخلةٌ على جملةٍ فعلية، وذكر أنَّ الوجهَ، والحدَّ أن يضمرَ في (ليس)[2]، وهذا دليلٌ على أنَّ سيبويه لا يرى حرفيّةَ (ليس)، وإن دخلت على جملةٍ فعلية.

كما أنَّ أبا علي الفارسي ذكر أنَّ (ليس) حرفٌ، وأنَّها إنَّما عَملت لاتِّصالها بشيء من خواص الفعل: كضمير الفاعل، فأُجريت مجراه[3]؛ فدلَّ هذا على أنَّ أبا علي الفارسيّ يرى حرفيّةَ (ليس)، وإن اتصلت بشيء من خواص الفعل.

الأدلة[4]:

استدلَّ مَن قال بفعلية (ليس) بما يأتي:

أولاً: اتّصالُ الضَّمير المرفوع بها، ولا يتصلُ إلا بالفعل، كقولك: (لسْتُ) و(لسْنا) فهو مثلُ (ضَرَبْت) و(ضَرَبْنا).

ثانياً: استتارُ الفاعلِ المضمرِ فيها، كقولك: (زيدٌ ليس ذاهباً).

---

(١) رصف المباني (٣٦٨).

(٢) الكتاب (١/١٤٧).

(٣) المسائل الحلبيات (٢٢٥).

(٤) المسائل الحلبيات (٢٢٥). شرح المقدمة المحسبة (٢/٣٥٠)، وشرح الكتاب للصفار (٢/٧٦٢)، والتبيين (٣١١)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/٣٨٥-٣٨٦).

ثالثاً: أنَّ آخرها مفتوحٌ كما في أواخر الأفعال الماضية.

رابعاً: أنَّها تلحقها تاءُ التأنيث ساكنةً، وصلاً ووقفاً، نحو: (ليست هندُ قائمةً)، وهذه التاء لا تكون إلا في الأفعال.

خامساً: تفسيرُها للفعل في مثل: (أزيداً لستَ مثلَه؟)، فـ(زيداً) منصوبٌ بإضمار فعلٍ دلَّ عليه (ليس)، كأنَّه قال: (أخالفتَ زيداً لستَ مثلَه؟)، فلولا أنَّها فعلٌ لما فَسَّرت فعلاً.

واستدلَّ مَن قال بحرفيّة (ليس) بما يأتي:

أولاً: أنَّها لا تتصرفُ، والأصلُ في الأفعال التَّصرفُ.

ثانياً: أنَّ الفعلَ يدلُّ على الحدث في الزَّمن المعيَّن، وهذه تدلُّ على النَّفي دونَ الحدث.

ثالثاً: أنَّها لو كانت فعلاً لكان ماضياً لعدم القرائن في أوّله، وليس بماضٍ؛ لاتِّفاق الجمهور على أنَّه لنفي الحال، لا لنفي الماضي.

رابعاً: سكونُ عينه، والأفعالُ الثلاثيةُ متحرّكةُ العين.

خامساً: بطلانُ عملِها فيما حكاه سيبويه: (ليس الطِّيبُ إلا المسكُ)؛ قياساً على (ما).

سادساً: أنَّه مركبٌ مِن (لا) و(أيس) بمعنى: الوجود، فحُذفت ألف (لا) والهمزة؛ ولذلك يقال: أخرجه من اللَّيسيّة إلى الأيسيّة، أي من العدم إلى الوجود.

سابعاً: أنَّها قد عُوِّض بها عن اسمِ أنْ في قوله تعالى: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾ ﴾[1].

---

(١) سورة النجم: الآية (٣٩).

اختيار ابن فلاح[1]:

اختارَ ابنُ فلاحٍ القولَ بفعليّة (ليس)؛ فقد ذكر فيها قولين: الفعليّة والحرفيّة بأدلتهما، ثم أجاب عن أدلة القائلين بحرفيّة (ليس) بما يُضْعفُها ويُرَجِّحُ عنده القولَ بأنَّها فعلٌ.

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بخمسةِ أوجه[2]:

أحدها: اتِّصالُ ضمائر المرفوع البارزةِ بها، نحو: (لست) و(لسنا) و(لستم).

الثاني: اتصالُ تاء التأنيث بها، نحو: (ليست).

الثالث: تفسيرُها للفعل، نحو: (زيداً لسْتَ مثله)، أي: خالفت، والمفسِّر مناسبٌ للمفسَّر.

الرابع: الاكتفاءُ بها في جواب الشَّرط، كقوله تعالى: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّ﴾[3].

الخامس: تقديمُ خبرها على اسمها، وعليها، على الصحيح، ولو كانت حرفاً لم يجز، قياساً على (ما).

وأجاب ابنُ فلاحٍ عن أدلة القائلين بالحرفيّة بما يلي:

فأما الأول فأجاب عنه بأنَّ اختلافَ الأبنية يرادُ ليستفادَ منه اختلافُ الأزمنة، وهذه منقولةٌ إلى الإنشاء، وخُصّت بصيغة الماضي لخفَّته.

---

(١) المغني: ت السعدي (٣/١٠-١٢).

(٢) المغني: ت السعدي (٣/١٠).

(٣) سورة الأحزاب: من الآية (٣٢).

أقول: هذا الجوابُ يستقيمُ مع (نعم) و(بئس)، أمَّا (ليس) فلا؛ لأنَّها للنفي والنَّفيُ ليس بإنشاء، وأحسنُ من هذا الجوابِ جوابُ ابن جمعة، وهو أنَّ عدمَ التَّصرف عارضٌ؛ لشبه الحرف لا في أصلِ الوضع[(١)].

وأجاب عن الثاني: بأنَّه لما قُصر على صيغةٍ واحدةٍ ارتفعَ منه فائدةُ تعيين الحدث.

وعن الثالث: النقضُ بـ(عسى)، ولأنَّه لما لم يتصرفْ لَزِمَ طريقةً واحدةً.

وعن الرابع: أنَّ أصلَه لَيسَ على زنة فَعِلَ إلا أنَّهم ألزموه التَّخفيف للزومه حالةً واحدةً.

وعن الخامس: أنَّ فيها ضميرَ الشأن.

وعن السادس: أنَّ التركيبَ على خلاف الأصل، فلا يُصارُ إليه؛ لضرورة العمل بما ذكرنا من الدليل على فعليّتها.

وعن السابع: أنَّا لو سلَّمنا التعويضَ، فذلك لما فيها من السَّلب، لا لكونها حرفاً.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو ما اختاره ابنُ فلاح، وهو أنَّ (ليس) فعلٌ؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: أنَّ علامةَ فعليّة (ليس) علامةٌ لفظيّة، وهي اتِّصالُها بضمائر الرفع

---

(١) شرح ألفية ابن معط (٨٨٤/٢).

المتصلة، وتاء التأنيث، وعلامةَ حرفيتها كونُها بمعنى النفي مثل (ما)، والعلاماتُ اللَّفظيّة مُرجَّحَةٌ على العلامات المعنويّة.

ثانياً: أنَّ القولَ بحرفيّة (ليس) يؤدِّي إلى عدم النَّظير؛ لأنَّه لا يُوجَدُ حرفٌ يتَّصلُ بتاء الفاعل، أو تاء التأنيث الساكنة، وما يؤدِّي إلى عدم النَّظير لا يصحُّ قبولُه، والله أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

٣٩ - (كان) فعلٌ يدلُّ على الزَّمن المجرد من الحدث

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «وإنَّما سُمِّيت ناقصةً لوجهين: أحدهما: لعدم دلالتها على الحدث»[١].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ (كان) فعلٌ يدلُّ على الزَّمن المجرد من الحدث، وهو قولُ ابنِ السَّراج والفارسيّ، وابنِ جني، والجرجانيّ، وابنِ الخشاب، وابنِ برهان، والشَّلوبين[٢].

والثاني: أنَّ (كان) فعلٌ يدلُّ على الزَّمن والحدث معاً، وهو قولُ ابنِ عصفور، وابنِ مالك، وابنه بدر الدين[٣].

الأدلة[٤]:

حجةُ مَن قال إنَّها لا تدلُّ على حدث أنَّ الفائدةَ لا تحصلُ إلا بعد الإتيان بخبرها، وذلك أنَّك تقول: (قام زيد)، و(كان زيدٌ قائماً)، فأنت تخبرُ عن

---

(١) المغني: ت السعدي (٩/٣).

(٢) الأصول في النحو (٨٢/١)، والمسائل المنثورة (٢٠٧)، واللمع (١١٩)، والمقتصد (٣٩٨/١)، والمرتجل (١٢٥)، وشرح اللمع (٤٩/١)، وشرح المقدمة الجزولية (٢١٧/١).

(٣) شرح الجمل (٣٨٥/١)، وشرح التسهيل (٣٣٨/١-٣٣٨)، وشرح ألفية ابن مالك (١٣٧).

(٤) المقتصد (٣٩٨/١)، والمرتجل (١٢٥)، وشرح المقدمة الجزولية (٢١٧/١)، وشرح الجمل لابن عصفور (٣٨٥/١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٣٨/١-٣٣٨).

زيد بالقيام في كلا المثالين غيرَ أنَّ القيامَ مُضمَّنٌ في (قام) غير خارجٍ عنه، أمَّا (كان) فإنَّ القيامَ غيرُ مضمَّنٍ فيها، فالحدثُ مستفادٌ من خبرها، ولذلك لم يُستخدَم لها مصدرٌ، فلا يجوزُ: (كان زيدٌ قائماً كوناً).

واحتجَّ مَن قال إنَّها تدلُّ على الحدث بأمورٍ منها ما يأتي:

أولاً: أنَّ (كان) فعلٌ، والفعلُ يستلزمُ الدَّلالةَ على الزَّمان والحدث معاً؛ إذ الدالُّ على الحدث وحدَه مصدرٌ، والدّالُّ على الزَّمان وحدَه اسمُ الزَّمان.

ثانياً: أنَّ الأصلَ في كلّ فعلٍ الدَّلالةُ على الزَّمان والحدث معاً، والإخراجُ عن الأصل لا يقبلُ إلا بدليل.

ثالثاً: أنَّ دلالةَ الفعل على الحدث أقوى من دلالته على الزَّمان؛ لأنَّه يدلُّ على الحدث بمادته، وعلى الزَّمان بصيغته، فدلالتُه على الحدث لا تتغيرُ بالقرائن، ودلالتُه على الزَّمان تتغيرُ بالقرائن، وعلى هذا فدلالتُه على الحدث أولى بالبقاء من دلالته على الزَّمان.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ (كان) فعلٌ يدلُّ على الزَّمن المجرد من الحدث؛ فقد صرَّحَ بعدم دلالة (كان) على الحدث، فقال: «وإنَّما سُمّيت ناقصةً لوجهين: أحدهما: لعدم دلالتها على الحدث».

---

(١) المغني: ت السعدي (٣/٨-٩).

واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بأمرين:

أحدهما: أنَّها لم تدلّ على الحدث تنبيهاً على أنَّ أصلَ الأفعال إنَّما جيء بها للدَّلالة على تعيين زمنِ الحدث؛ لأنَّ الحدثَ يستفادُ من المصدر من غير تعيين زمن.

والثاني: أنَّ المقصودَ من وضعها تعيينُ زمن الجملة الاسمية، فلا حاجةَ إلى دلالتها على الحدث.

ويرى ابنُ فلاح أنَّ المصدرَ وهو الكونُ في مثل قولنا: (يعجبني كونُ زيدٍ قائماً) إنَّما هو مصدرُ التَّامة، و(قائماً) نُصِبَ على الحال.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ (كان) فعلٌ يدلُّ على الزَّمن المجرد من الحدث، وذلك لأمرين:

أحدهما: أنَّها لو كانت تدلُّ على حدثٍ لكان ما بعدها دائماً فاعلاً لها؛ لأنَّها إذا دلَّت على حدثٍ احتاجت إلى مُحدِثٍ وهو الفاعلُ، ولم يقل بذلك أحدٌ، بل يجعلونَ ما بعدها اسماً لها، إلا إذا ضُمّنت معنى حدثٍ فإنَّهم حينئذٍ يجعلونها كبقية الأفعال؛ لدلالتها على الزَّمن والحدث، فيكونُ ما بعدها حينئذٍ فاعلاً لها.

والثاني: أنَّها لو كانت تدلُّ على حدثٍ لبطَلَ مجيئُها ناقصةً؛ لأنَّ مفهومَ النَّقص هو أنَّ أحدَ مدلولي الفعل قد نَقَصَ وهو الحدثُ، ولا أعلمُ خلافاً بين النّحاة في وجود هذا القسم، أعني: (كان الناقصة).

ثم إنَّ هذا القولَ فيه جوابٌ عن سؤالين أعتقدُ أنَّ الإجابةَ عنهما غيرُ

ممكنة على القول بدلالة (كان) على الحدث إلا تكلّفاً:

السّؤال الأول: إذا كانت (كان) فعلاً، فلماذا لم يقولوا إنَّ ما بعدها فاعلٌ لها؟

والجوابُ: أنَّ الأصلَ في الفعل أن يدلَّ على زمنٍ وحدثٍ، وبما أنَّه يدلُّ على حدثٍ احتاجَ إلى مُحدِثٍ وهو الفاعلُ، فلزم أن يكونُ لكلِّ فعلٍ فاعلٌ، أمَّا (كان) فإنَّها تدلُّ على زمنٍ كبقيّة الأفعال، ولكنَّها لا تدلُّ على حدثٍ، وبما أنَّها لا تدلُّ على حدثٍ فإنَّها لا تحتاجُ إلى مُحدِثٍ، فيكونُ ما بعدها اسماً لها لا فاعلاً.

والسّؤال الثاني: لماذا سُمّيت هذه الأفعالُ بالنَّاقصة؟

والجواب: لأنَّ أحدَ مدلولي الفعل – وهما الزَّمن والحدث – قد نَقَصَ، وهو الحدثُ. واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

٤٠ - معنى (ليس) نفي زمن الحال

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأكثرُ النَّحويينَ على أنَّها مخصوصةٌ بنفي الحال.... وذهب بعضُهم إلى أنَّها لنفي الحال وغيره»[١].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها أربعةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّها لنفي الحال والاستقبال، وهو قولُ المبردِ، وابنِ دَرَستويه، وابنِ الوراق والصَّيمريّ[٢].

والثاني: أنَّها لنفي الحال، وهو قولُ الواسطيّ، والأعلمِ الشنتمريّ، والزَّمخشريّ، وابنِ إياز، والإسفرايينيّ، والكيشيّ، وابنِ جمعة الموصليّ، وتقي الدين النِّيليّ[٣].

والثالث: أنَّها للنَّفي مطلقاً في الماضي والحال والمستقبل، وهو قولُ ابنِ مالك، وابنِ أبي الرَّبيع[٤].

---

(١) المغني: ت السعدي (٣/٤٤).

(٢) المقتضب (٤/٨٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/٣٨٤)، وعلل النحو (٢٤٦)، والتبصرة والتذكرة (١/١٨٨).

(٣) شرح اللمع (٤٠)، والنكت في تفسير كتاب سيبويه (١/١٨١)، والمفصل في علم اللغة (٢٦٨) والمحصول في شرح الفصول (٨٣ أ)، ولباب الإعراب (٤٢٤)، والإرشاد (١٥٠)، وشرح الكافية (٢/٥٧٦)، والصفوة الصفية (٢/٢٣).

(٤) شرح التسهيل (١/٣٨٠)، والبسيط في شرح الجمل (٢/٦٧٨).

والرابع: أنَّها لنفي الحال في الجملة المطلقة، فإن قُيِّدت كان نفيها بحسب ذلك القيد وهو قولُ أبي الفضل الصَّفار، والشلوبين، وابنِ عصفور، وأبي حيان، والدَّماميني[1].

وقد ذكر أبو علي الشَّلوبين أنَّه لا مخالفةَ بين مَن قال إنَّها لنفي الحال، ومَن قال إنَّها للنَّفي مطلقاً، وعلَّلَ ذلك بأنَّ مرادَ الأول: أنَّها لنفي الحال إذا لم يكن الخبرُ مخصوصاً بزمانٍ، فإن اقترن الخبرُ بزمانٍ فهي بحسب ذلك الزَّمان[2].

ويظهرُ لي فيما قاله نظرٌ؛ لأنَّ الزَّمخشريّ وابنَ جمعة الموصليّ - وهما ممن قالوا إنَّها لنفي الحال - منعا مجيئَها لنفي المستقبل وإن قُيِّد بالاستقبال.

قال الزَّمخشري: «و(ليس) معناه نفي مضمون الجملة في الحال، تقول: (ليس زيدٌ قائماً الآن)، ولا تقول: (ليس زيدٌ قائماً غداً)»[3].

وقال ابنُ جمعة: «والأكثرُ أنَّها لنفي الحال، فلا يجوزُ وقوعُ المستقبل خبرها، فلا يقال: (ليس زيدٌ قائماً غداً)، ولا (يقوم غداً)، ولا الماضي، نحو: (ليس زيدٌ قام)»[4].

---

(١) شرح الكتاب (٧٨٧/٢)، والتوطئة (٢٢٨)، وشرح الجمل (٤٢٥/١)، والارتشاف (١١٥٧/٣)، وتعليق الفرائد (٢٦٦/٣).

(٢) شرح المقدمة الجزولية (٧٧٢/٢).

(٣) المفصل في علم اللغة (٢٦٨).

(٤) شرح ألفية ابن معط (٨٨٥/٢).

الأدلة[1]:

استدلَّ مَن قال إنَّها لنفي الحال والاستقبال بأنَّ العربَ شركوا بين الحال والاستقبال في صيغة واحدة، فإذا كانت (ليس) تنفي الحالَ فإنَّها تنفي الاستقبالَ؛ لأنَّ صيغتها واحدةٌ.

واستدلَّ مَن قال إنَّها لنفي الحال بأنَّ (ليس) مثلُ (ما) في النَّفي، و(ما) لنفي الحال فكذلك (ليس).

واستدلَّ مَن قال إنَّها للنَّفي مطلقاً بالسَّماع؛ فقد جاء ما يدلُّ على نفي المستقبل، ومنه قولُه تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[2]، وجاء ما يدلُّ على نفي الماضي، ومنه قولُ العرب: «ليس خلقَ اللهُ مثله»[3].

اختيار ابن فلاح:

واختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ (ليس) لنفي الحال؛ فقد ذكر قولَينِ في المسألة، فقال في المغني: «وأكثرُ النَّحويينَ على أنَّها مخصوصةٌ بنفي الحال.... وذهب بعضُهم إلى أنَّها لنفي الحال وغيره»[4]، ثم فرَّعَ على القول بأنَّها لنفي الحال وهذا يدلُّ على أنَّه تَبنَّى هذا الرأيَ، فقال في شرح الكافية: «ولا يُخْبَرُ عن (ليس)

---

(١) علل النحو لابن الوراق (٢٤٦)، وشرح التسهيل لابن مالك (١/٣٨٠)، والمحصول في شرح الفصول (٨٣ أ)، وتعليق الفرائد (٣/٢٦٦).

(٢) سورة هود: من الآية (٨).

(٣) الكتاب (١/٧٠)، وشرح التسهيل لابن مالك (١/٣٨٠).

(٤) المغني: ت السعدي (٣/٤٤).

بفعلٍ ماضٍ؛ لأنَّها لنفي الحال»[1].

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ (ليس) لنفي الحال إذا لم تُقَيَّد بزمنٍ، فإن قُيِّدت بزمنٍ معينٍ كالماضي أو المستقبل فهي بحسب ذلك الزَّمن؛ وذلك لما يأتي[2]:

أولاً: أنَّ القولَ إنَّ (ليس) لنفي الحال فحسبُ لشبهها بـ(ما) في النفي، و(ما) لا تكون إلا لنفي الحال قولٌ مردودٌ؛ لأنَّ (ما) لنفي الحال في الأكثر، وليس دائماً؛ فقد جاءت (ما) لنفي المستقبل في مواضعَ كثيرةٍ، منها ما يأتي:

قولُه تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ﴿١٦٧﴾﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَآئِبِينَ ﴿١٦﴾﴾[5].

ثانياً: أنَّ القولَ إنَّها للحال والاستقبال فحسبُ قولٌ مردودٌ بالسَّماع، فقد حكى سيبويه: «ليس خلق الله مثله»، وليس هنا لنفي الماضي.

ثالثاً: أنَّ الغالبَ في (ليس) أنَّها لنفي الحال، وليس دائماً؛ فقد جاءت لنفي

---

(١) شرح الكافية (٧٥٧).

(٢) شرح المقدمة الجزولية (٢/٧٧٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (١/٣٨٠-٣٨١)، والفوائد الضيائية (٢/٢٩٥).

(٣) سورة البقرة: من الآية (٩٦).

(٤) سورة البقرة: من الآية (١٦٧).

(٥) سورة الانفطار: من الآية (١٦).

المستقبل في مواضعَ كثيرةٍ منها:

قولُـه تعـالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾، وقولـه تعـالى: ﴿وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُواْ فِيهِ﴾[1]، وقولُ الشَّاعر:

بـدا لي أنّي لسـتُ مُـدركَ مـا مَضَـى ولا سَـابقاً شـيئاً إذا كـان جَائيـا[2]

وقد جاءت لنفي الماضي، فحكى سيبويه: «ليس خلق اللهُ مثله».

فدلَّ ذلك كلُّه على أنَّ (ليس) تكونُ لنفي الحال والاستقبال والماضي، إلا أنَّها لا تَتَعيّنُ لواحدٍ من الأزمنة الثلاثةِ إلا بقرينةٍ؛ لإزالة اللَّبس، فإذا لم تُوجَد القرينةُ صُرِفت لنفي الحال؛ لأنَّه الغالبُ فيها، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) سورة البقرة: من الآية (٢٦٧).

(٢) البيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى، ديوانه (١٦٩).

٤١- خبرُ (كان) منصوبٌ تشبيهاً له بالمفعولِ به

ذكر ابنُ فلاحٍ قولين في هذه المسألة في المغني، قال فيه: «واسمُها مشبّهٌ بالفاعل لإسنادها إليه، وخبرُها مشبّهٌ بالمفعول... وزعم الكوفيون أنَّ الخبرَ نُصِبَ على الحال»[(١)].

آراء النَّحويينَ:

وهذه المسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويين:

أحدها: أنَّ خبرَ (كان) منصوبٌ تشبيهاً له بالمفعول به، وهو قولُ البصريين[(٢)]، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ، وابنُ السراج، واختاره ابنُ يعيش، وابنُ مالك[(٣)].

الثاني: أنَّ خبرَ (كان) منصوبٌ تشبيهاً له بالحال، وهو قولُ الفراء[(٤)].

الثالث: أنَّ الخبرَ نُصِبَ على الحال، وهو قولُ بقيّةِ الكوفيين[(٥)].

---

(١) المغني: ت السعدي (٣/٥١).

(٢) التصريح بمضمون التوضيح للأزهري (١/٥٨٧).

(٣) الكتاب (١/٤٥)، والمقتضب (٤/٦٨)، والأصول في النحو (١/٨٢)، وشرح المفصل (٣/٣٥٤) وشرح التسهيل (١/٣٣٧).

(٤) التذييل والتكميل (٤/١١٦)، والارتشاف (٣/١١٤٦).

(٥) التبيين (٢٩٥).

الأدلة[1]:

حُجّةُ البصريين: أنَّ (كان) أشبهت الفعلَ التَّامَّ المتعدّي لواحدٍ كـ(ضربَ زيدٌ عمراً).

وحُجّةُ الفراء والكوفيين هي بطلانُ تشبيه خبرِ (كان) بالمفعول؛ لأمورٍ منها:

أولاً: مجيءُ الجمل الاسمية، والفعليّة، والظَّرف والمجرور في موضع الخبر، كما تجيءُ في الحال، ولا يجوزُ شيءٌ من ذلك في موضع المفعول به.

ثانياً: أنَّ الماضيَ لا يَحسنُ وقوعُه خبراً لـ(كان) إلا مع (قد) كما لا يَحسنُ وقوعُه حالاً إلا مع (قد).

ثالثاً: أنَّ المفعولَ يكون منفصلاً ومتصلاً، وخبر كان الجيد أن يكون منفصلاً.

اختيار ابن فلاح[2]:

اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريين، وهو أنَّ خبرَ (كان) منصوبٌ تشبيهاً له بالمفعول به؛ فقد ذكر قولين في المسألة: قولَ البصريين وقولَ الكوفيين، ثم أجاب عن قول الكوفيين بما يُضْعِفُه ويُرجِّحُ عنده قولَ البصريين.

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بأنَّ خبرَ (كان) منصوبٌ تشبيهاً له بالمفعول

---

(١) التبيين (٢٩٥)، واللباب (١/١٦٧)، والتذييل والتكميل (٤/١١٦).

(٢) المغني: ت السعدي (٣/٥١).

به؛ لكونه منصوباً بعد مرفوع، وليسا بفاعلٍ ومفعولٍ؛ لأنَّ أصلَهما المبتدأُ والخبرُ، فالثّاني هو الأولُ، والفاعلُ غيرُ المفعول.

وأجاب ابنُ فلاحٍ عن قول الكوفيين بثلاثة أمورٍ:

أحدها: أنَّ الحالَ يسوغُ حذفُها، وليس كذلك المنصوبُ ههنا.

الثاني: أنَّها تأتي بعد تمام الكلام، ولا يتمُّ بـ(كان) النَّاقصة مع مرفوعها كلامٌ.

الثالث: أنَّ خبرَها قد يكونُ معرفةً باللام، والإضمار، وذلك لا يقعُ حالاً.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو ما ذهب إليه ابنُ فلاحٍ: وهو أنَّه مشبّهٌ بالمفعول به؛ بدليل مجيءِ الخبرِ مضمراً كما يجيءُ المفعول، والحالُ لا تُضمَرُ، ومجيئُه معرفةً كالمفعول، والحالُ قياسُها أن تكونَ نكرةً، ومجيئُه جامداً، والحالُ قياسُها الاشتقاق، وكونُه لا يُستغنى عنه، والحالُ بابها أن يُستغنى عنها، فثبَتَ من ذلك كلِّه أنَّ أحكامَ الحال منتفيةٌ عن المنصوب هنا، فينتفي كونُه حالاً؛ لأنَّ انتفاءَ الحكمِ يدلُّ على انتفاءِ المحكوم عليه.

وأمَّا ما احتجَّ به الفراءُ والكوفيون فمُجَابٌ عنه بما يأتي[1]:

فأمَّا الأولُ: فجوابُه أنَّ الجملَ تقعُ في موضعِ المفعولِ، وفي موضع الحال، نحو: (ظننتُ زيداً يعلمُ)، و(أقبلَ زيدٌ يضحكُ).

(١) التبيين (٢٩٩-٣٠١)، والتذييل والتكميل (٤/١١٦).

وأمَّا الثاني: فجوابُه أنَّ وقوعَ الماضي خبراً لـ(كان) ثابتٌ في القرآن وكلام العرب بكثرة، فلا يُسلَّم بمنعه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِى سَبِيلِى﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ﴾[3].

وأمَّا الثالثُ: فجوابُه أنَّ مجيءَ خبر (كان) منفصلاً ومتصلاً جائزٌ فتقول: (كنته) و(كنت إياه) ومن مجيئه متصلاً قولُ الشَّاعر:

فـإلا يَكُنهـا أو تَكُنـه فإنَّـه ... أخوهـا غَذَتـه أمُّـه بلبانهـا[4]

والله أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) سورة المائدة، من الآية (١١٦).

(٢) سورة الممتحنة، من الآية (١).

(٣) سورة يوسف، من الآية (٢٧).

(٤) البيت من الطويل، قائله: أبو الأسود الدؤلي، ديوانه (٨٢).

٤٢ - لا يجوزُ مجيءُ خبر (كان) فعلاً ماضياً إلا مع (قد)

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «ولا يحسنُ: (كان زيدٌ قام)، و(يكون زيد يقوم).... فإن دخلت (قد) مع الماضي صحَّ»[١].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: المنعُ إلا إذا اقترن الفعلُ الماضي بـ(قد)، وهو قولُ الفراءِ، وابنِ درستويه، وابنِ بابشاذ، وابنِ أبي الربيع، وابنِ جمعةَ الموصليّ، وتقي الدين النِّيليّ[٢]، ونُسِبَ إلى الكوفيين[٣].

والثاني: الجوازُ مطلقاً، وهو قولُ أبي بكر الشنتريني، والجزوليّ، وابنِ خروف والشَّلوبين، وابنِ مالك، وأبي حيان[٤]، ونُسِب إلى البصريين[٥].

---

(١) المغني: ت السعدي (٦٤/٣).

(٢) معاني القرآن (٢٨٢/١)، وشرح الكافية للرضي القسم الأول (٧٩٩/٢)، وشرح الجمل (٤٧/١ أ) والبسيط في شرح الجمل (٦٨٢/٢)، وشرح ألفية ابن معط (٨٦٣/٢)، والصفوة الصفية في شرح الألفية (١١/٢).

(٣) الارتشاف (١١٦٧/٣)، والمساعد (٢٥٦/١)، ونتائج التحصيل في شرح التسهيل (١١٦٦/٣).

(٤) تلقيح الألباب (٦٦)، والمقدمة الجزولية (١٠٨)، وشرح الجمل (٤٤١)، وشرح المقدمة الجزولية (٧٧٨/٢)، وشرح التسهيل (٣٤٤/١)، والارتشاف (١١٦٧/٣).

(٥) همع الهوامع (٧٣/٢).

الأدلة[(١)]:

حجةُ المانعين أمران:

أحدهما: أنَّ (كان) فعلٌ ماضٍ، فلا يخبرُ عنها إلا باسمٍ، أو ما ضارعَ الاسمَ.

والثاني: أنَّ (كان) تدلُّ على الزمن الماضي،فإذا جاء خبرها ماضياً كان لغواً في الكلام.

وعللوا اشتراطَ اقترانِ الماضي بـ(قد) لفظاً أو تقديراً بأنَّها تُقرّب الماضيَ من الحال فيحصلُ حينئذٍ فائدةٌ لا تفيدها (كان).

وحجةُ المجيزين ورودُه في السَّماع بكثرة توجبُ القياسَ، ومنه ما يأتي:

قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾[(٢)]، وقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِى سَبِيلِى﴾[(٣)] وقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ﴾[(٤)].

---

(١) شرح القصائد المشهورات لابن النحاس (١/١١٧)، وشرح القصائد العشر للتبريزي (١٢٠)، والصفوة الصفية (٢/١١)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢/٨٦٣).

(٢) سورة المائدة، من الآية (١١٦).

(٣) سورة الممتحنة، من الآية (١).

(٤) سورة يوسف، من الآية (٢٧).

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاح القولَ بعدم جواز مجيء خبر (كان) فعلاً ماضياً إلا مع (قد)؛ فقد صرَّح بتصحيح المسألة إذا اقترنَ الماضي بـ(قد)، فقال: «ولا يحسنُ: (كان زيد قام)، و(يكون زيد يقوم)..... فإن دخلت (قد) مع الماضي صحّ».

واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بأنَّ زمنَ الخبر مفهومٌ من لفظ (كان) فيُستغنى عن أحدهما بالآخر، فإن دخلت (قد) مع الماضي صحَّ؛ لتقريبه من زمن الحال.

وأجاب ابنُ فلاح عن سماع المجيزين بأنَّ حرفَ الشرط الداخل على (كان) صرفَها إلى الاستقبال، فلا يكونُ الماضي هنا لغواً؛ لاختلاف الدلالة بين (كان) والفعل الماضي الواقع خبراً لها.

ويرى ابنُ فلاح أنَّ هذا الجوابَ أصحُّ من جواب المبرد القائلِ إنَّ الشَّرط لم يغيّر معنى (كان) إلى الاستقبال، وعليه تكونُ (قد) مقدرةً في خبرها، فقال:

«وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ﴾ فقال المبردُ: إنَّ (كان) لقوتها، وأنَّها عبارةٌ عن الأفعال لم يغيّرها الجزاءُ إلى الاستقبال، فعلى هذا تكونُ (قد) مقدرةً في خبرها، والأصحُّ أنَّ حرفَ الشَّرط صرفَها إلى الاستقبال؛ قياساً على سائر الأفعال... وعلى هذا لا يحتاجُ إلى تقدير (قد)؛ لتغاير دلالة (كان) وخبره على الزَّمن».

(١) المغني: ت السعدي (٣/٦٤-٦٥).

التَّرجيح:

والـرَّاجحُ عنـدي هـو الجـوازُ مطلقـاً؛ لأنَّـه مُؤيَّـدٌ بالسَّـماع الكثـير، وهـو موجبٌ للقياس.

وأمَّـا جـوابُ المبـرد عـن السَّـماع بإضـمار (قـد) فضعيفٌ؛ لأنَّـه مخالفٌ للأصل؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ الإضمار إلا لحاجة، ولا حاجةَ له هنا؛ لاستقامة المعنى.

وأمَّـا جـوابُ ابـن فـلاح عـن السَّـماع بأنَّـه فـي معنـى المسـتقبل؛ لكونـه شـرطاً، فـلا يصـحُّ لنقضـه بمثـل مـا يـأتي: قولـه تعـالى: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ تَكُونُوٓا۟ أَقْسَمْتُم﴾[2]، وقول الشاعر:

وكـان طَـوَى كَشـحاً على مُسْـتَكِنَّةٍ فــلا هُــوَ أبــداها ولم يَــتَجَمْجَمِ[3]

ففي هـذه الشـواهدُ جـاء خـبر (كـان) فعـلاً ماضـياً مـع أنَّ (كـان) لم تقـترن بشرط[4]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) سورة الأحزاب: من الآية (١٥).

(٢) سورة إبراهيم: من الآية (٤٤).

(٣) البيت من الطويل، قائله: زهير بن أبي سلمى، ديوانه (٢٠).

(٤) التذييل والتكميل (٤/١٥١).

٤٣ - جوازُ تقديم خبر (كان) عليها

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال: «كان وأخواتها عدا ليس، وما في أوله ما، مذهبُ البصريينَ جوازُ تقديم أخبارها عليها خلافاً للكوفيينَ»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: الجوازُ، وهو قولُ البصريينَ(٢)، ومنهم: المبردُ، وابنُ السَّراج، والفارسيّ، وبه قال الجرجانيُّ، وابنُ يعيش، وابنُ الحاجب، وابنُ عصفور(٣).

والثاني: المنعُ، وهو قولُ الكوفيينَ، واختاره أبو حيان(٤).

الأدلة(٥):

حجةُ البصريينَ السَّماعُ، والقياسُ: فأمَّا السَّماعُ فمنه ما يأتي:

قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾(٦)، فإنَّ (أين) خبر (كان)، وهو لازمُ التَّقديم.

---

(١) المغني: ت السعدي (٣/٦٨).

(٢) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢/٨٦٠)، والتذييل والتكميل (٤/١٧٣).

(٣) المقتضب (٤/٨٧)، الأصول في النحو (١/٨٨-٨٩)، والإيضاح (١٣٧)، والمقتصد (١/٤٠٦) وشرح المفصل (٣/٣٨٥)، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٨١)، وشرح الجمل (١/٣٩٦).

(٤) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢/٨٦٠)، والتذييل والتكميل (٤/١٧٣).

(٥) المقتصد (١/٤٠٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/٣٨٥)، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٨١)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢/٨٦٠)، والتذييل والتكميل (٤/١٧٣).

(٦) سورة الحديد: من الآية (٤).

وقولُـه تعـالى: ﴿قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾﴾[١]، وقولُـه تعـالى: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾﴾[٢]، وقولُـه تعـالى: ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ ﴿١٧٧﴾﴾[٣].

فـ(بالله) المتقدمُ متعلّقٌ بـ(يستهزئون) وهو خبرٌ، و(إياكم) المتقدمُ معمولٌ لقوله: (يعبدون) وهو خبرٌ، و(أنفسهم) المتقدمُ متعلّقٌ بـ(يظلمون) وهو خبرٌ، وتقديمُ المعمولِ يؤذنُ بتقديمِ العامل.

وأمَّا القياسُ فإنَّها أفعالٌ متصرفةٌ، فتصرَّفت في معمولها قياساً على تصرّف الأفعال.

وحجةُ الكوفيينَ أنَّ التقديمَ يُؤدِّي إلى الإضمار قبلَ الذّكرِ، فلا يجوزُ: (قائماً كان زيدٌ) لأنَّ في (قائماً) ضميراً يعودُ على المبتدأ، وهو (زيد)، ولا يجوزُ أن يتقدمَ الضَّميرُ على ما يعودُ عليه.

اختيار ابن فلاح[٤]:

اختار ابنُ فلاح قولَ البصريينَ، وهو جوازُ تقدّمِ خبر (كان) عليها؛ فقد ذكر القولينِ في المسألة بأدلّتهما، ثم أجاب عن حجة الكوفيينَ بما يُضْعِفُها، ويُرَجِّحُ عنده قولَ البصريينَ.

---

(١) سورة التوبة: من الآية (٦٥).

(٢) سورة سبأ: من الآية (٤٠).

(٣) سورة الأعراف: من الآية (١٧٧).

(٤) المغني: ت السعدي (٣/٦٨-٧٠).

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بالسَّماع والقياس: فأمَّا السَّماعُ فمنه ما يأتي:

قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾، فإنَّ (أين) خبرُ (كان) وهو لازمُ التَّقديم، فلو كان لا يجوزُ التقديمُ لم يكن من جملة الأخبار ما يلزمُ تقديمُه.

وقولُه تعالى: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾﴾، فإنَّ الجارَّ والمجرورَ يتعلَّقُ بالخبر، وحقُّ المعمول أن يقعَ حيثُ يقعُ العامل، وكذا قولُه تعالى: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾﴾، وقولُه تعالى: ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُواْ يَظْلِمُونَ ﴿١٧٧﴾﴾. وقولُ الشَّاعر:

كَيْفَ أَصْبَحْت كيفَ أَمْسَيت ممَّا ... يَـزْرَعُ الـودَّ في قُلـوبِ الرِّجَـال[1]

فـ(كيف) خبرٌ مقدَّمٌ.

وأمَّا القياسُ فإنها أفعالٌ مُتصرّفةٌ في نفسها، فتصرَّفَت في معمولها، قياساً على تقديم المفعول مع بقية الأفعال المتصرّفة.

وأمَّا قولُ الكوفيينَ إنَّ التقديمَ يُؤدِّي إلى الإضمار قبلَ الذِّكر، فقد أجاب عنه ابنُ فلاح[2] بأنَّ التَّقدمَ هنا يُنْوى به التَّأخّرُ، فلا يكونُ إضماراً قبلَ الذِّكر، كقولهم: (في أكفانِه لُفَّ الميّتُ)، و(في بيته يُؤتَى الحكمُ)، وفي التنزيل كقوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴿٦٧﴾﴾[3].

---

(١) البيت من الخفيف، لم أقف على قائله، ينظر البيت في: الخصائص (١/٢٩٠)،، وشرح الحماسة للمرزوقي (٣/١٤٠١)، ونتائج الفكر للسهيلي (٢٦٣)، وشرح الكافية الشافية (٣/١٢٦٠).

(٢) المغني: ت السعدي (٢/٣٣٤-٣٣٥).

(٣) سورة طه: من الآية (٦٧).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو جوازُ تقديم خبر (كان) عليها؛ لأنَّه فعلٌ مُتَصرّفٌ، فهو كغيره من الأفعال المتصرّفة التي يجوزُ فيها أن يتقدَّمَ المفعولُ به عليها.

يُضافُ إلى ذلك أنَّه لا يُوجَدُ ما يمنعُ مِن هذا التَّقديم، وأما قولُ الكوفيينَ إنَّ التَّقديم يُؤدِّي إلى الإضمارِ قبلَ الذِّكر فمردودٌ بأنَّ التَّقدّمَ هنا يُنوى به التَّأخرُ، فلا يكونُ إضماراً قبلَ الذِّكر، ويُؤيِّدُ ذلك قولُه تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴿٦٧﴾﴾، فإنَّ الضَّميرَ في (نفسه) يعودُ على (موسى)، وهو متأخرٌ عن الضَّمير، إلا أنَّه لما كان في نيّة التَّقديم - بمعنى أنَّ أصلَ رتبتِه في الجملة التَّقدّمُ - جاز عودُ الضَّمير عليه، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

٤٤ - يجوزُ تقديمُ خبر (ليس) على اسمها

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال مُتحدّثاً عن (ليس): «وخبرُها يجوزُ تقديمُه على اسمها اتّفاقاً.... وحكى ابنُ دَرَسْتويه أنَّ منهم مَن مَنَعه»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: جوازُ تقديم خبر (ليس) على اسمها، وهو قولُ جمهور النَّحويينَ، ومنهم: المبردُ، والزَّجاجيُّ، وأبو بكر الزُّبيديّ، وابنُ جنيّ، وابنُ برهان، وابنُ الدَّهان، وابنُ خروف، وابنُ الحاجب، والشَّلوبين، وابنُ أبي الربيع، والكيشيّ(٢).

وقد حكى جماعةٌ من النَّحويينَ الإجماعَ على جواز التَّقديم، ومِن هؤلاء النَّحويينَ: السِّيرافيّ، وأبو علي الفارسيّ، والواسطيُّ، وابنُ بابشاذ، والشنتمريُّ، والعكبريُّ، وابنُ مالك، وابنُ إياز(٣).

---

(١) المغني: ت السعدي (٧٨/٣).

(٢) المقتضب (١٩٤/٤)، والجمل في النحو (٤٢)، والواضح (٦٥)، واللمع (٨٧)، وشرح اللمع (٥٨/١)، والفصول في العربية (١٦)، وشرح الجمل (٤١٨/١)، وشرح المقدمة الكافية (٩١٥/٣)، والتوطئة (٢٢٩)، والملخص في قوانين العربية (٢١١)، والإرشاد (١٥٣).

(٣) شرح الكتاب (٣٠٠/١)، والإيضاح (١٣٨) وشرح اللمع (٤٠)، وشرح المقدمة المحْسِبة (٣٥٥/٢) والنكت (١٨٢/١)، والمتَّبَع في شرح اللمع (٢٦٣/١)، وشرح التسهيل (٣٤٩/١)، والمحصول في شرح فصول ابن معط (ل ٨٥ ب).

والثاني: المنعُ، وهو قولٌ حكاه ابنُ دَرَستويه، ونقله عنه ابنُ يعيش[(١)]، وقد نقض أبو حيان بحكاية ابنِ دَرَستويه هذه دعوى الإجماعَ على الجواز[(٢)].

وتجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ ابنَ هشام المصريّ نسبَ القولَ بالمنع إلى ابن درستويه[(٣)]، واشتهر ذلك بين الباحثين.

والذي يظهرُ لي أنَّ ابنَ درستويه لا يمنعُ من تقديم خبر (ليس) على اسمها، وإنَّما حكى أنَّ في المسألة خلافاً، وأنَّ هناك مَن يمنعُ التقديمَ بناءً على القول إنَّ (ليس) مثل (ما) في الحرفية، ويُؤيِّدُ ما ظهرَ لي أمران:

الأول: أنَّ ابنَ يعيش - وهو أقدمُ مَن نقلَ حكايةَ الخلاف عن ابن درستويه فيما أعلم - ذكر أنَّ ابنَ درستويه حكى أنَّ فيها خلافاً، ولم يقل: مَنَعَ، وقد نقلَ ابنُ يعيش هذه الحكاية عن ابن درستويه من كتابه الإرشاد، فقال: «وحكى ابنُ دَرَستويهِ في كتاب الإرشاد أنَّ فيه خلافاً»[(٤)].

والثاني: أنَّ القولَ بالمنع مبنيٌّ على أنَّ (ليس) حرفٌ مثل (ما)، وابنُ دَرَستويه يرى أنَّ (ليس) فعلٌ[(٥)]؛ فدلَّ على أنَّ المنعَ ليس مذهباً له.

---

(١) شرح المفصل (٣/٣٨٧).

(٢) الارتشاف (٣/١١٦٩).

(٣) الجامع الصغير (٥٣)، وأوضح المسالك (٧٩).

(٤) شرح المفصل (٣/٣٨٧).

(٥) تصحيح الفصيح (٣٥).

الأدلة[1]:

حجـةُ الجـواز السَّـماع، ومنـه قولـه تعـالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾[2] بفتح الراء من (البرّ)[3] على أنَّه خبر (ليس) مُقدَّماً.

وحجةُ المنع أنَّ (ليس) مثل (ما) و(ما) لا يتقدّمُ اسمُها على خبرها.

اختيار ابن فلاح[4]:

اختار ابنُ فلاح القولَ بجواز تقديم خبر (ليس) على اسمها؛ فقد صرَّحَ بالجواز فقال: «وخبرُها يجوزُ تقديمُه على اسمها».

واحـتجَّ ابـنُ فـلاح لاختيـاره بقولـه تعـالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ بفتح الراء من (البِرّ) على أنَّه خبرُ (ليس) مُقدَّماً.

وقد أشار ابنُ فلاح إلى نقلِ جمهور النَّحاة: كالسِّيرافيّ، والفارسيّ الإجماعَ على الجواز، ثم نقضه بحكاية ابنِ دَرَستويه للمنع فقال: «وخبرُها يجوزُ تقديمُه على اسمها اتِّفاقاً.... هكذا نقله جمهورُ النُّحاة كالسِّيرافيّ، وأبي علي، وغيرهما، وحكى ابنُ دَرستويهِ أنَّ منهم مَن مَنَعه» فيكونُ ابنُ فلاح بذلك ممَن يرى أنَّ في المسألة خلافاً، والمختارُ عنده الجوازُ.

---

(١) شرح المفصل (٣/٣٨٧)، والارتشاف (٣/١١٦٩)، والهمع (٢/٨٨).

(٢) سورة البقرة من الآية (١٧٧).

(٣) وهي قراءة عاصم برواية حفص، وحمزة، وقرأ بقية العشرة بالرفع، المبسوط في القراءات العشر (١٢٧) والتيسير في القراءات السبع (٧٩)، وتقريب النشر في القراءات العشر (٩٦).

(٤) المغني: ت السعدي (٣/٧٨).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو جوازُ تقديم خبر (ليس) على اسمها؛ وذلك لأنَّ المنعَ محجوجٌ بالسَّماع، ومنه قولُه تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾.

ثم إنَّ المنعَ مبنيٌّ على أنَّ (ليس) حرفٌ، وقد تقدَّم أنَّ الرَّاجحَ فيها أنَّها فعلٌ، فلا يصحُّ القياسُ حينئذٍ؛ لأنَّه قياسٌ مع الفارق، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

٤٥ - تَقدّمُ خبرِ (ليس) عليها جائزٌ

ذكرَ ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأمَّا عليها: فنقلَ أبو البقاء[١] عن الكوفيين جوازَه، وليس بصوابٍ؛ لأنَّهم يمنعون تقديمَ خبرِ (كان)؛ لئلا يؤدِّي إلى الإضمارِ قبلَ الذِّكر، وأصحُّ النَّقل عنهم: منعُ التَّقديم، ووافقهم على ذلك المبرّدُ، والسيرافيّ، وصوَّبه عبدُ القاهر، وابنُ الأنباريّ، وذهب قدماءُ البصريين إلى جواز التقديم، واختاره الشيخُ أبو علي في الإيضاح، والزَّمخشريّ»[٢].

آراء النَّحويين:

والمسألةُ فيها قولان للنَّحويين كما ذكرَ ابنُ فلاح:

أحدهما: الجوازُ، وهو قولُ قدماء البصريين[٣]، واختاره الفارسيُّ، والسيرافيُّ، وابنُ برهان، والزَّمخشريُّ، وابنُ عصفور[٤].

الثاني: المنعُ، وهو قولُ الكوفيين[٥]، واختاره المبرّدُ، وابنُ السراج، وعبدُ القاهر الجرجانيّ، وأبو البركات الأنباريّ، وابنُ مالك[٦]. ونسبه ابنُ فلاحٍ إلى

---

(١) اللباب (١٦٨/١).

(٢) المغني: ت السعدي (٧٩/٣).

(٣) الإنصاف (١٦٠/١)، و التذييل والتكميل (١٧٩/٤).

(٤) الإيضاح (١٣٨)، وشرح الكتاب (٤١٣/١)، وشرح اللمع (٥٨/١-٥٩)، والمفصل (٢٦٩) وشرح الجمل (٣٩٥/١).

(٥) الإنصاف (١٦٠/١).

(٦) البغداديات (٢٧٥)، والخصائص (١٨٨/١) وفيهما رأي المبرد، والأصول (٨٩/١-٩٠)، والمقتصد (٤٠٧/١-٤٠٩)، والإنصاف (١٦٣/١)، وشرح التسهيل (٣٥١/١).

السيرافيّ[١]، والذي نصَّ عليه السيرافيّ في شرح الكتاب هو الجواز[٢].

الأدلة[٣]:

حجةُ الجواز أمران:

أحدهما: قولُه تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[٤] فـ(يوم) معمولٌ لـ(مصروف)، والمعمولُ يقعُ حيثُ يقعُ العاملُ.

الثاني: أنَّه فعلٌ جاز تقديمُ منصوبِه على مرفوعِه، فجاز تقديمُه عليه كـ(كان).

حجةُ المنع من وجهين:

أحدهما: أنَّها لا تتصرّفُ في نفسها، فلم تتصرّف في معمولها؛ قياساً على أفعل التعجب.

الثاني: أنَّها كالحرف؛ لجمودها، فلم يتقدَّم منصوبُها عليها، و قياساً على (ما).

---

(١) المغني: ت السعدي (٣/٧٩).

(٢) شرح الكتاب (١/٤١٣).

(٣) شرح الكتاب للسيرافي (١/٤١٣)، والمقتصد (١/٤٠٧-٤٠٩)، والإنصاف (١/١ ٦٠)، والتبيين (٣١٦)، والمغني لابن فلاح: ت السعدي (٣/٨٠).

(٤) سورة هود: من الآية (٨).

اختيار ابن فلاح[1]:

اختارَ ابنُ فلاحٍ القولَ بجوازِ تَقدّمِ خبرِ (ليس) عليها؛ فقد ذكر القولين في المسألة بأدلَّتهما، ثم أجاب عن دليلِ المنع بما يُضْعِفُه ويُرجِّحُ عنده القولَ بالجواز.

احتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بأمرين:

أحدهما: قولُه تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ فـ(يوم) معمولٌ لـ(مصروف)، والمعمولُ يقعُ حيثُ يقعُ العاملُ.

ولما كانت الآيةُ تحتملُ وجهاً آخر: وهو أنَّ (يوم) منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ، أي: (يلازمُهم العذابَ يومَ يأتيهم) أجاب ابنُ فلاحٍ عن هذا الوجهِ بأنَّ التَّقديرَ على خلاف الأصل، فلا يُصارُ إليه ما أمكنَ الحملُ على الموجود.

الثاني: قولُهم: (أزيداً لستَ مثلَه)[2]؟ فإنَّ الفعلَ المفسِّرَ يجوزُ أن يعملَ في معمول المفسَّر عند عدم الاشتغالِ عنه بمعمولٍ آخر، فلو حَذفْتَ (مثله) لقُلتَ (أزيداً لست)، أي: (ألسْتَ زيداً؟).

وأجاب ابنُ فلاحٍ عن دليل المنع: وهو قياسُ (ليس) على فعل التعجب، وعلى (ما) بوجود الفارق بينها وبينهما وهو جوازِ تقديمِ المنصوبِ على المرفوعِ فيها؛ لقوّتها، ولم يجز فيهما، فجاز عليها وإن لم يَجز عليهما.

---

(١) المغني لابن فلاح: ت السعدي (٣/ ٨٠).

(٢) هذا مثال ضربه سيبويه لتوضيح القاعدة وليس قولاً للعرب، الكتاب (١/ ١٠٢).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو ما اختاره ابنُ فلاحٍ: وهو جوازُ تَقدّم خبرِ (ليس) عليها، مع أنَّ (ليس) فعلٌ جامدٌ، وواقعُ اللَّغة يشهدُ بأنَّ منصوباتِ الجوامد كـ(نعم) و(عسى) وفعل التعجب لا تتقدم عليها، إلا أنَّ واقعَ (ليس) في الَّلغة يقضي بجواز تقدّم خبرها عليها؛ وذلك لما يأتي(١):

أولا: أنَّه مؤيّدٌ بالسَّماع، وهو قولُه تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ فـ(يوم) معمولٌ لـ(مصروف)، والمعمولُ يقعُ حيثُ يقعُ العاملُ، وأمَّا تعليقُ الظَّرف بغير (مصروف) ففيه تقديرُ محذوف، وهو خلافُ الأصل، فلا يُصارُ إليه ما أمكنَ الحملُ على الموجود.

ثانيا: أنَّ (إنَّ) إذا كان خبرُها غيرَ ظرفٍ، لم يصحَّ تقدّمُه لا على اسمها، ولا عليها، و(كان) يصحُّ تقدّمُ خبرِها على اسمها، وعليها، فلمّا كانت (ليس) بمثابتها في أحد الوجهين، كانت كذلك في الوجه الآخر، وهذه علةٌ تطّردُ وتنعكس، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) شرح الكتاب (٤١٣/١)، وشرح اللمع لابن برهان (٥٨/١-٥٩)، والتبيين (٣١٩).

٤٦ - (كان) العاملةُ في ضميرِ الشأن ناقصةٌ

اختلفَ النّحاةُ في نوعِ (كان) إذا عَملت في ضمير شأن مقدرٍ، نحو: (كان زيدٌ قائمٌ)، وقد ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال مُتحدّثاً عن أقسام (كان): «القسمُ الثالث: التي فيها ضميرُ الشأن، وهي من قسم النَّاقصة في التَّحقيق»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّها قسمٌ برأسه، وهو قولُ الزَّجّاجيّ، والزّمخشريّ، وأبي البركات الأنباريّ(٢).

والثاني: أنَّها تامَّةٌ، وفاعلُها ضميرُ الشأن، والجملةُ بعدها مفسرةٌ لذلك الضَّمير، وهو قولُ ابنِ دَرَسْتَويهِ والخوارزميّ(٣).

والثالث: أنَّها ناقصةٌ، واسمُها ضميرُ الشأن، والجملةُ بعدها في موضعِ نصبٍ خبر لها، وهو قولُ ابنِ بابشاذ، وابنِ خروف، وابنِ يعيش، وابنِ الحاجب، وابنِ جمعة الموصليّ، وتقي الدين النِّيليّ(٤).

---

(١) المغني: ت السعدي (٣/٢٠).

(٢) الجمل في النحو (٤٩)، والمفصل في علم اللغة (٢٦٦)، وأسرار العربية (١٣٣).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (٣/٣٦٨)، والتخمير شرح المفصل (٣/٢٨٨).

(٤) شرح الجمل (١/٥٠ ب)، وشرح الجمل لابن خروف (١/٤٣٧)، وشرح المفصل (٣٦٨)، وشرح المقدمة الكافية (٣/٩٠٨)، وشرح ألفية ابن معط (٢/٨٦٧)، والصفوة الصفية (٢/١٦).

الأدلة[1]**:**

حجةُ مَن جعلها قسماً برأسه أنَّها هنا تختصُّ بأحكامٍ لا يشاركُها فيها بقيةُ الأقسام، فدلَّ ذلك على أنَّها قسمٌ برأسه، ومن هذه الأحكام: أنَّ اسمَها لا يكونُ إلا ضميراً، ومنها أنَّه لا يكونُ إلا للحديث، ومنها أنَّه لا يكونُ إلا مبهماً، ومنها أنَّ خبرها لا يكونُ إلا جملةً، ومنها أنه لا يكون فيه ضميرٌ يعودُ على اسمها.

وحجةُ ابنِ دَرَسْتَويه على تمامها أنَّ هذه الجملةَ التي بعدها مفسرةٌ لذلك المضمر، فإذا كانت مفسرةً للاسم كانت إياه، فيكونُ حكمُها كحكمه، ولا يصحُّ أن تكونَ خبراً مع كونها مُفَسِّرَةً.

وحجةُ مَن قال إنَّها ناقصةٌ أنَّها مفتقرةٌ إلى اسمٍ وخبر.

اختيار ابن فلاح[2]**:**

اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ (كان) العاملةَ في ضمير الشأن ناقصةٌ؛ فقد صرَّحَ بذلك ووصفَه بالتَّحقيق، فقال: «القسمُ الثالثُ: التي فيها ضميرُ الشأن، وهي من قسم النَّاقصة في التَّحقيق».

ولما كان يردُ على اختيار ابن فلاح سؤالٌ مفادُه: أنَّ النّحاةَ ذكروا لـ(كان) أربعةَ أقسامٍ، وجعلوا التي فيها ضمير شأن قسماً، فإذا كانت ناقصةً، فلماذا تُفردُ بقسم؟

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش (٣/٣٦٨)، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٧٣)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢/٨٦٧)، والصفوة الصفية (٢/١٦).

(٢) المغني: ت السعدي (٣/٢٠).

أجاب ابنُ فلاح بأنَّها أفردت بقسمٍ؛لاختصاص خبرها بشروط لا توجدُ في خبرِ النَّاقصة.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ (كان) العاملةَ في ضمير الشأن ناقصةٌ؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: أنَّها مفتقرةٌ إلى اسمٍ وخبرٍ، فدلَّ على أنَّها النَّاقصةُ.

ثانياً: أنَّ القولَ بأنَّها ناقصةٌ أولى من القول بأنَّها تامَّةٌ، وفاعلُها ضميرُ الشأن؛ لأنَّه لم يَثبت في كلام العرب ضميرُ الشأن إلا مبتدأً في الحال كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾[1]، أو في الأصل كاسم (إن)، وأول مفعولي (ظننت) نحو: (إنَّه زيدٌ قائمٌ)، و(ظننتُ زيدٌ قائمٌ)[2].

ثالثاً: أنَّ مَن جعل (كان) العاملةَ في ضمير شأن مقدرٍ قسماً برأسه، إنَّما جعلوها كذلك؛ لأنَّها حينئذٍ تنفردُ بأحكامٍ خاصةٍ، وإلا فهي النَّاقصةُ، وقد نبّه على ذلك ابن الحاجب، فقال: «وهذه التي يُضمَرُ فيها ضميرُ الشأن هي من النَّاقصة في التَّحقيق، إلا أنَّه يُشترطُ أن يكونَ مرفوعُها ضميرَ الحديث، فلا يكون خبرُها إلا جملةً، ولا يكونُ فيها ضميرٌ عائدٌ على المبتدأ، فلمَّا انفردت بهذه الصِّفات جُعلت قسماً برأسه تقريباً على المبتدئ»[3].

---

(١) سورة الإخلاص من الأية (١).

(٢) شرح الكافية للرضي القسم الثاني (١٠٣٤/٢).

(٣) شرح المقدمة الكافية (٩٠٨/٣).

ويُؤَيِّدُ ذلك أنَّ الزجاجيَّ - وهو ممن جعلها قسماً برأسه - أعربها إعرابَ النَّاقصة؛ فقال: «قال الشَّاعر:

إذا متُّ كان الناسُ نصفانِ شامتٌ   وآخرُ مثنٍ بالذي كنتُ أصنعُ[1]

التَّقديرُ: كان الأمرُ الناسُ صنفانِ، فالأمرُ اسمُ (كان)، وهو مضمرٌ فيها، و(الناسُ صنفان) ابتداءٌ وخبرٌ في موضعِ خبرِ (كان)»[2]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) البيت من الطويل، وقائله: عجير السلولي، والبيت في الكتاب (٧١/١)، وشرح أبيات سيبويه لأبي محمد السيرافي (١٤٣/١)، وشرح أبيات سيبويه للشنتمري (٧٨/١)، والدرر اللوامع (١١٨/١).

(٢) الجمل في النحو (٥٠).

٤٧ - (كان) في قول الشَّاعر: (وجيران لنا كانوا كرام) ناقصةٌ وليست زائدة

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «فأمَّا قولُ الفرزدق:

فكيفَ إذا مررت بدارِ قومٍ ... وجيرانٍ لنا كانُوا كِرامِ[١]

فـ(كان) زائدةٌ عند سيبويهِ، خلافاً للمبرد»[٢].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّ (كان) في البيت زائدةٌ غير عاملة، وهو قولُ الخليلِ، وسيبويهِ، والزَّجاجِ، وابنِ ولاد، والزَّجّاجيّ، والسّيرافيّ، والفارسيّ، وابنِ خروف[٣].

والثاني: أنَّ (كان) في البيت ناقصةٌ، خبرها (لنا)، والجملةُ صفةُ (الجيران) تقدّمت على الصفة المفردة، وهو قولُ المبردِ، وبه قال العكبريُّ[٤].

والثالث: أنَّ (كان) في البيت تامةٌ، والضَّميرُ فاعلٌ، وهو قولُ ابنِ بريّ[٥].

---

(١) البيت من الوافر، ديوان الفرزدق (٦٤٩).

(٢) المغني: ت السعدي (٣/٣٥).

(٣) الكتاب (١٥٣/٢) وفيه رأي الخليل وسيبويه، ومعاني القرآن وإعرابه (٣٢/٢)، والانتصار لسيبويه على المبرد (١٤٠)، والجمل في النحو (٤٩)، وشرح الكتاب (٤٨٠/٢)، والمسائل البصريات (٨٧٥/٢)، وشرح الجمل (٤٤٦/١).

(٤) المقتضب (١١٧/٤)، واللباب (١٧٣/١).

(٥) آراء ابن بري النحوية (٩٤٢/٢).

الأدلة[1]:

حجةُ مَن قال إنَّ (كان) في البيت زائدةٌ أنَّه إذا جُعلت غيرَ زائدة كنتَ قد فصلتَ بين الصِّفة والموصوفِ بجملةٍ، وهذا ضعيفٌ، ثم إنَّ (لنا) من صلة (جيران)، و(كانوا) دخولُها غيرُ مُغيّرٍ الكلامَ، كأنَّه قال: (وجيران لنا كرام)، وأَضمر (الجيران) في (كان)؛ لئلا يخلوَ من فاعل.

وحجةُ مَن قال إنَّ (كان) في البيت عاملةٌ وليست بزائدة أنَّها لو كانت زائدةً لما اتَّصل بها الضَّميرُ؛ لأنَّ (كان) الزائدةُ لا ترفعُ ولا تنصبُ، ولم أقف على حُجّةٍ لمن جعلها حينئذٍ ناقصةً أو تامَّة.

اختيار ابن فلاح[2]:

اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ (كان) في بيت الفرزدق ناقصةٌ، وليست زائدة؛ فقد ذكر في المسألة قولَ سيبويه، وقولَ المبرد، ثم صرَّحَ بتقوية قولِ المبردِ، فقال: «فأمَّا قولُ الفرزدق:

فكيفَ إذا مررت بدارِ قومٍ ... وجيرانٍ لنا كانُوا كِرامِ

ف(كان) زائدةٌ عند سيبويه، خلافاً للمبرد.... ومذهبُ المبرد أقوى».

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بأنَّ الحكمَ بزيادة (كان) مع وجود اسمها

(١) الانتصار لسيبويه على المبرد (١٤٠)، والجمل في النحو (٤٩)، وشرح الكتاب للسيرافي (٢/٤٨٠)، والمسائل البصريات (٢/٨٧٥)، والنكت (١/٥٢٣)، وإصلاح الخلل (١٥٧-١٥٨)، وشرح الجمل لابن عصفور (٤١٦).

(٢) المغني: ت السعدي (٣/٣٥).

وخبرها ضعيفٌ.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ (كان) في بيت الفرزدق زائدةٌ غير عاملة؛ «لأنَّ المرادَ وصفُ الجيران بالكرم مطلقاً لا فيما مضى، فلولا الحكمُ بزيادتها لما استقام هذا المعنى، ولأنَّ (لنا) وصفٌ للجيران فهو محلُّه،فلو قُدّر خبراً لنوى به التأخيرَ، وهو على خلاف الأصل»[1].

وأمَّا اتّصالُ (كان) بالضَّمير فلا يمنعُ من زيادتها؛ لأنَّ هذا الضَّميرَ إنَّما هو تأكيدٌ لما في (لنا)، لا أنَّه مرتفعٌ بالفعل؛ بدليل أنَّه لا خبرَ له[2]، ويكونُ الأصلُ: (وجيران لنا هم)، ثم أدخلوا (كان)، فصار (جيران لنا كان هم)، فاستقبحوا اللَّفظَ، وهو مجيءُ الضَّمير المنفصل للمنفرد الغائب بعد (كان) غير متصلٍ بها، فوضعوا مكانَه الضَّميرَ المتصلَ، فاتَّصل بـ(كان) ليزولَ قبحُ اللَّفظ[3]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢/٨٦٧).

(٢) المسائل البصريات (٢/٨٧٥).

(٣) شرح الجمل لابن عصفور (٤١٦)، والبسيط في شرح الجمل (٢/٧٤٢).

٤٨ - خبرُ (ما) الحجازية منصوبٌ بها

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال: «في (ما) النافيةِ لغتان: فأهلُ الحجاز يرفعون بها الاسمَ، وينصبون الخبرَ.... وزعم الكوفيون: أنَّ الخبرَ انتصبَ لفقد الخافض، وهذا ضعيفٌ»(١).

آراء النَّحويينَ:

وهذه المسألةُ فيها قولان للنَّحويين كما ذكر ابنُ فلاح:

أحدهما: أنَّ (ما) في لغة الحجاز تعملُ في الخبرِ كـ(ليس)، وهو منصوبٌ بها، وهو قولُ البصريين(٢)، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ(٣).

الثاني: أنَّ (ما) في لغة الحجاز لا تعملُ في الخبر، وهو منصوبٌ بحذفِ حرفِ الخفض، وهو قول الكوفيين(٤)، ومنهم: الكسائيّ، والفراء، وهشام(٥).

الأدلة(٦):

حجةُ البصريين: أنَّ (ما) مشبّهةٌ بـ(ليس)؛ لمشاركتها إيّاها في النَّفي، ونفي الحال، ودخولِها على المبتدأ والخبر، ودخولِ الباء في خبرها، فتعملُ عملَها.

---

(١) المغني: ت السعدي (٣/٩٧).

(٢) الإنصاف (١/١٦٥).

(٣) الكتاب (١/٥٧)، والمقتضب (٤/١٨٨).

(٤) الإنصاف (١/١٦٥).

(٥) التذييل والتكميل (٤ /٢٦٣) وفيه رأي الكسائي وهشام، ومعاني القرآن (٢/٤٢) .

(٦) الإنصاف (١/١٦٥)، والتبيين (٣٢٤). والتذييل والتكميل (٤ /٢٦٣).

وحجةُ الكوفيين: أنَّ (ما) حرفٌ يدخلُ في الأسماء، والأفعال، فلا اختصاصَ له، وما هذا شأنُه لا ينبغي أن يعملَ، والأصلُ في (ما زيدٌ قائماً) هو (ما زيدٌ بقائمٍ)، فلمّا أسقطوا الباءَ نصبوا؛ للتَّفريق بين الخبر المقدَّرِ سقوطُ الباء منه، وبينه إذا قُدِّر أنَّ الباءَ لم تدخل عليه في الأصل.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريين، وهو أنَّ (ما) في لغة الحجاز تعملُ في الخبر ك(ليس)، وهو منصوبٌ بها؛ فقد ذكر القولين في المسألة، ثم ضعَّفَ قولَ الكوفيين بما يُرجِّحُ عنده قولَ البصريين.

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بوجودِ الشَّبه بين (ما) و(ليس) من ثلاثةِ أوجه:

أحدها: اشتراكُهما في نفي الحال.

الثاني: اشتراكُهما في الدخول على المبتدأ والخبر.

الثالث: اشتراكُهما في دخول الباء في خبرهما لتأكيد النَّفي.

والمشابهةُ تقتضي التأثيرَ؛ بدليل بناءِ بعض الأسماء؛ لمشابهة المبني، وإعرابِ المضارعِ؛ لشبهه بالاسم، ومنعِ بعضِ الأسماءِ من الصَّرف؛ لشبهها بالفعل.

وضَعَّفَ ابنُ فلاحٍ قولَ الكوفيين بأنَّ النَّصبَ على نَزع الخافض يكونُ في الحرف المعدِّي للفعل، فإذا حُذف الحرفُ وصلَ الفعلُ إلى المعمول فنصبه، وهذه العلَّةُ معدومةٌ ههنا.

---

(١) المغني: ت السعدي (٣/٩٧-٩٨).

وأمَّا حجةُ الكوفيين فقد أجاب عنها ابنُ فلاحٍ في معرض جوابه عن لغةِ بني تميمٍ حيثُ قال: «وأمَّا بنو تميمٍ فلا يُعمِلونها، بل يرفعونَ ما بعدها بالابتداء والخبر، وحُجَّتُهم: أنَّها غيرُ مختصَّة بأحدِ القبيلين.... والجوابُ: أنَّ الدَّاخلةَ على الاسميّة غيرُ الدَّاخلة على الفعليّة، والاشتراكُ في اللَّفظ لا يُوجِبُ الاشتراكَ في الحكم؛ بدليل: أنَّ لفظَ (ما) الاسميّة مشتركٌ بين عدةٍ من المعاني، ولا تعملُ إلا في الشَّرط دونَ غيره، وأنَّ لفظَ (لا) مشتركٌ، وهي عاملةٌ إذا كانت لنفي الجنس».

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو ما اختاره ابنُ فلاحٍ، وهو أنَّ (ما) في لغةِ الحجاز تعملُ في الخبر كـ(ليس)، وهو منصوبٌ بها؛ لأنَّ خبرَ (ما) وُجِدَ منصوباً، ولا بدَّ له من ناصبٍ، ولا يصحُّ أن يكونَ النَّاصبُ هو حذفَ حرفِ الجرّ لثلاثةِ أمور[1]:

أحدها: أنَّ حرفَ الجرّ الزائد إذا حُذِفَ من الاسم كان إعرابُه على حسب ما يطلبُه الكلامُ، إن كان في موضعِ نَصبٍ نصبتَه، أو في موضعِ رفعٍ رفعتَه، فكان ينبغي أن يقالَ في: (ما زيدٌ بقائمٍ) إذا سقطت الباءُ: (ما زيدٌ قائمٌ)؛ لأنَّه في موضعِ رفعٍ؛ إذ هو خبرُ المبتدأ.

الثاني: أنَّ حرفَ الجرّ هنا ليس بأصلٍ، بل هو زائدٌ دخلَ فضلةً مؤكدةً، وما هذا سبيلُه لا يُجعَلُ مُقدَّماً في الرّتبة، حتى يقالُ: لما حُذِفَ انتصبَ، بل النَّصبُ

---

(١) التبيين (٣٢٤)، والتذييل والتكميل (٤ /٢٦٤).

هنا قبلَ الحذف.

الثالث: أنَّ الحذفَ عدمٌ، والعدمُ غيرُ صالحٍ للعملِ؛ بدليل أنَّ حرفَ الجرّ يُحذَفُ في كثيرٍ من المواضع، ولا يَنتصبُ ما يُحذفُ عنه، كما إذا حُذِفَ في: (بحسبك درهم)، و(ما جاءني من أحد).

فتعيَّنَ أن يكونَ منصوباً بـ(ما)، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

٤٩ - (لا) من (لات) تعملُ عملَ (ليس) و(التاءُ) للتأنيث

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأمَّا (لات) فاختُلِفَ فيها: فذهب البصريون إلى أنَّها مشبَّهةٌ بـ(ليس)، وذهب الكوفيون إلى أنَّها النافيةُ للجنس، وذهب أبو عبيد إلى أنَّ التاءَ متصلةٌ بحين، وتحين وحين لغتان، وهي نافيةٌ للجنس، وذهب الأخفشُ إلى أنَّها غيرُ عاملة، والنَّصبُ بعدها بإضمارِ فعلٍ، أي: (ولات أرى حينَ مناص)، وذهب بعضُهم إلى أنَّها (ليس) قلبوا ياءها ألفاً اجتزاءً بأحد الشَّرطين، وأبدلوا من سينها تاءً.... وذهب بعضُهم إلى أنَّها فعلٌ كـ(مات)، وذهب بعضُهم في قوله: (طلبوا صُلْحَنا ولاتَ أوانٍ)، إلى أنَّها حرفُ جرّ»[١].

آراء النَّحويينَ:

ألحظُ في عرض ابن فلاح السابق أنَّه خلطَ الآراءَ المتعلِّقة بحقيقةِ (لات) بالآراء المتعلِّقة بعمل (لات)، فالمسألةُ التي ذكرها ابنُ فلاحٍ هي في الحقيقة مسألتان: الأولى في حقيقتها، والثانية في عملها وبيانهما كالآتي:

المسألة الأولى في حقيقتها:

اختلفَ النُّحاةُ في حقيقة (لات) على أربعةِ أقوالٍ:

أحدها: أنَّها كلمتان: (لا) النافية، و(التاء) لتأنيث اللَّفظة، وهو مذهبُ الجمهور[٢]. **الثاني**: أنَّها كلمةٌ وبعضُ كلمة، وذلك أنَّها (لا) النافيةُ و(التاء) الزائدةُ

---

(١) المغني: ت السعدي (١١٥/٣).

(٢) مغني اللبيب (٢٥٣).

في أول الحين، وهو قولُ أبي عبيد، وابنِ الطَّراوة[1].

الثالث: أنَّها كلمةٌ واحدةٌ، فعلٌ ماضٍ، وهو قولُ أبي ذر الخشني[2].

الرابع: أنَّها كلمةٌ واحدةٌ أصلُها (ليس) قلبوا ياءَها ألفاً، وأبدلوا من سينها تاءً، وهو قولُ ابنِ أبي الربيع[3].

الأدلة[4]:

حجةُ الجمهور على أنَّها كلمتان: (لا) النَّافية، و(التاء) لتأنيث اللَّفظة أنَّه يُوقَفُ عليها بالتَّاء والهاء، وأنَّها رُسمت منفصلةً عن (الحين).

وحجةُ أبي عبيدة على أنَّها كلمةٌ وبعضُ كلمة، وذلك أنَّها (لا) النافيةُ و(التاء) الزائدةُ في أول الحين أنَّه وجدها في (الإمام) وهو مصحفُ عثمان رضي الله عنه مختلطةً بـ(حين) في الخط.

وحجةُ الخشني على أنَّها كلمةٌ واحدةٌ، فعلٌ ماضٍ أنَّها في الأصل بمعنى: نَقَص من قوله تعالى: ﴿لَا يَلِتۡكُم مِّنۡ أَعۡمَٰلِكُمۡ شَيۡـًٔاۚ﴾[5] فإنَّه يقال: لاتَ يليتُ، كما

---

(١) الغريب المصنف (١/٣٥٠)، والارتشاف (٣/١٢١٠).

(٢) مغني اللبيب (٢٥٤). والخشني هو: مصعب بن محمد بن مسعود عالم أندلسي، توفي سنة (٦٠٤هـ). بغية الوعاة (٢/٢٨٧).

(٣) البسيط في شرح الجمل (٢/٧٥٣)، والملخص في ضبط قوانين العربية (٢٧٣).

(٤) البسيط في شرح الجمل (٢/٧٥٣)، والملخص في ضبط قوانين العربية (٢٧٣)، والتذييل والتكميل (٤/٢٨٨)، ومغني اللبيب (٢٥٣).

(٥) سورة الحجرات: آية (١٤).

يقال: أَلَتَ يألتُ، ثم استُعملت للنَّفي.

وأمَّا ابنُ أبي الربيع فقد قال موجهاً لرأيه: «ويظهرُ لي أنَّ الأصلَ في لات: ليس، فأُبدل من السِّين التاء كما فُعل ذلك في ستّ، ثم قُلبت الياءُ ألفاً؛ لأنَّه كان الأصلُ في ليس: لاس؛ لأنَّها فَعِل، وكأنَّهم كرهوا أن يقولوا: (ليت) فيصيرُ لفظُها لفظَ التمني»[1].

اختيار ابن فلاح[2]:

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ إنَّها كلمتان: (لا) النافية، و(التاء) لتأنيث اللَّفظة؛ فقد ذكر الأقوالَ المتعلِّقة بحقيقةِ (لات)، ثم صرح بأن التاء المتصلة بـ(لا) للتأنيث فقال: «والمرجَّحُ مذهبُ البصريين؛ لأنَّ تاءَ التأنيث المتَّصلةَ بها من خواصّ الفعل».

فأمَّا مذهبُ أبي عبيد فضعَّفه ابن فلاح؛ بأنَّ التاءَ مفصولةٌ من حين فلا تكون منها.

وأمَّا مذهبُ من قال: إنَّ أصلَها (ليس) فضعَّفه أيضاً؛ لضعف البدل والقلب.

---

(١) الملخص في ضبط قوانين العربية (٢٧٣).

(٢) المغني: ت السعدي (٣/١١٧ -١١٨).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ (لا) نافية و(التاء) للتأنيث؛ لوجود النَّظير كـ(رُبَّت) و(ثُمَّت)، ولعدم وجود المانع.

وأمَّا بقيّةُ الأقوالِ في حقيقة (لات) فيظهرُ لي ضعفُها بما يلي:

فأمَّا جعلُ (التاء) من الحين فضعيفٌ؛ لأنَّ (التاءَ) مفصولةٌ من حين، ووجودها متصلة بـ(حين) في الخط في مصحف عثمان لا دليل فيه؛ لأن خط المصحف فيه أشياء خارجة عن القياس لذلك لا يؤخذ به، وقد ذكر ابن درستويه أن خطين لا يقاس عليهما: خط المصحف وخط العروض(١).

وأمَّا القولُ بأنَّها بدلٌ من السّين، والقولُ بأنَّها من أصل الكلمة باعتبار الأصل المنقولِ منه فضعيفان؛ لأنَّ الأولَ فيه ادِّعاءُ القلب، والثاني فيه ادِّعاءُ النَّقل، وكلاهما على خلاف الأصل، فالأصلُ حملُ الكلام على ظاهره ما أمكن، وقد أمكنَ هنا بجعلِ (التاء) لتأنيث اللَّفظ، والله أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) كتاب الكتاب (٢٠).

٥٠ - المسألةُ الثانيةُ في عملها

اختلفَ النُّحاةُ في عملها على أربعةِ أقوالٍ:

أحدها: أنَّها تعملُ عملَ (ليس)، وهو قولُ الجمهور[١]، ومنهم: سيبويهِ، والأخفشُ، والزَّجاجُ[٢]، ونُسب إلى البصريينَ[٣].

الثاني: أنَّ (لا) نافيةٌ للجنس تعملُ عملَ (إنَّ)، وهو قولُ الكوفيين[٤]، ونُسب إلى الأخفش[٥].

الثالث: أنَّ (لات) قد يُخفضُ بها أسماءُ الزمان، وهو قولُ الفراء[٦].

الرابع: أنَّها لا تعملُ شيئاً، فإن وليها مرفوعٌ فمبتدأ حُذِفَ خبرُه، أو منصوبٌ فمفعولٌ لفعل محذوف، وهو قولٌ للأخفش[٧].

---

(١) الارتشاف (١٢١١/٣).

(٢) الكتاب (٥٧/١)، ومعاني القرآن (٢ /٤٩٢)، ومعاني القرآن وإعرابه (٣٢٠/٤).

(٣) الإيضاح في شرح المفصل (٣٦٤/١).

(٤) المصدر السابق.

(٥) معاني القرآن للزجاج (٣٢١/٤)، ولارتشاف (١٢١١/٣).

(٦) معاني القرآن (٣٩٧/٢- ٣٩٨).

(٧) التذييل والتكميل (٢٩٣/٤)، ولارتشاف (١٢١١/٣).

الأدلة[1]:

حجةُ البصريين في إعمال (لات) عملَ (ليس) دخولُ تاءِ التأنيث على (لا)، وهي من خواص الفعل فوجب أن تكونَ المشبَّهةَ بالفعل، ليقوى وجهُ دخول التاء.

وحجةُ الكوفيين في جعل (لا) لنفي الجنس فتعملُ عملَ (إنَّ) أنَّ النَّافيةَ للجنس أكثرُ استعمالاً من التي بمعنى (ليس) التي لا تجيءُ إلا في الشعر، فوجب حملُ القرآن على ما كَثُرَ استعمالُه، دونَ المستعمل في ضرورة الشِّعر.

وحجةُ الفراء قولُ الشَّاعر:

طلبوا صُلْحَنا ولاتَ أوانٍ ... فأجَبْنا أنْ ليس حينَ بقاءٍ[2]

فقد جاء ما بعد (لات) مجروراً فدلَّ على أنَّها حرفُ جرٍّ هنا.

اختيار ابن فلاح[3]:

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ (لا) تعملُ عملَ (ليس)، و(التاءُ) للتأنيث؛ فقد ذكر الأقوالَ المتعلِّقة بعملِها ثم قال: «والمرجَّحُ مذهبُ البصريين؛ لأنَّ تاءَ التأنيث المتَّصلةَ بها من خواصّ الفعل، فوجبَ أن تكونَ بمعنى: (ليس)؛ وليقوى شبهُها بالفعل».

---

(١) معاني القرآن للفراء (٢/٣٩٧- ٣٩٨)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٣٦٤)، والمغني:ت السعدي (٣/١١٨).

(٢) البيت من الخفيف، لأبي زيد الطائي، ديوانه: (٣٠).

(٣) المغني: ت السعدي (٣/١١٨-١١٩).

واعترضَ الكوفيون على قولِ البصريين بأنَّه يلزمُ منه إضمارُ الاسم فيها، ولم يُعْهَد في الحرف.

فأجاب ابنُ فلاحٍ عن ذلك «بأنَّا نقولُ: محذوفٌ، وليس بمضمرٍ، والحذفُ سائغٌ عند قيام القرينة، أو أنَّه أُضمرَ فيها لقوَّة شبهها بالفعل، ولا يلزمُ من الإضمار فيما قَوي شبهُه بالفعل الإضمارُ في غيره».

وقد أجاب ابنُ فلاحٍ عن بقية الأقوال المخالفة بما يُقوِّي اختيارَه بما يلي:

فأمَّا حجةُ الكوفيين فأجاب عنها بأنَّ الفرعَ قد يكونُ أكثرَ استعمالاً من الأصل؛ بدليل باءِ القَسَم، وواوه، فإنَّه ليس في القرآن قَسَمٌ بالباء إلا على طريق التأويل البعيد.

وأمَّا من قال إنَّها حرفُ جرٍّ في (ولاتَ أوانٍ) فضعيفٌ عند ابن فلاح؛ لعدم ما يتعلق به.

ويرى ابن فلاح أنَّ (أوان) ليست مجرورةً بـ(لات) وإنَّما هي مجرورةٌ بـ(حين)، وقد حَذَفَ المضافُ، وأبقى المضافَ إليه على إعرابه، والتَّقديرُ: (وليس الحينُ حينَ أوان).

وأمَّا مذهبُ الأخفش فضعَّفه ابنُ فلاحٍ بأنَّه إذا أمكن نسبةُ العمل إلى الموجود لم يُصَر إلى مجازِ الحذف.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ (لا) تعملُ عملَ (ليس)؛ لأنَّه إجماعٌ من العرب[1].

وأمَّا إلحاقُها بـ(ليس) في العمل؛ فلوجود التاء التي هي من خصائص الأفعال، فإلحاقُها بالفعل أولى من إلحاقها بالحرف، والفعلُ المناسبُ لمعنى (لا) هو (ليس) فأُلحقت به في العمل.

وأمَّا بقيةُ الأقوالِ فقد أجاب عنها ابنُ فلاح بما يُضْعِفُها، ويُرَجِّحُ عندي القولَ إنَّ (لا) تعملُ عملَ (ليس)، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) التصريح بمضمون التوضيح (١/ ٦٦٠).

٥١ - (إنْ) النَّافيةُ لا تعملُ عملَ ليس

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسالةَ في المغني، قال متحدِّثاً عن (إنْ) النَّافية: «واختُلف في إعمالها عملَ ليس، كقولك: (إنْ زيدٌ قائماً)، فمنعه جمهورُ البصريينَ، وأجازه المبردُ والكوفيون»[(١)].

آراء النَّحويين:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاحٍ:

أحدهما: المنعُ، وهو قولُ الفراء، وابنِ عصفورٍ، وابنِ النَّاظم، وابنِ هشامٍ[(٢)]، ونسبه المبردُ إلى سيبويه[(٣)]، ولم أقف على تصريحٍ لسيبويه بالمنع.

والثاني: الجوازُ، وهو قولُ الكوفيينَ ما عدا الفراءَ، ومنهم الكسائيّ[(٤)]، وتبعهم في ذلك المبردُ، وابنُ مالك،، والمراديُّ[(٥)]، ونسبه ابنُ مالكٍ إلى سيبويهِ[(٦)]، ولم أقف على تصريحٍ لسيبويه بالجواز.

---

(١) المغني: ت ضائحي (١٤٧٨/٢).

(٢) الأزهية للهروي (٤٦)، والمقرب (١١٦)، وشرح الألفية (١٥٢)، وأوضح المسالك (٨٩).

(٣) المقتضب (٣٥٩/٢).

(٤) الأزهية للهروي (٤٦)، والجنى الداني (٢٢٩).

(٥) المقتضب (٣٥٩/٢)، وشرح التسهيل (٣٧٥/١)، والجنى الداني (٢٣٠).

(٦) شرح الكافية الشافية (٤٤٦/١-٤٤٧).

الأدلة[1]**:**

وحجةُ المنعِ أنَّ (إن) أضعفُ من (ما)، وأنَّها حرفُ نفيٍ دخلَ على ابتداءٍ وخبرٍ كما تدخلُ ألفُ الاستفهامِ فلا تُغيِّره، وكذلك مذهبُ تميمٍ في (ما)، وكان القياسُ في (ما) أن لا تعملَ شيئاً، فلمَّا خالفَ بعضُ العرب القياسَ وأعملوها، فليس لنا أن نتعدى ذلك؛ لأنَّ القياسَ لا يوجبه.

وحجةُ الجوازِ السَّماعُ، والقياسُ:

فأمَّا السَّماع فمنه قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡۖ﴾[2]، بتخفيفِ (إن)، ونصبِ (عباداً) و(أمثالكم)[3].

وسُمِعَ من أهلِ العالية[4]: «إنْ أحدٌ خيراً من أحدٍ إلا بالعافية»، و«إنْ ذلك نافعَك ولا ضارَّك»[5].

ومنه قولُ الشَّاعر:

إنْ هو مُستولياً على أحدٍ إلا على أضعفِ المجانينِ[6]

---

(١) المقتضب (٢/٣٥٩)، وشرح التسهيل (١/٣٧٥)، وشرح الكافية الشافية (١/٤٤٦-٤٤٧)، والجنى الداني (٢٣٠)، ومغني اللبيب (٣٥).

(٢) سورة الأعراف: من الآية (١٩٤)

(٣) هي قراءة شاذة لسعيد بن جبير: مختصر في شواذ القرآن (٥٣)، والمحتسب (١/٢٧٠).

(٤) اسم لكل ما كان من جهة نجد من المدينة من قراها وعمائرها إلى تهامة: معجم البلدان (٤/٧٩).

(٥) الجنى الداني (٢٠٩)، ومغني اللبيب (٣٥).

(٦) البيت من المنسرح، ولم أقف على قائله، والبيت في: شرح التسهيل (١/٣٧٥) وشرح الكافية الشافية (١/٤٤٧) والخزانة (٤/١٦٦).

وقولُ الشَّاعر:

إنْ المرءُ ميْتاً بانقضاءِ حياتِه ولكن بأنْ يبغى عليه فيُخْذَلا[1]

وأمَّا القياسُ فعلى (ما) و(ليس) لأنها بمعناهما في نفي الحال.

اختيار ابن فلاح[2]:

اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريينَ، وهو المنعُ؛ فقد ذكر القولينِ في المسألةِ بأدلَّتهما، ثم أجابَ عن حجةِ الكوفيينَ بما يُضْعِفُها، ويُرجِّحُ عنده قولَ البصريينَ، وهو المنعُ.

احتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بأنَّ إعمالَها لم يرد به التنزيلُ كما ورد بإعمالِ (ما)، ولم يَطَّرد في كلامِ العرب.

وأجاب ابنُ فلاحٍ عن حجةِ الكوفيينَ بما يأتي:

فأمَّا السَّماعُ فذكر لهم قولَ الشَّاعر:

إنْ هو مُستولياً على أحدٍ إلا على أضعفِ المجانينِ

وأجاب عنه بأنَّه محمولٌ على الشذوذِ؛ لعدم الاطّراد.

وأمَّا القياسُ فضعَّفه بأنَّه قياسٌ في اللغة، واللغةُ يُرجَعُ فيها إلى النَّقل دونَ القياس؛ بدليل أنَّ (البحر) و(النهر) و(البيت) لا يسمَّى شيءٌ منها قارورةً، وإن وُجد الاستقرارُ فيها.

---

(١) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، والبيت في: الجنى الداني (٢٠٩) والمقاصد النحوية (٤٧٩/١) والخزانة (١٦٨/٤).

(٢) المغني: ت ضائحي (١٤٧٨/٢-١٤٨٠).

ويرى ابنُ فلاحٍ أنَّ قوله: إنَّ اللغةَ يُرجع فيها إلى النَّقل دونَ القياس لا يُعارَضُ بأنَّ رفعَ الفاعلِ، ونصبِ المفعولِ لا يُتوقَّف على نقلِه في كلِّ صورةٍ، بل سُمِع في البعض، وقيس عليه ما لم يُسمع، وعلَّل ذلك بأنَّ رفعَ الفاعلِ ونصبَ المفعول في كلِّ صورةٍ ليس بقياسٍ؛ لأنَّا علمنا من استقراءِ كلامِهم بأنَّ كلَّ مَن نُسب إليه الفعلُ فهو مرفوعٌ، ومَن وَقع عليه الفعلُ فهو منصوبٌ، فتندرجُ جميعُ الصّور تحت هذا العمومِ، ونظَّر ابنُ فلاحٍ ذلك بقولِ الشَّارع: كلُّ مسكرٍ حرامٌ، فإنَّ نبيذَ الذرة يَحرمُ لاندراجه تحتَ عمومِ كلِّ مسكرٍ، لا بالقياس.

ويرى ابنُ فلاحٍ أنَّ قياسَ (إنْ) على (ما) في العمل ضعيفٌ؛ لأنَّ إعمالَ (ما) على خلافِ القياسِ عند من أعملَها؛ لكونها غيرَ مختصّةٍ، فضعُف القياسُ عليها.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ الكوفيينَ، وهو جوازُ إعمالِ (إن)؛ لأنَّه مُؤيَّدٌ بالسَّماعِ نثراً ونظماً، كما بَينتُ في الأدلة.

وأمَّا قولُ ابنِ فلاحٍ بأنَّ إعمالَها لم يرد به التنزيلُ فمردودٌ بقراءة قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡۖ ﴾[1] بتخفيفِ (إن) ونصب (عباداً) و(أمثالكم)، وإذا سلَّمنا جدلاً بأنَّ هذه القراءةَ غيرُ ثابتةٍ فإنَّ عدمَ إعمالِها في التنزيلِ يكونُ بسببِ أنَّها لم تأتِ إلا مع إلا، فأبطلت نفيَها، فبَطَل عملُها،

(١) سورة الأعراف: من الآية (١٩٤)

كبطلانِ عملِ (ما) عند دخولها.

وأمَّا إبطالُ ابنِ فلاحٍ للقياسِ على (ما) بأنَّ اللغةَ يُرجعُ فيها إلى النَّقل دونَ القياس فقولٌ سديدٌ، إلا أنَّه هنا لا يستقيمُ؛ لأنَّ عملَ (إن) ثبتَ بالنَّقل كما بينتُ.

وأمَّا قولُ ابنِ فلاحٍ: إنَّ إعمالَ (ما) على خلافِ القياسِ عند مَن أعملها؛ لكونِها غيرَ مختصَّةٍ، فضعُف القياسُ عليها فسديدٌ أيضاً إذا قلنا بأنَّ العملَ ثبتَ بالقياسِ على (ما)، وليس الأمرُ كذلك، بل عملُ (إن) ثبت بالنَّقل، وقولُنا بأنَّ (إن) عَمِلت قياساً على (ما) إنَّما هو تفسيرٌ وتعليلٌ للعملِ، وليس إثباتاً له؛ لأنَّه ثابتٌ بالنَّقل، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

٥٢ - (عسى) فعلٌ لا حرفٌ

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال مُتحدّثاً عن (عسى): «فجمهورُ النَّحويينَ على أنَّها فعلٌ، خلافاً لابن السَّراج، فإنَّه زعم أنَّها حرفٌ»[(١)].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّها فعلٌ، وهو قولُ جمهور النَّحويين، ومنهم: المبردُ، وابنُ درستويه والفارسيُّ، وابنُ جنيّ، وابنُ برهان، والواسطيّ، والمراديّ[(٢)].

والثاني: أنَّها حرفٌ، وهو قولُ الزَّجّاجِ، ونُسِبَ إلى ثعلب[(٣)]، والظَّاهرُ من كلامه في الفصيح أنَّها عنده فعلٌ؛ فقد قال فيه: «وعَسَيت أن أفعل كذا، ولا يقالُ منه: يَفعلُ، ولا فاعل»[(٤)]، ونسبه ابن فلاح إلى ابنِ السَّراج، وفي هذه النسبة نظر؛ لأن صريح كلام ابن السراج في كتابيه: أصول النحو، والموجز أنها فعل[(٥)].

---

(١) المغني: ت السعدي (٣/٣٤١) .

(٢) المقتضب (٣/٨٦)، وتصحيح الفصيح (٤٢)، والإيضاح (١١٦)، واللمع في العربية (٢٠٤)، وشرح اللمع لابن برهان (٢/٤٢٣)، وشرح اللمع للواسطي (١٩١)، والجنى الداني (٤٦١).

(٣) الارتشاف (٣/١٢٢٢)، والجنى الداني (٤٦١)، ومغني اللبيب (١٥٨).

(٤) الفصيح (٢٦١).

(٥) أصول النحو (١/٧٦)، والموجز (٣١).

الأدلة[1]:

حجةُ مَن قال إنَّها فعلٌ ما يأتي: أولاً: اتّصالُها بتاء الضَّمير، وألفه وواوه، نحو: (عَسَيت)، و(عَسَيا)، و(عَسَوا)، فلمَّا دخلت هذه الضَّمائرُ عليها كما دخلت على الفعل نحو: (قمت)، و(قاما)، و(قاموا) دلَّ على أنَّ (عسى) فعلٌ.

ثانياً: اتّصالُها بتاء التأنيث السَّاكنة التي تختصُّ بالفعل نحو: (عَسَت المرأةُ)، كما تقولُ: (قامت)، و(قعدت)، فدلَّ على أنَّ (عسى) فعلٌ.

وحجةُ مَن قال إنَّها حرفٌ ما يأتي:

أولاً: أنَّها بمعنى: لعلَّ، ولعلَّ حرفٌ، فكذلك عسى.

ثانياً: أنَّها لا تدخلُ عليها أنْ المصدرية.

ثالثا: أنَّها لا تتصرفُ، والتَّصرّفُ من خصائص الأفعال.

اختيار ابن فلاح[2]:

اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ (عسى) فعلٌ لا حرفٌ؛ فقد ذكر القولين في المسألة بأدلتهما، ثم أجاب عن أدلة القائلين بحرفية (عسى) بما يُضْعِفُها، ويُرَجِّحُ عنده القولَ بفعليّتها.

احتجَّ ابنُ فلاح لاختياره باتِّصال ضمائر الفاعل البارزة بـ(عسى)، واتِّصالُ

(١) الغرة في شرح اللمع (١٠٧ أ)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/٣٩١)، وشرح الكافية للرضي القسم الثاني: (٢/١٠٦٩)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢/٨٩٨)، والجنى الداني (٤٦١-٤٦٢).

(٢) المغني: ت السعدي (٣/٣٤١-٣٤٢).

تاء التأنيث بها، وفي التنزيل: ﴿فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ﴾[1].

وأجاب ابنُ فلاح عن أدلة القائلين بحرفية (عسى) بما يأتي:

فأمَّا قولُهم: إنَّها بمعنى: لعلَّ، ولعلَّ حرفٌ، فكذلك عسى، فأجاب عنه بأنَّ كونَ (عسى) بمعنى الحرف لا يوجب لها الحرفيّةَ؛ بدليل: أنفي، وأستفهم، فإنَّ معناهما معنى الحرف، ولم يُوجب ذلك لهما الحرفيةَ.

وأمَّا قولُهم: إنَّها لا تُوصَلُ بها أن المصدرية فأجاب عنه بأنَّها لم توصل بأن المصدرية؛ لأنَّه لا يُسْبَك منها مصدرٌ؛ لعدم تصرفها.

وأمَّا قولهم: إنَّها لا تتصرفُ، والتَّصرفُ من خصائص الأفعال، فأجاب عنه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنَّها لما كانت موضوعةً للرجاء لزمت معنىً واحداً؛ لدلالتها على الإنشاء الذي لا يقابَلُ بالتصديق والتكذيب، وتصرفُها يدلُّ على الخبر في الأزمنة، وذلك يناقضُ الإنشاء.

والثاني: أنَّه لما كان لفظُها ماضياً وهو يدلُّ على الاستقبال، استُغني بذلك عن دخول حرف المضارعة عليها؛ لأنَّ فائدتَه نقلُ الفعل عن الماضي، وهي لا تدلُّ على الماضي؛ لأنَّ الرجاءَ والطَّمعَ لا يتصورُ في الماضي، وإنَّما يقعُ بذلك النَّدامة، وإذا لم تدل على الماضي، فلا حاجةَ إلى قرينة الاستقبال.

والثالث: أنَّها لما أشبهت (لعلَّ) لاشتراكهما في الطَّمع جمدت، وهذا الوجهُ

---

(١) سورة محمد: من الآية (٢٢).

ذكره ابنُ فلاح وضعَّفَه، فقال: «وهذا ضعيفٌ؛ لأنَّ اشتراكَ الفعل والحرف في المعنى لا يوجبُ للفعل الجمودَ؛ بدليل: أنفي، وأستفهم، وأُشْبِهُ وأتمنَّى».

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ (عسى) فعلٌ لا حرفٌ؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: اتِّصالُها بعلامات الفعل.

ثانياً: أنَّ القولَ بحرفيّة (عسى) يُؤَدِّي إلى عدم النَّظير؛ لأنَّه لا يُوجَدُ حرفٌ يتَّصلُ بتاء الفاعل، وما يُؤدِّي إلى عدم النَّظير لا يقبل.

ثالثاً: أنَّ القولَ بحرفية (عسى) مبنيٌّ على أنَّها مثلُ (لعل) في المعنى، وهذه علامةٌ معنويّةٌ، والقولُ إنَّها فعلٌ مبنيٌّ على اتّصالها بالضَّمائر، وهي علامةٌ لفظيّةٌ، والعلاماتُ اللَّفظيّةُ مُرَجَّحةٌ على المعنويّة، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

٥٣ -الفعلُ (كاد) يدلُّ على الإثبات في الإثبات، وعلى النَّفي في النَّفي

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأمَّا دلالتُها على الإثبات والنَّفي ففيها ثلاثةُ أقوالٍ: أصحُّها أنَّها في الإثبات تدلُّ على الإثبات، وفي النَّفي تدلُّ على النَّفي.....، والمذهبُ الثاني: أنَّها في الإثبات تدلُّ على النَّفي، وفي النَّفي تدلُّ على الإثبات، بخلاف سائر الأفعال، والمذهبُ الثالثُ: أنَّها في الإثبات تدلُّ على الإثبات كسائر الأفعال، وفي المستقبل المنفي تدلُّ على النَّفي كسائر الأفعال، وفي الماضي المنفي تدلُّ على الإثبات بخلاف سائر الأفعال»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها خمسةُ أقوالٍ للنَّحويين:

أحدها: أنَّها في الإثبات تدلُّ على الإثبات، وفي النَّفي تدلُّ على النَّفي، وهو قولُ الزجاجيّ، واختاره ابنُ الحاجب، والرضيُّ، وأبو حيان(٢).

والثاني: أنَّها في الإثبات تدلُّ على الإثبات، وفي النَّفي تدلُّ على الإثبات ببطءٍ وعُسْرٍ، وهو قولُ ابن جنيّ(٣).

والثالث: أنَّها في الإثبات تدلُّ على النَّفي، وفي النَّفي تدلُّ على الإثبات ببطءٍ، بخلاف سائر الأفعال، وهو قولُ ثعلب، وابن خروف، والعكبريّ، وابن

(١) المغني: ت السعدي (٣ /٣٥٨).

(٢) الجمل (٢٠١)، وشرح المفصل (٨٨/٢)، وشرح الكافية القسم الثاني: (١٠٨١/٢)، والارتشاف (١٢٣٥/٣).

(٣) رأيه في: التذييل والتكميل (٣٦٧/٤)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (١٢٨٧/٣).

يعيش[1].

والرابع: أنَّها في الإثبات تدلُّ على الإثبات كسائر الأفعال، وفي المستقبل المنفي تدلُّ على النَّفي كسائر الأفعال، وفي الماضي المنفي تدلُّ على الإثبات، بخلاف سائر الأفعال، وهو قولُ ابنِ أبي الربيع[2].

والخامس: أنَّها في الإثبات تدلُّ على الإثبات، وفي النَّفي تدلُّ على النَّفي، وقد تدلُّ على الإثبات ببطءٍ وعُسرٍ، وهو قولُ ابن مالك[3].

الأدلة[4]:

حجةُ من قال إنَّها في الإثبات تدلُّ على الإثبات، وفي النَّفي تدلُّ على النَّفي القياسُ على بقية الأفعال في أنَّ إثباتَها إثباتٌ لمعناها، ونفيها نفيٌ لمعناها، ويكونُ معنى (كاد زيدٌ يقومُ) أي: قارب القيامَ ولم يقم، ومعنى (لم يكد زيدٌ يقومُ) أي لم يقارب القيامَ فضلاً عن أن يصدرَ منه.

وحجةُ من قال إنَّها في النَّفي تدلُّ على الإثبات ببطءٍ قولُه تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾﴾[5] وقد فعلوا، وقولُه تعالى: ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ

(١) مجالس ثعلب (١٤١ -١٤٢)، وشرح الجمل (٢/٨٣٨)، والمتبع في شرح اللمع (٢/٥٦٠)، وشرح المفصل (٣ /٤٠٢).

(٢) رأيه في: البرهان في علوم القرآن للزركشي (٤/١٢٠).

(٣) شرح التسهيل (١/٣٩٩).

(٤) شرح المفصل لابن يعيش (٣ /٤٠٢)، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (٢/٨٦)، والمغني: ت السعدي (٣ /٣٥٨)، والتذييل والتكميل (٤/٣٦٧).

(٥) سورة البقرة: من الآية (٧١).

﴿يَرَىٰهَاۗ﴾[1] والمعنى أنَّه مع شدة الظلمة إذا أحدَّ نظرَه إلى يده، وقرَّبها من عينه رآها، وقولُ ذي الرّمة:

إذا غيَّرَ النأيُ المحبينَ لم يكدْ … رسيسُ الهوى من حُبّ ميّةَ يبرحُ[2]

فإنَّه أنشد قصيدتَه بالكوفة، فناداه ابنُ شبرمة: أراه قد بَرِحَ، فشقَّ عليه، وجعلَ يتأخرُ بناقته، ويتفكَّرُ، ثم قال:

إذا غيَّرَ النأيُ المحبينَ لم أجدْ … رسيسَ الهوى من حُبّ ميّةَ يبرحُ

وجه الدلالة: أنَّه فَهِمَ منه ابنُ شبرمة الزوالَ، ووقع لذي الرّمة ما ظنَّه، ولذلك غيَّرَه.

وحجةُ من قال إنَّها في الإثبات تدلُّ على النَّفي بخلاف سائر الأفعال أنَّك إذا قلت: (كاد زيدٌ يقوم)، أو (يكاد زيدٌ يقومُ) فالقيامُ غيرُ حاصلٍ، ولا معنى للنَّفي إلا ذلك لأنَّ النَّفيَ يتعلَّقُ بخبرها.

وحجةُ من قال إنَّها في النَّفي للإثبات إذا كان الفعلُ ماضياً قولُه تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ۝٧١﴾ وقد فعلوا.

اختيار ابن فلاح[3]:

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ (كاد) في الإثبات تدلُّ على الإثبات، وفي

---

(١) سورة النور: من الآية (٤٠).

(٢) البيت من الطويل، ديوانه: (٧٨).

(٣) المغني: ت السعدي (٣/٣٥٨-٣٦١).

النَّفي تدلُّ على النَّفي؛ فقد ذكر الخلافَ في المسألة، ونصَّ على تصحيح هذا القولِ حيثُ قال:

«وأمَّا دلالتُها على الإثبات والنَّفي ففيها ثلاثةُ أقوالٍ: أصحُّها أنَّها في الإثبات تدلَّ على الإثبات، وفي النَّفي تدلُّ على النَّفي...»، ثم إنَّ ابنَ فلاحٍ ذكر الأقوالَ في المسألة بأدلتها، ثم أجاب عن أدلة المخالفين لاختياره بما يُضْعِفُها ويقوّي عنده اختيارَه.

واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بقياس (كاد) على غيرها من الأفعال؛ لأنَّ كلَّ فعلٍ يدلُّ على ما وُضِعَ له، فإذا دخلَ عليه النَّفيُ نفى ذلك المعنى الثابت، و(كاد) موضوعةٌ لمقاربة الفعل، فإذا دخل عليها النَّفيُ نفى تلك المقاربة.

وأجاب ابنُ فلاحٍ عن أدلة المخالفين بما يأتي:

فأمَّا القولُ بأنَّها في الإثبات تدلُّ على النَّفي بحجة أنَّك إذا قلت: (كاد زيدٌ يقومُ)، أو (يكادُ زيدٌ يقومُ) فالقيامُ غيرُ حاصلٍ، ولا معنى للنَّفي إلا ذلك؛ لأنَّ النَّفيَ يتعلَّقُ بخبرها، **فأجاب عنه** «بأنَّ (كاد) موضوعةٌ لمقاربة الفعل، والدَّالُّ على مقاربة الفعل لا يدلُّ على وجود الفعل؛ لأنَّه خارجٌ من مدلوله، فلذلك كان الفعلُ بعدها غير حاصلٍ في الإثبات، ومثله: (قَرُبَ خروجُ زيدٍ)، فإنَّ الثابتَ قربُ الخروج، دون الخروج، ولا يقالُ: بأنَّ الخروجَ منفيٌّ؛ لأنَّ عدمَ الخروج ليس مدلولَ اللفظ».

وأمَّا القولُ بأنَّها في النَّفي تدلُّ على الإثبات ببطء، بحجة قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾﴾، وقوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾.

وقول ذي الرمة:

إذا غيَّرَ النأيُ المحبينَ لم يكدْ رسيسُ الهوى من حُبّ ميّةَ يبرحُ

فأجاب عنه بأنَّ وجودَ الفعل في الآية الأولى فُهِم من قوله: فذبحوها، وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ ٧١﴾ فلا يدلُّ إلا على نفي مقاربة الفعل قبل الفعل، ويدلُّ على صحة هذا التأويل ما سبقَ من تعنتهم، واقتراحهم أمراً بعد أمر، والاشتغالُ بالتَّعنت من دأب من لا يفعلُ، ولا يقاربُ الفعلَ، وفِعلُهم بعد ذلك لا ينافي نفيَ مقاربتهم الفعلَ قبله.

وأمَّا الآيةُ الثانيةُ فيرى ابنُ فلاحٍ أنَّ أكثرَ المفسرين على أنَّه لم يرها؛ لفساد المعنى لو حُمِلَ على الرؤية؛ إذ يصيرُ المعنى: ظلماتٌ بعضُها فوقَ بعضٍ لشدّة الظُلمة العظيمة إذا أخرجَ يدَه الإنسانُ رآها، ويرى ابنُ فلاحٍ أنَّ أجودَ ما قيل في معنى الآية: أنَّه محمولٌ على نفي مقاربة الرؤية، وذلك أبلغُ من نفي نفس الرؤية؛ لأنَّه إذا انتفت مقاربةُ الرؤية انتفت الرؤية.

وأمَّا البيتُ فأجاب عنه بأنَّه على نفي مقاربة الزوال، وهو أبلغُ من نفي الزوال، أي لم يقارب ثابتُ الهوى من حب مية الزوالَ، والذي عنَّ من فهم الزوال أنَّ في العرف أن يقالَ: (ما كاد زيدٌ يقومُ)، و(لم يكد زيدٌ يقومُ)، وقد وُجِدَ الفعلُ، لكن بعدَ الجهد، وبعدَ ظنٍّ أنَّه لا يُفْعَلُ، ويرى ابنُ فلاحٍ أنَّ هذا ليس من مدلول اللفظ، وإنَّما يُفْهَمُ ذلك من جهة القرائن، فإذا عُدمت فمدلولُ اللَّفظ يقتضي نفيَ المقاربة لا غير.

التَّرجيح:

وقبل أن أبدي اختياري في المسألة أشيرُ إلى أنَّ كون إثبات (كاد) إثباتاً لمعناها وهو القرب، ونفي (كاد) نفياً لمعناها أمرٌ لا أعلم فيه خلافاً بين النَّحويين، ومن قال منهم بأنَّ إثباتَ (كاد) نفيٌ يريدُ نفيَ مضمون الفعل الذي بعدها لا معنى القرب، وهو مفهومٌ صحيحٌ لا خلافَ فيه لما سأذكر، وإنَّما حقيقةُ الخلاف في ثبوت الفعل بعد (كاد) المنفيّة، **فإذا تقرر محلُّ النزاع أقولُ وبالله التوفيق:**

الرَّاجحُ عندي هو أنَّ (كاد) في الإثبات تدلُّ على إثبات القرب، وفي النَّفي تدلُّ على نفي القرب؛ قياساً على بقيّة الأفعال، فكما أنَّ معنى (ضَرَبَ) مثبتٌ في نحو: (ضَرَبَ زيدٌ) فكذلك معنى (كاد) في نحو: (كاد زيدٌ يقومُ)، وكما أنَّ معنى (ضَرَبَ) منفيٌ في نحو: (لم يَضْرِب زيدٌ) فكذلك معنى (كاد) في نحو: (لم يكد زيدٌ يقومُ)، فالنفيُ أوالإثبات واقعٌ على معنى (كاد) وهو القرب.

وأمَّا مضمونُ الفعل الذي بعد (كاد) من حيثُ الإثباتُ والنفي ففيه التفصيل الآتي:

إنْ وقعَ الفعلُ بعد (كاد) المثبتة فمضمونُه منفيٌ؛ لأنَّ قربَك من الفعل لا يكونُ إلا مع انتفاء الفعل منك؛ إذ لو حصل منك الفعلُ لكنتَ آخذاً في الفعل، لا قريباً منه؛ لذا كان مضمونُ الفعل بعد (كاد) المثبتة منفياً باطراد، كقوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾(١)، أي يقارب الإضاءة، فالقربُ ثابتٌ، والإضاءة منفيّةٌ.

---

(١) سورة النور: من الآية (٣٥).

وإنْ وقعَ بعد (كاد) المنفية فمضمونُه النَّفيُ أيضاً؛ لأنَّ نفيَ القرب من الفعل أبلغُ في انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه، كقوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ إلا إذا دلَّت القرائنُ على أنَّ مضمونَ الفعل بعد (كاد) المنفية مثبتٌ فيكونُ مثبتاً، كما في قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ٧١﴾ فمضمونُ الفعل بعد (كاد) مثبتٌ بقرينة قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾.

ويستوي في هذا الحكمِ الماضي والمستقبلُ من (كاد)؛ إذ لا فرق في قياس لغة العرب بين دخول النَّفي على الماضي ودخوله على المستقبل، والله أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

٥٤ - (الياءُ)، و(الكافُ) بعد (لولا) في محل الجر، وبعد (عسى) في محل النصب

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «المبحثُ السابعُ في وقوع ضمير المجرور بعد (لولا)، والمنصوبِ بعد (عسى).... القياسُ أن يقعَ بعدهما ضميرُ المرفوع.... لكنْ قد روت الثقاتُ عن العرب وقوعَ ضميرِ المجرور بعدَ (لولا)، والمنصوبِ بعد (عسى).... واختلف العلماءُ في ذلك...»[(١)].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوال للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّ (الياءَ) و(الكافَ) مع (لولا) في محلّ الجر، و مع (عسى) في محلّ نصبِ اسمِ (عسى)، و(عسى) هنا بمنزلة (لعل)، وهو قولُ سيبويه، وحكاه عن الخليل، ويونس[(٢)].

الثاني: أنَّ (الياءَ) و(الكافَ) في الموضعين في محلّ الرفع، وهو قولُ الأخفش[(٣)]، ووافقه في (لولا) أبو البركات الأنباري، والمالقيّ، والرضيّ[(٤)]، وفي (عسى) ابنُ مالك[(٥)].

وقد نَسَبَ ابنُ فلاح هذا القولَ إلى الكوفيين، فأشار أحدُ محققي

---

(١) المغني: ت ضائحي (١/٩٢).

(٢) الكتاب: (٢/٣٧٣ -٣٧٥).

(٣) ينظر رأيه في: المقتضب: (٣/٧٣)، وشرح الكتاب للسيرافي: (٩/٨٦،٨٣).

(٤) الإنصاف: (٢/٦٨٩)، ورصف المباني (٣٦٥)، وشرح الكافية: (القسم الثاني: (١/١٥٧).

(٥) شرح التسهيل: (١/٣٩٧).

المغني[1] إلى أنَّ هذه النسبةَ فيها تَجوّزٌ من ابن فلاح؛ لأنَّ القولَ بأنَّ الضميرَ بعد (عسى) في محلّ رفعٍ منقولٌ عن الأخفش وحده.

وليس الأمر عندي كما ذكر المحققُ، بل الأمرُ كما ذكر ابنُ فلاح؛ فقد أشار إلى هذه النسبةِ أبو البركات الأنباري في ذكره لأدلة الكوفيين في مسألة لولاك ولولاي[2].

ثم إنِّي لا أستبعدُ أن يكونَ الكوفيون هم المقصودين في قول سيبويه: «وزعم ناسٌ أن (الياء) في (لولاي) و(عساني) في موضعِ رفع»[3]؛ لأنَّه ذكر أولاً رأيَ الخليل، ويونس من أصحابه، فلعلَّه أراد هنا ما يقابلُهم، وهم الكوفيون.

الثالث: أنَّ (الياءَ) و(الكافَ) مع (لولا) خطأٌ، ومع (عسى) في موضعِ نصبٍ بـ (عسى)، وهو قولُ المبرد[4].

الأدلة[5]:

حجةُ القول الأول: أنَّ (الياءَ) و(الكافَ) لا يكونان علامةَ مضمرٍ مرفوعٍ، وأنَّ (لولا) في عملها الخفضَ مع الضمير - وإن كانت لا تعمله مع الظاهر -

---

(١) المغني: ت ضائحي (١/٩٥). حاشية: (٢).

(٢) الإنصاف: (٢/٦٨٧).

(٣) الكتاب: (٢/٣٧٦).

(٤) المقتضب: (٣/٧١-٧٣)، والكامل: (٣ /١٢٧٧-١٢٧٨).

(٥) الكتاب: (٢/٣٧٣ -٣٧٥)، الكامل للمبرد (٣ /١٢٧٧-١٢٧٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٧٤)، والمغني لابن فلاح: ت ضائحي (١/٩٧)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (١/٣٧٩).

بمنزلة (عسى) في عملها النصبَ مع الضمير نحو: (عساك) و(عساني)، وإن كان عملُها مع الظاهر الرفعَ فلـ(عسى) ولـ(لولا) مع المضمرِ حالٌ تخالفُ الظاهر، كما أنَّ لـ(لدن) مع (غُدوة) حالاً ليست مع غيرها؛ بدليل أنها تنصبُها دون أن تنصبَ غيرَها.

وحجةُ القول الثاني: أنَّ تغييرَ حالة العامل ليس معهوداً إلا في (لدن)، وأما تغييرُ الضمائر فكثيرٌ؛ بدليل كثرةِ استعارةِ تأكيدِ ضميرِ المجرورِ بالمرفوع، كـ (مررت بك أنت)، واستعارةِ تأكيدِ ضميرِ المنصوبِ بالمرفوع كـ (أكرمتنا نحن)، فالمصيرُ إلى الكثيرِ أولى من المصير إلى القليل.

وحجةُ القول الثالث: أنَّ الضميرَ بعد (لولا) لا يخلو: إما أن يكونَ ضميرَ المرفوع أو ضميرَ المنصوب، أو ضميرَ المجرور، ولا جائزٌ أن يكونَ ضميرَ الموفوع؛ لأنَه ليس من صيغه، ولا ضميرَ المنصوب؛ لعدم الناصب، ولا ضميرَ المجرور؛ لعدم الجار، وضعَّفَ المبرد الاستعارة؛ لأنَّ دعوى كونِ (لولا) حرفَ جرٍّ على خلاف الأصل، ودعوى الاستعارةِ على خلاف الأصل أيضاً، فلا يُبنى عليهما أبوابُ العربية، بل يُقطعُ بخطأ قائلِه، ويدلُّ على ذلك عدمُ اطراده في كلام الفصحاء، ولذلك لم يرد به التنزيل.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاح القولَ بأنَّ الضميرَ في (لولاي) و(لولاك) في محل

(١) المغني: ت ضائحي (١/٩٥-٩٨).

الجر، وفي (عساك) و(عساها) في محل النصب؛ فقد ذكر الأقوالَ الثلاثةَ في المسألة بأدلتها، ثم أجاب عن أدلةِ القولِ الثاني، والثالث، بما يُضْعِفُهما ويُرجِّحُ القولَ الأولَ عنده.

واحتج ابنُ فلاح لاختياره في (لولا) «بأنَّه قد ورد عن فصحاء العرب، فلا وجه لردّه، فإنَّه في شعرِ عمرَ بن أبي ربيعة[1]، وقصيدة الثقفي من أفصح الشعر، ومنها.....:

وَكَمْ مَوطِنٍ لولاي طِحْتَ كَمَا هوى   بِأجْرامِه مِن قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي[2]

وإذا ورد فتأويلُه أولى من ردّه.

وتأويلُه: أنَّ (لولا) حرفُ جرٍّ، وهو[3] ضميرُ المجرور؛ لامتناع كونِه ضميرَ المنصوب؛ لعدم الناصب، وإن كان صورةُ المجرور كصورة المنصوب المتصل....

وأما (عسى): فإنَّها حُمِلت على (لعل) فنَصَبَت الاسمَ؛ لاشتراكهما في الدلالة على الترجي والطمع.

وهذا التأويلُ الذي صرنا إليه أولى من تأويل من جعلها واقعةً موقعَ ضمائر المرفوع؛ لأنَّ الضمائرَ بالنِّسبة إلى المتكلم والمخاطب والغائب اثنا عشر، فإذا جُعِل ضمائرُ المنصوب والمجرور واقعين موقعَ ضمائر المرفوعِ أفضى إلى تعدّد التغيير بالنسبة

---

(١) يقصد قوله من السريع: أومت بكفيها من الهودج لولاك هذا العام لم أحجج. ديوانه (٨٠).

(٢) البيت من الطويل، والثقفي هو يزيد بن الحكم، ينظر البيت في: الكتاب: (٣٧٤/٢)، والخزانة (٣٣٦/٥).

(٣) الضمير يعود إلى الضمير الذي بعد لولا (الياء، والكاف، والهاء).

إلى وقوعِ ضميرٍ موقعَ ضميرٍ اثنتي عشر مرة، وإذا جُعل التغييرُ في العامل كما صرنا إليه، أفضى إلى التغيير مرة واحدة، والضمائرُ معه جاريةٌ على قياسها مع كل عاملٍ يشبهُه، ولا شكَّ أنَّ التغييرَ مرةً واحدة أولى من تغيير اثنتي عشرة مرة».

واعتُرِضَ على كون (لولا) حرفَ جرٍّ بثلاثة أمور:

أحدها: أنَّ كونَ (لولا) حرفَ جرٍّ يَحتاجُ إلى التعلق، وليس ههنا شيءٌ يمكنُ التعلقُ به.

الثاني: أنَّ كونَ (لولا) حرفَ جرٍّ يقتضي أن تكونَ مشتركةً بين حرفِ الجرِّ وبين حرفِ الابتداء.

الثالث: أنَّ كونَ (لولا) حرفَ جرٍّ يقتضي اختصاصَ جرِّها بالمضمر دون المظهر.

وقد أجاب ابنُ فلاح عنها بما يأتي:

فأما الأول: فأجاب عنه بأنَّ «حرفَ الجرّ قد يأتي من غيرِ حاجةٍ إلى التعلُّق، كقولهم: (بحسبك زيدٌ)، بل يُحكَمُ على محلّ الجارّ والمجرور بالرفع، فكذلك (لولا) ومجرورها، ولو زالت (الباءُ) لارتفع الاسمُ، وكذلك لو زالت (لولا) لعاد إلى ضمير المرفوع».

قال ابن فلاح: «فإن قيل: لا يمكنُ القياسُ على (الباء)؛ لأنَّها لو حُذفت لم يَتغيّر المعنى، ولو حُذفت (لولا) ههنا تَغيَّرَ المعنى الذي دخلت لأجله.

قلنا: لا يَمنعُ الحكمَ عليها بالزيادة - وإن دلَّت على معنى -؛ بدليل (ما جاءني من رجلٍ) فإنَّ (من) زائدةٌ مع الفاعل، وإن أفادت الاستغراقَ الذي يزول بزوالها».

وأما الثاني: فأجاب عنه بقوله:«وأما كونُ (لولا) مشتركةً بين حرفِ الجرّ وبين حرف الابتداء فغيرُ مُستنكرٍ؛ بدليل اشتراك (حتى) بين حرفِ الابتداء وحرفِ الجر والعطف أيضاً».

وأما الثالث: فأجاب عنه بقوله: «وأما اختصاصُ جرّها بالمضمر دون المظهر فغيرُ مُستنكرٍ أيضاً؛ لأنَّ من الأشياء ما يَختصُّ بنوعٍ دون نوع، نحو: (لامُ الجر)، فإنَّه يختصُّ فتحُها بالمضمر دون المظهر، و(لدن) فإنَّه يختصُّ نصبُها بـ(غدوة) دون غيرها، وكذلك (حتى) و(كاف الجر) و(مذ) و(منذ) تختصُّ بالمظهر دون المضمر على المشهور».

وأَيَّدَ ابنُ فلاح اختيارَه بجوابه عن حجةِ القول الثاني، والثالث بما يأتي:

فأما حجةُ القول الثاني: فأجاب عنها بوجهين:

«**أحدهما:** أنَّ هذا التأكيدَ ضعيفٌ، قليلُ الاستعمال.

الثاني: أنَّ السببَ الحاملَ على التأكيد ههنا معدومٌ في صورة النزاع، فامتنع القياس». **وبيانه:** أنَّ ضميرَ المجرور ليس له منفصلٌ يمكنُ تأكيدُه به، فلذلك أُكِّدَ بالمرفوع لضرورة عدمِ منفصلٍ يُؤَكَّدُ به المجرور، وأما ضميرُ المنصوب فإنَّما أُكِّدَ بالمرفوع؛ لأنَّه لو أُكِّدَ بالمنصوبِ المنفصلِ لحُمِلَ على البدل لا على التأكيد، فأرادوا الفصلَ بينهما، بأن جعلوا البدلَ بضمير المنصوب، والتأكيدَ بضمير المرفوع، وهذا معدومٌ في صورة النزاع، فامتنع القياسُ لوجود الفارق.

وأما حجةُ القول الثالث: فأجاب عنها بوجهين أيضاً:

«**أحدهما:** أنَّه لم يتقدم في الأبيات المذكورة[1] شيءٌ يمكنُ عودُ الاسم عليه.

---

(١) الأبيات موجودة في: المغني: ت ضائحي (٩٤/١)، ومنها: قول عمران بن حطان: ولي نفس أقول لها إذا ما تنازعني لعلي أو عساني.

والثاني: أنَّ الخبرَ قد يُذكَرُ معها في قولك: (عساك أن تفعل كذا) فامتنع كونُ (الكاف) الخبرَ، ولأنَّ الخبرَ محطُّ الفائدة، ولا فائدةَ في هذه الضمائرِ من غير تقديرِ أخبارِها.

وأما (لولا) فقد تَقدَّمَ ما يدلُّ على صحة كونِها حرفَ جرٍّ»، والمتقدِّمُ الذي يريدُه ابنُ فلاح هو ما ذكرتُه آنفا من الاعتراضات على كون (لولا) حرفَ جرٍّ، وجوابِ ابن فلاح عليها.

التَّرجيح:

والراجحُ عندي هو ما اختاره ابنُ فلاح من أنَّ الضميرَ في (لولاي) و(لولاك) في محلّ الجر، وفي (عساك) و(عساها) في محلّ النصب على أن (عسى) بمعنى (لعل) لما ذكره ابنُ فلاح من الأدلة، ولأنَّ تغييرَ المعمولِ لفظيٌّ، وتغييرَ العامل معنويٌّ وتقديريٌّ وهو أسهلُ من التغيير اللفظيّ[1].

وأما أدلةُ القول الثاني، والثالث: فقد تَقدَّمَ جوابُ ابن فلاح عنها بما يُضْعِفُها، ويُرجِّحُ عندي القولَ بأنَّ الضميرَ في (لولاي) و(لولاك) في محلّ الجر، وفي (عساك) و(عساها) في محلّ نصبِ اسمِ (عسى) المحمولةِ على لعلَّ هنا، والله أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة: (١/٣٧٩).

٥٥ - (كأنَّ) غيرُ مُرَكَّبة

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأمَّا (كأنَّ) فقالوا إنَّها مركبةٌ من كاف التشبيه، وأنَّ.... والأجودُ أن تكونَ غيرَ مركَّبة»[١].

آراء النَّحويينَ:

والمسالةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّها مركبةٌ من كاف التشبيه، ومن (أنَّ)، واعتُني بحرف التشبيه فقُدِّمَ، ففُتِحت همزةُ (إنَّ)، ولم يتعلّق حرفُ الجرّ؛ لأنَّه صار كجزء من الكلمة بعد التركيب وهو قولُ الخليل، وسيبويه، وابن السراج[٢]، ونُسِبَ إلى جمهور البصريين[٣].

الثاني: أنَّها غيرُ مركّبة، وهو قولُ بعض البصريين[٤]، واختاره ابنُ الحاجب، والمالقيُّ، وأبو حيان، وابنُ هشام[٥].

---

(١) المغني: ت السعدي (٣ /١٢٤).

(٢) الكتاب (١٥١/٣) وفيه رأي الخليل وسيبويه، والأصول في النحو (٢٣٠/١).

(٣) الارتشاف (١٢٣٨/٣).

(٤) التذييل والتكميل (١٢/٥).

(٥) الإيضاح في شرح المفصل (١٨٩/٢)، ورصف المباني (٢٨٤)، والتذييل والتكميل (١٢/٥)، ومغني اللبيب (١٩٦).

الأدلة[(١)]:

حُجَّةُ القول بالتركيب: أنَّه قد تقرر التَّشبيهُ بالكاف في نحو: (زيدٌ كعمروٍ)، ولم يتقرر بـ(أنَّ)، وإذا أمكن أن يكونَ التَّشبيهُ بالحرف الذي تقرَّرَ ذلك فيه كان أولى.

وحُجَّةُ القول ببساطة (كأنَّ): أنَّ التركيبَ على خلاف الأصل، وأنَّ (إنَّ) وأخواتها غيرُ مركّبة، وأنَّها لو كانت مركبةً لأدَّى إلى أن يكونَ جاراً ومجروراً، ولا يستقيمُ من الجارّ والمجرور كلامٌ.

اختيار ابن فلاح[(٢)]:

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ (كأنَّ) غيرُ مركّبة؛ فقد قال: «وأمّا (كأنَّ) فقالوا إنَّها مركبةٌ من كاف التَّشبيه، وأنَّ.... والأجودُ أن تكونَ غيرَ مركّبة».

وعلَّلَ ابنُ فلاحٍ اختيارَه بأنَّ التَّركيبَ على خلاف الأصل، وبأنَّ عدمَ تعلّق حرفِ الجرّ على خلاف الأصل.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو ما اختاره ابنُ فلاحٍ، وهو أنَّ (كأنَّ) غيرُ مركّبة؛ لأنَّ هناك أموراً في صناعة النحو العربي تمنعُ التَّركيبَ، وتؤيِّدُ البساطةَ، وإن بقي معنى

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل (٢/١٨٩)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/٤٥٧)، والجنى الداني (٥٦٩).

(٢) المغني: ت السعدي (٣ /١٢٤).

(الكاف)، و(إنَّ) بعد التركيب، ومنها ما يأتي:

أولاً: أنَّها لو كانت مركبةً لكانت الكافُ حرفَ جرّ، فيلزمُها ما تتعلَّقُ به؛ إذ ليست بزائدة، ولا يوجدُ ذلك، فبَطَلَ ادِّعاء التَّركيب.

ثانياً: أنَّ الكافَ لو كانت داخلةً على (أنَّ) للزم أن تكونَ هي وما عَمِلت فيه في موضع مصدرٍ مخفوضٍ بالكاف، فتَرجعُ الجملةُ التَّامةُ جزءَ جملةٍ، فيكونُ التَّقديرُ في نحو: (كأنَّ زيداً قائمٌ): (كقيام زيد) فيحتاجُ إلى ما يُتِمُّ الجملةَ[1].

فإذا تبيّنَ فسادُ التَّركيب فإنَّنا نعودُ إلى الأصل، وهو البساطةُ في الكلمات؛ لأنَّ التَّركيبَ على خلاف الأصل، فلا يصارُ إليه إلا إذا سَلِمَ المعنى بعد التَّركيب، وعُدِمَ المانعُ الصناعيّ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) الإيضاح في شرح المفصل (١٨٩/٢)، ورصف المباني (٢٨٤).

٥٦ - (لعلَّ) غيرُ مُرَكَّبَة

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأمَّا (لعلَّ): فقيل: إنَّها مُركَّبةٌ من (اللام)، و(علَّ)، و(اللام) زائدةٌ، والصحيحُ أنَّها ليست بمركَّبةٍ»[(١)].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويين:

أحدهما: أنَّها مركَّبةٌ من (اللام)، و(علَّ)، و(اللام) زائدةٌ، وهو قولُ البصريين[(٢)]، ومنهم: المبردُ، واختاره ابنُ عصفور، والمالقيّ[(٣)].

الثاني: أنَّها غيرُ مركَّبة، وهو قولُ الكوفيين[(٤)]، واختاره أبو البركات الأنباريّ، والعكبريُّ، وابنُ جمعة الموصلي[(٥)].

الأدلة[(٦)]:

حجةُ البصريين: أنَّها قد استُعملت بغير لامٍ في الشّعر كثيراً، والأصلُ عدمُ حذفِ الأصل، وأنَّ (علَّ) ثلاثةُ أحرفٍ، وأصلُ الباب (إنَّ) و(أنَّ)، وهما ثلاثةُ أحرفٍ، وأنَّ هذه الحروفَ مشبَّهةٌ بالفعل في العمل، والفعلُ تلحقُه الزوائدُ، فجاز أن تكونَ (اللامُ) زائدةً كما تزادُ في الفعل نحو: (إنَّ زيداً ليقومُ).

---

(١) المغني: ت السعدي (١٢٦/٣).

(٢) الإنصاف (٢١٨/١).

(٣) المقتضب (٧٣/٣)، وشرح الجمل (٤٥٥/١)، ورصف المباني (٣٢٢).

(٤) الإنصاف (٢١٨/١).

(٥) الإنصاف (٢٢٤/١)، والتبيين (٣٧١)، وشرح ألفية ابن معط (٩٠٩/١).

(٦) الإنصاف (٢١٩/١)، والتبيين (٣٧٠)، وشرح الجمل لابن عصفور (٤٥٥/١)، ورصف المباني (٣٢٢).

وحجةُ الكوفيين: أنَّ (لعلَّ) حرفٌ، وحروفُ الحروفِ كلُّها أصليّةٌ؛ لأنَّ حروفَ الزيادة إنَّما تختصُّ بالأسماء والأفعال، فأمَّا الحروفُ فلا يدخلُها شيءٌ من هذه الحروف على سبيل الزيادة، بل يُحكَمُ على حروفها كلِّها بأنَّها أصليّةٌ في كلِّ مكانٍ على كلِّ حال.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاحٍ قول الكوفيين، وهو أنَّ (لعلَّ) غيرُ مركَّبة؛ فقال: «وأمَّا (لعلَّ): فقيل: إنَّها مُركَّبةٌ من (اللام)، و(علَّ)، و(اللام) زائدةٌ، والصحيحُ أنَّها ليست بمركَّبةٍ».

وأجاب ابنُ فلاحٍ عن حذف (اللام) في (علّ) بأنَّها لغةٌ أخرى في (لعلَّ)، وليست أصلاً لها، فـ(علَّ) و(لعلَّ) لغتان.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو ما اختاره ابنُ فلاحٍ، وهو أنَّ (لعلّ) غيرُ مركّبة؛ لأنَّ دعوى التَّركيب تقضي بزيادة اللام، وحذفها، والزيادةُ والحذفُ تَصَرّفٌ، والتَّصرفُ في قانون النَّحو العربي لا يكونُ إلا في الأسماء، والأفعال.

فإذا تبيّنَ فسادُ دعوى التَّركيب من حيث الصناعة، فإنَّنا نعودُ إلى الأصل، وهو البساطةُ في الكلمات؛ لأنَّ التَّركيبَ على خلاف الأصل، فلا يصارُ إليه إلا إذا سَلِمَ من المانعُ الصناعيّ، ولم يسلم هنا، فثبتَ أنَّ (لعلَّ) غيرُ مركَّبة، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) المغني: ت السعدي (١٢٦/٣).

٥٧ - (لكنَّ) غيرُ مُرَكَّبة

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسالةَ في المغني، قال: «وأمَّا (لكنَّ) فمفردةٌ، خلافاً للكوفيين، فإنَّهم زعموا: أنَّها مركبةٌ من (لا) و(إنَّ)، والكافُ زائدةٌ، والهمزةُ محذوفةٌ»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويين:

أحدهما: أنَّها مركبةٌ من (لا) و(إنَّ)، والكافُ زائدةٌ، والهمزةُ محذوفةٌ، وهو قولُ الكوفيين(٢)، ومنهم الفراء(٣).

الثاني: أنَّها غيرُ مركَّبةٍ، وهو قولُ البصريين(٤)، واختاره أبو البركات الأنباريّ، والعكبريُّ، وابنُ يعيش، وابنُ جمعة الموصلي(٥).

الأدلة(٦):

حجةُ القول بالتركيب: أنَّ معنى النَّفي والتأكيد موجودٌ فيها؛ لأنَّك إذا قلت: (قام زيدٌ لكنَّ جعفراً منطلقٌ)، حصل معنى النفي والتأكيد.

---

(١) المغني: ت السعدي (١٢٥/٣).

(٢) اللباب (٢٠٦/١).

(٣) معاني القرآن (٤٥٦-٤٦٦).

(٤) التذييل والتكميل (٥ /١٠).

(٥) الإنصاف (٢١٤/١)، واللباب (٢٠٦/١)، وشرح المفصل (٥٨٩/٣)، وشرح ألفية ابن معط (٩١٠/٢).

(٦) اللباب (٢٠٦/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥٨٩/٣)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٩١٠/٢).

وحجةُ القول ببساطة (لكنَّ): أنَّه الأصلُ في الكلمات، ولا يخالَفُ إلا بدليل قاطعٍ، ودعوى التركيب هنا مجرَّدُ دعوى من غير دليلٍ.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ (لكنَّ) غيرُ مركبة؛ فقد ذكر القولين في المسألة، وأشار إلى مخالفته للكوفيين، فقال:«وأمَّا (لكنَّ) فمفردةٌ، خلافاً للكوفيين، فإنَّهم زعموا: أنَّها مركبةٌ من (لا) و(إنَّ)، والكافُ زائدةٌ، والهمزةُ محذوفةٌ».

وعلَّلَ ابنُ فلاحٍ ضعفَ مذهب الكوفيين فقال: «ومذهبُهم ضعيفٌ؛ لأنَّ التَّركيبَ على خلاف الأصل».

ثم أجاب عن حجة الكوفيين بما يُقوِّي عنده اختيارَه فقال: «دعوى زيادةِ الكاف في وسط الكلمة، وحذفِ الهمزةِ فيه ضربٌ من علم الغَيب. وقولُهم: حصل معنى النَّفي، قلنا: هذا باطلٌ؛ لأنَّ ما بعدها ههنا مثبتٌ لا منفيّ، ولو كان كما زعموا لكان منفياً؛ لأنَّ (لا) النافيةَ لا يبطلُ نفيها بدخول (إنَّ) على ما بعدها، كقولك: (قام زيدٌ لا إنَّ جعفراً قائمٌ) فهو كقولك: (لا جعفرٌ قائمٌ) في المعنى».

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو ما ذهب إليه ابنُ فلاح، وهو أنَّ (لكنَّ) غيرُ مركَّبةٍ؛ لأنَّ صحةَ ادِّعاء التَّركيب ترجعُ - فيما يظهرُ لي من كلام النّحاة - إلى أمرين:

أحدهما: بقاءُ معنى الكلمات بعدَ التّركيب على ما كانت عليه قبله.

---

(١) المغني: ت السعدي (٣/١٢٥-١٢٦).

الثاني: عدمُ وجودِ ما يمنعُ ادِّعاءَ التَّركيب صناعةً.

والأمران هنا لا يسلمان:

فأمَّا الأولُ: فلزوال معنى النَّفي من (لا) بعد التركيب كما أبان ابنُ فلاح.

وأمَّا الثاني: فلأنَّ ادِّعاءَ التَّركيب هنا يؤدِّي إلى تركيبِ ثلاثةِ أشياء، وجعلها حرفاً واحداً، وهو ضعيفٌ صناعةً، كما أنَّ ادِّعاءَ التَّركيب هنا يؤدِّي إلى دعوى النَّقل والحذفِ والزيادة، وهذه الأشياءُ في نظام النّحو العربي لا تكونُ إلا بدليل، ولا دليلَ هنا عليها، فثبتَ بذلك أنَّ (لكنَّ) بسيطةٌ غيرُ مُركَّبة، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

٥٨ - الخبرُ بعد (إنَّ) وأخواتها مرفوعٌ بها

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية، والمغني، قال فيه: «وأمَّا الرافعُ للخبر: فذهبَ البصريون: إلى أنَّه مرتفعٌ بهذه الحروف، وذهب الكوفيون إلى أنَّه مرتفعٌ بما كان مرتفعاً به قبل دخولها»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويين كما ذكر ابنُ فلاح:

أحدهما: أنَّه مرتفعٌ بـ(إنَّ) وأخواتها، وهو قولُ البصريين(٢)، ومنهم: الخليلُ، وسيبويهِ، والمبردُ، وابنُ السَّراج، واختاره ابنُ الخشاب، وأبو البركات الأنباريّ، والعكبريُّ، والرضيُّ(٣).

والثاني: أنَّه مرتفعٌ بما كان مرتفعاً به قبل دخولها، وهو قولُ الكوفيين(٤)، ومنهم: الفراء(٥).

---

(١) شرح الكافية (٣٨٨)، والمغني: ت السعدي (٣/١٤٨).

(٢) الإنصاف (١/١٧٦).

(٣) الكتاب (٢/١٣١)، والمقتضب (٤/١٠٩)، والأصول في النحو (١/٢٧٩)، والمرتجل (١٦٩) والإنصاف (١/١٧٦)، واللباب (١/٢١٠)، وشرح الكافية: القسم الأول (١/٣٣٢).

(٤) الإنصاف (١/١٧٦).

(٥) معاني القرآن (١/١٠٩).

الأدلة[1]:

حجةُ البصريين من وجهين:

أحدهما: أنَّ هذه الحروفَ تعملُ في الاسم الأول؛ لاقتضائها إياه، فتعملُ في الخبر كذلك؛ بدليل أنَّ الفعلَ يعملُ في الفاعل والمفعول؛ لاقتضائه إياهما، و(ظننت) وأخواتها تعملُ في المفعولين، وقد كانا قبل ذلك مرفوعين؛ لاقتضائها إياهما.

والثاني: أنَّ خبرَ (إنَّ) مرفوعٌ، ولابدَّ له من رافعٍ، ولا يجوزُ أن يرتفعَ بغير (إنَّ)؛ إذ لا عاملَ سواها، والذي كان قبلَ دخول (إنَّ) هو المبتدأ، وقد بَطَل ابتداؤه، ولهذا لا يعملُ الخبرُ هنا في الاسم لعمل (إنَّ) فيه، فلذلك لا يعملُ المبتدأُ هنا في الخبر.

وحجةُ الكوفيين: أنَّ الخبرَ كان مرفوعاً بالمبتدأ؛ لاقتضائه إياه، وذلك الاقتضاءُ باقٍ؛ لأنَّ نسبةَ الخبر إلى المبتدأ باقيةٌ، وتلك النِّسبةُ هي الموجِبةُ لعمله فيه، والحرفُ لا يُغيِّرُ تلك النِّسبةَ، بل يؤكِّدُها أو يقلبُ معناها، وذلك لا يصلُحُ أن يكونَ معارضاً لاقتضاء النِّسبة وإنَّما عَمِلت في المبتدأ لكونه أقربَ إليها، ولذلك ظهرَ عملُها فيه، ولم يظهر لها عملٌ في الخبر، وإنَّما لم تعمل في الجزأين لتنحطَّ عن رتبة أصلها؛ قياساً على (لا).

(١) المرتجل (١٦٩)، والإنصاف (١/١٧٦)،اللباب للعكبري (١/٢١٠)، والمغني: ت السعدي (٣/١٤٨).

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريين، وهو أنَّ الخبرَ بعد (إن) وأخواتها مرفوعٌ بها؛ فذكر القولين في المسألة بأدلتهما، ثم أجاب عن حجة الكوفيين بما يُضْعِفُها، ويُرجِّحُ عنده قولَ البصريين، وقد صرَّحَ في موضعٍ من المغني باختياره، فقال: «وهي تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ كقولك: إنَّ بشراً أخوك»[2].

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بأمرين:

أحدهما: أنَّ هذه الحروفَ إنَّما عَمِلت لمشابهتها للفعل، وهو يرفعُ وينصبُ، فكذلك ما شُبِّه به مشابهةً قوية.

والثاني: أنَّ هذه الحروفَ تقتضيهما اقتضاءً واحداً، فعملت فيهما قياساً على (ظننت) وأخواتها.

وعلَّلَ ابنُ فلاحٍ اقتضاءَ هذه الحروف للاسم والخبر بأنَّ المقصودَ بوضعها: إمَّا تأكيدُ النِّسبة في الخارج، أو قلبِ تلك النِّسبة، وذلك يقتضيهما اقتضاءً واحداً، كما أنَّ باب (ظننت) يفيدُ الإخبارَ عن تلك النِّسبة في الذهن، وباب (كان) يفيدُ الإخبارَ عن حصول تلك النِّسبة في الخارج من غير تأكيد.

وأجاب ابنُ فلاحٍ عن حجة الكوفيين بأنَّها مُعارَضةٌ بما أشبهته هذه الحروف - وهو الفعل - فليس في كلام العرب ما يعملُ النَّصبَ، ولا يعملُ الرفعَ إذا اقتضى شيئين، وإذا حصلت المعارضةُ يبقى إسنادُ الرَّفع إلى الحرف للمناسبة

---

(١) شرح الكافية (٣٨٨)، والمغني: ت السعدي (٣/١٤٨-١٥٠).

(٢) المغني: ت السعدي (٣/١٤٢).

سالماً من المعارِضِ.

وأمَّا انحطاطُها عن الأصل فيرى ابنُ فلاحٍ حصولَه بنصبِ الأول، ورفعِ الثاني.

وأمَّا القياسُ على (لا) فلا يستقيمُ عند ابنِ فلاحٍ؛ لأنَّ (إنَّ) وأخواتها أقوى؛ لكونها أشبهت الأفعالَ لفظاً ومعنى، وأمَّا (لا) فلم تُشبه الفعلَ، بل أشبهت ما أشبهَ الفعلَ فلذلك انحطَّت رتبتُها.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو ما اختاره ابنُ فلاحٍ، وهو أنَّ الخبرَ بعد (إنَّ) وأخواتها مرفوعٌ بها؛ لأمرين[1]:

أحدهما: وجودُ الاقتضاء، وعدمُ المانع، فأمَّا الاقتضاءُ فلأنَّ (إنَّ) تدخلُ على المبتدأ والخبر، والمبتدأُ يقتضي الخبرَ، والخبرُ يقتضي المبتدأَ، و(إنَّ) تقتضيهما جميعاً، فإذا عَمِلت في الاسم الأول لاقتضائها إياه عملت في الثاني كذلك، وأمَّا عدمُ المانع فلأنَّه لو كان هناك مانعٌ لمَنَعَ عملَها في الاسم، كسائر الموانع.

والثاني: أنَّ جعلَ الخبر مرفوعاً بما كان مرفوعاً به ضعيفٌ؛ لأنَّ الخبرَ كان مرفوعاً عند البصريين بالابتداء، أو بالمبتدأ، أو بهما، على خلافٍ بينهم، وعند الكوفيين بالمبتدأ، وعلى كلٍّ يبطلُ عملُ هذه الأشياء بدخول (إنَّ)، فتعيَّنَ العملُ لها؛ إذ العملُ لا بدَّ له من عاملٍ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) التبيين للعكبري (٣٣٣).

٥٩ - (ما) الدَّاخلةُ على (إنَّ) وأخواتها حرفٌ

تلحقُ (إنَّ) وأخواتها (ما) غيرُ الموصولة فتكفّها عن العمل، فيقال: (إنَّما زيدٌ قائمٌ) واختلفَ النّحاةُ في حقيقة (ما) الكافّة على قولين ذكرهما ابنُ فلاح في المغني، حيثُ قال: «فالجمهورُ على أنَّها حرفٌ، وذهب ابنُ درستويه وقومٌ من الكوفيينَ إلى أنَّها نكرةٌ مبهمةٌ بمنزلة الشأن، والجملةُ بعدها خبرُها»[١].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ (ما) الدَّاخلةَ على (إنَّ) وأخواتها في نحو: (إنَّما زيدٌ قائمٌ) حرفٌ والجملةُ بعده مبتدأ وخبرٌ، وهو قولُ جمهور النَّحويينَ[٢]، ومنهم: ابنُ جمعة، والمالقيُّ، وأبو حيان، وابنُ هشام، والشَّاطبيّ[٣].

والثاني: أنَّها نكرةٌ مبهمةٌ بمنزلة الشأن، فـ(ما) في نحو: (إنَّما زيدٌ قائمٌ) مبتدأ والجملةُ بعدها خبرُها، ومفسرةٌ لها، ولم تحتج إلى رابط؛ لأنَّ الجملةَ المفسّرة هي (ما) في المعنى، وهو قولُ ابنِ دَرَستويه[٤]، ونُسِبَ إلى بعضِ الكوفيينَ[٥].

---

(١) المغني: ت السعدي (٣/٢١١-٢١٢).

(٢) شرح الكافية للرضي القسم الثاني (٢/١٢٤٢).

(٣) شرح ألفية ابن معط (٢/٩١٥)، ورصف المباني (٣٨٤)، والتذييل والتكميل (٥/١٤٨)، ومغني اللبيب (٣٠٢)، والمقاصد الشافية (٢/٣٦٣) .

(٤) شرح مقصورة ابن دريد (٣٠٢)، وشرح الكافية للرضي القسم الثاني (٢/١٢٤٢)، والارتشاف (٣/١٢٨٤).

(٥) الارتشاف (٣/١٢٨٤)، مغني اللبيب (٣٠٢)، والهمع (٢/١٩١).

الأدلة[1]:

حجةُ مَن قال إنَّها حرفٌ أنَّ دخولهَا إنَّما يكونُ تقديراً بعد توفية الاسم والخبر، وإذا كان كذلك فلا حاجةَ إلى زيادة الاسمية؛ لأنَّ الزّيادةَ تُعْقَلُ إذا قُصِدَ بها قصدَ الأدوات، وهي الحروف.

وحجةُ ابنِ دَرَستويهِ على أنَّها نكرةٌ مبهمةٌ بمنزلة الشأن أنَّ الكلامَ بها يفيدُ معنى التَّفخيم والتَّعظيم، فأشبهت ضميرَ الشّأن.

اختيار ابن فلاح[2]:

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ إنَّ (ما) الدَّاخلةَ على (إنَّ) وأخواتها حرفٌ؛ فقد ذكر قولَ القولَينِ في المسألة، ثمَّ صرَّحَ بضعفِ قولِ ابنِ دَرَستويه، فقال: «فالجمهورُ على أنَّها حرفٌ، وذهبَ ابنُ درستويهِ وقومٌ من الكوفيينَ إلى أنَّها نكرةٌ مبهمةٌ بمنزلة الشأن، والجملةُ بعدها خبرُها، وهذا ضعيفٌ؛ لأنَّها في محلِّ المبتدأ، ولا يبدأ بالنكرة من غير شرط».

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ (ما) الدَّاخلةَ على (إنَّ) وأخواتها حرفٌ، وذلك لما يأتي[3]:

أولاً: أنَّ (ما) لا تصلح للابتداء بها؛ لأنَّها نكرة.

---

(١) شرح مقصورة ابن دريد (٣٠٢) والارتشاف (١٢٨٤/٣) والمقاصد الشافية (٣٦٣/٢) .

(٢) المغني: ت السعدي (٢١١/٣-٢١٢).

(٣) التذييل والتكميل (١٤٨/٥)، ومغني اللبيب (٣٠٢)، والهمع (١٩١/٢).

ثانياً: أنَّها لو كانت كذلك لاستُعْمِلت معَ جميع النَّواسخ كضَمير الشّأن.

ثالثاً: أنَّه لم يتنزل من الأسماء شيءٌ بمنزلة ضميرِ الشّأن فيكونُ مثلَه، وقد عدَّ النُّحاةُ وجوهَ (ما) في الاسمية، ولم يذكروا هذا، ولا وجدوا له نظيراً، فالقولُ به باطلٌ، ولا حجةَ بمحلِّ النزاع، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

٦٠ - لا يجوزُ العطفُ على محلِّ اسمِ (إنَّ) قبلَ الخبر

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأمَّا (إنَّ) المكسورةُ فاتفقوا على جواز العطف على محلّها بعد الخبر.... وأمَّا العطفُ على المحلّ قبلَ الخبر.... فمنَعه البصريون، وأجازه الكوفيون، لكنَّ الكسائيَّ يجيزُه مطلقاً، سواءٌ ظهرَ عملُ (إنَّ) أم لم يظهرْ، والفراءُ لا يجيزُه إلا فيما لم يظهرْ فيه عملُ (إنَّ)، كقولك: (إنَّه وزيدٌ ذاهبان)»[(١)].

آراء النَّحويين:

والمسألةُ فيها ثلاثة أقوالٍ للنَّحويينَ كما أشارَ ابنُ فلاح:

أحدهما: المنعُ مطلقاً، وهو قولُ البصريين[(٢)]، ومنهم سيبويهِ، واختاره أبو البركات الأنباريّ، والعكبريُّ، وابنُ عصفور، وابنُ مالك[(٣)].

والثاني: الجوازُ مطلقاً، سواءٌ ظهرَ عملُ (إنَّ) أم لم يظهرْ، وهو قولُ الكسائيّ[(٤)].

والثالث: الجوازُ فيما لم يظهرْ فيه عملُ (إنَّ)، وهو قولُ الفراءُ[(٥)].

---

(١) المغني: ت السعدي (٣/١٩٤).

(٢) الإنصاف (١/١٨٦)، وأسرار العربية (١٤٦).

(٣) الكتاب (٢/١٥٥)، والإنصاف (١/١٨٥)، والتبيين (٣٤١)، وشرح الجمل (١/٤٥٨)، والتسهيل (٦٦).

(٤) ينظر رأيه في: معاني القرآن للفراء (١/٣١١)، ومجالس ثعلب (١/٢٦٢).

(٥) معاني القرآن (١/٣١٠).

الأدلة[1]:

حجةُ البصريين أنَّك إذا قلت: (إنَّك وزيدٌ قائمان)، وجبَ أن يكونَ (زيدٌ) مرفوعاً بالابتداء، ووجبَ أن يكون عاملاً في خبرِ (زيدٍ)، وتكون (إنَّ) عاملةً في خبر (الكاف) وقد اجتمعا في لفظ واحد؛ فلو قلنا: إنَّه يجوزُ فيه العطفُ قبلَ تمامِ الخبر لأدَّى ذلك إلى أن يعملَ في اسمٍ واحدٍ عاملان، وذلك محالٌ.

وحجةُ الكوفيين على الجواز: السَّماعُ، والقياسُ:

أمَّا السَّماعُ فقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ﴾[2] برفع (ملائكته)[3]. **وقوله تعالى:** ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾[4].

وقول العرب: «إنَّ زيداً وأنت ذاهبان»، و«إنَّك وزيدٌ ذاهبان»، ومن التوكيد «إنَّهم أجمعون ذاهبون»[5]، وهو كالعطف بجامع الاتباع.

وأمَّا القياسُ: فعلى (لا)، فإنَّه يجوزُ فيها اتِّفاقاً، نحو: (لا رجلَ وامرأةٌ في الدَّار).

---

(١) معاني القرآن للفراء (١/٣١٠-٣١١)، والإنصاف (١/١٨٦)، والتبيين (٣٤٢).

(٢) سورة الأحزاب: من الآية (٥٦).

(٣) وهي قراءة شاذة مروية عن ابن عباس، وعبد الوارث عن أبي عمر. مختصر في شواذ القرآن (١٢١)، والبحر المحيط (٧/٢٣٩).

(٤) سورة المائدة: من الآية (٦٩).

(٥) الكتاب (٢/١٥٥).

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريين، وهو المنعُ مطلقاً؛ فقد ذكر القولين في المسألة، ثم ذكر حُجَّةَ الكوفيين، وأجاب عنها بما يُضْعِفُها، ويُرَجِّحُ عنده قولَ البصريين.

فأمَّا حُجَّةُ ابنِ فلاحٍ لاختياره فقد تقدَّمَ أنَّ حُجَّةَ البصريين في المنع هي أنَّ الجوازَ يؤدِّي إلى أن يعملَ في الخبر عاملان مختلفان، وهما (إنَّ) و(الابتداءُ)، وذلك ممتنعٌ.

وابنُ فلاحٍ لا يرى أنَّ هذه الحجةَ تُلزمُ الكوفيين؛ لأنَّهم لا يقولون بأنَّ الابتداءَ عاملٌ في الخبر، ولا أنَّ (إنَّ) تعملُ في الخبر، قال: «وأصحابنا يردون عليهم بأنَّه يؤدِّي إلى أن يعملَ في الخبر عاملان مختلفان، وهما (إنَّ) و (الابتداءُ) وذلك باطلٌ، وهذا غَلطٌ في الردّ؛ لأنَّهم لا يقولون بأنَّ الابتداءَ عاملٌ في الخبر، ولا أنَّ (إنَّ) تعملُ في الخبر».

ورأى ابنُ فلاحٍ صياغةً أخرى للحُجَّة تُلزِمُ الكوفيين فقال: «لكنَّ الردَّ عليهم: أنَّك إذا قلت: (إنَّ زيداً وعمروٌ ذاهبان) أنَّ (زيداً) عاملٌ في (ذاهبان)؛ لأجل خبره، و(عمروٌ) عاملٌ فيه لأجل خبره؛ لأنَّهما عندهم يترافعان، فقد تَواردَ عاملان على معمولٍ واحدٍ».

وحاصلُ كلامِ ابنِ فلاحٍ: أنَّ تواردَ عاملين على معمولٍ واحدٍ حاصلٌ على المذهبين، إلا أنَّهم يختلفون في تفسير العاملين، وتفسيرُ كلِّ مذهبٍ لا يُلزِمُ الآخر،

---

(١) المغني: ت السعدي (٣/١٩٦-١٩٩).

فكان ينبغي على البصريين أنَّ يفسّروا العاملين بتفسير الكوفيين؛ لِتَلْزَمَهم الحُجَّةُ.

وأقولُ: وأفضل مما قاله ابنُ فلاحٍ أن تُطلقَ الحجةُ من غير تفسيرٍ للعاملين، فيقال: (لأنَّ الجوازَ يؤدِّي إلى توارد عاملين على معمولٍ واحدٍ)، ويتركُ تفسيرِ العاملين للخصم؛ لتلزمه الحُجَّة، فهذا أفضلُ من أنَّ نفسّرَ العاملين بما لا نعتقدُ من أجل إلزام المخالف.

وأجاب ابنُ فلاحٍ عن حُجَّةِ الكوفيين بما يأتي:

فأمَّا قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ﴾ فأجاب عنه بأنَّ خبرَ الأول محذوفٌ، أي: إنَّ اللهَ يصلّي على النَّبي وملائكتُه يصلّون، خصوصاً مع اختلاف الصلاتين في المعنى؛ لأنَّ الصلاة من الله تعالى الرحمة، ومن الملائكة الاستغفار.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ﴾، فأجاب عنه بأنَّ الآية لا يتعيّنُ فيها ما ذهبوا إليه من العطف قبلَ مجيء الخبر، بل تحتملُ أربعةَ أوجهٍ:

أحدها: أنَّ النّيةَ بـ(الصابئون) التأخيرُ بعد خبر (إنَّ)، وخبرُه محذوفٌ، دلَّ عليه خبرُ (إنَّ)، أي: والصابئون كذلك.

والثاني: أنَّ خبرَ (إنَّ) محذوفٌ؛ استغناءً عنه بخبر (الصابئون) وما بعده.

الثالث: أنَّ (إنَّ) بمعنى: نعم.

الرابع: أنَّ (الصابئون) معطوفٌ على الضّمير في (هادوا)، وهذا الوجه ذكره ابنُ فلاحٍ، وضَعّفَه بأنَّ المعطوفَ يشاركُ المعطوفَ عليه في الحكم، فيؤدِّي إلى

مشاركة الصابئين لليهود في التَّهود، وليس كذلك.

وقال ابنُ فلاحٍ بعد ذكر هذه الاحتمالات في الآية: «وإذا احتملت ذلك بطلَ الاحتجاجُ بها».

وأمَّا قولُ العرب: «إنَّ زيداً وأنت ذاهبان»، و«إنَّك وزيدٌ ذاهبان»، و«إنَّهم أجمعون ذاهبون»، فأجاب عنه بأنَّ سيبويه يَنسبُ قائلَ ذلك إلى الغَلَط، ولم يقله فصيحٌ نحتجُّ بلغته.

وأمَّا القياسُ على (لا) فأجاب عنه بأنَّ (لا) على مذهب سيبويه غيرُ عاملةٍ في الخبر[1]، فلا إشكال، وأمَّا على مذهب المبرد[2]، ومن يرى أنها عاملةٌ في الخبر، فيبطلُ القياسُ بوجود الفارق بين (إنَّ) و(لا)، والفرقُ بينهما أنَّ (لا) مركبةٌ مع اسمها، فكأنَّه لم يعملْ في الخبر عاملان؛ لضعفها بالتركيب؛ إذ صارت كبعض كلمة.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو منعُ العطف على محلِّ اسم (إنَّ) قبلَ الخبر مطلقاً؛ لأنَّ الجوازَ يؤدِّي إلى توارد عاملين على معمولٍ واحدٍ، وهو أمرٌ لا تشهدُ له اللُّغةُ، وأمَّا السَّماعُ المتقدِّمُ فيحتملُ وجوهاً أُخر كما بُيِّنَ، والسَّماعُ إذا تطرَّقَ إليه الاحتمالُ بطلَ به الاستدلالُ.

وتجدرُ الإشارةُ هنا إلى أنّني في بعض اختياراتي أردُّ بعضَ الأقوال بقاعدة

---

(١) الكتاب (٢/٢٧٤-٢٧٥).

(٢) المقتضب (٤/٣٥٧).

(الأصلُ حملُ الكلام على ظاهره)، وهذه القاعدةُ في ظاهرها تناقضُ القاعدةَ التي استعملتُها هنا، وهي (الدَّليلُ إذا تطرَّقه الاحتمالُ بطلَ به الاستدلالُ)، ولا أرى تعارضاً بين القاعدتين؛ لأنَّ لكلٍ موضعاً تستعملُ فيه:

فأمَّا قاعدةُ: (الدَّليلُ إذا تطرَّقه الاحتمالُ بطلَ به الاستدلالُ) فيُعمَلُ بها في السَّماع المخالفِ لسماعٍ أكثرَ منه، أو لعِلَّةٍ مستقاةٍ من واقعِ اللغة، كما في مسألتنا هذه.

وأمَّا قاعدةُ: (الأصلُ حملُ الكلام على ظاهره) فيُعمَلُ بها في السَّماع الذي لا يُخالِفُ سماعاً أكثرَ منه، أو علةً مستقاةً من واقع اللغة، فلا حاجةَ إلى التأويل حينئذٍ، ويجبُ حملُ الكلام على ظاهره، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

٦١ - اللامُ الفارقةُ هي لامُ التَّأكيد

اللامُ الفارقةُ: هي اللامُ التي تدخلُ على خبرِ (إنْ) المخفَّفَةِ من الثَّقيلة إذا لم تعمل، أو لم يظهرْ عملُها؛ فرقاً بينها وبين النَّافية، كقولك: (إنْ زيدٌ لقائمٌ) و (إنْ سُعدى لذاهبةٌ)، وقد اختَلَفَ النُّحاةُ في حقيقة هذه اللام.

وذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال: «واختُلِفَ في هذه اللام: فذهب جماعةٌ إلى أنَّها لامُ التَّأكيد الدَّاخلة لتأكيد الخبر، وذهب الفارسيُّ، ومن تابعه إلى أنَّها ليست لامَ التَّأكيد، بل هي لامٌ أخرى فارقةٌ بين المخفَّفَةِ والنَّافية»(١).

آراء النَّحويينَ:

وهذه المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويين كما أشار ابنُ فلاح:

أحدهما: أنَّ اللامَ هي لامُ التأكيد التي تدخلُ بعد الثَّقيلة، وتُسمّى لامَ الابتداء، ولامَ (إنَّ)، وهو قولُ جمهور البصريين(٢)، ومنهم: سيبويهِ، والأخفشُ، واختاره ابنُ عصفور، وابنُ مالك(٣).

والثاني: أنَّ اللامَ ليست لامَ التَّأكيد، بل هي لامٌ أخرى فارقةٌ بين المخفَّفَة والنَّافية، وهو قولُ الفارسيّ، واختاره ابنُ أبي الربيع(٤).

---

(١) المغني: ت السعدي (٢٢٣/٣).

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (٣٨٩/٢).

(٣) الكتاب (٢٣٣/٤)، ومعاني القرآن (١٢٠/١)، وشرح الجمل (٤٤٦/١-٤٤٧)، والتسهيل (٦٥).

(٤) المسائل البغداديات (١٧٦-١٧٧)، والمسائل العسكرية (٢٥٢)، و الملخص (٢٣٨/١).

الأدلة[1]:

حُجَّةُ القول بأنَّها هي لامُ التَّأكيد الداخلة على الثَّقيلة من وجهين:

أحدهما: أنَّها لا تدخلُ في فصيح الكلام إلا على ما هو خبرُ مبتدأ في الأصل، كخبر (كان)، وثاني مفعولي (ظنَّ)، وهذا هو شأنُ لامِ (إنَّ) المثقَّلة.

والثاني: أنَّ من العرب من يُعملُها واللامُ معها، فيقولون: (إنْ زيداً لقائمٌ)، فدلَّ على أنَّها لامُ التَّأكيد الموجودة مع المثقَّلة.

وحُجَّةُ الفارسيّ على أنَّها ليست لامَ التَّأكيد من وجهين:

أحدهما: أنَّ الحذفَ منها طلباً للتَّخفيف، والتَّأكيدُ ينافي ذلك.

الثاني: دخولُها على المفعول به، نحو: (إنْ ضربت لزيداً)، ولو كانت لامَ التَّأكيد لم يجز دخولُها عليه.

اختيار ابن فلاح[2]:

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ اللامَ الفارقةَ هي لامُ التأكيد؛ فقد ذكر القولين في المسألة، ثم ذكر حُجَّةَ الفارسي، وأجاب عنها بما يُضْعِفُها، ويُرَجِّحُ عنده القولَ بأنَّ اللامَ الفارقةَ هي لامُ التَّأكيد.

---

(١) المسائل البغداديات (١٧٦-١٧٧)، المغني: ت السعدي (٢٢٣/٣)، والتذييل والتكميل (١٣٧/٥)، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (٣٨٩/٢).

(٢) المغني: ت السعدي (٢٢٣/٣).

وقد أجاب ابنُ فلاحٍ عن حُجَّة الفارسيّ بما يأتي:

فأمَّا قولُ الفارسيّ بأنَّ الحذفَ منها طلباً للتخفيف، والتأكيدُ ينافي ذلك فأجاب عنه بأنَّ (إنَّ) - وإن خُفِّفت - فهي تدلُّ على التَّأكيد، ودخولُ اللامِ تقويةٌ لتأكيدها؛ بدليل دخول اللام في خبرها إذا عملت - وإن كانت مخففة - نحو: (إنْ زيداً لقائم).

وأمَّا قولُه بأنَّها تدخلُ على المفعول به، نحو: (إنْ ضربت لزيداً)، ولو كانت لامَ التَّأكيد لم يجز دخولُها عليه، فأجاب عنه بأنَّ (إنْ) عند البصريين يُشترطُ دخولُها على الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، فإذا وقعت في الجزء الثاني فقد وقعت داخلةً على الخبر نظراً إلى الأصل، فلا يصحُّ عندهم نحو: (إنْ ضربت لزيداً)، ولو كانت - كما زعم - غيرَ لامِ التَّأكيد لوجبَ دخولُها على (إنْ) لا في الخبر؛ لأنَّ مقصودَه الفرقُ بينهما، أو على النَّافية، وبذلك يحصلُ الفرق.

ويُؤخَذُ من الجوابين أنَّ ابنَ فلاحٍ يحتجُّ لاختياره بأمرين:

أحدهما: دخولُ اللام في خبر (إنْ) المخفَّفَة إذا أعملت، نحو: (إنْ زيداً لقائمٌ).

والثاني: أنَّها لو كانت غيرَ لامِ التَّأكيد لوجب دخولُها على (إنْ) لا على الخبر؛ لأنَّ مقصودَه الفرقُ بينهما، أو على النَّافية، وبذلك يحصلُ الفرق.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ اللامَ الفارقةَ ليست هي لامَ التَّأكيد، بل هي لامٌ جيء بها لمجرد التفريق بين (إنْ) المخفَّفَة و(إنْ) النَّافية؛ لأنَّ لها أحكاماً تخالفُ أحكامَ لام الابتداء، وتتبينُ هذه المخالفةُ من خلال ثلاثة أمور:

أحدها: أنَّ اللامَ الفارقةَ لازمةٌ، ولام التَّأكيد ليست كذلك.

والثاني: أنَّ اللامَ الفارقةَ تدخلُ على خبر (كان)، والمعمول الثاني لـ(ظنَّ)، كقوله تعالى: ﴿وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ (١٥٦)﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ (١٠٢)﴾[٢]، ولامُ الابتداء لا تدخلُ في هذه المواضع.

والثالث: أنَّ اللامَ الفارقةَ يعملُ ما قبلها فيما بعدها، كما في الآيتين السابقتين، ولامُ الابتداء لا يعملُ ما قبلها فيما بعدها.

وأما ما احتجَّ به ابنُ فلاحٍ فيظهرُ لي فيه نظرٌ:

فأمَّا احتجاجُه بدخول اللام في خبر (إنْ) المخففة إذا أعملت نحو: (إنْ زيداً لقائمٌ)، فلا أُنكرُ أن تكونَ للابتداء إذا أعملت (إنْ)، بل لا يصحُّ أن تكونَ فارقةً حينئذٍ؛ لعدم التباس المخفَّفَة بالنَّافية بسبب العمل، وإنَّما أُنكرُ أن تكونَ للابتداء إذا لم تعمل؛ لأنَّ اللامَ إذا لم تعمل (إنْ) تكونُ فارقةً، و يعتريها من الخصائص ما لا يعتري لام الابتداء كما بينتُ آنفاً، ومن ثَمَّ بَطَل الحكمُ على الفارقة بأنَّها لامُ الابتداء.

---

(١) سورة الأنعام: من الآية (١٥٦).

(٢) سورة الأعراف: من الآية (١٠٢).

وأمَّا احتجاجُه بأنَّها لو كانت غيرَ لامِ التَّأكيد لوجب دخولُها على (إنْ) لا على الخبر؛ لأنَّ مقصودَه الفرقُ بينهما، أو على النَّافية، وبذلك يحصلُ الفرقُ، فأقولُ إنَّ التقديمَ والتأخيرَ في النّظام اللّغوي محكومٌ بالسَّماع، فالمانعُ من دخول اللام الفارقةِ على (إنْ) المخفَّفَة، أو النَّافية هو عدمُ السَّماع، ويحتملُ أيضاً أن يكونَ المنعُ حملاً لها على لام (إنَّ)؛ لأنَّ لفظَهما واحدٌ، وهذا يفسِّرُ عندي دخولها على ما تدخلُ عليه لامُ الابتداء، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

٦٢ - جوازُ دخولِ الفاء في خبرِ الاسمِ الموصولِ المقترنِ بـ(إنَّ)

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية، والمغني، قال فيهما: «وإذا دخلتْ على الاسمِ الموصولِ، أو النَّكرة الموصوفةِ (ليت) و(لعل) و(كأنَّ) و(لكنَّ) لم تدخل الفاءُ في الخبر إجماعاً....

وأما إذا دخلت (إنَّ) فنقل عبدُ القاهر[(١)]، وتبعه المصنّفُ[(٢)] أنَّ مذهبَ الأخفش دخولُ الفاء، ومذهبَ سيبويه عدمُ الدّخول، ونقل العبديُّ[(٣)]، وأبو البقاء[(٤)]، وابنُ يعيش[(٥)] أنَّ مذهبَ سيبويه دخولُها، ومذهبَ الأخفش عدمُ الدّخول، وهذا النَّقلُ أصحُّ؛ لأنَّ الأخفشَ يقولُ بزيادة الفاء، وسيبويه لا يقولُ بزيادتها»[(٦)].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: الجوازُ، وهو قولُ سيبويه، والجرجانيّ، وابن يعيش، وابن مالك[(٧)]،

---

(١) المقتصد (١/٣٢٤).

(٢) يقصد ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل (١/١٧١).

(٣) العبدي هو: أحمد بن بكر العبدي أبو طالب، المتوفى سنة (٤٠٦). معجم الأدباء (١/٣١١).

(٤) شرح الإيضاح (ل ٥٣ أ).

(٥) شرح المفصل (١/١٩٧).

(٦) شرح الكافية (٣٥٨)، والمغني: ت السعدي (٢/٣٧٣).

(٧) الكتاب (٣/١٠٣)، والمقتصد (١/٣٢٤)، وشرح المفصل (١/١٩٧)، وشرح التسهيل (١/٣٣١).

ونُسِبَ إلى الأخفش[1].

الثاني: المنعُ، وهو قولٌ منسوبٌ إلى الأخفش[2].

وقد وقع اضطرابٌ في نقل الخلاف في هذه المسألة كما ذكر ابنُ فلاح، فقد نَسَبَ بعضُ النحويين الجوازَ إلى سيبويه، والمنعَ إلى الأخفش، وعكس بعضهم الخلاف.

وقد صحَّحَ ابنُ فلاحٍ أنَّ مذهبَ سيبويه دخولُها، ومذهبَ الأخفش عدمُ الدّخول، وعلَّلَ ذلك بأنَّ الأخفشَ يقولُ بزيادة الفاء، وسيبويه لا يقولُ بزيادتها.

أقولُ: ما صحَّحَه ابنُ فلاحٍ هو الظَّاهرُ من كلام سيبويه[3]؛ فقد مثَّلَ لجواز دخول الفاء في خبر الاسم الموصول بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُواْ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ ٱلْحَرِيقِ ﴿١٠﴾﴾[4].

أما بالنِّسبة للأخفش فنصُّه في معاني القرآن[5] يوافقُ مذهبَ سيبويه، ومع ذلك لا أستبعد أن يكون له قولان في هذه المسألة، ولاغرابة أن يُنقَلَ عنه أكثرُ من رأي في مسألةٍ واحدةٍ، فهو أمرٌ معهودٌ عنه في كتب النَّحو العربي؛ لذا لم أجزم بنسبة الجواز أو المنع إليه.

---

(١) المقتصد للجرجاني (٣٢٤/١). الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (١٧١/١).

(٢) شرح المفصل (١٩٧/١)، والتذييل والتكميل (١١٠/٤).

(٣) الكتاب (١٠٣/٣).

(٤) سورة البروج: الآية (١٠).

(٥) معاني القرآن (٨٧/١).

الأدلة[1]:

حجةُ الجواز السماعُ، ومنه ما يأتي:

قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾[2].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾[3].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِٱلْقِسْطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢١﴾﴾[4].

وحجةُ المنع: أنَّ (إنَّ) لا تدخلُ على الشَّرط؛ لأنَّ له صدرَ الكلام، فكذلك لا تدخلُ على ما أشبهَ الشَّرطَ بوجودِ الفاء في خبره؛ قياساً على (ليت) و(لعلَّ).

اختيار ابن فلاح[5]:

اختارَ ابنُ فلاحٍ القولَ بجوازِ دخولِ الفاءِ في خبرِ اسمِ الموصولِ المقترنِ بـ(إنَّ) فقد ذكر القولين في المسألة، ثم ذكر حجةَ المنع، وأجاب عنها بما

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش (١/١٩٧)، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (١/١٧١)، وشرح الكافية الشافية (١/٣٧٦)، والمغني لابن فلاح: ت السعدي (٢/٣٧٣).

(٢) سورة الأحقاف، من الآية (١٣).

(٣) سورة آل عمران، من الآية (٩١).

(٤) سورة آل عمران، من الآية (٢١).

(٥) المغني لابن فلاح: ت السعدي (٢/٣٧٥-٣٧٦).

يُضْعِفُها ويُرجِّحُ عنده القولَ بالجواز.

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بالسَّماع، ومنه ما يأتي:

قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسۡتَقَٰمُواْ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ﴾.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقۡتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيۡرِ حَقّٖ وَيَقۡتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأۡمُرُونَ بِٱلۡقِسۡطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢١﴾﴾.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَتُوبُواْ فَلَهُمۡ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمۡ عَذَابُ ٱلۡحَرِيقِ ﴿١٠﴾﴾.

وقوله تعالى: ﴿قُلۡ إِنَّ ٱلۡمَوۡتَ ٱلَّذِي تَفِرُّونَ مِنۡهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمۡ﴾[1].

قال ابنُ فلاح: «والأخفش يَجعلُ الفاءَ زائدةً، وهو ضعيفٌ».

وقد أجاب ابن فلاح عن حجة المنع بأنَّه لا يلزمُ من امتناع دخولِها على الشَّرط الامتناعُ من دخولها على ما يشبهُ الشَّرطَ؛ لأنَّ الامتناعَ في الشَّرط لئلا يؤدِّي إلى اجتماع شيئين يقتضيان صدرَ الكلام، وهما إنّ المكسورة الهمزة، والشرط، وليس الحال كذلك في المشبّه بالشَّرط.

وأما القياسُ فأجاب عنه ابنُ فلاحٍ بوجود الفارق، والتناقض.

أقولُ: المرادُ بالفارق والتناقض هنا ذَكَره ابنُ فلاح في موضعٍ آخر[2]: وهو أنَّ (ليت) و(لعلَّ)، و(كأنَّ)، و(لكنَّ) تُغيِّرُ اللَّفظَ والمعنى، إذ هي إنشاءاتٌ،

---

(١) سورة الجمعة: من الآية (٨).

(٢) المغني لابن فلاح: ت السعدي (٢/٣٧٣)

وخبرُها لا يَحتملُ الصدقَ والكذبَ، وما بعد الفاء خبرٌ محضٌ محتمِلٌ للصدق والكذب، فيؤدِّي الجمعُ بينها وبينَ الفاء إلى التناقض؛ إذ يكونُ ما بعد الفاء مُحتمِلاً غيرَ مُحتمِل، بخلاف (إنَّ) فإنَّها لا تُغيِّرُ المعنى بل تُؤكِّدُه، فلا يَمتنعُ دخولُ الفاء في خبرها.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي ما اختاره ابنُ فلاحٍ، وهو جوازُ دخولِ الفاء في خبرِ اسمِ الموصولِ المقترنِ بـ(إنَّ)؛ لأنَّه مؤيّدٌ بالسَّماع كما تقدّمَ، وجَعلُ الفاءِ في السَّماع الواردِ زائدةً ضعيفٌ؛ لانَّ الزيادةَ على خلاف الأصل، وأما حجةُ المنع فقد أجابَ عنها ابنُ فلاح بما يُضْعفُها ويُرجِّحُ عندي القولَ بالجواز، والله أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

٦٣ - جوازُ حذفِ خبرِ (إنَّ) وأخواتها مطلقاً

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية، والمغني، قال فيه: «يجوزُ حذفُ أخبارها إذا كانت أسماؤها نكراتٍ اتفاقاً.... وأمَّا إذا كان الاسمُ معرفةً فإنَّه يجوزُ أيضاً عند البصريين، خلافاً للكوفيين»(١).

آراء النَّحويين:

وهذه المسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويين:

أحدها: جوازُ حذفِ خبرِ (إنَّ) وأخواتها، سواء أكان الاسمُ معرفةً أم نكرةً، وهو قولُ البصريين(٢)، ومنهم: سيبويهِ، واختاره ابنُ يعيش، وابنُ مالك، وأبو حيان(٣).

الثاني: جوازُ حذفِ خبرِ (إنَّ) وأخواتها إذا كان الاسمُ نكرةً، وهو قولُ الكوفيين(٤).

الثالث: عدمُ الجواز، سواء أكان الاسمُ معرفةً أم نكرةً، إلا إذا كُررت (إنَّ)، نحو: (إنَّ زيداً وإنَّ عمراً)، وهو قولُ الفراءِ(٥)، ومنه يتبينُ أنَّ حكايةَ ابنِ فلاحٍ

---

(١) شرح الكافية (٣٩٠)، والمغني: ت السعدي (١٥٥/٣).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٢٠٢/١).

(٣) الكتاب (١٤١/٢)، وشرح المفصل (٢٠٢/١)، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (٦٢)، و التذييل والتكميل (٤٩/٥).

(٤) شرح المفصل لابن يعيش (٢٠٢/١)، و المغني لابن فلاح: ت السعدي (١٥٥/٣).

(٥) رأيه في: الأصول في النحو لابن السراج (٢٥٨/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢٠٢/١).

الإجماعَ على جواز حذف الخبر إذا كان الاسمُ نكرةً مطلقاً فيه نظرٌ؛ لأنَّ الفراءَ لا يجيزه إلا إذا تكررت (إنَّ).

الأدلة[1]:

حجةُ البصريين السَّماعُ، والقياسُ:

أمَّا السَّماعُ فمنه ما يأتي:

قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[2] أي معذبون.

وقول الشَّاعر:

فأصبحَ قلبي قد صحا غيرَ أنَّه ... وكلُّ امرئٍ لاقٍ من الدَّهرِ قِنْطِرا[3]

أي أنَّه هالكٌ.

وأمَّا القياسُ فإجماعُ النحويين على إجازة حذف الخبر إذا عُرف معناه في غير باب (إنَّ)، فينبغي أن يجوزَ ذلك في باب (إنَّ) إذا عُرف المعنى.

وحجةُ الكوفيين: أنَّ خبرَ النَّكرة أعمُّ منها، فجاز حذفُه؛ لدَلالة عموم النَّكرة عليه، بخلاف المعرفة؛ فإنَّه لا عموم لها يُستدَلُّ به على الخبر.

وحجةُ الفراء في تقييد الجواز بتكرار (إنَّ) أنَّها إذا كُررت حصلَ العلمُ بأنَّ أحدَهما مخالفٌ للآخر عند من يظنّه غيرَ مخالف، وحكي أنَّ أعرابياً قيل له: (الزَّبابةُ

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش (١/٢٠٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/١٥)، والمغني لابن فلاح: ت السعدي (٣/١٥٥)، والتذييل والتكميل (٥/٤٩).

(٢) سورة الحج: من الآية (٢٥).

(٣) البيت من الطويل، وقائله الجعدي، ديوانه: (٥٧).

الفأرةُ)، قال: (إنَّ الزَّبابةَ، وإنَّ الفأرة)[1]، ومعناه: أنَّ هذه مخالفةٌ لهذه، والخلافُ الذي بين الاسمين يدلُّ على الخبر.

اختيار ابن فلاح[2]:

اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريين، وهو جوازُ حذفِ خبرِ (إنَّ) وأخواتها مطلقاً، أي: سواءٍ أكان الاسمُ معرفةً أم نكرةً، كُررت (إنَّ) أم لم تكرر؛ فقد ذَكَرَ قولَ البصريين والكوفيين في المسألة بأدلتهما، ثم أجاب عن حجة الكوفيين بما يُضْعِفُها ويُرجِّحُ عنده القول بجواز حذف الخبر مطلقاً.

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بالسَّماع والقياس:

فأمَّا السَّماعُ فقولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ على أحد القولين، أي: هلكوا، والواو للحال، وبعدها مبتدأٌ مقدرٌ، وقيل: الواو زائدة، و(يصدون) الخبر.

وما رُوي في الخبر أنَّ المهاجرين قالوا: يا رسولَ الله، إنَّ الأنصار فضلونا، وآوونا، وفعلوا لنا، فقال: «**ألستم تعرفون ذلك؟**» قالوا: بلى، قال: «**فإن ذلك**»[3]، أي: فإنَّ ذلك مكافأةٌ لهم.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش (٢٠٢/١)، والتذييل والتكميل (٤٨/٥).

(٢) شرح الكافية (٣٩٠)، والمغني: ت السعدي (١٥٥/٣-١٥٧).

(٣) لم أقف على الحديث في كتب الصحاح والسنن، والحديث موجود في: غريب الحديث لأبي عبيد (١٢٥/٢)، والنهاية لابن الأثير (٥١).

وقولُ الشَّاعر:

خَلا أنَّ حياً من قريشٍ تفضّلوا   على النّاس أو أنّ الأكارمَ نَهْشَلا[1]

وقولُ عمرَ بن عبد العزيز للقرشيّ الذي مَتَّ إليه بقرابة: «فإنَّ ذاك»، ثم ذكر حاجته، فقال: «لعلَّ ذاك»[2]، أي فإنَّ ذلك مصدقٌ، ولعلَّ مطلوبَك حاصلٌ، وقولُ الأعرابي: «إنَّ الزَّبابة وإنَّ الفأرة»، أي: إنَّ هذه مخالفةٌ لهذه.

وأمَّا القياسُ: فعلى النَّكرة.

وأجاب ابنُ فلاح عن حجةِ الكوفيين وهي أنَّ قرينةَ العموم في النَّكرة تدلُّ على الخبر، بأنَّا لا نُجوِّزُ حذفَه إلا عند وجود قرينةٍ دالةٍ على المحذوف، فلا فرق إذن بين المعرفة والنَّكرة.

الترجيح:

والرَّاجحُ عندي هو جوازُ حذف خبر (إنَّ) وأخواتها سواء أكان الاسمُ معرفةً أم نكرةً، وسواء كُررت (إنَّ) أم لم تكرر؛ لأنَّ الجوازَ المطلق مؤيَّدٌ بالسَّماع ومنه قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾، وقولُ الأعرابي: «إنَّ الزَّبابة وإنَّ الفأرة»، وقول الشَّاعر:

إنَّ مَحَلاً وإنَّ مُرتَحَلاً   وإنَّ في السَّفر ما مضى مَهَلا[3]

---

(١) البيت من الطويل، ونسب إلى الأخطل، ولم أقف عليه في ديوانه، والبيت من شواهد: المقتضب للمبرد (٤/١٣١)، والخزانة للبغدادي (٤/٣٨٢-٣٨٥).

(٢) المفصل في علم العربية (٥٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/٢٠٣)، والخزانة (١٠/٤٥٤).

(٣) البيت من المنسرح، وقائله الأعشى، ديوانه (١٦٢).

٦٤ -إعمالُ (ظنَّ) وأخواتها إذا تقدمت

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال «ولها ثلاثةُ أحوالٍ: التقدمُ، والتَّوسطُ والتأخرُ، فأمَّا إذا تقدَّمت كقولك: (ظننتُ زيداً قائماً) فالجمهورُ على إعمالها، خلافاً لبعضهم»(١).

آراء النحويين:

وهذه المسألةُ فيها قولان للنَّحويين كما أشار ابنُ فلاح:

أحدهما: إعمالُ (ظنَّ) وأخواتها إذا تقدَّمت، ولا يجوزُ فيها الإلغاء، وهو قولُ البصريين(٢)، ومنهم: سيبويهِ، والفارسيُّ، واختاره ابنُ عصفور، وابنُ مالك، والشَّاطبيُّ، وبه قال الفراءُ من الكوفيين(٣).

والثاني: جوازُ الإلغاء، وهو قولُ الكوفيين، والأخفش، واختاره ابنُ الطَّراوة(٤).

---

(١) المغني: ت السعدي (٣/٣١٨).

(٢) التذييل والتكميل (٦/٥٧)، وهمع الهوامع (٢/٢٢٩).

(٣) الكتاب (٣/١٥٠)، والإيضاح (١٦٧)، وشرح الجمل (١/٣٢٠) والتسهيل (٧١)، والمقاصد الشافية (٢/٤٧٦)، ومعاني القرآن (٢/٣٣٨).

(٤) تنظر هذه الآراء في: التذييل والتكميل (٦/٥٧)، والمقاصد الشافية (٢/٤٧٦)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/١٨٩).

الأدلة[1]**:**

حجةُ منعِ الإلغاء أنَّ تصديرَ الكلام بالفعل دليلٌ على الاعتماد عليه، وأنَّك جعلتَ ما بعده في حيِّزِ ما قدَّمت من عِلمٍ، أو ظنٍّ، فلا يسوغُ إلغاؤها لذلك، ويدلُّ على ذلك أنَّه لا يُحفَظُ إلغاءُ (ظننت)، أو شيء من أخواتها إذا وقعت في صدر الكلام.

وحجةُ جواز الإلغاء السَّماعُ، والقياسُ: فأمَّا السَّماعُ فقولُ الشَّاعر:

أرجو وآملُ أن تدنوَ مَوَدَّتُها ... وما إخالُ لدينا منكِ تنويلُ[2]

وقولُ الشَّاعر:

كذاكَ أُدِّبتُ حتى صار من خُلُقي ... أنِّي وجدتُ ملاكُ الشِّيمةِ الأدبُ[3]

وأمَّا القياسُ: فعلى التَّوسط، والتأخر؛ لأنَّها تفيدُ معناها في الجملة عَمِلت أو أُلغيت ولا فرقَ في إفادة معناها بين التَّقدم والتَّأخر، والإعمال والإلغاء.

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور (٣٢٠/١)، والمغني: ت السعدي (٣١٨/٣)، والتذييل والتكميل (٥٧/٦)، والمقاصد الشافية (٤٧٦/٢).

(٢) البيت من البسيط، وقائله كعب بن زهير، قال البغدادي: " هذا البيت ساقط من رواية نفطويه ورواه أبو العباس الأحول كذا: أرجو وآمل أن يعجلن في أبد وما لهن طوال الدهر تعجيل "، حاشية على شرح بانت سعاد (٢٢٤/٢)، وأقول رواية الأحول هي المثبتة في ديوانه المطبوع (١٩).

(٣) البيت من البسيط، وهو منسوب لبعض الفزاريين، ينظر: حماسة أبي تمام (٢١٠)، والحماسة البصرية (٧٩٧/٢)، وخزانة الأدب (١٣٩/٩)، والدرر اللوامع (٣٤١/١).

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بمنع إلغاء عمل (ظنَّ) وأخواتها إذا تقدمت؛ فقد ذكر القولين في المسألة بأدلّتهما، ثم أجاب عن أدلّة المجيزين بما يُضْعِفُها ويُرَجِّحُ عنده القولَ بالمنع.

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بأمرين:

أحدهما: أنَّ تقدمَها يدلُّ على قوّة العناية بها، وإلغاؤُها يدلُّ على اطراحها، فتنافيا.

والثاني: أنَّ المقتضي إذا تقدَّمَ وقع في أعلى مراتبه، فقَوِي بذلك؛ بدليل امتناع (ضربتُ لِزيدٍ)، وجواز (لِزيدٍ ضربتُ).

وأجاب ابنُ فلاحٍ عن حجتي الجواز بمايأتي:

فأمَّا السَّماعُ فأجاب عنه بالتأويل، على أنَّه على حذف ضمير الشأن للضرورة.

وأمَّا القياسُ على التَّوسط والتأخير، فأجاب عنه بوجود الفارق بينهما وبين التَّقدم؛ إذ التَّقدم يفيد أمرين لا يستفادان من التَّوسط والتأخر، وهما: قوّةُ العناية بالعامل، وقوةُ العامل؛ لوقوعه في أعلى مراتبه، فبطلَ القياسُ؛ لوجود الفارق بين المقيس والمقيس عليه.

---

(١) المغني: ت السعدي (٣/٣١٨).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو منعُ إلغاء عمل (ظنَّ) وأخواتها إذا تقدمت؛ ذلك أنَّ الواقعَ اللغوي لا يشهدُ لمثل هذا الإلغاء، فلا أصل له، وأمَّا ما سمع في هذه المسألة فلا يصلحُ شاهداً على ذلك؛ لأنَّه محلُّ النزاع،، ومن ثَمَّ وجبَ تأويلُه بما يوافقُ الواقعَ اللغوي، وهو عملُ العامل فيما يقتضيه إذا لم يوجد مانعٌ، ويمكنُ حملُ السَّماع الذي يدلُّ ظاهرُه على جواز الإلغاء على أمرين قد ثبت لهما أصلٌ في كلام العرب:

أحدهما: أنَّه على تقدير لامٍ محذوفةٍ، ودليلُ ثبوت هذا التَّقدير قولُه تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴿٩﴾﴾[1]؛ لأنَّ مثلَ هذا من جوابِ القَسم إنما يكونُ باللام، فقولُنا (ظننتُ زيدٌ قائمٌ) على تقدير (ظننتُ لزيدٌ قائمٌ)، فيكونُ من باب التَّعليق، وهو تقديرُ سيبويه[2].

والثاني: أنَّه على حذف ضمير الشأن، على أنَّه مفعولٌ أول، والجملةُ بعده مفعولٌ ثانٍ، ودليلُ ثبوت هذا التقدير قولُ العرب: (إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ)؛ إذ التقديرُ (إنَّه بك زيدٌ مأخوذٌ)، وحملُ السَّماع على أمرٍ له أصلٌ ثابتٌ أولى من حمله على أمرٍ لم يثبتْ له أصلٌ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) سورة الشمس: من الآية (٩).

(٢) الكتاب (٣ /١٥٠).

٦٥ - جوازُ الاقتصار على فاعل (ظنَّ) وأخواتها وحذف المفعولين

الحذفُ لدليلٍ يسمّى اختصاراً، ولغير دليلٍ يسمّى: اقتصاراً، فحذفُ المفعولين هنا لدليلٍ جائزٌ وفاقاً، وأمَّا حذفُهما لغير دليلٍ ففيه أقوالٌ، وهي مسألتنا هنا.

وقد ذكر ابنُ فلاح قولين في هذه المسألة في المغني، قال: «وأمَّا الاقتصارُ على الفاعل، وحذفُهما فيجوزُ خلافاً للجرمي»(١).

آراء النَّحويين:

والمسألة فيها أربعةُ أقوالٍ للنَّحويين:

أحدها: الجوازُ مطلقاً، وهو قولُ أكثرُ النحويين(٢)، ومنهم: سيبويهِ، وابنُ السَّراج، والسّيرافيُّ، وابنُ عصفور(٣).

والثاني: المنعُ مطلقاً، وهو قولُ الأخفشِ، والجرميّ، والفارسيّ، وابنِ خروف(٤).

والثالث: الجوازُ في (ظنَّ) وما في معناها، دون (عَلِم) وما في معناها، وهو

---

(١) المغني: ت السعدي (٣ / ٣١٠).

(٢) التذييل والتكميل (١٢/٦)، وهمع الهوامع (٢٢٥/٢).

(٣) الكتاب (٤٠/١)، والأصول في النحو (١٨١/١)، (٢٨٥/٢)، وشرح الكتاب (٢٨١/١-٢٨٢) وشرح الجمل (٣١٨/١).

(٤) معاني القرآن (٢٤٢/١)، والمسائل الحلبيات (٧٢)، والمسائل البصريات (٨٧٣/٢)، وشرح الجمل (٣٦٦/٢).

قولُ الأعلم[1].

والرابع: المنعُ قياساً، والجوازُ في (ظَنَنْتُ)، و(خِلْتُ)، و(حَسِبتُ) سماعاً، وهو قولُ أبي العُلا إدريس[2].

الأدلة[3]:

حجةُ الجواز مطلقاً السَّماعُ والقياسُ:

فأمَّا السَّماعُ فقوله تعالى: ﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ۝٧٨﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿أَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ ۝٣٥﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ۝٦٢﴾[6]، وفي المثل: «من يسمع يخل»[7].

وأمَّا القياسُ فعلى غيرها من الأفعال؛ لأنَّها أفعالٌ حقيقية تستقلُّ بمرفوعها كلاماً.

---

(١) لم أقف على رأيه في كتبه: النكت في تفسير كتاب سيبويه، و سرائر النحو، وشرح أبيات سيبويه، وينظر رأيه في: شرح الجمل لابن عصفور (١/٣١٨)، والتذييل والتكميل (٦ /١٢).

(٢) رأيه في: التذييل والتكميل (٦/١٣)، والارتشاف (٤/٢٠٩٧). وهو: إدريس بن محمد بن موسى الأنصاري القرطبي نحوي أديب مقرئ توفي سنة (٦٤٧). ينظر: البغية (١/٤٣٦).

(٣) المسائل الحلبيات (٧٢)، وشرح الكتاب للصفار (٢/٧٠٤)، والتذييل والتكميل (٦/٩).

(٤) سورة البقرة من الآية (٧٨).

(٥) سورة النجم الآية (٣٥).

(٦) سورة القصص من الآية (٦٢).

(٧) معناه: من يسمع أخبار الناس ومعايبهم يخل المسموع صحيحاً. ينظر: مجمع الأمثال (٢/٣٠٠)، وجمهرة الأمثال (٢/٢١٢).

وحجةُ المنع مطلقاً أمران:

أحدهما: أنَّ كلَّ عاقلٍ لا يخلو عن علمٍ، أو ظنٍ ، فلا معنى للإخبار عنه؛ لخلّوه من الفائدة.

والثاني: أنَّ هذه الأفعالَ قد تجابُ بما يجابُ به القسم، فكما لا يجوزُ الاقتصارُ على القَسَم دون المقسَم عليه، فكذلك لا يجوزُ الاقتصارُ على هذه دون مفعولَيها.

وحجةُ الجواز في (ظنَّ) دون (عَلِم) أمران:

أحدهما: أنَّه إنَّما جاز الحذفُ في (ظنَّ) وما في معناها؛ لأنَّها مسموعة.

والثاني: أنَّ مبنى الكلام على الفائدة، فإذا قلت: (ظَنَنْتُ) كان مفيداً؛ لأنَّ الإنسانَ قد يخلو عن الظن فيفيدنا بقوله أنَّه قد وقع منه ظنٌّ، وإذا قلت: (عَلِمت) كان غيرَ مفيدٍ، لأنَّه معلومٌ أنَّ الإنسانَ لا يخلو من علمٍ؛ إذ له أشياء يعلمها بالضرورة كعلمه أنَّ الاثنين أكثرُ من الواحد.

وحجةُ المنع قياساً، والجواز في بعضها سماعاً أنَّها أفعالٌ أُتي بها لتفيد معنى في الجملة، فتركُها دون الجملة رجوعٌ عن المقصود.

اختيار ابن فلاح[1] :

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بالجواز مطلقاً؛ فقد نصَّ على الجواز في المغني حيثُ قال: «وأمَّا الاقتصارُ على الفاعل، وحذفُهما فيجوزُ خلافاً للجرمي»،

(١) المغني: ت السعدي (٣/ ٣١٠).

وذكر حجةَ القولين، ثمَّ أجاب عن حجة الجرمي بما يُضْعِفُها ويُرَجِّحُ عنده الجواز مطلقاً.

احتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بالسَّماع والقياس:

فأمَّا السَّماعُ فقولُه تعالى: ﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ۝٧٨﴾، وقوله تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ۝٦٢﴾.

وقول الشاعر:

بـأيِّ كتـابٍ أم بأيَّـة سُـنَّةٍ ترى حُبَّها عاراً عليكَ وتَحسِبُ[2]

وفي المثل: «مَنْ يسمعْ يَخَلْ».

وأمَّا القياسُ فعلى غيرها من الأفعال؛ لأنَّ الفائدةَ تحصلُ بالخبر، والمخبر عنه، وذِكرُ المفعول لزيادة البيان.

أقول: ومرادُ ابنِ فلاح من الخبر: الفعلُ، ومن المخبرِ عنه: الفاعلُ، فالفائدةُ تحصلُ من وجودهما لفظاً أو تقديراً، وأمَّا المفعولُ فقد تحصلُ الفائدةُ من دونه فيجوزُ حذفُه.

وقد أجاب ابنُ فلاحٍ عن حجة الجرمي بما يلي:

فأمَّا قولُ الجرمي: «الإخبارُ بها خالٍ عن الفائدة» فأجاب عنه بأنَّه لا يُسلَّمُ به، بل إذا قال: (عَلِمت) أفاد القطعَ، وإذا قال: (ظَنَنْت) أفاد أنَّه غيرُ قاطعٍ فحصل بذلك فائدة.

---

(١) سورة الجاثية من الآية (٣٢).

(٢) البيت من الطويل، وقائله: الكميت بن زيد، شرح هاشميات الكميت (٤٩).

وأمَّا القياسُ على القَسَم فأبطله بوجود الفارق: وهو أنَّ الفعلَ يتمُّ به مع فاعله الكلامُ إذا لم يكن ناقصاً، نحو: (كان) المسلوبةِ من الحدث، وهذه أفعالٌ غيرُ ناقصة، فتمَّ بها مع فاعلها الكلامُ، وأمَّا القَسَمُ فإنَّه مرتبطٌ بالمقسَم عليه، فلذلك توقف عليه؛ لأنَّه محلُّ فائدته، فهو بمنزلة الفاعل بالنّسبة إلى إفادته، وأمَّا القَسَمُ فقد يُحذفُ ويبقى المقسم عليه؛ لأنَّه مقصودُ الفائدة.

الترجيح:

والرَّاجحُ عندي هو القولُ بالجواز مطلقاً؛ لأنَّه مؤيدٌ بالسَّماع كما مرَّ، وبالقياس على بقية الأفعال، وأمَّا المنعُ بحجة عدم فائدة الكلام بعد حذف المفعولين فضعيفٌ من جهة أنَّ الفائدةَ في الجملة الفعلية قد تحصلُ بوجود رُكني الجملة: الفعل والفاعل، كأن تقولَ: (عَلِمتُ) وأنتَ تريدُ أن تخبرَ عن حصول علمٍ لم يكن عندك، من غير تقييدٍ بمعلوم، وتقول: (ظَنَنتُ) وأنتَ تريدُ أن تخبرَ بحصول الظنِّ منك، من غير تقييدٍ بمظنون، فإذا أردتَ معلوماً معيناً، أو مظنوناً معيناً امتنع الاقتصارُ على الفاعل هنا، ووجب ذكرُ المفعولَين المعَيَّنَين فتقول: (علمتُ زيداً قائماً)، و(ظننتُ محمداً واقفاً).

فمدارُ الفائدة أحياناً يكونُ على معرفة حصول الفعل من الفاعل من غير تقييده بمَنْ تعلَّقَ به، فيسوغُ حذفُ المتعلِّق[1]، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ

(١) ينظر في فوائد حذف المفعول: بغية الإيضاح (ص:١٦٥)، وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح (٣٧١/١)، وعلم المعاني دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني (ص:٢٠١)، والبلاغة فنونها وأفنانها (٢٧٦/١).

﴿٥﴾[1]، فحذفَ مفعولي (أعطى)؛ إذ المقصودُ الثناءُ على المعطي بحصول العطاء منه دونَ تَعَرّضٍ للمعطى والعطيّة[2]، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[3] فالمعنى – والله أعلم – هل يستوي مَنْ له علمٌ، ومَنْ لا عِلمَ له، من غير نصٍّ على معلومٍ؛ لأنَّ المقصودَ الثناءُ على المتعلِّم، وذمّ غيره، من غير تَعَرّضٍ للمعلوم، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) سورة الليل: الآية (٥).

(٢) تفسير البحر المحيط (٨/ ٤٧٨).

(٣) سورة الزمر: من الآية (٩).

٦٦ -جوازُ حذفِ مفعولي (أعلمتُ) وأخواتها اللذين أصلُهما المبتدأُ والخبرُ اقتصاراً

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأمَّا حذفُ المفعولين دون الأول فالأقوى جوازُه»(١).

آراء النَّحويينَ:

وهذه المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويين:

أحدهما: الجوازُ، وهو قولُ الأخفش، والجرميّ، والمازنيّ، وابن السراج، والسيرافيّ(٢).

والثاني: المنعُ، وهو قولُ سيبويه، والمبرد، وابن بابشاذ، والسّهيليّ(٣).

الأدلة(٤):

حجةُ الجواز ما يأتي:

أولاً: أنَّ المفعولين الثاني والثالث في حكم مفعولي (ظنَّ)، والقياسُ جواز حذفهما.

---

(١) المغني: ت النهاري (٩٩/١).

(٢) البصريات (٨٧٤/١)، والارتشاف (٢١٣٥/٤)، وعلل النحو (٢٨٩)، والأصول في النحو (٢٨٥/٢) وشرح الكتاب (٢٨٥/١ –٢٨٦).

(٣) الكتاب (٤١/١)، والمقتضب (١٢٢/٣)، وشرح المقدمة المحسبة (٣٦٤/٢)، ونتائج الفكر (٣٥٠).

(٤) شرح المقدمة المحسبة (٣٦٤/٢)، واللباب للعكبري (٢٦٨/١)، وشرح الجمل لابن عصفور (٣١٩/١).

ثانياً: أنَّ المفعولَ الأول فاعلٌ في المعنى، والفاعلُ يجوزُ الاقتصارُ عليه في باب (ظنَّ).

ثالثاً: أنَّ المفعولَ الأولَ في (أعلمتُ) هو مفعولُ الإعلام، وليس بمبتدأ في الأصل فجاز الاقتصارُ عليه، بخلاف المفعول الأول في (ظننتُ)، فإنَّه مبتدأٌ في الأصل غيرُ مفعولٍ به فلا يقتصرُ عليه.

وحجةُ المنع مايأتي:

أولاً: أنَّ (أعلم) يقتضي مُعْلِماً، ومُعْلَماً، وشيئاً عُلِم؛ إذ الفائدةُ متعلِّقةٌ بالجملة الثانية فلا تُحذفُ المفعولين.

ثانياً: لئلا تلتبسَ (أعلم) المتعديةُ لثلاثة مفاعيل بـ(أعلم) المتعديةِ إلى اثنين في نحو قولك: (أعلمتُ زيداً) التي أصلُها (عَلِمت) بمعنى: عرفت.

ثالثا: القياسُ على منع الاقتصار على مفعولي (عَلِم) إذ أصلُهما المبتدأُ والخبرُ، وبهما تتعلَّقُ الفائدةُ.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بجواز حذف مفعولي (أعلمت) اقتصاراً؛ فقد قال: «وأمَّا حذفُ المفعولين دونَ الأوَّلِ فالأقوى جوازُه»، **واحتجَّ لاختياره بأمرين:**

أحدهما: أنَّهما بمنزلة المفعول الثاني في باب (أعطيتُ) لمغايرتهما للأول.

---

(١) المغني: ت النهاري (١/٩٩).

والثاني: أنَّهما مفعولا (عَلِمت)، أي في الأصل قبل التعدية بالهمزة، وقد تقدَّم أنَّ ابنَ فلاحٍ يجيزُ حذفَ معمولي (عَلِم)، فيقاسُ عليهما عنده مفعولا (أعلمت)، بجامع أنَّ الأصل فيهما المبتدأُ والخبر.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو جوازُ الاقتصارِ على المفعول الأوَّلِ، وحذفِ مفعولي (أعلمت) إذا وُجدت الفائدةُ وأُمِنَ اللَّبس.

فأمَّا الاقتصارُ على المفعول الأوَّل؛ فلأنَّه فاعلٌ في المعنى، والفاعلُ يجوزُ الاقتصارُ عليه في باب (ظنَّ).

وأمَّا حذفُ المفعول الثاني والثالث فقياساً على جواز حذف مفعولي (ظنَّ)؛ لأنَّ أصلَهما المبتدأُ والخبر، كما أنَّ أصلَ مفعولي (ظنَّ) المبتدأ والخبر، وقد تقدَّمَ بيانُ ترجيح جوازِ حذفِ مفعولي (ظنَّ).

وأمَّا ما استدلَّ به المانعون فيظهرُ لي فيه نظرٌ:

فأمَّا قولهم: بأنَّ (أعلم) يقتضي مُعْلِماً، ومُعْلَماً، وشيئاً عُلِم؛ إذ الفائدةُ متعلِّقةٌ بالجملة الثانية فلا تَحذفُ المفعولين، فجوابُه أنَّ الفائدةَ قد تحصلُ من ذكر المعلِم والمعلَم بأن يكونَ قصدُ المتكلّم إخبارَ المخاطب بحصول العلم للمفعول الأول من غير قصدٍ للمعلوم، فإن قصَدَ معلوماً مُعيَّناً وجبَ ذكره لتحصلَ الفائدةُ.

وأمَّا قولُهم: لئلا تلتبسَ (أعلم) المتعديةُ لثلاثة مفاعيل بـ(أعلم) المتعديةِ إلى اثنين في نحو قولك: (أعلمتُ زيداً) التي أصلُها (عَلِمت) بمعنى: عرفت، فجوابُه أنَّ اللَّبسَ يمكنُ إزالتُه بالسياق والقرائن التي تحدّدُ معنى

(عَلِم)، فإن لم يمكنْ إزالتُه امتنعَ الحذفُ ووجب ذكرُ المفعولين؛ لإزالة اللَّبس.

وخلاصةُ ما أريدُ قولَه من خلال الجوابين أنَّ عدمَ الفائدة، ووجودَ اللبس لا يمنعان من جواز الحذف، وإنَّما يقيّدانه، فيكونُ جوازُ الحذف مُقيّداً بحصول الفائدة، وانتفاءِ اللَّبس بعد الحذف، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

٦٧ - لا يجوزُ تقديمُ الفاعلِ على الفعل

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية، وفي المغني، قال فيه مُعَرِّفاً الفاعل: «وحدُّه في صناعة النحو: كلُّ اسمٍ غير لازمٍ للنَّصب، تقدَّمَه أبداً فعلٌ مُقَرٌ على صيغته، أو ما يشبهُ الفعلَ»[(١)] ثم قال: «ويستفادُ من قولنا (أبداً) أنَّ نحو: (قائمٌ زيدٌ)، ليس من باب الفاعل عند البصريين؛ لأنَّه لا يجبُ تقديمُه، وقد أجاز الكوفيُّ تقديمَ المرفوع على رافعه»[(٢)].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويين كما أشار ابنُ فلاحٍ:

أحدهما: أنَّ الفاعلَ لا يتقدَّمُ على الفعل، وهو قولُ البصريين[(٣)]، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ، واختاره العكبريُّ، وابنُ يعيش، وابنُ عصفور، وابنُ مالك، وابنُ جمعة[(٤)].

والثاني: أنَّ الفاعلَ يجوزُ أن يتقدَّمَ على الفعل، وهو قولُ الكوفيين[(٥)].

---

(١) المغني: ت السعدي (٢/١٢٩).

(٢) شرح الكافية (٢٣٧)، والمغني: ت السعدي (٢/١٣٤).

(٣) التذييل والتكميل (٦/١٧٦)، والارتشاف (٣/١٣٢٠).

(٤) الكتاب (١/٣١)، و (٣/١١٥)، والمقتضب (٤/١٢٨)، واللباب في علل البناء والإعراب (١/١٤٨)، وشرح المفصل (١/١٤٧)، وشرح الجمل (١ /١٦٠)، وشرح التسهيل (٢/١٠٧)، وشرح ألفية ابن معطٍ (١/٤٧٧).

(٥) التذييل والتكميل (٦/١٧٦)، والارتشاف (٣/١٣٢٠).

الأدلة[1]:

حجةُ منعِ التقديمِ أنَّ الفعلَ لو أُخِّر عن الفاعل لالتبس بالمبتدأ، ولأنَّه بمنزلة الجزء الأخير من الفعل؛ بدليل سكون لام الفعل له نحو: (ضربتُ)، وإلحاقِ علامةِ الإعراب بعدَه نحو: (يَضْربان)، ولأنَّه عاملٌ، ورتبةُ العاملِ التقديمُ مع كونِ المعمول كالجزء الأخير.

وحجةُ الجوازِ السَّماعُ، ومنه قولُ الشَّاعر:

فظلَّ لنا يومٌ لذيذٌ بنعمة ... فَقِلْ في مَقيلٍ نحسُه متغيبِ[2]

على أنَّ (نحسه) مرفوعٌ بـ(متغيب)، والتَّقديرُ: متغيب نحسُه.

وقولُ الشَّاعر:

ما للجِمالِ مشيُها وئيدا ... أجندلاً يحملْنَ أم حَديدا[3]

على أنَّ (مشيها) مرفوعٌ بـ(وئيدا)، والتقديرُ: وئيداً مشيها.

اختيار ابن فلاح[4]:

اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريين، وهو منعُ تقدّم الفاعل على الفعل؛ فقد ذكر القولين في المسألة بأدلتهما، ثم أجاب عن دليل الجواز بما يُضْعِفُه ويُرَجِّحُ

---

(١) المقتضب (١٢٨/٤)، واللباب في علل البناء والإعراب (١٤٨/١)، والتذييل والتكميل (١٧٦/٦).

(٢) البيت من الطويل، قائله امرؤ القيس، ديوانه: (٨٣).

(٣) الرجز، للزبّاء، ينظر الرجز في: المقاصد النحوية للعيني (١٩٩/٢)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٩١٢/٢)، وخزانة الأدب (٢٩٥/٧)، ونسبه العيني إلى الخنساء، ولم أقف عليه في ديوانها.

(٤) شرح الكافية (٢٣٧)، والمغني: ت السعدي (١٣٣/٢-١٣٥).

عنده القولَ بالمنع.

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بأربعةِ أوجه:

أحدها: أنَّ الفعلَ علةٌ لتسمية ما أُسنِدَ إليه فاعلاً، والعلةُ سابقةٌ على المعلول.

والثاني: أنَّ الشعورَ بالفعل في الذِّهن سابقٌ على الشعور بالفاعل، واللَّفظُ مطابقٌ لما في الذِّهن.

والثالث: أنَّه لو تقدَّمَ لَتناوله عاملُ المبتدأ، وبَطَلت الفاعليّةُ؛ لتجرّده من العوامل.

والرابع: أنَّ الفعلَ عاملٌ، ورتبةُ العامل التَّقدمُ على المعمول، ثم إنَّ الفاعلَ كالجزء من الفعل، وجزءُ الشيء لا يتقدمُ عليه، وبهذا فارق المفعولَ؛ إذ يجوزُ تقديمُه؛ لعدم الجزئية.

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ للكوفيين بقول الشَّاعر:

فظلَّ لنا يومٌ لذيذٌ بنعمة فَقِلْ في مَقيلٍ نحسُه متغيبِ

ثم أجاب عنه بقوله: «وما ذكرنا من العِلَل القويّة يُحْوِجُ إلى تأويله، وتأويلُه من وجهين:

أحدهما: أصلُه (متغيبيٌّ) على النَّسب، ثم حُذفت ياءُ النَّسب.

والثاني: أنَّ أصلَه: متغيبٌ عني، فلما حُذف حرفُ الجر أُضيفَ إلى ياء المتكلم، ثم حُذفت الياء».

التَّرجيحُ:

والرَّاجحُ عندي هو منعُ التَّقديم؛ لأنَّ الواقعَ اللُّغوي يشهدُ لأمرين إذا قلنا بجواز التقدم أدى إلى مخالفتهما:

أحدهما: أنَّ اللَّبسَ إذا حصلَ في الكلام فإنَّه يُزالُ، وتقدّمُ الفاعل على الفعل يُؤدِّي إلى التباس الفاعل بالمبتدأ، واللَّبسُ يُزالُ، وذلك بالتزام الرتبة، أي: مجيءُ الفاعل بعد الفعل.

والثاني: أنَّ الفاعلَ يعاملُ على أنَّه كالجزء من الفعل لأدلةٍ منها: سكونُ لامِ الفعل له، نحو: (ضربتُ)، وإلحاقُ علامةِ الإعراب بعدَه، نحو: (يَضْربان)، وأنَّهم لم يعطفوا على الضَّمير المتَّصل المرفوع من غير توكيد؛ لجريانه مجرى الحرف من الفعل، واختلاطه به، فإذا ثبت ذلك امتنعَ تقدمُ الفاعل على الفعل؛ لأنَّه كالجزء منه، وجزءُ الشيء لا يتقدمُ عليه.

ومن ثَمَّ فما جاء ظاهرُه أنَّ الفاعلَ تقدَّمَ على رافعه فإنَّه يُرَدُّ إلى الأصل بالتَّأويل، بإضمار الفاعل في الرافع، وجعلِ المتقدّم مبتدأً، ولا يمتنعُ هذا التقديرُ في قول الشَّاعر:

فظلَّ لنا يومٌ لذيذٌ بنعمة ... فَقِلْ في مَقيلٍ نحسُه متغيبِ

بحجة أنَّ (متغيب) مكسورُ الآخر؛ لأنَّ أصلَه (متغيبيٌّ) على النَّسب، ثم حُذفت ياءُ النَّسب، وبقيت الكسرةُ، أو أنَّ أصلَه: متغيبٌ عني، فلما حُذف حرفُ الجر أُضيفَ إلى ياء المتكلم، ثم حُذفت الياءُ.

أو بالحمل على الضَّرورة كما في قول الشاعر:

مــــا للجِمــــالِ مشــيُها وئيــــدا أجنــــدلاً يحملْــــنَ أم حَديــــدا

لأنَّ التَّأويلَ هنا بإضمار الفاعل في الرافع، وجعلِ المتقدّم مبتدأً لا يمكن؛ لأنَّ (وئيدا) منصوبٌ فلا يكونُ خبراً، وتقدمُ الاسمِ على رافعه جائزٌ في ضرورة الشِّعر بنصِّ سيبويه(١)، وبذلك يَسلمُ لنا ما تقرَّرَ وثبتَ من القواعد المستنبطة من الواقع اللُّغوي، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) الكتاب (١١٥/٣).

٦٨ - يجوزُ إسقاطُ تاءِ التأنيث من الفعل إذا فُصل بينه وبين فاعله المؤنث الحقيقي

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأمَّا إذا فُصِلَ بين الفعل وفاعله فالأجودُ إثباتُ العلامة؛ لأنَّ علةَ الإثبات موجودةٌ، ويجوزُ إسقاطُها، خلافاً للمبرد»[1].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولان للنَّحويين كما أشار ابنُ فلاحٍ:

أحدهما: الجوازُ، وهو قولُ سيبويه، واختاره ابنُ يعيش، والشلوبين، وابنُ عصفور، وابنُ مالك، والرضيّ، وابنُ جمعة[2].

والثاني: المنعُ في سعة الكلام، وهو قولُ المبرد، واختاره ابنُ الحاجب[3].

---

(١) المغني: ت السعدي (١٥٣/٢).

(٢) الكتاب (٣٨/٢)، وشرح المفصل (٥٠٥/٢)، وشرح المقدمة الجزولية الكبير (٥٧٩/٢)، وشرح الجمل (٤٠٣/٢)، وشرح التسهيل (١١٢/٢)، وشرح الكافية: القسم الثاني (٦٢٥/١)، وشرح ألفية ابن معطٍ (٤٨٢/١).

(٣) المقتضب (١٤٥/٢)، و (٣٤٩/٣)، والإيضاح في شرح المفصل (٥٢٧/١).

الأدلة[1]:

حجة الجواز قول الشَّاعر:

لقـــد وَلَـــدَ الأُخيطـــلَ أمُّ ســـوءٍ على بـاب استها صُلُبٌ وشامُ[2]

ولأنَّ الفصلَ صار كالعوض عن علامة التأنيث، ولأنَّ ثبوتَها؛ لكون الفاعل كالجزء، ولما وقع الفصلُ امتنعَ تقديرُ الجزئية إلا أنَّ الأجودَ إثباتُ العلامة.

واحتُجَّ لرأي المبرد بأنَّ تاءَ التأنيث جيءَ بها لإزالة اللَّبس؛ لأنَّ من الأسماء ما هو مشتركٌ بين المذكر والمؤنث، مثل: هند، وهذا اللَّبسُ قائمٌ مع وجود الفصل[3].

وظاهرُ كلام المبرد في المقتضب يشيرُ إلى أنَّ حجةَ المنع أنَّ الفاعلَ مؤنثٌ حقيقي، فيجبُ تأنيثُ الفعل له، وإن فُصِلَ بينهما[4].

اختيار ابن فلاح[5]:

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بجواز إسقاط تاء التأنيث من الفعل إذا فُصِلَ

---

(١) المقتضب (٢/١٤٥)، و(٣/٣٤٩)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٥٢٧)، وشرح التسهيل (٢/١١٢)، والمغني: ت السعدي (٢/١٥٣)، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة (١/٤٨٢).

(٢) البيت من الوافر، ونسبه العيني في المقاصد (٢/٢١٨) إلى جرير، ولم أقف على هذه الرواية في ديوان جرير، ورواية الديوان (ص:٦٤٣): لقد كذب الأخيطلُ فيّ غربٌ إذا صاح الجوالب واعتزام، والبيت من شواهد المقتضب (٢/١٤٥)، والخصائص (٢/٤١٤).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (٢/٥٠٥)، المغني: ت السعدي (٢/١٥٥).

(٤) المقتضب (٢/١٤٥)، و(٣/٣٤٩).

(٥) المغني: ت السعدي (٢/١٥٣ –١٥٥).

بينه وبين فاعله المؤنَّث الحقيقي؛ فقال: «وأمَّا إذا فُصِلَ بين الفعل وفاعله فالأجودُ إثباتُ العلامة؛ لأنَّ علةَ الإثبات موجودةٌ، ويجوزُ إسقاطُها، خلافاً للمبرد».

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بالسَّماع، والقياس:

فأمَّا السَّماعُ فقولُ الشَّاعر:

لقد وَلَدَ الأُخيطلَ أمُّ سوءٍ ... على باب استها صُلُبٌ وشامُ

وقول الشَّاعر:

إنَّ امْرَأً غَرَّهُ منكنَّ واحدةٌ ... بَعْدِي وبعدَك في الدّنيا لمغرورُ(١)

وأمَّا القياسُ فمن ثلاثةِ أوجه:

أحدها: أنَّ الفصلَ صار كالعوض عن تاء التأنيث، فقام مقامها.

والثاني: أنَّ ثبوتَها لكون الفاعل كالجزء من الفعل، وإذا وقعَ الفصلُ بطَلت الجزئية.

والثالث: أنَّ الفاعلَ لما بَعُدَ من الفعل ضَعُفت العنايةُ به.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو جوازُ إسقاط تاء التأنيث من الفعل إذا فُصِلَ بينه وبين فاعله المؤنث الحقيقي؛ لأنَّه مؤيدٌ بالسَّماع والقياس كما مَرَّ.

---

(١) البيت من البسيط، ولم أقف على قائله، وهو في: الخصائص (٢/٤١٤)، وتخليص الشواهد (٤٨١)، والمقاصد النحوية (٢/٢٢٤).

وليس الجواز مخصوصاً بالشعر كما يرى المبرد؛ لأنَّ سيبويه حكى: حضر القاضيَ امرأةٌ، وقال: «إذا طال الكلام كان الحذف أجمل»(١).

وأمَّا المنعُ بحجةِ أنَّ تاءَ التأنيث جيء بها لإزالة اللَّبس، -وهذا اللَّبسُ قائمٌ مع وجود الفصل- فيظهرُ لي ضعفُه؛ إذ لو كان التأنيث من أجل إزالة اللَّبس لجاز حذفُ التاء في نحو: (جاءت فاطمةُ)؛ لعدم وجود اللَّبس، وهذا لا يجيزه المبردُ نفسه، ولا يشهدُ له السَّماعُ إلا بقلَّةٍ لا يقاسُ عليها، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) الكتاب (٢/٣٨).

٦٩ - لا يجوزُ مجيءُ الفاعلِ جملةً

يجوزُ أن يقعَ الفعل المصدر بـ(أن) المصدرية فاعلاً نحو: (يعجبني أن تقومَ)؛ لأنها حينئذٍ في حكم المفرد، لا أعلمُ في ذلك خلافاً بين النُّحاة، وإنَّما الخلافُ في الجملة المجردة من (أن) المصدرية.

وقد ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألة في شرح الكافية، وفي المغني، قال فيه: «وقد خرج بقيد (اسم) ما عدا الاسمَ من فعلٍ أو جملةٍ، خلافاً لبعض الكوفيين في الجملة، فإنَّه أجاز وقوعَها فاعلةً»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويين:

أحدها: أنَّه لا يجوزُ مجيءُ الفاعلِ جملةً، وإليه ذهب وجمهورُ البصريين(٢)، ومنهم: المبردُ، والفارسيُّ، وابنُ جني، واختاره العكبريُّ، وابنُ عصفور، وأبو حيان(٣).

والثاني: أنَّه يجوزُ، وهو قولُ جماعةٍ من الكوفيين(٤)، ومنهم: هشامٌ،

---

(١) شرح الكافية (٢٣٥)، والمغني: ت السعدي (٢/١٢٩).

(٢) التذييل والتكميل (١/٥٥).

(٣) الانتصار لسيبويه على المبرد (١٨٧)، وإعراب القرآن للنحاس (٢/٣٢٩)، وفيهما رأي المبرد، والمسائل المشكلة (البغداديات) (٥٢٥)، والخصائص (٢/٤٣٤)، واللباب (١/١٥٢)، وشرح الجمل (١/١٥٨) والتذييل والتكميل (٦ /١٧٤).

(٤) التذييل والتكميل (١/٥٦)، والارتشاف (٣/١٣٢٠).

وثعلب[١].

والثالث: الجوازُ إذا كان الفعلُ قلبياً مُعلَّقاً عنها، فتكونُ الجملةُ في موضعِ رفعِ فاعلٍ، نحو: (ظهرَ لي أقامَ زيدٌ أم عمروٌ)، ولا يجيزون: (يسرني يخرجُ عبدالله)، وهو ظاهرُ كلام سيبويه؛ فقد قال: «ألا ترى أنَّك لو قلت: (بدا لهم أيُّهم أفضلُ)، لحسُنَ كحسنه في: (علمت)، كأنَّك قلت: ظهرَ لهم أهذا أفضلُ أم هذا»[٢] فجعل الفعلَ (بدا) معلَّقاً، فتكونُ جملةُ (أيُّهم أفضلُ) في موضع رفعِ فاعلٍ، واستحسنَ ذلك؛ لأنَّه بمنزلة (علم) فكما أنَّ الجملةَ بعد (عَلِمَ) المعلَّقة لها موضعٌ من الإعراب، فكذلك الفعلُ (بدا) وما أشبهه من الأفعال القلبية، وبه قال الفراءُ، واختاره ابنُ ولَّاد[٣].

الأدلة[٤]:

حجةُ من أجاز وقوعَ الفاعل جملةً قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾[٥]، فقوله: (ليسجننه) جملةٌ، وهي فاعلةٌ للفعل (بدا).

وحجةُ منعِ الجملة أن تكونَ فاعلةً أنَّ الجملةَ لا يجوزُ إضمارُها ولا تعريفُها، ولا تُعَدُّ كالجزء من الفعل، ولا يصحُّ عملُ الفعل فيها، ولا في أبعاضها؛

(١) رأيهما في: الخصائص (٢/٤٣٥)، والتذييل والتكميل (١/٥٦)، والارتشاف (٣/١٣٢٠).

(٢) الكتاب (٣/١١٠).

(٣) معاني القرآن (٢/٣٣٣)، والانتصار لسيبويه على المبرد (١٨٧).

(٤) الانتصار لسيبويه على المبرد (١٨٧)، واللباب في علل البناء والإعراب (١/١٥٢)، والمغني: ت السعدي (٢/١٢٩)، والتذييل والتكميل (١/٥٥).

(٥) سورة يوسف: من الآية (٣٥).

إذ لا يمكنُ تقديرُها بالمفرد هنا.

وحجةُ من أجاز بشرطِ أن يكونَ قلبياً ومُعلَّقاً الحملُ على باب (ظنّ)، فإنَّ الفعلَ فيه يُعلَّقُ عن نصب المفعول، فتكونُ الجملةُ بعده في موضع نصبٍ، فيجوزُ هنا أن يعلَّقَ الفعل عن الفاعل، وتكونُ الجملةُ بعده في موضعِ رفعٍ.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بمنع مجيء الفاعل جملةً؛ فقد صرَّحَ بمخالفة المجيزين حيث قال: في المغني «وقد خرج بقيد (اسم) ما عدا الاسمَ من فعلٍ، أو جملةٍ، خلافاً لبعض الكوفيين في الجملة، فإنَّه أجاز وقوعَها فاعلةً»، ثم ذكر حجةَ الجواز، وأجاب عنها بما يُضْعِفُها ويُرَجِّحُ عنده القولَ بالمنع.

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بتعذّر نسبة الفعل إلى الجملة؛ لأنَّه إنَّما يمكنُ نسبةُ الفعل إلى المفرد لا إلى جملة ذات جزأين، إذ لا يمكنُ نسبتُه إلى كل واحدٍ من الجزأين، ونسبتُه إلى أحدهما دون الآخر تحكّمٌ.

ثم إنَّ ابنَ فلاحٍ يرى أنَّ هذه الحجةَ التي ذكرها كافيةٌ، فلا حاجةَ إلى تعليلِ المنعِ بأنَّ الجملةَ لا يجوزُ إضمارُها، ولا تعريفُها، ولا تُعَدُّ كالجزء من الفعل[2]؛ معللاً ذلك بأنَّه لا حاصلَ تحته؛ لأنَّه يُعَلَّلُ بهذا لو أمكنَ نسبةُ الفعل إليها،وإذا لم يمكنْ فالتعويلُ عليه كافٍ.

---

(١) المغني: ت السعدي (٢/١٢٩ -١٣١)، وشرح الكافية (٢٣٥).

(٢) ممن علل بهذا: الفارسي في المسائل المشكلة (البغداديات) (ص:٥٢٥). وأبو القاء العكبري في: اللباب في علل البناء والإعراب (١/١٥٢).

وأجاب ابنُ فلاحٍ عن حجة الجواز، وهي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ٣٥﴾ بأمرين:

أحدهما: أنَّ الفاعلَ مصدرُ (ليسجننه)، أي: بدا لهم السجنُ، والفعلُ يدلُّ على مصدره، والمعنى عليه.

والثاني:أنَّ فاعلَه مصدرُ (بدا)،أي بدا لهم البداءُ؛ بدليل وقوعه فاعلاً في قول الشَّاعر:

لعلَّكَ والموعودُ حقٌّ لقاؤُه ... بدا لكَ من تلكَ القلوصِ بداءُ[1]

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو منعُ مجيء الفاعل جملةً؛ لتعذّرِ نسبةِ الفعل إليها.

وأمَّا قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ٣٥﴾ فسبق جوابُ ابنِ فلاحٍ عنها بما يُضْعِفُ الاستدلالَ بها.

وأمَّا القولُ بالجواز بشرط أن يكونَ الفعلُ قلبياً معلَّقاً حملاً له على باب (ظنّ)، فيظهرُ لي ضعفُه بوجود الفارق بين المقيس والمقيس عليه؛ لأنَّ (ظنَّ) وأخواتها معلّقةٌ عن العمل في المفعول، ومسألتُنا في تعليق الفعل عن الفاعل، وليس الفاعلُ كالمفعول، فالفاعلُ كالجزء من الفعل، فكيف نعلّقُ الفعلَ عمَّا هو كالجزء منه، ثم إنَّ أداةَ التَّعليق بأن تكونَ مانعةً أشبهُ من أن تكونَ مجوّزةً، والله أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) البيت من الطويل، وقائله: محمد بن بشير الخارجي، ديوانه (ص:٢٩).

٧٠ - لا يُقامُ المفعولُ الثاني من مفعولي (ظنَّ) وأخواتها مقام الفاعل

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأمَّا المتعدي إلى اثنين لا يجوزُ الاقتصارُ على أحدهما، وهو (عَلِمت) وأخواتُه، فلا يقامُ مقامَ الفاعل إلا الأولُ، خلافاً لبعض المتأخرين، فإنَّه أجاز إقامةَ الثاني إذا كان نكرة»[(١)].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها أربعة أقوالٍ للنَّحويين:

أحدها: المنعُ، وهو قولُ ابن الدهان، وابن الأثير، والجزوليّ، والعكبريّ، وابن يعيش، وابن الحاجب، وابن أبي الربيع[(٢)].

والثاني: أنَّه تجوزُ إقامتُه بشرطين:

أحدهما: أمنُ اللَّبس: بأن لا يكونَ المفعولُ الأولُ، والثاني معرفتين، أو نكرتين.

الثاني: أن لا يكونَ المفعولُ الثاني جملةً، أو شبهَ جملة.

وهو قولُ الزجاجيّ، وابن درستويه، وابن الوراق، وأبي البركات الأنباريّ، والشلوبين، وابن عصفور، وابن مالك[(٣)].

---

(١) المغني: ت السعدي (٢/٢٠٧).

(٢) الفصول في العربية (١١٥)، والبديع في علم العربية (١/١١٧)، والمقدمة الجزولية (١٤٣)، والمتبع في شرح اللمع (١/٢٥٣)، وشرح المفصل (٣/٣٣٢)، وشرح المقدمة الكافية (١/٣٤٨)، والبسيط في شرح الجمل (٢/٩٦٨).

(٣) الجمل في العربية (٧٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/٣٣٢)، وعلل النحو (٢٨٥)، وأسرار العربية (٩٦)، والتوطئة (٢٦٠)، وشرح الجمل (١/٥٤٩)، وشرح التسهيل (٢/١٢٩).

والثالث: أنَّه تجوزُ إقامتُه بالشرطين السابقين، وبشرطٍ ثالثٍ وهو أن يكونَ المفعولُ الثاني معرفةً، وهذا القولُ ذكره أبوحيان(١)، ولم ينسبه إلى أحدٍ.

والرابع: أنَّه تجوزُ إقامتُه مطلقاً مع اختيار إقامةِ الأول، وهو قولُ أبي الفضل الصفَّار(٢).

الأدلة(٣):

حجةُ المنع من أربعةِ أوجهٍ:

أحدها: أنَّ المفعولَ الثاني أصلُه خبرٌ، والخبرُ قد يكونُ جملةً، أو شبهَ جملة، وهذه الأمورُ الفاعلُ لا يكونُ منها؛ فلا تنوب عنه، وكذلك إذا كان مفرداً، فإنَّه يُمنَعُ طرداً للباب.

والثاني:أنَّ إقامةَ المفعول الثاني تُؤدِّي إلى لَبْسٍ؛ لأنَّه لو قيل: (ظننتُ زيداً أخاك) فالشكُّ واقعٌ في الأُخوَّة، لا في (زيد)، فلو قدّمتَ (الأخ)، وأخّرت (زيداً) لصارت الأخوةُ معلومةً، والشكُّ واقعٌ في التّسمية؛ فلذلك لا تجوزُ إقامةُ المفعول الثاني مقامَ الفاعل.

والثالث:أنَّ المفعولَ الثاني يكونُ نكرةً كثيراً، فيُؤدِّي إلى الإخبار بالمعرفة عن النّكرة وذلك مرفوضٌ.

---

(١) الارتشاف (١٣٣٠/٣).

(٢) شرح كتاب سيبويه (٧٤١/٢).

(٣) علل النحو (٢٨٥)، وأسرار العربية (٩٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣٣٢/٣)، والمغني: ت السعدي (٢٠٧/٢)، والتذييل والتكميل (٢٥١/٦)، والمقاصد الشافية (٥٥/٣).

والرابع:أنَّ المفعولَ الثاني إذا كان مشتقاً، وهو الغالبُ، فأقيم مقامَ الفاعل أدَّى إلى الإضمار قبل الذكر؛ لأنَّه إذا قيل: (ظُنَّ قائمٌ زيداً) ففي (قائم) ضميرٌ يعودُ على (زيداً)، و(زيداً) متأخرٌ لفظاً ورتبةً؛ لأنَّه مفعولٌ؛ لذا لا تصحُّ إقامتُه.

وحجةُ الجواز بشرطِ كونه نكرةً نحو (ظُنَّ قائمٌ زيداً) عدمُ وجود اللَّبس، بخلاف لو كان معرفةً نحو: (ظننتُ زيداً أخاك)، فلا يقالُ: (ظُنَّ أبوك زيداً)؛ لئلا يلتبسَ المعلومُ بالمظنون، وذلك أنَّ الأولَ هو المعلومُ، والثاني هو المظنون.

وحجة الجواز بشرط أن لا يكونَ المفعولُ الثاني جملةً، أو شبهَ جملة أنَّ هذه الأشياءَ لا تكونُ فاعلةً، فلا تنوبُ عنه.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بالمنع؛ فقد صرَّح بمخالفة المجيزين حيثُ قال: «وأمَّا المتعدي إلى اثنين لا يجوزُ الاقتصارُ على أحدهما، وهو (عَلِمت) وأخواتُه، فلا يقامُ مقامَ الفاعل إلا الأولُ، خلافاً لبعض المتأخرين، فإنَّه أجاز إقامةَ الثاني إذا كان نكرة».

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بأمرين:

أحدهما: القياسُ على محلّ الوفاق، وهو منعُ إقامة الثاني إذا كان معرفةً، فكذلك إذا كان نكرةً؛ فإنَّ المعرفةَ والنكرةَ يشتركان في كون الأول معلوماً، والثاني مظنوناً.

---

(١) المغني: ت السعدي (٢/٢٠٧-٢٠٨).

والثاني: أنَّ إقامةَ الثاني يُفضي إلى جعل الخبر مخبراً عنه، والمخبر عنه خبراً.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو جوازُ إقامة الثاني، إذا أُمِنَ اللَّبسُ، وكان مفرداً؛ وذلك لأمور:

أحدها:أنَّ إقامةَ الثاني بالشَّرطين المذكورين موافقٌ للأصل؛ لأنَّ الأصلَ أن يبقى ما فيه مانعٌ على المنع، وما ليس فيه على الجواز، فإذا مُنِعَ بحصول اللَّبس، فلا يُمنَعُ إذا لم يحصل، وإذا مُنِعَ لكونه جملةً أو شبهَ جملة، فلا يُمنَعُ إذا كان مفرداً.

والثاني: أنَّ منعَ إقامة الثاني كان لعارضٍ كحصول اللَّبس، وكونِ المفعول الثاني جملةً أو شبهَ جملة، فإذا أُمِنَ اللَّبْسُ، وكان المفعولُ الثاني مفرداً زال العارض، والعارضُ إذا زال بقي الأصلُ، والأصلُ الجواز.

والثالث:أنَّ جوازَ إقامة الثاني مطلقاً مردودٌ باتِّفاقهم على منعه إذا حصل لَبْسٌ في الكلام فهو قولٌ شاذٌ لا يُعتدُّ به.

وأمَّا أدلةُ المانعين فالجوابُ عنها بما يأتي[1]:

فأمَّا قولُهم بأنَّ المفعولَ الثاني أصلُه خبرٌ، والخبرُ قد يكونُ جملةً أو شبهَ جملة، وهذه الأمورُ الفاعلُ لا يكونُ منها، فالجوابُ أنَّه لا يلزمُ مِنْ منعِ إقامتِه إذا كان جملةً، أو شبهَ جملة منعُ إقامتِه إذا كان مفرداً؛ فإنَّ الجملةَ لها مانعٌ

(١) شرح المفصل لابن يعيش (٣/٣٣٢)، المغني: ت السعدي (٢/٢٠٧)، والتذييل والتكميل (٦/٢٥١) والمقاصد الشافية (٣/٥٥).

يَمنعُ من إقامتها، ولا مانعَ في المفرد، وهذا أمرٌ يَمنعُ الطَّرد.

وأمَّا قولُهم بأنَّ إقامةَ المفعول الثاني تُؤدِّي إلى لبسٍ فجوابُه أنَّ كونَ اللَّبس يمنعُ من إقامة الثاني فهذا أمرٌ متَّفقٌ عليه، إلا أنَّه أحياناً لا يكونُ لَبْساً في الكلام، كأن يكونَ الثاني نكرةً لأنَّ هذه الأفعالَ داخلةٌ على المبتدأ والخبرِ، والمبتدأُ لا يكونُ نكرةً، وكذلك المفعولُ الأولُ لا يكونُ نكرةً، فوجودُه منكَّراً يدلُّ على أنَّه المفعولُ الثاني، فلا يقعُ بذلك لَبْسٌ؛ فتجوزُ إقامتُه حينئذٍ.

وأمَّا كونُ إقامة الثاني تؤدِّي إلى الإخبار بالمعرفة عن النكرة، فهذا قولٌ لا حجةَ فيه؛ لأنَّ الإخبارَ هنا عن النَّكرة عارضٌ في بنية عارضةٍ، والمقصودُ الإخبارُ عن المعرفة.

وأمَّا قولُهم بأنَّه يُؤدِّي إلى الإضمار قبل الذكر فجوابُه أنَّ الإضمارَ قبلَ الذِّكر في قولهم: (ظُنَّ قائمٌ زيداً) لا يمنعُ من إقامة الثاني؛ لأنَّه عارضٌ، والأصلُ تأخيرُه في بنية الفاعل فلا محذورَ في تقديمه.

وأمَّا حجةُ ابنِ فلاحٍ فيظهرُ لي فيها نظرٌ:

فأمَّا احتجاجُه بقياس النَّكرة على المعرفة في المنع فيظهرُ لي بطلانُه بوجود الفارقِ بينهما؛ لأنَّ النَّكرةَ لا تُؤدِّي إلى لَبْسِ الخبرِ بالمخبرِ عنه إذا وُجدت مع المعرفة؛ لتعيّنِ خبريّتها؛ لأنَّ الأصلَ في الخبر أن يكونَ نكرةً، فلا يلتبسُ الخبرُ الذي هو مظنونٌ بالمخبر عنه الذي هو معلوم، بخلاف المعرفة؛ إذ تحتملُ أن تكونَ مفعولاً أولاً، أو ثانياً، فيلتبسُ حينئذٍ الخبر بالمخبر عنه.

وأمَّا احتجاجُه بأنَّ إقامةَ الثاني تفضي إلى جعلِ الخبر مخبراً عنه، والمخبر عنه خبراً فلا أُسْلِّمُ له به؛ لأنَّ المفعولَ الثاني خبرٌ في المعنى، ولا يعني وقوعه موقعَ المخبر عنه أن يكونَ مخبراً عنه في المعنى، كلُّ ما هنالك أنَّه أخذَ حكمَ المخبرِ عنه في اللَّفظ، فمثلُه كمثل المفعول به عندما ينوبُ عن الفاعلِ فإنَّه يكونُ مفعولاً به في المعنى، وإن أخذَ حُكمَ الفاعل في اللَّفظ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

٧١ - لا يجوزُ بناءُ الفعلِ اللازمِ غيرِ المتبوع بمصدرٍ مُخصَّصٍ ولا شبهِ جملةٍ للمجهول

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال: «وشرطُ الفعل المبنيّ للمفعول أن يكونَ متصرفاً متعدياً، خلافاً لبعضهم، فإنَّه أجاز بناءَ اللازم للمجهول، وأقام المصدرُ المعرَّف بلام العهد مقام الفاعل، نحو: (قيم القيام)، و(جُلس الجلوس)، ويُستغنى عن ظهوره بفهم السَّامع؛ لأنَّه إنَّما يقال لمن عَهِد لذلك»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولان للنَّحويين كما أشار ابنُ فلاح:

أحدهما: المنعُ، وهو قولُ ابن السراج، وابن درستويه، والفارسيّ، وابن جنيّ، وأبي البركات الأنباريّ، وابن الأثير، والجزوليّ، والعكبريّ، وابن يعيش، والشلوبين(٢).

والثاني: الجوازُ، وهو قولُ الكسائيّ، والفراء، وهشام(٣).

---

(١) المغني: ت السعدي (٢/٢٠٤).

(٢) الأصول في النحو (١/٧٧)، وتصحيح الفصيح (٤٣)، والإيضاح (١١١)، واللمع (٨٣)، وأسرار العربية (٩٩)، و البديع في علم العربية (١/١١٦)، والمقدمة الجزولية (١٤٤)، والمتبع في شرح اللمع (١/٢٥٢) وشرح المفصل (٣/٣٢٥)، والتوطئة (٢٦٠).

(٣) الآراء الثلاثة في: إصلاح الخلل الواقع في الجمل (١٩٦)، والارتشاف (٣/١٣٢٧)، والهمع (٢/٢٧١).

وذكر ابنُ فلاح أنَّ نائبَ الفاعل عند أصحاب هذا القول هو ضميرُ المصدر، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ هذا تخريجُ بعض البصريين[1] لمثل: (جُلِسَ)، وأمَّا أصحابُ هذا القول فقد اختلفوا في تحديد النائب عن الفاعل على قولين[2]:

أحدهما: أنَّ النائبَ ضميرٌ مجهولٌ يحتملُ أن يكونَ ضميرَ مصدرٍ، أو زمانٍ، أو مكانٍ، وهو قولُ الكسائيّ، وهشام.

والثاني: أنَّ الفعلَ هنا فارغٌ لا ضميرَ فيه، وهو قولُ الفراء.

الأدلة[3]:

حجةُ المنع أنَّكَ لو بنيتَ الفعلَ اللازم للمفعول لكنتَ تحذفُ الفاعلَ، فيبقى الفعلُ غير مسندٍ إلى شيء، وذلك محالٌ.

وحجةُ الجواز السَّماع، والقياس:

فأمَّا السَّماعُ فقولُه تعالى: ﴿ ۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ ﴾[4] فالفعلُ مبنيٌّ للمجهول، والفعلُ لازم.

وأمَّا القياسُ: فعلى اللازم إذا وُجِدَ المصدرُ المخصَّصُ.

---

(١) إصلاح الخلل الواقع في الجمل (١٩٦)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (١٣٠).

(٢) الارتشاف (١٣٢٧/٣)، والهمع (٢٧١/٢).

(٣) تصحيح الفصيح (٤٣)، وتلقيح الألباب (٦٢)، وأسرار العربية (٩٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣٢٥/٣)، والمغني لابن فلاح: ت السعدي (٢٠٤/٢).

(٤) سورة هود: من الآية (١٠٨).

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بالمنع؛ فقد صرَّحَ بمخالفة المجيزين حيث قال: «وشرطُ الفعل المبنيّ للمفعول أن يكونَ متصرفاً متعدياً، خلافاً لبعضهم، فإنَّه أجاز بناءَ اللازم للمجهول».

ثم إنَّ ابنَ فلاحٍ ذكر حجةَ المجيزين، وأجاب عنها بما يُضْعِفُها، ويقوّي عنده المنع:

فأمَّا السَّماعُ وهو قولُه تعالى: ﴿ ۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ ﴾ فأجاب عنه بأنَّ الفعلَ (سَعِدَ) متعدٍ بدليل أنَّ الكسائيّ حكى (سَعِدَه) متعدياً، وبمجيء اسم المفعول منه وهو (مسعود)[2].

وأمَّا القياسُ على اللازم إذا وُجِدَ المصدرُ المخصَّص معه، فأبطله بوجود الفارق، وهو أنَّه يُشترَطُ في إقامة المصدر مقام الفاعل التَّخصصُ، وإذا كان مقدراً لم يكن في اللَّفظ ما يدلُّ على تخصّصه؛ إذ لا زيادةَ على لفظ الفعل، فيؤدّي إلى وجود خبرٍ من غيرِ مُخبَرٍ عنه؛ لأنَّه إذا حُذِفَ الفاعلُ أدَّى إلى قيام الفعل بنفسه، وذلك باطلٌ.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو المنعُ؛ لئلا يبقى الفعلُ حديثاً عن غير محدَّثٍ عنه، وأمَّا حجةُ المجيزين فقد تقدم جواب ابنُ فلاحٍ عنها بما يُضْعِفُها، ويقوّي عندي القولَ بالمنع، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) المغني: ت السعدي (٢/٢٠٤).

(٢) الصحاح (٢/٤٨٧).

٧٢ - لا يجوزُ إقامةُ خبر (كان) مقامَ الفاعل

هذه المسألةُ مبنيةٌ على جواز بناء (كان) للمجهول، وذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال متحدثاً عمَّا يمتنعُ إقامته مقام الفاعل: «وأمَّا خبرُ (كان) وأخواتها فلا يجوزُ، خلافاً للفراء، فإنَّه أجاز (كين أخوك)، في (كنت أخاك)»[١].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولان للنَّحويين كما أشار ابنُ فلاحٍ:

أحدهما: المنعُ، وهو قولُ ابن السراج، والسيرافيّ، والعكبريّ، وابن مالك[٢].

والثاني: الجوازُ، وهو قولُ الفراء[٣].

الأدلة[٤]:

حجةُ المنع أمران:

أحدهما: أنَّ اسمَ (كان) وخبرها لا يستغني أحدُهما عن الآخر كأصلهما، فلا يجوزُ أن تَحْذِفَ زيداً، فيبقى الخبرُ منفرداً بأن يقالَ: (كين أخوك) من: (كان

(١) المغني: ت السعدي (٢/٢٢١).

(٢) الأصول في النحو (١/٨١)، وشرح الكتاب (١/٣٠١)، واللباب في علل البناء والإعراب (١/١٦٣)، وشرح التسهيل (٢/١٢٩).

(٣) رأيه في: شرح الكتاب للسيرافي (١/٣٠٢)، والتذييل والتكميل (٦/٢٥٤).

(٤) الأصول في النحو (١/٨١)، وشرح الكتاب للسيرافي (١/٣٠١)، واللباب في علل البناء والإعراب (١/١٦٣).

زيدٌ أخاك).

والثاني: أنَّ الخبرَ مسندٌ إلى غيره فلا يُسْنَدُ إليه.

وحجةُ الجواز القياسُ، ذكر ذلك السيرافيُّ عن الفراء، ولم يحدّد المقيسَ عليه، والذي يظهرُ لي أنَّ المرادَ بالقياس: هو قياسُ خبر (كان) مع اسمها على المفعول مع الفاعل.

اختيار ابن فلاح[1] :

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بالمنع؛ فقد صرَّح بمخالفة المجيزين، ولم يذكر دليلَهم، حيثُ قال: «وأمَّا خبرُ (كان) وأخواتها فلا يجوزُ، خلافاً للفراء فإنَّه أجاز (كين أخوك) في (كنتُ أخاك)».

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بأنَّ (كان) داخلةٌ على مبتدأ وخبر، ولا بدَّ لأحدهما من الآخر حتى تُعقَلَ النِّسبة، أي: نسبة الخبر إلى الاسم، والبناءُ للمفعول يكونُ بحذف أحدهما، فيرتفعُ حكمُ النِّسبة، وأمَّا الفاعلُ والمفعولُ فليس بينهما ارتباطُ نسبةٍ حتى يحافظَ عليها.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو المنعُ؛ لأنَّه لم يثبت عن العرب، ولعدم الفائدة، ولاستلزامه وجودَ خبرٍ عن غيرِ مذكورٍ ولا مقدرٍ، والقياسُ في بناء كان للمجهول أن يُحذَفَ الاسمُ والخبرُ جميعاً، وتصاغُ (كان) لمصدرها، وذلك المصدرُ ينوب

---

(١) المغني: ت السعدي (٢/٢٢١).

منـابَ الاسـم والخبر، ويكـونُ الاسـمُ والخبرُ تفسـيراً لـه فتقـول (كـين الكـونُ زيـدٌ منطلقٌ) فـ(الكونُ) نائبٌ عن الفاعل، و(زيدٌ منطلقٌ) جملةٌ تُفسِّرُ الكونَ، ويجوزُ إضـمارُ الكـون؛ لدلالـة الفعـل عليـه فيقـالُ: (كـين زيـدٌ منطلـقٌ)[1]، والله أعلـمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٣٠٢/١)، والتذييل والتكميل (٢٥٥/٦).

٧٣ - صيغةُ الفعل المبنيّ للمفعول فرعٌ على صيغةِ الفعل المبنيّ للفاعل

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألة في المغني، قال: «فمذهبُ الجمهور أنَّه فرعٌ على صيغة الفاعل، خلافاً للمبرد، فإنَّه زعمَ أنَّه أصلٌ بنفسه، وليس بفرع»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولان للنَّحويين كما أشار ابنُ فلاح:

أحدهما: أنَّ صيغةَ الفعل المبنيّ للمفعول فرعٌ على صيغة الفعل المبنيّ للفاعل، بمعنى أنَّها مُغيَّرةٌ من فعل الفاعل، وهو قولُ جمهور البصريين(٢)، ومنهم سيبويهِ، واختاره ابنُ عصفور(٣).

والثاني: أنَّ صيغةَ الفعل المبنيّ للمفعول أصلٌ، وليس بفرع، وهو قولُ الكوفيين(٤)، والمبردِ، وابنِ الطَّراوة(٥).

الأدلة(٦):

حجةُ القول بأنَّ صيغةَ الفعل المبنيّ للمفعول فرعٌ أمران:

أحدهما: قولُ العرب: (بويع)، و(سوير)، فلم يُدغموا ذلك، والقاعدةُ أنَّه

---

(١) المغني: ت السعدي (١٩٢/٢).

(٢) التذييل والتكميل (٢٧٦/٦)، والارتشاف (١٣٤٠/٣).

(٣) الكتاب (٢٧٩/٤)، وشرح الجمل (٥٥١/١).

(٤) التذييل والتكميل (٢٧٦/٦)، والارتشاف (١٣٤٠/٣).

(٥) رأيهما في: التذييل والتكميل (٢٧٦/٦)، والارتشاف (١٣٤٠/٣).

(٦) شرح الجمل لابن عصفور (٥٥١/١)، والمغني: ت السعدي (١٩٢/٢)، والتذييل والتكميل (٢٧٦/٦).

متى اجتمعَ ياءٌ، وواوٌ، وسبقت إحداهما بالسّكون أُدغِمَ أحدُهما في الآخر، فلمَّا كان مُغيَّراً من (ساير) و(بايع) حُمِلَ على أصله، فلم يُدغَم لعروض هذا الاجتماع.

والثاني: أنَّ طلبَ الفعل للفاعل من جهة المعنى أولاً، وللمفعول ثانياً، فينبغي أن تكونَ بنيتُه له أولاً، وللمفعول ثانيةً عن بنيته للفاعل.

وحجةُ القول بأنَّ صيغةَ الفعل المبنيّ للمفعول أصلٌ خمسةُ أوجه:

أحدها: أنَّ من الأفعال المجهولة ما لم يُنطَق له بفاعلٍ نحو: (جُنَّ) و(زُكِمَ)، ولو كانت فرعاً لَنُطق بأصلها.

والثاني: أنَّه يُسكَّنُ له لامُ الفعل، كما يُسكَّنُ للفاعل نحو: (ضُرِبْتُ).

والثالث: أنَّه إذا عُطِف عليه وهو مضمرٌ متصلٌ أُكِّدَ قبل المعطوف، كالفاعل، وفي التنزيل: ﴿فَكُبْكِبُوا۟ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ۝٩٤﴾[1].

والرابع: أنَّه لا يقعُ جملةً كالفاعل.

والخامس: أنَّه لا يجوزُ تقديمُه على فِعْلِه، كالفاعل.

وأَلحظُ من هذه الأدلة أنَّ الأولَ دليلٌ على أصالة الصيغة، وأمَّا بقيةُ الأدلة فهي دليلٌ على أصالة النائب عن الفاعل، فكأنَّهم أرادوا أن يُثبتوا أصالةَ الصيغة بأصالة النائب عن الفاعل.

---

(١) سورة الشعراء: من الآية (٩٤).

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ صيغةَ الفعل المبنيّ للمفعول فرعٌ على صيغة الفعل المبني للفاعل؛ فقد ذكر القولين في المسألة بأدلتهما، ثم أجاب عن أدلّة القائلين بالأصالة بما يُضْعِفُها، ويُرَجِّحُ عنده القولَ بفرعيّة صيغة المبنيّ للمجهول.

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بأمرين:

أحدهما: أنَّه لا يبنى إلا من المتعدّي على الأصح، ولو كان أصلاً لبُنِيَ من اللازم والمتعدي.

والثاني: أنَّهم وضعوا صيغةً واحدةً لزمنين، طلباً للاختصار، وهي صيغةُ المضارع، فكيف يُجعلُ صيغتان لزمنٍ واحدٍ.

وأجاب ابن فلاح عن أدلة المخالفين بما يأتي:

فأمَّا قولُهم بأنَّ من الأفعال المجهولة ما لم ينطق له بفاعلٍ فأجاب عنه بأنَّ لها أفعالاً مقدرةً منسوبةً إلى فاعلها، لكنَّه لم يُنطق بها؛ لأنَّه معلومٌ أنَّه لا بدَّ لكل فعلٍ من فاعلٍ، وإن لم يُنطق به، والأصولُ المرفوضةُ في اللغة كثيرةٌ، وهذه منها.

وأمَّا قولهم بأنَّ النائبَ عن الفاعل يُسكَّنُ له لامُ الفعل، وأنَّه إذا عُطف عليه وهو مضمرٌ متصلٌ أُكِّد قبل المعطوف، وأنَّه لا يقعُ جملةً، وأنَّه لا يجوزُ تقديمُه على فعله شأنُه في ذلك شأنُ الفاعل، فأجابَ بأنَّه لما قام مقامَ الفاعل

---

(١) المغني: ت السعدي (٢/١٩٢-١٩٣).

أُعْطِي حُكْمَه.

التَّرجيح:

والراجحُ عندي هو أنَّ صيغةَ الفعل المبنيّ للمفعول فرعٌ على صيغة الفعل المبنيّ للفاعل بمعنى أنَّها مُغيَّرةٌ منها؛ بدليل القواعد والضوابط الموضوعة لصياغة الفعل للمفعول، فقولُ النُّحاة مثلاً في بناء الماضي للمفعول: يُضَمُّ أولُ الفعل ويُكْسَرُ ما قبل آخره دليلٌ على أنَّ هناك أصلاً قد غُيِّرَ لغرض، ولأنَّنا لو قلنا بأصالة الصيغة لأدَّى ذلك إلى قَصْرِ صيغة المبنيّ للمفعول على السَّماع، فلا نُثبتُ إلا ما ثَبَتَ في السَّماع أنَّه مبنيٌّ للمفعول، كما في نحو: (جُنَّ) و (زُكِمَ)، والواقعُ العمليُّ عند جميع النَّحاة - ومنهم المبرد[1] - بخلاف ذلك؛ فهم يُثبتون صِيَغاً مبنيّةً للمفعول عن طريق القياسِ الخاضعِ للضوابطِ والقواعدِ التي تدلُّ على أنَّ هناك أصلاً مُغيَّراً.

وأمَّا ما احتجَّ به القائلون بأصالةِ الصيغةِ فقد تقدَّمَ جوابُ ابنِ فلاحٍ عنها بما يُضْعِفُها ويُقَوّي عندي القولَ بفرعيّة صيغة المبنيّ للمفعول، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) المقتضب (٢/٣١٨).

٧٤ - العاملُ في المفعول به هو الفعلُ وحده

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية، وفي المغني، قال: «البحثُ الأولُ في العامل، وفيه أربعةُ أقوالٍ:

أحدها للبصريين(١): أنَّ الفعلَ وحدَه هو العاملُ.

والثاني للفراء(٢): أنَّ العاملَ الفعلُ والفاعلُ معاً.

والثالث لهشام بن معاوية(٣) من الكوفيين: أنَّ العاملَ الفاعلُ وحدَه.

والرابع لخلف الأحمر(٤) من الكوفيين....: أنَّ العاملَ فيه معنى المفعوليّة»(٥).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها أربعةُ أقوالٍ للنَّحويين كما ذكر ابنُ فلاحٍ، وقد ذكرها منسوبةً إلى أصحابها بما يغني عن إعادتها هنا.

---

(١) الكتاب (٢٨٧/١)، الإنصاف (٧٩/١)، وهمع الهوامع (٧/٣).

(٢) رأيه في: تمهيد القواعد (١٧٣٣/٤)، والتصريح (٣٩٧/٢)، وهمع الهوامع (٧/٣) .

(٣) رأيه في: الإنصاف (٧٨/١)، وتمهيد القواعد (١٧٣٢/٤)، وهشام بن معاوية: حياته، آراؤه، منهجه (٢٠٥).

(٤) رأيه في: الإنصاف (٧٩/١)، تمهيد القواعد (١٧٣٢/٤)، والتصريح (٣٩٧/٢).

(٥) شرح الكافية (٤٤٨)، والمغني: ت النهاري (٧٣/١).

الأدلة[1]**:**

حجةُ البصريين الإجماعُ على أنَّ الفعلَ له تأثيرٌ في العمل، وأمَّا الفاعلُ فلا تأثيرَ له في العمل؛ لأنَّه اسمٌ، والأصلُ في الأسماء أن لا تعمل، وهو باقٍ على أصله في الاسمية؛ فوجبَ أن لا يكونَ له تأثيرٌ في العمل.

وحجةُ الفراء: أنَّ الفاعلَ جزءٌ من الفعل، فوجبَ أن يكونَ معتبراً معه في العمل.

وحجةُ هشام: أنَّ الفعلَ قد عَمِلَ الرفعَ في الفاعل، فلا يعملُ النَّصبَ؛ لئلا يعملَ عملين مختلفين؛ قياساً على حروف الجر، والنَّواصب، فإنها لا تعملُ عملين، ولأنَّ العامل يكونُ العاملُ بجنب المعمول، وعلى عملِ الفعلِ يكونُ الفاعلُ فاصلاً بينه وبين المعمول.

وحجةُ خلف الأحمر من وجهين:

أحدهما: أنَّ المقتضيَ للنَّصب المفعوليّةُ، فيغلبُ على الظَّنّ أنَّ نصبَ المفعول من تأثيرها.

والثاني: أنَّ المفعوليّة صفةٌ قائمةٌ بذاتِ المفعول، ولفظُ الفعل غيرُ قائمٍ به، وإسنادُ الحكم إلى العلّة القائمةِ بذات الشيء أولى من إسناده إلى العلّة الخارجةِ عنه.

---

(١) الإنصاف (٧٩/١)، والمغني: ت النهاري (٧٣/١)، وتمهيد القواعد (١٧٣٢/٤)، والتصريح (٣٩٧/٢).

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريين، وهو أنَّ الفعلَ وحده هو العاملُ؛ فقد ذكر الأقوالَ في المسألة بأدلتها، ثم أجابَ عن أدلّة المخالفينَ لمذهب البصريين بما يُضْعِفُها ويُرَجِّحُ عنده قولَ البصريين.

احتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بأنَّ العاملَ لا بدَّ له من تعلّقه بالمعمول، والذي يقتضي التَّعلّقَ هو الفعلُ؛ لأنَّ أحدَ الاسمين لا تَعلُّقَ له بالآخر، فكان العاملُ الفعلَ.

وأجاب ابنُ فلاحٍ عن أدلَّة المخالفينَ بمايأتي:

فأمَّا احتجاجُ الفراء بأنَّ الفاعلَ جزءٌ من الفعل، فوجبَ أن يكونَ مُعتبراً معه في العمل فأجابَ عنه بأنَّ الفاعلَ ليس جزءاً حقيقياً، بل مُشبَّهٌ بالجزء؛ لشدّة اتّصاله مع تغاير حقيقتهما، فلا يلزمُ من عملِ الفعلِ المقتضي عملُ الفاعلِ الخارجِ عن الاقتضاء، ولأنَّه لو كان مجموعُهما العاملَ لما جاز تقديمُه على الفعل؛ لأنَّ معمولَ الجملة لا يتقدَّمُ عليها.

وأمَّا احتجاجُ هشام بأنَّ الفعلَ قد عَمِلَ الرفعَ في الفاعل، فلا يعملُ النَّصبَ؛ لئلا يعملَ عملين مختلفين؛ قياساً على حروف الجر، والنَّواصب، فإنها لا تعملُ عملين، ولأنَّه يكونُ العاملُ بجنب المعمول، وعلى عملِ الفعلِ يكونُ الفاعلُ فاصلاً بينه وبين المعمول.

---

(١) شرح الكافية (٤٤٨)، والمغني: ت النهاري (١/٧٣).

فأجاب عنه بعدمِ صلاحيّة الفاعلِ للعمل من وجوه:

أحدها: أنَّ الفاعلَ والمفعولَ يشتركان في الاسمية، فيكونُ إعمالُ الفاعل في المفعول دون العكس ترجيحاً بلا مُرَجِّح.

والثاني:أنَّ الفاعلَ قد يكونُ ضميراً، فلا يمكنُ نسبةُ العملِ إليه.

والثالث: أنَّه قد يتقدَّمُ المفعولُ على الفعل، ولو كان الفاعلُ عاملاً فيه لم يجز؛ لأنَّ المعمولَ يقعُ حيثُ يقعُ العاملُ، والفاعلُ لا يتقدَّمُ على الفعل.

أقول: هذا الجوابُ لا يلزمُ الكوفيينَ؛ لأنَّهم يجيزونَ تقديمَ الفاعل على الفعل.

والرابع: أنَّه قد يوجدُ الفاعلُ من غير المفعول، ولو كان الفاعلُ هو المقتضي لم ينفكَّ من المفعول حيثُ وُجِدَ.

وأمَّا القياسُ على حروفِ الجر والنصب في عملها عملاً واحداً فأجابَ عنه بأنَّ العاملَ يعملُ بحسب الاقتضاء، وهي لا تقتضي سوى معمولٍ واحدٍ، وأمَّا قربُ الفاعل من المفعول فلا يلزمُ منه أن يكونَ عاملاً فيه، بدليل (إنَّ في الدار زيداً).

وأمَّا قولُ خلف الأحمر بأنَّ المفعوليةَ هي العاملُ فأبطله ابنُ فلاحٍ بأمرين:

أحدهما: النائبُ عن الفاعل في: (ضُرِبَ زيدٌ)، فإنَّه مرفوعٌ مع أنَّ معنى المفعوليّة فيه.

والثاني: أنَّ المفعوليّةَ معنويّةٌ، والفعلُ عاملٌ ظاهرٌ، والعاملُ الظَّاهرُ أقوى من المعنويّ.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ النَّاصبَ للمفعول هو الفعلُ وحدَه، أو ما يقومُ مقامَه؛ لأنَّ العاملَ في مفهوم الدَّرس النَّحويّ هو ما به يُتَقَوَّمُ المعنى المقتضِي، والذي يُتَقَوَّمُ به معنى المفعوليّة هو الفعلُ؛ بدليل أنَّه يختلفُ باختلافه، فالمفعولُ مع (ضربتُ) واحدٌ، ومع (أعطيتُ) اثنان، والفاعلُ المتكلمُ في الصورتين، فلو كان العاملُ غيرَ الفعل لم يختلف باختلافه، ولأنَّه متى كان الفعلُ متصرفاً جاز تقديمُه عليه، وما لم يكن متصرفاً نحو: (ما أحسنَ زيداً) لا يجوزُ تقديمُه على الفعل، فلولا أنَّه عاملٌ لم يكن كذلك[1].

وأمَّا حججُ الأقوال الأخرى المخالفةِ فقد تقدَّم جوابُ ابنِ فلاحٍ عنها بما يُضْعِفُها ويُقَوّي عندي القولَ بأنَّ العاملَ هو الفعلُ وحدَه، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) تمهيد القواعد (١٧٣٢/٤).

٧٥ - إذا توجه فِعْلان إلى اسمٍ على جهة الفاعليّة جاز إعمالُ أحدهما، والثاني أرجح

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية، والمغني، قال فيه: «إذا توجَّه فِعْلان أو شبهُهما إلى اسمٍ ظاهرٍ، فلا يخلو إمَّا أن يتوجّها إليه على جهة الفاعليّة، أو على جهة المفعوليّة.... وإن توجّها إليه على جهة الفاعليّة كقولك: (قام وقعد زيدٌ)....فأصحُّ النَّقل عن الفراء أنَّ الفاعلَ يرتفعُ بالفعلين.... ومذهبُ الكسائيّ أنَّه يجوزُ رفعُه بالثاني على حذفِ فاعلِ الأول.... وأمَّا مذهبُ البصريين فلمَّا بطل إسنادُهما إليه، أو حذفُ فاعل الأول، وقد استويا في صلاحيّة العلّة لم يُرَجّح أحدُهما على الآخر إلا بمرجّح، والقربُ صالحٌ للترجيح»[(١)].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ كما أشار ابنُ فلاح:

أحدها: جوازُ إعمالِ أحدهما، وإعمالُ الثَّاني والإضمارُ في الأوّل أرجحُ، وهو قولُ البصريين[(٢)]، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ، السّيرافيُّ، واختاره الجرجانيُّ، وأبو البركات الأنباريّ، وابنُ يعيش، وابنُ عصفور[(٣)].

والثاني: أنَّ الفاعلَ يرتفعُ بالفعلين، وهو قولُ الفراء، ومال إليه ابنُ مالك،

---

(١) شرح الكافية (٢٦٥)، والمغني: ت السعدي (٢/٢٢٧).

(٢) الإنصاف (١/٨٣)، وشرح الكافية للرضي القسم الأول (١/٢٢٧).

(٣) الكتاب (١/٧٣ -٧٤، ٧٦)، والمقتضب (٤/٧٢)، وشرح الكتاب (١/٣٦٣)، والمقتصد (١/٣٣٦) والإنصاف (١/٨٣)، وشرح المفصل (١/١٥٣)، وشرح الجمل (١/٦٢٥).

وبه قال بعضُ المحدثين[1].

والثالث: أنَّه يجوزُ رفعُه بالثَّاني على حذف فاعل الأول، وهو قولُ الكسائيّ، وهشام، وبه قال السّهيليّ، وابنُ مضاء[2].

الأدلة[3]:

حجة البصريين في جواز إعمال أحد الفعلين بطلانُ عمل الفعلين في معمولٍ واحدٍ، وأمَّا ترجيحُ إعمال الثاني فلقربه ومجاورته للمعمول، وأمَّا الإضمارُ في الأول فلبطلان حذف الفاعل.

وحجةُ الكسائيّ أنَّ الحذفَ أسهلُ من الإضمار قبل الذكر؛ لأنَّه فاعلٌ لفظيٌّ، فلا يقدحُ حذفُه في قيام الفعل؛ لأنَّه يقومُ بالموجود في المعنى.

وحجةُ الفراء استواءُ الفعلين في التوجّه إلى الفاعل.

اختيار ابن فلاح[4]:

اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريين، وهو جوازُ إعمالِ أحدهما، وإعمالُ الثَّاني والإضمارُ في الأوّل أرجحُ؛ فقد ذكر الأقوالَ الثلاثةَ في المسألة بأدلتها، ثم

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٣٦٣/١) وفيه رأي الفراء، وشرح التسهيل (١٦٦/٢)، ومن المحدثين: عباس حسن في: النحو الوافي (٢٠٢/٢)، ومهدي المخزومي في: النحو العربي نقد وتوجيه (ص:١٦١- ١٦٨).

(٢) الجمل للزجاجي (١١٣) وفيه رأي الكسائي، والتذييل والتكميل (١٠٣/٧)، والارتشاف (٢١٤٣/٤-٢١٤٤)، وفيهما رأي هشام، والسّهيلي، والرد على النحاة (٩٤-٩٥).

(٣) شرح الكتاب للسيرافي (٣٦٣/١)، والرد على النحاة (٨٧)، وشرح الجمل لابن عصفور (٦٣٠/١) والمغني لابن فلاح: ت السعدي (٢٢٩/٢)، والتذييل والتكميل (١٠٣/٧).

(٤) المغني: ت السعدي (٢٢٧/٢- ٢٣٠).

أجاب عن قول الكسائيّ، والفراء بما يضعفهما، ويُرَجِّحُ عنده قولَ البصريين.

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره ببطلانِ إسنادِهما إلى الاسم، وبطلانِ حذفِ الفاعلِ، فاستوى الفعلان في التوجه إلى الفاعل، ولا يُرجَّحُ أحدُهما على الآخر إلا بمرجّح، والقربُ صالحٌ للتَّرجيح، ولا يُعارَضُ الإضمار في الأول بأنَّ الإضمارَ قبل الذكر ممتنعٌ؛ لأنَّ الإضمارَ قبل الذكر على شريطة التفسير جائزٌ، واردٌ في التنزيل، وفي لغة العرب كثيراً، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾(١)، ومن كلامهم: (رُبَّه رجلاً).

وأجاب ابنُ فلاحٍ عن قولِ الكسائيّ والفراء بما يأتي:

فأمَّا قولُ الكسائيّ بأنَّه يجوزُ رفعُه بالثاني على حذفِ فاعلِ الأولِ فأبْطَلَه بأنَّ الفعلَ لا يتحقّقُ من غير إسناده إلى فاعل، كما أنَّ الفاعلَ لا يتحقّقُ من غير إسناد الفعلِ إليه.

وأمَّا قولُ الكسائيّ في حجته بأنَّ الفاعلَ المحذوفَ فاعلٌ لفظيٌّ فلا يَقدحُ حذفُه في قيام الفعل؛ لأنَّه يقومُ بالموجود في المعنى فأجاب ابنُ فلاح عنه بأنَّ صناعةَ النَّحو تتعلَّقُ باللّفظ دون المعنى، فلا بدَّ من وجود مُسندٍ إليه لفظاً.

وأمَّا قولُ الفراء بأنَّ الفاعلَ يرتفعُ بالفعلين فأبطله بأمرين:

أحدهما: أنَّ الفعلَ علةٌ في تسمية الفاعل فاعلاً، فيؤدّي إلى تعليل الحكم بعلتين مختلفتين في حالة واحدة.

---

(١) سورة الحج: من الآية (٤٦).

والثاني: أنَّ الاسمَ الواحدَ لا يكونُ مرفوعاً برافعين، ولا يُتصوّرُ اجتماعُهما في حالة واحدة؛ لأنَّه إذا كان فاعلاً لشيء فقد شغله ذلك الفعلُ عن وقوعِ آخر منه في تلك الحالة، فهو في حال القيام ليس بقاعد، وفي حال القعود ليس بقائم، وإذا لم يُتصوَّر اجتماعُهما تعيَّنَ إضافةُ الحكم إلى أحدهما.

ثم قال ابنُ فلاح: «فإن قيل: فلا فرقَ في المعنى بين أن يرتفعَ بهما، أو بأحدهما وفي الآخر ضميرُه، قلنا: صناعةُ النَّحو لفظيّةٌ، وكلُّ واحدٍ منهما مسندٌ إلى فاعلٍ؛ لأنَّ لفظَ الضَّمير بمنزلة الأجنبي، ولذلك يمكنُ إسنادُ الفعلِ المسندِ إلى الضَّمير إلى أجنبي، ولا يمكنُ ذلك على تقدير إسنادهما إلى فاعلٍ واحدٍ».

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ الفعلين إذا توجها إلى اسمٍ على جهة الفاعلية نحو: (قام وجلس زيدٌ) جاز إعمالُ أحدِهما في الاسم؛ لأنَّ الفعلين يستويان في طلب المرفوع، إلا أنَّ العملَ لابدَّ أن يكونَ لواحدٍ منهما؛ لأنَّه لم يَثبت من كلام العرب عملُ عاملين في معمولٍ واحدٍ(١)، ولأنَّه على القول بعمل الفعلين في المرفوع يكونُ العاملان لا يُحدثان إلا إعراباً واحداً، والمطردُ في كلام العرب أنَّه لا بدَّ لكل عاملٍ من إحداثِ إعراب(٢).

فإذا تقرّرَ إعمالُ أحدهما، فإعمالُ الثاني أرجح؛ لقربه من المعمول، وإضمارُ

---

(١) المقاصد الشافية (٣/١٨٣).

(٢) شرح الجمل لابن عصفور (١/٦٣٠).

الفاعل في الأوّل أرجح من حذفه؛ لأنَّ العربَ لم تَحذفْ الفاعل(١).

ولا يُعارَضُ الإضمارُ في الأول بأنَّه يؤدّي إلى الإضمار قبل الذِّكر؛ لأنَّ الإضمارَ قبل الذّكر على شريطة التفسير جائزٌ، واردٌ في التنزيل، وفي لغة العرب كثيراً، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (١/٣٤٢).

٧٦ - المصدرُ في نحو: (جئتُ رغبةً فيكَ) يُنصَبُ على أنَّه مفعولٌ لأجله

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسالةَ في المغني، وفي شرح الكافية(١)، قال فيه: «واختُلِفَ فيه على ثلاثةِ أقوالٍ:

أحدها: للجمهور(٢)، أنَّه عِلَّةٌ للفعلِ المذكور.

والثاني: للكوفيين(٣)، والزَّجَّاج(٤)، أنَّ انتصابَه على المصدرِ الدالّ على النوع.

والثالث: للجرميّ(٥)، والرِّياشيّ(٦)، أنَّه يَنتصبُ نصبَ المصادرِ التي تقعُ حالاً كـ(أتيتُه ركضاً)... ويلزمُ عندهما التَّنكيرُ كالحال، ويجعلون إضافتَه إلى المعرفة في تقدير الانفصال».

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويين كما ذكر ابنُ فلاحٍ، وقد ذكرها

---

(١) المغني: ت النهاري (٣٣٤/١)، وشرح الكافية (٦٠٧).

(٢) الكتاب (٣٦٩/١-٣٧٠)، والقواعد والفوائد (٢٩٥)، والمقتصد (٦٦/١)، وشرح اللمع للباقولي (٤٥٥/١)، واللباب في علل البناء والإعراب (٢٧٧/١)، والتوطئة (٣٤٥)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢٨٢/١)، والارتشاف (١٣٨٤/٣).

(٣) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٥٨٢/١)، والارتشاف (١٣٨٤/٣)، والهمع (١٣٣/٣).

(٤) رأيه في: شرح التسهيل (١٩٨/٢)، وشرح ألفية ابن معط (٥٨٢/١)، والصفوة الصفية (٥١٩/٢) وصريح عبارته في المعاني أنه مفعول لأجله، معاني القرآن وإعرابه (٩٧/١).

(٥) رأيه في: اللباب للعكبري (٢٧٧/١)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٥٨٤/١)، والارتشاف (١٣٨٧/٣).

(٦) رأيه في: الارتشاف (١٣٨٧/٣)، وهمع الهوامع (١٣٣/٣).

منسوبةً إلى أصحابها بما يغني عن إعادتها هنا.

الأدلة[1]**:**

حجةُ الجمهور على أنَّ نحو رغبة منتصب على إسقاط حرف الجر – اللام – مفعولاً لأجله ما يلي:

أولاً: أنَّ المصدرَ هنا خرجَ عن معانيه؛ لدلالته على العلة.

ثانياً: أنَّ اللامَ لو ظهرت فقيل: (جئت لرغبةٍ فيك) لم تُعلَّق إلا بالفعل، والأصلُ في المفعول لأجله إنما هو حرف الجر (اللام).

ثالثاً: قياسها على ما حذف منه حرف الجر ونصب كالظروف نحو ذهبت الشام وما رمت مكان كذا أي إلى الشام ومن مكان كذا وذلك لما كان المعنى معلوماً في كلٍّ.

وحجةُ من نَصَبَه على المصدر الدالّ على النَّوع أنَّ التَّأديبَ في نحو: (ضربتُ زيداً تأديبا) نوعٌ من أنواعِ الضَّرب، كـ(رجعَ القهقرى)، أو على حذفِ مضافٍ؛ ليكونَ من لفظِ الفعل، أي: (ضربتُه ضربَ تأديب).

ولم أقف على حجةٍ لمذهبِ الجرميّ، والرياشيّ.

(١) الكتاب (٣٦٩/١)، والبصريات (٢٢٩/١)، والمقتصد (٦٦/١)، والإقليد (٥١٣/١)، وشرح الكافية لابن جمعة (٢٢١/١)، والمغني: ت النهاري (٣٣٤/١).

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاحٍ قولَ الجمهور، وهو أنَّ المصدرَ المفهِمَ عِلَّةً علةٌ للفعل؛ فقد ذكر الأقوالَ في المسألة، ثم قال في المغني وشرح الكافية: «ومذهبُ الجمهور أقوى».

وعلَّلَ ابنُ فلاحٍ اختيارَه بأنَّ المصدرَ في نحو: (جئتُ رغبةً فيك) يُفهَمُ منه التَّعليلُ كما يُفهَمُ مع وجود اللام.

وضعَّفَ نصبَه على المصدريّة بأنَّ المصدرَ الدالَّ على التَّأكيد لا يُفهَمُ منه التَّعليل؛ فدلَّ على مغايرته للمصدر.

أقول: الكوفيون لم يقولوا بأنَّ المصدرَ مؤكدٌ، وإنَّما هو عندهم مبينٌ للنَّوع، فلعله سهوٌ من ابنِ فلاحٍ، وسيأتي جوابي عن قولِ الكوفيين لاحقاً.

وضعَّفَ نصبَه نصبَ المصادر التي تقعُ حالاً بأنَّه يدلُّ على العلة، والحالُ لا تدلُّ عليها، ولأنَّه قد يكونُ معرَّفاً باللام، والإضافة، وإضافةُ المصدرِ ليست في تقدير الانفصالِ حتى يُتَخَيَّلُ فيه التَّنكير.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ المصدرَ في نحو: (جئتُ رغبةً فيك) يُنصَبُ على أنَّه مفعولٌ لأجله بمعنى: أنَّه عِلَّةٌ لحدوث الفعل، فالذي يُفهَمُ من نحو: (جئتُ رغبةً فيك) أنَّ الرَّغبةَ هي علةُ المجيء، وليست نوعاً له؛ لأنَّ المصدرَ المبيِّنَ للنَّوع

---

(١) شرح الكافية (٦٠٧). والمغني: ت النهاري (١/٣٣٤).

بمنزلة الوصفِ للفعل، وليس سبباً لحدوثه، فالقهقرى في نحو: (رجعتُ القهقرى) نوعٌ من أنواعِ الرُّجوع، أو بشكلٍ أدَقٍّ وصفٌ للرُّجوع، وليس سبباً للرُّجوع، وليست حالاً أيضاً؛ لأنَّ الحالَ يبيِّنُ هيئةَ وقوعِ الفعلِ، وليس سبباً للفعل، فراكباً في نحو: (جئتُ راكباً) وصفٌ يبيِّنُ كيفيّةَ المجيء، وليس سبباً للمجيء، فالمعنى يأبى أن يكونَ المصدرُ هنا منصوباً على المصدريّة، والمعنى والصناعةُ النَّحويّة يأبيان أن يكونَ المصدرُ حالاً، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

٧٧ - (مع) ظرفُ مكانٍ مطلقاً

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية، وفي المغني، قال فيه: «وأمَّا (مع) فجمهورُ النّحاةِ على أنَّها ظرفُ مكانٍ، ومنهم مَن قال: إنَّها إذا سُكّنت حرفُ جرٍّ، وليس بظرف»[(١)].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويين:

أحدها: أنَّها ظرفُ مكانٍ إذا فُتِحَ آخرُها، وحرفُ جرٍّ إذا سُكِّنَ، وهو ظاهرُ قول سيبويه[(٢)]؛ فقد صرَّحَ باسميّة (مع) المفتوحةِ الآخر، وأمَّا الساكنةُ الآخرُ فشبَّهها بـ(هل)، وبه قال ابنُ يعيش، والمالقيّ[(٣)].

والثاني: أنَّها ظرفُ مكانٍ مطلقاً، وهو قولُ المتأخرين من النَّحويين، ومنهم: ابنُ مالك، وأبو حيان، وابنُ هشام[(٤)]، ونسبه ابنُ فلاحٍ إلى الجمهور كما تقدَّم.

والثالث: أنَّها حرفٌ مطلقاً، وهذا القولُ نقله أبو جعفرٍ النَّحاس، وابنُ الشجري عن بعض النَّحويين، ولم ينسباه إلى أحد[(٥)]، ولم أقف على من قال به.

---

(١) شرح الكافية (٥٨٧)، والمغني: ت النهاري (١/٣٢٠).

(٢) الكتاب (٣/٢٨٦).

(٣) شرح المفصل (١/٥٠٦)، ورصف المباني (٣٩٤).

(٤) شرح التسهيل (٢/٢٤٢-٢٤٣)، والارتشاف (٣/١٤٥٨)، ومغني اللبيب (٣٢٦).

(٥) إعراب القرآن للنحاس (٣/٢١٣)، أمالي ابن الشجري (٣/٣٧٤).

وقد حكى النَّحاسُ إجماعَ النَّحويين على حرفيّة (مع) إذا سُكِّنَ آخرُها[1]، واعترضه ابنُ مالكٍ بأنَّ كلامَ سيبويه مشعرٌ باسميّتها إذا سُكِّنَ آخرُها[2].

والذي يظهرُ لي من كلام سيبويه أنَّه يقولُ بحرفيَّة (مع) إذا سُكِّنَ آخرُها؛ فقد شبَّهها بـ(هل)، وهو حرفُ معنىً، ثنائيُّ الوضع، ساكنُ الآخر، فأرى أنَّ الإجماعَ منعقدٌ على حرفيّة (مع) إذا سُكِّنَ آخرُها كما حكى النَّحاسُ، إلا أنَّه إجماعٌ من المتقدمين، وأمَّا المتأخرون فقد وقع الخلافُ بينهم كما بينت آنفاً.

الأدلة[3]:

حجةُ القول بأنَّها ظرفُ مكانٍ تحركُ آخرِها لغيرِ ساكن، ولدخولِ التَّنوين عليها.

وحجةُ القولِ بحرفيّتها مطلقاً أنَّ (مع) ثنائيةُ الأصلِ، وما كان كذلك فبابُه الحروف.

وحجةُ القول بأنَّها حرفٌ إذا سُكِّنَ آخرُها أنَّها أشبهتْ الحروفَ الثنائيةَ الساكنَ آخرُها نحو: (من) و(عن)، ومنه قولُ الشَّاعر:

فرِيشي منكُمُ وهَوايَ مَعْكم وإنْ كانت زيارتُكم لماما[4]

---

(١) إعراب القرآن (٣/٢١٣).

(٢) شرح التسهيل (٢/٢٤٢).

(٣) الكتاب (٣/٢٨٦)، أمالي ابن الشجري (٣/٣٧٤)، شرح المفصل لابن يعيش (١/٥٠٦)، شرح التسهيل لابن مالك (٢/٢٤٢-٢٤٣).

(٤) من الوافر، قائله جرير، ديوانه (٦٣٢).

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ (مع) **ظرفُ مكانٍ مطلقاً**؛ فقد ذكر قولين في المسألة: أحدهما: أنَّ (مع) ظرفُ مكانٍ مطلقاً، والثاني: أنَّ (مع) ظرفُ مكانٍ إذا فُتِحَ آخرُها، وحرفُ جرٍّ إذا سُكِّنَ، وذكرهما بأدلتهما، ثم أجاب عن حجةِ القولِ بأنَّ (مع) ظرفُ مكانٍ إذا فُتِحَ آخرُها، وحرفُ جرٍّ إذا سُكِّنَ بما يُضْعِفُها، ويُرَجِّحُ عنده القولَ بأنَّها ظرفُ مكانٍ مطلقاً.

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاسميّة (مع) بثلاثة أمور:

أحدها: تحركُ آخرها لغير ساكنٍ، وشأنُ الحروفِ أنَّها لا يُحَرَّكُ آخرُها إلا لساكن.

والثاني: أنَّ (مع) لو كان حرفاً لاحتاج إلى نونِ الوقاية عند دخوله على ياء المتكلّم قياساً على (من) و(عن).

والثالث: دخولُ التَّنوين عليها، كما في قول الشَّاعر:

أفيقُوا بَني حَربٍ وأهْواؤُنا معاً وأرحامُنا موصولةٌ لم تُقضَّبِ[2]

والألفُ في (معاً) بدلٌ من التنوين بمنزلة (أَرَقْتُ دماً)، وعند يونس بدلُ لامِها بمنزلة (قفاً).

---

(١) شرح الكافية (٥٨٧)، والمغني: ت النهاري (١/٣٢٠).

(٢) البيت من الطويل، وقائله: جندل بن عمرو، ينظر البيت في: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢/٧٤٦)، والدرر اللوامع (١/٤٧١).

وأجاب ابنُ فلاحٍ عن حجة القول بحرفيّتها بما يأتي:

فأمَّا سكونُها في قول الشَّاعر:

فرِيشـــي مـــنكُمُ وهَـــوايَ مَعْكـــم وإنْ كانـــت زيـــارتُكُم لمامـــا

فلضرورةِ الشِّعر.

وأمَّا كونُها على حرفين: فعلى مذهب يونس لا إشكال؛ لأنَّه يرى أنَّ لامَها محذوفةٌ وعلى مذهب الجمهور لزومُها للإضافة نابَ عن الحرف الثَّالث.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ (مع) **اسمٌ مطلقاً، وهو ظرفُ مكانٍ**؛ بدليلِ دخولِ حرفِ الجرِّ عليه في نحو: (منْ مَعَه)، ودخول التنوين عليه أيضاً حالة الإفراد، كما في قول الشَّاعر:

أفيقُــوا بَــني حَــربٍ وأهْواؤُنــا معــاً وأرحامُنـــا موصـــولةٌ لم تُقضَّـــبِ

ولأنَّ المعنى مع الحركة والسكون واحدٌ، ولأنَّه لو كان حرفاً لاحتاج إلى نونِ الوقاية عند دخولِه على ياء المتكلم قياساً على (من) و(عن)(١).

ومع أنّي أختارُ ما اختاره ابنُ فلاحٍ هنا، إلا أنَّني لا أرتضي حملَ ابنِ فلاحٍ قولَ الشَّاعر:

فرِيشـــي مـــنكُمُ وهَـــوايَ مَعْكـــم وإنْ كانـــت زيـــارتُكُم لمامـــا

---

(١) المغني لابن فلاح: ت النهاري (١/ ٣٢٠)، شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٤١).

على الضَّرورة تبعاً لسيبويه؛ لأنَّ تسكينَ الآخر لغةُ ربيعة[1]، وما جاء على لغةٍ من لغات العرب لا يصحُّ حملُه على الضَّرورة، وما قدمتُه من عِللٍ كافٍ لإثبات اسميّة (مع) مطلقاً، ونفي الحرفيّة عنها، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٢/٢٤١).

٧٨ - (قبلُ) و(بعدُ) ظرفا زمانٍ مطلقاً

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية، وفي المغني، قال فيه: «وأمَّا (قبلُ) و(بعدُ) ففيهما ثلاثةُ أقوالٍ: أحدها: أنَّهما ظرفا مكانٍ... والثاني: أنَّهما بحسبِ ما يُضافانِ إليه، فإن أضيفا إلى الزمان كـ(جاء زيدٌ قبلَ الشَّهر، وبعده) فهما زمانٌ، وإن أضيفا إلى المكانِ كـ(داري قبلَ دارك، وبيتي بعدَ بيتك) فهما مكانٌ، والثالث: وهو الصحيحُ أنَّهما ظرفا زمانٍ مطلقاً»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويين كما أشار ابنُ فلاحٍ:

أحدها: أنَّهما ظرفا زمانٍ مطلقاً، وبه قال الحيدرةُ اليمني، وابنُ جمعة الموصلي(٢).

والثاني: أنَّهما بحسبِ ما يُضافانِ إليه، فإن أضيفا إلى الزمان كـ(جاء زيدٌ قبلَ الشَّهر، وبعده) فهما زمانٌ، وإن أضيفا إلى المكانِ كـ(داري قبلَ دارك، وبيتي بعدَ بيتك) فهما مكانٌ، وبه قال العكبري(٣).

والثالث: أنَّهما ظرفا مكانٍ مطلقاً، وهذا القولُ ذكره ابنُ فلاحٍ، وابنُ جمعة،

---

(١) شرح الكافية (٥٨٦)، والمغني: ت النهاري (٣٢٢/١).

(٢) كشف المشكل (٢٩٦)، وشرح ألفية ابن معطٍ (٥٤٧/١). والحيدرة هو: علي بن سليمان الحيدرة الإسماعيلي اليمني من وجوه أهل اليمن علماً ونحواً وشعراً، توفي سنة (٥٩٩هـ)، له كشف المشكل في النحو. معجم الأدباء (١٢٥/٤)، وبغية الوعاة (١٦٨/٢).

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب (٨٢/٢).

ولم ينسباه إلى أحدٍ[1]، ولم أقف على من قال به.

الأدلة[2]:

وحجةُ القول إنَّهما ظرفا مكانٍ مطلقاً قطعُهما عن الإضافة، والقطعُ مسموعٌ في ظروفِ المكان، كأسماء الجهات.

حجةُ القول إنَّهما ظرفا زمان مطلقاً أنَّ التقدّمَ والتأخرَ اللَّذَينِ لا يجتمعانِ من خواصّ الزَّمان.

ولم يذكر العكبريُّ حجةً لرأيه.

اختيار ابن فلاح[3]:

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ (قبلَ) و(بعدَ) ظرفا زمانٍ مطلقاً؛ فقد ذكر الأقوالَ في المسألة، وصَحَّحَ القولَ بأنَّهما ظرفا زمانٍ مطلقاً؛ فقال في المغني: «الثالثُ: وهو الصحيحُ أنَّهما ظرفا زمانٍ مطلقاً»، وقال في شرح الكافية: «الثالثُ: وهو الأصحُّ أنَّهما ظرفا زمانٍ مطلقاً».

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بأنَّ (قبلَ) و(بعدَ) وُضعا للدَّلالة على التَّقدم والتَّأخر، وذلك يختصُّ بالزَّمان؛ لأنَّه هو الذي يتقدّمُ بعضُه على بعض، وأمَّا المكانُ فلا يتقدَّمُ بعضُه على بعضٍ؛ لأنَّه وُجِدَ دَفْعَةً واحدة.

---

(١) المغني: ت النهاري (١/٣٢٢)، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة (١/٥٤٧).

(٢) شرح ألفية ابن معطٍ (١/٥٤٧)، وشرح الكافية لابن فلاح (٥٨٦)، والمغني لابن فلاح: ت النهاري (١/٣٢٢).

(٣) شرح الكافية (٥٨٦)، والمغني لابن فلاح: ت النهاري (١/٣٢٢).

وأجاب ابنُ فلاحٍ عن نحو: (داري قبلَ دارك) مما ظاهرُه يدلُّ على أنَّ (قبلَ) للمكان بأنَّ التَّقدَّمَ والتَّأخُرَ في المثال لا يَرجعُ إلى المكان، وإنَّما يرجعُ إلى الإحداث، وهو يتعلّقُ بالزمان، والمعنى: زمانُ إحداثِ داري قبلَ زمنِ إحداثِ دارك.

وأمَّا مَن استدلَّ على أنَّهما ظرفا مكانٍ بقطع الإضافةِ فأجاب ابنُ فلاحٍ عنه بأنَّ قطعَهما عن الإضافة إنَّما هو حملٌ لهما على ظُروفِ المكان، كما حُمِلَت (حيثُ) في الإضافة إلى الجمل على ظُروف الزَّمان.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ (قبلَ) و(بعدَ) ظرفان يحتملان الزَّمانَ، والمكانَ، وذلك بحَسب ما يضافان إليه، فإن أُضيفا إلى الزَّمان كـ(جاء زيدٌ قبلَ الشَّهر، وبعده) فهما زمانٌ، وإن أضيفا إلى المكانِ كـ(داري قبلَ دارك، وبيتي بعدَ بيتك) فهما مكانٌ،؛ إذ المعنى لا يأباهما، وأما تخصيصُهما بالزَّمان، أو المكان مطلقاً فأرى أنَّه تحكّمٌ بلا دليلٍ مُقنع.

فأمَّا استدلالُ ابنِ فلاحٍ على أنَّهما ظرفا زمانٍ مطلقاً بأنَّ (قبلَ) و(بعدَ) وُضعا للدَّلالة على التَّقدم والتَّأخر، وذلك يختصُّ بالزَّمان فأرى ضعفَه من جهةِ أنَّ المكانَ قد يختلفُ تقدّماً وتأخّراً باختلافِ الأشياء الموجودة على المكان، كقولنا: (داري قبلَ دارك) أي: مكانُ داري قبلَ مكان دارك، **وقولُ ابنِ فلاح بأنَّ التَّقدمَ والتَّأخرَ في المثال لا يَرجعُ إلى المكان، وإنَّما يرجعُ إلى الإحداث، وهو يتعلّقُ بالزَّمان، والمعنى: زمان إحداث داري قبل زمن إحداث**

دارك فأرى أنَّ هذا المعنى محتمَلٌ، إلا أنَّه لا يَمنعُ من أن يكونَ المرادُ من المثال الإخبارُ عن تقدّم المكانِ من غيرِ تعرضٍ للزَّمنِ، فالمعنيان جائزان بحَسَب قصدِ المتكلّم.

وأمَّا الاستدلالُ على أنَّهما للمكان مطلقاً بقطعهما عن الإضافة فلا يعارضُ عندي جواز الأمرين؛ لأنَّ قطعَهما عن الإضافة حالةَ كونهما للظّرفيّة المكانية لا إشكال فيه؛ لأنَّ القطعَ جاء في ظروف المكان، وأمَّا قطعُهما حالةَ كونهما للظَّرفيّة الزمانيّة فحملٌ لهما على (قبل) و(بعد) المكانيَّتَينِ، من باب حمل النَّظير على نظيره؛ لأنَّ (قبلَ) الزَّمانيّةَ نظيرةٌ لـ(قبل) المكانيّةِ في اللَّفظ، وكذلك (بعد)، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

٧٩ - (حيثُ) ظرفُ مكان

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال: «والجمهورُ أنَّها ظرفُ مكانٍ.... وذهب الأخفشُ إلى أنَّها تكونُ زماناً»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويين كما أشار ابنُ فلاحٍ:

أحدهما: أنَّها ظرفُ مكان، وهو قولُ سيبويهِ، والمبردِ، والعكبريّ، وابنِ مالك(٢).

والثاني: أنَّها ظرفُ مكانٍ، وقد تأتي للزَّمان، وهو قولُ الأخفش، واختاره ابنُ يعيش(٣).

الأدلة(٤):

لم أقف على حجة مَن منعَ مجيءَ (حيثُ) للزَّمان سوى ما ذكره ابنُ فلاحٍ حجةً لاختياره كما سأُبيّنُ لاحقاً.

وأمَّا الأخفشُ فقد استدلَّ على مجيئها للزَّمان بقول الشَّاعر:

للفتى عقلٌ يعيشُ به   حيثُ تهدي ساقَه قدمُه(٥)

---

(١) المغني: ت ضائحي (٣٦٧/١).

(٢) الكتاب (٢٣٣/٤)، والمقتضب (٥٣/٢)، (١٧٥/٣)، واللباب في علل البناء والإعراب (٧٧/٢)، وشرح التسهيل (٢٣٣/٢).

(٣) كتاب الشعر (١٨٢/١)، واللباب (٧٧/٢) وفيهما رأي الأخفش، وشرح المفصل (٢٦١/٢).

(٤) كتاب الشعر للفارسي (١٨٢/١)، واللباب (٧٧/٢)، والمغني: ت ضائحي (٣٦٧/١).

(٥) البيت من المديد، وقائله: طرفة بن العبد، ديوانه: (٨١).

وبأنَّها تضافُ إلى الجُمَل، وهذا حُكمٌ يختصُّ بظروف الزَّمان.

اختيار ابن فلاح[(١)]:

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّها ظرفُ مكانٍ، ولا تكونُ للزَّمان؛ فقد ذكر القولين في المسألة بأدلتهما، ثم أجاب عن حجة الأخفش بما يُضْعِفُها، ويُرَجِّحُ عنده القولَ بأنَّها للمكان، ولا تأتي للزَّمان.

احتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بوقوع (حيثُ) خبراً عن الجُثَّة، كقولك: (كان زيدٌ حيثُ كنتَ).

وأجاب ابنُ فلاحٍ عن حجة الأخفش بما يلي:

فأمَّا قولُ الشَّاعر:

للفتى عقلٌ يعيشُ به حيثُ تهدي ساقَه قدمُه

فأجاب عنه بأنَّه لا حجةَ فيه؛ لإمكان حَمْلِ (حيثُ) فيه على المكان، فيكونُ المعنى: في أيِّ مكانٍ كان.

وأمَّا قولُ الأخفش بأنَّ (حيثُ) تضافُ إلى الجمل، وهذا حكمٌ يختصُّ بظروف الزَّمان، فأجاب عنه بأنَّها أُضيفت إلى الجُمَل؛ لشبهها بظروف الزَّمان بما فيها من الإبهام؛ إذ تقعُ للجهات السِّت.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ (حيثُ) ظرفُ مكانٍ، وهذا المقدار متفق عليه[(٢)]، ومنه

---

(١) المغني: ت ضائحي (١/٣٦٧).

(٢) مغني اللبيب (١٣٩).

قولُه تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَٱتَّبِعْ أَدْبَٰرَهُمْ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ وَٱمْضُواْ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ ۝٦٥﴾[1] أي: إلى المكان الذي تؤمرون بالمضي إليه.

وأمَّا مجيئُها للزَّمان فالواقعُ اللُّغوي لا يشهدُ له بحيثُ يكونُ نظاماً في (حيثُ)، وإنَّما هو حالةٌ فرديّةٌ تمثَّلت في قول الشَّاعر:

للفتى عقلٌ يعيشُ به ... حيثُ تهدي ساقَه قدمُه

يمكنُ تأويلُها بما يوافقُ الواقعَ اللُّغوي لـ(حيثُ)، كما صنع ابنُ فلاح آنفاً، أو الاكتفاءُ بالحكم عليها بالقِلة، أو الشّذوذ، بمعنى: أنَّه يُقَرُّ على ما هو عليه إلا أنَّه لا يقاسُ عليه.

ومع أنَّ اختياري هو ما اختاره ابنُ فلاحٍ إلا أنَّني لا أرتضي استدلالَه على مكانية (حيثُ) بوقوعها خبراً عن الجثة، كقولك: (كان زيدٌ حيثُ كنتَ)؛ لأنَّه يمكنُ أن يقالَ بأنَّ تَعيّنَ (حيثُ) للمكان إذا كانت خبراً عن جثة لا يمنع مجيئُها للزَّمان في موقعٍ آخرَ من مواقع التَّركيب اللُّغوي، إلا إذا كان ابنُ فلاحٍ يعتقدُ أنَّ الأخفشَ يقول بأنَّ (حيثُ) ظرفُ زمانٍ دائماً - وهو الظَّاهرُ من كلامه؛ فقد احتجَّ للأخفش على أنَّ (حيثُ) تكونُ زماناً بأنَّ (حيثُ) تضافُ إلى الجُمَل، وهذا حكمٌ يختصُّ بظروف الزَّمان، ومفهومُ هذه الحجة أنَّ (حيثُ) لا تكونُ إلا للزَّمان؛ لأنَّها مضافةٌ للجُمَل دائماً - فتستقيمُ حجتُه، إلا أنَّ المشهورَ عند النَّحويين[2] أنَّ الأخفشَ يرى أنَّ (حيثُ) للمكان، وقد تأتي للزَّمان، فالحجةُ في منع مجيء (حيثُ) للزَّمان ما ذكرتُه، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) سورة الحجر من الآية (٦٥)

(٢) كتاب الشعر (١/١٨٢)، اللباب في علل البناء والإعراب (٢/٧٧)، الارتشاف (٣/١٤٥٠).

٨٠ - الإتباعُ في الاستثناء المتصلِ المنفي يكونُ على البدليّة

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألة في شرح الكافية، وفي المغني، قال فيه: «والمرادُ بغير الموجَب: النَّفيُ، والنَّهيُ، والاستفهامُ، كقولك: (ما قام أحدٌ إلا زيدٌ)، و(هل أحدٌ إلا زيدٌ)، ويجوزُ في هذا النَّوعِ النَّصبُ على أصل الاستثناء، والبدلُ عند البصريين.... والكوفيون ينكرون البدلَ، ويجعلونه من قبيل العطف»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويين كما ذكر ابنُ فلاح:

أحدهما: أنَّ الإتباعَ على أنَّه بدلٌ، وهو قولُ البصريين، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ، وابنُ السَّراج، وبه قال الجرجانيُّ، وابنُ يعيش، وابنُ جمعة، وابنُ الخباز(٢).

والثاني: أنَّ الإتباعَ على العطف، وهو قولُ الكوفيين، ومنهم: الكسائيُّ، والفراءُ وثعلبٌ، واختاره ابنُ مالك(٣).

---

(١) شرح الكافية (٧١٣)، والمغني: ت النهاري (٤٧٤/١).

(٢) الكتاب (٣١١/٢)، والمقتضب (٣٩٤/٤)، والأصول في النحو (٢٨٢/١)، والمقتصد (٧٠٢/٢) وشرح المفصل (٤٢٦/١)، وشرح الكافية (٢٤٥/١)، وتوجيه اللمع (٢١٧).

(٣) توجيه اللمع (٢١٧)، وفيه رأي الكسائي والفراء، وشرح المفصل لابن يعيش (٤٢٦/١) وفيه رأي ثعلب، وشرح التسهيل (٢٨٢/٢).

الأدلة[1]:

حجةُ القول بأنَّ الإتباعَ على العطف هي امتناعُ البدل هنا لأمرين:

أحدهما: أنَّ القاعدةَ استواءُ البدلِ والمبدَل منه في الحكم، وهما ههنا مختلفان؛ لأنَّ الحكمَ منفيٌّ عن الأوَّل، وثابتٌ للثاني.

والثاني: أنَّ الأوَّلَ عامٌّ، والثاني خاصٌّ، ولا يصحُّ جعلُ الخاصِّ بدلاً من العام، وأمَّا العطفُ فلا يردُ عليه هذان الإشكالان.

وأمَّا القائلون بأنَّ الإتباعَ على البدل فلم أقفْ على حُجة لهم في ذلك.

اختيار ابن فلاح[2]:

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ الإتباعَ في الاستثناء المتَّصل المنفيّ يكونُ على البدليّة؛ فقد ذكر القولين في المسألة، ثم ذكر حجةَ القائلين بأنَّ الإتباعَ على العطف، وأجاب عنها بما يُضْعِفُها ويُرَجِّحُ عنده القولَ بأنَّ الإتباعَ على البدل.

ولم يحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بشيء كغيره ممن قال بهذا القول، وإنَّما اكتفى بالجواب عن حجة المخالفين، وقد أجاب عنها ابنُ فلاحٍ بما يأتي:

فأمَّا قولهم بأنَّ القاعدةَ استواءُ البدلِ والمبدلِ في الحكم، وهما ههنا مختلفان؛ لأنَّ الحكمَ منفيٌّ عن الأول، وثابتٌ للثاني فأجاب عنه بأمرين:

أحدهما: أنَّ اختلافهما في الحكم لا يقدحُ في البدليَّة؛ قياساً على عدم قدح اختلاف الصِّفة والموصوف في الحكم، كقولك: (مررتُ برجلٍ لا صالحٍ ولا

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش (٤٢٦/١)، وشرح الكافية لابن جمعة (٢٤٥/١)، وشرح التسهيل (٢٨٢/٢).
(٢) شرح الكافية (٧١٣)، والمغني: ت النهاري (٤٧٤/١).

طالحٍ)، والجامعُ بينهما أنَّ الثانيَ هو الأوّلُ.

والثاني: أنَّ البدلَ ههنا لفظيٌّ لا معنويٌّ، ولذلك يجوزُ حذفُ الأوّل على نيّة الطَّرح اتفاقاً، وإقامة الثاني مقامه، وإذا كان لفظيّاً جاز مخالفةُ الثَّاني للأوّل.

وأمَّا قولُهم بأنَّ الأولَ عامٌّ، والثانيَ خاصٌّ، ولا يصحُّ جعلُ الخاصّ بدلاً من العامّ، وأمَّا العطفُ فلا يردُ عليه هذان الإشكالان فأجاب عنه بأنَّه من قبيل بدلِ البعض من الكلّ؛ لأنَّ (زيداً) بعضُ الأحديّة، والعائدُ من بدلِ البعض يجوزُ حذفُه، وتقديرُه: (ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ منهم).

هذا جوابُ ابنِ فلاحٍ عن حجةِ المخالفين التي هي في حقيقتها قدحٌ في صلاحيّة البدلية هنا.

وأمّا دعواهم بأنَّ الإتباعَ هنا على العطفِ فأجاب عنه بأنَّ الأمرَ لا يخلو إمَّا أن يكونَ عطفَ النَّسق، أو عطفَ البيان، فأمَّا عطفُ النَّسق فلا يجوزُ إرادتُه لوجهين:

أحدهما: أنَّه ليس معه عاطفٌ من العشرة.

والثاني: أنَّا لو سلمنا أنَّ (إلا) مركبةٌ من (إنَّ)، و(لا)، و(لا) هي العاطفةُ لفسَدَ المعنى أيضاً؛ لأنَّ (لا) العاطفةَ تنفي عن الثاني ما ثبتَ للأوّل، وههنا بالعكس، فإنَّها تثبتُ للثَّاني ما نُفي عن الأول، فبَطَلَ عطفُ النَّسق.

وأمَّا عطفُ البيان فلا يجوزُ إرادته؛ لأنَّه ليس من اصطلاحهم، إنما هو من اصطلاح البصريين.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ الإتباعَ في الاستثناء المتَّصل المنفي يكونُ على العطف؛ لأنَّنا متفقونَ على أنَّ المستثنى المرفوع في نحو: (ما جاء القومُ إلا زيدٌ)، تابعٌ للمستثنى منه، والتَّابعُ في الدَّرس النَّحويّ لا يخرجُ عن خمسة أشياء: النَّعت، والتَّوكيد، وعطف النّسق، وعطف البيان، والبدل.

فأمَّا النَّعتُ فلا يصحُّ هنا؛ لأنَّ المعنى يأباه، وكذلك التَّوكيدُ؛ لأنَّ (زيداً) ليس من ألفاظه، وكذلك عطفُ البيان، والبدلُ؛ لمغايرة ما بعد (إلا) لما قبلها نفياً وإيجاباً، والشَّرطُ في عطف البيان، والبدل عدمُ المخالفة بين التَّابع والمتبوع في الحكم، وأمَّا عطفُ النَّسق فيمكنُ الحملُ عليه هنا[1]: بأن تُجْعلَ (إلا) هنا وفي هذا الموضع حرفَ عطفٍ؛ إذ المخالفة بين المعطوف والمعطوف عليه نفياً وإيجاباً أمرٌ معهودٌ في المعطوفات كالمعطوف بـ (بل) و(لكن) و(لا)، بخلاف البدل فالمخالفة بين البدل وبين المبدل منه في الحكم ليست معهودةً، وإجازةُ المخالفة قياساً على الصِّفة والموصوف ضعيفةٌ؛ لأنَّ تخالفَ الموصوف والصفة كما لو لم يتخالفا؛ لأنَّ نفيَّ الصفة إثباتٌ لضدها، وليس الأمرُ كذلك في المستثنى والمستثنى منه، فكان جعلُه معطوفاً أولى من جعله بدلاً، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٨٢).

٨١ - وجوبُ رفعِ ما بعد إلا على البدل من المحلّ إذا كان المستثنى منه اسمَ (لا) النَّافية للجنس

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية، وفي المغني، قال فيه متحدثاً عن الصُّور التي يُبدلُ فيها على الموضعِ عند تعذر البدل على اللَّفظ: «الصُّورةُ الثالثة: (لا أحدَ في الدار إلا زيدٌ)، و(لا غلامَ لك إلا بكرٌ)، و(لا إله إلا اللهُ)، ويجبُ الرَّفعُ فيها على البدل من المحلّ، ولا يجوزُ النَّصبُ خلافاً للزَّجَّاج»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويين:

أحدها: وجوبُ رفعِ ما بعد (إلا) على البدل من المحلّ إذا كان المستثنى منه اسمَ (لا) النافية للجنس، وهو قولُ سيبويهِ، وابنِ السَّراج، وابنِ يعيش، وابنِ الحاجب، وابنِ مالك، وأبي حيان(٢).

والثاني: جوازُ النَّصب على الاستثناء، وهو قولُ الزَّجَّاج(٣).

والثالث: جوازُ النَّصب على الاستثناء في نحو: (لا أحدَ في الدار إلا زيدٌ)، ووجوبُ الرَّفع في نحو: (لا إله إلا الله)، وهو قولُ السيرافيّ(٤).

---

(١) شرح الكافية (٧٢١)، والمغني: ت النهاري (١/٤٨٤).

(٢) الكتاب (٢/٣١٥)، والأصول في النحو (١/٢٨٤)، وشرح المفصل (١/٤٣٩)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٣٣٥)، وشرح التسهيل (٢/٢٨٥)، والارتشاف (٣/١٥١٠).

(٣) رأيه في: التخمير شرح المفصل (١/٤٨٠)، وشرح الكافية لابن جمعة (١/٢٤٧).

(٤) شرح الكتاب (٣/٥٧-٥٨).

الأدلة[1] **:**

حجةُ من قال بوجوب رفعِ ما بعد (إلا) على البدل من المحلّ إذا كان المستثنى منه اسمَ (لا) النَّافية للجنس هي أنَّ (لا) واسمها في موضعِ اسمٍ مبتدأ، ولا يجوزُ حملُ ما بعد (إلا) على النَّصب الذي توجبه (لا) النَّافية؛ لأنَّ (لا) إنَّما تعملُ في منفيّ، وما بعد (إلا) هنا موجبٌ، ولأنَّ المنفيَّ ههنا مقدَّرٌ بـ(من)، والمعنى: لا من أحدٍ، ولذلك وجب بناؤُه، فلم يصحَّ البدلُ منه؛ لأنَّه لا يصحُّ تقديرُ (من) هذه بعد (إلا).

وحجةُ الزَّجَّاج على جواز النَّصب السَّماع، والقياس:

فأمَّا السَّماعُ فقولُ الشَّاعر:

مَهامِهاً وخُروقاً لا أنيس بها إلا الضَّوابحَ والأصداءَ والبوما[2]

وأمَّا القياسُ فلأنَّها منصوبةٌ على الاستثناء، لا على البدليّة.

وحجةُ السيرافيّ في جواز النَّصب في نحو: (لا أحدَ في الدار إلا زيداً) أنَّه منصوبٌ على الاستثناء؛ لأنَّه جاء بعد تمام الكلام، وإنَّما امتنعَ النَّصبُ في نحو: (لا إله إلا الله)؛ لانتفاء تمام الكلام قبله؛ إذ لا يتمُّ بقولنا: (لا إله) فتعيَّنَ رفعُه.

---

(١) التخمير شرح المفصل (٤٨٠/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤٣٩/١)، والإيضاح في شرح المفصل (٣٣٥/١)، وشرح الكافية لابن جمعة (٢٤٧/١)، والمغني لابن فلاح: ت النهاري (٤٨٤/١).

(٢) البيت من البسيط، للأسود بن يعفر النهشلي، والبيت في: المفضليات (٤١٤/٢)، وأمالي المرتضى (٥٢/٢)، والخزانة (٣٨٢/٣).

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بوجوبِ رفعِ ما بعد (إلا) على البدل من المحلّ إذا كان المستثنى منه اسمَ (لا) النَّافية للجنس فقال في المغني متحدثاً عن الصُّور التي يُبدلُ فيها على الموضعِ عند تعذر البدل على اللَّفظ: «الصُّورةُ الثالثة: (لا أحدَ في الدار إلا زيدٌ)، و(لا غلامَ لك إلا بكرٌ)، و(لا إله إلا اللهُ)، ويجبُ الرَّفعُ فيها على البدل من المحلّ، ولا يجوزُ النَّصبُ خلافاً للزَّجَّاج».

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بالسَّماع والمعقول:

فأمَّا السَّماعُ فقولُ الشَّاعر:

قومَ إلا نحنُ خيرٌ سياسةً   وخيرُ بقيَّاتٍ بقينَ وأوَّلا[2]

ف(نحن) بدلٌ من المحلّ و(خيرٌ) صفةٌ على الموضع أو خبرُ (لا).

وقولُ الشَّاعر:

لا شيءَ في رَيدها إلا نعامتُها   منها هزيمٌ ومنها قائمٌ باقِ[3]

وأمَّا المعقولُ فمن وجهين:

أحدهما: أنَّ المنفيَّ مقدّرٌ بـ(من)، ولو نُصب على البدل من اللَّفظ لكان أيضاً مقدراً بـ(من)، ولا يصحُّ تقديرُ (من) المفيدة الاستغراق بعد (إلا).

---

(١) شرح الكافية (٧٢١)، و المغني: ت النهاري (١/٤٨٤).

(٢) البيت من الطويل، لخراشة بن عمرو العبسي، والبيت في: المفضليات (٢/٣٨٦)، وشرح اختيارات المفضل للتبريزي (٣/١٦٣٣).

(٣) البيت من البسيط، لتأبط شرا، ديوانه (٤٢).

والثاني: أنَّ النَّصبَ على البدل يؤدِّي إلى تقدير (لا) بعد (إلا)؛ لأنَّ البدلَ في حكم تكرير العامل، وذلك يقتضي الجمعَ بين متناقضين، أو إلغاء أحدِ العاملين:

أمَّا الأوّلُ: فلأنَّ (لا) تقتضي نفيَ ما بعدها، و(إلا) تقتضي إثباتَه، فإنْ ترتَّبَ على كلِّ واحدٍ منهما ما يقتضيه لزمَ الجمعُ بين متناقضين، فيصيرُ مثبتاً منفياً في حالة واحدة، وذلك محالٌ، وإنْ لم يترتَّب على كلِّ واحدٍ منهما ما يقتضيه يلزم إلغاءُ أحدِ العاملين: وهو إمَّا (لا) إنْ قُدِّرَ سلبُ النفي عنها؛ لأنَّها إنَّما تعملُ في النَّفي، وإمَّا (إلا) إنْ قُدّرَ عدمُ إفادتها الإثباتَ، ويفسدُ المعنى بذلك أيضاً.

التَّرجيح:

والتَّرجيح عندي جوازُ رفعِ ونصبِ ما بعد إلا إذا كان المستثنى منه اسمَ (لا) النَّافيةِ للجنس، وكان الاستثناءُ بعد تمام الكلام، نحو: (لا أحدَ فيها إلا زيداً وإلا زيدٌ)، ويتعيَّنُ الرفعُ قبل تمام الكلام نحو: (لا إله إلا الله).

فأمَّا الرفعُ في نحو: (لا أحدَ فيها إلا زيدٌ): فعلى العطف على محل (لا) واسمها، وليس على البدليَّة؛ لأنَّ (إلا) هنا حرفُ عطفٍ كما بينتُ في اختياري السابق[1]، وعليه يحمَلُ قولُ الشَّاعر:

ولا قومَ إلا نحنُ خيرٌ سياسةً ... وخيرُ بقيَّاتٍ بقينَ وأوَّلا

(١) مسألة (٨٠).

وقولُ الشَّاعر:

لا شـــيءَ في رَيــدها إلا نعامتُهـــا   منهـــا هـــزيمٌ ومنهـــا قـــائمٌ بـــاقِ

فرفع ما بعد إلا في البيتين إنما هو على العطف على محل لا واسمها.

وأمَّا النَّصبُ فعلى الاستثناء؛ لإمكان ذلك؛ لأنَّه جاء بعد تمام الكلام، وعليه يُحمَلُ قولُ الشَّاعر:

مَهامِهـــاً وخُروقـــاً لا أنـــيس بهـــا   إلا الضَّـــوابحَ والأصـــداءَ والبومـــا

فنصبَ ما بعد (إلا) هنا على الاستثناء؛ لأنَّ الكلامَ قبلها قد تمَّ، وهو (لا أنيس بها).

وأمَّا تعيّنُ الرَّفعِ في نحو (لا إله إلا الله)؛ فلأنَّ النَّصبَ على الاستثناء هنا يمتنعُ؛ لانتفاء تمام الكلام؛ إذ لا يتمُّ الكلامُ عند قولنا: (لا إله)، وكذلك النَّصبُ على أنَّه معطوفٌ على محلِّ اسم (لا)؛ لأنَّه يؤدِّي إلى فسادِ المعنى؛ إذ يكونُ بهذا العطف منفياً، والحالُ أنَّ ما بعد (إلا) مثبتٌ فيحصلُ التناقضُ، فلمَّا لم يكن للنَّصب هنا وجهٌ تعيّنَ الرفعُ على الوجه الذي ذكرتُه آنفاً، وهو العطفُ على محل (لا) واسمها.

وأمَّا القولُ بتعيِّنِ الرَّفع على أنَّه بدلٌ من محلّ (لا) واسمها، فأقولُ إنْ كان مرادُهم هو عدم جواز النَّصب البتَّةَ في مثل هذا التركيب فمردودٌ بالسَّماع، والقياس:

فأمَّا السَّماعُ فقولُ الشَّاعر:

مَهامِهـــاً وخُروقـــاً لا أنـــيس بهـــا   إلا الضَّـــوابحَ والأصـــداءَ والبومـــا

وأمَّا القياسُ فلأنَّ الاستثناءَ إذا كان تامَّاً منفياً جاز فيه النَّصبُ على الاستثناء، والإتباعُ، وهذه المسألة من هذا القبيل من الاستثناء.

وإن كان مرادُهم هو عدم جواز النَّصب على أنَّه بدلٌ من لفظ اسم (لا) فهذا القدرُ متفقٌ عليه؛ إذ لا أعلمُ أحداً من النّحاة أجاز الإتباعَ هنا على اللَّفظ، وعلى هذا المراد لا يكونُ الخلافُ في هذه المسألة بين النّحاة وبين الزجاج، وإنَّما بينهم وبين السيرافيّ؛ لأنَّه هو الذي فصَّلَ في جواز النَّصب على الاستثناء، فأجازه بعد تمام الكلام كما في: (لا أحدَ فيها إلا زيداً وإلا زيدٌ)، ومنعه، وأوجبَ الرَّفعَ قبلَ تمام الكلام كما في: (لا إله إلا الله)، وهذا الذي ذهب إليه السّيرافيُّ هو اختياري كما بينتُ آنفاً، إلا أنَّني أختلفُ معه في توجيه الإتباع، فهو عندي على أنَّه عطفٌ على المحل، وليس بدلاً، واللهُ أعلمُ بالصّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

٨٢ - منعُ تقدّمِ المستثنى في أوّلِ الجملة

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألة في شرح الكافية، والمغني، قال فيه: «وأمَّا تقديمُه على جميع الجملة كقولك: (إلا زيداً ضربتُ القومَ)، و(إلا طعامَك ما أكلتُ)، فأجازه الكوفيون، ومنعه البصريون»[١].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ كما ذكر ابنُ فلاح:

أحدهما: المنعُ، وهو قولُ البصريين[٢]، ومنهم المبردُ، واختاره أبو البركات الأنباريّ، والعكبريُّ، وابنُ الحاجب، وابنُ مالك[٣].

والثاني: الجوازُ، وهو قولُ الكوفيين[٤]، ومنهم الكسائيُّ، وبه قال الزَّجاج[٥].

---

(١) شرح الكافية (٨٤/٢)، والمغني: ت النهاري (٤٦٥/١).

(٢) الإنصاف (٢٧٣/١)، وشرح الكافية لابن جمعة (٢٤٣/١)، والارتشاف (١٥١٨/٣).

(٣) المقتضب (٤٠٦/٤)، والإنصاف (٢٧٣/١)، والتبيين (٤٠٦)، وشرح المقدمة الكافية (٥٣٧/٢) وشرح التسهيل (٢٩١/٢).

(٤) الإنصاف (٢٧٣/١)، والتبيين (٤٠٦)، والارتشاف (١٥١٧/٣).

(٥) رأي الكسائي والزجاج في: الإنصاف (٢٧٣/١)، وشرح التسهيل (٢٨٥/٢)، والارتشاف (١٥١٧/٣).

الأدلة[1]**:**

حجةُ المانعين من وجهين:

أحدها: أنَّ حرفَ الاستثناء أُتي به وصلةً للفعل، وتقويةً له، فلا يجوزُ تقديمُه على ما يوصلُه كـ(واو مع) فإنَّك لو قلت: (وزيداً قمتُ) لم يجز.

والثاني: أنَّ المستثنى يكونُ بدلاً من المستثنى منه، والبدلُ لا يتقدَّمُ على المبدل منه، كذلك ههنا.

وحجةُ المجيزين السَّماعُ، والقياسُ: فأمَّا السَّماعُ فمنه قولُ الشَّاعر:

وبلدةٍ ليس بها طُوريٌّ ولا خلا الجنَّ بها إنسيُّ[2]

لأنَّ التَّقديرَ: ولا بها إنسيٌّ خلا الجنَّ، فقد تقدَّمَ على الجملة.

وأمَّا القياسُ فعلى جوازِ تقديم المستثنى على المستثنى منه في نحو: (ما قام إلا زيداً أحدٌ).

اختيار ابن فلاح[3]**:**

اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريين، وهو المنعُ؛ فقد ذكر القولين في المسألة، وذكر دليلَ البصريين، ثم دليلَ الكوفيين السَّماعيّ، وأجاب عنه بما يُضْعِفُه، ويُرَجِّحُ عنده قولَ البصريين.

---

(١) الإنصاف (٢٧٣/١)، والتبيين (٤٠٦)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٩٢/٢)، وتمهيد القواعد (٢١٦١/٥).

(٢) من الرجز للعجاج في ديوانه (٢٩٩)، وفي الديوان (خفقة) بدلا من (بلدة)، و(طوئيّ) بدلا من (طوريّ).

(٣) شرح الكافية (٨٤/٢)، والمغني: ت النهاري (٤٦٥/١).

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بأنَّ (إلا) بمنزلة (واو مع) في تعدية المعنى، وأنَّها تشبه (لا) العاطفة، ولا يتقدمان على الجملة، فكذلك (إلا) وما بعدها.

ولعلَّ وجهَ الشَّبه الذي يريدُه ابنُ فلاحٍ بين (إلا) وبين (لا) العاطفة هو أنَّ ما بعدهما خارجٌ من الحكم، كما في: (جاء القومُ إلا زيداً)، و(جاء القوم لا زيدٌ) فـ(زيد) في المثالين لم يجيء.

وقد أجاب ابنُ فلاحٍ عن دليل الكوفيين السَّماعي من وجهين:

أحدهما: أنَّ المستثنى منه مقدَّرٌ يفسّرُه الظَّاهرُ، وتقديرُه: ولا بها إنسيٌّ خلا الجنَّ بها إنسيٌّ.

والثاني: أنَّه ليس باستثناء، بل الجنُّ مفعولُ (خلا) و(إنسيٌّ) فاعله، أي: ولا يجاوزُ الجنَّ بها إنسيٌّ، من قولهم: (افعلْ كذا، وخلاك ذمٌّ) أي: تجاوزك ذمٌّ.

الترجيح:

والرَّاجحُ عندي المنعُ، مع أنَّ الأصلَ الذي يشهد له الواقع اللغوي هو جوازُ تقدّم المعمولات على عواملها المتصرفة، إلا أنَّ المعمولَ هنا فارقَ غيرَه من المعمولات من وجهين:

أحدهما: أنَّ العاملَ لا يتعدَّى إليه إلا بواسطة حرفٍ، وهو (إلا)، فأشبه المعمولَ بعد (واو المعية)؛ فإنَّ العاملَ يصل إليه بواسطة (الواو)، فكما لا يجوزُ: (وزيداً قمتُ) فكذلك هنا لا يجوزُ: (إلا زيداً جاء القومُ).

والثاني: أنَّ المعمولَ هنا مُخرَجٌ من معنى العامل، فأشبه المعمولَ بعد (لا) العاطفة، فكما لا يجوزُ: (لا زيدٌ جاء القومُ) فكذلك لا يجوزُ: (إلا زيداً جاء القومُ).

وأمَّا ما احتجَّ به الكوفيون فضعيفٌ عندي بما يلي:

فأمَّا السَّماع فلم يُسمَعْ في النثر مثلُه، ولا يمكنُ القياسُ على الشِّعر وحده إن لم يسنده شواهدُ من النثر؛ لأنَّ للشِّعر لغتَه الخاصة به؛ فلا يقاسُ عليه.

وأمَّا القياسُ على جوازِ تقديم المستثنى على المستثنى منه في نحو: (ما قام إلا زيداً أحدٌ) فباطلٌ بوجود الفارق؛ لأنَّ تقديمَ المستثنى على المستثنى منه في المقيس عليه واقعٌ بعد العامل، وأمَّا في مسألتنا فواقعٌ قبل العامل، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

٨٣ - (حاشا) في الاستثناء مشتركة بين حروفِ الجرِّ وبين الفعل

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، وفي شرح الكافية، قال فيه: «وأمَّا (حاشا) ففيه ثلاثةُ أقوالٍ: أحدُها: لسيبويه، ومن تابعه من البصريين: أنَّه حرفُ جرّ، والثاني: للفراء: أنَّه فعلٌ، ولا فاعلَ له.... والثالث: للمبرد - وهو الحقّ - أنَّه مشتركٌ بين حروف الجرّ، والفعل»[(١)].

آراء النَّحويين:

والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويين كما أشار ابنُ فلاحٍ:

أحدها: أنَّها حرفٌ دائماً، وهو قولُ سيبويهِ، وابنِ درستويه، والفارسيِّ، وابنِ الوراق، والشلوبين[(٢)].

والثاني: أنَّها فعلٌ دائماً، ولا فاعلَ له، وهو قولُ الكوفيين[(٣)]، ومنهم الفراء[(٤)].

والثالث: أنَّها تأتي تارةً حرفاً، وتارةً فعلاً، وهو قولُ المبرد، وابن جنيّ، والدّينوريّ، وابن خروف[(٥)].

(١) شرح الكافية (٧٢٩)، والمغني: ت النهاري (٥١٥/١).

(٢) الكتاب (٣٤٩/٢)، وكتاب الكتاب (٤٨)، والإيضاح (٢٣٠)، وعلل النحو (٣٩٨)، والتوطئة (٩٠٣).

(٣) الإنصاف (٢٧٨/١).

(٤) رأيه في: الارتشاف (١٥٣٧/٣)، والجنى الداني (٥٦٤)، وهمع الهوامع (٢٨٥/٣).

(٥) المقتضب (٣٩١/٤)، واللمع (١٢٥)، وثمار الصناعة (٣٧١)، وشرح الجمل (٤٧٧/١).

الأدلة[1]:

حجةُ القائلين بحرفيّة (حاشا) من وجهين:

أحدهما: أنَّه روي فيها الجرُّ، فقد قال الشَّاعر:

حاشا أبي ثوبانَ إنَّ أبا ثوبانَ ليس بِبُكْمةٍ فَدْمِ[2]

وليست اسماً، والفعلُ لا يَجُرُّ، فتعيَّنَ كونُها حرفَ جرّ.

والثاني: أنَّها لو كانت فعلاً لدخل عليها (ما) المصدريّةُ؛ قياساً على (خلا) و(عدا).

وحجةُ القائلين بالفعليّة من خمسةِ أوجه:

أحدها: أنَّه متصرّفٌ، والتَّصرفُ من خصائص الأفعال، قال الشَّاعر:

ولا أرى فاعلاً في النَّاس يُشبهه وما أُحاشِي من الأقوامِ من أَحَدِ[3]

والثاني: أنَّ لامَ الجرّ تتعلَّقُ به، كما في قوله تعالى: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمۡنَا عَلَيۡهِ مِن سُوٓءٖ﴾[4] وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل لا بالحرف.

والثالث: أنَّ الحذفَ يلحقُها، فقد قالوا: (حشا)، و(حاشى) لله، والحذفُ يكونُ في الأفعال نحو: (لم يكُ)، و(لم أدرِ)، ولا يُحذَفُ من الحروف إلا في المضاعَف؛ لثقله نحو: (رُبَّ) و(لعلَّ).

(١) علل النحو لابن الوراق (٣٩٧)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢/٢٥٣)، والتوطئة (٣٠٩).

(٢) البيت من الكامل، للجميح المنقذ بن الطماح الأسدي، والبيت في: المفضليات (٢/٢٧١)، وديوان بني أسد (٢/٣٤)، وشرح أبيات المغني للبغدادي (٣/٨٨).

(٣) البيت من البسيط، للنابغة الذبياني، ديوانه (٣٤).

(٤) سورة يوسف: من الآية (٥١).

والرابع: قولُ العرب: «اللهمَّ اغفر لي، ولمن سمعني حاشى الشيطانَ وأبا الأصبغ»[1].

والخامس: أنَّ (ما) المصدريةَ قد دخلت عليه في قولِ الشَّاعر:

رأيتُ النَّاسَ ما حاشى قُريشاً ... فإنَّا نحن أفضلُهم فِعَالا[2]

وأمَّا القائلون بالاشتراك فقد جمعوا بين حجة القائلين بالحرفية، والقائلين بالفعليّة فأجازوا فيها الاشتراك.

اختيار ابن فلاح[3]:

اختار ابنُ فلاحٍ هنا قولَ المبرد، وهو أنَّ (حاشا) مشتركٌ بين حروف الجرّ، وبين الفعل؛ فقال: «والحقُّ من هذه المذاهب مذهبُ المبرد».

وعلَّلَ ابنُ فلاحٍ اختيارَه لمذهب المبرد بأنَّه جعلَه مشتركاً بين الفعل وبين الحرف، فلا يَرِدُ عليه شيءٌ، بخلاف مذهب من قال بالفعليّة، فيبطلُ بورود الجرّ بعده، وبأنَّ الفعلَ بغير فاعلٍ معدومٌ في كلام العرب؛ لأنَّ الفعلَ عرضٌ لا يقومُ بنفسه.

وأمَّا مذهبُ سيبويه فيرى ابنُ فلاحٍ أنَّه يرجعُ في الحقيقة إلى مذهب المبرد، لأنَّه - يعني سيبويه - سلَّمَ النَّصبَ بعده، واعتذر بأنَّه - إذا نُصِبَ - فِعْلٌ، فلَزِمَ أن يكونَ اللَّفظُ مُشتركَاً عنده أيضاً.

---

(١) الأصول في النحو (١/٢٨٨)، وعلل النحو لابن الوراق (٣٩٧)، وشرح الجمل لابن خروف (١/٤٧٧).

(٢) البيت من الوافر، وينسب للأخطل، وليس في ديوانه، والبيت في: المقاصد النحوية (٢/٣٥٩)، وخزانة الأدب (٣/٣٨٧)، وشرح شواهد المغني (١/٣٦٨).

(٣) المغني: ت النهاري (١/٥١٥-٥١٨).

أقول: ما ذكره ابنُ فلاحٍ عن سيبويه لم أقف عليه في كتاب سيبويه، وعبارةُ سيبويه في الكتاب صريحةٌ بأنَّ (حاشا) حرفٌ يَجُرُّ ما بعده[(١)]، وما ذكره ابنُ فلاحٍ ذكره ابنُ ولاّد عن سيبويه، إلا أنَّ المفهومَ يختلِفُ: فمفهومُ ما نقله ابنُ فلاحٍ أنَّ سيبويه يجيزُ النَّصبَ بـ(حاشا) في الاستثناء، ومفهومُ ما نقل ابنُ ولاد أنَّ سيبويه يجيزُ النَّصبَ بـ(حاشا) في غير باب الاستثناء، وهذا المفهومُ هو الذي يؤيّدُه كلامُ سيبويه في الكتاب؛ إذ لم يعرض لفعليّتها، أو النَّصبِ بها في باب الاستثناء.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ (حاشا) في الاستثناء حرفٌ دائماً، وما بعدها يكونُ مجروراً بها؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: أنَّ جرّ ما بعد (حاشا) كثيرٌ، بخلاف النَّصب فهو قليلٌ؛ فلا يقاسُ عليه[(٢)].

ثانياً: أنَّ (أحاشي) في البيت السَّابق ليست استثناءً، وكذلك (حاش) في الآية السابقة، بل هما بمعنى التنزيه، وإذا كان الأمرُ كذلك جاز أن تكونَ (حاشا) فعلاً، ولا خلافَ بين أهل العربية في ذلك، فإذا استُعمِلَت في الاستثناء لزمت وجهاً واحداً، وطريقةً واحدةً، وهي الحرفية[(٣)]، وجرّ ما بعدها، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) الكتاب (٣٤٩/٢).

(٢) التوطئة (٣٠٩).

(٣) الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاّد (١٧١).

٨٤ - المصدرُ الواقعُ موقعَ الحالِ يُعرَبُ حالاً

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال: «ثم اختُلِفَ في نصب هذه المصادر على ثلاثةِ أقوالٍ: فمذهبُ سيبويهِ وبه قال الزَّجاجُ أنَّ المصادرَ في موضع الأحوال.....ومذهبُ السِّيرافيّ أنَّها مصادرُ مؤكَّدة.... ومذهبُ المبرد أنَّ نصبَها على المصدريّة من أفعالٍ من ألفاظها، والتَّقديرُ: أتيته أمشي مشياً، وكذلك البواقي»[١].

آراء النحويين:

والمسألةُ فيها أربعةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّ المصدرَ الواقعَ موقعَ الحال يُعْرَبُ حالاً بتأويله وصفاً، وهو قولُ سيبويهِ والزَّجَّاجِ، والسّيرافيّ، وابنِ يعيش، وابنِ مالك، والرضيّ[٢].

والثاني: أنَّ المصدرَ الواقعَ موقعَ الحال مفعولٌ مطلقٌ، وأنَّ قبله فعلاً مقدراً هو الحالُ وهو قولُ الأخفش[٣]، ونسبه جماعةٌ من النَّحويينَ إلى المبرد[٤].

---

(١) المغني: (١/٤٠٠).

(٢) الكتاب (١/٣٧٠)، وشرح الكتاب للسيرافي (٢/٢٥٨) وفيه رأي الزجاج والسيرافي، وشرح المفصل (١/٣٨١)، وشرح التسهيل (٢/٣٢٨)، وشرح الكافية القسم الأول (٢/٦٧١-٦٧٢).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٢٨)، وشرح الكافية للرضي القسم الأول (٢/٦٧١)، والارتشاف (٣/١٥٧١).

(٤) شرح الكتاب للسيرافي (٢/٢٥٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/٣٨١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٢٨)، وشرح الكافية القسم الأول (٢/٦٧١-٦٧٢).

وعبارةُ المبرد في المقتضب[1] **مشكلةٌ**؛ لأنَّ أولها يناقضُ آخرها؛ فقد قال في بداية كلامه: «ومن المصادر ما يقعُ في موضعِ الحال فيسدُّ مسدّه، فيكونُ حالاً؛ لأنَّه قد ناب عن اسمِ الفاعل، وأغنى غَنَاءه، وذلك قولُهم: (قتلته صبراً) إنَّما تأويلُه: صابراً أو مصبراً»، وهذا النَّصُّ صريحٌ في أنَّه يُعْرِبُ المصدرَ حالاً على تأويلِ المصدرِ بوصفٍ كمذهب سيبويه.

ثم ختم كلامَه بقوله: «وكذلك: (جئته مشياً)؛ لأنَّ المعنى: (جئته ماشياً) فالتَّقديرُ: (أمشي مشياً)؛ لأنَّ المجيءَ على حالات، والمصدرُ قد دلَّ على فعله من تلك الحال» وهذا النصُّ يدلُّ على أنَّه يُعْرِبُ المصدرَ مفعولاً مطلقاً.

وعبارةُ ابنِ السَّراج أيضاً مثل عبارة المبرد[2]، واللهُ أعلمُ بمرادهما.

والثالث: أنَّ المصدرَ الواقعَ موقعَ الحال مفعولٌ مطلقٌ للفعلِ السابقِ، فيكونُ من قبيل المصدر المعنويّ، وهذا القولُ أجازه السِّيرافيُّ مع قولِ سيبويه، فقال: «وكان الزَّجَّاجُ يذهبُ إلى تصحيحِ مذهبِ سيبويهِ، وهو الصَّواب».

ثم قال: «والذي عندي أنَّه يجوزُ أن تَنصبَ (مشياً) و(فجاءة) على المصدر من غير الوجه الذي ذكره أبو العباس، وهو أن تجعلَ (أتى) في معنى: مشى إليّ، ويكونُ (مشياً) مصدراً له، وكذلك: (لقيته فجاءة) كأنَّه قال: (فاجأته مفاجأة) على نحو ما تقدَّم من المصدر الذي من غير لفظ الفعل المذكور»[3].

---

(١) المقتضب (٣/٢٣٤).

(٢) الأصول في النحو (١/١٦٣).

(٣) شرح الكتاب (٢/٢٥٨).

ونسبَ أبو حيان هذا القولَ إلى الكوفيين[1].

والرابع: أنَّ المصدرَ الواقعَ موقعَ الحال يُعرَبُ حالاً على تقدير حذفِ مضافٍ، أي: ذا صبرٍ، وذا ركضٍ، وهذا القولُ ذكره ابنُ الحاجب، وأبو حيان، ولم ينسباه إلى أحد[2] ولم أقف على مَن قال به.

الأدلة[3]:

حجةُ مَن قال إنَّها تعربُ حالاً أنَّ قولَ القائل: (أتانا زيدٌ مشياً) يصحُّ أن يكونَ جواباً لقائلٍ قال: (كيف أتاكم زيدٌ؟)، وكذلك: (كيف لقيتَ زيداً؟) فتقول: فجاءة و(كيف) مع الفعل إنّما تقع للحال فكأنَّه قال: مفاجئاً.

وحجةُ السِّيرافيّ في جواز أن يكونَ (مشياً) في قولنا: (أتانا زيدٌ مشياً) مصدراً مؤكّداً، والعاملُ فيه (أتانا) أنَّ المشيَ نوعٌ من الإتيان، ويكونُ من المصادر التي ليست من لفظ الفعل.

اختيار ابن فلاح[4]:

اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ المصدرَ الواقعَ موقعَ الحال يُعْرَبُ حالاً؛ فقد ذكر الخلافَ في المسألة، ووصفَ قولَ سيبويهِ بأنَّه الأقوى، فقال: «ثم اختُلِفَ في

---

(١) الارتشاف (٣/١٥٧١).

(٢) الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٠٠-٣٠١)، الارتشاف (٣/١٥٧١).

(٣) شرح الكتاب للسيرافي (٢/٢٥٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/٣٨١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٢٨)، وشرح الكافية للرضي القسم الأول (٢/٦٧١-٦٧٢).

(٤) المغني: ١/٤٠٠).

نصب هذه المصادر على ثلاثةِ أقوالٍ: فمذهبُ سيبويهِ وبه قال الزّجاجُ أنَّ المصادرَ في موضع الأحوال.....ومذهبُ السِّيرافيّ أنَّها مصادرُ مؤكَّدة.... ومذهبُ المبرد أنَّ نصبَها على المصدريّة من أفعالٍ من ألفاظها، والتَّقديرُ: أتيته أمشي مشياً، وكذلك البواقي، ومذهب سيبويه أقوى».

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بثلاثةِ أوجهٍ:

أحدها: أنَّه لو كان انتصابُها على المصدر لجاءت معرفةً ونكرةً؛ لأنَّ المصدرَ لا يختصُّ بالنَّكرة.

والثاني: أنَّه يصحُّ أن تكونَ جواباً لـ(كيف)، وذلك يدلُّ على الحال.

والثالث: أنَّها صفةُ الهيئة في المعنى، فاندرجت في حدِّ الحال.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ المصدرَ الواقعَ موقعَ الحال يُعْرَبُ حالاً؛ وذلك لأنَّ الصِّفةَ قد تقعُ في موقع المصدر المؤكَّد نحو: (قم قائماً)، والأصل: (قم قياماً)؛ بدليل أنَّه لا يحسنُ أن يحمَلَ على ظاهره فيقال: إنَّه حالٌ؛ لأنَّك لا تأمر بفعلِ مَن هو فيه، ولأنَّه يصحُّ أن يكونَ جواباً لـ(كيف)، وذلك يدلُّ على الحال.

وأمَّا القولُ: أنَّ المصدرَ الواقعَ موقعَ الحال مفعولٌ مطلقٌ، وأنَّ قبله فعلاً مقدراً هو الحالُ فضعيفٌ؛ لأنَّه يلزمُ منه أن يجوزَ: (أتانا زيدٌ المشي)، بتعريف المصدر، وهذا لا يجوزُ؛ لأنَّه لم يرد هنا إلا نكرة، والقولُ إنَّه منصوبٌ على المصدريّة يلزمُ منه أن يجوزَ ذلك؛ لأنَّ المصدرَ لا يختصُّ بالنّكرة(١).

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٢/٢٥٨).

ثم إنَّه يلزمُ مِن قولهم: الدليلُ على الفعل المضمرِ نفسُ المصدر المنصوبِ أن يجوزَ ذلك في كلِّ مصدرٍ له فعلٌ، ولا يُقتصرُ في المسألة على السَّماع، وهذا ممتنعٌ؛ لأنَّ مجيءَ المصدرِ حالاً مخالفٌ لحقيقةٍ في الحال، وهي أنَّه خبرٌ في المعنى، وأنَّ صاحبَه مخبرٌ عنه، فحقُّ الحال أن يدلَّ على نفس ما يدلُّ عليه صاحبُه كخبر المبتدأ بالنسبة إلى المبتدأ، وهذا يقتضي ألا يكونَ المصدرُ حالاً؛ لئلا يلزمَ الإخبارُ بمعنىً عن جُثَّة، فإن ورد عن العرب شيءٌ منه حُفِظَ ولم يقسْ عليه، كما لا يقاسُ على وقوع المصدر نعتاً[(١)].

وأمَّا قولُ السِّيرافيّ إنَّ المصدرَ الواقعَ موقعَ الحال مفعولٌ مطلقٌ للفعلِ السّابق، فيكون من قبيل المصدر المعنوي فضعيفٌ؛ من جهة أنَّه لم يرد إلا نكرةً، فلو كان مصدراً على ما ادّعاه لم يمتنع من وقوع المعرفة؛ لأنَّ المصدرَ لا يختصُّ بالنّكرة[(٢)].

ثم إنَّ قولَه إنَّ المصدرَ منصوبٌ بما قبلَه من قبيلِ المصدرِ المعنويّ ضعيفٌ؛ لأنَّ المصدرَ المعنويَّ يكونُ موافقاً للفعلِ في المعنى، وبعضُ المصادر المسموعةِ هنا لا توافقُ الأفعالَ التي قبلها؛ فالصَّبرُ لا يوافقُ القتلَ في نحو: (قتلته صبراً)، والفجاءة لا توافق اللِّقاء في نحو: (لقيته فجأة).

وأمَّا القولُ إنَّ المصدرَ الواقعَ موقعَ الحال يُعْرَبُ حالاً على تقدير حذف مضاف فضعيفٌ؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ التَّقدير، ثم إنَّ إعرابَه على حذف مضافٍ ليس فيه مبالغةٌ كما في إعرابه حالاً واقعاً موقعَ الصِّفة[(٣)]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٣٢٨/٢).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٣٨١/١).

(٣) شرح الكافية للرضي القسم الأول (٦٧٢/٢).

٨٥ - يجوزُ أن تتقدمَ الحالُ على صاحبها المجرور بحرف

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسالةَ في شرح الكافية، وفي المغني، قال فيه: «وأمَّا حالُ المجرور نحو: (مررتُ بزيدٍ واقفاً).... فأكثرُ البصريين يمنعونَ تقدمَها على صاحبها، ونُقِلَ عن ابن كيسان، وأبي علي، وابن برهان جوازُ تقدمها»[(١)].

آراء النَّحويينَ:

وهذه المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح:

أحدهما: المنعُ، وهو قولُ سيبويهِ، والمبردِ، والزَّجاج، وابنِ السراج[(٢)].

والثاني: الجوازُ، وهو قولُ ابن كيسان، والفارسيّ، وابن برهان[(٣)]، وبه قال ابنُ مالك في بعض كتبه[(٤)]، وضعَّفَه في التَّسهيل[(٥)].

---

(١) شرح الكافية (٦٤١)، والمغني: ت النهاري (٣٨٥/١).

(٢) الكتاب (١٢٤/٢)، والمقتضب (١٧١/٤)، ومعاني القرآن وإعرابه (٢٥٤/٤)، والأصول في النحو (٢١٤/١-٢١٥).

(٣) شرح الكافية الشافية (٧٤٤/٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٣٧/٢)، وشرح الألفية لابن الناظم (٣٢٣) وفيها رأي ابن كيسان والفارسي، وشرح اللمع (١٣٨/١).

(٤) شرح الكافية الشافية (٧٤٤/٢)، وشرح عمدة الحافظ (٤٢٦/١).

(٥) التسهيل (١١٠).

الأدلة[1]:

حجةُ المانعين من ثلاثةِ أوجه:

أحدها: أنَّ العاملَ في الحال هو العاملُ في صاحب الحال، والعاملُ في صاحب الحال حرفُ الجر، فيكونُ هو العاملُ في الحال؛ قياساً على عمل المضاف في حال المضاف إليه، ولا يجوزُ تقدمُ الحالِ ههنا؛ لضعف العامل، كذلك في محلّ النزاع.

والثاني: أنَّ العاملَ لما لم يصل إلى صاحب الحال إلا بواسطة حرف الجر تنزَّلَ حرفُ الجر منزلة الجزء من الفعل، فاشتركا في العمل في صاحب الحال، كما اشتركا في العمل في حاله، ولا شك في ضعف عمل الحرف، فلو قدمناه نظراً إلى عمل الفعل فيه لقدمناه على عامله الضَّعيف، وذلك ممتنعٌ.

والثالث: أنَّ الحالَ صفةٌ في المعنى، والصفةُ لا تتقدمُ على الموصوف.

وحجةُ الجواز السَّماعُ، والقياس.

فأمَّا السَّماعُ فمنه:

قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا ﴾[2]، فـ(كافة) حال من (الناس) المجرور باللام، وقد تقدمَ عليه، والأصلُ: للناس كافة.

وقوله تعالى: ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٖ كَذِبٖۚ﴾[3]، فـ(على قميصه) حال من

(١) الأصول في النحو (٢١٥/١)، والتبصرة والتذكرة (٢٩٧/١)، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة (٥٦٣/١) وشرح التسهيل لابن مالك (٣٣٦/٢)، والمغني: ت النهاري (٣٨٥/١).

(٢) سورة سبأ: من الآية (٢٨).

(٣) سورة يوسف: من الآية (١٨).

(دم) المجرور بحرف جر، وقد تقدَّمَ الحالُ عليه.

وقولُ الشَّاعر:

لئن كان بردُ الماءِ هيمانَ صاديا   إليَّ حبيباً إنَّها لحبيبُ[1]

حيثُ قدَّمَ الحالَ (هيمان صاديا) على صاحبها المجرور بحرف جر (إلي) والأصل: لئن كان بردُ الماء حبيباً إليَّ هيمان صاديا.

وأمَّا القياسُ فإنَّ جالسةً من قولنا: (مررتُ بهندَ جالسةً) منصوبٌ بالفعل (مررت) وهو فعلٌ متصرفٌ لا يفتقرُ في نصبِ الحال إلى واسطة، وحرفُ الجر الذي عدَّاه لا عملَ له إلا الجر، والمجرورُ به بمنزلة المنصوب الذي يجوزُ تقديمُه، فجاز كذلك تقدمُ الحال.

اختيار ابن فلاح[2]:

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بجوازِ تقديمِ الحالِ على صاحبها المجرور بحرف؛ فقد ذكر القولين في المسألة بأدلَّتهما، ثم أجاب عن حجةِ المانعين بما يُضْعِفُها ويُرَجِّحُ عنده القولَ بالجواز.

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بالسَّماع، والقياس، فأمَّا السَّماع فقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾، فإنَّ (كافة) حالٌ من الناس، ويرى ابنُ فلاحٍ أنّ جعلَ بعضِ المانعينَ (كافة) حالاً من (الكاف)، و(التاء) للمبالغة أو

---

(١) البيت من الطويل، قائله: كثير عزة، ديوانه (٢٦).

(٢) شرح الكافية (٦٤١)، والمغني: ت النهاري (١/٣٨٥).

مصدراً على فاعلة، و(للناس) متعلقةٌ به أي: كافة للناس عن الضَّلال[1] تَعَسّفٌ على خلاف المعنى.

ومن أدلة السَّماع قول الشَّاعر:

لئن كان بردُ الماءِ حرَّانَ[2] صاديا إليَّ حبيباً إنَّها لحبيبُ

ف(حران) حالٌ من (الياء) في (إلي)، و(حبيباً) العاملُ في (إلي) وهو خبرُ كان.

وقولُ الشَّاعر:

إذا المرءُ أَعْيَتْه السيادةُ ناشئا فمطلبُها كهلاً عليه شديدُ[3]

ف(كهلاً) حالٌ من ضمير (عليه)، و(شديدُ) العامل فيه.

وأمَّا القياسُ؛ فلأنَّ العاملَ فيها الفعلُ، ولأنَّه العاملُ في صاحبها النَّصب؛ بدليل العطف على محلّه بالنَّصب، وإذا كان العاملُ فعلاً لم يمتنع تقدمُ الحالِ عليه، ومن ثَمَّ تقديمه على صاحبها.

وقد أجاب ابنُ فلاحٍ عن حجةِ المانعين بما يأتي:

فأمَّا قولهم بأنَّ العاملَ حرفُ الجر، أو أنَّه مشاركٌ في العمل فضعيفٌ؛ لأنَّ حرفَ الجرّ لم يُعْهَدْ له عملُ النَّصب إلا إذا تعلَّقَ بمحذوفٍ لنيابته عن الفعل،

---

(١) هذا التوجيه للزجاج في معاني القرآن وإعرابه (٤/٢٥٤)، وللأنباري في البيان (٢/٢٨٠).

(٢) هكذا عند ابن فلاح، وفي ديوان كثير عزة (هيمان)، ينظر الديوان (٢٦).

(٣) البيت من الطويل، واختلف في نسبته، فقيل: هو للمعلوط القريعي، وقيل: للمعلوط السعدي، وقيل: لسويد العبدي، ينظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٣/١١٤٨)، وشرح الكافية الشافية (٢/٧٤٦)، والخزانة (٣/٢١٩).

وأمَّا حالُ المضاف إليه فالعاملُ معنى الإضافة لا نفس المضاف؛ لأنَّ معنى الإضافة يمكنُ تقديرُه بفعلٍ يَنصِبُ بمعنى: ألصق أو أضيف، وأمَّا المضافُ فلا يمكنُ تقديرُه بفعلٍ يَنصِبُ.

وأمَّا قولهم بأنَّ الحالَ صفةٌ فباطلٌ؛ لأنَّه لو كان حكمُها حكمَ الصِّفة لم تتقدمْ أصلاً؛ لأنَّ الصفةَ تابعةٌ للموصوف، والتَّابعُ لا يتقدم على متبوعه كما في سائرِ التوابع.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو جوازُ تقديمِ الحالِ على صاحبها المجرور بحرف؛ لأنَّه مؤيَّدٌ بالسَّماع، ومنه ما تقدَّمَ آنفاً، وهو من الكثرة بحيثُ لا يقبلُ التَّأويل، وأمَّا ما استدلَّ به المانعون من القياس فقد تقدمَ جوابُ ابنِ فلاحٍ عنه بما يُضْعِفُه، ويُرجِّحُ عندي القولَ بالجواز، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

٨٦ - تقديمُ الحالِ على عاملها المتصرِّف جائزٌ

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية، وفي المغني، قال فيه: «وهذا العاملُ القويُّ يجوزُ تقديمُ الحالِ عليه، وإن كان صاحبُها ظاهراً، خلافاً للفراء، فإنَّه منعَ تقديمَها إذا كان صاحبُها ظاهراً، ووافق إذا كان مضمراً»[١].

آراء النَّحويينَ:

وهذه المسألةُ فيها أربعةُ أقوالٍ للنَّحويين:

أحدها: الجوازُ مطلقاً، وهو قولُ سيبويه، والمبرد، والزجاج[٢]، و به قال جمهورُ النَّحويين[٣].

والثاني: المنعُ إذا كان صاحبُها اسماً ظاهراً، نحو: (راكباً جاء زيدٌ)، والجوازُ إذا كان ضميراً، نحو: (راكباً جئتُ)، وهو قولُ الفراء[٤].

والثالث: المنعُ في نحو (راكباً زيدٌ جاء)؛ لبعدها عن العامل حين تَقدَّم على المبتدأ (زيد)، وهو قولُ الأخفش[٥].

---

(١) شرح الكافية (٦٣٧)، والمغني: ت النهاري (٣٨٨/١).

(٢) الكتاب (١٢٤/٢)، والمقتضب (١٦٨/٤، ٣٠٠)، و معاني القرآن وإعرابه (٨٦/٥).

(٣) إعراب القرآن للنحاس (٢٨٧/٤)، علل النحو (٣٧٢)، التبصرة والتذكرة (٢٩٧/١)، شرح المقدمة المحسبة (٣١٤/٢)، التوطئة (٢١٣)، والتسهيل (١١٠).

(٤) رأيه في: علل النحو (٣٧٢)، اللباب في علل البناء والإعراب (٢٨٩/١)، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن حمعة (٥٦٠/١).

(٥) رأيه في: البديع في علم العربية (١٩٨/١)، والارتشاف (١٥٨١/٣).

والرابع: المنعُ مطلقاً، وهو قولُ الجرميّ(١).

الأدلة(٢):

حجةُ الجمهور السَّماع، والقياس:

فأمَّا السَّماعُ فقولُه تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ﴾(٣)، ومنه قولُ العرب: «شتَّى تؤوبُ الحَلَبة»(٤)، ومنه قولُ الشَّاعر:

سريعاً يهونُ الصَّعْب عندَ أولي النُّهى ... إذا برجـاءٍ صـادقٍ قـابلوا البأسَـا(٥)

وأمَا القياسُ؛ فلأنَّ العاملَ متصرفٌ في نفسه، فتُصُرِّفَ في معموله بالتقديم؛ قياساً على المفعول به والظَّرف، نحو: (زيداً ضربتُ)، و(عندك جلستُ).

وحجةُ الفراء أنَّه إذا كان ظاهراً أدَّى إلى الإضمار قبل الذِّكر؛ لأنَّ في الحال ضميراً يعودُ على ذي الحال، وأمَّا إذا كان صاحبُ الحال ضميراً فليس فيه إضمارٌ قبل الذِّكر؛ لأنَّ الضَّميرين يشتركانِ في عودهما على مُفَسِّرٍ لهما.

وحجةُ الجرميّ القياسُ على التمييز.

---

(١) رأيه في: الارتشاف (١٥٨١/٣)، والمساعد لابن عقيل (٢٦/٢)، وتعليق الفرائد (٢٠٤/٦).

(٢) المقتضب (١٧٠، ٣٠٠)، والأصول في النحو (٢١٧/١)، وعلل النحو (٣٧١)، والتبيين (٣٨٣)، والبديع في علم العربية (١٩٨/١)، والتذييل والتكميل (٧٨/٣ ب).

(٣) سورة القمر: من الآية (٧).

(٤) مثل يضرب في اختلاف الناس، وتفرقهم في الأخلاق، جمهرة الأمثال (٤٤٢/١)، ومجمع الأمثال للميداني (٣٥٨/١).

(٥) البيت من الطويل، لم أقف على قائله، وهو في: التذييل والتكميل (٧٦/٣ ب)، والمساعد (٢٤/٢) وشفاء العليل (٥٣٠/٢).

وأمَّا الأخفشُ فقد تقدَّمت حجتُه مقرونةً بقوله.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بالجواز مطلقاً؛ فقال في المغني: «وهذا العاملُ القويُّ يجوزُ تقديمُ الحالِ عليه وإن كان صاحبُها ظاهراً، خلافاً للفراء، فإنَّه منعَ تقديمَها إذا كان صاحبُها ظاهراً، ووافق إذا كان مضمراً».

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بالقياس، وهو أنَّ العاملَ متصرفٌ في نفسه، فيُتَصَرَّفُ في معموله.

ويرى ابنُ فلاح أنَّ قوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبۡصَٰرُهُمۡ يَخۡرُجُونَ مِنَ ٱلۡأَجۡدَاثِ﴾ لا حجةَ فيه على الفراء؛ لأنَّ صاحبَ الحال مضمرٌ، **ويرى أيضا** أنَّ قولَ العرب: «شتَّى تؤوب الحَلَبة» يحتملُ أن يكونَ (شَتَّى) صفةَ مصدرٍ، أي: إياباً شتى، ولا يبقى فيه دليل.

وقد أجاب ابنُ فلاحٍ عن حُجة الفراء بأنَّ التقديمَ يؤدِّي إلى الإضمار قبل الذكر بأمرين:

أحدهما: أنَّ الفراء يناقض نفسه في استعمال هذه القاعدة، فأجاز (جاء راكباً زيدٌ) مع أنَّ فيها إضماراً قبل الذِّكر، وهذا ينقضُ موقفَه هنا من منع الإضمار قبل الذكر.

والثاني: أنَّ الإضمارَ قبلَ الذِّكر إذا نُويَ به التأخيرُ لا يكونُ إضماراً قبل

(١) شرح الكافية (٦٣٧)، والمغني: ت النهاري (١/٣٨٨).

الذِّكر؛ بدليل قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ۝٦٧﴾[1]، وقولهم: «في بيته يُؤتَى الحكم»[2]، و«في أكفانِه لُفَّ الميت»[3].

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو جوازُ تقديمِ الحال على عاملها المتصرف مطلقاً؛ لأنَّه مؤيَّدٌ بالسَّماع كما ذُكر آنفاً، ولأنَّ القياسَ يقتضيه؛ إذ هو فضلةٌ، فيُتَصَرَّفُ فيها بتقديمها على عواملها المتصرفة، كما هو الشأن في سائر الفضلات.

ثم إنَّ منعَ تقديم الحال إذا كان صاحبُها ظاهراً بحجة أنَّه يؤدي إلى الإضمار قبل الذِّكر ضعيفٌ؛ لأنَّ هذا القانون -أعني قانون منع الإضمار قبل الذكر- ليس على إطلاقه، بل هو مقيدٌ بما إذا كان المذكور المؤخر في نية التقديم، بمعنى أنَّ رتبتَه في أصل التركيب هو التقديمُ، كما في (أكرم أباه محمدٌ) فالضَّمير في (أباه) يعودُ على (محمد)، وهو متأخرٌ في اللَّفظ، إلا أنَّه مقدمٌ في الرتبة؛ لأنَّه فاعلٌ، والواقعُ اللُّغوي الذي تُسْتَمَدُّ منه هذه القوانين يشهدُ لهذا القيد، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ۝٦٧﴾، وقولُ العرب: «في بيته يؤتى الحكم»، و«في أكفانه لُفَّ الميت»، وعليه فإنَّ الإضمارَ قبل الذِّكر في (راكباً جاء زيدٌ) وهو محلُّ النزاع جائزٌ ؛ لأنَّ (زيدٌ) مؤخرٌ عن الضَّمير في اللَّفظ، أمَّا في أصل التركيب فرتبتُه التقديمُ؛ لأنَّ أصلَ التركيب (جاء زيدٌ راكباً).

---

(١) سورة طه: من الآية (٦٧).

(٢) هذا القول في: المقتضب (١٠٢/٤)، ومجمع الأمثال للميداني (٧٢/٢).

(٣) هذا القول في: الإنصاف (٦٦/١)، واللباب (٢٨٩/١)، والتبيين (٣٨٥).

وأمَّا ما ذهبَ إليه الأخفشُ من المنع في نحو (راكباً زيدٌ جاء)؛ **لبعدها عن العامل فيردُّه السَّماع**، وهو قولُه تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ﴾، حيثُ تقدَّمت الحالُ على عاملها، وبينها وبين العاملِ اسمان.

وأمَّا ما ذهب إليه الجرميُّ من المنع بحجة القياس على التمييز فباطلٌ عندي من وجهين:

أحدهما: أنَّه قياسٌ مع الفارق، وهو باطلٌ؛ إذ من شرطِ صحةِ القياسِ استواءُ المقيس والمقيس عليه في العلةِ الجامعة، فإذا لم يستويا بَطَل القياسُ، ويقال له عند الأصوليين قياسٌ مع الفارق[١]، والفرقُ بين الحال والتمييز من وجوهٍ منها[٢]: أنَّ الحالَ يكونُ جملةً وظرفاً، والتمييزُ لا يكونُ إلا اسماً مفرداً، ومنها أنَّ الحالَ مبينةٌ للهيئات، والتمييزُ مبينٌ للذوات، ومنها: أنَّ الحالَ يتعددُ، بخلافِ التَّمييز.

والثاني: أنَّه قياسٌ فاسدُ الاعتبار، وهو باطلٌ أيضاً؛ إذ من شرط القياس ألا يثبتَ للمقيس حكمٌ بالنَّص، أو بالإجماع مخالفٌ للقياس؛ لأن القياس حينئذٍ يكون مصادماً للنص، أو الإجماع، ومعارضاً له، وقد ثبت هنا للمقيس وهو الحالُ حكمٌ بالنَّص، وهو دَلالة السَّماع على جوازِ التَّقدم، فبَطَل القياسُ على حكمٍ آخر، وهو منع تقدم التمييز، ويقال له عند الأصوليين قياسٌ فاسدُ الاعتبار[٣]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) الكافي الوافي في أصول الفقه الإسلامي (١٨٦).

(٢) التذييل والتكميل (٣/٧٨ ب)، ومغني اللبيب (٤٤٠).

(٣) الكافي الوافي في أصول الفقه الإسلامي (١٨٧).

٨٧ - لا يجوزُ توسّطُ الحالِ بين المبتدأ والخبر الظَّرف

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية، وفي المغني، قال فيه: «ولقولنا: (زيدٌ في الدار قائماً) خمسُ صور: ثنتان جائزتان اتفاقاً، وهما: (زيدٌ في الدار قائماً)، و(في الدار قائماً زيدٌ)، وثنتان ممتنعتان اتفاقاً: (قائماً زيدٌ في الدار)، و(قائماً في الدار زيدٌ).

والمختلَفُ فيها: (زيدٌ قائماً في الدار)، فمنعها سيبويه، وأجازها الأخفشُ»[1].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها أربعةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: المنعُ مطلقاً، وهو قولُ سيبويهِ، والمبردِ، وابنِ السَّرَّاج، وابنِ جني[2].

والثاني: الجوازُ مطلقاً، وهو قولُ الكسائيّ، الفراءِ، وبه قال الأخفشُ، وابنُ مالكٍ إلا أنَّ ابنَ مالك يجيزُ توسّطَ الحال بقوّةٍ إذا كانت ظرفاً، أو حرفَ جرٍّ، وبضَعْفٍ إن كانت غيرَ ذلك[3].

والثالث: الجوازُ إذا كان الحالُ ظرفاً، أو حرفَ جرٍّ، والمنعُ إذا كان غير

---

(١) شرح الكافية (٦٣٩)، والمغني: ت النهاري (١/٣٩٣).

(٢) الكتاب (٢/١٢٤-١٢٥)، والمقتضب (٤/١٧٠)، والأصول في النحو (١/٢١٥)، واللمع (١١٧-١١٨).

(٣) إعراب القرآن للنحاس (٤/٢٢)، ومعاني القرآن (١/٣٥٨)، والمسائل العسكريات (١٠٨-١٠٩) وشرح التسهيل (٢/٣٤٦).

ذلك، وهو قولُ ابنِ برهان[١].

والرابع: الجوازُ إذا كانت الحالُ من مُضمَرٍ مرفوعٍ، نحو: (أنت قائماً في الدار)، والمنعُ إن كانت من ظاهرٍ، وهو مذهبُ الكوفيين[٢].

الأدلة[٣]:

حجةُ المانعين مطلقاً أنَّ العاملَ هنا هو الظَّرف، وهو عاملٌ معنويّ، فلا يقوى على تقدم معموله عليه، وإذا كان تقدمُ معمولِ الفعلِ غير المتصرفِ ممتنعاً فمعمولُ المعنى أحرى بالمنع.

وحجةُ المجيزين مطلقاً السَّماعُ، والقياسُ:

فأمَّا السَّماعُ فقراءةُ مَنْ قرأ[٤]﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٍۭ بِيَمِينِهِۦۚ﴾[٥] بنصبِ (مطوياتٍ)، وقراءةُ مَنْ قرأ[٦]: ﴿فِى بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةً لِّذُكُورِنَا﴾[٧] بنصبِ (خالصةً) على الحال من ضمير (لذكورنا)؛ لأنَّه خبرُ المبتدأ.

---

(١) شرح اللمع (١٣٤/١).

(٢) الارتشاف (١٥٩١/٣)، والمساعد (٣٣/٢)، وهمع الهوامع (٣٣/٤).

(٣) شرح اللمع لابن برهان (١٣٤/١) وشرح التسهيل لابن مالك (٣٤٦/٢) وتمهيد القواعد (٢٣٠٢/٥).

(٤) هي قراءة عيسى بن عمر، والجحدري، مختصر في شواذ القرآن (١٣٢)، والبحر المحيط (٤٢٢/٧).

(٥) سورة الزمر: من الآية (٦٧).

(٦) هي قراءة ابن عباس، وقتادة، والأعرج، والزهري، مختصر في شواذ القرآن (٤٦) والمحتسب (٢٣٢/١).

(٧) سورة الأنعام: من الآية (١٣٩).

وقولُ الشَّاعر:

رهطُ ابنِ كُوزٍ مُحْقِبِي أدراعِهم فيهم ورهطُ ربيعةَ ابنِ حُذارِ[1]

وأمَّا القياسُ فإنَّ العاملَ فيها الفعلُ العاملُ في الظَّرف، لا نفسُ الظَّرف، وهو عاملٌ قويٌّ، فجاز تقدمُها عليه؛ قياساً على العامل القوي.

وقال ابنُ مالكٍ محتجاً على جوازِ توسّطَ الحال بقوّةٍ إذا كانت غير صريحة - شبه الجملة - وبضَعْفٍ إن كانت صريحة - المفرد -: «ويَضْعُفُ القياسُ على الصَّريحة؛ لضَعفِ العامل، وظهورِ العمل.... ولا يَضْعُفُ القياسُ على تقديم غير الصَّريحة؛ لشبه الحال فيه بخبرِ (إنَّ) إذا كان ظرفاً، فكما استُحسنَ القياسُ على (إنَّ عندك زيداً)؛ لكون الخبر فيه بلفظِ الظَّرفِ الملغى، ولتوسعهم في الظروف بما لا يُتَوسّعُ في غيرها بمثله، كذا يُستحسَنُ القياسُ على قول الشاعر:

ونحنُ منعنا البحرَ أنْ تشربوا به وقد كان منكُم ماؤُه بمكان»[2]

فقد قدّمَ الحالَ وهو (منكم) على عامله الجار والمجرور وهو (بمكان).

وحجةُ ابنِ برهان في **تقييد الجواز بكون الحال ظرفاً، أو حرفَ جر** هي أنَّ الظَّرفَ والجار والمجرور إنما يُعتبَرُ فيهما في باب العمل لفظُهما فقط، دونَ اعتبارِ ما نابا عنه، وقاما مقامَه.

ويُؤكِّدُ ابنُ برهان مفهومَ هذه النَّظرية بجواز تقدّم خبر (إنَّ) على اسمها إذا كان ظرفاً، أو حرفَ جرٍّ، فيقولُ: «ولو اعتُبِرَ فيهما ما قاما مقامَه ونابا منابة، لما

---

(١) البيت من الكامل، للنابغة الذبياني، ديوانه (٥٥).

(٢) البيت من الطويل لابن مقبل العجلاني، ديوانه (١٤٤).

صحَّ ذلك فيهما، كما لا يصحُّ ذلك في (مستقرّ) الذي خلفاه، فكما اعتُبرَ في صحةِ التقديم في باب (إنَّ) لفظُهما دونَ ما نابا عنه، كذلك معتبرٌ في التَّقديم على المعنى العامل فيهما لفظُهما دون ما نابا عنه من الحال».

وألحظُ هنا أنَّ حجةَ ابنِ مالكٍ هي نفسُها حجةُ ابنِ برهانٍ، إلا أنَّ ابنَ مالكٍ رتَّبَ عليها القوّةَ والضَّعف في القياس مع إثباتِ الجواز، وأمَّا ابنُ برهان فقد رتَّبَ عليها المنعَ والجوازَ.

وأمَّا قولُ الكوفيين فلم أقف على حجة له.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاحٍ قولَ سيبويه، وهو المنعُ؛ فقد ذكر قولين في المسألة، قولَ سيبويه، وهو المنعُ، وقولَ الأخفش، وهو الجوازُ، ثم نصَّ على ترجيح قولِ سيبويه، وعلَّلَ ترجيحَه بأمرين:

أحدهما: أنَّ العاملَ هو الظَّرف، وأنَّ الضَّميرَ قد انتقلَ إليه لنيابته عن الفعل، ولذلك لا يبرز معه إلا على طريق التَّمثيل.

والثاني: أنَّه لو كان الفعلُ هو العاملَ لكثُرَ تقدمُها؛ قياساً على كثرة التقدم مع العامل القويّ.

---

(١) شرح الكافية (٦٣٩)، المغني: ت النهاري (١/٣٩٣).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو القولُ بالجواز مطلقاً؛ لأمرين:

أحدهما: أنَّه مؤيَّدٌ بالسَّماع كما تقدَّم.

والثاني: أنَّ القياسَ يقتضيه، لأنَّ العاملَ في الحال المتقدّمة هو الفعلُ العاملُ في الظَّرف، لا نفسُ الظَّرف، وهو عاملٌ قويٌّ، فجاز تقدمُها عليه؛ قياساً على العامل القويّ.

وأمَّا قولُ ابنِ فلاحٍ بأنَّ الظَّرفَ هنا هو العاملُ فضعيفٌ عندي؛ لأنَّ التَّركيبَ هنا يحتوي على عاملٍ مقدرٍ، وهو العاملُ في الظَّرف، فيكونُ هو العاملَ في الحال، ولا أرى مانعاً من ذلك، وأمَّا كونُه لا يظهر فهذا لا يمنعُ من تأثيره؛ بدليل نصبِه للظَّرف، فما نَصَبَ الظَّرفَ يَنصبُ الحالَ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

٨٨ - يجوزُ تعدد الحال من المفرد

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية، وفي المغني، قال فيهما: «ثم هل يجوزُ أن يكونَ للواحدِ أحوالٌ غير متضادة؟ فيه قولان: الجمهورُ على جواز ذلك، كقولك: (هذا زيدٌ واقفاً متحدثاً ضاحكاً).... والقولُ الثاني: أنَّه لا يجوزُ أن يعملَ العاملُ إلا في حالٍ واحدة»[١].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما ذكر ابنُ فلاحٍ:

أحدهما: يجوزُ أن يكونَ للواحدِ أحوالٌ غير متضادة، وهو قولُ الجمهور، ومنهم ابنُ جني، وابنُ يعيش، وابنُ جمعة، وابنُ مالك[٢].

والثاني: لا يجوزُ أن يعملَ العاملُ إلا في حالٍ واحدة، وهو قولُ الفارسيّ، وبه قال ابن عصفور[٣]، إلا إذا كان العاملُ أفعلَ التفضيل فيجوزُ عنده التَّعددُ، نحو: (أنت يومَ الجمعة أحسنُ قائماً منك يومَ الخميس قاعداً).

---

(١) شرح الكافية (٦٧٧)، والمغني: ت النهاري (٣٦٧/١).

(٢) المحتسب (٣٠٧/٢)، وشرح المفصل (٣٧٥/١)، وشرح ألفية ابن معطٍ (٥٥٤/١)، والتسهيل (١١١).

(٣) توضيح المقاصد والمسالك (٧١٤/٢)، والمساعد لابن عقيل (٣٥/٢)، وشرح الألفية للأشموني (٣١٣/٢) وفيها رأي الفارسي، والمقرب (١٧٢).

الأدلة[1]**:**

حجةُ الجواز أنَّ الحالَ مثلُ الخبر، ولما جاز تعددُ الخبرِ جاز تعددُ الحال.

وحجةُ عدم الجواز أنَّه لا يجوزُ للعاملِ أن يقتضيَ مصدرين، ولا ظرفي زمانٍ، ولا ظرفي مكانٍ، فكذلك لا يقتضي حالين.

اختيار ابن فلاح[2]**:**

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بالجواز؛ فقد ذكر القولين في المسألة، ثم صرَّحَ بضعف القول بالمنع، فقال في شرح الكافية، وفي المغني: «والقولُ الثاني: أنَّه لا يجوزُ أن يعملَ العاملُ إلا في حالٍ واحدةٍ؛ قياساً على المصدرين وظرفي الزمان وظرفي المكان، وعلى المفعول.... وهذا ضعيفٌ».

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بأنَّ الحالَ زيادةٌ في الخبر، والمبتدأ يكونُ له خبران فصاعداً.

وأجاب ابنُ فلاحٍ عن حجة المانعين بأنَّ الفعلَ لا يكونُ له مصدران، ويستحيلُ وقوعُه في زمانين أو مكانين، ولذلك امتنعَ عملُ الفعل فيهما، وأمَّا الحالُ فإنَّه قد يجتمعُ لشخصٍ أحوالٌ متعددةٌ، وإذا عَمِلَ الفعلُ في صاحبها عَمِلَ فيها؛ لأنَّها صفةُ هيئة.

---

(١) المحتسب (٣٠٧/٢)، والمقرب (١٧٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣٧٥/١).

(٢) شرح الكافية (٦٧٧)، والمغني: ت النهاري (٣٦٧/١).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو جوازُ أن يكونَ للواحدِ أحوالٌ غير متضادة، كقولك: (هذا زيدٌ واقفاً متحدثاً ضاحكاً)؛ وذلك لأمور:

أحدها: أنَّه مؤيَّدٌ بالسَّماع، ومنه ما يأتي:

قولُه تعالى: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ غَضۡبَٰنَ أَسِفٗا﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمۡ لِيَوۡمٖ تَشۡخَصُ فِيهِ ٱلۡأَبۡصَٰرُ ٤٢﴾، ﴿مُهۡطِعِينَ مُقۡنِعِي رُءُوسِهِمۡ﴾[2]، وقولُ الشَّاعر:

عليّ إذا ما جئتُ ليلى بِخُفْية ... زيارة بيتِ اللهِ رَجْلانَ حافيا[3]

والثاني: أنَّ القياسَ يقتضيه؛ لأنَّ الحالَ مثلُ الخبر، ولما جاز تعددُ الخبر جاز تعددُ الحال.

والثالث: أنَّ ما استدلَّ به المانعُ من القياس على المصدر، وظرفي الزمان والمكان باطلٌ لوجود الفارق؛ وهو أنَّ الفعلَ لا يكونُ له مصدران، ويستحيلُ وقوعُه في زمانين أو مكانين، ولذلك امتنعَ عملُ الفعلِ فيهما، وأمَّا الحالُ فإنَّه قد يجتمعُ لشخصٍ أحوالٌ متعددةٌ، وإذا عَمِلَ في صاحبها عَمِلَ فيها؛ لأنَّها صفةُ هيئة.

وتجدرُ الإشارة هنا إلى أنَّ ما تقدَّمَ من الخلاف إنَّما هو في تعددِ الأحوال غير المتضادة، أمَّا الأحوالُ المتضادة نحو: (هذا زيدٌ قائماً قاعداً)، و(هذا الطعامُ

---

(١) سورة الأعراف: من الآية (١٥٠).

(٢) سورة إبراهيم: من الآيتين (٤٢، ٤٣).

(٣) البيت من الطويل، وقائله: مجنون ليلى، ديوانه (٢٥٩).

حلواً حامضاً)، فقد قرَّرَ ابنُ فلاحٍ[1] أنَّ الخلافَ فيها هو نفسُه الخلافُ في غير المتضادة، وعلَّلَ ذلك بأنَّ مَن منعَ في غير المتضادين فهو من المتضادين أمنعُ؛ لأنَّه يمتنعُ جعلُ الثانية حالاً من ضمير الأولى؛ لفساد المعنى، ومَن أجاز في غير المتضاد أجاز أيضاً ههنا؛ لأنَّه يَسْبِكُ منهما حالاً واحدةً، كما فُعِل في الخبرين المتضادين، ويقدر: جامعاً للقيام والقعود، وجامعاً للطعمين، أو مُزّاً.

وهذا الذي قرَّرَه ابنُ فلاحٍ في الأحوالِ المتضادة هو الذي عليه النحويونَ ممن منعَ، أو أجاز، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) شرح الكافية (٦٧٨)، والمغني: ت النهاري (١/٣٦٨).

٨٩ - لا يصحُّ وقوعُ الماضي حالاً إلا مع (قد) ظاهرةً أو مقدرة

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية، وفي المغني، قال فيه: «وأمَّا الفعلُ الماضي فلا يصحُّ وقوعُه حالاً إلا مع (قد) ظاهرةً أو مضمرةً خلافاً للأخفش، والكوفيينَ»[١].

آراء النَّحويينَ:

وهذه المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح:

أحدهما: أنَّ الفعلَ الماضي لا يصحُّ وقوعُه حالاً إلا مع (قد) ظاهرةً أو مقدرةً، وهو قولُ البصريين[٢]، والفراء من الكوفيين[٣]، وبه قال النَّحاسُ، والأنباريُّ، والجزوليُّ والشلوبين، وابنُ الحاجب[٤].

والثاني: جوازُ وقوع الفعل الماضي حالاً بدون (قد)، وهو قولُ الكوفيين[٥] عدا الفراءَ، وبه قال الأخفشُ[٦].

---

(١) شرح الكافية (٦٥٧)، والمغني: ت النهاري (٣٨١/١).

(٢) الإنصاف (٢٥٢/١)، والتبيين (٣٨٦) ائتلاف النصرة (١٢٤).

(٣) معاني القرآن (٢٤/١).

(٤) إعراب القرآن (٢٠٦/١)، والإنصاف (٢٥٤/١)، والمقدمة الجزولية (٩٢)، والتوطئة (٢١٥)، والكافية (١٠٥).

(٥) الإنصاف (٢٥٢/١)، والتبيين (٣٨٦)، وشرح ألفية أبن معط لابن جمعة (٥٥٩/١).

(٦) رأيه في المصادر السابقة.

الأدلة(١):

حجةُ اشتراط (قد) أنَّ الحالَ هو الشيءُ الحاضرُ، والماضي منقطعٌ منقضٍ، فإن أتى بـ(قد)، جاز كقولك: (هذا زيدٌ قد قام)؛ لأجل أنَّ (قد) تُقَرِّبُ الماضيَ من الحال، فيجري مجرى الحاضر، وإن لم تأت فإنَّها تُقَدَّرُ، ومن مجيء الماضي حالاً مقترناً بـ(قد) قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلۡكُفۡرِ﴾(٢)، وقول الشَّاعر:

فجئتُ وقد نضَّت لنومٍ ثيابَها ... لدى السِّتر إلا لِبْسَةَ المتفضِّل(٣)

وحجةُ عدم اشتراط (قد) السَّماعُ من غير (قد)، والتقديرُ خلافُ الأصل والقياس.

فأمَّا السَّماع فمنه ما يأتي:

قولُه تعالى: ﴿أَنُؤۡمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ ١١١﴾(٤)، وقوله تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُواْ ظَٰلِمِينَ ١٤٨﴾(٥) وقولُ الشَّاعر:

وإذا ذُكِرتْ يرتاحُ قلبي لذكرها ... كما انتفضَ العصفورُ بلَّلَهُ القَطْرُ(٦)

---

(١) المقتصد (٢/٩١٤-٩١٥)، والإنصاف (١/٢٥٤)، والتبيين (٣٨٨).

(٢) سورة المائدة: من الآية (٦١).

(٣) البيت من الطويل، وقائله: امرؤ القيس، ديوانه (٣٥).

(٤) سورة الشعراء: من الآية (١١١).

(٥) سورة الأعراف: من الآية (١٤٨).

(٦) البيت من الطويل، وقائله: صخر الهذلي، ينظر البيت في: شرح أشعار الهذليين (٢/٩٥٧)، والإنصاف (١/٢٥٣)، والخزانة (٣/٢٥٤، ٢٥٨-٢٥٩).

وقولُ الشَّاعر:

وطَعْنٍ كَفَمِ الزِّقِّ غَذَا والزِّقُّ ملآنُ[1]

وأمَّا القياسُ: فعلى الصِّفة؛ فإنَّه يقعُ صفةً للنَّكرة من غير تقدير، فجاز وقوعُه حالاً من المعرفة من غير تقدير.

اختيار ابن فلاح[2]:

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ الفعلَ الماضي لا يصحُّ وقوعُه حالاً إلا مع (قد) ظاهرةً أو مقدَّرةً؛ فقال في المغني: «وأمَّا الفعلُ الماضي فلا يصحُّ وقوعُه حالاً إلا مع (قد) ظاهرةً أو مضمرةً، خلافاً للأخفش، والكوفيين».

احتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بأنَّ (قد) تُقَرِّبُه من زمن الحال فيصحُّ وقوعُه حالاً، ولذلك يصحُّ اقترانُه بزمنِ الحال، فيقال: (قد قام الآن)، وإذا لم يَقْرُبْ من زمنِ الحال لا يصحُّ وقوعُه حالاً؛ لبُعْدِه عن زمن الحال.

وأجاب ابنُ فلاحٍ عن حجة القول بجواز وقوع الفعل الماضي حالاً بدون (قد) بما يأتي:

فأمَّا السَّماعُ فأجابَ عنه بأنَّ (قد) مقدرةٌ فيما مضى من السَّماع، وبما أنَّ التقديرَ على خلاف الأصل فقد علَّلَ ابنُ فلاحٍ قولَه بالتَّقدير بقوّة العلة التي احتجَّ بها لاختياره حيث تقتضي تأويلَ ما جاء مخالفاً لها.

---

(١) البيت من الهزج، وقائله: الفند الزماني، ينظر البيت في: حماسة أبي تمام (١١-١٢)، والخزانة (٤٣٢/٣).

(٢) شرح الكافية (٦٥٧-٦٥٩)، والمغني: ت ـ (٣٨١/١).

وأمَّا القياسُ على الصِّفة فأبطلَه بوجود الفارق، وهو أنَّ الحالَ صفةُ الهيئة، فهي تقتضي المقارنة، والماضي البعيدُ من زمنِ الحال لا يصحُّ مقارنتُه، وأمَّا الصفةُ فلا يُشترَطُ فيها ذلك، ولذلك جاز وقوعُ المستقبلِ صفةً كقول الشَّاعر:

أعـامِ دِني إذ حُلْـتَ بيـني وبينهـا وإلا فهبْهـا دمنـةً ستضـيعُ[1]

ولا يجوزُ وقوعُه حالاً كقولك: (جاء زيدٌ سيركب)، فافترقا.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو جوازُ وقوعِ الفعل الماضي حالاً بدون (قد)؛ لأنَّه مؤيَّدٌ بالسَّماع الكثير، ومنه ما ذُكِر آنفاً، فساغ القياسُ عليه، ولا يحتاجُ إلى إضمار (قد)؛ لأنَّه خلافُ الظَّاهر، وما كان كذلك لا يُصارُ إليه إلا بدليلٍ مقنعٍ، ولا دليلَ مقنعٌ هنا عندي يُحوِجُ إلى التَّقدير.

وأمَّا القولُ بأنَّ الماضيَ يخالفُ زمنَ الحال مما يُحْوجُ إلى تقدير (قد)؛ لتقريب الماضي من الحال، فأرى ضَعْفَه من جهة أنَّ زمنَ الفعل قد يَخْرجُ عن دَلالته الأصلية إلى دَلالة أخرى لعارض يعتريه، فالفعلُ المضارعُ يدلُّ على الحال والاستقبال، فإذا جاء بعدَ أداة الجزم (لم) دَلَّ على المضي، فكذلك الفعلُ الماضي هنا لما وقعَ موقعَ الحال انقلبَ المعنى من المضي إلى الحال، ثم إنِّي ألحظُ في التعبير عن الحال بالفعل الماضي المجرد من (قد) معنىً لا يكونُ في المقترن بـ(قد)، ولا في المضارع، وهو أنَّ الحال مقترنةٌ بصاحبها من زمنٍ بعيدٍ، ولا يزالُ مُستَمِرّاً، فالزَّمنُ البعيدُ مأخوذٌ من اللَّفظ، والاستمرارُ مأخوذٌ من موقعِ اللَّفظ، وهو كونُه حالاً، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) البيت من الطويل، وقائله: الطرماح بن حكيم، ديوانه (١٨٠).

٩٠ - لا يجوزُ تَقَدّمُ التمييز على عامله إذا كان فعلاً

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية، وفي المغني، قال فيه: «البحثُ الرابعُ: في تَقَدّمِه على العامل، وهو على ضربين: أحدُهما معنى الفعل في تمييز المفرد، ولا يتقدّمُ على عامله في هذا النَّوع اتفاقاً؛ لضعفِه... والضَّربُ الثَّاني: أن يكونَ العاملُ فيه فعلاً، ولا يجوزُ تقديمُه عليه عند سيبويه، وجمهور البصريين، خلافاً للكوفيين، والمازني والمبرد»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ كما أشار ابنُ فلاح:

أحدهما: المنعُ، وهو قولُ جمهور البصريين، ومنهم: سيبويهِ، وابنُ السَّراج، وابنُ ولاد، وابنُ النَّحاس، والزَّجاجيُّ، والفارسيُّ، والثمانيني، والدَّينوريُّ(٢)، وهو مذهب الفراء من الكوفيين(٣)، ونُسِبَ إلى الكوفيين(٤)، وبه قال بعضُ الباحثين المحدثين(٥).

---

(١) شرح الكافية (٦٨٢)، والمغني: ت النهاري (١/٤٤١) .

(٢) الكتاب (١/٢٠٥)، والأصول في النحو (١/٢٢٣)، والانتصار (٨٥-٨٦)، وإعراب القرآن (١/٤٣٥)، والجمل في النحو (٢٤٢)، والإيضاح (٢٢٣)، والقواعد والفوائد (٣٠٧) وثمار الصناعة (٤٢٢).

(٣) معاني القرآن (١/٧٩).

(٤) الأصول في النحو (١/٢٢٣)، وإعراب القرآن (١/٤٣٥).

(٥) علي المازني في: نحو المازني (٧٢)، وأيوب القيسي في: الاختيارات النحوية لأبي حيان في ارتشاف الضرب (٣١٩).

والثاني: الجوازُ، وهو قولُ الكسائيّ، والمازنيّ، والمبرد، واختاره ابنُ مالك، وأبو حيان[1] ونسبه بعضُ النّحاة[2] - ومنهم ابنُ فلاحٍ - إلى الكوفيين.

والذي يظهرُ لي أنَّ الجوازَ هو رأيُ الكسائيّ فقط من الكوفيين، وأمَّا بقيةُ الكوفيين فعلى المنع، ويؤيّدُه منعُ الفراء كما تقدَّم، ونسبةُ ابنِ السَّراج المنعَ إليهم[3].

الأدلة[4]:

حجةُ المانعين من وجهين:

أحدهما: أنَّه لفظٌ مُمَيِّزٌ، فلم يجز تقديمُه على العامل فيه، كما لو كان غيرَ متصرِّف.

والثاني: أنَّ المميِّزَ ههنا فاعلٌ في المعنى، وتقديمُ الفاعل على الفعل غيرُ جائز.

وحجةُ الجواز السَّماعُ، والقياسُ:

فأمَّا السَّماعُ فمنه قولُ الشَّاعر:

أتهجرُ ليلى بالفِرَاقِ حبيبَها ... وما كان نفساً بالفِرَاق تطيبُ[5]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٣٨٩/٢)، والأصول في النحو لابن السراج (٢٢٣/١)، والمقتضب (٣٦/٣) وشرح التسهيل (٣٨٩/٢)، والارتشاف (١٦٣٤/٤).

(٢) التبيين (٣٩٤)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٥٧٨/١)، وائتلاف النصرة (٣٨).

(٣) الأصول في النحو (٢٢٣/١).

(٤) الكتاب (٢٠٤-٢٠٥)، ومعاني القرآن للفراء (٧٩/١)، والمقتضب (٣٧/٣)، والأصول في النحو (٢٢٣/١)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٥٧٩/١).

(٥) البيت من الطويل، نُسِبَ إلى المخبَّل السعدي وهو في ديوانه (٢٨)، ونُسِبَ إلى أعشى همدان، وهو في ديوانه (٧٥).

وقولُ الشَّاعر:

وزعتُ بمثلِ السِّيدِ نهد مُقَلِّصٍ كَمِيشٍ إذا عِطْفاهُ ماءً تحلّبا[1]

وأمَّا القياسُ فعلى الحال، والجامعُ بينهما الاشتراكُ في رفعِ الإبهام، وأنَّ العاملَ فيهما فعلٌ متصرّفٌ، وأنَّ حالَ الفعل عبارةٌ عنه في المعنى.

اختيار ابن فلاح[2]:

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بمنع تقدّم التمييز على عامله؛ فقد ذكر القولين في المسألة بأدلَّتهما، ثم أجاب عن أدلَّة المجيزين بما يُضْعِفُها، ويُرَجِّحُ عنده القولَ بالمنع.

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بثلاثة أوجهٍ:

أحدها: أنَّه فاعلٌ في المعنى؛ لأنَّ المعنى في نحو: (تصبّبَ زيدٌ عرقاً): (تصبَّبَ عرقُ زيدٍ)، والفاعلُ لا يتقدَّمُ على الفعل، فكذلك ما هو في معنى الفاعل.

والثاني: أنَّه تفسيرٌ، والتَّفسيرُ لا يقدِّمُ على المفسَّر.

والثالث: أنَّ الأصلَ في التمييزات أن تكونَ موصوفةً بما انتصبت عنه، فأصلُ (عندي رطلٌ زيتاً): (عندي زيتٌ رطلٌ)، وكذلك تمييزُ الجُمَل؛ لأنَّ الفعلَ في الحقيقة وصفٌ في الفاعل؛ لأنَّ (ضربَ زيدٌ) في معنى: (زيدٌ ضاربٌ)، وكذا (طاب زيدٌ نفساً) في معنى: (نفسُ زيدٍ طيبةٌ)، في الوصف بالضَّرب، وطيب النفس. وإنَّما

---

(١) البيت من الطويل، قائله: ربيعة بن مقروم، ويروى (رددت) بدلاً من (وزعت) و(تصببا) بدلا من (تحلبا) ينظر البيت في: كتاب الاختيارين (٥٨٣)، وشرح اختيارات المفضل للتبريزي (١٥٣٢/٣).

(٢) شرح الكافية (٦٨٢)، والمغني: ت النهاري (٤٤١/١).

عدلوا عن الأصل لغرض الإبهام أولاً، والتفسيرُ ثانياً، فيحصلُ بذلك ضربٌ من المبالغة والتأكيد؛ لأنَّ الشيءَ إذا ذُكِر فيها مبهماً توفَّرت الدَّواعي على طلب فهمه، فإذا فُسِّرَ بعد ذلك، فقد ذُكِرَ مرتين، وإذا قُدِّمَ اختلَّ بتقديمه المعنى المقصود، وهو التَّفسيرُ بعد الإبهام الذي هو سببُ إزالتها عن أصلها.

وأجاب ابنُ فلاحٍ عن حجة الجواز بمايأتي:

فأمَّا قولُ الشَّاعر:

أتهجــرُ ليلــى بــالفِرَاقِ حبيبَهــا　　　ومــا كــان نفســاً بــالفِرَاق تطيــبُ

فأجاب عنه بأمرين:

أحدهما: أنَّ أكثرَ البصريين يروونه (نفسي)، فيكونُ نفسي اسمَ (كان)، و(تطيب) خبرُها، وقد عَدَلَ عن الغائب إلى المتكلم، وذلك كثيرٌ في لغة العرب.

والثاني: أنَّنا لو سلمنا روايتَه لم يكن فيها حجةٌ؛ لاحتمال أنَّ اسمَ (كان) ضميرُ (الحبيب) و(نفساً) خبرُها؛ لأنَّها بمعنى: الروح، والإنسان، فذُكِّرت، و(تطيب) صفتُها، أو أنَّ النَّفسَ خبرُها على حذف مضاف، أي: وما كان الحبيبُ ذا نفسٍ طيبة بالفراق، ويُقوِّي هذا التأويل رواية (نفسي)، فإنَّ (الياء) ضميرُ الحبيب.

وأما قول الشاعر:

وزعــتُ بمثــلِ السِّــيدِ نهــد مُقَلِّــصٍ　　　كَمِــيشٍ إذا عِطْفــاهُ مــاءً تحلّبــا

فأجاب عنه بأنَّه لا حجةَ فيه؛ لأنَّ (ماء) ليس تمييزا لفاعل (تصببا)، بل العاملُ فيه الفعلُ الرافع لـ(عطفاه).

وأمَّا القياسُ على الحال فأبطلَه بوجود الفارق، وهو أنَّك إذا قلت: (جاء زيدٌ راكباً) فقد استوفى الفعلُ فاعلَه لفظاً ومعنىً، فبقي المنصوبُ فضلةً، فجاز تقديمُه لذلك، وأمَّا إذا قلتَ: (طاب زيدٌ نفساً) فقد استوفى الفعلُ فاعلَه لفظاً دون المعنى، فلذلك لم يجز تقديمه.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي منعُ تقديم التَّمييز على عامله؛ لأنَّ من المنطق والمقبول في باب التمييز بوصفه تفسيراً، وتبييناً لشيءٍ فيه إبهامٌ، أو غموضٌ ألا يتقدمَ على ما يأتي لتفسيره، وإزالةِ إبهامه، وتحديدِ المقصود بنسبة الحكم إليه، مثلما لا تتقدمُ الصَّفةُ في الأصل على الموصوف؛ لكونها توضيحاً، أو تخصيصاً لما قبلها، والمخصَّص والموضَّح لا بدَّ أن يكونَ كلٌّ منهما أولاً، كذلك التَّمييز بالنِّسبة لعامله.

وهذا القانون أعني (المفسِّرُ لا يتقدَّمُ على المفسَّر) كان من الممكن أن يسقطَ بما ذُكِرَ هنا من السَّماع، إلا أنَّ الذي يُلحظُ أنَّ السَّماعَ الذي اعتمد عليه المجيزونَ هو من الشِّعر، ولم يذكروا شاهداً من النثر، ولا يمكنُ القياسُ على الشِّعر وحده إن لم تسنده شواهدُ من النثر؛ لأنَّ للشِّعر لغتَه الخاصة به، فلما كان الأمرُ كذلك بقي قانونُ (المفسِّر لا يتقدم على المفسَّر) على ما هو عليه، ووجب حملُ السَّماع الوارد هنا على الضرورة، أو تأويله بما يوافقُ هذا القانون، كما صنع ابنُ فلاحٍ بالسَّماع الواردِ هنا، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

٩١ - (رُبَّ) حرفٌ

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأمَّا (رُبَّ) فإنَّها حرفُ جرٍّ عند البصريين، خلافاً للكوفيين، والأخفش، فإنَّها عندهم اسمٌ»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاحٍ:

أحدهما: أنَّها حرفُ جرٍّ، وهو قولُ البصريين، ومنهم سيبويهِ، والمبردُ، وابنُ السَّرّاج والزجاجيُّ، وبه قال بعضُ الدَّارسين المحدَثين(٢).

والثاني: أنَّها اسمٌ، وهو قولُ الكوفيين(٣)، ومنهم الكسائيّ، وبه قال الأخفشُ، وابنُ الطَّراوة، والرضيّ، وبعضُ الدَّارسين المحدَثين(٤).

---

(١) المغني: ت النهاري (٥٦٨/١).

(٢) الكتاب (٤٢٠/١)، والمقتضب (٥٧/٣)، والأصول في النحو (٤١٦/١)، والجمل (١٣٦)، ومن الدارسين المحدثين: إبراهيم الحندود في كتابه: مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول في النحو (٣٢٩/١)، وعلي المازني في كتابه: نحو المازني (١١٥)، وبدر البدر في كتابه: اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط (٥١١/٢).

(٣) الأصول في النحو (٤١٨/١)، والإنصاف (٨٣٢/٢).

(٤) الأصول في النحو (٤١٨/١)، وشرح التسهيل لابن مالك (١٧٥/٣)، والبسيط في شرح الجمل (٨٦٠/٢) وشرح الكافية القسم الثاني: (١١٧٧/٢)، ومن الدارسين المحدثين: أيوب القيسي في كتابه: الاختيارات النحوية لأبي حيان في ارتشاف الضرب (٣٦٧).

الأدلة[١]:

حجةُ القائلين بالحرفيّة ثلاثةُ أمور:

أحدها: أنَّ (رُبَّ) لا يحسن فيها شيءٌ من علامات الأسماء، فلا يتعدَّى إليها الفعلُ بحرفِ الجرّ، ولا يُضافُ إليها، ولا يعودُ إليها ضميرٌ، وهكذا بقيّةُ علامات الاسم كلِّها منفيّةٌ عنها، وكذلك علاماتُ الفعل، فدلَّ على أنَّها حرف.

والثاني: أنَّها مثلُ الحروف تدلُّ على معنى غيرِ مفهومٍ جنسُه بلفظها، وإنَّما تدلُّ على معنىً في غيرها، وهذه علامةُ الحرف، فدلَّ على أنَّها حرف.

والثالث: أنَّها مبنيّةٌ من غير سبب، ولو كانت اسماً لكان حقُّها الإعراب.

وحجةُ القائلين بالاسميّة السَّماع، والقياسُ، فأمَّا السَّماعُ فقولُ الشَّاعر:

إنْ يقتلوكَ فإنَّ قتلَكَ لم يكُنْ ... عاراً عليكَ ورُبَّ قتلٍ عارُ[٢]

أخبر عنها بـ(عار) فدلَّ على أنَّها اسمٌ؛ إذ الإخبارُ لا يكونُ إلا عن ذلك.

وأمَّا القياسُ فعلى (كم)؛ لأنَّها نقيضتُها، و(كم) اسمٌ، فما يقابلُها اسمٌ، ويقوّي ذلك أنَّها قد جاءت للتَّكثير مثل (كم)، إلا أنَّ خبرها محذوفٌ للعلم به، كما حُذِفَ خبرُ المبتدأ بعد (لولا).

---

(١) الكتاب (٢/١٦١، و١٦٩، و١٧٠)، والإنصاف (٢/٨٣٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/٥١١) وشرح التسهيل لابن مالك (٣/١٧٥)، والبسيط في شرح الجمل (٢/٨٦٠).

(٢) البيت من الكامل، لثابت بن قطنة، ينظر البيت في: المقتضب (٣/٦٦)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (١/٨٩)، والخزانة (٩/٥٧٦).

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ (رُبَّ) حرفٌ؛ فقد ذكر القولين في المسألة بأدلّتهما، ثم أجابَ عن حجة القالين بالاسميّة بما يُضْعِفُها، ويُرَجِّحُ عنده القولَ بأنَّ (رُبَّ) حرفٌ.

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بثلاثة أمور:

أحدها: أنَّها لو كانت اسماً لافتقرت إلى جزءٍ آخرَ يكونُ خبراً لها؛ لأنَّ الجملةَ التي تقعُ بعدها لا يصحُّ جعلُها خبراً عنها؛ لأنَّ ضميرَها يعودُ إلى المجرور بـ(رُبَّ) لا إلى (رُبَّ) نحو: (رُبَّ رجلٍ لقيته)، و(رب امرأةٍ لقيتها)، ولأنَّه إذا وقع موضعَها مفردٌ كان مجروراً.

والثاني: أنَّه لابدَّ لها من التَّعلق بفعلٍ، وهذا حكمُ حروفِ الجرّ.

والثالث: أنَّ جرَّ الاسم إنَّما يكونُ بالإضافة، ولا معنى للإضافة فيها.

أقول: مراده من الثالث: أننا لو قلنا إنَّ (ربَّ) اسمٌ فإنَّ ذلك يقتضي أن يكونَ الاسمُ المجرورُ بعده مجروراً بالإضافة، و(ربّ) ليس فيها معنى من معاني الإضافة.

وقد أجاب ابنُ فلاحٍ عن حجة القائلين بأنَّ (رُبَّ) اسمٌ بما يأتي:

فأمَّا السَّماعُ فأجاب عنه بأنَّ (عار) خبرُ مبتدأ محذوفٍ، واستدلَّ على هذا

(١) المغني: ت النهاري (١/٥٦٨).

التقدير بظهوره في قول الراجز[1]:

لا تزجر الفتيانَ عن سُوءِ الرَّعه ....

يا ربَّ هيجا هي خيرُ مَن دَعَه ....

وأمَّا القياسُ على (كم) فأبطلَه بوجود الفارق، وهو أنَّ (رُبَّ) ليس لها معنىً في نفسِها حتى يصحَّ نسبةُ الخبرِ إليها، ولذلك كانت الصّفةُ لمجرورها، لا لها؛ لعدم دلالتها على معنىً في نفسها، وأمَّا (كم) فإنَّها اسمٌ لعددٍ يصحُّ الإخبارُ عنه، فلذلك أُخبرَ عنها، ودخلَ عليها حرفُ الجرّ، وأُضيف إليها.

وأمَّا كونُ معناها نقيضاً لمعنى (كم) فيرى ابنُ فلاحٍ أنَّ ذلك لا يدلُّ على اسميتها؛ لأنَّ معانيَ الحروف أسماءٌ، نحو (ما) للنَّفي، و(من) للتبعيض، ولا يدلُّ ذلك على اسميّة الحروف، وكذلك كونُ معنى (رُبَّ) للتَّقليل لا يدلُّ على اسمية رب.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو القولُ إنَّ (رُبَّ) حرفٌ؛ لثلاثة أمور:

أحدها: أنَّ هناك معاييرَ محدَّدةً في الدَّرس النَّحويّ تُمَيِّزُ الوحداتِ الثلاثِ التي تتكوّنُ منها الجملةُ، وهي الاسمُ، والفعلُ، والحرفُ، و(رُبَّ) هنا لا تقبلُ معاييرَ الاسم ولا الفعل كما ذُكِرَ في الأدلة، فتعيَّنَ كونُها حرفاً.

والثاني: أنَّ هناك حدوداً ومُعَرِّفاتٍ في الدَّرس النَّحويّ وُضعت للاسم،

(١) من الرجز، للبيد بن ربيعة، ديوانه (٥٩).

والفعل، والحرف، وأقربُ حدٍّ إلى (رُبَّ) هو حدُّ الحرف؛ إذ هو ما دلَّ على معنىً في غيره، و(رُبَّ) هنا دلالتُها كذلك، فدلَّ على أنَّها حرف.

والثالث: أنَّ المقرَّرَ في الدَّرس النَّحويّ أنَّ بناءَ الحرفِ أصلٌ، لذا لا يُسأل عن علّة بنائه، وأنَّ بناءَ الاسمِ فرعٌ، لذا يُسألُ عن سبب بنائه، و(رُبَّ) هنا مبنيّةٌ، فلو قلنا باسميتها لأدَّى إلى إخراجِ الاسمِ عن أصله الإعرابيّ من غيرِ سببٍ؛ إذ لا يوجدُ في (رُبَّ) سببٌ من الأسباب التي أَقرَّها النِّظامُ النَّحويّ لبناءِ الاسم، فتعيَّنَ كونُها حرفاً، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

٩٢ - (مِن) لابتداء الغاية في المكان لا الزمان

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال: «فأمَّا (مِن) فإنَّها لابتداء الغاية في المكان خلافاً للكوفيين؛ فإنَّهم زعموا أنَّها تُستعمَلُ في الزَّمان كما تستعمَلُ في المكان»[(١)].

آراء النَّحويين:

النُّحاةُ متفقون على مجيء (مِن) للغاية المكانية، واختلفوا في مجيئها للغاية الزمانية على قولين كما أشار ابنُ فلاح:

أحدهما: المنعُ، وهو قولُ البصريين[(٢)]، ومنهم سيبويهِ، واختاره ابنُ عصفور، وابنُ أبي الربيع، والمالقيُّ[(٣)].

والثاني:الجوازُ، وهو قولُ الكوفيين[(٤)]، وبه قال المبردُ، وابنُ درستويه، والزَّجاجُ، وابنُ خروف، وابنُ مالك، وبعضُ الدَّارسين المحدَثين[(٥)].

---

(١) المغني: ت النهاري (٥٣٠/١).

(٢) الارتشاف (١٧١٨/٤)، والجنى الداني (٣٠٩).

(٣) الكتاب (٢٢٤/٤)، والمقرب (٢١٧)، والملخص (٥١٣)، ورصف المباني (٣٨٨).

(٤) الارتشاف (١٧١٨/٤)، والجنى الداني (٣٠٨)، ومغني اللبيب (٣١٣).

(٥) المقتضب (١٣٦/٤-١٣٧)، والارتشاف لأبي حيان (١٧١٨/٤)، ومعاني القرآن وإعرابه (٤٧٨/٢)، وشرح الجمل (٤٧٣/١)، وشرح التسهيل (١٣٠/٣)، ومن الدارسين المحدثين: إبراهيم الحندود في كتابه: مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول (١١٥٤/٢)، وأيوب القيسي في كتابه:الاختيارات النحوية لأبي حيان في الارتشاف (٣٤٨).

الأدلة[1]:

حجةُ الجواز السَّماعُ، ومنه قولُه تعالى: ﴿لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ﴾[2]. وقولُه تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ﴾[3]، وقولُ الشَّاعر:

لمن الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحجْرِ ... أقوينَ من حِجَجٍ ومِن شهرِ[4]

وقولُ الشَّاعر:

تُورِّثْنَ من أزمانِ يومِ حليمةٍ ... إلى اليوم قد جُرِّبنَ كلَّ التَّجاربِ[5]

وحجةُ المنع أنَّ (مِن) في المكان نظير (مذ) في الزَّمان؛ لأنَّ (مِن) وُضعت لتدلَّ على ابتداء الغاية في المكان، كما أنَّ (مذ) وُضعت لتدلَّ على ابتداء الغاية في الزَّمان، فكما لا يجوزُ أن تقول: (ما سرتُ مذ بغداد)، فكذلك لا يجوزُ أن تقول: (ما رأيته من يومِ الجمعة).

اختيار ابن فلاح[6]:

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بمنع مجيء (مِن) للغاية الزمانية فقال: «فأمَّا

(١) الإنصاف (١/٣٧٠-٣٧٦)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/٤٩٧)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣/١٣٠-١٣٣)، وائتلاف النصرة (١٤٢).

(٢) سورة التوبة: من الآية (١٠٨).

(٣) الإسراء: من الآية (٧٩).

(٤) من الكامل، وهو لزهير بن أبي سلمى، ديوانه (١١٤)، وفي رواية: ومن دهر بدلاً من شهر.

(٥) من الطويل، وهو للنابغة الذبياني، ديوانه (١٥).

(٦) المغني: ت النهاري (١/٥٣٠-٥٣١).

(مِن) فإنَّها لابتداء الغاية في المكان خلافاً للكوفيين؛ فإنَّهم زعموا أنَّها تُستعمَلُ في الزَّمان، كما تستعمَلُ في المكان».

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بأنَّ (مِن) إنَّما اختصَّت بالمكان لاختصاص (مذ) بابتداء الغاية في الزَّمان، فكما لا يجوزُ دخولُ (مذ) في موضعها، فيقال: (ما رأيته مذ بغداد) لا يجوزُ دخولُ (مِن) في موضع (مذ) فيقال: (ما رأيته من يومين).

وقد احتجَّ ابنُ فلاحٍ للمجيزين بقوله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ وبقول الشَّاعر:

لمن الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ ... أقوينَ من حِجَجٍ ومِن دَهْرِ

ثم أجاب عنهما بما يُضْعِفُهما، ويقوّي عنده القولَ بالمنع:

فأمَّا الآيةُ فحملها على حذف مضافٍ، أي: من تأسيس أول يوم.

وأمَّا البيتُ فأجاب عنه بأنَّه يُروى (مذ حجج ومذ دهر)، ثم قال: «وإن صحَّت روايتُهم فهي محمولةٌ على حذف مضافٍ، أي: من مر حجج ومن مر دهر».

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي الجوازُ وذلك لما يأتي:

أولاً: أنَّه مؤيَّدٌ بالسَّماع الكثير.

ثانياً: أنَّ تأويلَ ما ورد من ذلك مردودٌ بأنَّ التأويلَ إنَّما يسوغُ في القليل، والنَّادر، لا الكثير.

ثالثاً: أنَّ تقديرَهم لا يخرجُها عن الزَّمانية؛ لأنَّهم قدَّروا مصدراً، والمصدرُ عند النُّحاة يُنصبُ على تقدير محذوفٍ مثل: (جئتك طلوعَ الشمس) و(انتظرته حلبَ ناقة): أي وقتَ طلوع الشَّمس، وزمنَ حلب ناقة، فيكونون رجعوا إلى ما فروا منه، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

٩٣ - من معاني (الباء) التَّبعيض

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال: «التَّاسع: التَّبعيضُ في قوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ﴾(١)... فلا عبرةَ بقولِ ابنِ جنيّ(٢): إنَّ أهلَ اللَّغةِ لا يعرفونَ هذا المعنى»(٣).

آراء النَّحويين:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاحٍ:

أحدهما: أنَّ الباءَ تأتي للتَّبعيض، وهو قولُ الكوفيين(٤)، وتبعهم الأصمعيُّ، وابنُ قتيبة، والزجاجيُّ، والفارسيُّ، وابنُ مالك، وابنُ جمعة الموصلي(٥).

والثاني: أنَّ الباءَ لا تأتي للتَّبعيض، وهو قولُ البصريين(٦)، وتبعهم ابنُ جنيّ، وابنُ برهان، وابنُ عصفور، والمالقيّ(٧).

---

(١) سورة المائدة: من الآية (٦).

(٢) سر صناعة الإعراب (١/١٢٣).

(٣) المغني: ت النهاري (١/٥٤٦).

(٤) الارتشاف (٤/١٦٩٧)، وائتلاف النصرة (١٦١)، وهمع الهوامع (٤/١٦٠).

(٥) شرح التسهيل لابن مالك (٣/١٥٣)، وتأويل مشكل القرآن (٥٧٥)، وحروف المعاني والصفات (٤٧- ٤٨)، ورأي الفارسي منقول من كتابه التذكرة ينظر: الارتشاف (٤/١٦٧٩)، وشرح الكافية الشافية (٢/٨٠٦)، وشرح ألفية ابن معطٍ (١/٣٩٥).

(٦) ائتلاف النصرة (١٦٠).

(٧) سر صناعة الإعراب (١/١٢٣)، وشرح اللمع (١/١٧٤)، وشرح الجمل (١/٥٠٦)، ورصف المباني (٢٢٤).

الأدلة[1]:

حجةُ القائلين بأنَّ الباءَ تأتي للتَّبعيض السَّماعُ، ومنه ما يأتي:

قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾، أي بعض رؤوسكم، وقوله تعالى: ﴿عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا ٱلۡمُقَرَّبُونَ ٢٨﴾[3]، أي منها، وقولُ الشاعر:

شَربنَ بماءِ البَحرِ ثمّ ترفَّعت ... متى لُجَجٍ خُضْرٍ لهنَّ نئيجُ[4]

وقولُ الشَّاعر:

شَرِبت بماءِ الدُّحْرُضَينِ فأصْبحَتْ ... زَوْراءَ تنفرُ عن حياضِ الدَّيلَمِ[5]

وحجةُ القائلين بأنَّ الباءَ لا تأتي للتَّبعيض أنَّها لو كانت تأتي للتَّبعيض لصحَّ أن يقالَ: (زيدٌ بالقوم) على أنَّ المرادَ: (زيدٌ من القوم)، وأنْ يقالَ: (قبضتُ بالدَّراهم) أي: من الدَّراهم، وحملوا السَّماع الذي استدلَّ به المجيزون على أنَّ الباءَ فيه للإلصاق على الأصل، أو على التَّضمين، أو بأنَّها زائدة، أو للاستعانة.

---

(١) تأويل مشكل القرآن (٥٧٥)، و سر صناعة الإعراب (١/١٢٣)، وشرح الكافية الشافية (٢/٨٠٦) وشرح الجمل (١/٥٠٦). وشرح ألفية ابن معطٍ (١/٣٩٥)، وهمع الهوامع (٤/١٦٠).

(٢) سورة الإنسان: من الآية (٦).

(٣) سورة المطففين: من الآية (٢٨).

(٤) البيت من الطويل، لأبي ذؤيب الهذلي، ينظر البيت في: الخصائص (٢/٨٥)، وشرح أشعار الهذليين (١٢٩) وتأويل مشكل القرآن (٥٧٥)، والخزانة (٧/٩٧-٩٩).

(٥) البيت من الكامل، لعنترة، ديوانه (٢٠١).

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ الباءَ تأتي للتَّبعيض؛ فقال في مَعرض حديثه عن معاني الباء: «التَّاسعُ: التَّبعيضُ في قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾»، ثم قال: «**وإنما حكمنا بكونها للتَّبعيض لثلاثة أوجه:**

أحدها: أنَّ الفعلَ متعدٍّ بنفسه، فلا حاجةَ إلى الباء لولا إرادةُ هذا المعنى، ولأنَّا نعقلُ الفرقَ بين (أخذتُ زمامَ النَّاقة) و(أخذتُ بزمامها)، فلا عبرةَ بقولِ ابنِ جنيّ: إنَّ أهلَ اللغة لا يعرفونَ هذا المعنى؛ لأنَّ فهمَ هذا المعنى من هذا اللَّفظ يفهمُه كلُّ صاحبِ ذهنٍ سليم...

والثاني: أنَّ مَسْحَه عليه السلام على النَّاصية يدلُّ على فهم التَّبعيض.

والثالث: أنَّ اختصاصَ الرأسِ بالمسح من بين سائر الأعضاء يدلُّ على إرادة التَّخفيف لمشقَّة غسلِه عند كلِّ وضوء لو عُلِّقَ الغسلُ عليه، ومسحُ بعضه مما يناسب الحكم عليه طلباً للتَّخفيف.

ويلزمُ مَن مسحَ كلَّه الحكمُ على الباء بالزيادة، ولا يُصارُ إلى زيادة الحرف ما أمكنَ حملُه على معنى، وقد أمكن حملُه على المعنى لما ذكرنا، وأمَّا قولُه تعالى في التيمم: ﴿فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم مِّنۡهُۚ﴾ فإنَّما حكمنا بزيادة الباء؛ لمسحه؛ جميعَ الوجه بالتَّراب».

---

(١) المغني: ت النهاري (١/٥٤٦).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو القولُ إنَّ الباءَ تأتي للتَّبعيض؛ لأنَّه مؤيَّدٌ بالسَّماع كما ذكرت في الأدلَّة، ثُم إنّ المجيزَ مثبتٌ، والمانعَ نافٍ، وقولُ المثبتِ مُقَدَّمٌ على قولِ النافي؛ إذ من سَمِعَ حجةٌ على من لم يسمع، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

٩٤ - الجملةُ بعد (حتى) لا موضعَ لها من الإعراب

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأمَّا الجملةُ بعد (حتى) فلا موضعَ لها من الإعراب، خلافاً للزجاج، وابنِ درستويه، فإنَّهما زعما أنَّ محلَّها الجرُّ»[١].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّ الجملةَ بعد (حتى) في موضع جر بها، وهو قولُ الزَّجاجِ، وابنِ درستويه[٢].

والثاني: أنَّ الجملةَ بعد (حتى) لا موضعَ لها من الإعراب، و (حتى) حرفُ ابتداء وهو قولُ أبي البركات الأنباريّ، والمالقيّ، والمراديّ، وابنِ هشام[٣]، ونُسِبَ إلى جمهور النحويين[٤].

الأدلة[٥]:

حجةُ مَن قال إنَّها في موضع جرٍّ بـ(حتى) أنَّها تَجرُّ لما فيها من معنى الغاية، وهو موجودٌ مع الجملة، لكنَّه لم يظهر؛ لأنَّ الجملَ لا تُحكى، ونظيرُه الحكمُ

---

(١) المغني: ت السعدي (٣٠٧/٢).

(٢) رأيهما في: شرح الجمل لابن الخشاب (٣٤٦)، ورسالة في جمل الإعراب للمرادي (١١١)، ومغني اللبيب (١٣٩).

(٣) أسرار العربية (٢٤٢)، ورصف المباني (٢٥٧)، والجنى الداني (٥٥٢)، ومغني اللبيب (١٣٩).

(٤) الارتشاف (١٦١٩/٣)، ورسالة في جمل الإعراب للمرادي (١١١).

(٥) أسرار العربية (٢٤٢)، والمغني لابن فلاح: ت السعدي (٣٠٧/٢)، ورصف المباني (٢٥٧)، والجنى الداني (٥٥٢)، ومغني اللبيب (١٣٩).

على محلّ الجملة بالعمل.

وحجةُ مَن قال إنَّها بعد (حتى) لا موضعَ لها من الإعراب أنَّ حروفَ الجرّ لا تُعلَّقُ عن العمل، وإنَّما تدخلُ على المفردات أو ما في تأويل المفردات.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ الجملةَ بعد (حتى) لا موضعَ لها من الإعراب؛ فقد ذكر هذا القولَ، وصرَّحَ بمخالفة قولِ الزَّجاج وابنِ درستويه، فقال: «وأمَّا الجملةُ بعد (حتى) فلا موضعَ لها من الإعراب، خلافاً للزَّجاج، وابنِ درستويه، فإنَّهما زعما أنَّ محلَّها الجرُّ».

ولم يذكر ابنُ فلاح حجةً لاختياره.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ الجملةَ بعد (حتى) لا موضعَ لها من الإعراب؛ «لأنَّ الجملةَ إنَّما يُحْكَمُ لها بموضعٍ من الإعراب إذا وقعت موقعَ المفرد، كأن تكون وصفاً، أو حالاً، أو خبراً لمبتدأ، والجملةُ بعد (حتى) لم تقع موقعَ المفرد، فينبغي ألا يُحكَمَ لها بموضعٍ من الإعراب»[2]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) المغني: ت السعدي (٢/٣٠٧).

(٢) أسرار العربية (٢٤٢).

٩٥ - لا يجوزُ تعريفُ العدد المضاف

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال فيه: «لا فرق عند البصريين في امتناع الجمعِ بين الألف واللام والإضافة إلى المعرفة، بين الأعداد وغيرها..... خلافاً للكوفيين فإنَّهم أجازوا الجمعَ بينهما في الأعداد»(١).

آراء النَّحويين:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاحٍ:

أحدهما: المنعُ، وهو قولُ البصريين(٢)، ومنهم: سيبويهِ، والمبردِ، والزَّجاجيّ، وابنِ درستويه، والفارسيِّ، وابنِ جنيّ، واختاره ابنُ برهان، وابنُ الدَّهان، والعكبريُّ، وابنُ عصفور، وابنُ مالك(٣).

والثاني: الجوازُ، وهو قولُ الكوفيين(٤)، ومنهم: الكسائيُّ، وابنُ السكّيت، واختاره صدرُ الأفاضل الخوارزميّ(٥).

---

(١) المغني: ت النهاري (٦٦٧/١).

(٢) شرح الجمل لابن عصفور (٣٤/٢).

(٣) الكتاب (٢٠٦/١)، والمقتضب (١٧٣/٢)، والجمل في النحو (١٢٩)، وكتاب الكتاب (١٥٠) والإيضاح (٢٣٦)، واللمع (٢٣١)، وشرح اللمع (٥١٦/٢)، والفصول في العربية (٢٨)، والمتبع في شرح اللمع (٥٩٥/٢)، وشرح الجمل (٣٤/٢)، وشرح التسهيل (٤٠٨/٢).

(٤) الارتشاف (٧٦٢/٢)، والهمع (٣١٤/٥).

(٥) إصلاح المنطق (٣٠٢) وفيه رأي الكسائي، وابن السكيت، و التخمير شرح المفصل (٦٠/٣).

الأدلة[1]**:**

حجةُ المنع السَّماعُ، والقياسُ، فأمَّا السَّماعُ فمنه قولُ الشَّاعر:

وهل يَرْجِعُ التَّسليمُ أو يَكْشِفُ العَمَى ... ثـلاثُ الأثـافي والـدِّيارُ البلاقـعُ[2]

وقولُ الشَّاعر:

مـا زال مُـذ عَقَـدت يـداه إزارَهُ ... فسَـما فـأَدْرَكَ خمسـةَ الأشبـارِ[3]

وأمَّا القياسُ فعلى الأسماءِ غير المشتقة؛ لأنَّ الإضافةَ لا تجامعُ (أل) إذا كان المضافُ من غير الأسماءِ المشتقة من الأفعال.

وحجةُ الجواز السَّماعُ، والقياسُ:

فأمَّا السَّماعُ فإنَّ الكسائيَّ روى عن العرب: (الثلاثة الأثواب)، و(الخمسة الدَّراهم).

وأمَّا القياسُ فمن ثلاثةِ أوجه:

أحدها: القياسُ على نحو: (الحسن الوجه).

والثاني: أنَّه لما كانت الثلاثةُ، والأثوابُ لذاتٍ مُتَّحدةٍ في المعنى عرَّفوا الأولَ؛ لأنَّه محلُّ التَّعريف، ولم يخلوا الثاني؛ لأنَّه المقصودُ بالذَّات في الحقيقة، بخلاف نحو: (غلام زيد) فإنَّهما متعدّدان في المعنى، فلذلك لم يلزم اشتراكُهما في التَّعريف.

(١) المقتضب (١٧٣/٢)، وشرح اللمع للباقولي (٧٢٠/٢)، وشرح الجمل لابن عصفور (٣٤/٢).

(٢) البيت من الطويل لذي الرمة، ديوانه (٣٣٢).

(٣) البيت من الكامل، للفرزدق، ديوانه (٣١١).

والثالث: أنَّه جمع بينهما؛ لأنَّ التَّعريفَ الأول أهمُّ؛ لأنَّه المقصودُ بالذَّات، وجازت إضافتُه إلى الثاني - وإن كان معرفةً -؛ لغرضٍ آخرَ غيرِ التَّعريف، وهو بيانُ هذه الذَّات المبهمة، ويلزمُ على هذه العلَّة جوازُ: (الثلاثةُ أثواب)؛ لأنَّ المقصودَ من الإضافة رفعُ إبهامِ الذَّات، لا التَّعريف بالثَّاني.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريين، وهو عدمُ جوازِ تعريفِ العدد المضاف؛ فقد ذكر القولين في المسألة بأدلتهما، ثم أجاب عن أدلة المجيزين بما يُرَجِّحُ عنده قولَ المانعين.

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بالسَّماع والقياس، فأمَّا السَّماعُ فقولُ الشَّاعر:

وهل يَرْجِعُ التَّسليمُ أو يَكْشِفُ العَمَى ... ثلاثُ الأثافي والدِّيارُ البلاقعُ

وقولُ الشَّاعر:

ما زال مُذ عَقَدت يداه إزارَهُ ... فسَما فأَدْرَكَ خمسةَ الأشبارِ

وأمَّا القياسُ فمن وجهين:

أحدهما: الاستغناءُ عن عهدِ أحدهما بعهدِ الآخر.

ومعنى هذا الوجه أنَّ الإضافةَ إلى المعرفة إنَّما تَتعرّفُ باعتبار العهد، فـ(غلام زيد) فيه إشارةٌ إلى معهودٍ مخصوصٍ بينك وبين مخاطبك، فلما كانت الإضافةُ فيها

(١) المغني: ت النهاري (١/٦٦٤، ٦٦٧-٦٦٩).

عهدٌ، والألفُ واللامُ فيها عهدٌ استغني بعهد الإضافة عن عهد الألف واللام.

والثاني: أنَّه يؤدّي إلى اجتماعِ مُعرفين على اسمٍ واحدٍ: فإن حصل التَّعريفُ بمجموعهما لزم خروجُ كلٍّ واحدٍ منهما عن كونه مُعَرِّفاً، وذلك باطلٌ، وإن حصلَ التَّعريفُ بأحدهما لزم إلغاءُ الآخر، وذلك غيرُ جائز.

وأجاب ابنُ فلاحٍ عن حجة المجيزين بما يأتي:

فأمَّا سماعُ الكسائي فأجاب عنه بما روى أبو زيد من أنَّ قائلَها غيرُ فصيح(١).

وأمَّا القياسُ فأجاب عن الوجه الأول: وهو القياسُ على الحسن الوجه بأنَّ إضافتَه لفظيةٌ في تقدير الانفصال، ولذلك لا يستفاد منها التَّعريف، فلا تقاسُ عليها الإضافةُ المعنويّةُ المفيدةُ للتَّعريف.

وأمَّا الوجهُ الثاني، والثالث فأجاب عنهما بأنَّهما لا يُقاومانِ الوجهين الدَّالين على منع الجمع بين (أل)، والإضافة المعنويّة، فلذلك حُكِمَ بضعف هذه اللُّغة.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ الألف واللام لا تدخل على المضاف؛ لأنَّ نظامَ التَّعريف في اللُّغة العربية لا يسمحُ بدخول (أل) على المضاف إلا إذا كان المضافُ اسماً مشتقاً من الفعل، والعددُ ليس مشتقاً، فيعاملُ معاملةَ الأسماءِ غيرِ المشتقَّة في المنع.

---

(١) تنظر رواية أبي زيد في: الارتشاف (٢/٧٦٣)، والمساعد (٢/٩٠).

ويؤيِّدُ ذلك قولُ الشَّاعر:

وهل يَرْجِعُ التَّسليمُ أو يَكْشِفُ العَمَى ثـلاثُ الأثـافي والـدِّيارُ البلاقـعُ

وقولُ الشَّاعر:

مـا زال مُـذ عَقَـدت يـداه إزارَهُ فسَـما فـأَدْرَكَ خمسـةَ الأشبـارِ

وأمَّا سماعُ الكسائيِّ فشاذٌّ لا يقاسُ عليه، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

٩٦ - إضافةُ الموصوف إلى صفتِه، والصفة إلى موصوفها جائزةٌ

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأمَّا إضافةُ الموصوفِ إلى صفتِه فإنَّها ممتنعةٌ عند البصريين، خلافاً للكوفيين، فإنَّهم يجيزونها»[(١)]، وقال: «وأمَّا إضافةُ الصّفة إلى موصوفها فإنَّما امتنعت لثلاثةِ أوجهٍ»[(٢)].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح:

أحدهما: المنعُ، وهو قولُ البصريين[(٣)]، ومنهم: ابنُ السَّراج، وابنُ درستويه، والفارسيُّ، واختاره ابنُ أبي الربيع[(٤)].

والثاني: الجوازُ، وهو قولُ الكوفيين[(٥)]، ومنهم الفراءُ، وبه قال ابنُ الطَّراوة، وابنُ خروف[(٦)].

الأدلة[(٧)]:

حجةُ المنع أنَّه يُؤدّي إلى إضافة الشيءِ إلى نفسه؛ لأنَّ الصّفةَ هي

---

(١) المغني: ت النهاري (١/٧٣٣).

(٢) المغني: ت النهاري (١/٧٣٦).

(٣) الإنصاف (٢/٤٣٦)، وائتلاف النصرة (٥٤).

(٤) الأصول في النحو (٢/٨)، وتصحيح الفصيح (١٨٩)، والإيضاح (٢٨٢)، والبسيط في شرح الجمل (٢/٨٩٧).

(٥) الارتشاف (٤/١٨٠٧)، والهمع (٤/٢٧٦).

(٦) معاني القرآن (٢/٥٥-٥٦)، والإفصاح (١٣٥)، وشرح الجمل (٢/٦٧٥).

(٧) الإنصاف (٢/٤٣٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/٥٣٦)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٣٨٦).

الموصوفُ، وهي ممتنعةٌ؛ لأنَّ الإضافةَ إنَّما يُرادُ بها التَّعريف والتَّخصيص، والشيءُ لا يَتعرَّفُ بنفسه؛ لأنَّه لو كان فيه تعريفٌ كان مستغنياً عن الإضافة، وإن لم يكن فيه تعريفٌ كان بإضافته إلى اسمه أبعدَ من التَّعريف؛ إذ يستحيلُ أن يصيرَ شيئاً لآخر بإضافةِ اسمه إلى اسمه، فوجبَ أن لا يجوز.

وحجة الجواز السّماعُ:

فأمَّا المسموعُ في إضافة الموصوف إلى صفته فمنه قولُه تعالى: ﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴿٩٥﴾﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ﴿٩﴾﴾[3].

فقد أضيفت (دار) وهي موصوفة إلى (الآخرة) وهي الصفة، وكذلك (حق) مع (اليقين)، و(حب) مع (الحصيد).

وأمَّا المسموعُ في إضافة الصّفة إلى الموصوف فمنه قولهم: (سَحق عمامة)، و(جَرد قطيفة).

وقد أجاب البصريون عن سماع الكوفيين بأنَّها كلَّها محمولةٌ على حذفِ موصوفٍ فـ(دار الآخرة) محمولةٌ على أنَّ الأصلَ و(لدار السَّاعة الآخرة)، و(جرد قطيفة) محمولةٌ على أنَّ الأصلَ: (قطيفةٌ جردٌ) فلمَّا حُذِفَ الموصوفُ وهو قطيفةٌ أضيف (جرد) لبيانه.

---

(١) سورة يوسف: من الآية (١٠٩).

(٢) سورة الواقعة: من الآية (٩٥).

(٣) سورة ق: من الآية (٩).

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاحٍ قولَ الكوفيين، وهو جوازُ إضافةِ الموصوف إلى صفته، والصّفة إلى الموصوف، فقد ذكر القولينِ في المسألة بأدلتهما، ثم وَصَف تأويلَ البصريينَ بالتَّعسّف، وأجاب عن قولهم بما يُضْعِفُه، ويُرَجِّحُ عنده قولَ الكوفيين.

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بالسَّماع، والقياس:

فأمَّا السَّماع فقولُه تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ﴾[2]، وقولُ الشَّاعر:

وقَـــرَّبَ جانـــبَ الغَـــربيِّ يـــأدُو   مَـدَبَّ السَّـيلِ واجتَنـبَ الشِّـعارا[3]

وقولُ العرب: (دار الآخرة)، و(صلاة الأولى)، و(مسجد الجامع).

وأمَّا القياسُ فمن وجهين:

أحدهما: أنَّ الصّفةَ تدلُّ على معنىً لا يُوجَدُ في الموصوف، فغايرته بذلك القدرِ الزائدِ وهو الحدَثُ؛ لأنَّها عبارةٌ عن ذاتٍ مُتَّصفةٍ بالحدَث، والموصوفُ عبارةٌ عن ذاتٍ غيرِ مُتصفةٍ بالحدث، فلزيادتها على الموصوف بالدَّلالة على الحدث جازت إضافتُه إليها؛ لإفادةِ تخصّصه بذلك المعنى، فالصّفةُ مع الموصوف من الأسماء المتباينة؛ لزيادةِ الصّفة على الموصوف في المعنى، وليست كالأسماء المترادفة؛ فإنَّه لا زيادةَ لأحدها على الآخر، فلذلك امتنعت إضافةُ أحدِ المترادفَين إلى الآخر.

---

(١) المغني: ت النهاري (١/٧٣٣-٧٣٦).

(٢) سورة القصص: من الآية (٤٤).

(٣) البيت من الوافر للراعي النميري، ديوانه (١٧٥).

والثاني: القياسُ على إضافة الصفةِ إلى فاعلها نحو: (حسن الوجه)، فإنَّ إضافةَ الشيء إلى نفسه موجودةٌ في المعنى؛ فإنَّ الحسنَ هو الوجهُ، وجازت؛ لإفادةِ التخصيص فكذلك هنا.

وأمَّا تأويلُ البصريين للسَّماع فوصفه ابنُ فلاحٍ بالتَّعسف، وقال بعد أن ذكر تأويلاتهم للسَّماع المؤيِّد للجواز: «وهذا التَّعسّفُ الذي ذكرنا للبصريين، وأمَّا على مذهب الكوفيين فلا تحتاجُ إلى هذا التَّعسّف؛ لأنَّ الفائدةَ حاصلةٌ بالإضافة؛ لتغاير المضاف والمضافِ إليه، ودعوى حذفِ الموصوفِ لا يقومُ عليها برهانٌ؛ لعدم ظهوره في بعض الصّور، فلا يُصارُ إليها من غيرِ دليلٍ؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ الحذف، والأصلُ في الكلام الحقيقة».

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو جوازُ إضافة الصّفة إلى موصوفها، والموصوف إلى صفته؛ لأنَّه مؤيَّدٌ بالسَّماع كما تقدَّم.

وأمَّا تأويلُ البصريينَ للسَّماع بحجَّةِ أنَّه يُؤدّي إلى إضافةِ الشيء إلى نفسه فلا أرى حاجةً إليه؛ لأنَّ إضافةَ الصّفة إلى موصوفها، والموصوف إلى صفته هنا ليس من قبيل إضافةِ الشيء إلى نفسه؛ لتغاير الصّفة والموصوف في القدر الذي ذكره ابنُ فلاحٍ آنفاً، وبسبب هذا التَّغاير حَصَلت الفائدةُ بالإضافة، فجازت.

وعليه فإنَّه يجبُ حملُ الكلام المسموع هنا على حقيقته، إذ هو الأصلُ، وادِّعاءُ الحذف هنا خلافُ الأصل، وهو لا يُقبَلُ في النِّظام النَّحوي إلا بأمرين:

أحدهما: أن يوجَدَ مُحوِجٌ إلى التَّأويل، إما من جهة المعنى، أو من جهة

الصِّناعةِ النَّحويّة وهذا الأمرُ لا يتحقَّقُ هنا، لعدم الحاجة إليه.

والثاني: أن يوجدَ ما يدلُّ على المقدَّر، وذلك بأن يظهرَ في بعض الصّور، وهذا الأمرُ لا يتحقَّقُ هنا أيضاً؛ إذ لم يظهر ما قدَّره البصريون في بعض صُور الكلام، فدلَّ ذلك على صِحّةِ السَّماعِ المؤيِّدِ للجواز، وعلى بطلانِ تأويله، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

٩٧ - لا يجوزُ الفصلُ بين المضاف والمضاف إليه بغيرِ الظَّرف وحرفِ الجرّ

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال متحدثاً عن الفصل بين المضاف والمضاف إليه: «وهو قبيحٌ لوجهين:

أحدهما: أنَّ المضافَ إليه معاقبٌ للتنوين، وحالٌّ محله، فكما لا نفصل بين التنوين والمنون، فكذلك لا نفصلُ بين المضاف والمضاف إليه.

والثاني: أنَّهما لارتباط كلِّ واحدٍ منهما بصاحبه صارا كالكلمة الواحدة، وكما لا يُفصلُ بين أجزاء الكلمة، لا يُفصلُ بين المضاف والمضاف إليه، ولكن جاء الفصلُ بينهما في ضرورة الشّعر بالظرف وبالمفعول وبالفاعل وبالجملة»(١).

آراء النَّحويين:

والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنّحويين:

أحدها: المنعُ إلا إذا كان الفصلُ بشبه الجملة في الشّعر، وهو قولُ البصريين(٢)، وهو ظاهرُ كلام سيبويه(٣)، وبه قال الفراء(٤).

والثاني: جوازُ الفصل مطلقاً بالظّرف وغير الظّرف في الشّعر وغيره، وهو قولُ الكوفيين(٥).

---

(١) المغني: ت النهاري (١/٧١٤-٧١٥).

(٢) الإنصاف (٢/٤٢٧).

(٣) الكتاب (١/١٧٨-١٧٩)، والنكت في تفسير كتاب سيبويه (١/٢٨٩).

(٤) معاني القرآن (١/٣٥٨).

(٥) الإنصاف (٢/٤٢٧).

والثالث: جوازُ الفصل بالظّرف والجار والمجرور، وبمتعلق المضاف إذا كان مفعولاً، أمَّا الفصلُ بالفاعل، والنّعت، والنداء، وغيره فهو ضعيفٌ، وهو قولُ ابن مالك[1].

الأدلة[2]:

حجة الجواز السَّماع ومنه ما يلي:

قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[3] قرأها ابن عامر بضم الزاي من (زين)، وضم اللام من (قتل)، وفتح الدال من (أولادهم)، وكسر الهمزة من (شركائهم)[4].

وقول الشَّاعر:

عَتَوا إذ أَجَبْناهم إلى السِّلْم رأفةً فَسُقناهم سَوقَ البَغَاثِ الأجادلِ[5]

وقولُ الشَّاعر:

يَطُفْنَ بحوزيّ المراتعِ لم يُرَع بواديه من قَرعِ القِسيّ الكنائنِ[1]

---

(١) شرح التسهيل (٣/٢٧٢-٢٧٨).

(٢) الإنصاف (٢/٤٣١-٤٣٥)، وائتلاف النصرة (٥٣)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣/٢٧٢-٢٧٨).

(٣) سورة الأنعام من الآية (١٣٧).

(٤) السبعة في القراءات (٢٧٠)، والتيسير (١٠٧)، والإقناع (٣٩٩).

(٥) البيت منسوب لبعض الطائيين: شرح التسهيل لابن مالك، وشرح الكافية الشافية (٢/٩٨٧).

(١) قائله: الطرماح بن حكيم، ديوانه: (٤٨٦).

وقولُ الشّاعر:

يَفْــرُكُ حَــبَّ السُّــنبلِ الكُنَــافِجِ بالقــاع فــركَ القطــنِ المِحَــالجِ[1]

وحجةُ المنـع: أنّ المضافَ والمضافَ إليه بمنزلة شيءٍ واحدٍ، فلا يجوزُ أن يفصل بينهما، وإنَّما جاز الفصلُ بالظّرف وحرف الجرّ للضّرورة؛لأنّه يتّسعُ فيهما ما لا يتّسعُ في غيرهما.

وقالوا إنَّ الأبيات التي أنشدت لا يجوزُ الاحتجاجُ بها؛ لأنَّها مجهولةُ القائل.

وأمَّا قراءة ابن عامر: فبعضهم وصفها بالخطأ واللحن والقبح فردها[2]، وبعضهم ضعّفها واستبعدها[3].

اختيار ابن فلاح[4]:

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بعدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ فقد وصف الفصلَ بين المضاف والمضاف إليه بالقُبح وخصّه بضرورة الشّعر فقال متحدثاً عن الفصل بين المضاف والمضاف إليه: «وهو قبيحٌ».

واحتج لاختياره بأمرين:

أحدهما: أنَّ المضافَ إليه معاقبٌ للتنوين، وحالٌّ محله، فكما لا نفصل بين التنوين والمنون، فكذلك لا نفصلُ بين المضاف والمضاف إليه.

---

(١) قائله: أبو جندل الطهوي، شرح التسهيل (٢٧٨/٣)، وشرح الكافية الشافية (٩٨٦/٢).

(٢) منهم: النحاس في إعراب القرآن (٩٨/٢).

(٣) منهم: الفراء في معاني القرآن (٣٥٨/١).

(٤) المغني ت النهاري (٧١٤/١-٧١٥).

والثاني: أنَّهما لارتباط كلِّ واحدٍ منهما بصاحبه صارا كالكلمة الواحدة، وكما لا يُفصلُ بين أجزاء الكلمة، لا يُفصلُ بين المضاف والمضاف إليه، ولكن جاء الفصلُ بينهما في ضرورة الشّعر بالظرف وبالمفعول وبالفاعل وبالجملة .

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو جوازُ الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنَّه مؤيدٌ بالسّماع كما ذكر في الأدلة.

وأمَّا ما احتجَّ به البصريون وابنُ فلاح فمردودٌ بأنَّ الفاصلَ فضلة، فهو بذلك صالح لعدم الاعتداد به.

وأمَّا القول بأنَّ الأبيات مجهولةُ القائل فلا يصحّ؛ لأنَّ كثيراً منها معروف القائل على ما بينت في الهامش.

وأمَّا تخطئة قراءة ابن عامر أو تضعيفها أو مهاجمتها ففيه نظرٌ؛ لأنَّ هذه القراءةَ ثابتةٌ عن إمامٍ من أئمة القراء صحيحةُ النَّقل فلا وجه للطَّعنِ فيها، والله أعلمُ بالصّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

٩٨ - لا تضافُ (ذو) إلى مضمر

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «ولا يضافُ (ذو) إلى مضمرٍ خلافاً للمبرد»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: المنعُ، وهو قولُ الكسائيّ، والمبردِ، والفارسيّ، والجرجانيّ، والعكبريّ، وابنِ يعيش، وابنِ الحاجب، والشاطبيّ(٢).

والثاني: الجوازُ مطلقاً، وهذا القولُ نسبه ابنُ فلاحٍ وابنُ جمعة إلى المبرد(٣)، وقولُ المبرد في المقتضب ظاهرٌ في المنع حيثُ قال: «.... لأنَّ قولك (ذو) لا يضافُ إلى المضمر».

ونقل أبو حيان أنَّه منعَه الكسائيُّ، وتبعه النَّحاسُ، والزُّبيديّ، وأجازه غيرُ هؤلاءِ(١)، وعلى هذا الذي نقله أبو حيان يكونُ المجيزون أكثرَ من المانعين، والمشهورُ عند المتأخرين العكس.

---

(١) المغني: ت السعدي (٢٩٥/١).

(٢) الارتشاف (١٨١٥/٤)، والمقتضب (١٢٠/٣)، والإيضاح العضدي (٢٨٧)، والمقتصد في شرح الإيضاح (٩٠٧/٢)، واللباب (٨٩/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٠٥/١)، والإيضاح في شرح المفصل (٤٠٧/١)، والمقاصد الشافية (١٥٧/١).

(٣) المغني: ت السعدي (٢٩٥/١)، وشرح ألفية ابن معط (٢٥٤/١).

(١) الارتشاف (١٨١٥/٤).

والثالث: الجوازُ إذا لم تكن (ذو) وصلةً إلى الوصف بأسماء الأجناس، فيجوزُ في نحو: (رأيتُ ذا زيد)، ويمتنعُ في (رأيتُ رجلاً ذا مال)، وهو قولُ ابن بريّ[1].

الأدلة[2]:

حجةُ المنع أنَّ (ذو) إنَّما جيء بها توصلاً إلى الوصف بالأجناس كما تُوصِّل إلى وصف المعارف بالجمل بالذي، وإلى نداء ما فيه اللامُ بأيّ، والمضمرُ لا يوصفُ به، فلا يُضافُ إليه (ذو)، ولأنَّ المضمرَ لا يُشْعِرُ بالجنسيّة.

وحجةُ الجواز المطلق السَّماعُ، ومنه ما يأتي:

قولُ الشَّاعر:

صَبَحْنا الخزرجيَّةَ مُرهفاتٍ ... أبادَ ذوي أُرومتها ذَوُوها[3]

وقولُ الشَّاعر:

ولكنْ رَجَونا منكَ مثلَ الذي بهِ ... صُرِفْنا قديماً من ذَوِيك الأفاضلِ[1]

وقال ابنُ بريّ محتجاً لرأيه: «اعلم أنَّ النَّحويينَ إنَّما امتنعوا من إدخال (ذو) على المضمر من جهة أنَّها جُعلت وصلةً إلى الوصف بأسماء الأجناس، ولما

(١) حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص (١٧٥-١٧٦).

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح (٩٠٧/٢)، واللباب (٨٩/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٠٥/١) والإيضاح في شرح المفصل (٤٠٧/١)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢٥٤/١).

(٣) البيت من الوافر، قائله كعب بن زهير، ديوانه: (١٤٢).

(١) البيت من الطويل، قائله الأحوص بن محمد، ديوانه: (١٣٦).

كانت المضمراتُ لا تُوصَفُ بها لم تدخل على مضمرٍ، فإن خرجت عن معنى الوصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس فإنَّه جائزٌ أن تدخلَ على الجنس وغيرِ الجنس، وعلى الظَّاهر والمضمر؛ ألا تراها قد دخلت على الأسماء المضمرات، وعلى ذلك قولُ الأحوص:

ولكنْ رَجَونا منكَ مثلَ الذي بهِ ... صُرِفْنا قديماً من ذَوِيك الأفاضلِ»[1]

اختيار ابن فلاح[2]:

اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ (ذو) لا تضافُ إلى مضمرٍ؛ فقد ذكر هذا القولَ، وصرَّحَ بمخالفة القول بالجواز، فقال: «ولا يضافُ (ذو) إلى مضمرٍ، خلافاً للمبرد».

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ (ذو) لا تضافُ إلى مضمرٍ؛ لأنَّها جُعلت وصلةً إلى الوصف بأسماء الأجناس، ولما كانت المضمراتُ لا توصفُ بها لم تدخل على مضمر.

وأمَّا ما جاء عن العرب مضافاً فيه (ذو) إلى الضَّمير فإنَّه نادرٌ، ومخالفٌ للقياس، ولا يجبُ أن يَستعمِلَ هذا مَن قَصد الصَّواب، ولو كان له أصلٌ لوجب في المفرد وسائر المضمرات، نحو: ذيه وذاه وذيك وذيكما وذوكم، وهذا لا يقوله

(١) حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص (١٧٥-١٧٦).

(٢) المغني: ت السعدي (١/٢٩٥).

أحدٌ[1].

وأمَّا قولُ ابنِ بريّ عن (ذو) «فإن خرجت عن معنى الوصلة إلى الوصف بأسماءِ الأجناس» فضعيفٌ؛ من جهة أنَّنا لا نسلمُ بخروجها؛ لأنَّ (ذو) لم تأت في أكثر كلام العرب إلا مضافةً إلى اسمِ جنس، وما جاء خارجاً عن معنى الوصلة فشاذٌّ لا يقاسُ عليه، ومن ثَمَّ لا تُبنى عليه الأحكام، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) المقتصد (٢/٩٠٩).

٩٩ - العاملُ في المضاف إليه هو المضافُ نيابة عن الحرف

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال: «ثم اختُلِف في العامل في المضاف إليه على ثلاثةِ أقوالٍ: أحدها: أنَّ العاملَ فيه الحرفُ المقدَّر، والثاني: أنَّ العاملَ فيه الاسمُ المضافُ نيابةً عن الحرف، والثالث: أنَّ العاملَ فيه هو معنى الإضافة»[١].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ كما ذكر ابنُ فلاحٍ:

أحدها: أنَّ العاملَ فيه هو الاسمُ المضافُ، وهو قولُ سيبويهِ، والمبردِ، وابنِ السَّراج، وابنِ عصفور، وابنِ مالك[٢].

والثاني: أنَّ العاملَ فيه هو الحرفُ المقدَّر، وهو قولُ الزَّجاجِ، والزَّمخشري، وابنِ يعيش، وابن الباذش[٣].

والثالث: أنَّ العاملَ فيه هو معنى الإضافة، وهو المعنى المستفادُ من النِّسبة بين المضاف والمضاف إليه، وهو قولُ الأخفش، والسهيليّ، وأبي حيان[٤].

---

(١) المغني: ت النهاري (١/٦٥٨).

(٢) الكتاب (١/٤١٩)، والمقتضب (٤/١٤٣)، والأصول في النحو (١/٤٠٨)، وشرح الجمل (٧٣) والتسهيل (٥٥).

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف (١٠)، والمفصل (٩٨)، وشرح المفصل (١/٤٨٦)، والمقاصد الشافية للشاطبي (٤/١٢).

(٤) همع الهوامع للسيوطي (٤/٢٦٥)، وأمالي السهيلي (٢٠)، والارتشاف (٤/١٧٩٩).

الأدلة[1]:

حجةُ القول بأنَّ العاملَ هو المضافُ أنَّ الإضافةَ تُقَدَّرُ بحرف الجرّ، ولكنَّه حُذف ليحصل التَّخصيصُ أو التَّعريفُ، فناب الاسمُ عن الحرف، فعَمِل عملَه، كما يعملُ الاسمُ عملَ الفعلِ في مواضع.

وحجةُ القول بأنَّ العاملَ فيه هو الحرفُ المقدَّر من وجهين:

أحدهما: أنَّ أصلَ عملِ الجرّ للحرف، فنسبةُ العملِ إلى الأصلِ أولى من نسبته إلى غيره.

والثاني: أنَّه يظهرُ عند التَّقدير، فدلَّ ذلك على نسبة العمل إليه عند الحذف.

وحجةُ القول بأنَّ العاملَ فيه هو معنى الإضافة أنَّه لا يجوزُ نسبةُ العمل إلى الحرف؛ لأنَّه محذوفٌ، وعملُ حرفِ الجرّ مع حذفه ضعيفٌ، فلا تبنى عليه القواعد، ولا يجوزُ نسبةُ العمل إلى الاسم؛ لأنَّه لا يعملُ إلا إذا أشبهَ الفعلَ، أو ضُمِّنَ معنى الحرف العامل، وهو هنا ليس كذلك، فلما امتنع نسبةُ العمل إليهما تعيَّنَ نسبتُه إلى معنى الإضافة، وهي نسبةُ الأول إلى الثاني.

اختيار ابن فلاح[2]:

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ العاملَ في المضاف إليه هو المضافُ نيابة

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب (١/٣٨٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/٤٨٦)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٣٦٦)، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة (١/٧٣١).

(٢) المغني: ت النهاري (١/٦٥٨-٦٦٠).

عن الحرف؛ فقد صرَّحَ بأنَّه أصحُّ الأقوالِ، فقال بعد أن ذكر الأقوالَ الثلاثةَ في المسألة: «وحجةُ الثاني - وهو أصحُّها -».

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بإبطالِ عملِ الحرفِ، وعمل المعنى:

فأمَّا عملُ الحرف فأبطلَه بأنَّ الحرفَ هنا محذوفٌ وعملُ حرفِ الجرّ مع حذفه ضعيفٌ، فلا تُبنى عليه القواعد.

وأمَّا عملُ المعنى فأبطلَه بأنَّه إنَّما يصارُ إليه عند عدم العامل اللَّفظي، ولذلك لم يثبته كثيرٌ من العلماء لضعفه.

ثم بيَّنَ ابنُ فلاحٍ بعد أن أبطل عملَ الحرف، وعملَ المعنى أنَّ وجهَ عملِ المضاف هنا أنَّه نابَ عن الحرف العاملِ بعد حذفه.

ولما كان تعليلُ عملِ المضاف بالإنابة يَرِدُ عليه أنَّه لو كان نائباً عن الحرف لوجب أن يتضمَّن معناه فيكون مبنياً أجاب ابنُ فلاحٍ بأنَّ المضافَ لم يتضمَّن معنى الحرف؛ لأنَّ التَّخصيصَ الذي في اللام، والتَّبعيضَ الذي يقتضيه (من) يُستفادُ من المضاف من غير احتياجٍ إلى تضمن، ولذلك كان معرباً؛ لعدم تضمنه لمعنى الحرف، ونُسِبَ العملُ إلى الاسم دونه.

أقول: واضحٌ من جوابِ ابنِ فلاحٍ أنَّه يرى أنَّ القولَ بالتضمين هنا يوجبُ البناءَ، ولذلك نفاه، ولا أرى حاجةً إلى نفيه؛ لأنَّ الاعتراضَ باطلٌ من أصله؛ لأنَّ تضمينَ الاسم معنى الحرف لا يقتضي البناءَ مطلقاً، بل فيه تفصيلٌ أبيّنه في التَّرجيح.

الترجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ العاملَ في المضاف إليه هو المضافُ نيابة عن الحرف؛ لأنَّ الإضافة تُقَدَّرُ بحرفِ الجرّ، ولكنَّه حُذِفَ؛ ليحصلَ التَّخصيصُ، أو التَّعريف، فناب الاسمُ عن الحرف، فعَمِلَ عملَه، ويؤيِّدُ ذلك اتّصالُ الضَّمير به في نحو: (غلامك عندي)، والضَّمير لا يتّصلُ إلا بعامله.

وأمَّا الاعتراضُ بأنَّه لو كان نائباً عن الحرف لوجبَ أن يتضمَّن معناه فيكون مبنياً فأرى بطلانَه، لأنَّ تضمينَ الاسم معنى الحرف لا يقتضي البناءَ مطلقاً، بل فيه تفصيلٌ يقرره الدَّرسُ النَّحويّ كما يأتي:

الأسماءُ المتضمّنةُ للحروف ثلاثةُ أقسام[1]:

الأول: يتضمّنُ معناها، ولا يظهر معها، فهنا يُوجبُ التَّضمينُ البناءَ، مثل بناء (مَن) الشَّرطيّة؛ لتضمنها معنى (إن)، وبناء (مَن) الاستفهاميّة؛ لتضمنها معنى الهمزة.

والثاني: أن يكونَ الاسمُ معدولا عن اسمٍ آخرَ، نحو: (سحر)، فهو معدولٌ عن السَّحر باللام، فهذا لا يُبنى؛ لأنَّ (سحر) اللامُ فيه مرادٌ كما أنّه في المعدول عنه ظاهرٌ، فهو في اللَّفظ غيرُ منطوقٍ به، ولكنَّه في التقدير مرادٌ،ولو لم يكن مراداً لم يكن معدولا؛ لأنَّ العدلَ هو أن تلفظَ ببناءٍ وتريدُ بناءً آخر، وإذا كان تقديرُه بمنزلة الثَّبات لم يجب بناؤه.

(١) شرح اللمع للباقولي (٢/٥٣١).

والثالث: يتضمَّنُ معناها، ويجوزُ أن يظهرَ معها، فهذا معربٌ لا مبني، كالظروف، ومنها ما نحن فيه؛ لأنَّ الإضافةَ متضمّنةٌ معنى الحرف، إلا أنَّه يظهرُ معها أحياناً، فهي من قبيل المعرب، لا المبنيّ.

وأمَّا القولُ بعملِ الحرف المقدَّر، والقولُ بعملِ المعنى فقد تقدَّم جوابُ ابنِ فلاح عنهما بما يُضْعِفُهما، ويُرَجِّحُ عندي القولَ بأنَّ العاملَ في المضاف إليه هو المضافُ نيابةً عن الحرف، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

١٠٠ - لا يعملُ اسمُ الفاعل إذا دلَّ على الماضِي

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال فيه مُتحدِّثاً عن عملِ اسمِ الفاعل: «وإنَّما يعملُ عند البصريين بشرطين: الأول: أن يكونَ للحال والاستقبال، خلافاً للكسائيّ، فإنَّه أجاز عملَه إذا كان لما مضى»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح:

أحدهما: أنَّ اسمَ الفاعلِ يعملُ بشرطِ دلالتِه على الحال والاستقبال، وهو قولُ البصريين، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ، واختاره الجرجانيُّ، والعكبريُّ، وابنُ يعيش، وابنُ الحاجب، وابنُ عصفور، وابنُ مالك، وابنُ جمعة(٢).

والثاني: أنَّه لا يُشترَطُ في عملِ اسمِ الفاعلِ دلالتُه على الحال والاستقبال؛ فيعملَ ولو دلَّ على الماضي، وهو قولُ الكسائيّ(٣).

---

(١) المغني: ت النهاري (٧٥٢/٢).

(٢) الكتاب (١٦٤/١)، والمقتضب (١٤٨/٤)، والمقتصد (٥١٢/١)، واللباب (٤٣٧/١)، وشرح المفصل (١١٤/٣) والإيضاح في شرح المفصل (٦١٤/١)، شرح الجمل (٥٦١/١)، والتسهيل (١٣٧)، وشرح ألفية ابن معطٍ (٩٧٩/٢).

(٣) رأيه في: المقتصد (٥١٣/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١١٤/٣)، والإيضاح في شرح المفصل (٦١٤/١) وشرح الجمل لابن عصفور (٥٦١/١).

الأدلة[1]:

حجةُ البصريين في عملِ اسم الفاعل إذا دلَّ على الحال أو الاستقبال أمران:

أحدهما: أنَّه جارٍ على الفعل المضارع في حركاتِه وسكناتِه في الأغلب.

والثاني: أنَّ الأصلَ في الأسماء ألا تعملَ، كما أنَّ الأصلَ في الأفعال ألا تُعرَبَ، إلا أنَّ المضارعَ أُعربَ لمشابهةِ اسمِ الفاعل، فينبغي ألا يعملَ اسمُ الفاعلِ إلا ما أشبه منه المضارعَ في الحال والاستقبال.

وحجة الكسائي السَّماع، والقياسُ:

فأمَّا السَّماعُ فمنه قولُه تعالى: ﴿فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ وَجَاعِلُ ٱلَّيۡلَ سَكَنًا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانًاۚ﴾[2]، فإنَّ (جاعل الليل) لما مضى، وقد نصبَ (سكناً) و(القمر)، وقوله تعالى: ﴿وَكَلۡبُهُم بَٰسِطٞ ذِرَاعَيۡهِ بِٱلۡوَصِيدِۚ﴾[3]، فإنَّه نصبَ (ذراعية) بـ(باسط)، وقولُ العرب: «هذا معطي زيدٍ درهماً أمسِ»[4].

وأمَّا القياسُ فعلى (هذا الضَّاربُ زيداً أمسِ)، فإنَّه يعملُ ههنا اتفاقاً.

---

(١) الكتاب (١/١٦٤)، والمقتضب (٤/١٤٨)، والمقتصد (١/٥١٣)، واللباب (١/٤٣٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/١١٤)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٦١٤)، شرح الجمل لابن عصفور (١/٥٦١) وشرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة (٢/٩٧٩).

(٢) سورة الأنعام: من الآية (٩٦).

(٣) سورة الكهف: من الآية (١٨).

(٤) القول في: اللباب (١/٤٣٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/١١٤)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٦١٤).

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريين، وهو أنَّ اسمَ الفاعل يعملُ بشرط دلالته على الحال والاستقبال؛ فقد ذكر القولين في المسألة بأدلتهما، ثم أجاب عن أدلة الكسائيّ بما يُضْعِفُها، ويُرَجِّحُ عنده قولَ البصريين.

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بأنَّ سببَ عملِ اسمِ الفاعلِ هو مشابهتُه للفعلِ المضارِع، فلمَّا أُعرب المضارعُ؛ لمشابهتِه لاسمِ الفاعلِ، عَمِلَ اسمُ الفاعل؛ لمشابهته للمضارع؛ طلباً للمقارضة، ويرى ابنُ فلاحٍ أنَّ اسمَ الفاعل أشبهَ الفعلَ المضارعَ في أمورٍ منها:

جريانُه على حركاتِه، وسكونِه، وكونُه على عدد حروفه، وأنَّه تدخلُه علامةُ التثنية والجمع، نحو: (ضاربان)، و(ضاربون) كما يدخلانِ الفعلَ، نحو: (يضربان)، و(يضربون)، وإن اختلفا حكماً، وأنَّهما مُشتركانِ في دخول لام التوكيد عليهما في خبر (إن).

وهذه الأمورُ عند ابن فلاح منتفيةٌ عن الماضي؛ إذ لا يوجَدُ فيه شيءٌ منها، وإذا انتفى عنه سببُ العمل انتفى عنه العمل.

وأجاب ابنُ فلاحٍ عن حجة الكسائيّ بما يأتي:

فأمَّا قوله تعالى: ﴿فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ وَجَاعِلُ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗاۚ﴾ **فأجاب عنه** بأنَّ (فالق الإصباح)، و(جاعل الليل) يحتملان الحالَ؛ لحدوثهما كلَّ

---

(١) المغني: ت النهاري (٢/٧٥١- ٧٥٦).

يوم، وعلى تقدير تسليمِ كونهما للماضي فإنَّ (سكناً) و(الشمس والقمر) منصوبةٌ بفعلٍ دلَّ عليه (جاعل)، أي: جعله سكناً، وجعلَ الشمسَ والقمرَ حسبانا؛ جمعاً بينه وبين ما ذُكِرَ من امتناع عمله؛ لعدم مناسبته للفعل، وإذا احتمل السَّماع ما ذُكر ضَعُف التَّمسكُ به؛ لبطلان النَّصيّة.

وأمَّا قولُه تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ **فأجاب عنه** بأنَّها حكايةُ حالٍ ماضيةٍ يُقصَدُ بها التعبيرُ عن ذلك الفعل حالَ وقوعِه، حتى كأنَّ ذلك الزمانَ حاضرٌ.

وأمَّا قولُ العرب: «هذا معطي زيدٍ درهماً أمسِ» فأجاب عنه من وجهين:

أحدهما: أنَّه منصوبٌ بفعلٍ دلَّ عليه معطٍ، كأنه لما قيل: هذا معطٍ زيداً، قيل: ما الذي أعطاه؟ فقال: درهماً أمس، أي أعطاه درهماً أمسِ.

والثاني: أنَّه عَمِلَ في هذه الصورة وإن كان لما مضى؛ لأنَّه لما كان ملازماً للإضافة، وتعذَّرت إضافتُه ههنا إلى مجموع الاسمين، أُضيف إلى الاسم الذي يليه، وعَمِلَ في الثاني؛ لأنَّ المضافَ إليه بمنزلةِ التَّنوين؛ لقيامه مقامَه، كأنَّه منوَّنٌ، وعَمِل حملاً له على المضارع.

ويظهر لي في تعليلِ ابنِ فلاحٍ العملَ في هذه الصورةِ بالحمل على المضارِع نظرٌ؛ إذ يَلزمُ منه جوازُ الإعمالِ في جميع الصُّور التي ورد فيها اسمُ الفاعلِ ماضياً؛ لإمكان حمله على المضارع من حيثُ اللَّفظ، وهو أمرٌ لا يجيزُه ابنُ فلاحٍ نفسُه، فتبيَّنَ مناقضةُ هذا التَّعليل لرأيه. **وقد علَّلَ ابنُ يعيشٍ** عملَ اسمِ

الفاعلِ في هذه الصُّورة بحملِه على الفعل الماضي؛ مُعَلِّلاً ذلك بأنَّ الماضيَ فيه بعضُ المضارعة، ولذلك بُني على حركة، فكما مُيِّزَ الفعلُ الماضي بتلك المضارعة، بأن بُني على حركة كذلك أُعمِلَ الاسمُ الذي في معناه عملاً دونَ عملِ الاسمِ الجاري على الفعلِ المضارعِ، فكما أَعطوا الماضيَ حظاً بالشَّبه، وهو بناؤه على حركةٍ، كذلك أَعطوا الاسمَ الذي في معناه حظاً من العمل، وذلك بأن أعملوه في المفعول الثاني لما لم تمكن الإضافةُ إليه؛ لأنَّه لا يُضافُ إلى اسمين(١).

وأمَّا القياسُ على قولهم: (هذا الضَّاربُ زيداً أمسِ) فأجاب عنه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنَّ اسمَ الفاعل للماضي حكمُه لزومُ الإضافة إلى المفعول، فلمَّا دخلَ عليه الألفُ واللامُ امتنعت إضافتُه؛ لئلا يجتمعَ عليه مُعرِّفان؛ لأنَّ إضافتَه معنويّةٌ لا لفظيّةٌ، فعدل عن ذلك إلى العمل.

والثاني: أنَّ الألفَ واللامَ بمنزلة (الذي) في الاحتياج إلى الصِّلة، وحقيقتُها بالجملة، أو ما يشبهُ الجملةَ، وهو اسمُ الفاعل، فأُعمِلَ ليتحققَ للموصول ما يقتضيه من الصِّلة، فيكونُ دخولُ الألف واللام وصلةً إلى إعماله، ولذلك إذا كانت الألفُ واللامُ فيه لتعريف العهد لم يعمل؛ لأنَّ المقصودَ منها الإشارةُ إلى المعهود، لا التَّوصلُ إلى العمل.

والثالث: أنَّه لما لم يجز دخولُ الألف واللام على الفعل اضطررنا إلى نقل لفظ الفعل إلى لفظ الاسم؛ ليتصلَ به الألفُ واللام، فالذي أوجب نقلَ لفظه

---

(١) شرح المفصل (١١٤/٣).

حكمٌ أوجبه إصلاحُ اللَّفظ، ومعنى الفعل باقٍ على حاله.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ اسمَ الفاعل يعملُ بشرطِ دلالته على الحال والاستقبال؛ لدلالة الاستقراء عليه، فقد دلَّ استقراءُ النُّحاة لكلام العرب على عملِ اسم الفاعل حين يدلُّ على الحال أو الاستقبال، وهذا الاستقراءُ ذكره ابنُ الحاجب(١).

ثم إنَّ الحكمةَ في عملِ اسمِ الفاعلِ إذا كان للحال أو الاستقبال هي شبهُه بالمضارع فيما ذُكر آنفاً، ودلالةُ المضارع هي الحالُ أو الاستقبالُ، فإذا كان اسمُ الفاعلِ للحال أو الاستقبال كان موافقاً للفعل المضارع في المعنى واللفظ، فيقوى شبهُه فيعمل، وإذا كان بمعنى الماضي لم يكن موافقاً للمضارع في المعنى، ولا للماضي في اللَّفظ، فيضعف شبهُه فلا يعمل، ولا يلزمُ من إعمالهم ما قَوِيَ شبهُه بالفعل إعمالُهم ما لم يقوَ قوّته(٢).

وأمَّا ما احتج به الكسائيّ على جواز عملِ اسمِ الفاعلِ إذا دلَّ على المضي فقد تقدَّمَ جوابُ ابنِ فلاحٍ عنه بما يُضْعِفُه، ويُرَجِّحُ عندي قولَ البصريين، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل (٦١٤/١).

(٢) المصدر السابق.

١٠١ - لا يصحُّ إضافةُ اسمِ الفاعلِ في نحو: (هذا الضاربُ زيداً الآنَ أو غداً)

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال فيه: «وأمَّا إذا كان للحالِ والاستقبالِ، نحو: (الضاربُ زيد الآنَ أو غداً)، فلا يجوزُ إضافتُه أيضاً، خلافاً للفراء»[١].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما ذكر ابنُ فلاح:

أحدهما: منعُ الإضافةِ، وهو قولُ البصريين[٢]، ومنهم: سيبويهِ، والفارسيُّ، واختاره الجرجانيُّ، والعكبريُّ، وابنُ يعيش، وابنُ الحاجب، وابنُ عصفور، وابنُ مالك، وأبو حيان[٣].

والثاني: جوازُ الإضافة، وهو قولُ الفراء[٤].

الأدلة[٥]:

حجةُ منعِ الإضافة أنَّ الألفَ واللامَ إذا لحقت اسمَ الفاعل كانت بمعنى

---

(١) المغني: ت النهاري (٢/٧٦٢).

(٢) شرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة (٢/٩٨٣).

(٣) الكتاب (١/١٨١)، والإيضاح (١٧٥)، والمقتصد (١/٥٢٧)، واللباب (١/٤٤٠)، وشرح المفصل (١/٤٩٦)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٣٧٠)، وشرح الجمل (١/٥٦٤)، والتسهيل (١٣٧) والارتشاف (٥/٢٢٧٦).

(٤) معاني القرآن (٢/٢٢٦).

(٥) الكتاب (١/١٨١)، والمقتصد (١/٥٢٧)، واللباب (١/٤٤٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/٤٩٦) والإيضاح في شرح المفصل (١/٣٧٠).

الذي، وكان اسمُ الفاعلِ في حكم الفعل من حيثُ هو صلةٌ له، فيلزمُ إعمالُه فيما بعده، ولا فرق بين الماضي في ذلك وغيره؛ إذ كان التقديرُ في: (الضارب): الذي ضرب، فلذلك عَمِلَ عمله.

وحجةُ الفراء من ثلاثةِ أوجه:

أحدها: أنَّ الإضافةَ لفظيَّةٌ لا تفيدُ التَّعريفَ، فلا تُنافي دخولَهما.

والثاني: أنَّ الألفَ واللامَ دخلا بعد الإضافة طلباً للتَّخفيف، فالإضافةُ سابقةٌ على دخولهما، ولم يتغير حكمُهما؛ لعدم اجتماع مُعرفَين.

والثالث: القياسُ على (الضَّاربُ الرجلِ)، و(الضَّاربك)، وقولِ الشَّاعر:

الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها ... عُوذاً تُزَجِّى خلفَها أطفالَها[1]

اختيار ابن فلاح[2]:

اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريين، وهو منعُ إضافةِ اسمِ الفاعلِ في نحو: (هذا الضَّاربُ زيداً الآنَ أوغداً)؛ فقد صرَّحَ بعدمِ الجوازِ وبمخالفةِ الفراء، فقال: «وأمَّا إذا كان للحال والاستقبال، نحو: (الضَّاربُ زيد الآنَ أو غداً)، فلا يجوزُ إضافتُه أيضاً، خلافاً للفراء».

ولم يصرِّح ابنُ فلاحٍ بحجةِ اختياره، إلا أنَّه ذكر الحجةَ ضمن الجوابَ الأول عن حجة الفراء، حيثُ ذكر أنَّ اسمَ الفاعل إذا دخل عليه الألفُ واللامُ تحقَّقَ له عملُ الفعل؛ لكونه صلةً، ولا فرق في كونه صلةً بين الماضي والحال

---

(١) البيت من الكامل للأعشى، ديوانه (١٥٢).

(٢) المغني: ت النهاري (٢/٧٦٢ -٧٦٧).

والاستقبال، فلزم إعماله لذلك، وهذه هي حجةُ البصريين كما ذكرتُ في الأدلة.

وقد ذكر ابنُ فلاحٍ حجةَ الفراء، وأجاب عنها بما يأتي:

فأمَّا كونُ الإضافةِ لفظيَّةً لا تفيدُ التَّعريفَ فلا تنافي دخولَهما فأجاب عنه بأنَّه إذا دخل عليه الألفُ واللامُ تحقَّقَ له عملُ الفعلِ؛ لكونه صلةً، ولا فرقَ في كونه صلةً بين الماضي والحالِ والاستقبالِ، فلزم إعمالُه لذلك، إلا أن يستفادَ بإضافتِه خفةٌ، كالمثنى والمجموع بحذف نونهما، أو يحصلُ له شَبهٌ يقتضي الإضافةَ، كما في (الضَّارب الرجلِ)، فإنَّه محمولٌ على (الحسن الوجهِ).

وأمَّا كونُ الألفِ واللامِ دخلا بعد الإضافة طلباً للتَّخفيف، فالإضافةُ سابقةٌ على دخولهما، ولم يتغيّر حكمُهما؛ لعدم اجتماع مُعرفين، فأجاب عنه بأنَّ اللامَ هي السابقةُ، والإضافةُ لاحقةٌ، فتكون نسبةُ حذفِ التَّنوين إلى اللام، لا إلى الإضافة؛ لأنَّه اجتمع موجبان لحذف التنوين، فيجبُ نسبةُ الحكمِ إلى السَّابق منهما؛ لأنَّه المقتضي، كما في اجتماع الأحداث، فإنَّ انتقاضَ الوضوء يُنسَبُ إلى الأول دون الثاني، وإذا كان حذفُ التَّنوين منسوباً إلى اللام لم يُسْتفَد بالإضافة خِفّةٌ، فامتنعت لذلك.

وأمَّا القياسُ على جواز الإضافة في (الضَّاربُ الرجلِ) فأجاب عنه بأنَّه إنَّما جازت إضافتُه إلى ما فيه الألف واللام؛ حملاً له على (الحسن الوجه)؛ لمناسبة ما يضافُ إليه بما يضافُ إليه (الحسن الوجه)، وهذه المناسبةُ مفقودةٌ في (الضَّارب زيد).

وأمَّا القياسُ على (الضاربك)، و (الضارباك)، و (الضاربوك) فأجاب عنها بأنَّ الضَّميرَ المتّصلَ باسمِ الفاعل في هاتين الصُّورتين في موضعِ نصبٍ عند

الأخفش؛ لأنَّه ضميرُ المنصوب، إلا أنَّه حُذِفَ معه التَّنوينُ والنُّونُ، بخلاف المظهر المنصوب؛ لأنَّهما يُؤذنان بتمام الاسم وكماله، والضَّميرُ المتَّصل في حكم تتمّة الاسمِ السَّابق، فلو اجتمعا لزم أمران:

أحدهما: يقتضي الانفصالَ؛ لتمام الكلمة، وهو التنوين أو النون.

والثاني: يقتضي الاتصالَ؛ لكونه لا يقوم بنفسه، وهو الضَّمير، فغُلِّبَ لذلك حكمُ الاتصالِ، فحذف ما يُؤذِنُ بالانفصال؛ لكون حذفهما لا يُخلُّ بالمقصود، وحذفُ الضَّمير يخل به.

ويرى ابنُ فلاحٍ بطلانَ القياس على (الضَّاربك) وإن قلنا بمذهب سيبويه بأنَّ الكافَ في موضعِ جرٍّ؛ لوجود الفارق بين المظهر، وهو المقيس، والمضمر، وهو المقيس عليه، والفرقُ أنَّ الضَّميرَ يفارقُ المظهرَ من حيثُ إنَّه لا ينطقُ به مفرداً من غير اتصال، فأشبه التَّنوينَ بذلك، ولذلك لزِمَ حذفُ التنوين معه؛ لمعاقبة الضَّمير له، فلما أشبه التَّنوينَ ناب منابَه في آخر الكلمة، فكان الضَّميرُ في موضعِ جرٍّ بالإضافة، بخلاف الاسمِ الظَّاهر فإنَّه يجوزُ نصبُه مع وجود التَّنوين، فإذا لم يكن تنوينٌ لزِمَ النَّصبُ أيضاً؛ لعدم شبهه بالتنوين حتى ينوبَ منابَه في آخرِ الكلمة.

وأمَّا القياسُ على قولِ الشَّاعرِ:

الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها ... عُوذاً تُزَجِّى خلفَها أطفالَها

فأجاب عنه بأمرين:

أحدهما: أنَّه يحتملُ في التَّابع ما لا يحتملُ في المتبوع، بدليل قولهم: (ربَّ

شاةٍ وسخلتها)[١]، و(رب) لا تدخلُ على معرفة.

والثاني: أنَّ (عبدها) مضافٌ إلى ضمير (المائة)، فناب منابها؛ لأنَّ فيها الألفَ واللام.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو منعُ إضافةِ اسمِ الفاعلِ في نحو: (هذا الضَّاربُ زيداً الآن أو غداً)؛ لأنَّ الألفَ واللامَ إذا لحقت اسمَ الفاعل كانت بمعنى الذي، وكان اسمُ الفاعل في حكم الفعلِ من حيثُ هو صلةٌ له، فيلزمُ إعمالُه فيما بعده، ولا فرقَ بين الماضي في ذلك وغيره؛ إذ كان التقديرُ في (الضارب): الذي ضرب، فلذلك عمل عملَه.

وأما قولُ الفراء فليس له مستندٌ من نثرٍ ولا نظمٍ، وقد صرَّحَ الفراءُ نفسُه بذلك[٢]، وأمَّا أقيستُه فقد تقدَّم جوابُ ابنِ فلاحٍ عنها بما يُضْعِفُها ويُرَجِّحُ عندي القولَ بالمنع.

وتجدرُ الإشارةُ هنا إلى أنَّ ابنَ فلاحٍ لم يوجه نصبَ المعمولِ في نحو: (هذا الضَّاربُ زيداً)، وفي توجيهه خلافٌ: فهو منصوبٌ عند سيبويه على أنَّه مفعولٌ به؛ لأنَّه في تقدير: الذي ضرب زيدا[٣]، والأخفشُ ينصبُه على التشبيه بالمفعول

(١) ينظر القول في: المقتضب (١٦٤/٤)، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة (٩٨٤/٢).

(٢) معاني القرآن (٢٢٦/٢).

(٣) الكتاب (١٨١/١).

به[1]، والأولُ هو الأصحُّ عندي؛ إذ هو مفعولٌ به حقيقةً، والتَّشبيهُ بالمفعول به يكونُ في المنصوب الذي لا يكونُ مفعولاً به على الحقيقة بألا يكونَ الوصفُ متعدياً كضاربٍ بل لازماً كحَسَنٍ، كما في قولهم: (هذا هو الحسنُ الوجهَ)؛ إذ هو في الحقيقة فاعلٌ؛ لأنَّه هو الذي حَسُنَ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) شرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة (٢/٩٨٢).

١٠٢ - صيغُ المبالغةِ تعملُ عملَ اسم الفاعل

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال فيه متحدثاً عن صيغ المبالغة: «وهي خمسةٌ: (فَعُول)، و(فَعَّال)، و(مِفْعَال)، و(فَعِيل)، و(فَعِل)، وفيها ثلاثةُ أقوال: أحدها: لسيبويه، والخليل، وأكثر النَّحويينَ أنَّها تعملُ عملَ فعلها، والثاني: لبعض الكوفيين: أنَّها لا تعملُ، والثالث: أنَّ (فَعِيلا) و(فَعِل) لا يعملان»[١].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ كما ذكر ابنُ فلاح:

أحدها: أنَّ جميعَ صيغ المبالغة تعملُ، وهو قولُ الخليلِ، وسيبويهِ، والعكبريّ، وابنِ عصفور، وابنِ جمعة[٢].

والثاني: أنَّها لا تعملُ، وما بعدها منصوبٌ بإضمار فِعْلٍ، وهو قولُ الكوفيين، ومنهم: الكسائيُّ، والفراءُ، وثعلبٌ[٣].

والثالث: أنَّ (فَعِيلاً) و(فَعِلاً) لا يعملان، وهو قولُ المازنيّ، والمبردِ، وابنِ السَّراج[٤].

---

(١) المغني: ت النهاري (٧٨٧/٢).

(٢) شرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة (٩٨٨/٢)، والكتاب (١١٠/١-١١٤)، واللباب (٤٤١/١)، وشرح الجمل (٥٧٢/١)، وشرح ألفية ابن معطٍ (٩٨٨/٢).

(٣) مجالس ثعلب (١٢٤/١) .

(٤) الارتشاف (٢٢٨٣/٥)، والمقتضب (١٣٣/٢)، والأصول في النحو (١٢٤/١).

الأدلة[(١)]:

حجةُ سيبويه ومَن تابعه على إعمال جميع صيغ المبالغة السَّماع، ومن إعمال صيغة (فَعُول) قولُ الشَّاعر:

ضروبٌ بنصلِ السَّيفِ سُوقَ سِمانِها   إذا عَــدِمُوا زاداً فإنَّــك عــاقرُ[(٢)]

ومن إعمال صيغة (فَعَّال) قولُ الشَّاعر:

أخـا الحـربِ لبَّاسـاً إليهـا جلالَهَـا   ولـيس بـوَلاجِ الخوالـفِ أعقَـلا[(٣)]

ومن إعمال صيغة (مِفْعَال) قولُ الشَّاعر:

شُـمٌّ مهـاوينَ أبـدانَ الجزورِمخـا   ميصِ العَشيَّاتِ لا خُوْرٍ ولا قَزَمِ[(٤)]

ف(مهاوين) جمعُ: مهوان على وزن مِفْعَال.

ومن إعمال صيغة (فَعيل) قولُ الشَّاعر:

حـتى شـآها كليـلٌ مَوهِنـاً عَمِـلٌ   باتـت طِراباً وبـات الليلَ لم يَنَمِ[(٥)]

ومن إعمال صيغة (فَعِل) قولُ الشَّاعر:

حَـذِرٌ أمـوراً لا تضـيرُ وآمـنٌ   مـا لـيس مُنجيَـهُ مـن الأقـدارِ[(٦)]

---

(١) الكتاب (١/١١٠- ١١٤)، والمقتضب (٢/١٣٣)، ومجالس ثعلب (١/١٢٤)، والأصول في النحو (١/١٢٤)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/٥٧٢)، والمغني: ت النهاري (٢/٧٨٧).

(٢) البيت من الطويل لأبي طالب بن عبد المطلب، ديوانه (١٣٦).

(٣) البيت من الطويل للقلاخ بن حزن التميمي، ينظر البيت في الكتاب (١/١١١) والمقتضب (٢/١١٢) والمقاصد النحوية (٣/٢٧).

(٤) من البسيط للكميت، في ديوانه (٣٨٨).

(٥) البيت من البسيط لساعدة بن جؤية، الكتاب (١/١١٤)، وشرح أشعارالهذليين (٣/١١٢٩).

(٦) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الكتاب (١/١١٣)، والمقتضب (٢/١١٥)، ونسبه العيني في =

وحجةُ الكوفيين على عدم عملها أنَّ اسمَ الفاعلِ إنَّما عملَ لجريانه على الفعل في حركاته وسكناته، وهذه غيرُ جارية، فوجب امتناعُ عملِها، والمنصوبُ بعدها محمولٌ على فِعْلٍ تُفسّره الصِّفة.

وحجةُ القولِ بأنَّ (فَعِيلاً) و(فَعِلاً) لا يعملان أنَّهما موضوعان للهيئة التي يكونُ الإنسانُ عليها، كـ(كريم)، و(ظريف)، و(عَجِل)، و(بَطِر) مما هو كالطبيعة، فلا يجريان مجرى الفعل المتعدّي، فلا يعملان، وأمَّا قولُ الشَّاعر:

حتى شآها كليلٌ مَوهِناً عَمِلٌ ... باتت طِراباً وباتَ الليلَ لم يَنَمِ

فلا حجةَ فيه؛ لأنَّ (موهناً) ظرفٌ وليس بمفعول، والظَّرفُ إنَّما يعملُ فيه معنى الفعل كعَمَلِ الفعل، كان الفعلُ متعدياً أو غيرَ متعدٍّ.

وأمَّا قولُ الشَّاعر:

حَذِرٌ أموراً لا تضيرُ وآمنٌ ... ما ليس مُنجيَهُ من الأقدارِ

فلا حجةَ فيه أيضاً؛ لأنَّه بيتٌ موضوعٌ محدث.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاحٍ قولَ سيبويه، وهو إعمالُ جميعِ صيغ المبالغة؛ فقد ذكر الأقوالَ في المسألة بأدلتها، ثم أجابَ عن حجةِ المانعين مطلقاً، والمانعينَ في (فَعيل) و(فَعِل) بما يُضْعِفُها، ويُرَجِّحُ عنده القولَ بجواز إعمالِ جميع صيغِ المبالغة.

= المقاصد النحوية (٣/٣١) إلى أبي يحي اللاحقي.

(١) المغني: ت النهاري (٢/٧٨٧-٧٩١).

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بالسَّماع، والقياس:

فأمَّا السَّماعُ فقد تقدم ذكره في الأدلة، وأمَّا القياسُ فمن وجهين:

أحدهما: أنَّها لما كانت معدولةً عن الجاري مجرى الفعل - اسم الفاعل - لمعنى المبالغة أُلحقت بالأصل المعدولة عنه؛ لقيام المبالغة فيها مقامَ الجريان.

والثاني: أنَّها لما كانت للمبالغة أشبهت من الأفعالِ ما وُضِعَ للمبالغة، فعَمِلت عملَه.

وقد أجاب ابنُ فلاحٍ عن حُجج المخالفين بما يأتي:

فأمَّا قولُ الكوفيين بأنَّ اسمَ الفاعل إنَّما عملَ لجريانه على الفعل في حركاته وسكناته، وهذه غيرُ جارية، فوجب امتناعُ عملِها، والمنصوبُ بعدها محمولٌ على فِعْلٍ تُفسّره الصِّفة، فضعفه ابنُ فلاحٍ من جهة أنَّ النَّصَ مقدمٌ على القياس، وتقديرُ ناصبٍ غيرها على خلاف الأصل، فلا يُصارُ إليه ما أمكنَ إحالةُ العملِ على الموجود.

وأمَّا القولُ بأنَّ (فَعِيلاً) و(فَعِلاً) لا يعملانِ فأجاب عنه بأنَّ القياسَ يقتضي عملَهما، وسيبويه نقل إعمالَهما عن العرب، وهو ثقةٌ، فلا سبيلَ إلى رَدِّ ما رواه.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو إعمالُ جميع صيغ المبالغة؛ لأنَّها قد جاءت في كلام العرب عاملةً كما بينتُ في الأدلة، فعملُها مؤيَّدٌ بالسَّماع، ولأنَّها لما كانت معدولةً عن اسم الفاعل لمعنى المبالغة، جرت مجراه في العمل، ولأنَّها أشبهت بما فيها من المبالغة من الأفعال ما وُضِعَ منها للمبالغة، فعَمِلت عملَه، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

١٠٣ - (ما) التعجبية نكرةٌ تامّة

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال: «فأمَّا (ما) فليست بحرفٍ لعود الضَّمير إليها، واختُلف فيها: فذهب سيبويهِ ومن تابعه إلى أنَّها نكرةٌ غيرُ موصولةٍ، ولا موصوفة، وذهب الأخفشُ إلى أنَّها موصولةٌ، وخبرُها محذوفٌ، وذهب الكوفيون إلى أنَّها استفهاميّةٌ دخلها معنى التَّعجّب»(١).

آراء النَّحويين:

والمسألةُ فيها أربعةُ أقوالٍ للنَّحويين:

أحدها: أنَّها نكرةٌ تامّةٌ بمعنى: شيء، وهو مذهبُ جمهور النَّحويينَ، ومنهم الخليلُ، وسيبويهِ، والأخفشُ في أحدِ أقواله، والمبردُ، وابنُ السَّراج، والزَّجاجيُّ، والسِّيرافيُّ، والفارسيُّ، وابنُ جنيّ، والهرويُّ، والواسطيُّ، وابنُ بابشاذ، وابنُ الدَّهان، والعكبريُّ، وابنُ عصفور، وابنُ مالك، وابنُ أبي الرَّبيع(٢).

والثاني: أنَّها موصولةٌ، وما بعدها صلةٌ لها، والخبرُ محذوفٌ، وهو القولُ الثَّاني للأخفش، وهوالمشهورُ عنه عند النَّحويين، وأجازه سعدُ الدين التفتازانيّ مع القول

---

(١) المغني: ت السعدي، رسالة دكتوراه (١٢٠١).

(٢) الكتاب (٧٢/١) وفيه رأي الخليل وسيبويه، والارتشاف (٢٠٦٥/٤)، والمقتضب (١٧٧/٤)، والأصول في النحو (١٦٦/١)، والجمل في النحو (٩٩)، وشرح الكتاب (٣٥٤/١)، والتعليقة على كتاب سيبويه (١٠٨/١)، واللمع في العربية (١٩٧)، والأزهية في علم الحروف (٧٧)، وشرح اللمع (١٧٩)، وشرح المقدمة المحسبة (٣٧٩/٢)، والفصول في العربية (٥٥)، والمتبع في شرح اللمع (٥٣٩/٢)، وشرح الجمل (٥٩٥/١)، وشرح التسهيل (٣٢/٣)، والملخص (٤٥٠).

الأول، ونسبه ابن بابشاذ إلى طائفةٍ من الكوفيين(١).

والثالث: أنَّها موصوفةٌ، وما بعدها صفةٌ لها، والخبرُ محذوفٌ، وهو القولُ الثالثُ للأخفش(٢).

والرابع: أنَّها استفهاميّةٌ دخلها معنى التَّعجب، وهو قولُ الفراءِ، وابنِ درستويه، ونُسِبَ إلى الكوفيين(٣).

الأدلة(٤):

حجةُ من قال بأنَّ (ما) نكرةٌ تامّةٌ بمعنى: شيء أنَّ التَّعجب يناسبه الإبهام؛ لاقتضاء التعجب خفاء السبب، والإبهام يناسبه الخفاء، ولذلك عدلوا فيه إلى (ما)؛ لأنَّها أشدُّ إبهاماً من غيرها؛ فالقولُ بأنَّها نكرةٌ تامَّةٌ بمعنى: شيء قولٌ مناسبٌ للإبهام الحاصلِ في التَّعجّب.

وحجةُ القول بأنَّها موصولةٌ بما بعدها، أو موصوفةٌ بما بعدها، والخبرُ محذوفٌ أنَّها لم تأتِ في الخبر إلا كذلك.

وحجةُ القولِ بأنَّها استفهاميّةٌ دخلها معنى التعجب؛ بأنَّ التَّعجَّبَ فيه إبهامٌ، وذلك أنَّ التَّعجّبَ إنَّما يكونُ فيما جاوز الحدَّ المعروف، وخرج عن العادة، وصار كأنَّه

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٣٥٦/١)، وإرشاد الهادي (١٢٤)، وشرح الجمل (١/ل ٨٧ ب).

(٢) رأيه في: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان (١٣٦)، والجنى الداني (٣٣٧).

(٣) معاني القرآن (١٠٣/١)، وارتشاف الضرب (٢٠٦٥/٤)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣١/٣).

(٤) التبيين (٢٨٣)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣١/٣)، والإرشاد للكيشي (١٤٠)، والنكت الحسان (١٣٦)، وشرح اللمع للواسطي (١٧٨).

لا يُبْلَغُ وصفُه، ولا يُوقَفُ على كنهه، فقولك: (ما أحسنَ زيداً) في المعنى كقولك: (أيُّ رجلٍ زيدٌ؟)، وقد أجمعوا على أنَّ أيّاً هنا استفهامٌ دخله معنى التَّعجّب.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ (ما) نكرةٌ تامّةٌ، فقد ذكر ثلاثةَ أقوالٍ في المسألة كما بينتُ في مقدمة المسألة، ثم احتجَّ للقول بأنَّها نكرةٌ تامّةٌ، وأجاب عن القولين المخالفين بما يُضْعِفُهما، ويُرَجِّحُ عنده القولَ بأنَّ (ما) نكرةٌ تامّةٌ.

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بثلاثةِ أوجهٍ:

أحدها: أنَّ حذفَ الخبرِ لا يجوزُ؛ لعدم القرينة الدَّالة عليه.

والثاني: أنَّ الكلامَ مستقلٌّ بالفائدة، فلا حاجةَ إلى إخراج الكلام عن حقيقته إلى مجازه لغير فائدة.

والثالث: أنَّ الصِّلةَ تُوَضِّحُ الموصولَ، وذلك ينافي ما وُضِعَ عليه التَّعجّب من الإبهام؛ لخفاء سببه، ولذلك اختاروا له (ما) دونَ غيرها من المبهمات كـ(شيء)، و(مَن) و(أيّ).

وألحظُ من هذه الأدلة أنَّ ابنَ فلاحٍ في اختياره هذا يراعي أمرين: المعنى، والقياس:

فأمَّا المعنى فهو مناسبةُ التَّنكيرِ لغرض التَّعجب، وهو الإبهامُ؛ لما فيهما من العموم، بخلاف القول بأنَّها موصولةٌ، فإنَّ فيه تعييناً يخالفُ غرضَ التَّعجب، وهذا ما أراده ابنُ فلاحٍ من الوجه الثالث.

---

(١) المغني: ت السعدي، رسالة دكتوراه (١٢٠١-١٢٠٢).

وأمَّا القياسُ فهو موافقةُ أصلين في تركيب الجملة:

أحدهما: أنَّ الخبرَ في الجملة الاسمية لا يُحذَفُ إلا بقرينةٍ دالةٍ عليه، وهي هنا لا تُوجَدُ فبطَلَ دعوى الحذف، وهذا ما أراده ابنُ فلاحٍ من الوجه الأول.

والثاني: أنَّ الكلامَ مستقلٌّ بالإفادة، والقولُ بحذف الخبر تجوّزٌ، وخروجٌ عن الحقيقة لا يصارُ إليه من غير حاجةٍ، ولا حاجةَ هنا إليه، فبطَلَ دعوى حذفِ الخبر، وهذا ما أراده ابنُ فلاحٍ من الوجه الثالث.

وبذلك يكونُ ابنُ فلاحٍ قد أجاب عن قول الأخفش بأنَّها موصولةٌ، وخبرُها محذوفٌ ضِمْنَ حجّته لاختياره.

وأمَّا حجةُ الأخفش بأنَّ (ما) لم تأتِ في الخبر نكرةً تامّةً فأجاب عنها بأنَّ (ما) قد جاءت في الخبر، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[1]، وفي قولهم: غَسَلْتُهُ غَسْلاً نِعِمَّا [2].

وأمَّا القولُ بأنَّها استفهاميّةٌ فأجاب عنه بأنَّ الاستفهامَ إنشاءٌ فلا يُنقَلُ إلى إنشاءٍ آخر؛ إذ لم يُعْهَد، وأمَّا نقلُ الخبرِ إلى الإنشاء فمعهودٌ.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ (ما) نكرةٌ تامّةٌ بمعنى: شيء؛ لوجود المناسبة في المعنى بين التَّنكير والإبهام الذي هو غرضُ التَّعجب، وهذه المناسبةُ هي دلالتُهما على العموم.

---

(١) سورة البقرة: من الآية (٢٧١).

(٢) التبيين (٢٨٤)، والتذييل والتكميل (٣/ل ١٧٨ أ).

وأمَّا القولُ بأنَّها موصولةٌ بما بعدها، أو موصوفةٌ بما بعدها، والخبرُ محذوفٌ؛ لعدم ورود (ما) نكرةٌ تامّةٌ في الخبر، فمردودٌ بما يأتي:

أولاً: أنَّ (ما) جاءت في كلام العرب تامّةً، كما في قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾، وفي قولهم: (غَسَلْتُهُ غَسْلاً نِعِمَّا).

ثانياً: أنَّهم يقدّرونَ المحذوفَ بشيءٍ، والخبرُ ينبغي أن يكونَ فيه زيادةُ فائدة، وهذا لا فائدةَ فيه؛ لأنَّه معلومٌ أنَّ الحسنَ، ونحوه إنَّما يكونُ بشيءٍ أوجبه.

ثالثاً: أنَّ بابَ التَّعجب بابُ إبهامٍ، والصِّلةُ موضحةٌ للموصول، ففيه نقضٌ لما قصدوه في باب التَّعجب من إرادة الإبهام.

رابعاً: أنَّ فيه حذفاً وتقديراً للخبر، والخبرُ إنَّما يسوغُ حذفُه إذا كان في اللَّفظ ما يدلُّ عليه، ولا دليلَ ههنا فلا يسوغُ الحذفُ.

وأمَّا القولُ بأنَّها استفهاميةٌ فمردودٌ بما يأتي:

أولاً: أنَّ الاستفهامَ المشوبَ بتعجّبٍ لا يليه غالباً إلا الأسماءُ، كقوله تعالى: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝٢﴾[1]، و(ما) المشارُ إليها مخصوصةٌ بالأفعال.

ثانياً: أنَّ (ما) هنا لو كانت استفهاميةً لجاز أن تخلفَها (أيٌّ)؛ لأنَّ استعمالَ (أيٍّ) في الاستفهام المتضمّن تعجباً كثيرٌ، فلمّا لم يجز دلَّ على أنَّها غيرُ استفهاميّة.

ثالثاً: أنَّ معنى التَّعجب في قولنا: (ما أحسنَه) أمرٌ مجمعٌ عليه، وكونُه مشوباً بالاستفهام زيادةٌ لا دليلَ عليها.

(١) سورة القارعة: الآية (١، ٢).

وأمَّا جوابُ ابنِ فلاحٍ عن هذا القولِ بأنَّ الاستفهامَ إنشاءٌ فلا ينقلُ إلى إنشاءٍ آخر، إذ لم يعهد، وأمَّا نقلُ الخبر إلى الإنشاء فمعهودٌ ففيه نظرٌ لبعض النّحويين(١)؛ لأنَّ النَّقلَ ثابتٌ؛ فقد نُقِلَ الاستفهامُ إلى التَّمني، كقوله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ﴾(٢)، ونُقِلَ الاستفهامُ إلى التَّعجب، كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ١٧﴾(٣)، وما ذكرتُه قبلُ كافٍ في ردِّ هذا القول، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) تعليق الفرائد (٧/٢٠٨).

(٢) سورة الأعراف: من الآية (٥٣).

(٣) سورة الانفطار: الآية (١٧).

١٠٤ - (أَفْعَلَ) في صيغة التَّعجب: (ما أَفْعَلَه) فِعْلٌ

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأمَّا (أَفْعَلَ): فمذهبُ البصريين أنَّه فِعْلٌ، ومذهبُ الكوفيين اسمٌ، وأصلُه عندهم: الإضافةُ إلى ما بعده، أي: (ما أحسنُ زيدٍ)؛ لأنَّه عندهم كان استفهاماً، فلمَّا دخله التَّعجبُ فتحوا آخره؛ للفرق بين التَّعجب والاستفهام»[(١)].

آراء النَّحويين:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما ذكر ابنُ فلاح:

أحدهما: أنَّها فِعْلٌ، وهو قولُ البصريين[(٢)]، ومنهم: الخليلُ، وسيبويهِ، والمبردُ، والسِّيرافيُّ، والفارسيُّ، وابنُ جنيّ، واختاره الثمانينيُّ، وابنُ بابشاذ، وابنُ الشَّجريّ، وابنُ الدَّهان، وابنُ خروف، وابنُ يعيش، وابنُ الحاجب، وابنُ عصفور، وابنُ مالك، وأبو حيان[(٣)]، ونُسِبَ إلى الكسائيّ، وهشامٍ من الكوفيين[(٤)].

والثاني: أنَّها اسمٌ، وهو قولُ الفراء، وتبعه الخوارزميُّ، ونُسِبَ إلى طائفةٍ من

---

(١) المغني: ت السعدي (١٢٠٢) رسالة دكتوراه.

(٢) أمالي ابن الشجري (٣٨١/٢).

(٣) الكتاب (٧٢/١) وفيه رأي الخليل وسيبويه، والمقتضب (١٧٧/٤)، وشرح الكتاب (٣٥٤/١)، والإيضاح (١٣١)، واللمع (١٩٧)، وشرح اللمع (ل ٢٠٢ ب)، وشرح المقدمة المحسبة (٣٧٧/٢) وأمالي ابن الشجري (٤٠٢/٢)، والفصول في العربية (٥٥)، وشرح الجمل (٥٧٣/٢)، وشرح المفصل (٤٣٠/٣) وشرح المقدمة الكافية (٩٢٥/٣)، وشرح الجمل (٥٩٥/١)، وشرح التسهيل (٣١/٣) والنكت الحسان (١٣٦).

(٤) الارتشاف (٢٠٦٥/٤)، والتصريح بمضمون التوضيح (٣٩٦/٣).

الكوفيين، ونَسَبه بعضُهم إلى الكوفيين جميعاً، ولم يستثنِ الكسائيَّ، ولا هشاماً، فلعلَّ لهما قولين في المسألة(١).

الأدلة(٢):

احتجَّ البصريونَ على فعليّة (أفعل) بما يأتي:

أولاً: دخولُ نونِ الوقاية عليه إذا اتَّصلَ بياء المتكلم.

ثانياً: أنَّه مفتوحُ الآخر، ولولا أنَّه فعلٌ ماضٍ لم يكن لبنائه على الفتح وجهٌ؛ لأنَّه لو كان اسماً لارتفعَ؛ لكونه خبراً لـ(ما) على كلا المذهبين، فلمَّا لَزِمَ الفتحَ دلَّ على أنَّه فِعْلٌ.

ثالثاً: أنَّه يَنصبُ المعارفَ والنَّكراتِ، و(أفعل) إذا كان اسماً لا يَنصبُ إلا النَّكرات خاصةً على التمييز، نحو قولك: (زيدٌ أكبرُ منك سناً).

واحتجَّ الكوفيونَ على اسمية (أفعل) بما يأتي:

أولاً: أنَّه جامدٌ لا يتصرّف، ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرّف؛ لأنَّ التَّصرفَ من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرّف دلَّ على أنَّه اسمٌ.

ثانياً: أنَّه يدخلُه التَّصغيرُ، وهو من خصائص الأسماء، كقولهم: (ما أُحَيسِنَه).

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٣٥٥/١)، والتخمير في شرح المفصل (٣٢٥/٣)، واللباب في علل البناء والإعراب (١٩٨/١)، وشرح اللمع للواسطي (١٧٩).

(٢) شرح الكتاب للسيرافي (٣٥٥/١)، والإنصاف (١٢٦/١)، والتبيين (٢٨٦)، وائتلاف النصرة (١١٨).

ثالثاً: أنَّ عينَ (أَفْعَلَ) تَصحُّ إذا كانت واواً، أو ياءً، نحو: (ما أَخْوَفَ زيداً) و(ما أَسْيَرَه)، ولو كان فعلاً لاعتلَّت؛ لأنَّ الاعتلالَ من خصائص الأفعال.

اختيار ابن فلاح[(١)]:

اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريين، فذكر القولين في المسألة، ثم أجاب عن حجة الكوفيين بما يُضْعِفُها، ويُرَجِّحُ عنده قولَ البصريين، وهو أنَّ (أَفْعَلَ) فِعْلٌ.

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بثلاثةِ أمور:

أحدها: دخولُ نونِ الوقاية على (أفعلَ)، نحو: (ما أَحْسَنَني)، ولما كان يَرِدُ على هذه الحجة أنَّ نونَ الوقاية تدخلُ على الأسماء؛ بدليلِ دخولها على (حاملني) في قول الشَّاعر:

إلا فَتَى مِن بني ذُبْيانَ يحمِلُني وليس حامِلَني إلا ابنُ حمَّالِ[(٢)]

أجاب ابنُ فلاحٍ عن هذا البيت بأنَّه شاذٌ.

والثاني: فتحُ آخره، ولما كان الكوفيونَ يعلِّلون فتحَ آخره بأنَّه للفرق بين الاستفهام والتعجب **أجاب ابنُ فلاح** بأنَّ الأصلَ عدمُ هذه الدَّعوى.

أقول: تعليل الفتح بالفرق ذكره السِّيرافيّ[(٣)]، وذكر الرَّضيّ أن الكوفيين اعتذروا لفتح آخره بكونه متضمناً لمعنى التعجب الذي كان حقيقا بأن يوضع له

(١) المغني ت السعدي (١٢٠٢-١٢٠٥) مخطوط.

(٢) البيت من البسيط، لم أقف على قائله، والبيت في الإنصاف (١/١٢٩)، واللباب (١/١٩٧)، والتبيين (٢٨٧).

(٣) شرح الكتاب (١/٣٥٥).

حرف فبني لتضمنه معنى الحرف، وبني على الفتح لكونه أخفَّ[1].

الثالث: نصبُه للمعرفة، و(أفعل) اسماً لا يَنصبُ إلا النَّكرة على التَّمييز.

وأجاب ابنُ فلاحٍ عن حجة الكوفيين بما يأتي:

فأمَّا قولُهم بأنَّه جامدٌ لا يتصرف، ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرف؛ لأنَّ التَّصرفَ من خصائص الأفعال فأجاب عنه بأنَّه لم يتصرف لوجهين:

أحدهما: أنَّ المضارعَ صالحٌ للحال والاستقبال، ولا يُتَعجّبُ مما لم يقعْ، وقصروه على ماضي اللَّفظ؛ لأنَّ التَّعجبَ معنىً من المعاني، فحقُّه أن يُوضَعَ له حرفٌ يدلُّ عليه، كما في الاستفهام، وغيره من المعاني، فلما لم يُوضَع له حرفٌ لَزِمَ الماضي؛ لأنَّه أشبهُ بالحرف؛ لاشتراكهما في البناء.

والثاني: أنَّه لما دلَّ على الإنشاءِ لم يتصرّف، لأنَّ التَّصرّفَ يدلُّ على الخبر المنافي للإنشاء، كما في (نِعْمَ) و(عسى).

وأمَّا قولُهم بأنَّه يدخلُه التَّصغيرُ - وهو من خصائص الأسماء - فأجاب عنه من ثلاثةِ أوجه:

أحدها: أنَّه صُغِّرَ في اللَّفظ، والمرادُ تصغيرُ مصدره؛ لأنَّه لما لم يَتصرّف لم يُذْكَر معه المصدرُ، فناب تصغيرُه عن تصغير المصدر، ونظيرُه إضافةُ الزَّمن إلى الفعل في اللَّفظ، وهي في المعنى إلى المصدر.

والثاني: أنَّ التَّصغيرَ في الحقيقة للفاعل، إلا أنَّه لَحِقَ الفعلَ لما كان ضميراً لا يمكنُ تصغيرُه، وهو كالجزءِ من الفعل، فناب تصغيرُه عن تصغيره.

---

(١) شرح الكافية القسم الثاني: (٢/١٠٩١).

والثالث: أنَّه صُغِّرَ حملاً على (أفعل) التَّفضيل؛ لاشتراكهما في الزيادة في المعنى.

وأمَّا قولُهم بأنَّ عينَ (أفعلَ) تَصحُّ إذا كانت واواً أو ياءً، نحو: (ما أخوَفَ زيداً) و(ما أَسْيَرَه)، ولو كان فعلاً لاعتلَّت؛ لأنَّ الاعتلالَ من خصائص الأفعال فأجاب عنه بأنَّه صُحّحَ حملاً له على (أفعل) التفضيل؛ لاشتراكهما في المعنى، أو أنَّه لما جَمُدَ أشبهَ الأسماءَ فلم يعلّ، ولا يخرجُه ذلك عن الفعليّة بدليل؛(اسْتَحْوَذَ)،و(اسْتَنْوَقَ الجملُ)، فإنَّ خروجَهما عن الأصل لا يدخلُهما في الاسميّة.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي ما ذهب إليه البصريون، لما ذكروه من الأدلة، التي تسلم من الاعتراض.

فأمَّا الدليلُ الأولُ للبصريين، وهو دخولُ نونِ الوقاية، **والدليلُ الثاني،** وهو أنَّه مفتوحُ الآخر، فتقدَّمَ جوابُ ابن فلاح على من اعترض عليهما.

وأمَّا الدليلُ الثالثُ، وهو نصبُه للمعرفة، و(أفعل) اسماً لا تَنصبُ المعارفَ، فقد أُجيبَ عنه بوروده في كلام العرب[(١)]، ومنه قولُ الشاعر:

ونمسكُ بعده بذنابِ عيشٍ ... أَجَبَّ الظَّهرَ ليسَ لهُ سنامُ[(٢)]

---

(١) أمالي ابن الشجري (٢/٣٩٨)، والإنصاف (١/١٣٢)، والتبيين (٢٨٧).

(٢) البيت من الوافر، للنابغة الذبياني، ديوانه (١٠٨)

فقد نَصَبَ (الظَّهرَ) بـ(أجبَّ).

وهذا الجوابُ مردودٌ بأنَّ الألفَ واللامَ زائدتان، إضافةً إلى أنَّ البيتَ رُوِيَ بإضافةِ (أجبَّ) إلى (الظَّهر) فلا حُجَّةَ فيه حينئذٍ[1]، وبه يتبيَّنُ سلامةُ أدلة البصريينَ من الاعتراض، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) الإنصاف (١٣٦/١)، والتبيين (٢٨٨).

١٠٥ - (نِعْمَ) و(بئس) فِعْلان

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال فيه متحدثاً عن (نِعْمَ) و(بِئْسَ): «اختَلف فيهما أهلُ المصرين: فذهبَ البصريون، والكسائيُّ إلى أنَّهما فِعْلان، وذهب باقي الكوفيين إلى أنَّهما اسمان»[١].

آراء النَّحويين:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما ذكر ابنُ فلاحٍ:

أحدهما: أنَّهما فِعْلان، وهو قولُ البصريين[٢]، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ، وابنُ السَّراج، والزَّجاجيُّ، وابنُ درستويه، والفارسيُّ[٣]، وبه قال الكسائيُّ من الكوفيينَ[٤].

والثاني: أنَّهما اسمان، وهو قولُ الكوفيين[٥]، ومنهم الفراءُ، وأبو بكر الأنباريّ[٦].

الأدلة[٧]:

حجةُ البصريينَ من خمسة أوجه:

أحدها: اتِّصال الضَّميرِ المرفوعِ بهما على حدِّ اتّصاله بالفعل، فحكى

(١) المغني: ت السعدي (١١٥٩) مخطوط.

(٢) الإنصاف (٩٧/١).

(٣) الكتاب (٢٦٦/٢)، والمقتضب (١٣٩/٢)، والأصول في النحو (١١١/١)، والجمل في النحو (١٠٨)، وكتاب الكتاب (٦١)، والإيضاح (١٢٢).

(٤) شرح المفصل لابن يعيش (٤٠٨/٣).

(٥) الإنصاف (٩٧/١).

(٦) معاني القرآن (١٤١/٢)، وأمالي ابن الشجري (٤٠٤/٢).

(٧) علل النحو (٢٩٢)، والإنصاف (٩٨/١-١٠٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣٤٠٧)، والتبيين (٢٧٤)، واللباب (١٨٠/١).

الكسائيُّ عن العرب قولهم: «نِعْمَا رجلين، ونِعْموا رجالاً»[1].

والثاني: أنَّه يرتفعُ بعدهما الفاعلُ، كما يرتفعُ بعد الفعل، وليسا من قبيلِ الأسماءِ العاملةِ عملَ الفعل.

والثالث: أنَّ المرفوعَ بعدهما يُضْمَرُ على شَريطة التَّفسير، ولا يوجَدُ ذلك إلا في الفعل نحو: (يَضْربني) و(ضربتُ زيداً).

والرابع: اتّصالُهما بتاءِ التَّأنيثِ السَّاكنةِ التي لا يقلبُها أحدٌ من العرب في الوقف هاء، وذلك كقولهم: «نعمت المرأةُ».

والخامس: السَّبرُ والتَّقسيم، وذلك أنَّ (نِعْمَ) ليس حرفاً بالإجماع، وقد دلَّت الأدلةُ على أنَّها ليست اسماً، فتعيَّنَ كونُها فعلاً.

وحجةُ الكوفيينَ من خمسةِ أوجه:

أحدها: عدمُ التَّصرف الذي هو من خصائصِ الأفعال.

والثاني: دخولُ حرفِ النّداء، كقولهم: «يا نِعْمَ المولى ويا نِعْمَ النَّصير»[2].

والثالث: دخولُ حرفِ الجرّ عليهما، كقولِ بعضِ فصحاءِ العرب: «نِعْمَ السَّيرُ على بِئْسَ العَيرُ»[3].

والرابع: أنَّه لا يَحسنُ اقترانُ الزَّمن بهما، فلا يقال: (نِعْمَ الرجلُ أمسِ).

---

(١) القول في: الإنصاف (١/١٠٤)، والتبيين (٢٧٤).

(٢) القول في: الإنصاف (١/٩٩).

(٣) القول في: الإنصاف (١/٩٨).

والخامس: أنَّهم قالوا: (نَعِيمَ الرجلُ زيدٌ)[1]، و(فَعِيل) ليس من أبنية الأفعال.

اختيار ابن فلاح[2]:

اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريين، وهو أنَّ (نِعْمَ) و(بئس) فعلان؛ فقد ذكر القولين في المسألة بأدلتهما، ثم أجاب عن أدلة الكوفيين بما يُضْعِفُها، ويُرَجِّحُ عنده قولَ البصريين.

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بستة أوجه:

أحدها: فتحُ آخرهما لغير عامل، كالأفعال الماضية.

والثاني: اتِّصالُ تاء التَّأنيث بهما، نحو: (نِعْمَت المرأةُ هندٌ)، و(بئست المرأةُ هندٌ).

والثالث: اتِّصالُ ضميرِ الفاعل البارز بهما، حكى الكسائيُّ: (نعما رجلين، ونعموا رجالاً).

والرابع: العطفُ على الفعل في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَادَىٰنَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ ٱلْمُجِيبُونَ ۝٧٥﴾[3] والعطفُ يقتضي المماثلة.

والخامس: إضمارُ الفاعل فيهما، نحو: (نِعْمَ رجلاً زيدٌ)، و(بِئْسَ غلاماً بكرٌ).

---

(١) القول في: الإنصاف (١/١٠٤)، والتبيين (٢٧٧) .

(٢) المغني: ت السعدي (١١٥٩-١١٦٤) مخطوط.

(٣) سورة الصافات: من الآية (٧٥).

والسادس: رفعُهما للفاعل، ودخولُ لام القسم، وفي التنزيل: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ٣٠﴾[1] وفي قول الشَّاعر:

يميناً لَنِعْمَ السَّيدانِ وُجِدتُما على كلِّ حالٍ من سَحِيلٍ ومُبْرَمِ[2]

وأجاب ابنُ فلاحٍ عن أدلة الكوفيين بأنَّها قابلةٌ للتَّأويل:

فأمَّا عدمُ التَّصرف فلأنَّهما وُضِعَا لإنشاءِ المدح والذم، والتَّصرّفُ ينافي الإنشاءَ؛ لأنَّه يدلُّ على الخبر، ولأنَّهما وردا بلفظ الماضي؛ لأنَّ المدحَ والذمَّ إنما يكونُ فيما ثبتَ، وتحقَّقَ، ولو تصرّفا لم يتحقَّق المدحُ والذمُّ في المستقبل، والحالُ يشاركُ المستقبلَ في الصيغة، ولأنهما يدلان على معنى من المعاني فأشبها الحرفَ فلم يتصرّفا.

وأمَّا دخولُ حرفِ النِّداء، كقولهم: «يا نِعْمَ المولى ويا نِعْمَ النَّصيرُ» فيحتملُ أنَّ المنادى محذوفٌ: أي: (ياربُّ أنت نِعْمَ المولى).

وأمَّا دخولُ حرفِ الجرّ عليهما، كقولِ بعض فصحاء العرب: «نِعْمَ السَّيرُ على بِئْسَ العَيرُ»، فيحتملُ أنَّه على تقدير حذف الصِّفة، وإيقاعُ المحكيّ بها موقعَها، والتَّقديرُ: (نِعْمَ السَّيرُ على عِيرٍ مقولٍ فيه بئسَ العَيرُ).

وأمَّا أنَّه لا يَحسنُ اقترانُ الزَّمن بهما، فلا يقالُ: (نِعْمَ الرجلُ أمسِ)، فذلك لأنَّهما لما خرجا إلى الإنشاء بطَلت دلالتُهما على الزَّمن المعيَّن، فلذلك لم يقترنْ بهما الزَّمنُ الدَّالُّ على وقوع الفعل فيه؛ لأنَّ ذلك يخرجُهما إلى الأخبار.

---

(١) سورة النحل: من الآية (٣٠).

(٢) البيت من الطويل، لزهير بن أبي سلمى، ديوانه (١٥).

وأمَّا قولُ العرب: «**نَعِيمَ الرجلُ زيدٌ**» فروايةٌ شاذةٌ تفرَّدَ بها قطرب، ولو سلمنا صحّتَها لم يكن فيها حجةٌ؛ لاحتمال أنَّها نشأت من الكسرة.

قال ابنُ فلاحٍ: «وهذه الأجوبةُ وإن كانت على خلافِ الأصل إلا أنَّها إذا تطرَّقت إلى النَّص أبطلت التَّمسكَ به لخروجه عن النَّصيّة».

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو ما ذهب إليه البصريون، وهو أنَّ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) فعلان؛ لأنَّ أدلَّتَهم قطعيّةٌ، وأمَّا أدلةُ الكوفيين فتحتملُ التَّأويلَ كما بان ذلك في جواب ابنِ فلاحٍ عن أدلتهم، والدليلُ إذا دخله الاحتمالُ سقط به الاستدلال.

وتجدرُ الإشارةُ هنا إلى أنَّ هذا الخلافَ بهذه الطريقة هو المشهورُ عند النَّحويين، ونقلَ أبوحيان عن ابنِ عصفورٍ طريقةً أخرى مُلخّصُها: أنَّه لم يختلفْ أحدٌ من النَّحويينَ البصريينَ والكوفيينَ في أنَّ (نِعْمَ) و (بِئْسَ) فعلان، وإنَّما الخلافُ بين البصريين والكوفيينَ فيهما بعد إسنادهما إلى الفاعل، فالبصريونَ على أنَّهما جملتان فعليتان، وذهب الكسائيُّ إلى أنَّهما مع مرفوعهما اسمان محكيان بمنزلة: (تأبط شراً) فـ(نعم الرجلُ) عنده اسمٌ للممدوح، و(بئس الرجلُ) اسمٌ للمذموم، وهما جملتان في الأصل نُقلا عن أصلهما وسُمّي بهما، وذهب الفراءُ إلى أنَّ الأصلَ: (رجلٌ نعم الرجلُ زيدٌ)، و(رجلٌ بئس الرجلُ بكرٌ) حُذف الموصوفُ وأقيمت الصفةُ مقامَه، فـ(نِعمَ الرجلُ) و(بئس الرجلُ) رافعان لزيدٍ وعَمر(١).

(١) التذييل والتكميل (١٥٥/٣ ب) والارتشاف (٢٠٤١/٤).

وقد تباين موقفُ النَّحويينَ من هذه الطَّريقة: فمنهم من اكتفى بنقلها كأبي حيان[(١)] والمراديّ[(٢)]، ومنهم مَن أشار إلى ضعفها كابن عقيل[(٣)]، والسيوطيّ[(٤)] ولم أقف - فيما قرأتُ - على أحدٍ من النَّحويينَ اعتمد هذه الطريقةَ أو رجَّحها.

والذي يظهرُ لي أنَّ طريقةَ الجمهور أصحُّ؛ فقد قال ثعلبُ في (نعمَ الرجلُ يقومُ): «الكسائيُّ يُضْمرُ (رجلاً يقوم)، والفراءُ لا يُضمرُ؛ لأنَّ (نِعْمَ) عنده اسمٌ، وعند الكسائيّ فعلٌ»[(٥)].

وهذا نصٌّ يؤيِّدُ ما ظهرَ لي من وجوهٍ:

أحدها: أنَّ الفراءَ، والكسائيَّ لم يتفقا على حدِّ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) كما زعم ابنُ عصفورٍ، وهذا ما قاله الجمهورُ، ويؤيِّدُ ذلك ما قاله الفراءُ: «مات الكسائيُّ، وهو لا يُحسِنُ حدَّ (نِعْمَ) و (بِئْسَ)»[(٦)]، ولو كان موافقاً له ما قال ذلك.

الثاني: أنَّ الفراءَ لم يقل بفعليّة (نِعْمَ) و (بِئْسَ)؛ ويؤيِّدُ هذا ما قاله الفراء: «والعربُ توحِّدُ (نِعْمَ) و (بِئْسَ) وإن كانتا بعد الأسماء فيقولون: (أمَّا قومُك فنِعْمُوا قوماً، ونِعْمَ قوماً)، وكذلك (بئس)، وإنما جاز توحيدُهما؛ لأنَّهما ليستا بفعلٍ يُلتَمسُ

---

(١) التذييل والتكميل (٣/١٥٥ ب) والارتشاف (٤/٢٠٤١).

(٢) توضيح المقاصد (٢/٩٠٢).

(٣) المساعد (٢/١٢٠).

(٤) همع الهوامع (٥ /٢٧).

(٥) إنباه الرواة (٢/٣٧٢).

(٦) إنباه الرواة (٢/١٦٣).

معناه؛ إنَّما أدخلوهما لتدلا على المدح والذم؛ ألا ترى أنَّ لفظَهما لفظُ فَعَل وليس معناهما كذلك»[1].

وتجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ الفراءَ يرى أنَّ (نِعْمَ) و (بِئْسَ) أصلُهما فعلان، بمعنى النعمة والبؤس من قولك (نَعِم الرجلُ) و(بَئِس الرجلُ)، ثم انتقلا إلى معنى المدح والذم، فتجردتا من معنى الفعلية[2]، لذلك نجدُه يطلق على (نِعْمَ) و (بِئْسَ) لفظةَ الفعل[3]، ويجيزُ تأنيثَهما[4]، واتِّصالَهما بالضَّمائر[5]، كلُّ ذلك مراعاةً لأصلهما[6]، لا أنَّه يرى فعليّتَهما كما ظنَّ بعضُ الباحثين[7].

الثالث: أن ثعلباً إمامٌ من أئمة الكوفيين، وهو أعرفُ بمذهب أصحابه، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) معاني القرآن (٢/١٤١).

(٢) أمالي ابن الشجري (٢/٤٠٤).

(٣) معاني القرآن (١/١٤٢).

(٤) معاني القرآن (١/٢٦٧).

(٥) معاني القرآن (٢/١٤١).

(٦) أمالي ابن الشجري (٢/٤١٣).

(٧) دراسة في النحو الكوفي للمختار أحمد ديره (٣٢٦) وحاشية أمالي ابن الشجري (٢/٤٠٤).

١٠٦ -جوازُ حملِ تابعِ المجرورِ بإضافةِ المصدرِ على المحلّ في جميع التوابع

ذكر ابنُ فلاحٍ قولين في هذه المسألة في المغني، قال: «ومنها أنَّه يجوزُ حملُ التَّوابع من العطف، والصفة، والتَّأكيد، على اللَّفظ، وهو الأرجحُ؛ للمشاكلة في الإعراب، وعلى المحلِّ خلافاً للجرمي في الصفة، فيقالُ: (أعجبني ضربُ زيدٍ وعمروٍ وعمروٌ بكراً)، و(ضربُ زيدٍ الظَّريفِ والظَّريفُ)، و(ضربُ زيدٍ نفسِه ونفسُه»[1].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويين:

أحدها: الجوازُ في جميع التَّوابع، وهو قولُ الفراء، وهشام من الكوفيين، واختاره الفارسيّ، وابنُ خروف، والشلوبين، وابنُ مالك[2].

والثاني: المنعُ، وهو الظَّاهرُ من كلام سيبويه؛ فقد صرَّح بمنع العطف على الموضع، فيُحمَلُ عليه بقيةُ التَّوابع[3]، وبه أخذ الرضيّ[4].

والثالث: التفصيلُ: فيُمنَعُ في النَّعت، ويجوزُ في غيره، وهذا القولُ نسبه ابنُ فلاحٍ إلى الجرميّ كما تقدَّم.

---

(١) المغني: ت النهاري (١/٦٨).

(٢) معاني القرآن (١/٩٦)، (٢/٣٢٤)، والارتشاف (٥/٢٢٦٢)، والإيضاح (١٨٤-١٨٥)، وشرح الجمل (٢/٦٢٣)، وشرح المقدمة الجزولية (٣/٩٢١)، وشرح التسهيل (٣/١٢٠).

(٣) الكتاب (١/١٩١).

(٤) شرح الكافية: القسم الثاني (١/٧٢٠).

وذكر أبو حيان[١] أنَّ الجرميَّ يمنعُ في النَّعت، والتَّوكيد، وهو الأرجحُ لاستواء علّة المنع فيهما، وبه أخذَ ابنُ الطراوة[٢].

الأدلة[٣]:

حجةُ الجواز في جميع التوابع السَّماعُ، ومنه:

قراءةُ الحسن البصري[٤] قولَه تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ لَعۡنَةُ ٱللَّهِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعُونَ ١٦١﴾[٥] بعطف (الملائكةُ) و(النَّاسُ) رفعاً على موضعِ لفظِ الجلالة.

وقولُ الشَّاعر:

حتى تهجَّرَ في الرَّواحِ وهاجَها ... طلبَ المعقبِ حقَّه المظلومُ[٦]

وحجةُ المنع أنَّ الحملَ على الموضع إنَّما يكونُ حيثُ مُحرزُ الموضع لا يتغيرُ عند التَّصريح بالموضع، وهنا لو صرَّحتَ برفع الفاعل، ونصبِ المفعول لتغيَّرَ العاملُ بزيادة تنوينٍ فيه، فإن جاء ما يُوهمُ الحملَ على المحلِّ أُضمِرَ له ناصبٌ، أو رافعٌ، يكون فعلاً، أو منوناً من جنس ذلك المضاف.

وحجةُ الجرميّ أنَّ العطفَ، والبدلَ من جملةٍ أخرى، فالعاملُ في الثاني غيرُ

(١) الارتشاف (٢٢٦٢/٥).

(٢) الإفصاح (٦٩).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (١٢٠/٣)، والتذييل والتكميل (٢٣٩/٣ ب)، وتمهيد القواعد (٢٨٥١/٥)، وهمع الهوامع (٢٩٣/٥).

(٤) معاني القرآن للفراء (٩٦/١)، وإعراب القرآن للنحاس (٢٧٥/١)، ومختصر في شواذ القرآن (١٨).

(٥) سورة البقرة: من الآية (١٦١).

(٦) البيت من الكامل، قائله: لبيد، ديوانه (١٠٢).

العامل في الأول، أمَّا الصفةُ والتَّوكيدُ، فالعاملُ فيهما واحدٌ، ومحالٌ - وهما شيءٌ واحدٌ - أن يكونَ شيءٌ مجروراً مرفوعاً، ومجروراً منصوباً.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بجواز حملِ تابعِ المجرورِ بإضافةِ المصدرِ على المحلِّ في جميع التَّوابع؛ فقد قال في المغني: «ومنها أنَّه يجوزُ حملُ التَّوابع من العطف، والصفة، والتَّأكيد، على اللَّفظ، وهو الأرجحُ؛ للمشاكلة في الإعراب، وعلى المحلِّ خلافاً للجرميّ في الصفة».

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بقول الشَّاعر:

قد كنتُ داينتُ بها حَسّانا ... مخافةَ الإفلاسِ واللّيَّانا[2]

أي: لأن خفتُ إفلاسَ غيره، وليَّانه، فهو عطفٌ على المحلّ.

وبقول الشَّاعر:

حتى تهجَّرَ في الرَّواحِ وهاجَها ... طلبَ المعقبِ حقَّه المظلومُ

فالمظلومُ صفةُ المعقب على المحلّ.

التَّرجيح:

والراجحُ عندي هو جوازُ حملِ تابعِ المجرورِ بإضافةِ المصدرِ على المحلّ في جميع التَّوابع؛ لأنَّه مُؤيَّدٌ بالسَّماع كما تقدَّم، والتأويلُ خلافُ الظَّاهر، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) المغني: ت النهاري (١/٦٨).

(٢) البيت من الرجز، قائله: رؤبة، ديوانه (١٨٧).

١٠٧ - لا يجوزُ العطفُ على الضَّميرِ المرفوعِ المتَّصل من غيرِ فاصل

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية، وفي المغني[١]، قال فيهما: «وإن كان مرفوعاً لم يجز العطفُ عليه عند البصريينَ من غير تأكيدٍ، أو ما يسدُّ مسدَّ التَّأكيد من طولِ كلامٍ، خلافاً للكوفيينَ، فإنَّهم أجازوا العطفَ عليه من غيرِ تأكيدٍ».

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما ذكر ابنُ فلاحٍ:

أحدهما: أنَّه لا يجوزُ العطفُ على الضَّميرِ المرفوعِ المتَّصلِ من غيرِ تأكيدٍ، أو ما يسدُّ مسدَّ التَّأكيدِ من طولِ كلامٍ، وهو قولُ البصريينَ[٢]، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ، والزَّجاجُ، وابنُ السَّراج، وابنُ جنيّ، والصَّيمريُّ[٣].

والثاني: جوازُ العطف على الضَّمير المرفوعِ المتَّصلِ من غيرِ تأكيدٍ، وهو قولُ الكوفيينَ[٤]، ومنهم الفراء[٥]، واختاره ابنُ مالكٍ، وابنُه بدرُ الدين[٦].

---

(١) شرح الكافية (٣٢٨) والمغني: ت النهاري (١٢٦٤/٢).

(٢) الإنصاف (٤٧٥/٢).

(٣) الكتاب (٣٧٨/٢ -٣٧٩)، والمقتضب (٢١٠/٣، ٢٧٩) و(١١٢/٤-١١٥)، ومعاني القرآن وإعرابه (٧٠/٥)، والأصول في النحو (٧٨/٢-٧٩)، واللمع (١٥٦)، والتبصرة والتذكرة (١٣٩/١-١٤٠).

(٤) الإنصاف (٤٧٤/٢).

(٥) معاني القرآن (٩٥/٣).

(٦) شرح الكافية الشافية (١٢٤٤/٣-١٢٤٦)، وشرح الألفية (٥٤٣).

الأدلة[1]:

احتجَّ البصريونَ بالسَّماع،والقياس:

فأمَّا السَّماعُ فما ورد في القرآنِ الكريمِ، حيثُ جاء العطفُ على الضَّميرِ المرفوعِ المتَّصل بعد توكيدِه، أو وجودِ فاصلٍ ما، أو اجتماعِهما، قال تعالى: ﴿فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا﴾[2]، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٥٤﴾﴾[4].

وأمَّا القياسُ فلأنَّ الضَّميرَ المرفوعَ المتَّصلَ يكونُ بارزاً، ومستتراً، فإن كان مستتراً فليس له وجودٌ في الظَّاهر، فالعطفُ عليه كالعطفِ على معدومٍ، كما أنَّه يصبحُ في الألفاظ من عطفِ الاسمِ على الفعل، نحو قولنا: (جاء وزيدٌ)، وعطفُ الاسمِ على الفعلِ لا يجوزُ.

واحتجَّ الكوفيونَ بالسَّماعِ، والقياس:

فأمَّا السَّماعُ فقولُه تعالى: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾[5]، وقولُه تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾[6] برفعِ العين[7]، ورفعُها

---

(١) الكتاب (٢/٣٧٨ -٣٧٩)، ومعاني القرآن للفراء (٣/٩٥)، والإنصاف (٢/٤٧٥)، وشرح الكافية الشافية (٣/١٢٤٤-١٢٤٦).

(٢) سورة المائدة: من الآية (٢٤).

(٣) سورة الأعراف: من الآية (٢٧).

(٤) سورة الأنبياء: من الآية (٥٤).

(٥) سورة الأنعام: من الآية (١٤٨).

(٦) سورة المائدة: من الآية (٤٥).

(٧) هي قراءة الكسائي، السبعة في القراءات (٢٤٤) والمبسوط في القراءات (١٦٢).

على العطف على الضَّميرِ في الجارّ والمجرور؛ لأنَّه يتعلَّقُ بمحذوفٍ أي: مأخوذةٌ بالنَّفس، فحُذِفَ متعلَّقُ الحرف، ونُقِلَ الضَّميرُ، والعطفُ عليه.

وقولُ الشَّاعر:

فلمَّا التقينا والجيادُ عشيَّةً   دَعَوا: يا لِكلبٍ وانتمينا لعامرِ[1]

وقولُ الشَّاعر:

ورَجَا الأُخيطِلُ مِن سَفاهةِ رأيِهِ   ما لم يكنْ وأبٌ له لينالا[2]

وقولُ الشَّاعر:

رأيتُ بني غبراء لا ينكرونني   ولا أهلُ هذاكَ الطِّرَافِ المُمَدَّدِ[3]

وقولُ الشَّاعر:

قلتُ إذ أقبلَت وزُهرٌ تَهَادَى   كنعاجِ الفلا تعسَّفنَ رَمْلا[4]

وأمَّا القياسُ فعلى البدلِ؛ فإنَّه يُبدَلُ الظَّاهرُ من ضميرِ المرفوع من غيرِ تأكيدٍ، ولم يُنظَر إلى أنَّه في صورةِ إبدالِ الاسمِ من الفعل، أو في صورة إبدالِ الكلمةِ من جزءِ الكلمة، فلو كان لما ذكرتم أصلٌ لاحتاجَ البدلُ إلى التَّأكيدِ قبله؛ ليزولَ التَّوهّم كما ذكرتم.

---

(١) البيت من الطويل للراعي النميري، ديوانه (١٦٢).

(٢) البيت من الكامل لجرير، ديوانه (٥٦٢).

(٣) البيت من الطويل لطرفة بن العبد، ديوانه (٣٣).

(٤) البيت من الخفيف لعمر بن أبي ربيعة، ديوانه (٣٤٠).

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريينَ، وهو عدمُ جوازِ العطفِ على الضَّمير المرفوع المتَّصل من غيرِ تأكيدٍ، أو ما يسدُّ مسدَّ التَّأكيد؛ فقد ذكر القولين في المسألة بأدلّتهما، ثم أجاب عن أدلَّة الكوفيينَ بما يُضْعِفُها، ويُرَجِّحُ عنده قولَ البصريينَ.

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بالسَّماعِ والقياس:

فأمَّا السَّماعُ فقولُه تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾[2]، وقولُه تعالى: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾، وقولُه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾.

وقولُه تعالى: ﴿فَكُبْكِبُوا۟ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ﴿٩٤﴾﴾[3]، وقولُه تعالى: ﴿فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِىَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ﴾[4]، إذا جَعلْتَ (من) معطوفةً على (التاء)، وقد سدَّ طولُ الكلام بالمفعول مسدَّ التَّأكيد.

وأمَّا القياسُ فمن ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدها: أنَّه إن كان مستتراً كان العطفُ عليه في صورة عطفِ الاسمِ على الفعل، وهو ممتنعٌ، وإن كان بارزاً كان العطفُ عليه في صورة العطفِ على جزءِ الفعل لما تقرَّرَ أنَّه في حكمِ الجزءِ من الفعل، والعطفُ على جزءِ الكلمة ممتنعٌ، فإذا

---

(١) شرح الكافية (٣٢٨-٣٣١)، والمغني: ت النهاري (٢/١٢٦٤-١٢٦٩).

(٢) سورة البقرة: من الآية (٣٥).

(٣) سورة الشعراء: من الآية (٩٤).

(٤) سورة آل عمران: من الآية (٢٠).

أُكِّدَ بالمنفصل صار العطفُ عليه لفظاً؛ لكونه عبارةً عنه، وزالَ المانعُ.

والثاني: أنَّ المعطوفَ عليه أصلٌ للمعطوف؛ بدليل كونِه متبوعاً، ومن حُكم المتبوع الاستقلالُ، وهذا الضَّميرُ الذي لا بدَّ منه لتمام الجملة غيرُ مُستقلّ، فإذا أُكِّدَ تَقَوَّى بالتَّأكيد، فجذبه إلى الصلاحية للمتبوعية.

والثالث: أنَّ الضَّميرَ فرعٌ على الظَّاهر، وكونُه معطوفاً عليه يقتضي أصالتَه، وليس بأصلٍ، فإذا أُكِّدَ بالمنفصل جذبه إلى شَبه الظَّاهر، فصلَح للمتبوعية؛ لشبهه بالأصل.

وأجاب ابنُ فلاحٍ عن أدلّة الكوفيينَ بما يأتي:

فأمَّا قولُه تعالى: ﴿مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ فأجاب عنه بأنَّ (آباؤنا) مبتدأٌ محذوفُ الخبر؛ لدلالة ما تقدم عليه، أي: (ولا آباؤنا أشركوا)، وذكر أنَّ هذا أولى من الاستدلال به على جواز العطف على الضَّمير المرفوع؛ لأنَّ هذا التوجيهَ يعارضُه القياسُ الجليّ الذي ذكرنا، وهذا بلا معارض.

وأمَّا قولُه تعالى: ﴿وَكَتَبۡنَا عَلَيۡهِمۡ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ وَٱلۡعَيۡنَ بِٱلۡعَيۡنِ﴾ فأجاب عنه بأنَّ الآيةَ تحتملُ وجهين:

أحدهما: أنَّ كلَّ معطوفٍ مع ما يليه جملةٌ مستقلةٌ، أي: والعينُ مأخوذةٌ بالعين، والأنفُ مأخوذٌ بالأنف، إلى آخر الآية.

والثاني: العطفُ على المعنى أي: وكتبنا عليهم النفسَ بالنفس والعينَ بالعين؛ لأنَّ المعنى عليه مع اطِّراح اللَّفظ.

وأمَّا الشِّعرُ فأجاب عنه بأنَّ منه ما سدَّ طولُ الكلام فيه بالمفعول مسدَّ التَّأكيد كقول الشَّاعر:

رأيتُ بني غبراء لا ينكرونني ولا أهلُ هذاكَ الطَّرَافِ المَمَدَّدِ

ومنه ما يُحمَلُ على ضرورةِ الشِّعر؛ لمخالفته لنصوص التنزيل، والقياسِ الجليّ، كقول الشَّاعر:

ورَجَا الأُخيطِلُ مِن سَفاهةِ رأيهِ ما لم يكنْ وأبٌ له لينالا

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ الكوفيينَ، وهو جوازُ العطفِ على الضَّمير المرفوعِ المتَّصل من غيرِ فاصلٍ؛ لأمرين:

أحدهما: أنَّه مُؤيَّدٌ بالسَّماعِ الكثيرِ كما بينتُ في الأدلَّة.

وأمَّا جوابُ ابنِ فلاحٍ عن السَّماع المذكور بالتأويل والضرورة فمردودٌ بأنَّ كثرة الشَّواهد تجعلُ القولَ بالتَّأويل، وبالحملِ على الضَّرورة بَعيدَينِ؛ لأنَّ الأصلَ مع كثرةِ السَّماعِ عدمُ التَّأويل، وعدمُ الحملِ على الضَّرورة.

وأمَّا قولُ ابنِ فلاحٍ بأنَّ من السَّماعِ ما سدَّ طولُ الكلام فيه بالمفعول مسدَّ التَّأكيد كقول الشَّاعر:

رأيتُ بني غبراء لا ينكرونني ولا أهلُ هذاكَ الطَّرَافِ المَمَدَّدِ

فلا يكونُ حجةً للجواز من غير تأكيد، **فأقولُ فيه:** نَعم مثلُ هذه الشَّواهد لا تكونُ حجةً في جواز العطف من غير فاصل، إلا أنَّ هناك شواهدَ عديدةً جاء العطفُ فيها من غير فاصلٍ، وقد تقدم ذكرُها في الأدلّة، ولما كان الكوفيونَ يجيزونَ

العطفَ على الضَّمير المرفوعِ - سواءٌ وُجد فاصلٌ أم لم يوجد - احتجّوا بشواهدَ تؤيِّدُ الأمرين.

والثاني: أنَّ ما استدلَّ به المانعونَ من القياسات فإنَّما هي قياساتٌ في مقابلةِ النّصوصِ الكثيرةِ الدَّالةِ على الجوازِ، والسَّماعُ الكثيرُ مقدَّمٌ على القياس القويّ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

١٠٨ - لا يجوزُ العطفُ على الضَّمير المجرور من غير إعادة الجارّ

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية، وفي المغني، قال فيه: «وإن كان ضميراً مجروراً فقد اختَلفَ فيه أهلُ المصرين، فذهب البصريونَ إلى أنَّه لا يجوزُ العطفُ عليه إلا بإعادةِ العامل، كقولك: (مررتُ بك وبزيدٍ)، و(سلمت عليك وعلى عمروٍ)، وذهب الكوفيونَ إلى جوازه من غير إعادةِ العامل»[(١)].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: المنعُ، وهو قولُ البصريين[(٢)]، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ، والزَّجاجُ، وابنُ السَّراج، وبه قال الفارسيُّ، وابنُ جنيّ، وابنُ عصفور، وابنُ أبي الربيع، وابنُ جمعة[(٣)].

والثاني: الجوازُ، وهو قولُ الكوفيينَ[(٤)]، وبه قال يونسُ، وقطربُ، وابنُ مالك، وابنُ هشام[(٥)].

---

(١) شرح الكافية (٩٣٢)، والمغني: ت النهاري (١٢٦٩/٢).

(٢) الإنصاف (٤٦٣/٢).

(٣) الكتاب (٢٤٨/١) و(٣٨١/٢-٣٨٧)، والمقتضب (١٥٢/٤)، ومعاني القرآن وإعرابه (٦/٢)، والأصول في النحو (٧٩/٢)، والحجة للقراء السبعة (١٢١/٣)، واللمع (١٥٧)، وشرح الجمل (٢٤٦/١) والبسيط (٣٤٤/١)، وشرح ألفية ابن معط (٧٩٧/٢).

(٤) الإنصاف (٤٦٣/٢).

(٥) شرح التسهيل (٣٧٥/٣)، وشرح الألفية لابن الناظم (٥٤٤)، والتسهيل (١٧٧-١٧٨)، وأوضح المسالك (٣٢٥).

الأدلة[1]:

احتجَّ المانعونَ بما يأتي:

أولاً: أنَّ حقَّ المعطوف والمعطوف عليه أن يَصلُحا لحلولِ كلٍّ واحدٍ منهما محلَّ الآخر، وضميرُ الجرِّ غيرُ صالحٍ لحلوله محلَّ ما يُعطفُ عليه، فامتنعَ العطفُ عليه، إلا مع إعادة الجار.

ثانياً: أنَّ الضَّميرَ المجرورَ شديدُ الاتصال بالجارّ، كشيءٍ واحدٍ أو جزءٍ منه، والعطفُ عليه كالعطف على بعض الكلمة، فأعادوا العاملَ ليكونَ في الصورة كالمستقل؛ فراراً من أن يعطفوا على ما هو كالجزء.

واحتجَّ المجيزونَ بالسَّماع،والقياس:

فأمَّا السَّماعُ فمنه قولُه تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[2] فإنَّه عطفَ (المسجدَ الحرام) على ضميرِ المجرورِ من غيرِ إعادةِ العامل.

وقولُه تعالى: ﴿ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾[3] بالخفض[4]؛ عطفاً على ضمير المجرور.

---

(١) الكتاب (٢/٣٨١)، والمقتصد (٢/٩٥٩)، وشرح اللمع لابن برهان (١/٢٦٥-٢٦٦)، وشرح التسهيل (٣/٣٧٦)، والتمهيد لناظر الجيش (٧/٣٤٩٦)، والأشباه والنظائر في النحو (٤/١٥٨).

(٢) سورة البقرة: من الآية (٢١٧).

(٣) سورة النساء: من الآية (١).

(٤) هي قراءة حمزة: السبعة في القراءات (٢٢٦)، والمبسوط في القراءات (١٥٣)، والتيسير في القراءات السبع (٩٣).

وقولُ الشَّاعر:

تُعَلِّقُ في مثل السَّواري سيوفُنا ... وما بينها والكعبِ غُوطٌ نَفَانِفُ[1]

حيثُ عَطف (الكعبَ) على الضَّمير المجرور في (بينها) ولم يُعِد المضاف.

وقولُ الشَّاعر:

فاليومَ قد بتَّ تهجُونا وتشتمُنا ... فاذهبْ فما بكَ والأيامِ من عجبِ[2]

حيثُ عَطف (الأيامَ) على الضَّمير المجرور في (بك) من غيرِ إعادةِ الجارّ.

وأمَّا القياسُ فعلى ضَميرِ المنصوب، والجامعُ بينهما الاشتراكُ في الفضلة.

اختيار ابن فلاح[3]:

اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريين، وهو عدمُ جوازِ العطفِ على الضَّمير المجرور من غيرِ إعادةِ الجارّ؛ فقد ذكر القولين في المسألة بأدلتهما، ثم أجاب عن أدلّة الكوفيينَ بما يُضْعِفُها، ويُرَجِّحُ عنده قولَ البصريين.

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بأربعةِ أمور:

أحدها: أنَّ ضميرَ المجرور كالجزء مما قبله، لشدة ملازمته له، ولذلك لا يمكنُ استقلالُه، فيصيرُ العطفُ عليه إمَّا كالعطف على بعض الكلمة، أو كعطف الاسم على الحرف، وهذه العلّة منتفيةٌ في اتِّصال الحرفِ بالظَّاهر؛ لإمكانِ قيامِ الظَّاهر

(١) البيت من الطويل، لمسكين الدارمي، ديوانه (٧٥).

(٢) البيت من البسيط، لم أقف على قائله، والبيت في: الكتاب (٣٨٣/٢) والأصول في النحو (١١٩/٢) وشرح التسهيل (٣٧٦/٣).

(٣) شرح الكافية (٩٣٢-٩٣٤)، والمغني: ت النهاري (١٢٦٩/٢-١٢٧١).

بنفسه من غيرِ حرف، فلا يصيرُ العطفُ عليه كالعطف على الحرف؛ لعدم الامتزاج، ولا كالعطف على بعض الكلمة؛ لاستقلاله بالقيام بنفسه.

والثاني: أنَّ الضَّميرَ المجرورَ يشابه التَّنوينَ من جهةِ أنَّه على حرفٍ واحدٍ في الأكثر، وأنَّه لا يُفصَلُ بينه وبين ما يتَّصلُ به، وأنَّه يُحذَفُ في نداء (غلامي)، كما يُحذَفُ التَّنوين في النداء الموجبِ للبناء، فلمَّا شابه التَّنوينَ من هذه الأوجه لم يُعْطَفُ عليه، كما لا يُعطَفُ على التَّنوين.

والثالث: أنَّه كما لم يجزْ عطفُ ضميرِ المجرور على المظهر من غير إعادة العامل، فيقال: (مررتُ بزيدٍ و ك)، كذلك لا يُعْطَفُ المظهرُ على ضميرِ المجرورِ إلا بإعادة العامل.

وأجاب ابنُ فلاحٍ عن أدلَّة الكوفيينَ بما يأتي:

فأمَّا قولُه تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ فأجاب عنه بأنَّ (المسجد الحرام) معطوفٌ على (سبيل الله)؛ لأنَّ المعنى: صدٌّ عن سبيل الله، وعن المسجدِ الحرام، ولا معنى لتقدير: (كفرٌ بالمسجد الحرام).

وأمَّا قولُه تعالى: ﴿ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾ فأجاب عنه بأمرين:

أحدهما: أنَّ الواوَ للقَسم، وجوابُه ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ①﴾؛ لأنَّ العربَ كانت تُقْسِمُ بالرَّحِمِ؛ تعظيماً لها.

والثاني: أنَّها مجرورةٌ بباءٍ مقدَّرةٍ، والتَّقديرُ: (به وبالأرحام)، فحُذِفَت لدلالة الأولى عليها، وأيَّدَ ابنُ فلاحٍ هذا الوجهَ؛ معللاً ذلك بأنَّ القَسمَ بالأرحام منهيٌّ عنه؛ لقوله عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «**لا تحلفوا بآبائكم**»[1].

---

(١) صحيح مسلم (٤٢٤) برقم (١٦٤٨).

وأمَّا الشَّعرُ فأجاب عنه بأنَّه على إضمارِ الجار؛ لضرورةِ الشِّعر، ولولا ذلك لكان لحناً.

وأمَّا قياسُه على الضَّمير المنصوبِ فأبطلَه بوجود الفارق، وهو أنَّ الضَّمير المتَّصل المنصوبَ لا يُعَدُّ كالجزء من الفعل، بل هو في حكم المنفصل وإن اتَّصل لفظاً؛ لأنَّ فصلَه يُسوِّغُ حذفَه، ولذلك لم يُغَيَّر له لامُ الفعل، بخلافِ المجرور فإنَّه كالجزء مما قبله لشدة ملازمته له، ولذلك لا يمكنُ استقلاله.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ الكوفيينَ، وهو جوازُ العطفِ على الضَّمير المجرورِ من غيرِ إعادة الجارّ، وذلك لما يأتي:

أولاً: أنَّه مُؤيَّدٌ بالسَّماع الكثير، ومنه ما تقدَّم آنفاً في الأدلَّة.

وأمَّا جوابُ ابنِ فلاحٍ عن السَّماع المذكور فمردودٌ بما يأتي:

فأمَّا جوابُه عن الشِّعر بأنَّه على إضمار الجارّ للضَّرورة فمردودٌ بأنَّ كثرة الشواهد الشِّعرية تجعلُ القولَ بالإضمار بعيدا؛ لأن الأصل مع كثرة السَّماع عدمُ الإضمار.

وأمَّا جوابُه عن قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ بأنَّ (المسجد الحرام) معطوفٌ على (سبيل الله) فضعيفٌ؛ لأنَّه يستلزمُ الفصلَ بأجنبيٍّ بين جزأي الصِّلة، والأجنبيُّ هو المصدرُ (كفر)، وذلك لا يجوزُ، فتعيَّنَ عطفُ (المسجد) على الضَّميرِ المجرورِ في (به).

وأمَّا جوابُه عن قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾ بأنَّ الواوَ للقَسم، أو

أنَّها مجرورةٌ بباءٍ مقدرةٍ فضعيفٌ أيضاً؛ لأنَّ القَسَمَ بالأرحام منهيٌّ عنه؛ إذ قال رسول الله ﷺ: «**لا تُقسموا بآبائكم**»، ولا يجوزُ أن تكونَ (الأرحام) مجرورةً بباءٍ مقدرةٍ؛ لأنَّ حرفَ الجرّ لا يعملُ مقدراً في الاختيار إلا نحو: (اللهِ لأفعلَّنَّ).

ثانياً:أنَّ ما استدلَّ به المانعونَ إنَّما هو قياساتٌ في مقابلةِ النّصوصِ الكثيرةِ الدَّالةِ على الجوازِ، والسَّماعُ الكثيرُ مقدَّمٌ على القياس وإن كان قوياً، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

١٠٩ - العاملُ في المعطوف هو العاملُ في المعطوفِ عليه بواسطةِ حرفِ العَطف

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية، وفي المغني، قال فيهما: «وأمَّا عطفُ النَّسق ففيه ثلاثةُ أقوالٍ: أرجحُها: أنَّ العاملَ في التَّابع هو العاملُ في المتبوع بواسطة الحرف، وبه قال سيبويهِ، والثاني: أن يقدَّرَ له عاملٌ من جنس الأول، وبه قال الفارسيُّ في الإيضاح الشِّعري، وابنُ جني في سر الصناعة، والثالث: أنَّ حرفَ العطف هو العاملُ، وبه قال ابنُ السَّراج»[(١)].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّ العاملَ في المعطوف هو العاملُ في المعطوف عليه بواسطة الحرف، وهو قولُ سيبويهِ، والمبردِ، وابنِ برهان، وابنِ يعيش، وابنِ عصفور، وابنِ أبي الربيع، والمالقيِّ وابنِ جمعة[(٢)].

والثاني: أنْ يقدَّرَ له عاملٌ من جنس الأول، وهو قولُ الفارسيِّ، وابنِ جنيّ، والسّهيليّ[(٣)].

والثالث: أنَّ حرفَ العطف هو العاملُ، وهو قولُ ابنِ السَّراج، والرَّبعيّ،

---

(١) شرح الكافية (٨٧٤)، والمغني: ت النهاري (١٠٧٩/٢).

(٢) الكتاب (٤٣٧/١، ١٨٦/٢)، والمقتضب (٢١١/٤)، وشرح اللمع (٢٣٧/٢)، وشرح المفصل (٦٠٣/٣)، وشرح الجمل (٢٦٥/١)، والبسيط (٣٢٩/١-٣٣١)، ورصف المباني (٤٧٦-٤٧٧) وشرح الكافية (٢٩٣/١).

(٣) شرح الكافية لابن جمعة (٢٩٣/١)، وسر صناعة الإعراب (٦٣٥/٢)، ونتائج الفكر (٢٤٩).

والزمخشريّ[1].

الأدلة[2]:

حجةُ القولِ بأنَّ العاملَ في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه بواسطة الحرف أنَّ حرفَ العطفِ كالآلة للعمل، فكما أنَّ الواوَ في قولنا: (استوى الماءُ والخشبةَ) موصلةٌ عملَ العاملِ قبلَها إلى ما بعدها بواسطتها على معنى مع، وكما أنَّ الباءَ في: (مررتُ بزيدٍ) موصلةٌ عملَ العاملِ قبلها لما بعدها، فكذلك الواوُ وغيرُها من حروف العطف واسطةٌ موصلةٌ عملَ العامل قبلها إلى ما بعدها.

وحجةُ القولِ بأنَّه يقدَّرُ له عاملٌ من جنس الأول هو ظهورُه في بعض المواضع، نحو قول الشَّاعر:

بل بنو النَّجارِ إنَّ لنا ... فيهم قتلى وإنَّ تِره[3]

أراد: قتلى وتره، فظهورُ العامل (إنَّ) دليلٌ على أنَّ الواوَ واسطةٌ لا تنوبُ منابَ العاملِ، بل يُضْمَرُ بعده العاملُ، ولا يجتمعُ النائبُ والمنوبُ عنه.

وحجةُ القولِ بأنَّ حرفَ العطفِ هو العاملُ أنَّ الأولَ قد استوفى ما يقتضيه، وتقديرُ عاملٍ آخرَ على خلاف الأصل، فلا يُصارُ إليه؛ لعدم الحاجة إليه، فينبغي أن ينسبَ العملُ إلى الحرف؛ لنيابته عن العامل، كما فُعِلَ ذلك في حرفِ الجرّ إذا تعلَّق بمحذوف.

---

(١) الأصول في النحو (٢/٦٩)، وشرح اللمع لابن برهان (٢/٢٣٧)، والكشاف (٤/٢٥٨).

(٢) الأصول في النحو (٢/٦٩)، وسر صناعة الإعراب (٢/٦٣٥)، ونتائج الفكر (٢٤٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/٦٠٤).

(٣) البيت لخالد بن عبد العزى، والبيت في: نتائج الفكر (٢٤٩)، ورصف المباني (٤٧٦).

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ العاملَ في المعطوف هو العاملُ في المعطوف عليه بواسطة الحرف؛ فقد صرَّحَ بترجيح هذا القول فقال في شرح الكافية وفي المغني: «وأمَّا عطفُ النَّسق ففيه ثلاثةُ أقوالٍ: أرجحُها: أنَّ العاملَ في التابع هو العاملُ في المتبوع بواسطة الحرف».

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بفساد التقدير في بعض الصّور ومنها:

قولهم: (جاءني غلامُ زيدٍ وعمروٍ)؛ لأنَّ التقديرَ يقتضي تعدّدَ غلام، وهو متّحد.

وقولهم: (ربَّ رجلٍ وأخيه)؛ إذ لا تدخلُ (رب) على معرفة.

وقولهم: (يا زيدُ والحارثُ)؛ إذ لا يدخلُ حرفُ النداءِ على ما فيه لامُ التَّعريف.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ العاملَ في المعطوف هو العاملُ في المعطوف عليه بواسطة الحرف؛ لأنَّ العاملَ في الدَّرس النَّحوي هو المقتضي للمعمول، والعاملُ هنا يقتضي المعطوفَ عليه والمعطوفَ، فيكونُ هو العاملَ فيهما: فأمَّا الأولُ فمباشرة، وأمَّا الثاني فبواسطةِ الحرف.

وأمَّا القولُ بتقدير العامل فضعيفٌ؛ إذ يلزمُ منه تكرارُ العاملِ في مواضعَ لا

---

(١) شرح الكافية (٨٧٤-٨٧٩)، والمغني: ت النهاري (٢/١٠٧٩-١٠٨٤).

يصحُّ فيها تكرارُ العامل،كما في: (اختصم زيدٌ وعمروٌ)؛ إذ لا يصحُّ (اختصم عمروٌ)؛ لأنَّ المخاصمةَ لا تكونُ من واحد، وكالمواضع التي ذكرها ابنُ فلاحٍ في حجته لاختياره.

وأمَّا القولُ بأنَّ حرفَ العطفِ هو العاملُ فضعيفٌ أيضاً؛ لأنَّ الحرفَ في النِّظام النحويّ لا يعملُ حتى يختصَّ، وحروفُ العطف ليست بمختصةٍ؛ لأنَّها تدخلُ على الأسماء والأفعال، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

١١٠ - لا تُبدَلُ النَّكرةُ غيرُ الموصوفة من المعرفَة

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية، وفي المغني، قال فيهما: «وأمَّا بدلُ النَّكرةِ غير الموصوفة من المعرفة فجائزٌ عند البصريينَ، ممتنعٌ عند الكوفيين، وبه قال جماعةٌ كعبد القاهر وغيره»[١].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما ذكر ابنُ فلاح:

أحدهما: الجوازُ، وهو قولُ البصريين[٢]، ومنهم سيبويهِ، والمبردُ، وابنُ السَّراج والزَّجاجيُّ، والفارسيُّ، وابنُ جنيّ، واختاره الشَّلوبين، وابنُ عصفورٍ، وابنُ مالكٍ[٣].

والثاني: المنعُ، وهو قولُ الكوفيينَ[٤]، واختاره الجرجانيُّ، والعكبريُّ، والسهيليُّ، والحيدرةُ اليمنيُّ، والكيشيُّ، وابنُ الحاجب[٥].

---

(١) شرح الكافية (٩٨٠) والمغني: ت النهاري (١١٧٩/٢).

(٢) شرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة (٨٠٥/٢).

(٣) الكتاب (٤١١/١، ٩/٢)، والمقتضب (٢٩٦/٤)، والأصول في النحو (٤٨/٢)، والجمل في النحو (٢٣)، والمسائل المنثورة (٤٦)، واللمع (١٤٤)، والتوطئة (٢٠٢)، وشرح الجمل (٢٩١/١)، وشرح التسهيل (٣٣١/٣).

(٤) همع الهوامع (٢١٨/٥).

(٥) شرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة (٨٠٥/٢)، واللباب (٤١٢/١)، ونتائج الفكر (٢٩٨)، وكشف المشكل (٤١٤)، والإرشاد إلى علم الإعراب (٣٨٥)، وشرح المقدمة الكافية (٦٦٣/٢).

الأدلة[1]:

حجةُ المجيزين السَّماعُ، ومنه قولُ الشَّاعر:

فـــلا وأبيـــكَ خـــيرٍ منـــكَ إنِّي لَيُـــؤذِيني الـــتَّحَمْحُمُ والصَّـــهيلُ[٢]

فإنَّه أبدلَ (خير منك) من المعرفةِ قبلَه، وقولُ الشَّاعر:

إنَّـــا وجَـــدْنا بـــني خَـــوْلانَ قاطبـــةً كساعدِ الضّبِّ لا طُولٍ ولا قِصَرِ[٣]

فإنَّه أبدلَ (لا طولاً ولا قصراً) من (ساعدِ الضّبّ) وهو معرفةٌ.

وحجةُ المانعينَ أنَّ البدلَ للإيضاح، والشيءُ لا يُوضَّحُ بما هو أخفى منه.

اختيار ابن فلاح[٤]:

اختار ابنُ فلاحٍ قولَ الكوفيينَ، وهو منعُ إبدالِ النَّكرةِ غيرِ الموصوفةِ من المعرفةِ؛ فقد ذكر القولينِ في المسألة، ووصفَ قولَ الكوفيينَ بأنَّه هو الحقُّ، فقال في شرح الكافية وفي المغني: «وأمَّا بدلُ النَّكرة غير الموصوفة من المعرفةِ فجائزٌ عند البصريينَ، ممتنعٌ عند الكوفيينَ، وبه قال جماعةٌ كعبد القاهر، وغيرُه، وهو الحقُّ».

---

(١) اللباب (٤١٢/١)، وشرح الجمل (٢٩١/١)، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة (٨٠٥/٢)، همع الهوامع (٢١٨/٥).

(٢) من الوافر، لشمير بن الحارث، ينظر البيت في النوادر (١٢٤)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٣١/٣) والخزانة (١٧٩/٥).

(٣) من البسيط، ولم أقف على قائله، والبيت في: شرح الجمل لابن عصفور (٢٩٢/١)، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة (٨٠٥/٢)، والخزانة (١٨٣/٥).

(٤) شرح الكافية (٩٨٠-٩٨١)، والمغني: ت النهاري (١١٧٩/٢-١١٨٠).

احتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بأنَّ المقصودَ من البدل: البيانُ، ولا يحصلُ بالنَّكرة من غيرِ وصفٍ؛ لعدمِ الفائدةِ في قولك: (مررتُ بالرجل رجلٍ)، و(عجبتُ من الناصية ناصيةٍ)، وإنَّما صحَّ في النَّكرةِ الموصوفةِ لحصول الفائدة من الوصف.

وأمَّا حجةُ البصريينَ فقد أجاب عنها ابنُ فلاحٍ بما يأتي:

فأمَّا قولُ الشَّاعر:

فـــلا وأبيـــكَ خـــيرٍ منـــكَ إنِّي ... لَيُـــؤذِيني الـــتَّحَمْحُمُ والصَّـــهيلُ

فأجاب عنه بأنَّ أفعلَ التَّفضيل - خير - يقربُ من المعرفة؛ لتخصصه؛ فلذلك أفاد البدل.

وأمَّا قولُ الشَّاعر:

إنَّـــا وجَـــدْنا بـــني خَـــوْلانَ قاطبـــةً ... كساعدِ الضّبِّ لا طُولٍ ولا قِصَرِ

فأجاب عنه بأنَّه حصلت الفائدةُ من ذكرِ الوصفِ الدَّالِّ على الضّدين.

التَّرجيحُ:

والرَّاجحُ عندي هو جوازُ إبدالِ النَّكرة غيرِ الموصوفة من المعرفة؛ لأنَّه مؤيَّدٌ بالسَّماع، ومنه قولُ الشَّاعر:

فـــلا وأبيـــكَ خـــيرٍ منـــكَ إنِّي ... لَيُـــؤذِيني الـــتَّحَمْحُمُ والصَّـــهيلُ

فـ(خير منك) نكرةٌ مبدلةٌ من (أبيك)، وهو معرفةٌ، ولم تُوصَف النَّكرةُ، وقولُ الشَّاعر:

إنَّـــا وجَـــدْنا بـــني خَـــوْلانَ قاطبـــةً ... كساعدِ الضّبِّ لا طُولٍ ولا قِصَرِ

فـ(لا طولٍ ولا قصرٍ) مبدلةٌ من (ساعدِ الضّبّ)، فالبدلُ نكرةٌ لم تُوصَف.

وأما قول المانعين بأن النكرة لا تفيد من غير وصف، فمجابٌ عنه بأنَّ النَّكرةَ قد تفيدُ من غيرِ وصفٍ، كما إذا أضيفت، نحو: (مررتُ بزيدٍ صاحبِ مالٍ)، أو كان المرادُ منها رفعُ الإلباس، كما في نحو: (مررتُ بهندَ رجلٍ) فقد عُلِم من طريقة العرب أنَّهم أحياناً يُسمّون المذكَّرَ بالمؤنث وعكسه، ففائدةُ الإبدالِ هنا رفعُ الإلباس نحو: (مررتُ بهندٍ رجلٍ)، و(بجعفرَ امرأةٍ)، وقد تفيدُ النكرةُ التَّأكيدَ، كما إذا قلت: (مررتُ بزيدٍ رجلٍ)؛ فإنَّه وإن كان قد عُلِم أنَّه رجلٌ قبلَ ذكرِ الرَّجل، إلا أنَّه بذكر الرَّجل أفاد التَّأكيد، لذا فإنَّ ما أجاب به ابنُ فلاحٍ عن البيتين إنَّما هو في الحقيقة مؤيِّدٌ للجواز لا للمنع؛ لأنَّه أقرَّ بفائدةِ النَّكرة في البيتين، مع أنَّها غيرُ موصوفةٍ فيهما، وهذا ما يريدُه المجيزونَ، وهو أنَّ النَّكرةَ قد تفيدُ من غيرِ وصفٍ؛ لذا جاز إبدالها من المعرفة، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

١١١ - لا يجوزُ حذفُ حرفِ النداء مع اسمِ الإشارة

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، وفي شرح الكافية، قال فيه: «وأمَّا اسمُ الإشارةِ فيمتنعُ حذفُ حرفِ النّداء معه عندَ أهلِ البصرة، خلافاً للكوفيين»[(١)].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويين كما أشار ابنُ فلاح:

أحدهما: المنعُ، وهو قولُ البصريين[(٢)]، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ، والزَّجاجيُّ[(٣)].

والثاني: الجوازُ، وهو قولُ الكوفيين[(٤)]، وتبعهم ابنُ مالك[(٥)].

الأدلة[(٦)]:

حجةُ المنع ما يأتي:

أولاً: أنَّ نداءَه يدلُّ على اقتران الإشارة بحرف النِّداء، وفي غيرِ النِّداء يدلُّ على الإشارة المطلقة، فلو حُذف منه حرفُ النِّداء لالتبسَ النداءُ بغيره، فالإشارة

---

(١) شرح الكافية (٥٣٦)، والمغني: ت النهاري (١/٢٢٤).

(٢) شرح الألفية لابن الناظم (٥٦٦)، أوضح المسالك (٣٣٦)، والتصريح (٤/١٥).

(٣) الكتاب (٢/٢٣٠)، والمقتضب (٤/٢٥٨)، والجمل في النحو (١٥٦).

(٤) البيان في غريب القرآن (١/١٠٤)، وشرح الألفية لابن الناظم (ص:٥٦٦)، وأوضح المسالك (٣٣٦).

(٥) ألفية ابن مالك باب النداء (١٣٠).

(٦) شرح الجمل لابن عصفور (٢/٨٧)، وشرح الألفية لابن الناظم (٥٦٦)، والتصريح (٤/١٥).

إنما تقعُ من المخاطب إلى غير المخاطب، فإذا ناديت بالإشارة المخاطبَ فلا بدَّ من (يا)؛ ليعلمَ المخاطبُ بها أنَّكَ تشيرُ إليه.

ثانياً: أنَّ اسمَ الإشارة صفةٌ لأي، تقول: (يأيُّهذا أقبل) كما تقولُ: (يأيّها الرجلُ أقبل)، فلمَّا حُذفت (أيٌّ) صارت (يا) مع اسم الإشارة بدلاً من (أيٍّ) المحذوفة، فكرهوا حذفَها لما فيه من الإجحاف.

ثالثاً: أنَّ فيه إبهاماً يمنعُ من ذلك؛ لأنَّك إذا قلت: (هذا) ففيه من الإبهام ما أشبه به النكرة.

وحجةُ الكوفيين السَّماعُ، والقياسُ:

فأمَّا السَّماعُ فمنه قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[1]، والتقديرُ: يا هؤلاء.

وقولُ الشَّاعر:

إذا هَمَلَتْ عَيني لها قال صِاحبي بمثلكَ هذا فتنةٌ وغرامُ[2]

أراد: بمثلك يا هذا.

وأمَّا القياسُ فعلى نداءِ العَلَم اعتباراً بكونه معرفةً قبل النّداء.

اختيار ابن فلاح[3]:

اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريين، وهو منعُ حذفِ حرفِ النّداء مع اسم

---

(١) سورة البقرة: من الآية (٨٥).

(٢) البيت من الطويل، وقائله ذو الرمة، ديوانه (٥٦٣).

(٣) شرح الكافية (٥٣٦)، والمغني: ت النهاري (١/٢٢٤).

الإشارة؛ فقد ذكر القولين في المسألة بأدلتهما، ثم أجابَ عن أدلة الكوفيين بما يُضْعِفُها، ويُرَجِّحُ عنده القولَ بمنعِ حذفِ حرفِ النّداء مع اسم الإشارة.

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بثلاثةِ أمور:

أحدها: أنَّ نداءَه يدلُّ على اقتران الإشارة بقصد النّداء، وعدم ندائه يدلُّ على الإشارة من غير قصدِ النداء، فلو حُذف منه حرفُ النّداء لالتبست الإشارةُ المقترنةُ بقصد النداء بالإشارةِ العاريةِ عن قصد النّداء.

ويشكلُ على هذه الحجة أنَّها في الظَّاهر تنتقضُ بالعَلَم؛ فإنَّه تلتبسُ العلميةُ المقترنةُ بقصدِ النّداء بالعلميّةِ العاريةِ عن قصدِ النّداء، ولم يَمْنَع ذلك من الحذف.

ولما كان الأمرُ كذلك أجابَ ابنُ فلاحٍ عن هذا الإشكالِ بأنَّ قرينةَ بناءِ العلم على الضَّم في أعمّ الصور تدلُّ على حرف النّداء، وهذه القرينةُ منتفيةٌ في اسم الإشارة.

والثاني: أنَّ اسمَ الإشارة قد يكونُ وصفاً لأيٍّ، فلو جُمِعَ عليه بين حذفِ حرفِ النّداء مع حذفِ (أيٍّ) لكان إجحافاً به.

والثالث: أنَّ حرفَ النّداء فيه عوضٌ عن (أيٍّ) المحذوفة، فلا يُجْمَعُ عليه بين حذفِ العِوض والمعوَّض عنه.

وأجاب ابنُ فلاحٍ عن حجة الجواز بمايأتي:

فأمَّا قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ فأجاب عنه بأنَّ الآيةَ لا تتعيّنُ للنداء بل تحتملُ وجهين:

أحدهما: أنَّ يكونَ (أنتم) مبتدأ، و(هؤلاء) خبره، و(تقتلون) صلةٌ على

رأي من جعلَ اسمَ الإشارة موصولاً.

والثاني: أن يكونَ (أنتم) مبتدأ، و(تقتلون) خبره، و(هؤلاء) نُصِبَ على الاختصاص بإضمار: أعني.

وأمَّا القياسُ على العَلَم فأبطلَه بوجود الفارق، وهو أنَّ قرينةَ بناءِ العلم على الضَّم في أعمّ الصور تدلُّ على حرف النّداء، وهذه القرينةُ منتفيةٌ في اسم الإشارة.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو منعُ حذفِ حرفِ النّداء مع اسم الإشارة؛ لأنَّ الحذفَ يؤدِّي إلى التباسِ الإشارةِ المقترنةِ بقصدِ النّداء بالإشارةِ العاريةِ عن قصدِ النّداء، فإذا كان النظام النحوي يزيل اللبس إذا وقع فأولى ألا يُوجِدَه إذا لم يقع، وأمَّا ما وردَ دالاً على جوازِ الحذفِ فالجوابُ عنها أنَّ الآيةَ يمكنُ حملُها على غير النِّداء بأن يكونَ (أنتم) مبتدأً، و(هؤلاء) خبرُه، و(تقتلون) صلةٌ، أو يكونَ (أنتم) مبتدأً، و(تقتلون) خبرُه، و(هؤلاء) نُصِبَ على الاختصاص بإضمار: أعني، وأما الشِّعرُ فيُقَرُّ على ما هو عليه من غير تأويلٍ إلا أنَّنا لا نقيسُ عليه لقلّته، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

١١٢ - لا يجوزُ نداءُ ما فيه اللام

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية، وفي المغني، قال فيه: «اختلفَ أهلُ البصرة، وأهلُ الكوفة في نداء ما فيه اللامُ، نحو: (يا الرجلُ) و(يا الغلامُ)، فذهب أهلُ البصرة إلى منعه، وذهبَ أهلُ الكوفة إلى جوازه»[١].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويين كما أشار ابنُ فلاحٍ:

أحدهما: المنعُ، وهو قولُ البصريين[٢]، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ، وابنُ السَّراج والزَّجَّاجيُّ[٣].

والثاني: الجوازُ، وهو قولُ الكوفيين[٤].

الأدلة[٥]:

حجةُ البصريين أنَّ الألفَ واللامَ تفيدُ التَّعريفَ، و(يا) تفيدُ التَّعريفَ، وتعريفان في كلمةٍ لا يجتمعان.

---

(١) شرح الكافية (٤٨٨)، والمغني: ت النهاري (١/١٩٤).

(٢) الإنصاف (١/٣٣٥).

(٣) الكتاب (٢/١٩٥)، والمقتضب (٤/٢٣٩)، والأصول في النحو (٣/٤٦٣)، والجمل في النحو (ص: ١٥٠).

(٤) الإنصاف (١/٣٣٥)، والتبيين (٤٤٤).

(٥) المقتضب (٤/٢٣٩)، والإنصاف (١/٣٣٥)، والتبيين (٤٤٤)، والمغني لابن فلاح: ت النهاري (١/١٩٤).

وحجةُ الكوفيين السَّماعُ، والقياس:

فأمَّا السَّماعُ فقولُ الشَّاعر:

فـديتُكِ يـا الـتي تيَّمـتْ قلْـبي ... وأنـتِ بخيلـةٌ بـالودّ عَـنِّي[(١)]

وقولُ الشَّاعر:

فيـا الغلامـانِ الَّلـذانِ فـرّا ... إيّاكُمـا أن تكسـباني شـرّا[(٢)]

وأمَّا القياسُ فعلى نداءِ المضافِ، والعَلَم.

اختيار ابن فلاح[(٣)]:

اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريين، وهو منعُ نداءِ ما فيه اللام؛ فقد ذكر القولين في المسألة بأدلَّتهما، ثم أجابَ عن أدلّة الكوفيين بما يُضْعِفُها، ويُرَجِّحُ عنده قولَ البصريين.

احتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بأنَّ حرفَ النّداءِ يفيدُ تعريفَ القصد إذا لم يُقصَدُ العموم واللامُ: إمَّا لتعريفِ العَهد، أو لتعريفِ الحضور، ولا يتواردُ مُعَرِّفان في محلٍّ واحدٍ على مُعرَّف.

وأجاب ابنُ فلاحٍ عن أدلة الكوفيين بما يأتي:

فأمَّا السَّماعُ فأجابَ عن البيت الأوَّل بأنَّ الألف واللامَ ليست للتَّعريف؛

---

(١) البيت من الوافر بلا نسبة في: الكتاب (١٩٧/٢)، والمقتضب (٢٤١/٤)، والخزانة (٢٩٣/٢).

(٢) من الرجز بلا نسبة في: المقتضب (٢٤٣/٤)، والإنصاف (٣٣٦/١)، والخزانة (٢٩٤/٢).

(٣) شرح الكافية (٤٨٨)، والمغني: ت النهاري (١٩٤/١-١٩٥).

لأنَّ الموصولَ يَتَعرَّفُ بصلته لا باللام، ولأنَّها لازمةٌ للكلمة فهي كالجزء منها.

وعن البيت الثاني بأنه على حذف الموصوف، أي فيأيها الغلامان، وحذف الموصوف ههنا لضرورة الشعر.

وأمَّا القياسُ على الإضافة فأبطلَه بوجود الفارق، وهو عدمُ توارد المضاف وحرف النداء في محلٍّ واحدٍ، ولأنَّه يمكنُ الحكمُ على المضافِ بتعريفِ القصد، وسلب تعريف الإضافة؛ لأنه قد عُهِد في الإضافة عدمُ التَّعريف، ولا يمكنُ سلبُ اللام دلالتَها عل التَّعريف؛ لأنَّه لم يُعهَد في المعرَّف باللام تنكيرٌ.

وأمَّا القياسُ على العَلَم - ويريدُ به نداءَ اسمِ الله، أو ما فيه (أل) من الأعلام، نحو (الحارث) فأبطلَه بأنَّ الألفَ واللامَ فيه بمنزلةِ الجزءِ من الكلمة، فلذلك جُمِعَ بينهما.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو المنعُ؛ لئلا يجتمعَ مُعَرِّفان لفظيَّانِ، وهما حرفُ النداء، واللامُ على مُعَرَّفٍ واحدٍ.

وأمَّا قولُ الشَّاعر:

فديتُكِ يا التي تيَّمتْ قلْبي ... وأنتِ بخيلةٌ بالودّ عَنِّي

وقولُ الشَّاعر:

فيا الغلامانِ اللَّذانِ فرّا ... إيّاكُما أن تكسباني شرّا

فقد تقدَّمَ جوابُ ابنِ فلاحٍ عنهما بما يُضْعِفُ الاحتجاجَ بهما، ويُقوّي عندي القولَ بالمنع، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

١١٣ - أصلُ اللَّهمَّ: يا الله أُمَّ، أي: اقصد

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية، وفي المغني، قال: «البحثُ السَّابعُ: فيما لم تستعمله العربُ إلا في النِّداء، فمنها: اللَّهمَّ، والميمُ في آخره عوضٌ عن حرفِ النّداء في أوله عندَ أهلِ البصرة....وأمَّا أهلُ الكوفة فليست الميمُ بعوضٍ عندهم، بل أصلُه عندهم: يا الله أُمَّ، أي: اقصد»[١].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويين كما أشار ابنُ فلاحٍ:

أحدهما: أنَّ الميمَ في آخره عوضٌ عن حرف النِّداء في أوّله، والأصلُ: يا اللهُ، وهو قولُ البصريين[٢]، ومنهم: الخليلُ، وسيبويهِ، وابنُ جنيّ، واختاره ابنُ خروف، وابنُ عصفور، وابنُ مالك[٣].

والثاني: أنَّ الميمَ ليست عوضاً عن حرف النِّداء، بل أصلُ اللَّهم: يا الله أُمَّ، أي: اقصد فحُذفت الهمزةُ من فعلِ الأمر، واتَّصلت الميمُ المشددةُ باسم الله، فامتزجا، وصارا كلمةً واحدةً، وهو قولُ الكوفيين[٤]، ومنهم الفراء[٥].

---

(١) شرح الكافية (٥٤١)، والمغني: ت النهاري (٢١١/١).

(٢) الإنصاف (٣٤١/١)، وائتلاف النصرة (٤٧).

(٣) الكتاب (١٩٦/٢) وفيهما رأي الخليل وسيبويه، والخصائص (٢٣٢/١)، وشرح الجمل (٧٣٨/٢)، والمقرب (٢٠٠)، وشرح التسهيل (٢٥٧/٣).

(٤) الإنصاف (٣٤١/١)، والتبيين (٤٤٩).

(٥) معاني القرآن (٢٠٣/١).

الأدلة[1]**:**

حجةُ البصريين أنَّ الأصل في اللهمَّ: يا اللهُ، إلا أنَّهم لما وجدوا العربَ إذا أدخلوا الميمَ حذفوا (يا)، ووجدوا الميمَ حرفين، و(يا) حرفين، ويستفادُ من قولك: اللهمَّ ما يستفادُ من قولك: يا اللهُ، دلَّهم ذلك على أنَّ الميمَ عوضٌ من (يا)؛ لأنَّ العوضَ ما قام مقامَ المعوَّض عنه، والميمُ ههنا قد أفادت ما أفادت (يا)، فدلَّ على أنَّها عوضٌ منها، ولهذا لا يجمعونَ بينهما إلا في ضرورة الشِّعر.

وحجةُ الكوفيين أنَّ الأصلَ في اللَّهمَّ: يا اللهُ أُمَّنا بخير، إلا أنَّه لما كثُر في كلامهم، وجرى على ألسنتهم حذفوا بعضَ الكلام؛ طلباً للخفَّة، والحذفُ في كلام العرب لطلب الخفَّة كثيرٌ، ومنه (هلُمَّ)، والأصلُ: هل أُمَّ، ويدلُّ على أنَّ الميمَ المشددةَ ليست عوضاً من (يا) أنَّهم يجمعون بينهما، كقول الشَّاعر:

إنِّي إذا مـــا حـــدثٌ ألمـــا ... أقــولُ: يــا اللَّهــمَّ يــا اللَّهمَّــا[2]

فجمعَ بين (الميم)، و(يا)، ولو كانت الميمُ عوضاً من (يا) لما جاز أن يُجمَعَ بينهما؛ لأنَّ العوضَ والمعوَّض عنه لا يجتمعان.

---

(١) الإنصاف (٣٤١/١)، والتبيين (٤٤٩)، وائتلاف النصرة (٤٧).

(٢) من الرجز، وهو لأبي خراش الهذلي في شرح أشعار الهذليين (١٣٤٦/٣)، ولأمية بن الصلت في الخزانة (٢٩٥/٢)، وهو من شواهد المقتضب (٢٤٢/٤)، والإنصاف (٣٤١/١، ٣٤٥)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٥٧/٣).

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاحٍ قولَ الكوفيين، وهو أنَّ الميمَ ليست عوضاً عن حرف النِّداء، بل أصلُ اللَّهمَّ: يا اللهُ أُمَّ، أي: اقصد، فحُذفت الهمزةُ من فعلِ الأمر، واتَّصلت الميمُ المشددةُ باسم الله، فامتزجا، وصارا كلمةً واحدةً؛ فقد قال بعد أن ذكر قولَ الكوفيين: «وهذا التَّركيبُ غيرُ مستنكرٍ بدليل: (هلُمَّ)، فإنَّها مركبةٌ عند البصريين من حرفِ التَّنبيه ولُمَّ، وعند الكوفيين من هل وأُمَّ، فما صاروا إليه له نظيرٌ، وما صار إليه البصريون دعوى بلا دليل».

وأيَّدَ ابنُ فلاح اختيارَه بأنَّه جاء في الشِّعر الجمعُ بين الميم وحرف النِّداء، فلو كانت الميمُ عوضاً عن حرف النداء لم يجتمعا؛ إذ لا يُجمَعُ بين العوض والمعوَّض عنه، ومما ورد في الجمع بينهما قولُ الشَّاعر:

وما عليكِ أن تقولي كُلَّما ... سبَّحتِ أو صلَّيتِ يا اللَّهمَّ ما[2]

وقولُ الشَّاعر:

إنِّي إذا ما حدثٌ ألما ... أقولُ: يا اللَّهمَّ يا اللَّهمَّا

ولم يرتضِ ابنُ فلاحٍ حملَ الشِّعر هنا على الضَّرورة؛ مُعلِّلا ذلك بأنَّه يمكنُ حملُه على غير الضِّرورة، فلا يصارُ إلى الضَّرورة.

ثم إنَّ ابنَ فلاحٍ ذكرَ ثلاثةَ إشكالاتٍ على قول الكوفيين، وأجابَ عنها بما

---

(١) شرح الكافية (٥٤١).

(٢) من الرجز، ولم ينسب إلى أحد، ينظر البيت في: معاني القرآن للفراء (٢٠٣/١)، والإنصاف (٣٤٢/١)، والخزانة (٢٩٦/٢).

يقوِّي عنده رأيَ الكوفيين:

أحدها: أنَّه يجوزُ أن يقالَ: اللَّهمَّ أُمَّنا بخير، وهذا يدلُّ على تكرير أُمَّ.

وأجاب عنه بأنَّه لما امتزجَ الأمرُ بالاسم أخرجه ذلك عن تكرير اللَّفظ، ومع ذلك فتكريرُ اللَّفظ طلباً للتَّأكيد غيرُ مكروه.

والثاني: مجيءُ الفاء في جواب الشّرط في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾(١)، ولم يستغنِ بالأمر قبل الشّرط عن الجواب، كما إذا قلت: اتَّقِ اللهَ إن كنتَ مسلماً، فإنَّه لا يحتاجُ إلى جوابٍ استغناءً بالأمر.

وأجاب عنه بأنَّ الاستغناءَ بالأمر عن الجواب طلبٌ للاختصار، وذلك لا يَمنعُ من مجيء الجواب على الأصل؛ لأنَّ الأولَ لا يصلحُ أن يكونَ جواباً، إنَّما يُقدَّرُ الجوابُ من معناه، فإذا صُرّح بذلك لم يُكره، ومعنى الآية: يا اللهُ أُمَّنا بإمطار الحجارة إن كان هذا هو الحقّ من عندك؛ لأنَّهم لا يعتقدونَ أنَّه حقٌّ حتى يترتَّبَ عليه ما دعوا به من إمطارِ الحجارة، أو الإتيان بعذابٍ أليم.

والثالث: أنَّه قد يُذكَرُ هذا الاسمُ لمجرّد الوصفِ من غير دُعاءٍ، كقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾(٢).

وأجاب عنه بأنَّ المعنى: يا اللهُ أُمَّنا بخير، يا مالكَ الملك، وكذا حُكمُ ما شاكله.

---

(١) سورة الأنفال: من الآية (٣٢).

(٢) سورة آل عمران: من الآية (٢٦).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ الميمَ في آخره عوضٌ عن حرفِ النّداء في أوّله، والأصلُ: يا الله؛ وذلك لأمرين:

أحدهما: إجماعُ النَّحويين على أنَّ (اللَّهمَّ) بمعنى: (يا الله)، وأنَّ لفظَ الجلالة إذا كان منادىً بأداة النّداء (يا الله) لم تلحقه الميم، فإذا لحقته الميمُ حُذفت أداةُ النِّداء، فدلَّ على أنَّ الميمَ عوضٌ عن حرفِ النّداء، وإنَّما جُمِعَ بينهما في الشِّعر للضَّرورة، وسهَّل الجمعَ بينهما للضَّرورة أنَّ العوضَ في آخر الاسم، والمعوّض عنه في أوله، والجمعُ بين العوض والمعوض عنه جائزٌ في ضرورة الشِّعر، ومنه قولُ الشَّاعر:

هما تفلا في فيَّ مِن فمويهما ... على النَّابح العاوي أشدُّ رجامِ[(١)]

فجمعَ بينَ (الميم) و(الواو)، وهي عوضٌ عنها لضرورة الشِّعر، فكذلك هاهنا.

والثاني: أنَّ ما ذهب إليه الكوفيون من أنَّ أصلَ (اللَّهمَ): يا الله أُمَّنا بخير، أرى فساده لما فيه من التَّعسف بتأويلِ ما لا يحتملُه الكلامُ، ولم تدعُ إليه الضَّرورةُ من غيرِ دليل، فضلاً عن أنَّ تقديرَ الحذف على ما ذهبوا إليه لم يُتكلَّمْ به على أصله، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) البيت من الطويل، وقائله الفرزدق، ديوانه: (٥٩٤).

١١٤ - أيٌّ في نحو: (يأيُّها الرجلُ) موصوفةٌ، وليست موصولة

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسالةَ في المغني، وفي شرح الكافية، قال: «وأمَّا أيٌّ فنحو: (يأيُّها الرجلُ)، و(يأيتها المرأةُ)، فهي موصوفةٌ، خلافاً للأخفش، والفراءِ، فإنَّهما زعما أنَّها موصولة»[١].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويين كما أشار ابنُ فلاح:

أحدهما: أنَّ أيّاً موصوفةٌ بما فيه الألف واللام، وهو قولُ الخليلِ، وسيبويهِ، والمبردِ، وابنِ السراج، وابنِ يعيش، وابنِ مالك[٢]، ونسبه ابنُ فلاحٍ إلى الجمهور[٣].

والثاني: أنَّ أيّاً اسمٌ موصولٌ بمعنى الذي، فالمرفوعُ بعدها خبرٌ لمبتدأ محذوف، والجملةُ صلةٌ لأيّ، وهو قولُ الأخفش[٤]، ونسبه ابنُ فلاح إلى الفراء[٥]، وقوّاه الرضيّ[٦].

---

(١) شرح الكافية (٤٩١)، والمغني: ت النهاري (١/١٨٨).

(٢) الكتاب (٢/١٨٨)، والمقتضب (٤/٢١٦)، والأصول في النحو (١/٣٣٧)، وشرح المفصل (١/٢٧١)، وشرح التسهيل (٣/٣٩٩).

(٣) شرح الكافية (٤٩١)، والمغني: ت النهاري (١/١٨٨).

(٤) رأيه في: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/٩٩)، وإعراب القرآن للنحاس (١/٤٣٠).

(٥) شرح الكافية لابن فلاح (٤٩١). والمغني: ت النهاري (١/١٨٨).

(٦) شرح الكافية: القسم الأول (١/٤٤٧).

الأدلة[(١)]:

حجةُ القول بأنَّها موصوفةٌ أنَّها شديدةُ الإبهام، فتحتاجُ إلى الوصف، والغرضُ منها نداءُ ما فيه (أل).

ولم أقف على حجةٍ للقول بأنَّها موصولةٌ، إلا أنَّ الرضيَّ أشار إلى صحةِ تقويةِ هذا المذهب بكثرةِ وقوعِ (أيٍّ) موصولةً في غير هذا الموضع، وندورِ كونها موصوفةً.

اختيار ابن فلاح[(٢)]:

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّها موصوفةٌ، فقال في شرح الكافية: «وأمَّا أيٌّ فنحو: (يأيُّها الرجلُ)، و(يأيتها المرأةُ)، فهي موصوفةٌ، خلافاً للأخفش، والفراء، فإنَّهما زعما أنَّها موصولة».

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بأنَّهم توصَّلوا بها إلى نداءِ ما فيه اللام لامتناع ندائه، وخصّوها بالتّوصل؛ لأنَّها بعضٌ من كل، فهي تقتضي الوصفَ كلَّ الاقتضاءِ؛ لشدّة إبهامها، والغرضُ نداءُ صفتها.

وأجاب ابنُ فلاحٍ عن تقدير الأخفش والفراء للمبتدأ بأنَّ هذا المضمرَ لم يظهر في بعض الصور حتى يُستدلَّ به على حذفه في باقي الصّور.

---

(١) المغني: ت النهاري (١/١٨٨)، وشرح الكافية للرضي: القسم الأول (١/٤٤٤-٤٤٧)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢/١٠٤٤).

(٢) شرح الكافية (٤٩١)، والمغني: ت النهاري (١/١٨٨).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ (أيّاً) موصوفةٌ، وليست موصولةً؛ لأنَّه لو صحَّ جعلُها موصولةً وما بعدها خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ لجاز ظهورُ المبتدأ، ولم يظهر قطُّ، ولكان أولى من حذفِه، لأنَّ كمالَ الصِّلة أولى من اختصارها، وأيضاً لو صحَّ ذلك لجاز أن توصلَ بالظَّرف، والجار والمجرور، والجملةِ الفعليّة، ولم يُسمَعْ ذلك[1]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٣/٤٠٠)، وتمهيد القواعد (٧/٣٥٦٣).

١١٥ - يجبُ رفعُ الوصف في نحو: (يأيُّها الرجلُ)

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية، وفي المغني، قال فيهما: «ويجبُ رفعُ الوصفِ خلافاً للمازني، فإنَّه أجازَ نصبَه؛ قياساً على صفةِ العَلَم»[١].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويين كما أشار ابنُ فلاح:

أحدهما: أنَّ الوصفَ بعد (أيٍّ) يجبُ رفعُه، وهو قولُ الخليلِ، وسيبويهِ، والمبردِ، وابنِ السّراج، وابنِ الحاجب، وابنِ مالك[٢].

والثاني: أنَّ الوصفَ بعد (أيٍّ) يجوزُ رفعُه ونصبُه، وهو قولُ المازنيّ[٣]، وقرَّرَ الزجاجُ أنَّ القولَ بالنَّصب لم يَرد عند أحدٍ من البصريين سوى المازنيّ، ولم يجزه أحدٌ من النَّحويين قبله، ولا تابعه أحدٌ بعده[٤].

الأدلة[٥]:

حجةُ وجوبِ الرَّفع أنَّ المتكلّمَ لا يستطيعُ أن يقولَ: (يأيُّ) ولا (يأيها) ويسكتُ؛ لأنَّه مبهمٌ يلزمُه التَّفسيرُ، فصار هو والرجلُ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ كأنك قلت: (يا رجل).

---

(١) شرح الكافية (٣٩٢)، والمغني: ت النهاري (١/١٨٩).

(٢) الكتاب (٢/١٨٨) وفيه رأي الخليل وسيبويه، والمقتضب (٤/٢١٦)، والأصول في النحو (١/٣٣٧) والكافية (٩١)، والتسهيل (١٨١).

(٣) رأيه في: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/٩٨)، والتسهيل (١٨١)، ونحو المازني (١٣٦).

(٤) معاني القرآن وإعرابه (١/٢٢٩).

(٥) الكتاب (٢/١٨٨). ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/٩٨)، والمغني: ت النهاري (١/١٨٩).

وحجةُ جواز النَّصب القياسُ على وصفِ العَلَمِ المنادى، فإنَّه يجوزُ فيه الرَّفعُ مراعاةً للفظ المنادى، والنَّصبُ مراعاةً لمحلّه.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاحٍ وجوبَ رفعِ الوصف؛ فقال في شرح الكافية، وفي المغني: «ويجبُ رفعُ الوصفِ خلافاً للمازني، فإنَّه أجازَ نصبَه؛ قياساً على صفةِ العَلَم».

وأبطل ابنُ فلاحٍ قياسَ المازني بوجود الفارق بين وصف العلم، ووصف (أيّ)؛ وذلك أنَّ في غير (أيٍّ) المقصودَ بالنِّداءِ هو الأوَّلُ، والمرادُ من الصِّفة الإيضاحُ، وأمَّا مع (أيٍّ) فالمقصودُ بالنِّداء هو الصِّفة، وما قبلَه وُصلَةٌ إليه، ولذلك لا يُوقَفُ على الوصلة دون صفتها، بخلاف العَلَم، وإذا كانت هي المنادى في المعنى وجب رفعُها؛ إشعاراً لمناسبةِ حركتها لحركةِ المنادى، وإن كانت حركةَ إعراب.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ الوصفَ بعد (أيٍّ) واجبُ الرفع؛ لأنَّ السَّماعَ لم يَرِدْ إلا بالرفع، والقولُ بجواز النَّصب لا يؤيّدُه سماعٌ من القرآن الكريم، ولا من كلام العرب، ولا من سائر الأخبار[2].

وأمَّا قياسُ المازنيّ فمردودٌ عندي بأنَّ القياسَ نوعان: قياسُ نصٍّ، وقياسُ حكم:

---

(١) شرح الكافية (٣٩٢)، والمغني: ت النهاري (١/١٨٩).

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/٩٨).

فأمَّا الأولُ: فهو المجيزُ للحُكمِ النَّحويّ، كقياس تقدّم خبر (إنَّ) على اسمها إذا كان شبهَ جملةٍ، فجوازُ التَّقديم لوروده في النَّص، فهو قياسٌ على النَّص.

وأمَّا الثاني: فهو في حقيقته مُفَسِّرٌ للحكم، وليس مجيزاً له، وذلك كقياس (إنَّ) على الفعل في العمل، فهذا القياسُ مُفَسِّرٌ للعمل، وليس مجيزاً له؛ لأنَّ عملَ (إنَّ) ثابتٌ بالنَّص، وأمَّا القياسُ فهو مُفَسِّرٌ ومُعَلِّلٌ للحكم، بمعنى أنَّه لو لم يثبت العملُ بالنَّص لم تعملْ (إنَّ)، وإن كان الشَّبهُ بينها وبين الفعل موجوداً.

وقياسُ المازني ممتنعٌ على النَّوعين: فأمَّا الأوَّلُ؛ فلأنَّه لم يَعْتمدْ على نصٍّ، وأمَّا الثاني؛ فلعدمِ وجودِ حُكمٍ ثابتٍ يُفَسِّرُه بهذا القياس، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

١١٦ - العَلَمُ المفردُ إذا نُوديَ تَعَرَّفَ بالقصد بعدَ سلبِ تعريفِ العَلَمية

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسالةَ في شرح الكافية، وفي المغنى، قال فيهما: «واختُلِفَ في العَلَم المفرد إذا نودي، فذهبَ المبردُ إلى أنَّه تَعَرَّفَ بالقصد... بعدَ سلبِ تعريفِ العلميّة.... وذهبَ ابنُ السَّراجُ إلى بقاءِ تعريفِ العلميّة»[(١)].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويين كما أشار ابنُ فلاح:

أحدهما: أنَّ العَلَمَ المفردَ إذا نُوديَ تَعَرَّفَ بالقصد بعدَ سلبِ تعريفِ العلميّة، وهو قولُ المبردِ، وتبعه الجرجانيُّ، وابنُ يعيش[(٢)].

والثاني: أنَّ تعريفَ العلميّة باقٍ على حاله بعدَ النِّداء كما كان قبله، وهو قولُ ابنِ السَّراج، وتبعه العكبريُّ، وابنُ عصفور، وابنُ مالك[(٣)].

الأدلة[(٤)]:

حجةُ المبرد ومن تبعه من وجهين:

أحدهما: أنَّ النداءَ قد عَرَّفَ المنادى الذي هو النَّكرةُ المقبَلُ عليها، فمحالٌ

---

(١) شرح الكافية (٤٦٦)، والمغني: ت النهاري (١/١٦٠).

(٢) المقتضب (٤/٢٠٥-٢٠٦)، والمقتصد (٢/٧٥٥)، وشرح المفصل (١/٢٥٢).

(٣) الأصول في النحو (١/٣٣٠-٣٣١)، واللباب (١/٣٣٨)، وشرح الجمل (١/٨٧)، وشرح التسهيل (٣/٣٩٢).

(٤) المقتضب (٤/٢٠٥)، والأصول في النحو (١/٣٣٠-٣٣١)، والمقتصد (٢/٧٥٥-٧٥٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/٢٥٢).

أن يدخلَ على المعرفة وهي باقيةٌ على تعرّفها؛ لئلا يجتمعَ على الاسم تعريفان.

والثاني: أنَّ العلمَ إذا أُضيفَ نُكِّرَ، فيقال: (هذا زيدكم) بعدَ أنْ يقدَّرَ: زيدٌ من الزيدين.

وحجةُ ابنِ السَّراج ومن تبعه من وجهين:

أحدهما: أنَّ في الأعلام ما لا يُتصوَّرُ فيه الشَّركةُ حتى يصحَّ تنكيرُه، نحو: (فرزدق).

والثاني: أنَّه لو كانت المعرفةُ تَتَنكَّرُ إذا نُوديت لجاز نداءُ ما فيه اللامُ، كنداء المضاف.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاحٍ قولَ المبرد، وهو أنَّ العلمَ المفردَ إذا نُوديَ تعرَّفَ بالقصد بعدَ سلبِ تعريفِ العلميّة؛ فقد ذكر القولين بأدلتهما، ثم أجاب عن حجة ابن السراج بما يُضْعِفُها ويُرَجِّحُ عندَه قولَ المبرد.

احتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بالقياس على النَّكرة المقصودةِ بعدَ سلبِ تعريفِ العلميّة؛ لئلا يجتمعَ مُعرِّفان على معرَّفٍ واحد.

وأجاب ابنُ فلاحٍ عن حجة ابنِ السَّراج ومن تبعه بما يأتي:

فأمَّا قولُهم: إنَّ في الأعلام ما لا يُتصوَّرُ فيه الشَّركةُ حتى يصحَّ تنكيرُه نحو: (فَرَزْدَق) فأجابَ عنه بأنَّه يكفي تقديرُ الشَّركة بالقوّة والاستعداد؛ قياساً

(١) شرح الكافية (٤٦٦)، والمغني: ت النهاري (١/ ١٦٠).

على الشَّمس والقمر، فإنَّهما جنسان بالقُوّة، وإن لم يكن لهما شريكٌ في الوجود.

وأمَّا قولُهم: إنَّه لو كانت المعرفةُ تَتنكَّرُ إذا نُوديت لجاز نداءُ ما فيه اللامُ، كنداء المضاف، فأجاب عنه بأنَّه امتنعَ دخولُه على ما فيه الألف واللام؛ لئلا تجتمعَ قرينتان لفظيّتان على محلٍّ واحد، وأمَّا المنادى المضافُ فلم يجتمعا فيه، فلذلك حكمنا بتعريفه بالقصد أيضاً كالعَلم، وأمَّا العَلمُ فقرينتُه معنويةٌ يمكنُ الحكمُ بزوالها مع بقاء اللَّفظ، بخلافِ قرينةِ اللام، فإنَّه لا يمكنُ الحكمُ بزوالِ معناها إلا بزوال لفظها، فافترقا.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ تعريفَ العلميّة باقٍ على حاله بعد النداء، كما كان قبله؛ لأنَّ تعريفَ العلميّة قبل النداء ثابتٌ متفقٌ عليه، فلا يزولُ إلا بدليل، ولا أرى هنا دليلاً مقنعاً يدلُّ على زوال تعريف العلميّة.

وأمَّا استدلالهم على زوال تعريف العلميّة بأنَّ النِّداءَ مُعَرِّفٌ، فإذا اجتمعَ النداءُ مع العَلم أدَّى إلى اجتماعِ مُعَرِّفين على مُعَرَّفٍ واحد، وهو ممتنعٌ، فلا أُسلِّمُ به؛ لأنَّ المنعَ مخصوصٌ باجتماع علامتين لفظيّتين، فأمَّا أن تكونُ إحداهما لفظيّةً والأخرى معنويّةً فلا بأسَ به، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

١١٧ - لا يجوزُ حذفُ حرفِ العطف في نحو (إيَّاكَ والأسدَ)

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية، وفي المغني، قال: «وقد ذكرنا أنَّه لا بدَّ مع الاسم الثاني من حرفِ العطف، أو حرفِ الجرّ، ولا يجوزُ (إيَّاك الأسدَ، خلافاً لابن أبي إسحاق»[١].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويين:

أحدها: المنعُ، وهو قولُ سيبويهِ، والمبردِ، وابنِ السراج، وابنِ الحاجب، وابنِ يعيش[٢]، والرضيّ[٣].

والثاني: الجوازُ مطلقاً، وهو قولُ ابن أبي إسحاق الحضرمي، وبه قال العكبريّ[٤].

والثالث: الجوازُ بشرط أن يكونَ الثاني منصوباً بفعلٍ مضمرٍ غير الذي نَصَبَ الأوَّلَ، وبه قال ابنُ عصفورٍ، وابنُ مالك[٥].

---

(١) شرح الكافية (٥٧٥)، والمغني: ت النهاري (١/١٤١).

(٢) شرح المفصل (١/٣١٣).

(٣) الكتاب (١/٢٧٩)، والمقتضب (٣/٢١٣)، والأصول في النحو (٢/٢٥٠)، والكافية في النحو (٩٩)، وشرح المفصل (١/٣١٣)، وشرح الكافية: القسم الأول (١/٥٧٥).

(٤) الكتاب (١/٢٧٩)، والأصول في النحو (٢/٢٥٠)، و اللباب في علل البناء والإعراب (١/٤٦٣).

(٥) شرح الجمل (٢/٤٢٢)، وشرح التسهيل (١٩٢).

الأدلة[1]:

حجةُ المنع أنَّ السَّماعَ لم يَرد إلا باستعمالِ الواوِ للعطف، أو (مِن) الجارة، فيقال: (إيَّاكَ والأسدَ) و(إيَّاكَ من الأسد)، ولم يأتِ حذفُ حرفِ العطف إلا شذوذاً، وأمَّا حذفُ حرفِ الجرّ فلا يقاسُ إلا مع أنْ وأنَّ.

وحجةُ الجواز مطلقاً قولُ الشَّاعر:

إيَّاكَ إيَّاكَ المراءَ فإنَّه إلى الشَّر دعّاءٌ وللشّر جالبُ[2]

فقد حمله ابنُ أبي إسحاق[3] على أنَّ أصلَه: (إيَّاكَ من المراء)، فحُذف حرفُ الجرّ لما كان المراءُ بمعنى: أن تماري، فحمله عليه من حيثُ المعنى، وحمله العكبريُّ على تقديرِ فعلٍ يتعدَّى إلى مفعولين، نحو: (أُحذِّر).

وحجةُ المجيزين بشرطِ أن يكونَ الثَّاني منصوباً بفعلٍ مضمرٍ غير الذي نَصَبَ الأوَّلَ البيتُ السَّابقُ، إلا أنَّهم ينصبون الثَّاني بفعلٍ غيرِ الأوَّل.

اختيار ابن فلاح[4]:

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بمنع حذفِ حرفِ العطف في نحو (إيَّاكَ والأسدَ)؛ فقد قال في المغني: «ولا يجوزُ (إيَّاكَ الأسدَ)، خلافاً لابن أبي إسحاق».

---

(١) اللباب (٤٦٣/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣١٣/١)، والإيضاح في شرح المفصل (٢٧٠/١-٢٧١)، وشرح الكافية: القسم الأول (٥٧٥/١). المقتضب (٢١٣/٣).

(٢) البيت من الطويل، ونسب إلى الفضل بن عبد الرحمن القرشي، والبيت في: الكتاب (٢٧٩/١)، والمقتضب (٢١٣/٣)، والخزانة (٦٣/٣).

(٣) الإيضاح في شرح المفصل (٢٧١/١).

(٤) شرح الكافية (٥٧٥)، والمغني: ت النهاري (١٤١/١).

واحتجَّ لاختياره بأمرين:

أحدهما: أنَّ حذفَ حرفِ العطف، وحرفِ الجر لم يُسمَع في هذا الأسلوب.

والثاني: أنَّ الفعلَ النَّاصبَ للضَّمير المنفصل لا يتعدَّى إلا إلى مفعولٍ واحدٍ، فلا يقالُ: (باعد نفسَك الأسدَ)؛ لعدم تعديته إلى اثنين، فلا بدَّ من حرفِ العطف، أو حرفِ الجرّ.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو المنعُ؛ لأنَّ أسلوبَ التَّحذير بنحو: (إيَّاكَ والأسدَ) لم يأتِ إلا مقروناً بالواو، نحو: (إيَّاكَ والأسدَ)، أو بحرف جرٍّ نحو: (إيَّاكَ من الأسدِ)، هذا هو الذي يشهدُ له الواقعُ اللُّغوي، وأمَّا حذفُهما فلم يأتِ إلا في شاهدٍ واحدٍ يمكنُ حملُه على الضَّرورة.

وأما احتجاجُ ابنِ فلاح في شرح الكافية[1] على المنع بأنَّ الفعلَ النَّاصبَ للضَّمير المنفصل لا يتعدَّى إلا إلى مفعولٍ واحدٍ، فلا يقالُ: (باعد نفسَك الأسدَ)؛ **لعدم تعديته إلى اثنين**، فلا أراه مُلزِماً لجميع المانعين؛ لأنَّ منهم من يقدّرُ فعلاً يتعدَّى إلى مفعولين نحو: (أُحذِّر)، ولا يقدّرونه بـ(باعد)، فالحجةُ في المنع عدمُ ورودِ حذفِ حرفِ العَطف، وحرفِ الجرّ في مثل هذا الأسلوب، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) شرح الكافية (٥٧٥).

١١٨ - لا يجوزُ تقديمُ معمولاتِ أسماءِ الأفعالِ عليها

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأمَّا تقديمُ معمولاتِ أسماءِ الأفعالِ فإنَّه لا يجوزُ تقديمُها عليها عند البصريينَ، خلافاً للكوفيينَ»(١).

آراء النَّحويين:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما ذكر ابنُ فلاحٍ:

أحدهما: المنعُ، وهو قولُ البصريينَ(٢)، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ، وابنُ السَّراج، وبه قال الفراءُ من الكوفيين(٣).

والثاني: الجوازُ، وهو قولُ الكسائيّ، ونُسِبَ إلى الكوفيينَ(٤).

الأدلة(٥):

احتجَّ البصريونَ للمنع بأنَّ أسماءَ الأفعالِ فرعٌ على الفعل في العمل؛ لأنَّها إنَّما عملت عملَه لقيامها مقامَه؛ فينبغي أن لا تتصرّفَ تصرفَه، فوجبَ أن لا يجوزَ تقديمُ معمولاتها عليها؛ إذ لو قلنا بالجوازِ لأدَّى ذلك إلى التَّسويةِ بين الفرع والأصل، وذلك لا يجوزُ؛ لأنَّ الفروعَ أبداً تنحطُّ عن درجاتِ الأصول.

---

(١) المغني: ت ضائحي (١/٣٣٥).

(٢) الإنصاف (١/٢٢٨).

(٣) الكتاب (١/٢٥٢)، والمقتضب (٣/٢٨٠)، والأصول في النحو (١/١٤٢)، ومعاني القرآن (١/٢٦٠).

(٤) الارتشاف (٥/٢٣١١) والإنصاف (١/٢٢٨).

(٥) الكتاب (١/٢٥٢) والمقتضب (٣/٢٨٠) والإنصاف (١/٢٢٨) وائتلاف النصرة (٣٤).

وحجةُ الكوفيينَ السَّماعُ، والقياسُ:

فأمَّا السَّماعُ فقوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾(١)، فـ (كتاب) منصوبٌ باسمِ الفعلِ (عليكم)، وقولُ الشَّاعر:

يأيُّها المائحُ دلوي دونَك ... إني رأيت الناسَ يحمدونَكا(٢)

فـ(دلوي) منصوبٌ باسمِ الفعلِ (دونك).

وأمَّا القياسُ فعلى اسمِ الفاعلِ والمفعول.

اختيار ابن فلاح(٣):

اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريينَ، وهو أنَّه لا يجوزُ تقديمُ معمولاتِ أسماءِ الأفعالِ عليها؛ فقد ذكر القولين في المسألة بأدلتهما، ثم أجاب عن أدلة الكوفيين بما يُضْعِفُها، ويُرَجِّحُ عنده قولَ البصريينَ.

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بأنَّ أسماءَ الأفعالِ ضعيفةٌ؛ لأنَّ منها الظَّرفَ والجارَّ والمجرور، وهي عند عملها في الحال لا تتقدمُ عليها؛ لضعفها، فكذلك إذا نُقلت إلى اسمِ الفعل.

وأجاب ابنُ فلاحٍ عن حُجّة الكوفيينَ بما يأتي:

فأمَّا قوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ فأجاب عنه بأنَّ (كتاب الله) ليس

---

(١) سورة النساء: من الآية (٢٤).

(٢) البيت من الرجز، لراجز من بني أسيد بن عمرو بن تميم، والبيت في: معاني القرآن للفراء (١/٢٦٠)، والإنصاف (١/٢٢٨)، والخزانة (٦/٢٠٠).

(٣) المغني: ت ضائحي (١/٣٣٥- ٣٣٦).

منصوباً بـ(عليكم)، وإنَّما هو منصوبٌ لأنَّه مصدرٌ، والعاملُ فيه فعلٌ مقدرٌ، والتقديرُ فيه: (كتب كتاباً الله عليكم) وإنَّما قُدّر هذا الفعلَ ولم يظهر؛ لدلالة ما تقدَّمَ عليه من قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَـٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّـٰتُكُمْ وَخَـٰلَـٰتُكُمْ﴾[(١)]، فإنَّ فيه دلالةً على أنَّ ذلك مكتوبٌ عليهم، فلمَّا قُدِّرَ هذا الفعلُ، ولم يظهر بقي التقديرُ فيه: (كتاباً الله عليكم)، ثم أضيف المصدرُ إلى الفاعل فصارت (كتاب الله عليكم).

وأمَّا قولُ الشَّاعر:

يأيُّها المائحُ دلوي دونَك   إني رأيت الناسَ يحمدونَكا

فأجاب عنه بأنَّه يحتملُ تأويلين:

أحدهما: أن يكونَ منصوباً بفعلٍ، أي: خذ دلوي دونكا.

والثاني: أن يكونَ مبتدأً، و(دونك) خبرُه.

وأمَّا القياسُ على اسمِ الفاعلِ فأبطله بوجود الفارق، وهو أنَّ اسمَ الفاعلِ في قوّة الفعلِ؛ لشدَّة شبهه به؛لأنَّه يشبهُه في اللَّفظ والمعنى، بخلاف اسمِ الفعلِ فإنَّه يشبهُ الفعلَ في المعنى.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ هو عدمُ جوازِ تقديمِ معمولاتِ أسماءِ الأفعالِ عليها؛ لأنَّ واقعَ اللّغة يشهدُ بأنَّ منصوباتِ الجوامد كـ(نعم) و(عسى) وفعل التعجب لا تتقدمُ

---

(١) سورة النساء: من الآية (٢٣).

عليها، وأسماءُ الأفعال في حكمها؛ إذ هي لا تتصرّفُ في نفسها، فلا تتصرّفُ في معمولاتها.

وما ورد من السَّماع مُؤيّداً للجواز قليلٌ بنصِّ الفراء[1]، وهو يحتمل التأويل، وقد تقدَّمَ تأويلُ ابنِ فلاحٍ للسَّماع المخالف بما يُرَجِّحُ عندي القولَ بعدمِ الجواز، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) معاني القرآن (١/٢٦٠).

١١٩ - أسماءُ الأفعالِ في موضعِ رفعٍ بالابتداء

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأمَّا موضعُها من الإعراب ففيه ثلاثةُ مذاهب: أحدها: لا موضعَ لها من الإعراب.... والثاني: أنَّها في موضعِ نصبٍ على المصدر.... والمذهبُ الثالث: أنَّها في موضعِ رفعٍ بالابتداء»[1].

آراء النَّحويين:

والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ كما ذكر ابنُ فلاح:

أحدها: أنَّها في موضعِ نصبٍ على المصدر، وهو قولُ المازنيّ[2]، واختاره ابنُ أبي الربيع[3]، وذكر أن هذا القول هو الظَّاهر من كلام سيبويه، وجزم أبو حيان بنسبته إلى سيبويه[4]، ولم أقف على تصريح لسيبويه بذلك.

والثاني: أنَّها لا موضعَ لها من الإعراب، وهو قولُ الأخفش، واختاره الرضيُّ[5].

والثالث: أنَّها في موضعِ رفعٍ بالابتداء، وأغنى الضَّميرُ المستكنُّ فيها عن الخبر، كما أغنى الظَّاهرُ في: (أقائمٌ الزيدان؟)، وهو قولُ ابنِ الحاجب، وابنِ جمعة

---

(١) المغني: ت ضائحي (١/٢٥١).

(٢) الارتشاف (٥/٢٣١١).

(٣) البسيط لابن أبي الربيع (١/١٦٤).

(٤) الارتشاف (٥/٢٣١١).

(٥) الارتشاف (٥/٢٣١١)، وشرح الكافية: القسم الثاني (١/٢٩٤) .

الموصلي[1].

الأدلة[2]:

حجةُ مَن قال بأنَّها في موضعِ نصبٍ على المصدر أنَّ المبنيَّ لما تعذَّر ظهورُ الإعراب في لفظه حُكِمَ على موضعه بما يستحقه، ودليلُ نصبِها على المصدر أنَّ المنونَ منها نكرةٌ فيكونُ في موضعِ المصدرِ المنكر، وأنَّه قد جاء المصدرُ في بعضها مضافاً، نحو: (رويدَ زيدٍ)، ودخولُ اللام في فاعلها، نحو قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴿٣٦﴾﴾[3].

وحجةُ مَن قال بأنَّها لا موضعَ لها من الإعرابِ أنَّ كلَّ واحدٍ من الأفعال التي سُميت به لا موضعَ له من الإعراب، فوجب أن يكونَ الدَّال عليها لا موضعَ له.

وحجةُ القول بأنَّها في موضعِ رفعٍ بالابتداء، والفاعلُ المستترُ أغنى عن الخبر أنَّه اسمٌ مجرَّدٌ عن العوامل اللَّفظية، فوجبَ أن يُحكَمَ بالابتداء فيه، والفاعلُ سادٌّ مسدَّ الخبر، كما في: (أقائمٌ الزيدان).

اختيار ابن فلاح[4]:

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ أسماءَ الأفعالِ في موضعِ رفعٍ بالابتداء؛ فقد

---

(١) شرح المقدمة الكافية (٧٤٤/٣)، وشرح ألفية ابن معط (١٠١٥/٢).

(٢) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (٧٤٤/٣)، وشرح الكافية للرضي: القسم الثاني (٢٩٤/١)، والبسيط لابن أبي الربيع (١٦٤/١)، وشرح ألفية ابن معط (١٠١٥/٢).

(٣) سورة المؤمنون: من الآية (٣٦).

(٤) المغني: ت ضائحي (٢٥١/١-٢٥٣).

ذكر الأقوالَ الثلاثةَ في المسألة، ووصفَ القول بأنَّ أسماءَ الأفعال في موضعِ رفعٍ بالابتداء بالأقوى؛ فقال: «والمذهبُ الثالثُ: أنَّها في موضعِ رفعٍ بالابتداء.... وهذا أقوى مما قبله».

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بأنَّ أسماءَ الأفعال مجردةٌ عن العوامل اللَّفظيّة، مسندةٌ إلى فاعلها، فوجبَ الحكمُ لها بالرفع؛ قياساً على الصفة الرافعة لفاعلها، نحو: (أقائمٌ الزيدان؟)؛ لأنَّ التركيبَ يوجبُ الإعرابَ ظاهراً، أو تقديراً عند امتناع الظّهور.

ويرى ابنُ فلاحٍ أنَّ هذا القولَ - وإن كان قوياً -، يَرِدُ عليه أنَّ فاعلَ اسمِ الفعلِ غيرُ بارزٍ حتى يسدَّ مسدَّ الخبر، بخلاف الصّفة فإنَّ فاعلَها ظاهرٌ، فلذلك أغنى عن الخبر، وصيَّرَ الصفةَ في معنى الفعل.

التَّرجيح:

الرَّاجحُ عندي هو أنَّ أسماءَ الأفعال لها محلٌّ من الإعراب، ومحلُّها رفعٌ بالابتداء، وأغنى الضَّميرُ المستكنُّ فيها عن الخبر.

فأمَّا كونُها لها محلٌّ من الإعراب؛ فلأنَّها أسماءٌ وقعت في إسناد، فاقتضى ذلك أن يكونَ لها محلٌّ من الإعراب، **وأمَّا كونُ محلها رفعاً بالابتداء**؛ فلأنَّها أسماءٌ مجردةٌ عن العوامل اللَّفظية، **وأمَّا كونُ مرفوعِها أغنى عن الخبر**؛ فقياساً على الصّفة الرافعة لفاعلها، نحو: (أقائمٌ الزيدان).

ولا يَرِدُ عندي على هذا القياس ما قاله ابنُ فلاحٍ من أنَّ فاعلَ اسمِ الفعلِ مستترٌ، وفاعلَ الوصف بارزٌ، فوُجِدَ الفرقُ؛ لأنَّ المعتبرَ هو حصولُ الفائدةِ بالإسناد، وقد حصل هنا بالضَّمير المستتر، كما حصلَت بالبارز، والاسمِ الظَّاهر،

ويدلُّ على حصولها حسنُ السّكوت على اسمِ الفعلِ، فتقول: (صه)، وما ذلك إلا لأجل الضَّمير المقدّر الذي حصل به تمامُ الفائدة.

وأمَّا القولُ بأنَّها في موضعِ نصبٍ على المصدرِ فضعيفٌ من وجهين[1]:

أحدهما: أنَّه لو كانت كذلك لكانت الأفعالُ قبلها مقدَّرةٌ، وتخرجُ حينئذٍ عن أن تكونَ اسمَ فعلٍ؛ بدليل: (سقياً) و(رعياً) لما كانت مصادرَ، وكان الفعلُ معها مقدَّرٌ وجبَ خروجُها عن أسماءِ الأفعال.

والثاني: أنَّها لو كانت كذلك لوجبَ أن تكون معربةً، كما في قولك: (سقياً) و(رعياً)؛ إذ لا موجبَ حينئذٍ للبناء؛ إذ معنى الفعلية إنما هو في الفعل المقدَّرِ لا فيها، وذلك لا يوجبُ بناءَها.

وأمَّا القولُ بأنَّها لا موضعَ لها من الإعراب بحجةِ أنَّ كلَّ واحدٍ من الأفعال التي سُمّيت به لا موضعَ له من الإعراب، فوجبَ أن يكونَ الدَّالُّ عليها لا موضعَ له، فمردودٌ عندي بأنَّ الوصفَ العاملَ عَمَلَ فعله يدلُّ على معنى الفعلِ، ومع ذلك لم يقلْ أحدٌ بأنَّه لا موضعَ له من الإعراب، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (٣/٧٤٤).

١٢٠ - (الكاف) في: (رويدك) حرفٌ لا موضعَ له من الإعراب

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال فيه متحدِّثاً عن (رويد): «وإذا اتصلت به كافُ الخطاب نحو: رويدك.... ففيها ثلاثةُ أقوالٍ: أحدُها: لسيبويه أنَّها حرفٌ يدلُّ على الخطاب، ولا موضعَ لها من الإعراب....والقولُ الثاني: أنَّها اسمٌ في موضعِ رفعٍ.... والقولُ الثالث: أنَّها في موضعِ نصبٍ»[(١)].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ كما ذكر ابنُ فلاحٍ:

أحدها: أنَّها حرفٌ يدلُّ على الخطاب، ولا موضعَ لها من الإعراب، وهو قولُ سيبويهِ، والمبردِ، وابنِ السَّراجِ، والعكبريّ، وابنِ أبي الربيع، والرضيّ، وابنِ جمعة الموصلي[(٢)].

والثاني: أنَّها في موضعِ نصبٍ مفعول به، وهو قولُ الكسائيّ[(٣)].

والثالث: أنَّها اسمٌ في موضعِ رفعٍ، لكونه مكانَ الفاعلِ، وهو قولُ الفراء[(٤)].

---

(١) المغني: ت ضائحي (٢٥٩/١).

(٢) الكتاب ٢٤٤/١)، والمقتضب (٢٠٩/٣)، والأصول في النحو (١٤٣/١)، واللباب (٤٦٠/١)، والكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح (١١٣٠/٣)، وشرح الكافية: القسم الثاني (٢٩٨/١) وشرح ألفية ابن معط (١٠١٧/٢).

(٣) شرح الكافية للرضي: القسم الثاني (٢٩٩/١).

(٤) المصدر السابق.

الأدلة[1]:

وحجةُ القولِ بأنَّها حرفٌ يدلُّ على الخطاب، ولا موضعَ لها من الإعراب، أنَّه لو كان اسماً لَكانَ له موضعٌ من الإعراب، وهو ليس كذلك؛ لأنَّه لو كان له موضعٌ من الإعراب لم يخلُ: إمَّا أن يكونَ مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً: فأمَّا الرفعُ فلا يصحُّ؛ لأنَّ الكافَ ليست من الضَّمائر المرفوعة، وأمَّا النَّصبُ فلا يصحُّ؛ لأنَّ (رويد) يتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ، فالكافُ للخطاب، و(زيداً) مفعولٌ به في نحو: (رويدك زيداً)، وأمَّا الجرُّ فلا يصحُّ؛ لأنَّ الجرَّ يكونُ بحرفِ الجرّ، وليست (رويد) حرفاً، أو بالإضافة وهذه الأسماءُ لا تضافُ، فالكافُ في: (رويدك) كالكاف في ذلك.

ولم أقف على حُجَّةٍ للكسائي، ولا للفراء في هذه المسألة.

اختيار ابن فلاح[2]:

اختار ابنُ فلاحٍ قولَ سيبويهِ، وهو أنَّ (الكافَ) في: (رويدك) **حرفٌ يدلُّ على الخطاب، ولا موضعَ لها من الإعراب؛** فقد ذكر الأقوالَ الثلاثةَ في المسألة، ثم أجاب عن قولِ الكسائيّ، وقولِ الفراء بما يُضْعِفُهما، ويُرَجِّحُ عنده قولَ سيبويه.

فأمَّا قولُ الكسائيّ بأنَّ (الكافَ) في موضعِ نصبٍ فضعَّفه ابنُ فلاحٍ بأنَّ (رويد) يقتضي مفعولاً واحداً، وهو يقالُ: (رويدك زيداً)، وذلك يؤدِّي إلى تعديته

---

(١) الكتاب ٢٤٤/١)، والمقتضب (٢٠٩/٣)، واللباب (٤٦٠/١)، وشرح الكافية: القسم الثاني (٢٩٨/١)، وشرح ألفية ابن معط (١٠١٧/٢).

(٢) المغني: ت ضائحي (٢٥٩/١-٢٦٠).

إلى مفعولين، وهو لا يقتضي إلا واحداً.

وأمَّا قولُ الفراء بأنَّها اسمٌ في موضعِ رفعٍ لكونه مكانَ الفاعل فضعَّفه ابنُ فلاحٍ من ثلاثةِ أوجه:

أحدها: أنَّها تُحذَفُ، ولو كانت فاعلةً لم تُحذَف.

والثاني: أنَّ أسماءَ الأفعال لا يبرزُ فاعلُها؛ لأنَّ بروزه ينافي الاختصارَ الذي وُضِعَت لأجله.

والثالث: أنَّها ليست من ضمائرِ المرفوع.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ (الكافَ) في: (رويدك) حرفُ خطاب؛ لأنَّه لو كان اسماً لوجب أن يكونَ له محلٌّ من الإعراب، إمَّا رفعٌ، أو نصبٌ، أو جرٌّ، وكلُّها ممتنعةٌ: فأمَّا النَّصبُ؛ فلأنَّ (رويد) لا يتعدَّى إلا إلى واحدٍ، وهم يقولون: (رويدك زيداً)، وذلك يؤدِّي إلى تعديته إلى مفعولين، وهو لا يقتضي إلا واحداً، كما أنَّ (أرود) كذلك؛ بدليل امتناع: (رويد زيداً عمراً)، وأمَّا الرفعُ؛ فلأنَّها ليست من ضمائرِ الرَّفع، ولأنَّها تُحذَفُ من غير أن يقومَ مقامَها شيءٌ، وليس كذلك الفاعلُ، وأمَّا الجرُّ[1]؛ فلامتناعِ إضافتِها؛ لامتناعه في مدلولاتها التي هي الأفعالُ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢/١٠١٧).

١٢١ - اسمُ الفعلِ المنقول من الظَّرف والجار والمجرور مقصورٌ على السَّماع

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال: «ومذهبُ الجمهور أنَّ هذا النوعَ المنقولَ من الظَّرف، والجار والمجرور مقصورٌ على السَّماع، فلا يقال: (تحتكَ زيداً)، و(أمامكَ بكراً)، وأجاز الكسائيُّ ذلك»[١].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما ذكر ابنُ فلاحٍ:

أحدهما: أنَّ اسمَ الفعلِ المنقولَ من الظَّرف والجارّ والمجرور مقصورٌ على السَّماع، وهو قولُ البصريينَ[٢]، واختاره ابنُ يعيش، والرضيُّ، وابنُ جمعة الموصلي[٣].

والثاني: جوازُ القياسِ على المسموعِ، وهو قولُ الكوفيين[٤]، ومنهم الكسائيّ[٥].

الأدلة[٦]:

حجةُ من قَصَرَ النَّقلَ على السَّماع قلّةُ ما نُقِلَ منه عن العرب، ومنه

---

(١) المغني: ت ضائحي (٢٩٦/١).

(٢) الكافي لابن أبي الربيع (١١٣٧/٣).

(٣) شرح المفصل (٢٣٧/٢)، وشرح الكافية: القسم الثاني (٣٢٢/١)، وشرح ألفية ابن معط (١٠٢٨/١).

(٤) الكافي لابن أبي الربيع (١١٣٧/٣).

(٥) التسهيل لابن مالك (٢١٣).

(٦) اللباب للعكبري (٤٥٩/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢٣٧/٢)، وشرح الكافية للرضي: القسم الثاني (٣٢٢/١)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (١٠٢٨/١).

(دونك)، و(عندك)، و(مكانك).

ولم أقف على حُجّةٍ للكوفيينَ على جوازِ القياسِ هنا.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريينَ، وهو أنَّ اسمَ الفعلِ المنقولَ من الظَّرف والجارّ والمجرور مقصورٌ على السَّماع؛ فقد ذكر القولين في المسألة، ثم ضعَّفَ قولَ الكسائيّ بأنَّ القياسَ في سائر الظّروف لا يَطَّرِدُ في ظروفِ الزَّمانِ؛ إذ لا يجوزُ: (يومك زيداً).

وذكر ابنُ فلاحٍ اعتراضاً على تضعيفه – لم أقف على من قال به – ثم أجاب عنه بما يفنّدُه، ويصحّحُ تضعيفَه، فقال: «**فإن قيل**: إنَّما جاز في ظروفِ المكان وحروفِ الجر؛ لصحة وقوعها أخباراً للجثث، دونَ ظروفِ الزَّمان، **قلنا**: لا معنى للتقييد بالخبرية؛ بدليلِ أنَّ أسماءَ الفعلِ تَنصِبُ المفاعيلَ، نحو: (تراك زيداً)، وإن لم يصحّ وقوعُها خبراً عنها».

أقول: مرادُ المعترضِ أنَّ عدمَ جوازِ القياسِ في ظروفِ الزَّمان راجعٌ إلى أنَّها لا تصحُّ أن تكونَ أخباراً لأسماء الجثث التي تأتي بعدها، بخلاف ظروفِ المكانِ، وحروفِ الجرّ؛ لذا جاز (عندك زيداً)؛ لجواز (زيدٌ عندك)، ولم يجز (يومك زيداً)؛ لعدم جواز (زيدٌ يومك)، وواضحٌ أنَّ المعترض ربط المسألةَ بالإخبارِ، لذا أجاب ابنُ فلاحٍ بأنَّ تقييدَ المسألةِ بالإخبار لا معنى له؛ بدليل أنَّه يجوزُ (تراك زيداً)، مع

(١) المغني: ت ضائحي (١/٢٩٦).

أنَّه لا يصحُّ (زيدٌ تراك).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ البصريينَ، وهو أنَّ اسمَ الفعل المنقولَ من الظَّرف والجارّ والمجرور مقصورٌ على السَّماع، بمعنى: أننا لا ندّعي النَّقلَ إلا فيما ثبتَ عن العربِ نقلُه مما كان عليه إلى اسمِ الفعل، نحو: (عندك)، و(دونك)، لأنَّ القياسَ هنا يقتضي إحداثَ كلماتٍ لاسمِ الفعل ليست من وضعِ العرب، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

١٢٢ - (هَلُمَّ) كلمةٌ بسيطةٌ، وليست مركبة

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأمَّا (هَلُمَّ) ففيها مذهبان: مذهبُ أهلِ البصرة أنَّها مركبةٌ من (ها) التي للتنبيه، ولُمَّ... وحذفت الألف.... ومذهبُ أهلِ الكوفة أنَّها مركبةٌ من (هل) التي هي زجرٌ وحثٌ و(أُمَّ) أي: اقصد، فنُقلت ضمةُ الهمزة إلى اللام، وحُذفت»[(١)].

والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّها مركبةٌ من (ها) التنبيه، ومن (لُمَّ) التي هي فعلُ أمرٍ من (لَمَّ اللهُ شعثه) فحُذفت الألفُ، فقيل: (هَلُمَّ)، وهو قولُ البصريينَ[(٢)]، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ، وابنُ السَّراجِ، وابنُ درستويه، والفارسيُّ[(٣)].

والثاني: أنَّها مركبةٌ من (هلْ)، - ولم يصرّح الفراءُ بمعناها - و(أُمَّ) بمعنى: اقصد فالهمزةُ ألقيت حركتُها على السَّاكن قبلها، وحُذفت هي؛ فقيل: (هَلُمَّ)، وهو قولُ الكوفيين[(٤)]، ومنهم الفراءُ[(٥)].

والثالث: أنَّها كلمةٌ بسيطةٌ، وليست مركبةً، وهذا القولُ استظهره ابنُ

---

(١) المغني: ت ضائحي (٣٠٤/١).

(٢) الارتشاف (٢٣٠٤/٥).

(٣) الكتاب (٣٣٢/٣)، والمقتضب (٢٥/٣)، والأصول في النحو (١٤٦/١)، وتصحيح الفصيح (٤١١)، والمسائل العضديات (٢٢١).

(٤) الإيضاح في شرح المفصل (٤٧٩/١).

(٥) معاني القرآن (٢٠٣/١).

الحاجبِ ولم يجزم به[١]، وذكره أبو حيان، ولم ينسبه إلى أحدٍ ثم قال أبو حيان بعد ذكر هذا القول: «وهو قولٌ لا بأس به؛ إذ الأصلُ البساطةُ حتى يقومَ دليلٌ واضحٌ على التّركيب»[٢].

الأدلة:

قال ابنُ الحاجب «الذي حملَ النَّحويينَ على الحكم بالتَّركيب في مثل هذه المواضع، - وإن كان الظَّاهرُ أنَّه كلمةٌ برأسها - أنَّهم رأوا العربَ حَكَمت بالتَّركيب في مثله، كقولهم في (إمَّا) إنْ في قوله:

سَقَتها الرَّواعِدُ من صيِّفٍ ... وإنْ مِن خريفٍ فلن يَعْدَما[٣]

قال سيبويه: هي (إمَّا) العاطفةُ فحُذفت (ما) وبَقيت (إن)، وإذا ثبتَ أنَّ (إمَّا) مركبةٌ مع بُعْدِ التَّركيبِ عنها صورةً، فلا بُعْدَ أن يكونَ (هَلُمَّ) مركباً»[٤]، ثم اختلفوا في أصلِ التَّركيبِ على النّحو الذي ذكرته.

اختيار ابن فلاح[٥]:

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ (هَلُمَّ) بسيطةٌ، وليست مركبةً؛ فقد ذكر مذهبَ البصريينَ، والكوفيينَ في المسألة، والمذهبانِ يقولانِ بالتَّركيبِ على خلافٍ

(١) الإيضاح في شرح المفصل (٤٧٨/١).

(٢) الارتشاف (٢٣٠٥/٥).

(٣) البيت من المتقارب، للنمر بن تولب، ديوانه (١١٩).

(٤) الإيضاح في شرح المفصل (٤٧٨/١).

(٥) المغني: ت ضائحي (٣٠٤/١-٣٠٥).

في تعيين أصله، ثم قال: «فالأولى أن تكونَ كلمةً مفردة».

وقد اعترض ابنُ فلاحٍ على المذهبين في دعوى التَّركيب بثلاثةِ أوجه:

أحدها: أنَّ دعوى التَّركيبِ تحتاجُ إلى دليلٍ، ولا دليلَ يدلُّ عليه، بخلاف (حيَّ هل) فإنَّهما لما استُعملا اسمي فعلٍ في معناهما، أمكنَ الحكمُ عليهما بالتَّركيب عند اجتماعهما.

والثاني: أنَّ الكلمةَ الثانيةَ على المذهبين من فعلِ أمرٍ، فدعوى نقلِ الفعلِ أي الذي يظهرُ فيه ضميرُ المأمور إلى كونه اسماً للفعل لا يظهرُ فيه ضميرُ المأمور على خلافِ الأصل.

والثالث: أنَّ ضَمَّ حرفِ التنبيه إلى فعلِ أمرٍ لا يُوجبُ إخراجَه عن حقيقته، قياساً على دخوله على غيره، لأنَّه يقتضي التنبيهَ على تحقّق ما بعده من غير نقل، وأنَّ ضمَّ (هل) الدالةِ على الزجر والحث إلى فعلِ أمرٍ لا معنى له، فالأولى أن تكونَ كلمةً مفردة.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ البصريينَ، وهو أنَّ (هَلُمَّ) مركبةٌ من (ها) التنبيه و(لُمَّ) التي هي فعلُ أمرٍ، فحُذفت الألفُ للتَّخفيف؛ بدليلِ أنَّهم نطقوا بهذا الأصلِ فقالوا: (ها لُمَّ)(١)، وبذلك يبطلُ قولُ ابنِ فلاحٍ بأنَّ دعوى التَّركيب هنا لا دليلَ عليها.

---

(١) الارتشاف (٥/٢٣٠٥)، والتذييل والتكميل (٥/ل ١٧ ب)، والهمع (٥/١٢٦).

وأمَّا قولُ الكوفيينَ بأنَّ الأصلَ: (هلْ) (أُمَّ) فمردودٌ بأنَّ (هل) التي ذكرها الفراءُ لم يصرّح بمعناها، فإن كانت للاستفهام فباطلٌ؛ لأنَّ الاستفهامَ لا يدخلُ على الأمر، وإن كانت بمعنى: (قد) فباطلٌ أيضاً؛ لأنَّ التي بمعنى: (قد) لا تدخلُ على الأمر، فإن قيل إنَّها للزجر والحثِّ فلا يصحُّ أيضاً؛ لأنَّ التي تكونُ كذلك تكونُ متحركةَ الآخر بالفتح، فيقال فيها: (هلا)[1]، فلو كان التَّركيبُ منها لكانت اللامُ مفتوحةً، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) المسائل العضديات (٢٢١).

١٢٣ - التَّنوينُ وحدَه هو علامةُ الصَّرف

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية، وفي المغني، قال فيه متحدثاً عن الصَّرف: «وأمَّا بيانُ حقيقته: فذهب الجمهورُ إلى أنَّه عبارةٌ عن التَّنوينِ وحدَه، وذهب قومٌ - وبه قال السيرافيِّ - إلى أنَّه عبارةٌ عن الجرِّ والتَّنوينِ»[١].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما ذكر ابنُ فلاحٍ:

أحدهما: أنَّ الصَّرفَ عبارةٌ عن التَّنوين وحده، وهو قولُ جمهور النَّحويينَ[٢]، ومنهم: سيبويهِ، وابنُ الخشَّاب، والعكبريُّ، وابنُ مالك[٣].

والثاني: أنَّ الصَّرفَ عبارةٌ عن الجرِّ والتَّنوين، وهو قولُ المبردِ، والزَّجاجِ، وابنِ السَّراجِ، والسّيرافيِّ، والزَّمخشريّ[٤].

---

(١) شرح الكافية (١٢٧)، والمغني: ت النهاري (٩٥٩/٢).

(٢) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٤٣٨/١).

(٣) الكتاب (٢٢/١)، والمرتجل (٧١)، واللباب (٧٢/١)، وعمدة الحافظ وعدة اللافظ (١٣٥/١).

(٤) المقتضب (٣٠٩/٣)، وما ينصرف وما لا ينصرف (٣)، والأصول في النحو (٧٩/٢)، وشرح الكتاب (١٧٠/١)، والمفصل في علم العربية (٤٤).

الأدلة[1] **:**

حجةُ الجمهور من أربعةِ أوجهٍ:

أحـدها: أنَّ الشَّـاعرَ إذا اضـطرَّ لإقامـة وزنٍ جـاء بـالتَّنوين، ويقـالُ صـرفَه للضَّرورة، وإن لم يجرَّه أصلاً.

والثاني: أنَّ (عصا) منصرفٌ، و(حبلى) غيرُ منصرفٍ، ولا فارق إلا وجودُ التَّنوين وعدمُه.

والثالث: أنَّ التَّنوينَ مطابقٌ لاشتقاق الصَّرف؛ لأنَّه مأخوذٌ من الصَّريف الذي هو الصَّوت، وليس شيءٌ في آخره صوتٌ إلا التَّنوين.

والرابـع: أنَّ الاسـمَ الـذي لا ينصـرفُ يدخلُـه الجـر مـع الألـفِ والـلام، والإضافة، مع وجود العلّة المانعة من الصَّرف.

وحجةُ القول بأنَّ الصَّرف هو الجرُّ والتنوينُ من ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدها: أنَّ الصَّرفَ من التَّصرّف، وهو التَّقلبُ، ولا شكَّ أنَّ الذي يدخلُه الحركاتُ الثلاثُ والتَّنوينُ أكثرُ تصرفاً مما تدخلُه حركتانِ، والجرُّ يحصلُ به زيادةُ تغييرٍ في الاسم، فكان من الصَّرف.

والثاني: أنَّ الجرَّ يشاركُ التَّنوينَ في كونهما من خصائص الاسم، فوجبَ اشتراكُهما في علامةِ الصَّرف، ولذلك لم يكن الرَّفعُ والنَّصبُ بهذه المثابة؛ لاشتراك الفعل والاسم فيهما.

---

(١) الكتاب (٢٢/١)، والتبيين (١٦٤)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (٧٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (١١٤/١)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٤٣٨/١).

والثالث: أنَّ الموجِبَ لمنع الصَّرف سببان، فيكونُ في مقابلتهما شيئانِ، لا شيءٌ واحد.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ الصَّرفَ هو التَّنوينُ؛ فقد ذكر القولين في المسألة بأدلّتهما، ثم أجاب عن أدلّة القائلين بأنَّ الصَّرفَ هو الجرُّ والتَّنوينُ بما يُضْعِفُها، ويُرَجِّحُ عنده القولَ بأنَّ الصَّرفَ هو التَّنوينُ لا غير.

احتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بما يلي:

أولاً: أنَّ (عصا) منصرفٌ، و(حبلى) غيرُ منصرفٍ، ولا فارقَ إلا وجودُ التَّنوين وعدمه.

ثانياً: أنَّ التَّنوينَ مطابقٌ لاشتقاق الصَّرف؛ لأنَّه - في قولٍ للنَّحويين - مأخوذٌ من الصَّرف بمعنى النَّافلة، والنَّفلُ زيادةٌ على الفرض كما أنَّ التنوينَ زيادةٌ على الكلمة.

ثالثاً: أنَّ الشَّاعرَ إذا اضطرَّ إلى تنوينِ المجرورِ نوَّنه وجرَّ، كما في تنوينِ المرفوعِ والمنصوبِ، ولو كان الجرُّ من الصَّرف لما جاز له؛ لأنَّه لا حاجةَ تدعوه إليه، وإنما يجوزُ له بحسبِ الضَّرورة.

رابعاً: أنَّ شبهَ الفعلِ يزيلُ عنه علامةَ تمكنه وهو التَّنوينُ، وأمَّا الجرُّ فعَلَمُ الإضافةِ، كما أنَّ الرَّفعَ علمُ الفاعلية، والنَّصبَ علمُ المفعولية.

---

(١) شرح الكافية (١٢٧-١٢٩)، والمغني: ت النهاري (٢/٩٥٩-٩٦٢).

خامساً: أنَّ الجرَّ يدخلُ الممنوعَ من الصَّرف إذا أضيف، أو دخله لامُ التَّعريف، وهو غيرُ منصرفٍ على الأصح.

ويرى ابنُ فلاحٍ أنَّ الجرَّ إنما حُذف مع التّنوين مع أنَّه ليس من الصَّرف لثلاثةِ أوجه:

أحدها: كراهةَ أن يلتبسَ بالمضاف إلى ياء المتكلّم المحذوفة؛ لأنَّه حكى المازنيُّ حذفَ ياءِ المتكلّم وإبقاءَ الكسرة في غير النداء[1].

والثاني: كراهةَ أن يلتبسَ بالمبنيات على الكسر نحو: (حذام).

والثالث: أنَّ التَّنوينَ من خصائص الاسمِ، والجرَّ أيضاً من خصائصه، فتبعه الجرُّ في الحذفِ؛ لاشتراكهما في الخصوصية.

وقد أجاب ابنُ فلاحٍ عن أدلة المخالفين بما يأتي:

فأمَّا قولُهم بأنَّ الصَّرفَ من التصرّف، وهو التقلّبُ، فأجابَ عنه بأنَّه لو كان الصَّرفُ من التَّصرفِ لم يكن التَّنوينُ من الصَّرف؛ لأنَّه لا تقلّبَ فيه، بل تابعٌ للمتقلب فيه، ولأنَّ التقلبَ موجودٌ في الرَّفعِ، والنَّصب، وليس من الصَّرف.

وأمَّا قولهم: بأنَّ الجرَّ يشاركُ التنوينَ في كونهما من خصائصِ الاسمِ، فوجبَ اشتراكُهما في علامةِ الصَّرف، فأجابَ عنه بأنَّ الألفَ واللامَ والإضافةَ وغيرَهما من خصائص الاسم، وليست من الصَّرف، فلا يلزمُ من كون الجرّ من الخصائصِ أن يكونَ من الصَّرف.

---

(١) حكاية المازني في شرح ألفية ابن معط لابن جمعة (١/٤٣٨).

وأمَّا قولهم بأنَّ الموجبَ لمنعِ الصَّرف سببان، فيكونُ في مقابلتهما شيئانِ، لا شيءٌ واحدٌ، فأجابَ عنه بأنَّ المقصودَ من السببين منعُ ما يُسمَّى صرفاً، لا مقابلةَ شيءٍ بشيءٍ، وقد تقرَّرَ أنَّ التَّنوينَ هو الصَّرفُ، فيكونُ هو المقصودُ بالمنع.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو القولُ بأنَّ التَّنوينَ هو علامةُ الصَّرف؛ لأنَّ الاسمَ الذي لا ينصرفُ يدخلُه الجرُّ مع الألفِ واللامِ والإضافةِ، مع أنَّه ممنوعٌ من الصَّرف حينئذٍ؛ لوجود العلّة المانعة منه، فدلَّ ذلك على أنَّ الجر بالكسرةِ ليس بعلامةٍ للصرف، وإنَّما مُنِعَ الجرُّ بالكسرة مع التَّنوين في الممنوع من الصَّرف لغرضٍ، وهو إزالةُ اللَّبس الممكن حصولُه لو بقي الاسمُ الممنوعُ من الصَّرف مجروراً بالكسرةِ من غيرِ تنوينٍ؛ لأنَّه سيلتبسُ حينئذٍ بالاسمِ المضافِ إلى ياء المتكلّم المحذوفة، أو بالاسمِ المبنيّ على الكسرِ نحو حذامِ.

وأمَّا أدلةُ القائلينَ بأنَّ الصَّرفَ هو الجرُّ والتنوينُ فقد تقدَّمَ جوابُ ابنِ فلاحٍ عنها بما يُضْعِفُها، ويُرَجِّحُ عندي القولَ بأنَّ التَّنوينَ وحدَه هو علامةُ الصَّرف، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

١٢٤ - جوازُ منعِ صرفِ العَلَمِ المنصرفِ في ضرورةِ الشِّعر

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية، وفي المغني، قال فيه: «ثم منعُ السَّببِ الواحدِ في ضرورةِ الشِّعر: فلم يجوزه سيبويهِ، وأكثرُ البصريين، وأجازه الكوفيونَ والأخفشُ، وأبوعلي، وابنُ برهان»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: عدمُ جوازِ منعِ صرفِ العَلم المنصرف في ضرورة الشِّعر، وهو قولُ أكثر البصريين(٢)، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ، والسِّيرافيُّ، واختاره الشنتمريُّ، وابنُ جمعة الموصليّ(٣).

والثاني: جوازُ منعِ صرفِ العَلَمِ المنصرفِ في ضرورة الشِّعر، وهو قولُ الكوفيين(٤)، وبه قال الأخفشُ، والفارسيُّ، وابنُ برهان، وأبو البركات الأنباريّ، والعكبريُّ، وابنُ يعيش، وابنُ مالك(٥).

---

(١) شرح الكافية (١٢١)، والمغني: ت النهاري (٢/٩٧١).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (١/١٣٣).

(٣) شرح الكتاب للسيرافي (١/١٩٣) وفيه رأي سيبويه، والمقتضب (٣/٣٥٤)، وشرح الكتاب للسيرافي (١/١٩٣)، والنكت (١/١٣٦)، وشرح ألفية ابن معط (١/٤٤٢).

(٤) شرح الكتاب للسيرافي (١/١٩٣)، والإنصاف (٢/٥١٤).

(٥) شرح الكتاب للسيرافي (١/١٩٣)، والارتشاف (٢/٨٩٢)، وشرح اللمع (٢/٤٨١)، والإنصاف (٢/٥١٤)، واللباب (١/٥٢٣)، وشرح المفصل (١/١٣٥)، والتسهيل (٢٢٤).

والثالث: جوازُ منعِ صرفِ العَلمِ المنصرفِ في النثر والشعر، وهو قولُ ثعلب[1].

الأدلة[2]:

حجةُ المنعِ أنَّ الصَّرفَ هو الأصلُ، فلو أجيز تركُ صرفِ المنصرفِ لأدَّى ذلك إلى ردِّه عن الأصل إلى غير الأصل، وإنَّما يجوزُ في الضَّرورة ردُّ الكلمةِ إلى أصلها، لا إخراجُها عن ذلك.

وحجةُ الجوازِ في الشِّعر السَّماعُ، والقياسُ:

فأمَّا السَّماعُ فمنه قولُ الشَّاعر:

فما كان حِصْنٌ ولا حابِسٌ ... يفوقانِ **مِرداسَ** في مَجْمَعِ[3]

وقولُ الشَّاعر:

طلَبَ الأزارقَ بالكتائبِ إذ هَوَت ... **بشبيبَ** غائلةُ النّفوسِ غدورُ[4]

وقولُ الشَّاعر:

لمصعبُ عند جِدَّ القو ... لِ أكثرُها وأطيبُها[5]

---

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك (١٥١١/٣).

(٢) المقتضب (٣٥٤/٣)، والأصول لابن السراج (٤٣٩/٣)، وشرح الكتاب للسيرافي (١٩٣/١)، والإنصاف (٤٩٣/٢)، والإيضاح في شرح المفصل (١١٤/١)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٤٤٢/١).

(٣) البيت من المتقارب، للعباس بن مرداس، ديوانه (٨٤).

(٤) البيت من الكامل، للأخطل، ديوانه (١١٩).

(٥) البيت من مجزوء الوافر، لابن قيس الرقيات، ديوانه (٧٨).

وقولُ الشَّاعر:

وممـــــن ولـــــدوا **عامــــــــ ـــرُ** ذو الطــول وذو العَــرْض[1]

وقولُ الشَّاعر:

وقائلــةٍ مــا بــالُ **دَوســـرَ** بعــدَنا صحا قلبُه عن آلِ ليلى وعن هندِ[2]

وأمَّا القياسُ فليس حذفُ التَّنوينِ بأعظمَ من حذفِ (الزاء) و(اللام) في قولِ الشَّاعر:

درس المنـــــا بمُتـــــالِعٍ فأبـــــانِ فتقادمــت بــالحُبس فالسُّـــوبانِ[3]

يريد المنازل، وبأعظم من حذف الواو في قول الشَّاعر:

فبينــاهُ يشــرِي رَحْلَــه قــال قائــلٌ لمــن جَمَــلٌ رِخــوُ المِـلاطِ نجيــبُ[4]

يريد: (هو)، فإذا جاز للشَّاعر للضَّرورة حذفُ ما هو من نفسِ الكلمةِ فحذفُه للتَّنوين الزائدِ عليها أولى.

ولم أقف على حُجَّةٍ لثعلب على جوازِ منعِ صرفِ العَلم المنصرفِ في النَّثر.

---

(١) البيت من مجزوء الهزج، لذي الإصبع العدواني، والبيت في: الأصول في النحو (٣/٤٣٨)، والإنصاف (٢/٥٠١) وشرح الكافية الشافية (٣/١٥١٠).

(٢) البيت من الطويل، لدوسر بن ذهيل، والبيت في الأصمعيات (١٦٧)، ومجالس ثعلب (١/١٤٧)، والخزانة (١/١٤٩).

(٣) البيت من الكامل، للبيد بن ربيعة، ديوانه (١٣٢).

(٤) البيت من الطويل، للعجير السلولي، والبيت في: الأصول (٣/٤٣٩)، والمسائل العسكريات (١٩٩)، والخصائص (١/٦٩).

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاحٍ قولَ الكوفيينَ، وهو جوازُ منعِ صرفِ العَلمِ المنصرفِ في ضرورةِ الشِّعر؛ فقد ذكر قولَ البصريينَ والكوفيينَ في المسألة بأدلّتهما، ثم قال في شرح الكافية وفي المغني: «والحقُّ الجوازُ» ثم ذكر جوابَ المانعينَ عن السَّماع الذي احتجَّ به المجيزونَ فردَّه بما يُضْعِفُه، ويقوّي عنده قولَ الكوفيين، وهو الجوازُ في ضرورة الشِّعر.

احتجَّ ابنُ فلاحٍ على جوازُ منعِ صرفِ العَلمِ المنصرفِ في ضرورةِ الشِّعر بالسَّماعِ والقياسِ المتقدِّمَينِ في الأدلة.

وعلَّلَ ابنُ فلاحٍ عدمَ منعِ السَّببِ الواحدِ في **الاختيار بأمرين:**

أحدهما: أنَّ الخفَّةَ هي سببُ الصَّرف، فإذا دخلَ عليها سببٌ واحدٌ قاومته، فلم يَقْدِرْ على جذبها عن الأصالة إلى الفرعيّة، فإذا دخلَ معه سببٌ آخر تعاضدا لقوّة ثقلهما وغلبا خِفَّة الاسمِ، وجذباه إلى شَبه الفعل.

والثاني: أنَّه ما من شيئينِ إلا وبينهما مشابهةٌ ما، فلو اعتبرنا مُطلقَ المشابهة لالتحقت الأسماءُ بالأفعال، والأفعالُ بالأسماء، فلذلك لم يُعتبر السَّببُ الواحد.

وأمَّا جوابُ المانعينَ عن أدلَّة المجيزينَ فتتلخَّصُ في الآتي:

فأمَّا السَّماعُ المذكورُ فأجابوا عنه بأحدِ أمرين:

أحدهما: عدمُ صحّةِ الروايةِ، وأنَّ الروايةَ الصحيحةَ بخلاف ما ذكر المجيزونَ،

---

(١) شرح الكافية (١٢١-١٢٤)، والمغني: ت النهاري (٢/٩٦٩- ٩٧٤).

كما في قولِ الشَّاعر:

فمــا كــان حِصْــنٌ ولا حــابِسٌ يفوقــانِ **مِــــرداسَ** في مَجْمَــعِ

فالروايةُ الصحيحةُ (شيخي) بدلاً من (مرداس).

وكما في قولِ الشَّاعر:

لمصــــعبُ عنـــد جِـــدَّ القـــو لِ أكثرُهـــــا وأطيبُهـــــا

فالروايةُ الصحيحةُ (وأنتم حين جد الأمر).

والثاني: التَّأويلُ: وذلك بحملِ اللَّفظِ على غيرِ ظاهره، فقالوا في (دوسر) و(شبيب) و(مرداس) – على فَرضِ صحةِ الروايةِ –: أنَّ أصلَها على إضافتها إلى ياءِ المتكلّم، ثم أُبدلت من الكسرة فتحةً، فانقلبت الياءُ ألفاً، فحذفت الألفُ، وبقيت الفتحةُ، وأمَّا (عامر) و(مصعب) على فَرضِ التَّسليمِ بالرواية، فيُحملانِ على القبيلة لكثرة أتباعهما.

وأمَّا قياسُ حذفِ التَّنوين على الحروف الأصلية فأجابوا عنه بوجودِ الفارق، وذلك أنَّ التَّنوينَ دخلَ ليدلَّ على الصَّرف، فحذفُه يخلُّ بهذا المعنى، وأمَّا الحروفُ الأصليةُ فإن حذفَها لا يخلُّ بمعنىً؛ لأنَّ بقيّةَ الكلمةِ يطلبها.

ويرى ابنُ فلاحٍ أيضاً أنَّ جوابَ المانعينَ عن السَّماع إنَّما هو تأويلاتٌ بعيدةٌ خارجةٌ عن مقتضى هذه النّصوص، والأصلُ عدمُها، فالمصيرُ إليها على خلافِ ظاهر اللَّفظ الموضوع.

ويرى ابنُ فلاحٍ أنَّ قياسَ حالِ الضَّرورة على حالِ الاختيارِ في منع الصَّرف بعلَّةٍ واحدةٍ بعيدٌ؛ لأنَّه يجوزُ في الضَّرورة ما لا يجوزُ في الاختيار، ولعلَّ الشَّاعرَ قد

قَويت في نفسه العلةُ حتى قامت مقامَ علتين للضّرورة، فالتحقت بألفِ التأنيث، والجمع الأقصى.

وتجدرُ الإشارةُ هنا إلى أنَّ ابنَ فلاحٍ قيَّدَ الخلافَ في المسألة بأمرين:

أحدهما: أنَّه في الشِّعر دونَ الاختيار، وقد حكى الاتِّفاقَ على هذا فقال: «السَّببُ الواحدُ لا يمنعُ الصَّرفَ اتِّفاقاً اختياراً»، وأرى أنَّه لا يردُ عليه أنَّ ثعلباً أجازه اختياراً؛ لأنَّ ما ذهب إليه ثعلبٌ خرقٌ للإجماع فلا يعتدّ به.

والثاني: أنَّه في العَلَم المصروفِ، وهو المرادُ بقوله السبب الواحد، أي: العلمية، وصرَّحَ به في شرح الكافية، وهذا التَّقييدُ سبقه إليه ابنُ يعيش، وبعضُ النّحاةِ على عدم تقييدِه، **وأرى** أنَّ تقييدَ الخلافِ في العَلَم هو الصَّوابُ، بل هو تحريرٌ لموضع النزاع، ويدلُّ عليه أنَّ الشواهدَ في هذه المسألة إنَّما هي في الأعلام، وقد صرَّح الرضيُّ[1] بأنَّ المجيزينَ لا يجيزونَ مطلقاً، بل بشرطِ العلَميّة دونَ غيرها من الأسباب؛ لقوّتها، وعليه فإنَّ الاسمَ المجرَّدَ من سببِ المنع لا يُمنَعُ، نحو: (رجل)، و(فرس)، وقد حكى ابنُ فلاحٍ اتِّفاقَ النَّحاة على ذلك فقال: «وأمَّا بلا سببٍ فلا يجوزُ اتِّفاقاً»، وأمَّا ما وُجِدَ فيه علّةٌ واحدةٌ فإن كانت العلميّةَ فموضعُ الخلاف، وإن كانت غيرَها فلا تُمنع.

---

(١) شرح الكافية: القسم الأول (١٠٤/١).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي جوازُ تركِ صرفِ العَلَم المنصرفِ في ضرورةِ الشِّعر، وذلك لثبوتِ سماعِه عن العرب من خلال الشَّواهدِ المتقدّمة، وهي كثيرةٌ، ومن غيرِ الجائزِ إدخالُها في حُكم الشّذوذ، وأمَّا الرواياتُ التي أوردها المانعونَ فإنَّها ثبتت في بعضِ الأبيات، إلا أنَّ بعضَها الآخر قد بقي على ما هو عليه، والأصلُ عدمُ تأويلِها، على أنَّ الروايةَ -كما قال الرضيُّ- إذا ثبتت عن ثقةٍ فإنَّه لا يجوزُ ردُّها وإن ثبتت عندَ آخر روايةٌ غيرُها(١)، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) شرح الكافية: القسم الأول (١/١٠٥).

١٢٥ -ما لا ينصرفُ إذا دخلته (أل) أو أضيف انصرفَ إذا زالَ سببُ المنعِ بهما وإلا فلا

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرحِ الكافيةِ، وفي المغني، قال فيهما: «ما لا ينصرفُ إذا دخله الألفُ واللامُ، أو أضيف دخلَه الجرُّ اتِّفاقاً، كقولك: (مررتُ بالمساجدِ ومساجدِكم.... وهل يكونُ منصرفاً؟ فيه ثلاثةُ أقوالٍ: أحدُها – وبه قال سيبويهِ، ومَن تابعه –: أنَّه لا ينصرفُ، والثاني: قاله كثيرٌ من النَّحويينَ: أنَّه مصروفٌ، والثالث: أنَّه إن كان أحدُ السببين يزولُ بدخولهما، كالعلميّة تزولُ بالإضافةِ، كـ(إبراهيمكم) و(عمركم) انصرفَ، وإن لم يزل أحدُ السَّببين كـ.... و(الغضبان) و(غضبانكم) لم ينصرف؛ لبقاء السببين»[(١)].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ كما ذكر ابنُ فلاح:

أحدها: أنَّه لا ينصرفُ، وهو الظَّاهرُ من كلام سيبويهِ، والمبردِ، وابنِ السَّراجِ، وبه قال العكبريُّ، والصَّفَّارُ، وابنُ عصفور[(٢)].

والثاني: أنَّه مصروفٌ، وهو قولُ الزَّجَّاجِ، والزَّجَّاجيِّ، والسِّيرافيّ، واختاره الأشمونيُّ[(٣)].

---

(١) شرح الكافية (٢٢٠)، والمغني: ت النهاري (١٠٧١/٢).

(٢) الكتاب (٢٢/١)، والمقتضب (٣١٣/٣)، والأصول في النحو (٧٩/٢)، واللباب (٥٢٢/١)، وشرح الكتاب (٣٥٣/١) وشرح الجمل (٢٢٥/٢).

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف (٩)، والجمل في النحو (٢٢٠)، وشرح الكتاب (١٦٩/١)، وشرح الأشموني على الألفية (١٠٩/١).

والثالث: أنَّه إن زالت منه عِلَّةٌ فمنصرفٌ، نحو: (بأحمدكم)، وإن بقيت العلّتان فلا، نحو: (بأحسنكم)، وهو قولُ ابنِ مالكٍ في نكتته على ابنِ الحاجب[1].

الأدلة[2]:

حجةُ القائلينَ بأنَّه غيرُ منصرفٍ أنَّ الصَّرفَ عبارةٌ عن التَّنوين، ولا تنوينَ مع الألف واللام والإضافة، فلا صرفَ، وإنما دخلَه الجرُّ؛ لأنَّ سقوطَه كان تبعاً لحذفِ التَّنوين؛ لئلا تلتبسَ بالمضاف إلى ياء المتكلم، أو المبنيات على الكسر، ومع دخول الألف واللام والإضافة يزولُ ذلك.

وحجةُ القائلينَ بأنَّه مصروفٌ أنَّ الألفَ واللامَ والإضافة يُحدِثانِ في الاسمِ معنىً لا يكونُ في الفعلِ، وهو التَّعريفُ، فيزولُ شبهُ الفعلِ بذلك، فيعودُ الاسمُ إلى أصله، وهو الصَّرف، ولأنَّ الجرَّ من الصَّرف،وقد دخلَه بعضُ ما يدلُّ على الصَّرف، فكان منصرفاً.

وحجةُ القولِ الثالث: أنَّه إن زالَ أحدُ السَّببينِ وجبَ الصَّرفُ؛ لزوالِ المانع، وإن كان السببانِ موجودينِ مع دخولهما وجبَ القولُ بمنعِ الصَّرف؛ لقيام المانع.

(١) ذكر ذلك الأشموني في شرحه على الألفية (١/١٠٩).

(٢) اللباب للعكبري (١/٥٢٢)، وشرح الكتاب للصفار (١/٣٥٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/١١٥)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٨٦)، وشرح الكافية لابن جمعة (١/١٣٦).

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ الثالثَ في المسألة، وهو أنَّه إن زالت منه علةٌ فمنصرفٌ، نحو (بأحمدكم)، وإن بقيت العلتان فلا، نحو: (بأحسنكم)؛ فقد ذكر هذا القولَ بعد القولينِ الأولينِ، ووصفَه بأنَّه أعدلُ الأقوالِ حينما احتجَّ له فقال في المغني: «حجةُ القول الثالث وهو أعدلها: أنَّه إن زالَ أحدُ السَّببينِ وجبَ الصَّرفُ؛ لزوالِ المانع، وإن كان السَّببانِ موجودَينِ مع دخولهما وجبَ القولُ بمنعِ الصَّرف؛ لقيام المانع».

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو ما اختاره ابنُ فلاحٍ؛ لأنَّ المنعَ من الصَّرف مقيّدٌ بوجودِ علتين في الاسم، كالعلمية والعجمة في نحو: (إبراهيم)، والوصفية وزيادة الألف والنون في نحو: (غضبان)، أو علةٌ تقومُ مقامَهما، كألفِ التأنيث نحو: (حمراء)، فإذا أضيف الممنوع من الصَّرف أو دخلَه الألفُ واللامُ فإنَّنا ننظرُ في الاسم: إن زال أحدُ السَّببين وجبَ القولُ بأنَّه مصروفٌ؛ لزوالِ المانعِ، نحو: (بأحمدكم)، فإنَّ العلميّةَ التي هي أحدُ السَّببينِ في المنع قد زالت بسببِ الإضافة، وإن كان السببانِ موجودينِ مع دخولهما وجبَ القولُ بمنعِ الصَّرفِ؛ لقيام المانعِ، نحو: (غضبانكم)، و(الغضبان)؛ فإنَّ الوصفيّةَ وزيادةَ الألف والنون اللَّذانِ هما سببُ المنعِ باقيانِ، فلم ينصرف الاسمُ هنا لبقاء السببين، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) شرح الكافية (٢٢٠-٢٢١)، والمغني: ت النهاري (٢/١٠٧١-١٠٧٣).

١٢٦ - (لن) مفردةٌ غيرُ مركَّبة

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال: «في حقيقتها ثلاثةُ أقوالٍ: أحدها: لسيبويه: أنَّها مفردةٌ، والثاني: للفراء: أنَّ أصلَها، وأصلَ لم (لا)، إلا أنَّهم توسعوا فأبدلوا من الألف نوناً وميماً، والثالث: للخليل: أنَّها مركبةٌ من (لا) و(أن)، فاللام من (لا)، والنون من (أن)؛ لأنَّ الهمزةَ حُذفت لكثرة الاستعمال، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين»[١].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ كما ذكر ابنُ فلاحٍ:

أحدها: أنَّها مركبةٌ من (لا) و(أن)، فاللامُ من (لا)، والنون من (أن)؛ لأنَّ الهمزةَ حُذفت لكثرة الاستعمال، ثم حُذفت الألفُ لالتقاء الساكنين، وهو قولُ الخليلِ، والكسائيّ، وبه قال السّهيليُّ[٢].

والثاني: أنَّها مفردةٌ، وهو قولُ سيبويهِ، والمبردِ، والجرجانيّ، والشنتمريّ، والشلوبين، وابنِ مالكٍ، والكيشيّ، والمالقيّ[٣]، ونُسِبَ إلى الجمهور[٤].

والثالث: أنَّ أصلَها، (لا)، إلا أنَّهم توسعوا فأبدلوا من الألفِ نوناً، ونُفي

---

(١) المغني: ت ضائحي (١٢٦٤/٢).

(٢) الكتاب (٥/٣)، وشرح التسهيل (١٥/٤)، ونتائج الفكر (١٣٠-١٣٣).

(٣) الكتاب (٥/٣)، والمقتضب (٨/٢)، والمقتصد (١٠٥١/٢-١٠٥٢)، والنكت (٦٩٢/١)، والتوطئة (١٤٥)، والتسهيل (٢٢٩)، والإرشاد إلى علم الإعراب (٤٤٥)، ورصف المباني (٣٥٥).

(٤) الجنى الداني (٢٨٤).

بها المستقبل، وهو قولُ الفراء[1].

الأدلة[2]:

حجةُ الخليلِ أمران:

أحدهما: أنَّها قد جاءت في الشِّعر على الأصل من غيرِ حذفٍ، قال الشَّاعر:

يُرَجِّي المرءُ ما لا أن يلاقي ... وتَعْرِضُ دونَ أقربه الخطوبُ[3]

والمعنى: يرجي المرءُ الذي لن يلاقيه.

والثاني: قربُ لفظِ (لن) من لفظِ (لا) و(أنْ)، وأنَّ معناهما من النَّفي والتَّخلّص للاستقبالِ حاصلٌ في (لن).

وحجةُ القولِ بأنَّها مفردةٌ أنَّ هذا هو الأصلُ، ولا يصحُّ ادّعاءُ التَّركيبِ إلا بدليلٍ قاطعٍ، ولا دليلَ هنا يفيدُ ذلك، فبقيت الكلمةُ على الأصلِ، وهو البساطة.

وحجةُ الفراءِ أنَّ (لن) و(لا) حرفانِ نافيانِ ثنائيان، و(لا) أكثرُ استعمالاً، فأُبدلت ألفُها نوناً.

---

(١) رأيه في: شرح التسهيل لابن مالك (١٦/٤) وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٣٤٠/١).

(٢) الكتاب (٥/٣)، والمقتصد (١٠٥١/٢-١٠٥٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (١٥/٤)، والمغني: ت ضائحي (١٢٦٤/٢)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٣٤٠/١)، والتذييل والتكميل (٩٠/٥ أ).

(٣) البيت من الوافر، لجابر بن رئلان الطائي، والبيت في: نوادر أبي زيد (٢٦٤)، وضرائر الشعر (٦٢)، والخزانة (٤٤٢/٨).

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاحٍ قولَ سيبويهِ، وهو أنَّ (لن) مفردةٌ بسيطةٌ؛ فقال بعد أن ذكر الخلافَ في المسألة: «والصَّحيحُ منها قولُ سيبويهِ، وبطلانُ ما عداه».

وقد أبطلَ ابنُ فلاحٍ قولَ الخليلِ، والفراءِ بما يأتي:

فأمَّا قولُ الخليلِ فأبطلَه من خمسةٍ أوجهٍ:

أحدها: أنَّ الأصلَ الإفرادُ، والتَّركيبُ على خلافِ الأصلِ، فلا يُصارُ إليه إلا بدليلٍ.

والثاني: أنَّ عاملَ الاسمِ أقوى من عاملِ الفعلِ، و(أنّ) إذا خُفّفت لم تعمل في الظَّاهر، فكيف تُحذَفُ همزةُ (أنْ) وتَعْمَل؟.

والثالث: أنَّ (أنْ) تدخلُ على الماضي، و(لن) لا تدخل عليه.

والرابع: أنَّ (أن) مع الفعل في تقدير المصدر، ولا معنى للمصدر ههنا.

والخامس: أنَّ (لن) يجوزُ تقديمُ معمولِ ما بعدها عليها، ولا يجوزُ ذلك مع (أن).

وأمَّا قولُ الفراءِ فأبطلَه من وجهين:

أحدهما: أنَّ دعوى البدلِ يحتاجُ إلى دليلٍ، ولا دليلَ يدلُّ على ذلك.

والثاني: أنَّ معمولَ ما بعد (لن) يجوزُ تقديمُه عليها، حكى سيبويهِ عن العرب: (زيداً لن أضرب)[2]، وأمَّا (لا) فيمتنعُ تقديمُ معمولِ ما بعدها عليها، فلا

(١) المغني: ت ضائحي (٢/١٢٦٤-١٢٦٧).

(٢) الكتاب (٣/٥).

يقالُ: (عمراً لا أضربُ).

التَّرجيح:

والـرَّاجحُ عنـدي أنَّ (لـن) غيـرُ مركَّبـةٍ؛ لأنَّ صحةَ ادِّعاء التَّركيب ترجعُ - فيما يظهرُ لي من كلام النّحاة - إلى أمورٍ منها:

أولاً: وجودُ ما يدلُّ على التَّركيبِ بأنْ يظهرَ في بعضِ المواضع.

ثانياً: عدمُ وجودِ ما يمنعُ ادِّعاءَ التَّركيب صناعةً.

والأمرانِ هنا لا يسلمان:

فأمَّا الأولُ؛ فلأنَّه لا دليلَ قاطعٌ على وجود التَّركيبِ في (لن)، وأمَّا احتجاجُ الخليلِ بقولِ الشَّاعر:

يُرَجِّي المرءُ ما لا أن يلاقي ... وتَعْرِضُ دونَ أقربه الخطوبُ

فليس بدليلٍ قاطعٍ على التَّركيبِ؛ إذ رُوي البيتُ (ما إن لا يلاقي)[1]، فلا حجة فيه حينئذٍ.

وأمَّا الثاني؛ فلأنَّ القولَ بأنَّ أصلَه (لا) و(أن) يقتضي جوازَ دخولِ (لن) على الماضي؛ لأنَّ (أن) تدخلُ عليه، وهذا ممتنعٌ صناعةً، وكذلك فإنَّ (لن) يجوزُ تقديمُ معمولِ ما بعدها عليها، ولو كان أصلُها من (لا) و (أن) على تقدير الخليل، أو (لا) على تقدير الفراء لامتنعَ ذلك؛ لأنَّ (أن) و(لا) لا يجوزُ تقديمُ معمولِ ما بعدهما عليهما صناعةً، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) النوادر لأبي زيد (٢٦٤).

١٢٧ - (لن) تفيدُ نفيَ المستقبلِ لا على الدَّوام

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأمَّا (لن) فإنَّها لنفي المستقبلِ، فإذا قال القائل: سأفعلُ، أو سوف أفعلُ، قلتَ: لن تفعلَ.... والصَّحيحُ أنَّها تفيدُ نفيَ المستقبلِ لا على الدَّوام»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاحٍ:

أحدهما: أنَّها تفيدُ نفيَ المستقبلِ، ولا يلزم منه التأبيد، وهو قولُ الثَّعلبي، والبغويّ، والباقوليّ، والفخرِ الرازيّ، والعكبريّ، وابنِ مالك، والرضيّ، وابنِ جمعة، والمراديّ، والسمينِ الحلبي، وابنِ هشام، والزَّركشيّ(٢).

والثاني: أنَّها تفيدُ نفيَ المستقبل على التأبيد، وهو قولُ الزَّمخشريّ؛ فقد ذكر الأردبيليُّ أنَّ الزَّمخشريَّ قال في بعضِ نسخ الأنموذج: «و(لن) نظيرةُ (لا) في نفي المستقبل ولكن للتأبيد»، وفي النسخة المطبوعة (على التّأكيد) بدلاً من (للتأبيد)(٣)، وبه قال ابنُ الخشَّاب، وابنُ عطية، وابنُ يعيش(٤).

(١) المغني: ت ضائحي (٢/١٢٦٣).

(٢) الكشف والبيان (٤/٢٧٤)، ومعالم التنزيل (٣/٢٧٦)، وشرح اللمع (٢/٦٤٤)، ومفاتيح الغيب (٧/١٩٠)، والمتبع في شرح اللمع (٢/٥١٣)، والتسهيل (٢٢٩)، وشرح الكافية: القسم الثاني (٢/٨٤٠) وشرح ألفية ابن معط (١/٣٣٩)، والجنى الداني (٢٧٠)، والدر المصون (١/٢٠٣)، ومغني اللبيب (٢٨١) والبحر المحيط في أصول الفقه (٢/٢٩٨).

(٣) شرح الأنموذج للأردبيلي (٢٣٣)، والأنموذج (٣٢).

(٤) البحر المحيط في أصول الفقه (٢/٢٩٨)، والمحرر الوجيز (٢/٤٥٠)، وشرح المفصل (٤/١٦).

الأدلة[1]:

حجةُ الجمهورِ أنَّها لو ثبتت للتأبيد لم يتقيّد منفيُّها باليوم في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ٢٦﴾[2]، ولم يكن لذكر التأبيدِ فائدةٌ في قوله تعالى ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾[3] إلا التكرار، والأصلُ عدمُه، ولكان ذكرُ الغايةِ ممتنعاً، وقد جاء ذكرُ الغايةِ معها في قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ٩١﴾[4].

وحجةُ القولِ بأنَّها أبداً للتَّأبيد أنَّ (لن) نفيٌ لقولنا: (سيقوم) و(سوف يقوم)، وهما يفيدان التنفيسَ في الزمان، فلذلك يقعُ نفيُه على التَّأبيد وطولِ المدة.

اختيار ابن فلاح[5]:

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ (لن) تفيدُ نفيَ المستقبلِ لا على الدَّوام؛ فقال: «والصحيحُ أنَّها تفيدُ نفيَ المستقبلِ لا على الدَّوام».

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بثلاثةِ أوجهٍ:

أحدها: أنَّها تقبلُ التقييدَ؛ بدليلِ قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ٢٦﴾، ولو كانت موضوعةً للدوام لما قَبِلَت التَّقييد.

---

(١) الكشف والبيان (٢٧٤/٤)، وشرح اللمع للباقولي (٦٤٤/٢)، والمتبع في شرح اللمع (٥١٣/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٦/٤)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٣٣٩/١).

(٢) سورة مريم: من الآية (٢٦).

(٣) سورة البقرة: من الآية (٩٥).

(٤) سورة طه: من الآية (٩١).

(٥) المغني: ت ضائحي (١٢٦٣/٢-١٢٦٤).

والثاني: أنَّه يُؤتَى معها بـ(أبداً) كقوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾، ولو كانت موضوعةً لنفي التَّأبيد لما احتيجَ إليه.

والثالث: أنَّ قولَه تعالى في اليهود: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ مقيَّدٌ بالدنيا؛ لأنَّهم يتمنَّون الموتَ في الآخرة؛ بدليلِ قوله تعالى: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[1].

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ (لن) من الألفاظِ المشتركة، فتدل بوضعها على النَّفي المؤقَّت، والنَّفي المؤبَّد، فقولُ القائل: (لن أفعل) مُحتمِلٌ للأمرين: وهما النَّفيُ المؤقت، والنَّفيُ المؤبَّد، والقرينةُ هي التي تُحدِّدُ المرادَ؛ وقد جاء السَّماعُ مُؤيِّداً لذلك، فمن استعمال (لن) في النَّفي المؤبَّد قولُه تعالى: ﴿إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا عَنكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا﴾[3]، ومن استعمالها في النَّفي المؤقَّت قولُه تعالى: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴿٢٦﴾﴾، وقوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾؛ فإنَّه مقيَّدٌ بالدنيا؛ لأنَّهم يتمنَّون الموتَ في الآخرة؛ بدليل قوله تعالى: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾، فتخصيصُ (لن) بالتأبيد «دعوى باطلةٌ على أهلِ اللّغة، وليس يشهدُ بصحتِه كتابٌ معتبرٌ، ولا نقلٌ صحيحٌ»[4]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) سورة الزخرف: من الآية (٧٧).

(٢) سورة الجاثية: من الآية (١٩).

(٣) سورة البقرة: من الآية (٢٤).

(٤) مفاتيح الغيب للرازي (٧/١٩٠).

١٢٨ - (إذن) مفردةٌ لا مركبة

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال فيه متحدّثاً عن (إذن): «واختُلِفَ فيها: فزعم الخليلُ أنَّها مركبةٌ من (إذ) و (أن) فألقيت حركةُ الهمزةِ على الذَّال وحُذفت، ومذهبُ سيبويهِ، والجمهورُ أنَّها مفردةٌ.... والصَّحيح منهما مذهبُ سيبويهِ»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّها مركبةٌ من (إذ) و (أن) فأُلقيت حركةُ الهمزةِ على الذال وحُذِفَت، وهو قولُ الخليلِ، ونُسِبَ إلى بعضِ الكوفيينَ(٢).

والثاني: أنَّها مفردةٌ لا مركبةٌ، وهذا القولُ نُسِبَ إلى سيبويهِ(٣)، وبه قال العكبريُّ، وابنُ جمعة، والمالقيُّ، وابنُ هشامٍ(٤)، ونُسِبَ إلى الجمهور(٥).

والثالث: أنَّها مركبةٌ من (إذا) و(أن)، وهو قولُ أبي علي الرَّنديّ(٦).

---

(١) المغني: ت ضائحي (١٢٦٨/٢).

(٢) الارتشاف (١٦٥٠/٤)، ورصف المباني (١٥٧).

(٣) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٣٤١/١).

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب (٣٤/٢)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٣٤١/١)، ورصف المباني (١٥٧)، ومغني اللبيب (٣٠).

(٥) تمهيد القواعد لناظر الجيش (٤١٦٢/٨).

(٦) الارتشاف (١٦٥٠/٤)، والرندي هو عمر بن عبد المجيد تلميذ السهيلي. بغية الوعاة (٢٢٠/٢).

الأدلة[1]:

وحجةُ القولِ بأنَّها مفردةٌ أنَّ الأصلَ في الحروفِ البساطةُ، ولا يُدَّعى التركيبُ إلا بدليلٍ قاطعٍ، ولا دليلَ قاطعٌ هنا يدلُّ على التَّركيب.

وحجةُ القولِ بأنَّها مركبةٌ من (إذا) و(أن) أنَّها تُعطي ما تعطي كلَّ واحدةٍ منهما، فتُعطي الرَّبطَ كـ(إذا)، والنصبَ كـ(أن)، ثم حُذفت همزةُ (أن)، ثم ألفُ (إذا) لالتقاء الساكنين.

ولم أقف على حجةٍ لدعوى الخليلِ في أنَّها مركبةٌ من (إذ) و(أن).

اختيار ابن فلاح[2]:

اختار ابنُ فلاحٍ قولَ سيبويهِ، وهو أنَّ (إذن) مفردةٌ لا مركبةٌ؛ فقد ذكر قولَ الخليلِ وسيبويهِ في المسألةِ، ثم قال: «والصَّحيحُ منهما مذهبُ سيبويه».

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بأنَّ الإفرادَ هو الأصلُ، والتَّركيبَ على خلافِ الأصلِ، فلا يُصارُ إليه بغيرِ دليلٍ، ولأنَّ (إذن) لها معنىً مستقلٌّ، ولو وُضع موضعَها (إذ) و (أن) لم تفد معناها، ولأنَّ (إذ) ظرفُ زمانٍ تلزمُ إضافتُها إلى الجملة، وقد تقعُ خبراً للمبتدأ، وهذا ممتنعٌ في (إذن).

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب (٣٤/٢)، والإيضاح في شرح المفصل (١٥/٢)، ورصف المباني (١٥٧)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (٤١٦٢/٨) .

(٢) المغني: ت ضائحي (١٢٦٨/٢-١٢٦٩).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ (إذن) غيرُ مركَّبةٍ؛ لأنَّ صحةَ ادِّعاء التَّركيب ترجعُ – فيما يظهرُ لي من كلام النّحاة – إلى أمورٍ منها:

أولاً: وجودُ ما يدلُّ على التَّركيبِ بأنْ يظهرَ في بعضِ المواضع.

ثانياً: عدمُ وجودِ ما يمنعُ ادِّعاءَ التَّركيب صناعةً.

ثالثاً: بقاءُ معنى الكلماتِ بعدَ التّركيبِ على ما كانت عليه قبله.

وهذه الأمورُ لم تسلم هنا:

فأمَّا الأولُ؛ فلأنَّه لا دليلَ قاطعٌ على وجود التَّركيبِ في (إذن)؛ إذ لم يُتكلّم بالأصل الذي ادَّعاه أصحابُ القولِ بالتَّركيب.

وأمَّا الثاني؛ فلأنَّ القولَ بأنَّ أصلَه (إذ) و(أن) أو (إذا) و(أن) يقتضي أن تعملَ (إذن) في كلِّ موضعٍ؛ لأنَّ (أن) تعملُ في كلِّ موضعٍ، وهذا ممتنعٌ صناعةً؛ لأنَّ (إذن) لا تعملُ إلا في بدايةِ الكلام، ولأنَّ (إذ) و(إذا) ظرفا زمانٍ تلزمُ إضافتُهما إلى الجملة، وهذا ممتنعٌ صناعةً في (إذن).

وأمَّا الثالثُ؛ فلأنَّ (إذن) لها معنىً مستقلٌّ، وهو الجوابُ والجزاء، ولو وُضع موضعَها (إذ أن) أو (إذا أن) لم يفيدا هذا المعنى، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

١٢٩ - الفعلُ المضارعُ بعد (الفاء) و(الواو) و(أو) منصوبٌ بـ(أن) مضمرة

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأمَّا الفاءُ فينتصبُ الفعلُ بعدها إذا وَقَعت جواباً لأحدِ ثمانيةِ أشياء، وهي: الأمرُ، والنَّهيُ، والاستفهامُ، والتَّمني، والعَرْضُ، والدعاءُ، والتحضيضُ، والنَّفيُ.... واختُلِفَ في ناصبه على ثلاثةِ أقوالٍ: أحدها: لجمهورِ البصريين: أنَّه منصوبٌ بإضمار أن، والثاني: للكوفيينَ: أنَّه منصوبٌ على الخلاف.... والثالث: للجرميّ: أنَّه منصوبٌ بـ(الفاء)، ومنهم مَن نقل عن الكوفيينَ موافقةَ الجرميّ في النَّصبِ بها»(١).

آراء النَّحويين:

والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ كما ذكر ابنُ فلاحٍ:

أحدها: أنَّه منصوبٌ بإضمار أن، وهو قولُ جمهور البصريينَ، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ، وابنُ السَّراجِ، والزَّجَّاجيُّ، والسّيرافيُّ، واختاره أبو علي الشَّلوبين، وابنُ عصفور، وابنُ مالكٍ، وابنُ جمعة، والمالقيُّ، وأبو حيان(٢).

والثاني: أنَّه منصوبٌ بالحروف الثلاثة نفسها، وهو قولُ الكسائيّ، وهشامٍ، وثعلبٍ، من الكوفيين، وبه قال الجرميُّ(٣).

---

(١) المغني: ت ضائحي (١٢٨٣/٢).

(٢) الكتاب (٢٨/٣، ٤٠، ٤٦)، والمقتضب (٦/٢-٧، ١٤-٢٤)، والأصول في النحو (١٥٣/٢)، والجمل (١٨٥-١٨٨)، وشرح الكتاب (٢٢٨/٣)، وشرح المقدمة الجزولية (٤٦٥/٢-٤٦٩)، وشرح الجمل (١٤١/٢-١٤٥)، وشرح الكافية الشافية (١٥٤٣/٣)، وشرح ألفية ابن معط (٣٤٥/١-٣٥٢) ورصف المباني (١٣٣، ٣٧٩، ٤٢٢)، والتذييل والتكميل (١٠٣/٥ ب).

(٣) الارتشاف (١٦٦٨/٤)، وتذكرة النحاة (٥٦١)، والجنى الداني (٢٣٢)، وشرح الكتاب للسيرافي (٢٢٨/٣).

والثالث: أنَّه منصوبٌ على الخلاف، وهو قولُ الفراء، وبه قال أبو جعفرٍ الطَّبري، وابنُ خروفٍ، ونُسِبَ إلى الكوفيينَ عامة[1].

الأدلة[2]:

حجةُ القولِ بأنَّ الفعلَ بعد الحروف الثلاثة منصوبٌ بإضمار (أن) أنَّ هذه الحروفَ حروفُ عطفٍ، والأصلُ فيها أن لا تعمل؛ لأنَّها لا تختصُّ، فتدخلُ على الكلماتِ الثلاثِ: الاسم والفعل والحرف.

وحجةُ الجرميِّ على أنَّ الفعلَ بعد الحروف الثلاثة منصوبٌ بها أمران:

أحدهما: أنَّه لم يقم دليلٌ على أنَّ النَّصبَ بإضمارِ (أن).

والثاني: أنَّ هذه الحروفَ الثلاثةَ قد خرجت عن بابِ العطفِ إلى معنى المعيةِ، والسَّببية، والاستثناء والغاية، فهي مختصةٌ بالفعل.

ويرى هشامُ أنَّ العلةَ في نصبِ المضارعِ بالحروفِ نفسِها أنَّه لما لم يُعطَف المضارعُ على ما قبله لم يدخله الرَّفعُ، ولا الجزمُ؛ إذ ما قبله لا يخلو من أحد هذين، ولما لم يستأنف بطَلَ الرَّفعُ أيضاً، فلمَّا لم يستقم رفعُه ولا جزمُه؛ لانتفاء موجبهما لم يبقَ إلا النَّصب.

ويرى ثعلبُ أنَّ الحروفَ الثلاثةَ نَصبت؛ لأنَّها دلَّت على الشَّرط؛ إذ معنى:

---

(١) معاني القرآن (١/٢٦-٢٧، ١١٥، ٢٧٦) (٢/٢٢٩-١٣٠)، وجامع البيان (١/٢٥٥) و(٢/١٨٤)، وشرح الجمل (٢/٧٩٣، ٧٩٥،٧٩٩)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢/١٤٤).

(٢) شرح الكتاب للسيرافي (٣/٢٢٨)، وعلل النحو لابن الوراق (١٩٥)، والإنصاف (٢/٥٥٥-٥٥٩) وشرح الجمل لابن عصفور (٢/١٤٤)، والارتشاف (٤ /١٦٦٨)، والهمع (٤/١١٧).

(هل تزورني فأحدثك): (إن تزرني أحدثك)، فلمَّا نابت عن الشَّرط ضارعت (كي) فلزمت المستقبلَ وعملت عمل (كي).

وحجةُ الفراء على أنَّ المضارعَ بعدَ الحروفِ الثلاثةِ منصوبٌ بالخلاف أنَّ الثاني خبرٌ، والأولُ ليس بخبرٍ، فلمَّا خالفَ الثاني الأولَ في المعنى خالفَه في الإعراب.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاحٍ قولَ جمهورِ البصريينَ، وهو أنَّ الفعلَ المضارعَ بعد (الفاء) و(الواو) و(أو) منصوبٌ بـ(أن) مضمرةً؛ فقد ذكر الأقوالَ الثلاثةَ في المسألة، ثم أجاب عن قولِ الكوفيينَ، وقولِ الجرميّ بما يُبطلهما، ويُرَجِّحُ عنده قولَ جمهورِ البصريينَ، وهو أنَّ الفعلَ المضارعَ بعد هذه الحروف منصوبٌ بـ(أن) مضمرةً.

احتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بأنَّ هذه الحروفَ حروفُ عطفٍ، ولا يمكنُ عطفُ الفعلِ بعدها على ما قبلها؛ لأنَّ العطفَ يقتضي مشاركةَ المعطوفِ للمعطوفِ عليه في المعنى، وما بعدها مغايرٌ لما قبلها، لأنَّه خبرٌ محضٌ، وما قبلها ليس بخبرٍ، فلا تحصلُ المشاركةُ بينهما لتغايرهما، وإذا تعذَّرَ العطفُ اللَّفظيُّ تعيَّنَ العطفُ المعنويّ، وهو تقديرُ الأولِ في معنى المصدرِ، ونصبُ ما بعد الحروف الثلاثة بإضمار أن، لتكون الحروف الثلاثة لعطف مصدرٍ مقدرٍ على مصدرٍ

---

(١) المغني: ت ضائحي (٢/١٢٨٣-١٢٨٦).

مقدرٍ، والتقديرُ في نحو: (زرني فأزورك): (لتكن منك زيارة فزيارة مني).

وقد أبطلَ ابنُ فلاحٍ قولَ الجرميّ إنَّ الفعلَ بعد الحروف الثلاثة منصوبٌ بها بأمرين:

أحدهما: أنَّه لا يُنصَبُ بها في الإيجاب، ولو كانت ناصبةً لاطرد النَّصبُ بها.

والثاني: أنَّها حروفُ عطفٍ، وحروفُ العطفِ لا تعملُ.

وأبطلَ ابنُ فلاحٍ أيضاً قولَ الكوفيينَ إنَّ المضارعَ بعد الحروفِ الثلاثةِ منصوبٌ بالخلاف بأمورٍ منها:

أولاً: أنَّ الخلافَ يحصلُ بنصبِ الأول، كما يحصلُ بنصبِ الثاني.

ثانياً: أنَّ المعطوفَ بـ(لكن) و(لا) في نحو: (ما جاءني زيدٌ لكن عمرٌو) و(جاء زيدٌ لا عمرٌو) مخالفٌ للأولِ ولم يَنتصب على الخلاف.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو القولُ بأنَّ الفعلَ المضارعَ بعد (الفاء) و(الواو) و(أو) منصوبٌ بها؛ وذلك لما يلي:

أولاً: أنَّ القولَ بإضمارِ (أن) يلزمُ منه التَّقديرُ الذي لا يخلو من تكلّف؛ لتأولها وما دخلت عليه بالاسم، ويُقَدَّرُ لذلك ما قبل العاطف اسماً كذلك، نحو قولهم في: (زرني فأزورك)، إنَّ تقديرَ الكلام: (لتكن منك زيارةٌ فزيارةٌ مني)، ولا يخفى أنَّ البعدَ عن التَّقدير أولى.

ثانياً: أنَّه لم يقم دليلٌ على أنَّ النَّصبَ بإضمار (أن).

وأمَّا قولُ ابنِ فلاحٍ بأنَّ هذه الحروفَ حروفُ عطفٍ، وحروفُ العطفِ لا تعملُ؛ لعدم اختصاصها، فالجوابُ عنه أنَّ هذه الحروفَ قد خرجت عن بابِ العطفِ إلى معنى المعيةِ والسببيةِ، والاستثناءِ والغايةِ، وهذه المعاني مختصَّةٌ بالفعلِ المضارعِ فهي إذاً مختصَّةٌ بالفعل فصحَّ عملُها.

وأمَّا قولُ ابنِ فلاحٍ بأنَّ هذه الحروفَ لا يُنصَبُ بها في الإيجاب، ولو كانت ناصبةً لاطرد النصبُ بها، فمردودٌ بأنَّ هذه الحروفَ في الإيجاب تكونُ عاطفةً لذلك لا تعملُ، أمَّا إذا سُبقت بطلبٍ فإنَّها تخرجُ عن بابِ العطفِ إلى معنى المعيةِ، والسببية، والاستثناء والغاية، فعَمِلَت؛ لاختصاصها حينئذٍ بالفعل المضارع.

ثالثاً: أنَّ القولَ بالخلافِ ضعيفٌ بما ذكره ابنُ فلاحٍ آنفاً، ولأنَّ الخلافَ عاملٌ معنويٌّ، وفي الكلام عاملٌ لفظيٌّ يحسنُ إسنادُ العملِ إليه فالقولُ به أولى، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

١٣٠ - الفعلُ المضارعُ بعد لام التَّعليلِ منصوبٌ بـ(أن) مضمرةً بعدها

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأمَّا اللامُ فهي حرفُ جرٍّ على مذهب البصريين، فلا بدَّ من إضمارِ (أن) بعدها..... وقال الكوفيونَ هي النَّاصبةُ للفعل بنفسها»[١].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاحٍ:

أحدهما: أنَّ الفعلَ المضارعَ بعد لام التَّعليل منصوبٌ بـ(أن) مضمرةً بعدها، وهو قولُ البصريينَ[٢]، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ، وابنُ السَّراجِ، واختاره أبو البركات الأنباريّ، والعكبريُّ، والمالقيُّ وابنُ هشامٍ[٣].

والثاني: أنَّ الفعلَ المضارعَ بعد لام التَّعليل منصوبٌ بها، وهو قولُ الكوفيينَ[٤]، ومنهم: الفراءُ، وثعلبُ[٥].

---

(١) المغني: ت ضائحي (١٣١٣/٢).

(٢) الإنصاف (٥٧٥/٢).

(٣) الكتاب (٥/٣)، والمقتضب (٧/٢)، والأصول في النحو (١٤٩/٢)، والإنصاف (٥٧٥/٢)، واللباب (٣٨/٢)، ورصف المباني (٢٩٩)، ومغني اللبيب (٢١٣).

(٤) الإنصاف (٥٧٥/٢).

(٥) معاني القرآن (٢٢٠/١)، والارتشاف (١٦٦٠/٤).

الأدلة[1]:

حجةُ البصريينَ أنَّ اللامَ من عواملِ الأسماء، وعواملُ الأسماءِ لا يجوزُ أن تكونَ عواملَ الأفعالِ، فوجبَ أن يكونَ الفعلُ منصوباً بتقديرِ (أن)، فتكونُ (اللام) داخلةً على مصدرٍ مؤولٍ، وليس على الفعلِ، وإنَّما حُذفت هنا تخفيفاً، والحذفُ للتَّخفيفِ كثيرٌ في كلامهم.

وحجةُ الكوفيينَ من وجهين:

أحدهما: أنَّ (اللامَ) هنا ليست الجارّةَ للاسم حتى يمتنعَ دخولُها على الفعل، وإن شاركتها في اللَّفظ؛ لأنَّ الاشتراكَ في اللَّفظ لا يُوجبُ الاشتراكَ في المعنى؛ بدليلِ اشتراك لفظِ (حتى) بين الجارّةِ والعاطفةِ، مع اختلافِ المعنى.

والثاني: أنَّه لو جاز إضمارُ (أن) بعد لام الجرِّ لجازَ إضمارُها بعد الباء، نحو: (أمرت بيقومَ)، قياساً على (اللام).

ويرى ثعلبُ[2] أنَّ (اللامَ) إنَّما نَصبت ما بعدها لنيابتها عن (أن)، فخالفَ أصحابَه؛ لأنَّهم يجعلونها ناصبةً للفعلِ بطريقِ الأصالة.

اختيار ابن فلاح[3]:

اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريينَ، وهو أنَّ الفعلَ المضارعَ بعد لام التَّعليل

---

(١) الكتاب (٣/٥)، والمقتضب (٢/٧)، والأصول في النحو (٢/١٤٩)، والإنصاف (٢/٥٧٥)، واللباب (٢/٣٨)، والمغني: ت ضائحي (٢/١٣١٣).

(٢) الارتشاف (٤/١٦٦٠).

(٣) المغني: ت ضائحي (٢/١٣١٣-١٣١٤).

منصوبٌ بـ(أن) مضمرةً بعدها؛ فقد ذكر القولينِ في المسألةِ بأدلّتهما، ثم أجابَ عن حجةِ الكوفيينَ بما يُضْعِفُها، ويُرَجِّحُ عنده قولَ البصريينَ.

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بأنَّ (اللامَ) حرفُ جرٍّ، فلا بدَّ من إضمارِ (أن) بعدها؛ لتدخلَ على مصدرٍ مقدرٍ؛ لأنَّ حروفَ الجرِّ لا تدخلُ على الأفعال.

وأجاب ابنُ فلاحٍ عن حجة الكوفيينَ بما يأتي:

فأمَّا قولهم إنَّ الاشتراكَ في اللَّفظ لا يُوجبُ الاشتراكَ في المعنى فأجابَ عنه بأنَّ كونَ (اللام) لامَ الجرِّ هنا قد عُلِم بدلالتها على العلّة، كما في سائر الأسماء، نحو: (جئتك للسمن واللبن).

وأمَّا قولُهم إنَّه لو جاز إضمارُ (أن) بعد لام الجرِّ لجاز إضمارُها بعد الباء، نحو: (أمرت بيقومَ)، قياساً على (اللام)، فأجاب عنه بأنَّ (اللامَ) اختصَّت بذلك؛ لأنَّها تدخلُ على المصادرِ التي هي أغراضُ الفاعلين لمعنى العلّة، والباءُ لا يفيدُ هذا المعنى.

التّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ البصريينَ، وهو أنَّ الفعلَ المضارعَ بعد لام التَّعليل منصوبٌ بـ(أن) مضمرةً بعدها؛ لأنَّه قد ثبتَ أنَّ (اللامَ) الداخلةَ على المضارع من حروفِ الجرِّ؛ بدليلِ دلالتِها على العلّة، وهو المعنى الموجودُ في حرفِ الجرِّ الذي هو مِن عوامل الأسماءِ، فلا يصحُّ عملُها في الفعلِ؛ لأنَّ عواملَ الأسماءِ لا يجوزُ أن تكونَ عواملَ الأفعال.

وأمَّا قولُ ثعلبٍ إنَّ اللامَ نائبةٌ عن (أن) فمردودٌ عندي بأنَّهما يجتمعان كما

في قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾[(١)]، ولو كانت (اللامُ) نائبةً عن (أن) لم تجتمع معها كما لا يجتمع الفاعل مع نائبه، والمصدرُ النائبُ عن فعلِه مع فعلِه.

وزعم بعضُ **الكوفيينَ أنَّ** (اللام) **هنا تفيدُ معنى الشَّرط؛ لأنَّ قولنا: (ذاكرْ لتنجحَ) في معنى:** (إن تذاكر تنجح)، **فأشبهت** (إن) **الشرطية، إلا أنَّ** (إنْ) **لما كانت أمَّ الجزاء أرادوا أن يفرقوا بينهما، فجزموا بـ**(إن) **ونصبوا باللام للفرق بينهما**[(٢)]، وهذا زعمٌ باطلٌ؛ لأنَّ واقعَ الاستعمالِ يفيدُ أنَّها للتَّعليل، ولو كانت كما زعم الكوفيونَ لكان ينبغي أن تُحمَلَ على (إن) في الجزم، فيُجزَمُ بـ(اللام) كما يُجزَمُ بـ(إن)؛ لأجلِ المشابهةِ التي بينهما[(٣)]، فلمَّا لم يَحصل ذلك تبيَّنَ أنَّ (اللام) الدَّاخلةَ على الفعلِ المضارعِ هي لامُ الجرِّ، فوجبَ أن يكونَ الفعلُ منصوباً بتقديرِ (أن)، فتكونُ (اللامُ) داخلةً على مصدرٍ مؤولٍ، وليس على الفعل، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) سورة الحديد: من الآية (٢٩).

(٢) الإنصاف (٢/٥٧٧).

(٣) المصدر السابق (٢/٥٧٨).

١٣١ - الجملةُ المتقدمةُ على أداةِ الشَّرطِ دالةٌ على الجزاءِ المقدَّرِ، وليست هي الجزاء

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال: «أمَّا الاستغناءُ بما تقدَّمَ فنحو: (أنتِ طالقٌ إن دخلتِ الدَّارَ)، و(تكرمُني إن أكرمتُك)، وقد اختُلِفَ في ذلك: فذهبَ أهلُ البصرةِ إلى أنَّ الجملةَ المتقدمةَ دالَّةٌ على الجزاء، وليست هي الجزاءَ، والتقديرُ: (أنتِ طالقٌ إن دخلتِ الدَّارَ فأنتِ طالقٌ.... وذهبَ أهلُ الكوفةِ إلى أنَّ الجملةَ المتقدِّمةَ هي الجزاءُ من غيرِ تقديرِ جزاءٍ آخر»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاحٍ:

أحدهما: أنَّ الجملةَ المتقدِّمةَ دالةٌ على الجزاءِ المقدَّرِ، وليست هي الجزاءَ، وهو قولُ ابنِ السَّراجِ، وابنِ جنيّ، والزَّمخشريّ، وابنِ يعيش، وابنِ مالكٍ(٢)، ونُسِبَ إلى جمهورِ البصريينَ(٣).

والثاني: أنَّ الجملةَ المتقدِّمةَ هي الجزاءُ من غيرِ تقديرِ جزاءٍ آخر، وهو قولُ الفراءِ، وأبي زيدٍ الأنصاريّ، والأخفشِ، والمبردِ(٤)، ونُسِبَ إلى الكوفيين(٥).

---

(١) المغني: ت ضائحي (١٤٣٦/٢).

(٢) الأصول في النحو (١٨٧/٢)، والخصائص (٣٨٧/٢)، والمفصل (٣٢٨)، وشرح المفصل (٩٧/٤)، والتسهيل (٢٣٨).

(٣) الارتشاف (١٨٧٩/٤).

(٤) الأصول في النحو (١٨٧/٢)، وشرح التسهيل (٨٦/٤)، والارتشاف (١٨٧٩/٤)، والمقتضب (٦٦/٢).

(٥) التسهيل (٢٣٨).

الأدلة[1]:

حجةُ جمهورِ البصريينَ أنَّ القولَ بأنَّ المتقدِّمَ هو الجوابُ تعارضُه أحكامٌ لفظيَّةٌ:

فمنها: أنَّه لو كان هو الجوابَ لوجبَ دخولُ الفاءِ من طريقِ الأَولى، وبيانُ الأولويّة هو أنَّه إذا تأخَّرَ فالإجماعُ على وجوبِ دخولِ الفاءِ على جوابِ الشَّرطِ في مثل: (أنت طالقٌ إن دخلت الدار) مع تقدّم ما يُشْعِرُ بالجزاء، وهو الشَّرط، فلأَن يلزمَ إذا تقدَّمَ على الشَّرط أولى.

ومنها: أنَّه كان يجبُ جزمُه إذا كان مما يقبلُ الجزمَ، كقولك: (تكرمُني إن أُكرمْكَ) فوجوبُ الرَّفع دليلٌ على أنَّه ليس بالجزاء.

ومنها: أنَّه كان يلزمُه أن يجيزَ (عمراً إن تضربْ زيداً أضربْ) فيكونُ (عمراً) معمولاً للجزاء؛ لأنَّ الجزاءَ يصحُّ تقديمُه في هذا الموضع، فليصحَّ تقديمُ معمولِه.

وحجةُ الكوفيينَ من ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدها: أنَّ الجملةَ المتقدِّمةَ لو لم تكنْ معلَّقةً على الشَّرط لوجبَ أنَّ الإنسانَ لو قال لزوجته: (أنتِ طالقٌ إن دخلتِ الدارَ)، تطلقُ في الحال؛ لأنَّه إنشاءٌ غيرُ معلَّقٍ على الشَّرط، ولما لم تَطلُقْ عُلِمَ أنَّه معلَّقٌ على الشَّرط، بمنزلة: (إن دخلتِ الدارَ فأنتِ طالقٌ)، فلا تطلُق إلا بالدخول.

والثاني: أنَّه إذا أَمكنَ قيامُ المعنى بالموجودِ فلا حاجةَ إلى مجازِ الحذفِ،

---

(١) الأصول في النحو (٢/١٨٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/٩٧)، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٥٠).

الذي هو على خلافِ الأصل.

والثالث: أنَّه إذا كان متأخراً ينجزمُ على الجِوار، فإذا تقدَّمَ بَطَل الجِوارُ فارتفعَ، فلذلك كان مرفوعاً عند التَّقدم.

اختيار ابن فلاح(١):

اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريينَ، وهو أنَّ الجملةَ المتقدمةَ دالةٌ على الجزاء، وليست هي الجزاءَ؛ فقد ذكر القولين في المسألة بأدلَّتهما، ثم أجاب عن أدلَّة الكوفيينَ بما يُضْعِفُها، ويُرَجِّحُ عنده قولَ البصريينَ.

احتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بالأمورِ التَّالية:

أولاً: أنَّ الشَّرطَ معنىً من المعاني التي لها صدرُ الكلام، فامتنعَ تقدمُ ما في حيزه عليه؛ قياساً على الاستفهام.

ثانياً: أنَّ الجزاءَ بعد الشَّرط في الرُّتبة، فوجبَ أن يكونَ بعده في اللّفظ؛ ليطابقَ اللَّفظَ المعنى.

ثالثاً: أنَّه لو كان المتقدِّمُ جزاءً لوجبَ دخولُ الفاءِ عليه إذا كان جملةً اسميةً؛ قياساً على ما إذا تأخَّرَ عن الشَّرط، بل أولى؛ لأنَّ المتأخّرَ مع ترتبه على الشَّرط يلزمُ الفاءَ، فالمتقدِّمُ مع عدم ترتبه أولى.

رابعاً: أنَّه كان يجبُ جزمُه إذا كان مما يَقبلُ الجزمَ، نحو: (تكرمُني إن أكرمتك)؛ لأنَّه إذا جُزِمَ مع التَّأخرِ فمع التَّقدمِ أولى؛ لأنَّ ربطَ المتأخّر به معلومٌ،

---

(١) المغني: ت ضائحي (٢/١٤٣٦-١٤٣٩).

وأمَّا المتقدِّمُ فينبغي أن يُجْزَمَ؛ ليدلَّ على ربطه بالشَّرط، ولما رُفِعَ ولم يُجزمْ دلَّ على أنَّه ليس بجواب.

خامساً: أنَّه لا يجوزُ أن يقالَ: (اضرب غلامَه إن يضربك زيدٌ)، حذراً من الإضمارِ قبلَ الذّكر، ولو كان المتقدِّمُ هو الجزاءَ لجاز؛ لأنَّه يكونُ في النّية مؤخَّراً بعد الشَّرط، فلا يكونُ إضمارٌ قبلَ الذّكر.

وأجاب ابنُ فلاحٍ عن أدلَّة الكوفيينَ بما يأتي:

فأمَّا قولُهم إنَّ الجملةَ المتقدّمةَ لو لم تكن معلَّقةً على الشَّرط لوجبَ أنّ الإنسانَ لو قال لزوجته: (أنتِ طالقٌ إن دخلتِ الدارَ)، تَطلُقُ في الحال، فأجاب عنه بأنَّ الجملةَ الأولى لما كانت دالَّةً على الجملةِ المعلّقة على الشَّرطِ كان حكمُها في عدمِ الوقوع قبلَ وجودِ الشَّرط حُكمَ ما دلَّت عليه، فلذلك لم يقعْ بها الطَّلاقُ قبل وجودِ الشَّرط.

وأمَّا قولُهم إنَّه إذا أمكنَ قيامُ المعنى بالموجودِ فلا حاجةَ إلى مجازِ الحذفِ، الذي هو على خلافِ الأصل، فأجاب عنه بأنَّ تقديرَ الجوابِ كان لحاجةٍ، وهو بطلانُ كونِ الجملة المتقدّمةِ جزاءً؛ لما تقدَّمَ من الأوجه.

وأمَّا قولُهم إنَّه إذا كان متأخِّراً ينجزمُ على الجِوارِ، فإذا تقدّم بَطَل الجِوارُ فارتفع، فلذلك كان مرفوعاً عند التَّقدم، فأجاب عنه بأنَّ الجِوارَ ضعيفٌ، فلا يُصارُ إليه ما أمكنَ الحملُ على عاملٍ محقَّقٍ، وقد أمكنَ جزمُه بحرفِ الشَّرطِ، أو به وبفعلِ الشَّرط، فبَطَلَ الجِوار.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ جمهورِ البصريينَ، وهو أنَّ الجملةَ المتقدمةَ دالَّةٌ على الجزاء المقدّر، وليست هي الجزاءَ؛ لأنَّ حرفَ الشَّرطِ دالٌ على معنىً في الشَّرطِ والجزاء، وهو الملازمةُ بينهما، فوجبَ تقديمُه عليهما، كما وجبَ تقديمُ سائرِ حروفِ المعاني على ما فيه معناها، ولأنَّ الجزاءَ بعد الشَّرط في الرُّتبة، فوجبَ أن يكونَ بعده في اللَّفظ، ليطابقَ اللَّفظُ المعنى، ثم إنَّه لو كان هو الجوابَ لدخلتْ عليه الفاءُ كما تدخلُ عليه إذا تأخَّر، ولكان مجزوماً، فلمَّا لم يكن كذلك دلَّ على أنَّه ليس هو الجوابَ، وإنما هو دالٌّ على الجوابِ المقدّرِ بعدَ فعلِ الشَّرط.

وأمَّا حججُ القولِ بأنَّ المتقدّمَ هو الجوابُ فقد تقدَّمَ جوابُ ابنِ فلاحٍ عنها بما يُضْعِفُها ويُرَجِّحُ عندي القولَ بأنَّ الجملةَ المتقدِّمةَ دالّةٌ على الجزاءِ المقدَّرِ، وليست هي الجزاءَ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

١٣٢ - الاسمُ المرفوعُ بعد أداةِ الشَّرطِ مرفوعٌ بفعلٍ يفسّره الظَّاهر

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأمَّا إذا وقعَ بعد أداةِ الشَّرط اسمٌ مرفوعٌ، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[(١)] .... فالصَّحيحُ أنَّه مرفوعٌ بفعلٍ يُفسّره الظَّاهرُ، وقال الكوفيونَ: إنَّه يرتفعُ بالعائدِ إليه، ومنهم من قال إنَّه مبتدأٌ»[(٢)].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاحٍ:

أحدها: أنَّ الاسمَ المرفوعَ بعد أداةِ الشَّرط مرفوعٌ بفعلٍ يفسّره الظّاهرُ، وهو قولُ البصريين[(٣)]، ومنهم: سيبويهِ، والأخفشُ، والمبردُ، وابنُ السَّراج، واختاره أبو البركات الأنباريّ، والعكبريُّ، وابنُ يعيش[(٤)].

والثاني: أنَّ الاسمَ المرفوعَ بعد أداةِ الشَّرط مرفوعٌ بالعائدِ عليه من الفعل الذي يليه، وهو قولُ الكوفيين[(٥)]، ومنهم الفراءِ[(٦)].

---

(١) سورة التوبة: من الآية (٦).

(٢) المغني: ت ضائحي (١٣٩٥/٢).

(٣) الإنصاف (٦١٦/٢).

(٤) الكتاب (٢٦٣/١)، ومعاني القرآن (٣٥٤/٢)، والمقتضب (٧٢/٢)، والأصول في النحو (١٩٥/٢) والإنصاف (٦١٦/٢)، واللباب (٥٧/٢)، وشرح المفصل (١٠٢/٤).

(٥) الإنصاف (٦١٥/٢).

(٦) شرح المفصل لابن يعيش (١٠٢/٤).

والثالث: أنَّ الاسمَ المرفوعَ بعد أداةِ الشَّرط مرفوعٌ بالابتداء، وهو قولُ الكسائيّ[1]، وأجازه الأخفشُ مع القولِ الأولِ، إلا أنَّ القولَ بالابتداءِ هو المشهورُ عنه في كتبِ النّحاة، مع أنَّ القولَ الأولَ هو الأقيسُ عنده، حيثُ قال في قوله تعالى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾: «فابتدأَ بعد (إن)، وأن يكونَ رفعُ (أحد) على فعلٍ مضمرٍ أقيسُ الوجهين؛ لأنَّ حروفَ الجزاءِ لا يُبتدَأُ بعدها»[2].

الأدلة[3]:

حجةُ البصريينَ في أنَّه يرتفعُ بتقديرِ فعلٍ أنَّه لا يجوزُ أن يُفْصَلَ بين حرفِ الجزمِ وبينَ الفعلِ باسمٍ لم يَعملْ فيه ذلك الفعلُ، ولا يجوزُ أن يكونَ الفعلُ ههنا عاملاً فيه؛ لأنَّه لا يجوزُ تقديمُ ما يرتفعُ بالفعلِ عليه، فلو لم يُقَدَّرْ ما يرفعُه لبقي الاسمُ مرفوعاً بلا رافعٍ، وذلك لا يجوزُ؛ فدلَّ على أنَّ الاسمَ يرتفعُ بتقديرِ فعلٍ، وأنَّ الفعلَ المظهرَ الذي بعد الاسمِ يدلُّ على ذلك المقدَّر.

وحجةُ الكوفيينَ في أنَّه يرتفعُ بالعائدِ أنَّ المكنيَّ المرفوعَ في الفعلِ هو الاسمُ الأولُ، فينبغي أن يكونَ مرفوعاً به، كما في: (جاءني الظَّريفُ زيدٌ) وإذا كان مرفوعاً به لم يفتقر إلى تقديرِ فعلٍ.

---

(١) الارتشاف (١٨٧٠/٤).

(٢) معاني القرآن (٣٥٤/١).

(٣) الكتاب (٢٦٣/١)، والمقتضب (٧٢/٢)، والأصول في النحو (١٩٥/٢)، والإنصاف (٦١٦/٢)، واللباب للعكبري (٥٧/٢).

اختيار ابن فلاح[1] :

اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريينَ، وهو أنَّ الاسمَ المرفوعَ بعد أداةِ الشَّرط مرفوعٌ بفعلٍ يُفسّره الظَّاهرُ؛ فقد نصَّ على تصحيحه فقال: «وأمَّا إذا وقعَ بعد أداةِ الشَّرط اسمٌ مرفوعٌ، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾.... فالصَّحيحُ أنَّه مرفوعٌ بفعلٍ يُفسّره الظَّاهرُ».

ولم يذكر ابنُ فلاحٍ هنا حجةً لاختياره، وقد تقدَّمَ في الأدلة حجةُ هذا القولِ الذي اختاره ابنُ فلاح.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ البصريينَ، وهو أنَّ الاسمَ المرفوعَ بعد أداةِ الشَّرطِ مرفوعٌ بفعلٍ يفسّره الظَّاهرُ؛ لأنَّ القياسَ في أدواتِ الشَّرط اختصاصُها بالأفعالِ، والقولُ بتقديرِ الفعلِ قبل الاسمِ يُبقِي لها مزيّةَ الاختصاصِ بالأفعال.

وأمَّا القولُ بأنَّه مرفوعٌ بالعائدِ عليه من الفعل، كما ارتفعَ (زيد) في: (جاءني الظريفُ زيدٌ)، فالذي يظهرُ لي من التَّنظير بقولهم: (جاءني الظريفُ زيدٌ) أنَّ مذهبَ الكوفيينَ هو أنَّ الاسمَ مرفوعٌ بالفعلِ الذي يليه، وليس بالضَّمير؛ إذ معنى التَّنظير: أنَّ الاسمَ المرفوعَ بعد أداةِ الشَّرطِ ارتفعَ بما ارتفعَ به الضَّميرُ المرفوعُ، وهو الفعلُ؛ لأنَّهما بمعنىً واحدٍ، كما ارتفعَ (زيد) بما ارتفعَ به (الظَّريف)، وهو الفعل في نحو: (جاءني الظَّريفُ زيدٌ)؛ لأنهما بمعنىً واحدٍ، وليس مرادُهم بالتنظير:

(١) المغني: ت ضائحي (١٣٩٥/٢).

أنَّ زيداً مرفوعٌ بالظَّريف حتى يكونَ الاسمُ مرفوعاً بالضَّمير.

ويُؤيّدُ ما أميلُ إليه مذهبُ الكوفيين في ناصبِ الاسم في نحو: (زيداً أكرمته) فقد صرَّحوا بأنَّ زيداً منصوبٌ بالفعل الواقعِ على الهاء؛ وعلَّلوا ذلك بأنَّ المكنيَّ الذي هو الهاءُ العائدةُ هو الأولُ في المعنى، فينبغي أن يكونَ منصوباً به، كما قالوا: (أكرمتُ أباك زيداً)[١]، وهذا التَّعليلُ هو عينُ ما أميلُ إليه في مسألتنا هذه.

وعلى كلٍّ فقولُ الكوفيينَ ضعيفٌ؛ لأنَّ الضَّميرَ لا يعملُ؛ لأنَّه ليس بفعلٍ، وليس فيه معناه ولا حروفُه، فلا يصحُّ أن يكونَ رافعاً، ولا يصحُّ أن يكونَ الفعلُ الموجودُ هو الرافعَ؛ لأنَّ الفاعلَ لا يتقدَّمُ على الفعلِ على الصَّحيح في المسألة.

وأمَّا القولُ بأنَّ الاسمَ المرفوعَ بعد أداة الشَّرطِ مرفوعٌ بالابتداءِ فضعيفٌ أيضاً؛ لأنَّ حرفَ الشَّرطِ -كما قلتُ- يختصُّ بالفعلِ دونَ غيره، ولذلك عَمِلَ فيه، والقولُ بالابتداء هنا ينقضُ هذا الاختصاصَ، فوجب تقديرُ فعلٍ؛ ليُبقيَ لها مزيةَ الاختصاصِ بالأفعال، وإذا وجبَ تقديرُ الفعلِ استحالَ وجودُ الابتداءِ الذي يرفعُ الاسمَ؛ لأنَّ حقيقةَ الابتداءِ هو التجرّدُ من العواملِ اللَّفظيّة المظهرة أو المقدَّرة، وهذا التَّجردُ قد زال بتقديرِ الفعلِ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) الإنصاف (٨٢/١).

١٣٣ - (كَيْفَ) لا يُجازى بها فلا تَجزمُ ما بعدها

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأمَّا كيف فلا يُجازى بها عند البصريينَ، خلافاً للكوفيينَ»(١).

آراء النَّحويين:

والمسالةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّه لا يجازى بها، فلا تَجزمُ ما بعدها، وهو قولُ البصريينَ(٢)، ومنهم: الخليلُ، وسيبويهِ، وابنُ السَّراجِ، واختاره أبو البركات الأنباريّ، والعكبريُّ، وابنُ عصفور، وابنُ مالك(٣).

والثاني: أنَّه يُجازى بها فتَجزمُ ما بعدها، وهو قولُ الكوفيينَ(٤)، ومنهم الفراءِ(٥)، وبه قال قطربٌ، والزَّجاجيُّ، وابنُ جمعةَ الموصليّ(٦).

والثالث: أنَّه يُجازى بها، وتَجزمُ ما بعدها إذا اتَّصلت بـ(ما)، وهو قولُ الجرمي(٧).

---

(١) المغني: ت ضائحي (١٣٩٢/٢).

(٢) الإنصاف (٦٤٣/٢).

(٣) الكتاب (٦٠/٣) وفيه رأي الخليل وسيبويه، والأصول في النحو (١٩٧/٢)، والإنصاف (٦٤٣/٢)، واللباب (٦٢/٢)، وشرح الجمل (١٩٨/٢)، والتسهيل (٢٤٢).

(٤) الإنصاف (٦٤٣/٢).

(٥) معاني القرآن (٨٥/١).

(٦) شرح الجمل لابن عصفور (١٩٨/٢)، والجمل (٢١١)، وشرح ألفية ابن معط (٣٢٠/١).

(٧) المسائل البصريات للفارسي (٣٤٦/١).

الأدلة[1]:

حجةُ البصريينَ على أنَّه لا يُجازى بـ(كيف) أنَّه غيرُ مسموعٍ من العرب، ولمخالفتها أدواتِ الشَّرط بوجوبِ موافقةِ جوابها لشرطها، كما أنَّها نَقصت عن سائرِ أخواتها؛ لأنَّ جوابَها لا يكونُ إلا نكرةً؛ لأنَّها سؤالٌ عن الحال، والحالُ لا يكونُ إلا نكرةً، وسائر أخواتِها تارةً تُجاب بالمعرفةِ، وتارةً تُجاب بالنَّكرة، كما أنَّه لا يجوزُ الإخبارُ عنها، ولا يعودُ إليها ضميرٌ كما في (مَن) و(ما)، فلمَّا قَصرت عن ذلك لم يجازَ بها.

وحجةُ الكوفيينَ أنَّه يقالُ: (كيف تصنعُ أصنعُ) بالرفع، وإذا جاز رفعُ الفعلينِ بعدها جاز جزمُهما؛ لأنَّ معناهما واحدٌ.

ولم أقف على حُجّةٍ للجرمي فيما ذهب إليه.

اختيار ابن فلاح[2]:

اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريينَ، وهو أنَّ (كيف) لا يُجازى بها؛ فقد ذكرَ قولَ البصريينَ، وقولَ الكوفيينَ في المسألة بأدلَّتهما، ثم أجاب عن حُجة الكوفيينَ بما يُضْعِفُها، ويُرَجِّحُ عنده قولَ البصريينَ.

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بأنَّ الجزاءَ بـ(كيف) يتوقَّفُ على السَّماع، والقياسِ، فأمَّا السَّماع فلم يَثبت، وأمَّا القياسُ على بقية أدوات الاستفهام التي

---

(١) الكتاب (٦٠/٣)، والأصول في النحو (١٩٧/٢)، والإنصاف (٦٤٣/٢)، واللباب للعكبري (٦٢/٢).

(٢) المغني: ت ضائحي (١٣٩٢/٢-١٣٩٣).

استعملت شرطاً فلا يصحُّ أيضاً لثلاثة أمور:

أحدها: أنَّه يَصيرُ معناها إذا قلت: (كيف تكنْ أكنْ) على أيِّ حالٍ تكنْ أكنْ؛ لأنَّها سؤالٌ عن الحال، ولا يمكنُ أن يكونَ على الحالة التي هو عليها، لأنَّ من الأحوالِ ما لا يَدخلُ تحت الاختيارِ، كالمرض وغيره، فلا يصحُّ أن يُعَلَّقَ عليه حالٌ أخرى.

والثاني: أنَّ الشَّرطَ لا يتحقَّقُ فيها، لأنَّه عبارةٌ عن تعليقِ فعلٍ بفعلٍ، و(كيف) لو اشتُرِطَ بها لكانت لتعليقِ حالٍ بحالٍ، والفعلُ يمكنُ الوقوفُ عليه؛ لظهوره فيتحقَّقُ الشَّرطُ فيه، والحالُ لا يمكنُ ذلك فيها؛ لخفائها، فلا يَتحقَّقُ الشَّرطُ بها.

والثالث: أنَّها تنقصُ عن أسماءِ الشَّرط من حيثُ إنَّه لا يعودُ الضَّمير عليها كما يعودُ على أسماءِ الشَّرط، ومن حيثُ إنَّ جوابَها لا يكونُ إلا نكرةً، وغيرُها يكونُ جوابُه معرفةً ونكرةً، فلمَّا نَقصت عن أخواتها نقصَ حالُها، بأن اقتُصرَ فيها على الاستفهام.

وأمَّا قولُ الكوفيينَ إنَّه يقالُ: (كيف تصنعُ أصنعُ) بالرفع، وإذا جاز رفعُ الفعلين بعدها جاز جزمُهما؛ لأنَّ معناهما واحدٌ، فأجاب عنه ابنُ فلاحٍ بأنَّ هذا الاستعمالَ بعيدٌ، وإن ورد عن ثقةٍ فوجهُه أنَّه قُصِدَ حالاً معلومةً بقرينةٍ تميّزُها عنده، وهذا يصحُّ مع الرفعِ، لا مع الجزم؛ لأنَّها مع الجزم تدلُّ على العموم في الأحوال، فلا تنصرفُ إلى حالٍ معلومةٍ.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ البصريينَ، وهو أنَّ (كيف) لا يُجازى بها، فلا تَجزمُ ما بعدها؛ لأنَّ الجزاءَ بها يَتوقَّفُ على السَّماع، ولم يثبت.

ثمَّ إنَّ الشَّرطَ لا يتحقَّقُ فيها، لأنَّه عبارةٌ عن تعليقِ فعلٍ بفعلٍ، و(كيف) لو اشتُرطَ بها لكانت لتعليقِ حالٍ بحالٍ، والفعلُ يمكنُ الوقوفُ عليه؛ لظهوره، فيتحقَّقُ الشَّرطُ فيه، والحالُ لا يمكنُ ذلك فيها؛ لخفائها، فلا يَتحقَّقُ الشَّرطُ بها.

أضف إلى ذلك أنَّها تنقصُ عن أسماءِ الشَّرط من حيثُ إنَّه لا يعودُ الضَّمير عليها كما يعودُ على أسماءِ الشَّرط، ومن حيثُ إنَّ جوابَها لا يكونُ إلا نكرةً، وغيرها يكونُ جوابُه معرفةً ونكرةً، فلمَّا نَقصت عن أخواتها نقصَ حالُها، بأن اقتُصرَ فيها على الاستفهام.

وأما قول الجرمي: «**إنَّه يُجازى بها، وتَجزمُ ما بعدها إذا اتَّصلت بـ(ما)**» فضعيفٌ؛ لافتقاره إلى السَّماع، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

١٣٤ - (لو) ينتفي جزاؤها لانتفاء شرطها

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال فيه متحدِّثاً عن معنى (لو): «ثم مذهبُ جمهورِ النُّحاةِ أنَّ جزاءَها ينتفي لانتفاءِ شرطها.... وذهب ابنُ الحاجب إلى أنَّه ينتفي شرطُها لانتفاء جزائها»[(١)].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها أربعةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّ (لو) ينتفي جزاؤُها لانتفاء شرطِها، وهو قولُ سيبويه، وابنِ السَّراج، والزَّجاجيّ، والزُّبيديّ، وابنِ بابشاذ، وابنِ يعيش، وابنِ جمعة الموصلي[(٢)].

والثاني: أنَّ شرطَها ينتفي لانتفاء جوابها، وهو قولُ ابنِ الحاجب، والرَّضيُّ[(٣)].

والثالث: أنَّها تدلُّ على امتناعِ شرطها، ولا دلالةَ لها على امتناعِ الجوابِ، ولا على ثبوته، وهو قولُ ابنِ مالك، واختاره ابنُ هشام[(٤)].

والرابع: أنَّ (لو) لا تدلُّ على امتناعِ الشَّرط، ولا على امتناع الجواب، بل على التَّعليق في الماضي، كما دلَّت (إن) على التَّعليق في المستقبل، وهو قولُ

---

(١) المغني: ت ضائحي (١٤٥٣/٢).

(٢) الكتاب (٢٢٤/٤)، والأصول في النحو (٢١١/٢)، والجمل (٣١١)، والواضح (٩٧)، وشرح المقدمة المحسبة (٦٨/١)، وشرح المفصل (٨٢/٤)، وشرح ألفية ابن معط (١١٤٣/٢).

(٣) الإيضاح في شرح المفصل (٢٣٧/٢)، وشرح الكافية: القسم الثاني (١٣٩٨/٢).

(٤) التسهيل (٢٤٠)، ومغني اللبيب (٢٥٩).

الشلوبين، وابنِ هشامٍ الخضراويّ[(١)].

الأدلة[(٢)]:

حجةُ القولِ بأنَّ جزاءَها ينتفي لانتفاء شرطِها أنَّ الأولَ سببٌ وعلةٌ للثاني كما كان كذلك في (إن)، إلا أنَّ الفرقَ بينهما أنَّ (لو) يُوقَفُ وجودُ الثاني بها على وجودِ الأول، ولم يُوجَد الشَّرطُ، ولا المشروط، فكأنَّه امتنعَ وجودُ الثاني لعدمِ وجودِ الأول، فالممتنعُ لامتناع غيرِه هو الثاني، امتنعَ لامتناع وجودِ الأولِ، و(إن) يُتوقَّفُ بها وجودُ الثاني على وجودِ الأول، ولم يَتحقَّق الامتناعُ، ولا الوجود.

وحجةُ ابنِ الحاجبِ أنَّ انتفاءَ السببِ لا يدلُّ على انتفاءِ المسبَّبِ؛ لجوازِ أن يكونَ ثمَّةَ أسبابٌ أُخَر، وانتفاءُ المسبَّبِ يدلُّ على انتفاءِ كلِّ سببٍ، فصحَّ أن يقالَ: إنَّها يمتنعُ فيها الأولُ لامتناع الثاني؛ لأنَّ الثانيَ هو المسبَّبُ، فيدلُّ انتفاؤُه على انتفاءِ السَّبب.

وحجةُ ابنِ مالكٍ في أنَّ (لو) لا تقتضي امتناعَ الجوابِ في نفسِ الأمر ولا ثبوته أنَّ الجزاءَ لازمٌ، والشَّرطُ ملزومٌ، ولا يلزمُ من انتفاءِ الملزومِ انتفاءُ اللازم، ومن مجيء جوابها ثابتاً قولُه تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾[(٣)]؛ لأنَّ عدمَ النَّفادِ ثابتٌ على تقدير كونِ

---

(١) الارتشاف (١٨٩٨/٤)، ومغني اللبيب (٢٥٦).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٨٢/٤)، والإيضاح في شرح المفصل (٢٣٧/٢)، وشرح التسهيل لابن الناظم (٩٤/٤)، وشرح الكافية: القسم الثاني (١٣٩٨/٢)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (١١٤٣/٢).

(٣) سورة لقمان: من الآية (٢٧).

ما في الأرض من شجرةٍ أقلاماً، مدادُها البحرُ وسبعةُ أمثاله، وعلى تقدير عدم ذلك.

وفي الأثر: «**نعمَ العبدُ صهيبٌ، لو لم يخفِ اللهَ لم يعصه**»(١)، فإنَّ عدمَ الخوفِ محكومٌ بكونه مستلزماً لعدم المعصية، وبكونِه ممتنعاً، وعدمُ المعصية محكومٌ بثبوته؛ لأنَّه إذا كان ثابتاً على تقدير عدم ثبوتِ الخوفِ فالحكمُ بثبوته على تقدير ثبوت الخوف أولى.

ولم أقف على حجةٍ لقول الشلوبين وابن هشام الخضراوي.

اختيار ابن فلاح(٢):

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ (لو) ينتفي جزاؤُها لانتفاء شرطها؛ فقد ذكر هذا القولَ مع قولِ ابنِ الحاجبِ، ثم أجاب عن قولِ ابنِ الحاجبِ بما يُضْعِفُه، ويُرَجِّحُ عنده القولَ بأنَّ (لو) ينتفي جزاؤُها لانتفاء شرطِها.

احتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بأنَّ شرطَ (لو) سببٌ، وجزاءها مسبَّبٌ، وإذا انتفى السَّببُ انتفى المسبَّبُ المعلَّقُ عليه، وهو المفهومُ من قولك: (لو أكرمتني أكرمتك)، وقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾(٣) يدلُّ على انتفاءِ الفسادِ لانتفاءِ وجودِ الآلهة؛ لأنَّ وجودَ الآلهةِ يقتضي الاختلافَ المقتضيَ للفساد، فلمَّا انتفى السَّببُ - هو وجودُ الآلهة - انتفى المسبَّبُ المعلَّقُ عليه، وهو الفساد.

---

(١) المقاصد الحسنة للسخاوي (٤٤٤)، والفوائد المجموعة للشوكاني (٣٥٢)، والسير الحثيث (٢/٥٤٢).

(٢) سورة الأنبياء: من الآية (٢٢).

(٣) المغني: ت ضائحي (٢/١٤٥٣-١٤٥٧).

وضعَّفَ ابنُ فلاحٍ قولَ ابنِ الحاجبِ بثلاثةِ أمورٍ:

أحدها: أنَّ المسبَّبَ يوجَدُ لوجودِ سببه، كما في الشَّرط بـ(إن)، فكذلك أيضاً ينتفي المسبَّبُ لانتفاءِ سببه.

والثاني: أنَّ المسبَّبَ المعيَّنَ المعلَّقَ على السَّبب المعيَّن لو لم ينتفِ لانتفاءِ سببه لما كان لتعليقِه عليه فائدةٌ.

والثالث: أنَّك إذا قلت: (لو أكرمتني أكرمتك)، فليس معك في اللَّفظ سببٌ آخرَ يمكنُ الحوالةُ عليه غير هذا السَّببِ المعيَّنِ، فينبغي أن ينتفي المسبَّبُ لانتفائه، ولا يَتوقَّفُ انتفاؤُه على شيءٍ ليس بموجود.

وقد ذكر ابنُ فلاحٍ بعضَ الشواهدِ التي جاء جوابُ (لو) فيها ثابتاً، على عكس ما ذهب إليه، وقام بتأويلها، ومن هذه الشَّواهد: قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾، وقول عمر رضي الله عنه: «**نعمَ العبدُ صهيبٌ لو لم يخفِ اللهَ لم يعصه**».

فأمَّا الآيةُ فأجابَ عنها بأنَّها تحتملُ وجهين:

أحدهما: أنَّ جوابَ (لو) محذوفٌ، وليس (ما نفدت) الجوابَ، والتَّقديرُ: لنفدت هذه الأشياءُ المذكورة، وما نفدت كلماتُ الله.

والثاني: أنَّ (ما نفدت) الجوابُ إلا أنَّه ذُكر في مَعرض المبالغةِ في نفي النَّفاد؛ بدليل ذكرِ كونِ ما في الأرضِ من شجرةٍ أقلاماً، وتعدادِ البحارِ على أنَّها مدادٌ، فقرينةُ المبالغةِ تدلُّ على نفي نفادِ الكلمات، لا على حصولِه، والمعنى: لوثبت كونُ ما في الأرض من شجرةٍ أقلاماً، وكونُ البحارِ مدادا لما نفدت كلمات

اللهِ، فأولى لو لم يكن شجرُ الأرض أقلاماً، والبحارُ مداداً أنْ لا تَنفد، فيكونُ نفيُ النَّفادِ حاصلاً على كل تقديرٍ، وهو أبلغُ من نفيه على تقديرٍ واحدٍ.

وأمَّا الأثرُ فأجاب عنه بأنَّ الجوابَ فيه مبالغةٌ في نفي العصيان؛ لأنَّه إذا انتفى عنه العصيانُ عند انتفاءِ الخوفِ، فأولى إذا وُجِد الخوفُ أن ينتفي العصيانُ، فيكون نفيُ العصيانِ عنه ثابتاً على كلِّ تقدير.

ويظهرُ لي من تأويل ابنِ فلاحٍ لهذه الشَّواهد أنَّه يريدُ أن يقولَ بأنَّ مجيءَ جوابِ (لو) ثابتاً في هذه الشَّواهد لا يعني بأنَّ ذلك أصلٌ في جوابِ (لو)، وإنَّما هو عارضٌ للمبالغة فتبقى (لو) على أصلها من أنَّها تنفي الجواب لانتفاء الشرط.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ (لو) جزاؤُها ينتفي لانتفاء شرطها، واستعمالُ (لو) بهذا المعنى هو الكثير المتعارف[1]**، وهو الأصلُ فيها**، وقد يأتي الجوابُ ثابتاً كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾، وكما في الأثر: «**نعمَ العبدُ صهيبٌ لو لم يخفِ اللهَ لم يعصه**»، إلا أنَّ ذلك لا يكونُ أصلاً فيها، بل يكونُ عارضاً لقصدِ المبالغة، ووجهُ المبالغة في الآية أنَّ المعنى يكونُ حينئذٍ: «لوثبت كونُ ما في الأرض من شجرةٍ أقلاماً، وكونُ البحارِ مدادا لما نفدت كلمات اللهِ، فأولى لو لم يكن شجرُ الأرض أقلاماً، والبحارُ مداداً أنْ لا تَنفد، فيكونُ نفيُ النَّفادِ حاصلاً على كل

(١) الفوائد الضيائية (٢/٣٨١).

تقديرٍ»، وهو أبلغُ من نفيه على تقديرٍ واحدٍ.

ووجه المبالغة في الأثرِ أنَّ المعنى يكونُ حينئذٍ «أنَّه إذا انتفى عنه العصيانُ عند انتفاءِ الخوفِ فأولى إذا وُجِدَ الخوفُ أن ينتفي العصيانُ، فيكونُ نفيُ العصيانِ عنه ثابتاً على كل تقديرٍ» وهو أبلغُ من نفيه على تقديرٍ واحدٍ.

وأمَّا القولُ بأنَّ (لو) لا تدلُّ على امتناعِ الشَّرط، ولا على امتناع الجواب، فهو كما قال ابنُ هشامٍ: «كإنكارِ الضرورياتِ؛ إذ فَهْمُ الامتناعِ منها كالبديهي، فإنَّ كلَّ مَنْ سَمِعَ (لو فَعَل) فَهِم عدمَ وقوعِ الفعلِ من غيرِ ترددٍ، ولهذا يصحُّ في كلِّ موضعٍ استعملت فيه أن تعقَّبه بحرفِ الاستدراك، داخلاً على فعلِ الشَّرط منفياً لفظاً أو معنىً، تقولُ: (لو جاءني أكرمته، لكنه لم يجئ»[1].

وأمَّا قولُ ابنِ الحاجبِ بأنَّ (لو) شرطُها ينتفي لانتفاء جوابها، فقد تقدَّم جوابُ ابنِ فلاحٍ عنه بما يُضْعِفُه، ويُرَجِّحُ عندي القولَ بأنَّ (لو) ينتفي جزاؤُها لانتفاء شرطِها، وليس العكسَ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) مغني اللبيب (٢٥٦).

١٣٥ - العددُ (اثنا عشر) معربُ الصَّدرِ مبنيُّ العجز

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأمَّا اثنا عشر فإنَّ الاسمَ الثاني مبنيٌّ اتِّفاقاً، والأولُ معربٌ خلافاً لابن درستويه»[(١)].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاحٍ:

أحدهما: أنَّ الصَّدرَ من العدد (اثني عشر) معربٌ، والعجزُ باقٍ على بنائه، وهو قولُ الخليلِ، وسيبويهِ، والمبردِ، والزجاجيّ، والفارسيّ، والزُّبيديّ، وابنِ الوراق، والواسطيّ، وابنِ الدَّهان، والجزوليّ، وابنِ خروف، وابنِ معطٍ، وأبي حيان، وابنِ هشامٍ[(٢)].

والثاني: أنَّ الصَّدرَ مبنيٌّ، والعجزَ كذلك، وهو قولُ ابنِ درستويه، ونسبه أبو حيان إلى ابن كيسان، والظاهر لي من كلام ابن كيسان في كتابه الموفقي أنه يقول بإعراب الصدر وبناء العجز فقد قال: «فتقول إحدى عشر، وثلاث عشر، وتنصبهما جميعاً؛ لأنَّهما اسمان جعلا اسماً واحداً، إلا اثني عشر أو اثنا عشر، واثنتي عشرة، واثنتا عشرة فإن آخرهما مفتوحٌ، وهما بالألف في الرفع، وبالياء في

---

(١) المغني: ت ضائحي (٤٣٢/١).

(٢) الكتاب (٣٠٧/٣)، والمقتضب (١٦٠/٢)، والجمل في النحو (١٢٦)، والإيضاح (٢٣٦)، والواضح (١٠١)، وعلل النحو (٤٩٤)، وشرح اللمع (٢١٢)، والفصول في العربية (٢٨)، والمقدمة الجزولية (١٧٢)، وشرح الجمل (٦٣٣/٢)، والفصول الخمسون (٢٤٠)، والنكت الحسان (١٦٨)، وأوضح المسالك (٤١٨).

الخفض والنَّصب»[(١)].

الأدلة[(٢)]:

حجةُ الجمهورِ على إعرابِ الصَّدر من العدد (اثني عشر) بثلاثةِ أمور:

أحدها: أنَّه أُعرب لوقوعِ العجز منه موقعَ النُّونِ، وما قبل النُّونِ محلُّ إعرابٍ لا بناء.

والثاني: أنَّ عَلَمَ التَّثنية فيه هو عَلَمُ الإعراب، فلو نَزعوا منه الإعرابَ لسقطَ معنى التَّثنية.

والثالث: تغيّرُ آخرِه لاختلاف العوامل الدَّاخلةِ عليه، ولو كان مبنياً لكان بالياءِ على كلِّ حالٍ.

وحجةُ القولِ ببناءِ الصَّدرِ أنَّ عِلَّةَ البناءِ فيه قائمةٌ؛ لأنَّه بمنزلةِ صدرِ الكلمةِ من عجزها، وأمَّا اختلافُه فلا يدلُّ على الإعراب؛ بدليل اختلافِ تثنيةِ اسمِ الإشارة، والذي، وعلَّةُ البناءِ فيها قائمةٌ، فاثنا عشر صيغةٌ مرتجلةٌ موضوعةٌ على التثنية في حالة الرفع، واثني عشر صيغةٌ مرتجلةٌ موضوعةٌ على التثنية في حالة النَّصب والجرّ.

---

(١) كتاب الكتاب (١٤٨)، والارتشاف (٧٥٩/٢)، والموفقي (١٢٢).

(٢) الكتاب (٣٠٧/٣)، والمقتضب (١٦٠/٢)، وشرح اللمع للباقولي (٧١٥/٢)، وشرح الجمل لابن بابشاذ (١٠٣/١ أ)، والمتبع في شرح اللمع (٥٩١/٢)، والإيضاح في شرح المفصل (٥٩٠/١)، والمحصول في شرح الفصول (ل ١٩٣ أ)، وشرح الكافية للرضي: القسم الثاني (٣٦٢/١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٤٠٢/٢).

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ الصَّدرَ من العدد (اثني عشر) معربٌ، والعجزَ باقٍ على بنائه؛ فقد صرَّحَ بمخالفةِ القولِ بالبناء فقال: «وأمَّا اثنا عشر فإنَّ الاسمَ الثاني مبنيٌّ اتِّفاقاً، والأولُ معربٌ خلافاً لابن درستويه».

احتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بأمرين:

أحدهما: أنَّ آخرَه يختلفُ لاختلافِ العوامل الدَّاخلةِ عليه، ولو كان مبنياً لكان بالياء على كلِّ حالٍ؛ لأنَّ المبنيَّ يلزمُ طريقةً واحدةً.

والثاني: أنَّ الأولَ بلفظِ التَّثنية فهو بمنزلةِ كلمتينِ، و(عشر) كلمةٌ ثالثةٌ، فلو حُكِمَ عليه بالبناء لأفضى إلى جَعْلِ ثلاثِ كلماتٍ في حُكْمِ كلمةٍ واحدةٍ، وذلك معدومٌ في كلامهم.

وأمَّا بناءُ (عشر) من العدد (اثني عشر) فنقلَ ابنُ فلاحٍ اتِّفاقَ النحويينَ على بنائه، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ الكوفيينَ، والزَّجَّاجَ يجيزونَ إضافةَ الاسمِ الأول إلى الثاني -كما سيأتي بيانه- ويعربونَ الأولَ، فيُقالُ: (هذه خمسةُ عشرٍ) بكسرِ الراء، وهذا يقضي بأنَّ (عشر) قد تكون معربةً عندهم، فدلَّ على أنَّ الاتِّفاقَ الذي نقله ابنُ فلاحٍ لا يستقيم.

وعلَّلَ ابنُ فلاحٍ بناءَ (عشر) بأنَّ علَّةَ البناء فيه موجودةٌ، وهو تضمّنه معنى حرف العطف؛ لأنَّه مرادٌ مع ما قبله، وبهذا فارقَ المضافَ إليه، وإن كان واقعاً

---

(١) المغني: ت ضائحي (١/٤٣٢-٤٣٣).

موقعَ نونِ التثنية؛ لأنَّ المضافَ إليه غيرُ مرادٍ مع الإضافة.

وتجدرُ الإشارةُ هنا إلى أنَّ ابنَ فلاحٍ ذهبَ إلى بناءِ اسمِ الإشارةِ إذا ثُني؛ لبقاء علّةِ البناءِ فيه، ولم يعتبر تغييرَ الآخِر، وقد تقدَّمَ بيانُ هذه المسألة[(١)]، وأمَّا هنا فقد اعتَبرَ التغييرَ، وجعله علَّةً لإعراب الصَّدر من العدد (اثني عشر)، ولم يعتبر علَّةَ البناءِ مع وجودِها وهي كونُ الأولِ بمنزلة صدرِ الكلمة من عجزها، وصدرُ الكلمةِ مبنيٌّ، والسَّبب في ذلك فيما يظهر لي أنَّ علَّةَ بناءِ العدد الأول لو أُخِذَ بها هنا لبُنِيَ العددُ، والحكمُ ببناءِ العددِ هنا يُفضي إلى جعلِ ثلاثِ كلماتٍ في حُكمِ كلمةٍ واحدةٍ، وذلك معدومٌ في كلامِ العرب.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ الصَّدرَ من العدد (اثني عشر) **معربٌ، والعجزُ باقٍ على بنائه**؛ لأنَّ القولَ ببناءِ الصَّدرِ من العدد (اثني عشر) يُؤدّي إلى عدمِ النَّظير؛ لأنَّه ليس في كلامِ العرب مركبٌ أوّلُ شطريه مثنى[(٢)]، وما يُؤدّي إلى عدمِ النَّظير لا يصحُّ قبولُه.

وأمَّا حجةُ القولِ ببناءِ الصَّدر من العدد (اثني عشر) **فضعيفةٌ بما يلي:**

فأمَّا قولهم بأنَّ علَّةَ البناءِ فيه قائمةٌ؛ لأنَّه بمنزلة صدرِ الكلمة من عجزها فمردودٌ بأنَّ الأولَ بلفظِ التَّثنية، فهو بمنزلة كلمتين، و(عشر) كلمةٌ ثالثةٌ، فلو حُكم عليه بالبناء لأفضى إلى جَعْلِ ثلاثِ كلماتٍ في حُكمِ كلمةٍ واحدةٍ،

(١) مسألة (٢٧).

(٢) شرح اللمع للواسطي (٢١٢) والملخص لابن أبي الربيع (١/٤٢٢).

وذلك لا نظيرَ له في كلام العرب.

وأمَّا قولهم بأنَّ تثنيةَ العدد صيغةٌ مرتجلةٌ موضوعةٌ للمرفوع، والمنصوب، والمجرور، فهذا خلافُ الظَّاهر؛ لأنَّ الظاهرَ من الاستعمال أنَّ الاختلافَ الموجودَ في التَّثنية إنما هو بسببِ العواملِ، فوجبَ الحملُ عليه؛ إذ هو الأصلُ، فلا يُعدَلُ عنه إلا بدليل، ولا دليلَ هنا إلا دعوى بقاءِ علَّة البناء، وقد تقدَّمَ الجواب عنها، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

١٣٦ - اسمُ الفاعلِ المشتقُّ من العددِ المضافُ إلى موافقه لا يعملُ النَّصبَ مطلقاً

هذه المسألةُ ذكرها ابنُ فلاحٍ في المغني، قال: «الفرعُ الثاني في اسمِ الفاعلِ المشتقِّ من العدد، ولا يخلو: إمَّا أن يضافَ إلى العددِ الموافقِ له في اللَّفظ، أو المخالفِ له، فإن كان موافقاً له في اللَّفظ كقولك: (رابع أربعة)، و(خامس خمسة)، و(سادس ستة) فليس فيه إلا الإضافةُ خلافاً لأحمدَ بن يحي، فإنَّه أجاز (ثالثٌ ثلاثةً) بالتَّنوين»[(١)].

آراء النَّحويين:

والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّ اسمَ الفاعلِ المشتقَّ من العددِ المضافَ إلى موافقه لا يعملُ مطلقاً، بل تجبُ إضافتُه، وهو قولُ سيبويهِ، والفراءِ، والمبردِ، والزَّجاجِ، والزَّجاجيّ، والصيمريّ، والجزوليّ، والشلوبين، وابنِ أبي الربيع[(٢)].

والثاني: أنَّه يجوزُ الإعمالُ مطلقاً مع جوازِ الإضافة، وهو قولُ الكسائيّ، وثعلب من الكوفيين، وبه قال قطربٍ من البصريين[(٣)].

والثالث: التَّفصيلُ بين أن يكونَ اسمُ الفاعلِ ثانياً أو غيره، فإن كان ثانياً

---

(١) المغني: ت ضائحي (٥٧٩/١).

(٢) الكتاب (٥٥٩/٣)، ومعاني القرآن (٣١٧/١)، والمقتضب (١٨٢/٢)، ومعاني القرآن وإعرابه (١٩٦/٢) والجمل (١٣١)، والتبصرة والتذكرة (٤٩٠/١)، والمقدمة الجزولية (١٧٥)، والتوطئة (٢٨٣)، والملخص في ضبط قوانين العربية (٤٣١/١).

(٣) التذييل والتكميل (٣٦٧/٣ أ)، والمخصص لابن سيده (١٧ /١٠٩)، والارتشاف (٧٦٧/٢).

جاز إعمالُه، وإن كان غيرَ ذلك لم يجز، وهو قولُ ابنِ مالك(١).

الأدلة(٢):

حجةُ القولِ بمنعِ العملِ مطلقاً السَّماعُ، والقياسُ: فأمَّا السَّماعُ فقوله تعالى: ﴿ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ﴾(٣)، وقوله تعالى: ﴿ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖ﴾(٤).

وأمَّا القياسُ فلأنَّ اسمَ الفاعل المشتقَّ من العدد إذا جاء بعده موافقُه في الحروف الأصلية، فإنَّ العربَ لا تأتي منه بفعلٍ، فلا تقولُ: (ثلثت الثلاثة)، ولا (ربعت الأربعة)، وكذا باقيها، واسمُ الفاعل إنما يعملُ عملَ فعله، وهذه الأعداد لم يثبت لها أفعالٌ.

وحجةُ القولِ بجوازِ العملِ مطلقاً أنَّ اسمَ الفاعل المشتقَّ من العدد المضاف إلى موافقه فيه معنى الفعل، فهو بمعنى: أتممت، فيصحُّ أن تقولَ: (ثلثت ثلاثةً) على معنى: أتممت ثلاثةً، ومن ثَمَّ يصحُّ أن تقولَ: (ثالثٌ ثلاثةً) بتنوينِ الأول، ونصبِ الثاني على معنى: أتممت ثلاثة.

وحجة القول بالتفصيل أنَّ العربَ تقولُ: (ثَنَيْتُ الرَّجُلَينِ)(٥)، إذا كنتَ

---

(١) التسهيل (١٢١).

(٢) الكتاب (٣/٥٥٩)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/٤١٢)، وشرح الكافية للرضي: القسم الثاني (١/٥٩٤) وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢/١١١١)، والتذييل والتكميل (٣/١٣٤ أ).

(٣) سورة التوبة: من الآية (٤٠).

(٤) سورة المائدة: من الآية (٧٣).

(٥) كتاب الأفعال لابن القطاع (١/١٤٤).

الثاني منهما، فجاز إعمالُ العددِ (ثانٍ)؛ لأنَّ له فعلاً، ولم يجز إعمالُ بقيّةِ الأعدادِ؛ لأنَّه لم يثبت لها فعلٌ تجرى عليه.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ اسمَ الفاعلِ المشتقَّ من العدد المضافَ إلى موافقه لايعملُ مطلقاً؛ فقد صرَّحَ بمخالفةِ القولِ بالإعمالِ، فقال: «فإن كان موافقاً له في اللَّفظ كقولك: (رابع أربعة)، و(خامس خمسة)، و(سادس ستة) فليس فيه إلا الإضافةُ خلافاً لأحمدَ بن يحي، فإنَّه أجاز (ثالثٌ ثلاثةً) بالتَّنوين».

احتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بالسَّماع، والقياس:

فأمَّا السَّماعُ فقوله تعالى: ﴿ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾، وقوله تعالى: ﴿ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾.

وأمَّا القياسُ فمن وجهين:

أحدهما: أنَّ العددَ المشتقَّ على زنةِ فاعلٍ إنما ينصبُ إذا كان في معنى الفعل، ولا معنى للفعل فيه هنا؛ لأنَّه بمعنى: أحد ثلاثة، أو بعض ثلاثة، وإضافةُ أحدٍ وبعضٍ محضةٌ؛ لأنَّه لا معنى للفعل فيها، فكذلك اسمُ الفاعل إذا كان بمعناهما.

والثاني: أنَّ العددَ المشتقَّ على زنةِ فاعلٍ إنَّما يُنوَّن ويُنصَبُ إذا كان في معنى الفعل، ولا معنى لقولك: (ثلثت ثلاثة) و(ربعت أربعة)؛ لأنَّه تحصيلُ الحاصل، إذ الثلاثةُ والأربعةُ حاصلةٌ دونه.

---

(١) المغني: ت ضائحي (١/٥٧٩-٥٨٠).

أقول: وخلاصة الوجهين أنَّ العددَ المشتقَّ على زنةِ فاعلٍ إنما ينصبُ إذا كان في معنى الفعل، ولا معنى للفعل فيه هنا؛ لأنَّه بمعنى: أحد ثلاثة، أو بعض ثلاثة، ولو قلنا إنه في معنى الفعل لكان بمنزلة ثلثت ثلاثة وربعت أربعة وهذا لا معنى له لأنَّه تحصيلُ الحاصل، إذ الثلاثةُ والأربعةُ حاصلةٌ دونه.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ اسمَ الفاعلِ المشتقَّ من العدد المضافَ إلى موافقه لا يعملُ مطلقاً؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ إنَّما عَمِلَ حملاً له على فعله، وهذه الأعدادُ ليس فيها معنى الفعل، ولم يثبت لها أفعالٌ أصلاً حتى تجرى عليها، فبطل عملُها.

وأما القول بأن هذه الأعداد فيها معنى الفعل فهي بمعنى أتممت فيصح أن تقول ثلثت ثلاثة على معنى أتممت ثلاثة فمردود بأن هذا الفعل المقدر لم يثبت.

وأمَّا إثباتُ ابنِ مالكٍ فعلاً لثانٍ، وهو ثنيت من قول العرب: (ثنيتُ الرَّجلين) فمخالفٌ لما نقله النُّحاةُ في ذلك؛ لأنَّهم -كما ذكر أبو حيان[1]- نقلوا أنَّ العربَ لا تأتي بفعلٍ إذا كان بعده ما يوافقُ اسمَ الفاعلِ في الحرف، ولو سُلِّم مجيءُ ذلك عن العرب وأنَّهم يقولون: (ثنيت الرجلين)، فإنَّه ليس نصَّاً في (ثنيت الاثنين) حتى يُجرى (ثاني اثنين) عليه.

(١) التذييل والتكميل (١٣٤/٣ أ).

ثم إنَّ نصبَ اسم الفاعل المشتقِّ من العدد موافقَه يلزمُ منه أن يكونَ العددُ النَّاصبُ فاعلاً مفعولاً وهو ممتنعٌ[1]، وبيانُه: أنَّك إذا قلت: (جاءني ثالثٌ ثلاثةً) لَزِمَ أن تكونَ (الثلاثةُ) مفعولةً، و(ثالثٌ) المرفوعُ واحدٌ منهم، فيكونُ (الثالثُ) فاعلاً؛ ضرورةَ إسنادِ الفعل إليه، ومفعولاً؛ لدخولِه في جملةِ الثلاثة[2]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) المقدمة الجزولية (١٧٥).

(٢) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين (٣/٩٣١).

١٣٧ - لا يجوزُ إضافةُ النَّيِّفِ[١] إلى العشرة

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال: «ونُقِلَ عن الكوفيين، والزَّجَّاج أنَّهم يجيزونَ إضافةَ الاسمِ الأولِ إلى الثاني، ويعربونَ الأولَ فيقال: (خمسةُ عشرٍ)... وهذا ضعيفٌ»[٢].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاحٍ:

أحدهما: جوازُ إضافةِ النَّيِّف إلى العشرة، وهو قولُ الكوفيينَ[٣]، وأجازه الفراءُ في الشِّعر، ونسبه ابنُ فلاحٍ إلى الزَّجَّاج[٤].

والثاني: لا يجوزُ إضافةُ النَّيِّفِ إلى العشرة، وهو قولُ البصريينَ[٥]، واختاره أبو البركات الأنباريّ، والعكبريُّ، وابنُ عصفور[٦].

---

(١) هو من الواحد إلى التسعة، إلا أنه لا يكون إلا بعد عقد، كتاب الكُتَّاب لابن درستويه (١٥٤).

(٢) المغني: ت ضائحي (٤٣٥/١).

(٣) المخصص لابن سيده (٩٢/١٤).

(٤) معاني القرآن (٣٤/٢)، والمغني: ت ضائحي (٤٣٥/١).

(٥) الإنصاف (٣٠٩/١).

(٦) الإنصاف (٣٠٩/١)، والتبيين (٤٣٢)، وشرح الجمل (٢٩/٢-٣٠).

الأدلة[1]:

حجةُ الكوفيينَ السَّماعُ، والقياسُ: فأمَّا السَّماعُ فقولُ الشَّاعر:

كُلِّفَ من عنائه وشِقْوَته ... بنتَ ثماني عَشْرةٍ من حِجَّتِه[2]

وأمَّا القياسُ فلأنَّ النَّيِّفَ اسمٌ مظهرٌ كغيره من الأسماء المظهَرة، فجاز إضافتُه إلى ما بعده كسائر الأسماء المظهرة التي تجوزُ إضافتِها.

وحجةُ البصريينَ على عدم جواز الإضافة أنَّ الاسمين لما رُكِّبا دلا على معنىً واحد، والإضافةُ تُبطِلُ ذلك المعنى؛ لأنَّك لو قلت: (قبضتُ خمسةَ عشرَ) من غير إضافةٍ دلَّ على أنَّك قد قبضتَ خمسةً وعشرةً، وإذا أضفتَ فقلت: (قبضتُ خمسةَ عشرٍ) دلَّ على أنَّك قد قبضتَ الخمسةَ دون العشرةِ، كما لو قلت: (قبضتُ مالَ زيدٍ)، فإنَّ المالَ يدخلُ في القبض دونَ زيدٍ، فلمَّا كانت الإضافةُ تُبطِلُ المعنى المقصودَ من التَّركيب وجبَ أن لا تجوز.

اختيار ابن فلاح[3]:

اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريينَ، وهو عدمُ جوازِ إضافةِ النَّيِّف إلى العشرة؛ فقد صرَّحَ بتضعيفِ الإضافةِ، فقال: «ونُقِلَ عن الكوفيينَ والزَّجاج أنَّهم

---

(١) معاني القرآن (٣٤/٢)، والمخصص لابن سيده (٩٢/١٤)، والإنصاف (٣٠٩/١)، والتبيين (٤٣٢) وشرح الجمل (٢٩/٢-٣٠).

(٢) البيت من الرجز، لم أقف على قائله، والبيت في: معاني القرآن للفراء (٣٤/٢)، والحيوان للجاحظ (٤٦٣/٦)، والمقاصد النحوية (٤٥٠/٣)، وخزانة الأدب (٤٣٠/٦)، والدرر اللوامع (٤٩١/٢).

(٣) المغني: ت ضائحي (٤٣٥/١-٤٣٦).

يجيزونَ إضافةَ الاسمِ الأولِ إلى الثاني، ويعربونَ الأولَ فيقال: (خمسةُ عشرٍ)... وهذا ضعيفٌ؛ لأنَّ الإضافةَ تقتضي أنَّ المضافَ إليه غيرُ داخلٍ مع المضاف في العدد، ولأنَّ علَّةَ البناء في الثاني قائمةٌ، وهي تَضَمّنُه لحرفِ العطف، وفي الأولِ وهو كونُه صدرَ الكلمة».

وأجاب ابنُ فلاحٍ عن سماعِ الكوفيينَ بأنَّه مجهولُ القائل، ويُحمَلُ على الضَّرورة.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو عدمُ جوازِ إضافةِ النَّيِّف إلى العشرة؛ إذ لا معنى للإضافة هنا؛ لأنَّ الإضافةَ في الأصل إمَّا أن تكونَ بمعنى اللام أو من، والنَّيِّفُ ليس للعشرة، ولا منها، بل هو زيادةٌ عليها[1].

فأمَّا ما احتجَّ به المجيزونَ فمردودٌ بما يأتي:

فأمَّا السَّماعُ فمردودٌ بأنَّ قائلَه مجهولٌ، ولا يَرِدُ عليه - فيما يظهرُ لي - قولُ الجاحظ: «أنشدني أبو الرديني الدلهم بن شهاب أحد بني عوف بن كنانة من عكل، قال: أنشدني نفيع ابن طارق»، ثم ذكر البيتَ؛ لأنَّ إنشاده لا يعني أنَّه القائلُ، بل يحتملُ أن يكونَ راويةً للبيت، وبمثله يجابُ عن قول الفراء: «أنشدني العكلي أبو ثروان» ثم ذكر البيتَ، ولو سلمنا بأنَّ البيتَ معروفُ القائلِ فيمكنُ حمله على الضَّرورة، فلا يقاسُ عليه.

---

(١) الهمع (٥/٣١٠).

وأمَّا القياسُ على بقية الأسماء فضعيفٌ؛ لأنَّ الإضافةَ لها معنى، وليس كلُّ الأسماءِ يصحُّ فيها ذلك المعنى؛ بدليلِ أنَّ المضمراتِ أسماءٌ ولا يصحُّ إضافتُها، وكذا ههنا لا يصحُّ إضافةُ النَّيِّف إلى العشرة[1]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) التبيين (٤٣٣).

١٣٨ - (ما) المصدريّةُ حرفٌ، وليست باسمٍ

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأمَّا (ما) فذهب سيبويهِ إلى أنَّها حرفٌ، وذهب الأخفشُ إلى أنَّها اسمٌ»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاحٍ:

أحدهما: أنَّ (ما) المصدريةَ حرفٌ، وهو قولُ البصريينَ(٢)، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ، وابنُ يعيشٍ، وابنُ الحاجب، وابنُ مالكٍ، وابنُ جمعةٍ، والمالقيُّ، وابنُ هشامٍ(٣).

والثاني: أنَّ (ما) المصدريةَ اسمٌ، وهو قولُ الأخفشِ، والمازنيّ، وابنِ السَّراج، والسُّهيليّ، ونسبه المراديُّ إلى بعضِ الكوفيينَ(٤).

الأدلة(٥):

حجةُ سيبويهِ أنَّ (ما) المصدريةَ لو كانت اسماً لعاد عليها ضميرٌ من صلتها،

---

(١) المغني: ت ضائحي (٢/١٥٢٧).

(٢) رصف المباني (٣٨١).

(٣) الكتاب (٢/٣٢٦، ٣٤٩)، و(٣/١١، ١٥٦)، والمقتضب (٣/٢٠٠)، وشرح المفصل (٤/٦٢)، والإيضاح في شرح لمفصل (٢/٢٢٥)، والتسهيل (٣٨)، وشرح الكافية (٢/٦٨٦)، ورصف المباني (٣٨١) ومغني اللبيب (٣٠١).

(٤) المقتضب (٣/٢٠٠)، وهمع الهوامع (١/٢٨١)، والأصول في النحو (١/١٦١)، ونتائج الفكر (١٨٦)، والجنى الداني (٣٣٢).

(٥) الأصول في النحو (١/١٦١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/٦٢)، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٢٥)، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٦٨٦)، ورصف المباني (٣٨١)، ومغني اللبيب (٣٠١).

ولما لم يَعد دلَّنا ذلك على كونها حرفاً؛ إذ لا قائلَ بالفعلية.

وحجةُ الأخفشِ من ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدها: دخولُ حروفِ الجرّ عليها، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ﴾[1]، و: ﴿كَمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا﴾[2].

والثاني: أنَّها لو كانت حرفاً لعملت، قياساً على (أن).

والثالث: أنَّها توصَلُ بما بعدها، فكانت اسماً؛ قياساً عليها إذا كانت بمعنى الذي.

اختيار ابن فلاح[3]:

اختار ابنُ فلاحٍ قولَ سيبويهِ، وهو أنَّ (ما) المصدريةَ حرفٌ؛ فقد ذكر القولينِ في المسألة بأدلتهما، ثم أجاب عن حجةِ الأخفشِ بما يُضْعِفُها، ويُرَجِّحُ عندَه قولَ سيبويه.

احتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بحجةِ سيبويهِ، وهي عدمُ عودِ الضَّمير عليها.

ويرى ابنُ فلاحٍ أنَّ هذه الحجةَ هي السَّببُ في حكمنا على (أنَّ) و(أن) بالحرفية؛ لأنَّ عودَ الضَّمير مختصٌّ بالأسماء، لأنَّه اسمٌ، ولا يعودُ الاسمُ إلا على الاسم.

ويرى ابنُ فلاحٍ أيضاً أنَّه لا يمكنُ هنا أن يُدَّعى أن الضميرَ مع المصدريةِ مقدَّرٌ، كما يقدَّرُ مع (ما) الموصولة، ويكونُ ضميرَ المصدرِ، وتقديرُه: (كما

---

(١) سورة النحل: من الآية (١١٦).

(٢) سورة الجاثية: من الآية (٣٤).

(٣) المغني: ت ضائحي (٢/١٥٢٧-١٥٢٨).

نسيتموه لقاء يومكم) و(لما تصفه ألسنتكم الكذب)، وذلك لوجهين:

أحدهما: أنَّ ضميرَ الموصولِ يعودُ على الموصولِ وحدَه، وههنا يعودُ إلى المصدرِ الذي يُسبَكُ مِن (ما) ومن الفعل، وقبل سبكهما بالمصدرِ لا يجوزُ عودُ الضَّميرِ إليهما؛ لأنَّ لفظَ الفعلِ موجودٌ، ولا يعودُ عليه ضميرٌ، و(ما) حرفٌ فلا يعودُ الضَّميرُ إليها، وإنَّما يجوزُ عودُ الضَّميرِ إذا صار بلفظِ المصدرِ؛ لأنَّه حينئذٍ اسمٌ، فيصحُّ عودُ الضَّميرِ عليه، وأمَّا قبلَ السَّبكِ بالمصدرِ فلا يجوزُ عودُ الضَّميرِ.

والثاني: أنَّه لو كان ضميرُ المصدرِ مقدراً معها لظهرَ في بعضِ المواطن، ولما لم يظهر دلَّ على بطلانِ التَّقدير.

وأمَّا حجةُ الأخفش فأجاب عنها ابنُ فلاحٍ بما يأتي:

فأمَّا دخولُ حروفِ الجرّ عليها فأجاب عنه بأنَّها دخلت عليها نظراً إلى تقديرها بالمصدر الذي هو اسمٌ، ولذلك دخلت حروف الجر على (أن) لهذا المعنى في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوۡلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[1]، فلا اختصاص لها بدخول حروف الجر.

وأمَّا عدمُ عملِها فأجاب عنه بوجهين:

أحدهما: أنَّها غيرُ مختصَّةٍ، إذ توصَلُ بالجملةِ الاسمية والفعلية، فلذلك لم تَعمل، وأمَّا (أن) فمختصَّةٌ بالجملةِ الفعليةِ، فلذلك عَملت.

والثاني: أنَّ (أن) عَمِلت لشبهها بـ(أنَّ) المشددة، و(ما) لم تشابهها فلم تَعمل.

وأمَّا قياسُها على (ما) الموصولة فردَّه ابنُ فلاحٍ بأنَّه قياسٌ بلا جامعٍ؛ لأنَّ الموصولةَ إنَّما كانت اسماً لعودِ الضَّمير عليها، وهذه لا يعودُ عليها الضَّمير.

---

(١) سورة محمد: من الآية (١١).

الترجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ سيبويهِ، وهو أنَّ (ما) المصدريةَ حرفٌ؛ لأنَّها كلمةٌ لا تَقبل علامةَ الاسمِ، ولا علامةَ الفعل، فتعيَّنَ كونُها حرفاً؛ لأنَّ حرفيّةَ الكلمةِ تتعيَّنُ بعدمِ قبولها لعلامةِ الاسمِ وعلامةِ الفعل.

وأمَّا دخولُ حروفِ الجرّ عليها وهو من علامات الاسم -كما في قوله تعالى: ﴿كَمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا﴾ - فالكاف في الحقيقةِ داخلةٌ على المصدرِ المنسبكِ مِن (ما) وما بعدها، والمصدرُ المنسبكُ في تقدير الاسم.

وأمَّا عدمُ عملِها فلعدم اختصاصها؛ إذ توصَلُ بالجملةِ الاسمية والفعلية، فلذلك لم تَعمل، وأمَّا (أن) فمختصَّةٌ بالجملةِ الفعليةِ، فلذلك عَملت.

وأمَّا قياسُها على الموصولة فلا يصحُّ؛ إذ مقتضى هذا القياسِ أن تُعامَلَ (ما) المصدرية معاملةَ (ما) الموصولة، فيعودُ عليها الضَّميرُ، فلمَّا لم يَعُد دلَّ على فسادِ القياس، وثبتَ أنَّ (ما) المصدريةَ حرفٌ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

١٣٩ - (بلى) حرفُ جوابٍ لا يقعُ بعدَ مُوجَب

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال متحدثاً عن (بلى): «والصَّحيحُ أنَّه حرفٌ موضوعٌ لرد النَّفي، وإثباتِ ما بعده، ولا يقعُ بعدَ مُوجب ولا استفهام، فلو قال: (أقام زيدٌ؟) أو (هل قام زيدٌ؟)، فإنَّه يتعيّنُ جوابُه بـ(نعم)، وأمَّا لو قال: (أما قام زيدٌ)، أو (ألم يقم زيدٌ) أو (أليس زيدٌ أخاك)، فإنَّه يجوزُ وقوعُ (بلى) و(نَعم) في جوابه؛ لأنَّ (نَعم) تشاركُ (بلى) في جواب النَّفي، وتختصُّ بما عداه»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ (بلى) حرفُ جوابٍ لا يقعُ بعد مُوجَبٍ، وهو قولُ جمهورُ النَّحويينَ ومنهم: سيبويهِ، وابنُ السَّراج، والزَّجَّاجيّ، وابنُ يعيش، وابنُ جمعة، والمالقيّ(٢).

والثاني: أنَّ (بلى) تُستعمَلُ بعد الإيجاب، وهذا القولُ نقله ابنُ فلاح، والرضيُّ، وابنُ جمعة الموصليّ، ولم ينسبوه إلى أحد(٣)، ولم أقف على مَن قال به.

---

(١) المغني: ت ضائحي (١٤٩٩/٢).

(٢) الكتاب (٢٣٤/٤)، والأصول في النحو (٢١٧/٢)، (١٧٨/٣)، وحروف المعاني والصفات (٢١)، وشرح المفصل (٣٨/٤)، وشرح ألفية ابن معط (١١٣١/٢)، ورصف المباني (٢٣٤).

(٣) المغني: ت ضائحي (١٥٠٣/٢)، وشرح الكافية القسم الثاني: (١٣٦٦/٢)، وشرح ألفية ابن معط (١١٣١/٢).

الأدلة[1]:

حجةُ مَن قال إنَّها حرفٌ لا يقعُ بعدَ مُوجَبٍ الاستقراءُ، ومنه قولُه تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْۖ قَالُواْ بَلَىٰ﴾[2]، لو قالوا: (نعم) لكان قولهم كفراً؛ لأنَّه يصيرُ معناه: نَعَم لست ربَّنا؛ لأنَّها لتصديق النَّفي قبلها، وأمَّا (بلى) فإنَّه يدلُّ على التَّوحيد؛ لأنَّ معناه: بلى أنت ربنا، بإسقاط حرف النَّفي وإثبات ما بعده.

وحجةُ مَن قال إنَّ (بلى) تُستعمَلُ بعد الإيجاب قولُه تعالى: ﴿بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَٰتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا﴾[3]، فقد جاءت (بلى) ولم يتقدمها نفيٌ.

وقولُ الشَّاعر:

وقد بَعُدَت بالوصل بيني وبينها ... بلى إنَّ مَن زارَ القبورَ لَيَبْعُدَا[4].

اختيار ابن فلاح[5]:

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ إنَّ (بلى) حرفُ جوابٍ لا يقعُ بعد مُوجَبٍ؛ فقد صَحَّحَ هذا القولَ، وأجاب عن حجةِ مَن قال إنَّها تُستعمَلُ بعد الإيجاب بما يُضْعِفُها، ويُرَجِّحُ عنده القولَ إنَّها حرفُ جواب لا يقعُ بعد مُوجب.

(١) المغني: ت ضائحي (١٤٩٩/٢)، و شرح الكافية للرضي القسم الثاني: (١٣٦٦/٢)، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة (١١٣١/٢)، والنجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب (١١٧٤/٢).

(٢) سورة الأعراف: من الآية (١٧٢).

(٣) سورة الزمر: من الآية (٥٩).

(٤) البيت من الطويل، لم أقف على قائله، والبيت في: أمالي المرتضى (١٩٤/٢)، وشرح الكافية للرضي القسم الثاني: (١٣٦٦/٢) . وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (١١٣١/٢)، والخزانة (٢١٠/١١).

(٥) المغني: ت ضائحي (١٤٩٩/٢-١٥٠٣).

واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بأنَّ الاستقراءَ دلَّ على اختصاصها بالوقوع بعد النَّفي، وعلى إثبات ما بعدها ونقضِ النّفي بها، فتكونُ دلالتُها على ذلك وضعيةً.

ومن الاستقراءِ قولُه تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾.

قال ابن فلاح: «لو قالوا: (نعم) لكان قولهم كفراً؛ لأنَّه يصيرُ معناه: نَعَم لست ربَّنا؛ لأنَّها لتصديق النَّفي قبلها، وأمَّا (بلى) فإنَّه يدلُّ على التَّوحيد؛ لأنَّ معناه: بلى أنت ربنا، بإسقاط حرف النَّفي وإثبات ما بعده.

ومن الاستقراء كذلك قولُه تعالى: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾[1].

قال ابنُ فلاح: «معناه: بلى آمنت، بإسقاطِ حرفِ النَّفي وإثبات ما بعدها، ولو قال: نعم لكان كفراً؛ لأنَّ معناه: نعم لم أؤمن؛ لأنَّها لتصديق النَّفي قبلها».

ومن الاستقراء أيضاً قولُه تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم بَلَىٰ﴾[2].

قال ابنُ فلاح: «أي: بلى هو قادرٌ على خلق مثلهم؛ لأنَّ (بلى) تنقضُ النَّفي وتردُّه فيصيرُ ما بعده ثابتاً».

وأجاب ابنُ فلاحٍ عن حجة القائلين إنَّ (بلى) تُستعمَلُ بعد الإيجاب بما يأتي:

فأمَّا الآيةُ فأجاب عنها ابنُ فلاحٍ بأنَّ المتقدّمَ قبلها في معنى النَّفي، وهو

---

(١) سورة البقرة: من الآية (٢٦٠).

(٢) سورة يس: من الآية (٨١).

قولُه تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِى لَكُنتُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٥٧﴾﴾[1]؛ لأنَّ معناه: ما هداني، ولذلك حقَّقَ الهدايةَ بعد (بلى) بقوله: ﴿قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَٰتِى﴾، وهي من أعظم الهداية.

وأمَّا الشِّعرُ فأجاب عنه ابنُ فلاحٍ بأنَّه شاذٌّ لا يقدحُ في المطَّرد، على أنَّه يحتملُ أن يكونَ جواباً لنفي مقدّر، كأنَّ قائلاً قال في جواب (وقد بعُدتُ): ما بعدتَ، فقال: (بلى إنَّ مَن زار القبورَ لَيَبْعُدا، أي ليبعدن بالنّون الخفيفة.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ (بلى) حرفُ جوابٍ لا يقعُ بعد مُوجَبٍ؛ لأنَّ الاستقراءَ دلَّ على أنَّ (بلى) حرفٌ لا يقعُ إلا بعد النَّفي، كقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم بَلَىٰ﴾.

وأمَّا ما جاء بخلاف ذلك فإنَّه بالإضافة إلى قِلَّته يحتملُ التأويل كما بيَّنَ ابنُ فلاحٍ، فلا يقاسُ عليه، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

تم الجزء الأول ويليه الجزء الثاني ويبدأ

بالفصل الثاني: الاختيارات التصريفية، وينتهي بفهرس الموضوعات

---

(١) سورة الزمر: من الآية (٥٧).



9786030239917

دار إيلاف الدولية

للنشر والتوزيع

@dar_elaf elafbooks dar elaf

elafbooks@gmail.com +965 96999182